



جامعة الموصل
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم علوم القرآن الكريم
والتربية الإسلامية

ألفاظ المقارنة والتفصيل عند ابن أبي حاتم في علله -دراسة نقدية في كتاب الطهارة-

أفراح خالد رشيد الهلالي

رسالة ماجستير
في علوم القرآن الكريم والتربية الإسلامية
بإشراف الأستاذ
الدكتور عمّار جاسم محمّد العبيدي

2017م

1439هـ



قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

{ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ }

(سورة الحجر: 9)

الخلاصة

هو أبو محمّد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران، التميمي الحنظلي الرازي، ولد سنة أربعين ومائتين (240هـ=854م)، ونشأ في أسرة أركانها من حفاظ الحديث وجهابذته، فأبوه الحافظ الناقد أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت277هـ)، من كبار الأئمة في زمنه، وهو من أقران البخاري ومسلم، بدأ الرحلة لطلب العلم قبل أن يحتلم، وثمرته في الحديث النبوي الشريف كتاب الجرح والتعديل وعلل الحديث وغيرهما، كانت عقيدته تبعاً لمنهج أبيه في اتباع منهج السلف في العقيدة وما صح من السنة المطهرة كان طريقاً له، توفي ابن أبي حاتم في شهر المحرم، من سنة سبع وعشرين وثلاثمائة (327هـ=939م) بالري، وله بضع وثمانون سنة.

نشأ ابن أبي حاتم نشأة علمية مبكرة، فعني به أبواه وتوجيهه لطلب العلم منذ نعومة أظفاره، ورحل ثلاث رحلات، وكان له شيوخ كثير، وكان يحجزه الانتقاء؛ فلم يرغب بالسماع من مجروح؛ أسوة بأبيه وأبي زرعة، وأبرز شيوخه: أبو سعيد الأشج (ت257هـ)، والحسن بن عرفة بن يزيد العبدي (ت257هـ)، وأحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد القطان (ت258هـ)، وأحمد بن سنان بن أسد بن حبان القطان (ت259هـ)، وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت259هـ)، وكان له تلامذة كثير فمن المشاهير: ابن حبان البستي (ت354هـ)، وابن عدي الجرجاني (ت365هـ)، وإبراهيم بن محمد النيسابوري (ت367هـ)، وغيرهم، وقد أثنى عليه العلماء فهو إمام تعددت جوانبه الثقافية بلا ريب، وأبرزها قول الذهبي: (العلامة، الحافظ... كان بحراً لا تكدره الدلاء... الحافظ الثبت ابن الحافظ الثبت).

له من الآثار العلمية كتباً كثيرة، من أبرزها علل الحديث، وكتاب الجرح والتعديل. أطلق ابن أبي حاتم الرازي في كتاب علل الحديث اثنان وعشرين (22) لفظاً من ألفاظ المقارنة والتفضيل، هي: (أصح) ثلاثمائة وثمانية عشر (318) مرة، و(أشبهه) مائتان وثمان وسبعين (278)، و(أحفظ) مائة وخمس عشرة (115)، و(أحب) اثنا عشر (12)، ومثله لفظ: (أعلم، وأضبط)، وأطلق لفظ (أكثر) ثمانية (8) مرات، ومثله لفظ: (أثبت)، ولفظ: (أفهم) ستاً (6)، و(أسهل) خمساً (5)، و(أحسن) أربعاً (4)، و(أقن) ثلاثاً (3)، ومثله لفظ: (أوثق)، وأطلق لفظ: (أعرف) مرتان (2)، ومثله لفظ: (أقدم)، وأطلق لفظ: (أشهر-أعجب-أعلى-أقوى-أشد-أميل-أنكر)، مرة واحدة.

كان نصيب كتاب الطهارة من هذه الألفاظ ستة، هي: (أصح، أشبه، أحفظ، أكثر، أثبت، أميل)، فأطلق لفظ: (أصح)، اثنا عشر مرة، و(أشبهه)، أربعاً وعشرين مرة، و(أحفظ)، إحدى عشر مرة، و(أكثر)، مرة واحدة، ومثله لفظ: (أثبت)، و(أميل)، ومراده بلفظ أصح الموازنة والمفاضلة وترجيح رواية الأكثر تارة، وتارة أخرى ترجيح رواية الأحفظ، وثالثة الترجيح بين ضعيفين فأكثر في الإسناد، ورابعة ترجيح لفظ حديث على آخر، وخامسة ترجيح وجه على وجه، أو طريق على طريق، كترجيحه الموقوف على المرفوع، وقد يرجح المحفوظ على غير المحفوظ، ولعله يورده بصيغة أصح شيء في الباب، يعني أقل الأحاديث ضعفاً، ومراده بلفظ أشبه



فترجيح رواية الأحفظ، أو الأكثر، أو ترجيح وجه أو طريق على آخر، كترجيح المرسل على المتصل، أو الموقوف على المرفوع، أو المحفوظ على غير المحفوظ، أو الترجيح بين ثقتين، وأطلق لفظ أحفظ للترجيح بين رواية الحديث الواحد في حفظ الحديث سنداً ومتناً، وقد يرجح بها من اشتهر بأنه صاحب حفظ وكتاب على من انفرد بأحدهما، وأطلق لفظ: (أثبت) للترجيح بين رواية الحديث، فرجح حفظ أحدهما على الآخر، وإن كانا ثقتين كلاهما، وأطلق لفظ: (أميل) للترجيح بين أحاديث تعارض فيها الاتصال والانقطاع فرجح المنقطع على المتصل، وأطلق لفظ: (أكثر) للترجيح بين رواية الحديث الواحد من ناحية حفظ الإسناد.



إقرار المشرف

أشهد أنَّ هذه الرسالة الموسومة بـ (ألفاظ المقارنة والتفضيل عند ابن أبي حاتم في علله - دراسة نقدية في كتاب الطهارة-) قد جرى إعدادها تحت إشرافي، في جامعة الموصل/كلية التربية، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم القرآن.

التوقيع:

المشرف: أ. د. عمّار جاسم محمّد العبيدي

التاريخ: ٢٤/١٢/٢٠١٧ م

إقرار المقوم اللغوي

أشهد أنَّ هذه الرسالة الموسومة بـ (ألفاظ المقارنة والتفضيل عند ابن أبي حاتم في علله - دراسة نقدية في كتاب الطهارة-)، تمت مراجعتها من الناحية اللغوية والتعبيرية، وبذلك أصبحت مؤهلة للمناقشة بقدر تعلق الأمر بسلامة الأسلوب، وصحة التعبير.

التوقيع:

المشرف: أ. م. د. محمد هلال برجس

التاريخ: ١٣/٨/٢٠١٧ م

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على التوصيتين المقدمتين من المشرف والمقوم اللغوي، أشرح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:

رئيس اللجنة: أ. م. د. كريم ذنون داود الطائي

التاريخ: ٢٤/١٢/٢٠١٧ م

إقرار رئيس القسم

بناءً على التوصيات المقدمة من المشرف والمقوم اللغوي، ورئيس لجنة الدراسات العليا، أشرح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:

رئيس القسم: أ. م. د. بشير سلطان شهاب الحديدي

التاريخ: ٢٤/١٢/٢٠١٧ م

إقرار المشرف

أشهد أنَّ هذه الرسالة الموسومة بـ (ألفاظ المقارنة والتفضيل عند ابن أبي حاتم في علله - دراسة نقدية في كتاب الطهارة-) قد جرى إعدادها تحت إشرافي، في جامعة الموصل/كلية التربية، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم القرآن.

التوقيع:

المشرف: أ. د. عمّار جاسم محمّد العبيدي

التاريخ: ٢٤/١٢/٢٠١٧ م

إقرار المقوم اللغوي

أشهد أنَّ هذه الرسالة الموسومة بـ (ألفاظ المقارنة والتفضيل عند ابن أبي حاتم في علله - دراسة نقدية في كتاب الطهارة-)، تمت مراجعتها من الناحية اللغوية والتعبيرية، وبذلك أصبحت مؤهلة للمناقشة بقدر تعلق الأمر بسلامة الأسلوب، وصحة التعبير.

التوقيع:

المشرف: أ. م. د. محمد هلال برجس

التاريخ: ١٣/٨/٢٠١٧ م

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على التوصيتين المقدمتين من المشرف والمقوم اللغوي، أشرح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:

رئيس اللجنة: أ. م. د. كريم ذنون داود الطائي

التاريخ: ٢٤/١٢/٢٠١٧ م

إقرار رئيس القسم

بناءً على التوصيات المقدمة من المشرف والمقوم اللغوي، ورئيس لجنة الدراسات العليا، أشرح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:

رئيس القسم: أ. م. د. بشير سلطان شهاب الحديدي

التاريخ: ٢٤/١٢/٢٠١٧ م

قرار لجنة المناقشة

نشهد أننا أعضاء لجنة المناقشة اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ **ألفاظ المقارنة والتفضيل عند ابن أبي حاتم في عله -دراسة نقدية في كتاب الطهارة-**، وناقشنا الطالبة في محتوياتها، وفيما له علاقة بها بتاريخ: / / ٢٠١٨م، ووجدنا أنها جديرة لنيل شهادة الماجستير في علوم القرآن.

رئيس اللجنة

التوقيع:

الاسم: د. وائل عبد الكريم محمد الحاج

المرتبة العلمية: أستاذ مساعد

التاريخ: ٨ / ٢ / ٢٠١٨م

عضو اللجنة

التوقيع:

الاسم: د. إبراهيم صالح السجاري

المرتبة العلمية: أستاذ مساعد

التاريخ: / / ٢٠١٨م

عضو اللجنة

التوقيع:

الاسم: د. زياد ناطق العبيدي

المرتبة العلمية: أستاذ مساعد

التاريخ: ١٨ / ٣ / ٢٠١٨م

عضو اللجنة (المشرف)

التوقيع:

الاسم: أ. د. عمّار جاسم محمّد العبيدي

المرتبة العلمية: أستاذ

التاريخ: ١٨ / ٢ / ٢٠١٨م

قرار مجلس الكلية

المنعقدة في: / / ٢٠١٨م

اجتمع مجلس كلية التربية بجلسته

وقرر منحه شهادة الماجستير في علوم القرآن والتربية الإسلامية.

عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية وكالة

مقرر مجلس الكلية

د. ليث حسن عمر

/ / ٢٠١٨م

/ / ٢٠١٨م

شكر و عرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الذي جعل الشكر من أخلاق الإسلام، فقال الله عز وجل: {وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَى الْمَصِيرِ} (لقمان: ١٤). فالشكر لله في البدء والانتهاء الذي توالى علي نعمه ظاهرة وباطنة، ومنها هذه النعمة بإكمال هذه الرسالة، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، والمبعوث رحمة للعالمين القائل: (لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ).^(١)

وأقدم شكري لمشايخي وأساتذتي ولمن علمني، ولكل من أسدى إليّ معروفاً، كما أقدم الشكر والعرفان لجامعة الموصل جعلها الله صرحاً شامخاً ورافداً معيناً لطلبة العلم، ثم إلى عمادة كلية التربية، وأخص بالذكر الدكتور هاني مال الله حمودي عميد الكلية المحترم.

وأقدم الشكر والعرفان إلى أساتذة ومُدرسي قسم علوم القرآن الكريم والتربية الإسلامية المحترمين.

والشكر والعرفان إلى أستاذي المشرف على الرسالة الذي أعانني كثيراً بتوجيهاته السديدة، ولم يدخر وسعاً، ولم يألُ جهداً في المتابعة، والمشورة والنصح، والله أسأل أن يجعلها في ميزان حسناته يوم القيامة، وأن يمتعنا بعلمه.

والشكر سلفاً إلى أساتذتي في التقويم والمناقشة الذين سيتفضلون بإقالة عثراتي بتوجيهاتهم وإرشاداتهم السديدة، وإلى كل من قدّم لي النصيحة والعون لإخراج هذه الرسالة بهذه الصيغة، فجزاهم الله كل خير.

والحمد لله أولاً وآخراً، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباحث

(١) حديث الصحابي أبي هريرة رضي الله عنه: أخرجه أبو داود: كتاب الأدب: باب في شكر المعروف: 2/ح(4811). والترمذي: كتاب البر والصلة: باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك: 4/ح(1954)، وقال: (حسن صحيح).

تَبَيَّنَ المحتويات

ثبت المحتويات

الموضوعات	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الشكر والعرفان	ب
ثبت المحتويات	ت-ج
المقدمة	6 - 1
التمهيد: ابن أبي حاتم وألفاظ المقارنة والتفضيل	7 - 33
المبحث الأول: حياته الشخصية	7 - 16
المطلب الأول: اسمه وكنيته ونسبه	7 - 9
المطلب الثاني: ولادته وحياته الاجتماعية	10 - 11
المطلب الثالث: عقيدته	11 - 12
المطلب الرابع: صفاته ووفاته	13 - 16
المبحث الثاني: حياته العلمية	16 - 29
المطلب الأول: رحلته في طلب العلم	16 - 17
المطلب الثاني: شيوخه	17 - 19
المطلب الثالث: تلامذته	19 - 21
المطلب الرابع: ثناء العلماء عليه	21 - 23
المطلب الخامس: آثاره العلمية	23 - 29
المسألة الأولى: آثاره المطبوعة	24 - 26
المسألة الثانية: آثاره المخطوطة	26 - 27
المسألة الثالثة: آثاره المفقودة	27 - 29
المبحث الثالث: مفهوم ألفاظ المقارنة والتفضيل	30 - 33
الفصل الأول: لفظ أصح	34 - 112
الحديث الأول	34 - 40
الحديث الثاني	41 - 44
الحديث الثالث	44 - 50
الحديث الرابع	50 - 84
الحديث الخامس	84 - 92
الحديث السادس	92 - 95
الحديث السابع	96 - 98
الحديث الثامن	98 - 100

103-101	الحديث التاسع
109-103	الحديث العاشر
112-109	الحديث الحادي عشر
196-113	الفصل الثاني: لفظ أشبه
122-113	الحديث الأول
131-122	الحديث الثاني
141-131	الحديث الثالث
147-141	الحديث الرابع
152-147	الحديث الخامس
153-152	الحديث السادس
158-153	الحديث السابع
160-159	الحديث الثامن
167-160	الحديث التاسع
170-168	الحديث العاشر
175-171	الحديث الحادي عشر
176-174	الحديث الثاني عشر
184-175	الحديث الثالث عشر
185-184	الحديث الرابع عشر
193-185	الحديث الخامس عشر
196-193	الحديث السادس عشر
241-197	الفصل الثالث: الألفاظ أحفظ، وأكثر، وأثبت، وأميل
207-197	الحديث الأول
214-207	الحديث الثاني
217-215	الحديث الثالث
223-217	الحديث الرابع
229-223	الحديث الخامس
233-229	الحديث السادس
241-233	الحديث السابع
246-242	الخاتمة
270-247	ثبت المصادر والمراجع
274-271	ملحق ألفاظ المقارنة والتفضيل لابن أبي حاتم في عله

ثبت المحتويات

الترجمة باللغة الانجليزية

A-B

المقدمة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين خالق السموات والأرضين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وعلى أصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد، فلا يخفى على أهل العلم المنزلة العظيمة، والمكانة العالية التي حظيت بها السنة النبوية الشريفة، فهي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، ومن غير الممكن العمل بكثير من الأحكام الشرعية إلا بالرجوع إلى السنة النبوية الشريفة، فهي المفصلة لما أجمله القرآن، والمفسرة لأحكامه، والمقيدة لمطلقه والموضحة لمبهمه والمبينة للقواعد العامة، والخاصة لأحكام الشريعة.

هذه المنزلة العظيمة التي حظيت بها؛ هي التي دعت المسلمين قاطبة إلى سلوك جميع السبل الموصلة إلى الحفاظ عليها من التحريف، والتزييف، وهي لا تزال محل عناية علماء المسلمين عامة، والمحدثين على وجه الخصوص، فوضعوا القواعد، والضوابط العلمية الرصينة، التي أدت إلى الحفاظ عليها، وتتابع جهودهم حتى وصلت إلينا صافية ناصعة.

كان للعلماء البارزين، والمتصدرين في هذا المجال، الأثر الفعال في نشر السنة، والحفاظ عليها من الضياع، ومن هؤلاء العلماء المعتمدين، الإمام حافظ عصره، وإمام وقته، إمام العلل: أبو محمد عبدالرحمن ابن أبي حاتم الرازي، فلمكانته، وشهرته العلمية قد ذاع صيته، وانتشرت مصنفاته في أقطار الأرض ومغاربها، حتى أصبح علماً من أعلام السنة على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم.

برزت جهوده، واشتهرت مصنفاته، وأثمرت، حتى أصبحت من المصنفات المهمة في واحة الحديث، وعلومه، وبعد جهود مضيئة في البحث عن موضوع الرسالة التي كلفت بتقديمها إلى جامعة الموصل؛ لنيل درجة الماجستير، رأيت من المناسب أن أختار أحد مصنفاته، وأبرزها في الساحة، وله صلة بالعلل، فوقع اختياري على كتاب: (علل الحديث)، فاخترت من هذا الكتاب موضوعاً يتعلق بألفاظ ابن أبي حاتم، وجعلت عنوانه: (ألفاظ المقارنة والتفضيل عند ابن أبي حاتم في علة-دراسة نقدية في كتاب الطهارة-).

أما سبب اختيار موضوع البحث: فرغبتني الشديدة والملحة في الدراسة والبحث في هذه الموضوعات، والتوسع فيها؛ وللتعرف على منهج هذا الإمام الذي انتشرت مصنفاته في أرجاء المعمورة؛ كما أنه يطلق أحكاماً تفيد تصحيح أو تضعيف الحديث، وهذه الأحكام إنما يطلقها إمام معتبر من أئمة الجرح والتعديل، وسأستخلص من هذه الأحكام مسائل في الحكم على الحديث صحة أو حسناً أو ضعفاً.

وأما هدفي من هذه الدراسة: فقد لخصته بمسألتين اثنتين هما:

1. معرفة مصطلحات أئمة الجرح والتعديل للوصول إلى فهمها واستعمالها في الدراسات الحديثية.

2. الكتابة في علم عظيم هو علم علل الحديث ومعرفة ألفاظه ومصطلحاته التي ذكرها أحد كبار الأئمة فيه، وهو الإمام ابن أبي حاتم الرازي (ت327هـ).

أما منهجية البحث: فقد قمت بإحصائية استقرائية لعلل ابن أبي حاتم شملت كل ما أطلق عليه أفعال التفضيل، فكان عملي الإحصاء والاستقراء، والفرز والتقسيم أولاً.

أما الخطوة الثانية: فكانت تخريج الأحاديث بالاستقراء المطلق لكل ما وصل إلينا من كتب الحديث وغيرها من الكتب التي حوت الحديث مسنداً من المصنف إلى منتهاه، ثم عمل شجرة الرواة، وبيان طرق الحديث ووجوه إن وجدت، ثم الترجمة لرواة سند الحديث جميعاً من كتاب تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر إن ذكره الحافظ، فإن لم أجده فيه ففي غيره من كتب التراجم، كميزان الاعتدال ولسان الميزان والتاريخ الكبير للبخاري، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، فإن

لم أجده -وهو قليل نادر- فأقول: لم أجد له ترجمة فيما بين يدي من كتب التراجم، مع جهدي وبحثي الطويل عنه، وتكون هذه الطائفة غالباً من المجاهيل، ولعلي أتوسع في ترجمة من كان هو آفة الحديث، ثم أحكم على سند الحديث صحةً أو حسناً أو ضعفاً.

وقد أعقبه بشواهد الحديث إن كان للحديث شاهد، أو شواهد متعددة، ثم أعضد حكمي على الحديث بما أطلقه أئمة الحديث بالحكم على سند الحديث أو متنه، وأعقبه بقول إمام من أئمة الحديث في حكمه على الحديث صحةً أو ضعفاً، كقول الحافظ الزيلعي (ت762هـ)، في نصب الراية، أو الحافظ نور الدين الهيثمي (ت807هـ)، أو الحافظ أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناني البوصيري (ت840هـ)، في مصباح الزجاجة في زوائد الحافظ ابن ماجه على الكتب الخمسة، أو الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، في تلخيص الحبير، أو في نتائج الأفكار بتخريج أحاديث الأذكار، وغيرهم. ثم أحكم عليه.

أما فيما يتعلق بتخريجي للأحاديث الواردة في الرسالة فكانت على شقين: الأول أحاديث الدراسة، وقد خرجتها تخريجاً استقرائياً من كتب الحديث وغيرها، مع ذكر مصادرها مرتبة على وفيات أصحابها، والثاني: الأحاديث التي أوردتها شواهد لحديث الباب، وأخرجها من الصحيحين إن وجدت الحديث فيهما، أو في أحدهما، فإن لم أجده فمن بقية الستة، مع التنصيص على حكم الترمذي عقبه، فإن لم أجده فممن اشترط على نفسه الصحة كابن خزيمة، وابن حبان وغيرهما، فإن لم أجده فأخرجه من أقدم مصدر استطيع الوصول إليه.

كانت الإحالة إلى الجزء ورقم الحديث، دون رقم الصفحة رجاء الاختصار، فإن كانت الإحالة ترجمة كتبت الجزء فكلية: (الترجمة)، عقبها رقم الترجمة، فإن لم أجد رقماً للحديث، ولا رقماً للترجمة، فإني أحيل إلى رقم الصفحة، دون وضع الرقم بين قوسين، أمّا التخريج فبالإحالة إلى الكتاب والباب فالجزء، ورقم الحديث، مع التنصيص على قول الترمذي، والحاكم -دون إغفال قول الذهبي في التلخيص عقبه-، والبيهقي إن كان له قول عقب الحديث، ولا أذكر اسم الكتاب في الكتب الستة لشهرتها، مع التنصيص على اسم الكتاب في غير الستة، ومثاله: أخرجه البخاري: كتاب العلم: باب فضل العلم: 1/ح(91). فإن كان من غير الستة قلت مثلاً: أخرجه الإمام أحمد في مسنده: مسند العشر المبشرين بالجنة: مسند أبي بكر الصديق 1: ح(1). مع مراعاة التسلسل التاريخي في التخريج، فإن لم أجد حكماً للمصنف عقب الحديث، أنقل قول أحد الحفاظ الذين ذكروهم آنفاً، فإن لم أجد للحديث حكماً فإني أترجم لرواة الحديث من كتاب تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر، فإن لم أجد في هذا الكتاب ترجمة للراوي ترجمت له من ميزان الاعتدال ولسان الميزان، أو أترجم له من الكتب العامة كالتاريخ الكبير للبخاري، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي، وغيرهما، ولا أذكر بطاقة الكتاب كاملة للإختصار ولأني سأذكرها في ثبت المصادر والمراجع.

خطة البحث: ويلحظ في هذا البحث أن هناك تفاوتاً كبيراً بين الفصول في عدد الصفحات وقد يكون هذا مخرلاً بالبحث من الناحية الشكلية، ولكن موضوع البحث ألزمني بذلك؛ ونظراً لضخامة البحث اشتملت الخطة على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة:

فالمهيد: ابن أبي حاتم ومفهوم ألفاظ المقارنة والتفضيل، ويتألف من ثلاثة مباحث، هي: المبحث الأول حياته الشخصية، ويتألف من أربعة مطالب، هي: المطلب الأول: اسمه وكنيته ونسبه، والمطلب الثاني: ولادته وحياته الاجتماعية، والمطلب الثالث: عقيدته، والمطلب الرابع: صفاته ووفاته، والمبحث الثاني حياته العلمية ويتألف من خمسة مطالب، هي: المطلب الأول: رحلته في طلب العلم، والمطلب الثاني: شيوخه، والمطلب الثالث: تلامذته، والمطلب الرابع: أقوال العلماء فيه والمطلب الخامس: آثاره العلمية، ويتألف من ثلاث مسائل، هي: المسألة الأولى: آثاره المطبوعة، والمسألة الثانية: آثاره المخطوطة، والمسألة الثالثة: آثاره المفقودة، أمّا المبحث الثالث فهو: مفهوم ألفاظ المقارنة والتفضيل.

والفصل الأول: لفظة أصح، ويتضمن أحد عشر حديثاً.

والفصل الثاني: لفظة أشبه، ويتضمن ستة عشر حديثاً.
والفصل الثالث: لفظة أحفظ، وأكثر، وأثبت، وأميل، ويتضمن سبعة أحاديث.
وقد أنهيت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها من خلال الدراسة.

أما الجهود السابقة: فمن هذه الجهود التي وقفت عليها: أ. الرسائل والأطاريح العلمية:

1. عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث، للباحث رفعت فوزي عبد المطلب، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، دار العلوم، الشريعة الإسلامية، (1972م).
2. مفهوم المنكر في علل الحديث لابن أبي حاتم تحقيق ودراسة، للباحثة زينب العيدان، رسالة ماجستير، كلية التربية، المملكة العربية السعودية، القصيم، (1996م).
3. الرواة المسكوت عنهم في كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم من حرف الألف إلى الخاء، للباحث إدريس محمد علي، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، (1413هـ).
4. الرواة المسكوت عنهم في كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم - من حرف الخاء إلى نهاية الظاء -، للباحث عبدالرحمن محمد الحامد، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، (1413هـ).
5. الحديث المنكر -دراسة نظرية وتطبيقية في كتاب علل ابن أبي حاتم-، للباحث عبدالسلام أحمد محمد أبو سمحة، إشراف الأستاذ الدكتور ياسر الشمالي، جامعة الأردن، (1420هـ).
6. المنهج النقدي للإمام ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل دراسة نقدية تحليلية، للباحث عمار جاسم محمد العبيدي، أطروحة دكتوراه، جامعة صدام للعلوم الإسلامية -الجامعة العراقية حالياً-، بغداد، العراق، (2002م-1423هـ).
7. الرواة الذين تكلم فيهم أبو حاتم وروى لهم البخاري في صحيحه -دراسة تطبيقية-، للباحث محمد ماهر محمد المظلوم، إشراف الأستاذ الدكتور نافذ بن حسين حمد، رسالة ماجستير، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية، غزة، (١٤٢٦هـ-٢٠٠٦م).
8. أثر القرائن على الترجيح عند ابن أبي حاتم من خلال كتابه العلل -دراسة تطبيقية-، للباحث أمين محروس، رسالة ماجستير، جامعة إب، اليمن، (1431هـ-2010م).
9. ابن أبي حاتم وكتابه الجرح والتعديل، مصادره وآثاره، للباحث محروس حسين عبدالجواد، رسالة ماجستير.
10. الإمام الحافظ ابن أبي حاتم الرازي ومنهجه في كتابه الجرح والتعديل، للباحث عمر أجة، إشراف الأستاذ الدكتور فاروق حمادة، رسالة في الدبلوم العالي في السنة وعلومها في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، المغرب.
11. جهود الإمام ابن أبي حاتم الرازي في العقيدة، للباحث مامادو كوني، رسالة ماجستير.

ب. البحوث العلمية:

1. الحديث المنكر عند الإمام ابن أبي حاتم، للدكتورة صفاء جعفر علوان، مجلة الجامعة العراقية، سنة 19، عدد 29، 1433هـ-2012م.
2. الحديث المنكر دراسة نظرية وتطبيقية في كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم، للدكتور عبد السلام ابي سمحة والدكتور ياسر الشمالي، مجلة دراسات في الشريعة والقانون، مج 29، عدد: (2)، (2002م).
3. الإمام ابن أبي حاتم وكتابه الجرح والتعديل دراسة وتقويم، للأستاذ محمد الإدريسي التلمساني، الأستاذ بكلية أصول الدين بتطوان، نشر بمجلة دعوة الحق التي تصدرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب.

ج. الكتب:

1. المنتخب من مقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: وهذا الكتاب انتخبه الشيخ أبو محمد عبد الوهاب الزيد من كتاب الإمام ابن أبي حاتم الذي صنفه كتقدمة لكتابه الكبير الجرح والتعديل.
2. المذكون لرواة الأخبار عند الإمام ابن أبي حاتم، تأليف هشام الحلاف، طبع في دار عالم الفوائد، (1419هـ)، بجزء واحد، مؤلف من (166) صفحة.
3. كتاب امتصاص النكت والفوائد وتبيين القواعد من كتاب علل الحديث لشيخ الإسلام الحافظ ابن أبي حاتم الرازي، لأبي عبد الله فيصل بن محمد بن العربي السلفي المغربي.
4. المستخرج من علل ابن أبي حاتم، تأليف أبي محمد فالح الشبلي.
5. المستخرج من الجرح والتعديل لابن أبي حاتم من أحوال الرجال مما ورد في غير مظانه، تأليف أبي محمد فالح الشبلي طبعته مكتبة الوعي الإسلامي.
6. اتجاه مدرسة الري في نقد الحديث (أبو زرعة، أبو حاتم، ابن أبي حاتم)، تأليف كمال الدين عبد الغني المرسي، طبع دار المعرفة الجامعية، مصر، أصل الكتاب بحث لنيل الدكتوراه في الدراسات الإسلامية.
7. المصطلح الحديثي من خلال كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي (ت327هـ)، للباحث الدكتور عبد الرحمن محجوبي، طبع دار ابن حزم، بيروت، لبنان، (1432هـ-2011م)، بجزء واحد، مؤلف من (474) صفحة.

د. الشروح:

1. شرح علل ابن أبي حاتم، تأليف الإمام ابن عبد الهادي الدمشقي، تحقيق مصطفى أبي الغيط، وإبراهيم فهمي، طبع دار الضياء، مصر، (1422هـ-2002م)، بمجلد واحد، وطبع من دار أضواء السلف، ومن مكتبة الفاروق.
2. شرح علل ابن أبي حاتم لأبي عبد الله محمد الدمشقي الصالحي، طبع دار الفاروق.

أما فيما يتعلق بطبعات الكتاب والتحقيقات عليه فهي:

1. تحقيق كتاب علل ابن أبي حاتم، من فريق من الباحثين بإشراف وعناية الدكتور سعد بن عبد الله الحميد، والدكتور خالد بن عبد الرحمن الجريسي، طبع مطابع الحميضي، ط1، (1427هـ-2006م)، بسبعة أجزاء، - ستة أجزاء، ومجلد للفهارس-، وهي الطبعة المعتمدة في الرسالة، وهناك طبعة أخرى طبعت في مكتبة الرشد.
2. علل ابن أبي حاتم تحقيق وتخريج ودراسة، أخذ هذا الموضوع رسائل دكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
3. تحقيق كتاب علل ابن أبي حاتم، طبعة دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، تحقيق نشأت كمال المصري.

أما الصعوبات التي واجهتها: فهي كثيرة ولا يخلو عمل منها إلا ما يسره الله تعالى، ولكني أحسبها عند الله تعالى عسى أن ينفعنا بها في الآخرة.

وفي الختام فلا أدعي الكمال في هذه الرسالة ولا قريباً منه ولا إيفائي الموضوع حقه، ولكن حسبي أني بذلت جهدي، واستفرغت وسعي مستعينة بالله وهو حسبي ونعم الوكيل، هذا وما كان من خطأ أو زلل أو وهم فمني وأنا راجعة عنه في حياتي وبعد مماتي ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها فليس هناك إنسان معصوم سوى الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، قال تعالى: {لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً} (الأحزاب: 5).

وما كان من صواب فمن الله وحده وله الحمد على توفيقه، وهو حسبي ونعم الوكيل، والله أدعو أن يغفر لي زللي ويتقبل مني عملي ويبارك في قللي وينفع به نفعاً طويلاً الأجل.

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين نبينا محمد وآله الطيبين الطاهرين وصحبه الغر الميامين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أمين.

الباحث

التمهيد

التمهيد: ابن أبي حاتم ومفهوم ألفاظ المقارنة والتفضيل

يتألف هذا التمهيد من ثلاثة مباحث، هي: المبحث الأول: حياته الشخصية، ويتألف من أربعة مطالب، هي: المطلب الأول: اسمه وكنيته ونسبه، المطلب الثاني: ولادته وحياته الاجتماعية، والمطلب الثالث: عقيدته، والمطلب الرابع: صفاته ووفاته، والمبحث الثاني: حياته العلمية، ويتألف من خمسة مطالب، هي: المطلب الأول: رحلته في طلب العلم، المطلب الثاني: شيوخه، المطلب الثالث: تلامذته، المطلب الرابع: أقوال العلماء فيه، والمطلب الخامس: آثاره العلمية، المسألة الأولى: آثاره المطبوعة، المسألة الثانية: آثاره المخطوطة، المسألة الثالثة: آثاره المفقودة، والمبحث الثالث: مفهوم ألفاظ المقارنة والتفضيل.

المبحث الأول: حياة ابن أبي حاتم الرازي الشخصية

في هذا المبحث أربعة مطالب، هي: المطلب الأول: اسمه وكنيته ونسبه، المطلب الثاني: ولادته وحياته الاجتماعية، والمطلب الثالث: عقيدته، والمطلب الرابع: صفاته ووفاته.

المطلب الأول: اسمه وكنيته ونسبه

أولاً: اسمه: اتفق العلماء على أن اسمه: عبدالرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران.⁽¹⁾

⁽¹⁾ ينظر: الثقات لأبي حاتم محمد بن حبان التميمي الدارمي البُستي (ت354هـ): 137/9. والإرشاد في معرفة علماء الحديث لأبي يعلى خليل بن عبدالله الخليل الخليلي القزويني (ت446هـ): 681/2. وشرف أصحاب الحديث لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت463هـ): 85. وطبقات الحنابلة لأبي الحسين محمد بن محمد ابن أبي يعلى (ت526هـ): 55/2. وسير السلف الصالحين لأبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني الطليحي التيمي الأصبهاني - الملقب بقوام السنة- (ت535هـ): 1231. والأنساب لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي (ت562هـ): 285/4. وتاريخ دمشق لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر (ت571هـ): 357/35. وإكمال الإكمال لابن ماكولا، لمعين الدين أبي بكر محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع ابن نقطة الحنبلي البغدادي (ت629هـ): 314/2، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: 331. والكامل في التاريخ لأبي الحسن عز الدين علي بن أبي الكرم محمد الشيباني الجزري - المعروف بابن الأثير- (ت630هـ): 82/7. وتهذيب الكمال في أسماء الرجال لجمال الدين يوسف بن عبدالرحمن المزني (ت742هـ): 362/24. والمعين في طبقات المحدثين لأبي عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت748هـ): الترجمة: (1239)، وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: 7/ الترجمة: (336)، وسير أعلام النبلاء: 13/ الترجمة: (129)، وميزان الاعتدال في نقد الرجال: 2/ الترجمة: (4965)، وتذكرة الحفاظ: 34/3، والعبر في خبر من غبر: 214/2. وفوات الوفيات لأصلاح الدين محمد بن شاکر (ت764هـ): 287/2. وطبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت771هـ): 3/ الترجمة: (208). ومراة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان لأبي محمد عفيف الدين عبدالله بن أسعد اليافعي (ت768هـ): 218/2. والبداية والنهاية لأبي الفداء إسماعيل بن عمر القرشي البصري ثم الدمشقي (ت774هـ): 81/1، وطبقات الشافعيين: 254. ولسان الميزان لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني (ت852هـ): 130/5. وتجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة: 1/ الترجمة: (583). والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لأبي المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري بردي بن عبدالله الظاهري الحنفي (ت874هـ): 265/3. والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة لأبي الفداء زين الدين قاسم بن قطوبغا السودوني الجمالي الحنفي (ت879هـ): 6/ الترجمة: (6714). وطبقات المفسرين لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ): 62، وطبقات الحفاظ: الترجمة: (782). وطبقات المفسرين لشمس الدين محمد بن علي الداودي المالكي (ت945هـ): 1/ الترجمة: (264). وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح عبدالحى بن أحمد بن العماد العكري الحنبلي (ت1089هـ): 1/ الترجمة: (12). 72. والتكامل بما في

ثانياً: كنيته: لم أجد خلافاً بين العلماء في أن كنيته: (أبو محمد)⁽¹⁾، وإطلاق كنيته غير مقترن باسم ولد له بهذا الاسم، إنما هو ما جرت به العادة والعرف، ونسب حاجي خليفة⁽²⁾ كتاب الدعاء لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي⁽³⁾، وفي ذلك نظر، فالمعروف أنه لم يعقب⁽⁴⁾، والله تعالى أعلم.

ثالثاً: نسبه: نسب ابن أبي حاتم إلى النسب الآتية: (التميمي، الحنظلي، الرازي):

أ. التميمي: نسبة إلى تميم، فعن ابن أبي حاتم قال: (قال أبي: نحن من موالي تميم بن حنظلة من غطفان)⁽⁵⁾، وتعقبه ياقوت الحموي⁽⁶⁾ فقال: (وهذا وهم، ولعله أراد حنظلة بن تميم، وأما غطفان فإنه لا شك في أنه غلط، لأن حنظلة هو حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم، وليس في ولده من اسمه تميم، ولا في ولد غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان من اسمه تميم بن حنظلة البتة على ما أجمع عليه النسابةون)⁽⁷⁾.

ب. الحنظلي: نسبة إلى درب مشهور بالري يقال له حنظلة كان يسكنه والده⁽⁸⁾، ولعل هذه النسبة إلى حنظلة بن تميم، كما مرّ آنفاً.

ج. الرازي: نسبة إلى الري، قال ابن طاهر⁽⁹⁾: (أبو حاتم الرازي الحنظلي منسوب إلى درب حنظلة بالري، وداره ومسجده في هذا الدرب رأيتُه ودخلته)⁽¹⁰⁾. نستنتج من قول أبي حاتم الرازي وتصحيح ياقوت له، يتضح لنا أن أسرة أبي حاتم عربية

تأنيب الكوثري من الأباطيل لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (ت1386هـ): 2/ الترجمة: (140). والأعلام لخير الدين بن محمود بن محمد الزركلي الدمشقي (ت1396هـ): 324/3. وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل بن محمد أمين الباباني البغدادي (ت1399هـ): 513/1. ومعجم المؤلفين لعمر بن رضا كحالة الدمشقي (ت1408هـ): 170/5.

(1) ينظر: المصادر نفسها.

(2) هو مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة ويعرف كذلك بلقبه كاتب جلبي (1017هـ/1609م - 1068هـ/1657م) جغرافي ومؤرخ عثماني، عارف للكتب ومؤلفيها، مشارك في بعض العلوم، صنفه فرانز بابنجر كأكبر موسوعي بين العثمانيين، حيث اكتسب شهرة واسعة النطاق بمعجمه الببليوغرافي الكبير كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون،

ينظر: حاجي- خليفة <https://ar.wikipedia.org/wiki/حاجي-خليفة>

(3) كشف الظنون: 1417/2.

(4) ينظر: الإرشاد: 2/ الترجمة: (445). وسير أعلام النبلاء: 13/ الترجمة: (129).

(5) الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي الشيباني المعروف بابن القيسراني (ت507هـ): 45. والأنساب للسمعاني: 285/4.

(6) هو شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، مؤرخ ثقة، من أئمة الجغرافيين، ومن العلماء باللغة والأدب، من كتبه: معجم البلدان وإرشاد الأريب ويعرف بمعجم الأدباء، والمبدأ والمآل في التاريخ وغيرها، ينظر: الأعلام للزركلي: 131/8.

(7) معجم البلدان لأبي عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت626هـ): 311/2.

(8) الأنساب للسمعاني: 285/4.

(9) هو أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني؛ الإمام الحافظ، الجوال الرحال، ذو التصانيف سمع من أبي علي الحسين بن عبد الرحمن الشافعي، وسعد الزنجاني، وهياج بن عبيد، وغيرهم، حدث عنه: شيرويه بن شهردار، وأبو جعفر بن أبي علي الهمداني، وأبو نصر أحمد بن عمر الغازي، وطائفة سواهم. توفي سنة (507)، ينظر: سير أعلام النبلاء: 19/ الترجمة: (263).

(10) الأنساب المتفقة لابن القيسراني: 45.

بالولاء، وليست عربية النسب، فهي من موالى آل حنظلة بن تميم، وهؤلاء من العرب الذين عبروا البحرين إلى فارس في أيام بني أمية بعد مقتل عروة بن أذينة، فسكنوا إصطخر، ونواحيها، وملكوا الأموال الكثيرة.⁽¹⁾

تقع مدينة الري على بعد ستة كيلومترات جنوب شرقي طهران⁽²⁾، وكانت في العصر الإسلامي مدينة كبيرة، وقد حكى الاصطخري أنها كانت أكبر من أصبهان⁽³⁾، وطهران العاصمة كانت في العصر الإسلامي من قرى الري⁽⁴⁾، ولكن حالياً صارت الري من توابع طهران الكبيرة.⁽⁵⁾

المطلب الثاني: ولادته وحياته الاجتماعية

ولد سنة أربعين ومائتين (240هـ=854م)⁽⁶⁾، وقيل: إحدى وأربعين⁽⁷⁾، والأول هو المشهور. نشأ في أسرة أركانها من حفاظ الحديث وجهابذته، تتحلى بالدين والزهد، وتنسم بالورع؛ فأبوه الحافظ الناقد الكبير أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي وذلك أن أباه الحافظ الكبير أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي (ت277هـ)، من كبار الأئمة في زمنه، وهو من أقران البخاري ومسلم، لكنه عمر بعدهما أكثر من عشرين عاماً، وروى عنه أبو داود، والنسائي، والترمذي من السنة (8)، وابن خال أبيه الحافظ الناقد الكبير أبو زرعة عبيدالله بن عبدالكريم بن يزيد بن فروخ القرشي (ت264هـ) كني أبا زرعة عندما دخل دمشق في رحلته الأولى فأعجب الدمشقيون به فكنوه أبا زرعة تيمناً بصاحبهم أبي زرعة الدمشقي⁽⁹⁾، روى عنه: مسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه من السنة.⁽¹⁰⁾

بل إن في أسرة ابن أبي حاتم غير أولئك الجليلين من اشتغل بالحديث والرواية مثل عمه إبراهيم

(1) ينظر: المسالك والممالك لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد الاصطخري المعروف بالكرخي (ت346هـ): 142.

(2) ينظر: رحلة ابن فضال إلى بلاد الترك والروس والصقالبة لأحمد بن فضال (ت بعد 310هـ): 35.

(3) ينظر: المسالك والممالك: 199.

(4) ينظر: المسالك والممالك للحسن بن أحمد المهلبى العيزي (ت380هـ): 19. ومعجم البلدان: 36/1.

(5) ينظر: الري- (إيران): <https://ar.wikipedia.org/wiki>.

(6) ينظر: الإرشاد: 683/2. وسير إعلام النبلاء: 263/13. وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان (ت1956م): 223/3. وتاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين: 352/1-355.

(7) سير أعلام النبلاء: 263/13.

(8) ينظر: تاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت463هـ): 2/ الترجمة: (405). والكامل في التاريخ: 457/6. وتهذيب الكمال للمزي: 24/ الترجمة: (5050). والأعلام: 27/6.

(9) هو أبو زرعة عبدالرحمن بن عمرو بن عبدالله بن صفوان النصري الدمشقي الحافظ شيخ الشام في وقته، روى عن أبي مسهر وأحمد بن خالد الوهبي وعلي بن عياش، وغيرهم، وروى عنه إبراهيم بن إسحاق الصرغندي، وإبراهيم بن محمد القرشي، وأحمد بن سليمان بن حذلم، (توفي في سنة281هـ)، ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: 5/ الترجمة: (1259). والنقات لابن حبان: 8/ الترجمة: (13999). وتهذيب الكمال: 17/ الترجمة: (3916).

(10) ينظر: مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: 301-312. وتهذيب الكمال: 19/ الترجمة: (3660). وسير أعلام النبلاء: 13/ الترجمة: (48). والأعلام: 194/4.

بن إدريس⁽¹⁾، وخالا أبيه إسماعيل بن يزيد⁽²⁾، ومحمد بن يزيد⁽³⁾، وكان والد أبي زرعة عبدالكريم بن يزيد⁽⁴⁾ محدثاً أيضاً، وفي هذا المحيط الثري نشأ عبدالرحمن بن أبي حاتم، فقرأ القرآن قبل الحديث، قال ابن أبي حاتم: (لم يدعني أبي أشغل بالحديث حتى قرأت القرآن الكريم على الفضل بن شاذان الرازي⁽⁵⁾)، ثم كتبت الحديث⁽⁶⁾. منذ نعومة أظافر عبدالرحمن وهو يتلقى العلوم الشرعية من أبيه وأقاربه وبقية شيوخه الرازيين، وبدأ بالرحلة في طلب العلم قبل أن يحتلم، وكانت ثمرة ابن أبي حاتم للجهود المضنية له ولعائلته في الحديث النبوي الشريف، من دراسة الأسانيد والبحث، فجاء كتاب الجرح والتعديل، وعلل الحديث، وغيرهما.

المطلب الثالث: عقيدته

كانت عقيدة الإمام ابن أبي حاتم تبعاً لمنهج أبيه في اتباع منهج السلف⁽⁷⁾ في العقيدة، فهي هو اللاكائي حين ذكر معتقد أبي زرعة وأبي حاتم، رواه من طريق عبدالرحمن بن أبي حاتم فنقل عنه أبرز معالم عقيدته⁽⁸⁾، ففي الإيمان نقل عن أبيه وأبي زرعة: (سألت أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار، وما يعتقدان من ذلك، فقالا: (أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازاً وعراقاً وشاماً ويمناً، فكان من مذهبهم: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص)⁽⁹⁾، وفي القرآن الكريم نقل عنهما: (والقرآن كلام الله غير

(1) هو إبراهيم بن إدريس بن المنذر، قال ابن أبي حاتم: (عمي روى عن سعيد بن سليمان ومحمد بن كثير العبدى وموسى بن إسماعيل كتبت عنه وكان صدوقاً)، وروى عنه محمد بن قارن الرازي، ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي: 2/ الترجمة: (216). وتاريخ أصبهان لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (ت430هـ): 1/ الترجمة: (353).

(2) هو عم أبي زرعة روى عن السندی ابن عبدويه وإسحاق بن سليمان وعبد الصمد العطار وعبد الله بن هاشم، وروى عنه أبو حاتم، سئل أبو حاتم عنه فقال: (صدوق)، ينظر: الجرح والتعديل: 2/ الترجمة: (693)، والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة: 2/ الترجمة: (1669).

(3) هو أبو جعفر الاحدب عم أبي زرعة روى عن حبيوه اسحاق بن اسماعيل والسندی بن عبدويه وإسحاق بن سليمان روى عن أبو حاتم ووثقه وصفه بالعبادة والحفظ والفقہ لرأي القوم، قال سئل أبو حاتم عنه فقال: (صدوق) ينظر: الجرح والتعديل: 6/ الترجمة: (582).

(4) هو عبد الكريم بن يزيد بن داود القرشي مولى عياش بن مطرف والد أبي زرعة روى عنه أبو حاتم قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عنه فقال شيخ)، ينظر: المصدر نفسه: 6/ الترجمة: (324).

(5) هو أبو العباس بن عيسى المقرئ، روى عن اسماعيل ابن أبي اويس وأحمد بن عبد الله وسعيد بن منصور، كتب عنه أبو حاتم وابنه وهو صدوق، ينظر: المصدر نفسه: 7/ الترجمة: (360).

(6) ينظر: تذكرة الحفاظ: 3/ 830، وسير أعلام النبلاء: 13/ الترجمة: (129). وطبقات الشافعية الكبرى: 352/3.

(7) السلف هم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعون وتابعوهم المعنيون بحديث النبي م الذي أخرجه مسلم: كتاب فضائل الصحابة ١٢: باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم: 4/ ح(2533): (خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم)، ينظر: الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه لأبي أحمد محمد أمان بن علي جامي (ت1415هـ): 57.

(8) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة لهبة الله أبي القاسم بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللاكائي (ت418هـ): 1/ 197-200.

(9) ينظر: السنة لأبي عبدالرحمن عبدالله بن الإمام أحمد بن حنبل الشيباني البغدادي (ت290هـ):

مخلوق بجميع جهاته⁽¹⁾، وفي القدر نقل عنهما: (والقدر خيره وشره من الله Y)⁽²⁾، وفي الخلفاء والصحابة ١٢ نقل عنهما: (وخير هذه الأمة بعد نبيها عليه الصلاة والسلام: أبو بكر الصديق، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان، ثم علي بن أبي طالب عليهم السلام، وهم الخلفاء الراشدون المهديون، وأن العشرة الذين سماهم رسول الله P وشهد لهم بالجنة على ما شهد به رسول الله P وقوله الحق، والترحم على جميع أصحاب محمد P والكف عما شجر بينهم)⁽³⁾، وفي علم الله Y وصفاته واستوائه على عرشه نقل عنهما: (وأن الله Y على عرشه بائن من خلقه كما وصف نفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله P بلا كيف، أحاط بكل شيء علماً)⁽⁴⁾، وفي آخر كلامه قال عبدالرحمن بن أبي حاتم: (وبه أقول أنا)⁽⁵⁾، فهذا اعتقاده واعتقاد آبائه، وهو دليل صريح بمعتقدده.

له في الرد على المبتدعة الغلاة كتاب أسماه: (الرد على الجهمية)⁽⁶⁾، وله كتاب آخر في بيان العقيدة الصحيحة واعتقاد أهل السنة هو: (أصل السنة واعتقاد الدين)⁽⁸⁾. تفسير ابن أبي حاتم تفسير بالأثر فهو يجمع الروايات التفسيرية المسندة إلى الرسول P، أو إلى الصحابة ١٢، أو التابعين فلذلك لا يمكن أن تكون هذه الروايات على غير منهج وطريق السلف الذين هم على ما عليه النبي P وصحبه الكرام ١٢.

المطلب الرابع: صفاته ووفاته

قال علي بن إبراهيم⁽⁹⁾: (كان رحمه الله قد كساه الله بهاءً ونوراً يسر من نظر إليه)⁽¹⁰⁾، وقال

- 173/1. والإبانة عن أصول الديانة لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت324هـ): 27. والعلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيهما للذهبي: 186/1.
- (1) ينظر: السنة لعبد الله بن حنبل: 132/1. والإبانة عن أصول الديانة: 63. والملل والنحل لأبي الفتح محمد بن عبدالكريم الشهرستاني (ت548هـ): 106/1.
- (2) ينظر: التوحيد لأبي منصور محمد بن محمود الماتريدي (ت333هـ): 307. والفقهاء الأكبر للإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت بن ماه (ت150هـ): 9. وشرح العقيدة الطحاوية لعبد الرحمن بن ناصر البراك: 245.
- (3) ينظر: شرح السنة لأبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني (ت264هـ): 87. والاعتقاد القادري لأبي طاهر أحمد بن الحسن الباقلائي البغدادي (ت489هـ): 248. والانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير اليمني الشافعي (ت558هـ): 824/3. والإبانة: 29.
- (4) ينظر: الفقهاء الأكبر: 159. وشرح السنة للمزني: 80. والإبانة: 22. واعتقاد أئمة الحديث لأبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي الجرجاني (ت371هـ): 50. والتبصير في الدين وتمييز الفرق الناجية عن الفرق الهالكة لأبي المظفر طاهر بن محمد الأسفراييني (ت471هـ): 164. والعرش للذهبي: 252-143-193-34/1، والعلو للعلي الغفار: 207.
- (5) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: 201/1.
- (6) الجهمية: هم الذين ينتسبون إلى جهم بن صفوان الذي اشتهر بنفي الأسماء والصفات عن الله Y، ينظر: الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد بن حنبل: 6.
- (7) سير أعلام النبلاء: 13/الترجمة: (129).
- (8) تاريخ التراث العربي لفؤاد سركين: 354/1.
- (9) هو أبو الحسن الرازي الخطيب إمام المسجد الحرام، ينظر: تاريخ بغداد: 462/16. وتاريخ الإسلام: 533/7.
- (10) ينظر: تاريخ دمشق: 360/35. وتاريخ الإسلام: 7/الترجمة: (336)، وتذكرة الحفاظ: 3/الترجمة: (812)، وسير أعلام النبلاء: 13/الترجمة: (129). وطبقات الشافعية الكبرى:

أبو عبدالله بن دينار الدينوري⁽¹⁾: (قد رأيت مشايخ أهل العلم، ما رأيت أحسن شيبة من عبدالرحمن بن أبي حاتم).⁽²⁾

أما صفاته الخُلقية فقد نشأ ابن أبي حاتم في أسرة أركانها من حفاظ الحديث وجهابذته، تتحلى بالدين والزهد، وتنسم بالورع، فصار معروفاً بخشية الله، مشهوراً بكثرة العبادة وحسنها، موسوماً بحسن السيرة والسريرة، وهذه ثمرة العلم؛ كما قال تعالى: (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) (فاطر: 28)، وفيما يلي ذكر لأقوال أهل العلم وشهادتهم لأبي محمد بذلك:

عبادته: قال الخليلي⁽³⁾: (أخذ علم أبيه، وأبي زرعة، وكان بَحراً في العلوم، ومعرفة الرجال والحديث الصحيح من السقيم، وله من التصانيف ما هو أشهر من أن يوصف في الفقه، والتواريخ، واختلاف الصحابة، والتابعين، وعلماء الأمصار، وكان زاهداً يعد من الأبدال⁽⁴⁾).⁽⁵⁾ قال علي بن إبراهيم الرازي: (كان عبدالرحمن بن أبي حاتم مقبلاً على العبادة من صغره، والسهر بالليل، والذكر، ولزوم الطهارة).⁽⁶⁾

روى الخطيب بإسناده عن أبي بكر محمد بن مهرويه بن سنان الرازي⁽⁷⁾ قال: (سمعت علي بن الحسين بن الجنيد⁽⁸⁾ يقول: سمعت يحيى بن معين يقول: إنا لنطعن على أقوام لعلمهم قد حطوا رحالهم في الجنة منذ أكثر من مئتي سنة، قال ابن مهرويه: فدخلت على عبدالرحمن ابن أبي حاتم، وهو يقرأ على الناس كتاب الجرح والتعديل، فحدثته بهذه الحكاية فبكي، وارتعدت يده حتى سقط الكتاب من يده، وجعل يبكي ويستعديني الحكاية، ولم يقرأ في ذلك المجلس شيئاً⁽⁹⁾، وفي رواية أخرى قال: (لو سمعت هذه الكلمة قبل تصنيفي هذا الكتاب لما صنفته)⁽¹⁰⁾، وقال الذهبي معقّباً: (أصابه على طريق الوجل وخوف العاقبة، وإلا فكلام الناقد الورع في الضعفاء من النصح لدين الله، والذب عن السنة).⁽¹¹⁾

3/ الترجمة: (208).

- (1) لم أعر على ترجمته.
- (2) ينظر: سير السلف الصالحين: 1232. وتاريخ دمشق: 360/35.
- (3) هو أبو يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد القزويني الحافظ، مصنف الإرشاد في معرفة المحدثين، كان ثقة حافظاً، سمع من علي بن أحمد القزويني المقرئ، ومحمد بن إسحاق الكيساني، ومحمد بن سليمان الفامي، وغيرهم، روى عنه أبو بكر بن لال، وواقد بن الخليل، وإسماعيل بن مكي، (توفي في سنة 446هـ)، ينظر: تاريخ الإسلام: 9/ الترجمة: (167).
- (4) الأبدال: هم الأولياء والعباد، الواحد بدل كحمل وأحمل، وبدل كجمل، سموا بذلك لأنهم كلما مات واحد منهم أبدل بآخر، ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لأبي السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري (ت606هـ): 107/1، مادة: (بدل).

(5) الإرشاد للخليلي: 683/2.

- (6) ينظر: تاريخ دمشق: 360/35. وتاريخ الإسلام: 7/ الترجمة: (336)، وتذكرة الحفاظ: 3/ الترجمة: (812)، وسير أعلام النبلاء: 13/ الترجمة: (129). وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي: 3/ الترجمة: (208).

(7) لم أعر على ترجمته.

- (8) هو أبو الحسن النخعي الرازي، الإمام، الحافظ، الحجة، المعروف في بلده بالمالكي؛ لكونه جمع حديث مالك الإمام، وكان من أئمة هذا الشأن. سمع: أبا جعفر النفيلي، والمعاذ بن سليمان، وصفوان بن صالح، وخلائق. حدث عنه: ابن أبي حاتم، وأبو حامد بن الشرقي، وأبو بكر بن إسحاق الصبغي، وآخرون، (توفي سنة 291هـ)، ينظر: سير أعلام النبلاء: 14/ الترجمة: (7).

(9) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (ت463هـ): 201/2.

(10) تاريخ دمشق: 364/35.

(11) سير أعلام النبلاء: 13/ الترجمة: (129).

قال ابن أبي حاتم: (دخلت دمشق على كتبة الحديث، فمررت بحلقة قاسم الجوعي⁽¹⁾، فرأيت نفرًا جلوساً حوله وهو يتكلم عليهم، فهاطني منظرهم، فتقدمت إليهم، فسمعتة يقول: اغتتموا من أهل زمانكم خمساً، منها: إن حضرتم لم تعرفوا، وإن غبتم لم تفقدوا، وإن شهدتم لم تشاوروا، وإن قلتم شيئاً لم يقبل قولكم، وإن عملتم شيئاً لم تعطوا به، وأوصيكم بخمس أيضاً: إن ظلمتم لم تظلموا، وإن مدحتهم لم تفرحوا، وإن ذممتهم لم تجزعوا، وإن كذبتهم فلا تغضبوا، وإن خانوكم فلا تخونوا، قال: فجعلت هذا فائدتي من دمشق)⁽²⁾.

قال ابن كثير: (وكان من العبادة، والزهادة، والورع، والحفظ، والكرامات الكثيرة المشهورة، على جانب كبير، وقد صلى مرة، فلما سلم قال له رجل من بعض من صلى معه: لقد أطلت بنا، ولقد سبحت في سجودي سبعين مرة!، فقال عبدالرحمن: لكني والله ما سبحت إلا ثلاثاً)⁽³⁾. قال علي بن إبراهيم الرازي: (دخلنا يوماً على عبدالرحمن بغلس قبل صلاة الفجر في مرضه الذي توفي فيه، وكان على الفراش قائماً يصلي، وكنا جماعة وأبو الحسين الدرستيني⁽⁴⁾ في الجماعة، فركع فأطال الركوع، فقال أبو الحسين: هو على العادة التي كان يستعملها في صحته)، وقال أيضاً: سمعت أحمد بن محمد بن عمر الرازي⁽⁵⁾ بعد وفاة عبد الرحمن بن أبي حاتم، والناس مجتمعون للتعزية، والمسجد غاص بأهله قام فقراً: (قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ. الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ) (المؤمنون: 1-2)، إلى قوله تعالى: (أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ) (المؤمنون: 10) الآية، فضج المسجد بالبكاء والنحيب، وقالوا: نرجو أن يكون عبدالرحمن من أهل هذه الآيات؛ فإن هذه الخصال كانت كلها فيه)⁽⁶⁾.

عدله وإنصافه وتواضعه: على الرغم مما عرف عن أبيه وأبي زرعة من إمامتهما في علم الحديث، إلا أننا نجد يغلب نفسه وينصف فيذكر من كان يفوقهما من أقرانهما؛ فقد روى ابن عساكر عن أبي عبدالله الحاكم الحافظ؛ قال: سمعت أبا علي بن عبدويه الوراق⁽⁷⁾ بالري يقول: سمعت عبدالرحمن بن أبي حاتم يقول: (كان ابن وارة⁽⁸⁾ إذا اجتمع مع أبي وأبي زرعة تقدمهم؛ لأنه كان أسنهم وأسندهم)⁽⁹⁾، فلم تمنع ابن أبي حاتم مكانة أبيه وأبي زرعة عنده من أن يذكر تقدم ابن وارة عليهما، وتجاوز عبدالرحمن ذلك بفضل قرينه على نفسه؛ قال عبدالله بن خالد

(1) هو القاسم الجوعي الكبير أحد الزهاد، ينظر: تاريخ دمشق: 49/ الترجمة: (5695).

(2) ينظر: تاريخ دمشق: 120/49. والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: الترجمة: (402).

(3) ينظر: البداية والنهاية: 11/191. وطبقات الحفاظ للسيوطي: الترجمة: (782).

(4) لعله علي بن الحسين الدرستيني القاضي، روى عنه أحمد بن محمد بن الحسين الحافظ، ينظر: الإرشاد: 2/683. و التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: 332.

(5) لم أعثر على ترجمته.

(6) ينظر: سير السلف الصالحين: 1238. وتاريخ دمشق لابن عساكر: 35/363.

(7) هو أبو علي الحسين بن محمد بن عبدويه الوراق، حدث عن محمد بن صالح الكيليني، وحدث عنه أبو عبد الله الحاكم في المعرفة، وذكر أنه حدثه بالري، ترجمه ابن نقطة، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ينظر: الرّوض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم لأبي الطيب نايف بن صلاح المنصوري: 1/ الترجمة: (337).

(8) هو أبو عبد الله محمد بن مسلم بن عثمان بن عبد الله الرازي الحافظ المعروف بابن وارة، حدث عن أبي عاصم النبيل، والأنصاري، والفريابي وخلق كثير، وحدث عنه النسائي ومحمد بن يحيى الذهلي وأبو بكر بن عاصم وغيرهم، (توفي سنة 265هـ)، ينظر: سير أعلام النبلاء: 13/ الترجمة: (17). وتاريخ دمشق: 55/ الترجمة: (7002).

(9) تاريخ دمشق: 392/55.

الأصبهاني⁽¹⁾: سئل ابن أبي حاتم عن ابن خزيمة ؟، فقال: (ويحكم! هو يسأل عنا، ولا نسأل عنه، هو إمام يقتدى به)⁽²⁾، ويظهر تواضعه في أنه كان يروي عن من هو أصغر منه، مثل: أبي الفضل يعقوب بن إسحاق الهروي⁽³⁾، الحافظ، روى عنه ابن أبي حاتم بالإجازة، وهو أكبر منه، رحمه الله تعالى.

توفي ابن أبي حاتم في المحرم، سنة سبع وعشرين وثلاث مائة (327=939م) بالري، وله بضع وثمانون سنة⁽⁴⁾، وقيل توفي في طوس⁽⁵⁾، والقول الأول هو المشهور.

المبحث الثاني: حياته العلمية

تناولت في هذا المبحث خمسة مطالب، هي: المطلب الأول: رحلته في طلب العلم، والمطلب الثاني: شيوخه، والمطلب الثالث: تلامذته، والمطلب الرابع: أقوال العلماء فيه، والمطلب الخامس: آثاره العلمية.

المطلب الأول: رحلته في طلب العلم

نشأ ابن أبي حاتم نشأة علمية مبكرة، فقد عني أبوه وسائر أهله بتربيته، واهتموا بتوجيهه إلى طلب العلم منذ نعومة أظفاره، وأول ما بدأ به القرآن الكريم.

رحل في طلب العلم إلى بلاد نائية وطوف في الآفاق فسمع بالحجاز، والعراق، ومصر، ودمشق، والجزيرة، والجلال، فأدرك الأسانيد العالية وأخذ من الشيوخ الكبار، قال الخطيب الرازي: سمعته يقول: (رحل بي أبي سنة خمس وخمسين ومائتين، وما احتلمت بعد، فلما بلغنا ذا الحليفة، احتلمت، فسر أبي، حيث أدركت حجة الإسلام، فسمعت في هذه السنة من محمد بن أبي عبد الرحمن المقرئ⁽⁶⁾).⁽⁷⁾

لم تكن هذه الرحلة الحديثية الوحيدة في حياة ابن أبي حاتم، فقد قال الخطيب الرازي: (كان لعبد الرحمن ثلاث رحلات: الأولى: مع أبيه سنة خمس، وسنة ست -يعني سنة 255-256هـ-، ثم حج وسمع محمد بن حماد ... ثم رحل بنفسه إلى السواحل والشام ومصر، سنة اثنتين وستين ومائتين (262هـ)،

ثم رحل إلى أصبهان، في سنة أربع وستين (264هـ)، فلقي يونس بن حبيب⁽⁸⁾).⁽¹⁾

(1) لم أعثر على ترجمته.

(2) ينظر: الإرشاد للخليلي: 832/3. وتاريخ الإسلام: 7/الترجمة: (39). وطبقات السبكي:

3/الترجمة: (120). وطبقات الشافعيين لابن كثير: 221.

(3) هو أبو الفضل الهروي الحافظ سمع: عثمان بن سعيد الدارمي، ومن بعده، وروى عنه: عبد الرحمن بن أبي حاتم بالإجازة وهو أكبر منه، وأهل بلده، (توفي سنة 332هـ)، ينظر: تاريخ الإسلام: 7/الترجمة: (85).

(4) سير إعلام النبلاء: 269/13.

(5) تاريخ الأدب العربي: 223/3.

(6) لم أعثر على ترجمته، لعله محمد بن عبد الرحمن المقرئ المكي (ت343هـ)، ينظر: تاريخ الإسلام: 7/الترجمة: (98).

(7) ينظر: سير السلف الصالحين: 1233. وتاريخ دمشق: 35/الترجمة: (3933). وتاريخ الإسلام: 7/الترجمة: (336). وتذكرة الحفاظ: 3/الترجمة: (812). وسير أعلام النبلاء: 13/الترجمة: (129).

(8) هو أبو بشر يونس بن حبيب العجلي مولا هم الإصبهاني، روى عن أبي داود الطيالسي وعامر بن إبراهيم، وبكر بن بكار، وجماعة. وروى عنه أبو بكر بن أبي داود، وعلي بن رستم،

كان حريصاً جداً على طلب العلم والمعرفة، لا يضيع أوقاته أبداً، وكان يترك لذيق الطعام، ويكتفي بما يقيم صلبه؛ فقد قال: (كنا بمصر سبعة أشهر لم نأكل فيها مرقة، نهارنا ندور على الشيوخ، وبالليل ننسخ ونقابل، فأتينا يوماً أنا ورفيق لي شيخاً، فقالوا: هو عليل فرأيت سمكة أعجبتنا فاشتريناها فلما صرنا إلى البيت حضر وقت مجلس بعض الشيوخ فمضينا فلم نزل السمكة ثلاثة أيام، وكاد أن ينضى فأكلناه نيناً، لم نتفرغ نشويه، ثم قال: لا يستطيع العلم براحة الجسد).⁽²⁾

قال أبو الوليد عياش بن الوليد الرقام القطان البصري⁽³⁾: (سألت عبدالرحمن عن اتفاق كثرة السماع له، وسؤالاته من أبيه؟، فقال: ربما كان يأكل وأقرأ عليه، ويمشي وأقرأ عليه... ويدخل البيت في طلب شيء وأقرأ عليه).⁽⁴⁾

قال علي بن إبراهيم: (وبلغني أنه كان يسأل أباه أبا حاتم في مرضه الذي توفي فيه عن أشياء من علم الحديث وغيره، إلى وقت ذهب لسانه، فكان يشير إليه بطرفه نعم، ولا).⁽⁵⁾

المطلب الثاني: شيوخه

استطاع ابن أبي حاتم من رحلاته العلمية التي شملت العديد من المدن والأقاليم أن يظفر بكثير من الشيوخ غير أبيه وأبي زرعة، وكان في مقدوره أن يسمع من عدد أكثر من هذا بكثير، لكن كان يحجزه الانتقاء؛ فهو لا يرغب في السماع من مجروح؛ أسوة بأبيه وأبي زرعة، وفيما يلي ترجمة لأبرز شيوخه:

1. **أبو سعيد الأشج عبدالله بن سعيد الكندي**: مشهور بكنيته، قال أبو حاتم الرازي: (ثقة، صدوق)⁽⁶⁾، وقال في رواية أخرى: (الأشج إمام أهل زمانه)⁽⁷⁾، وقال يحيى بن معين: (ليس بالأشج بأس)⁽⁸⁾، وقال الحافظ ابن حجر: (ثقة)⁽⁹⁾، روى عن إسماعيل بن عليه، وحفص بن غياث، وعبد السلام بن حرب، وغيرهم، وروى عنه ابن خزيمة، وابن أبي الدنيا، وأبو يعلى، وغيرهم⁽¹⁰⁾، (توفي سنة 257هـ).

وأبو بكر بن أبي عاصم، وجماعة. قال ابن أبي حاتم: (كتب عنه وهو ثقة)، (توفي سنة 270هـ)، ينظر: تاريخ الإسلام: 6/ الترجمة: (566).

(1) ينظر: سير السلف الصالحين: 1237. وتاريخ دمشق: 35/ الترجمة: (3933). وسير أعلام النبلاء: 13/ الترجمة: (129).

(2) ينظر: سير السلف الصالحين: 1236. وتاريخ دمشق: 35/ الترجمة: (3933). وتذكرة الحفاظ: 3/ الترجمة: (812). وسير أعلام النبلاء: 13/ الترجمة: (129).

(3) روى عن: عبد الأعلى بن عبد الأعلى، ومحمد بن فضيل بن غزوان، ومحمد بن يزيد الواسطي، وغيرهم، وروى عنه: البخاري، وأبو داود، وأبو بكر أحمد بن أبي خيثمة، وآخرون، مات سنة ست وعشرين ومئتين، ينظر: تهذيب الكمال: 22/ الترجمة: (4603).

(4) ينظر: تاريخ دمشق: 35/ الترجمة: (3933).

(5) سير السلف الصالحين: 1235.

(6) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: 5/ الترجمة: (342). والثقات لابن حبان: 8/ الترجمة: (13899).

(7) تهذيب الكمال: 15/ الترجمة: (3303).

(8) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح لأبي الوليد سليمان القرطبي الباجي الأندلسي (ت 474هـ): 2/ الترجمة: (858).

(9) تقريب التهذيب: الترجمة: (3354).

(10) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: 5/ الترجمة: (342). والثقات لابن حبان: 8/ الترجمة:

2. الحسن بن عرفة بن يزيد العبدى: قال أبو حاتم: (صدوق)⁽¹⁾، وقال النسائي: (لا بأس به)⁽²⁾. قال الحافظ ابن حجر: (صدوق)⁽³⁾. روى عن مبارك بن سعيد أخي سفيان الثوري، وأبي حفص الأبار، وخلف بن خليفة، وغيرهم، وروى عنه معاذ بن المثني العنبري، وصالح جزرة، وعبدالله بن أحمد بن حنبل، وغيرهم⁽⁴⁾، (توفي سنة 257هـ).
3. أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد القطان: قال ابن أبي حاتم: (كتبنا عنه بسامرا، قدم من البصرة، وكان صدوقاً، سئل أبي عنه فقال: صدوق)⁽⁵⁾، قال الحافظ ابن حجر: (صدوق)⁽⁶⁾، حدث عن جده يحيى بن سعيد، ويونس بن بكير، وعبدالله بن نمير، وغيرهم، وروى عنه عبدالله بن محمد بن ناجية، ويحيى بن محمد بن صاعد، وعبدالله بن جعفر بن خشيش وغيرهم⁽⁷⁾، (توفي سنة 258هـ).
4. أحمد بن سنان بن أسد بن حبان القطان: قال أبو حاتم: (كتبنا عنه، وكان ثقة)⁽⁸⁾، وقال فيه ابن أبي حاتم: (هو إمام أهل زمانه)⁽⁹⁾، وقال الحافظ ابن حجر: (ثقة حافظ)⁽¹⁰⁾، روى عن الشافعي، وأبي معاوية، ووکیع، وعبدالرحمن بن مهدي، وخلق، وروى عنه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وابن خزيمة، وغيرهم⁽¹¹⁾، (توفي سنة 259هـ).
5. إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: قال ابن أبي حاتم: (روى عنه أبي وأبو زرعة، وكتب إلي من دمشق بعدما تحول إليها ببعض حديثه)⁽¹²⁾، قال أبو بكر الخلال: (جليل جداً، كان أحمد يكتبه ويكرمه إكراماً شديداً، وقد حدثنا عنه الشيوخ المتقدمون)⁽¹³⁾، وقال الدارقطني: (كان من الحفاظ المصنفين والمخرجين الثقات)⁽¹⁴⁾، قال الحافظ ابن حجر: (ثقة حافظ رمي بالنصب)⁽¹⁵⁾، روى عن عبدالله بن بكر السهمي، ويزيد بن هارون، وعبدالصمد بن عبدالوارث، وغيرهم، وروى عنه أبو داود، والترمذي، وغيرهما⁽¹⁶⁾، (توفي سنة 259هـ).

المطلب الثالث: تلامذته

- (13899). وتهذيب الكمال: 15/الترجمة: (3303).
- (1) ينظر: الجرح والتعديل: 3/الترجمة: (128). والثقات لابن حبان: 8/الترجمة: (12852).
- (2) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: 8/الترجمة: (3885).
- (3) تقريب التهذيب: الترجمة: (1255).
- (4) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: 3/الترجمة: (128). والثقات لابن حبان: 8/الترجمة: (12852). وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي: 8/الترجمة: (3885).
- (5) ينظر: الجرح والتعديل: 2/الترجمة: (147). والثقات لابن حبان: 8/الترجمة: (12147).
- (6) تقريب التهذيب: الترجمة: (106).
- (7) ينظر: الثقات لابن حبان: 8/الترجمة: (12147). وتهذيب الكمال: 1/الترجمة: (106).
- (8) الجرح والتعديل: 2/الترجمة: (60).
- (9) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: 2/الترجمة: (2).
- (10) تقريب التهذيب: الترجمة: (44).
- (11) ينظر: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: الترجمة: (160). وتهذيب الكمال: 1/الترجمة: (45).
- (12) الجرح والتعديل: 2/الترجمة: (490).
- (13) طبقات الحنابلة: 92/1.
- (14) تاريخ دمشق: 7/الترجمة: (544).
- (15) تقريب التهذيب: الترجمة: (273).
- (16) ينظر: الجرح والتعديل: 2/الترجمة: (490). وطبقات الحنابلة: 92/1. وتاريخ دمشق: 7/الترجمة: (544).

كان لمكانة ابن أبي حاتم الرفيعة بين أهل العلم، وعلو منزلته في علم الحديث، وذويع صيته أكبر الأثر في أن يلتفت حوله طائفة من التلاميذ الذين رحل الكثير منهم إليه من أماكن شتى؛ ينهلون من علمه، ويردون صفو ثقافته، ويفيدون خبرته، وفيما يأتي ترجمة لخمس من تلامذته رجاء الاختصار:

1. أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي البستي: قال الحاكم النيسابوري: (كان ابن حبان من أوعية العلم في الفقه واللغة والحديث والوعظ ومن عقلاء الرجال)⁽¹⁾، وقال الذهبي: (الحافظ العلامة، صاحب التصانيف)⁽²⁾، سمع النسائي، وعمران بن موسى، وأبا يعلى، وابن قتيبة العسقلاني، وغيرهم، وروى عنه: الحاكم، ومنصور بن عبدالله الخالدي، وغيرهما⁽³⁾، (توفي في سنة 354هـ).

2. أبو أحمد عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد بن مبارك بن القطان الجرجاني: قال الخليلي: (الحافظ الجرجاني عديم النظير حفظاً، وجملاً)⁽⁴⁾، وقال ابن عساكر: (أحد أئمة أصحاب الحديث والمكثرين له والجامعين له والرحالين فيه)⁽⁵⁾، وقال الذهبي: (الإمام، الحافظ، الناقد، الجوال)⁽⁶⁾، سمع محمد بن خريم، وعبدالله بن أبي يزيد وغيرهما، وروى عنه أبو سعد الماليني، وأبو العباس بن عقدة، وغيرهما⁽⁷⁾، (توفي سنة 365هـ).

3. أبو القاسم إبراهيم بن محمد بن محمويه النصرآبادي النيسابوري الصوفي: قال الخطيب البغدادي: (ثقة)⁽⁸⁾، وقال الحاكم: (لسان أهل الحقائق في عصره وصاحب الأحوال الصحيحة وكان مع تقدمه في التصوف من الجماعة للروايات ومن الرحالة في طلب الحديث ... أكثر عن أبي محمد وأقام عليه بسماع مصنفاته)⁽⁹⁾، وقال الذهبي: (الإمام، المحدث، القدوة، الواعظ، شيخ الصوفية)⁽¹⁰⁾، روى عن ابن خزيمة، ويحيى بن محمد بن صاعد، وغيرهما، وروى عنه الحاكم، وأبو عبدالرحمن السلمي، وجماعة سواهما⁽¹¹⁾، (توفي سنة 367هـ).

4. أبو أحمد محمد بن محمد بن إسحاق الحاكم النيسابوري الكرابيسي: قال الحاكم: (كان إمام عصره في الصنعة وكان من الصالحين على سنن السلف، خرج على كتاب البخاري ومسلم والترمذي، وصنف في الأسامي، والكنى، والعلل، وخرج على كتاب المزني، وصنف في الشروط وكان عارفاً بها)⁽¹²⁾، وقال الذهبي: (الإمام الحافظ العلامة الثبت محدث خراسان ... الحاكم الكبير)⁽¹³⁾، سمع ابن خزيمة، والبلغوي وغيرهما، وروى عنه الحاكم أبو عبدالله، وأبو

(1) تاريخ الإسلام: 8/الترجمة: (137).

(2) ينظر: تاريخ الإسلام: 8/الترجمة: (137)، وسير أعلام النبلاء: 12/الترجمة: (3268).

(3) ينظر: تاريخ الإسلام: 8/الترجمة: (137)، وسير أعلام النبلاء: 12/الترجمة: (3268).
ولسان الميزان: 7/الترجمة: (6619).

(4) الإرشاد: 794/2.

(5) تاريخ دمشق لابن عساكر: 31/الترجمة: (3403).

(6) سير أعلام النبلاء: 16/الترجمة: (111).

(7) ينظر: الإرشاد: 794/2. وتاريخ دمشق لابن عساكر: 31/الترجمة: (3403). وسير أعلام النبلاء: 16/الترجمة: (111).

(8) تاريخ بغداد: 7/الترجمة: (3174).

(9) تاريخ دمشق: 7/الترجمة: (479).

(10) سير أعلام النبلاء: 16/الترجمة: (186).

(11) ينظر: تاريخ بغداد: 7/الترجمة: (3174). والأنساب للسمعاني: 105/13. وتاريخ دمشق: 7/الترجمة: (479).

(12) لسان الميزان للحافظ ابن حجر: 9/الترجمة: (8733).

(13) سير أعلام النبلاء: 16/الترجمة: (267).

عبدالرحمن السلمي، وغيرهما⁽¹⁾، (توفي سنة 378هـ).

5. أبو الحسن علي بن عبدالعزيز بن مردك البرذعي البزاز: قال الخطيب البغدادي: (كان ثقة، سمعت القاضي أبا عبدالله الصيمري، يقول: كان علي بن عبدالعزيز بن مردك أحد الصالحين، ترك الدنيا عن مقدرة، واشتغل بالعبادة)⁽²⁾، حَدَّثَ عَنْ نصر بن منصور الأردبيلي، ومحمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبه وغيرهما، وروى عنه العتيقي، وعبدالعزيز الأزجي، وغيرهما⁽³⁾، (توفي سنة 387هـ).

المطلب الرابع: ثناء العلماء عليه

أثنى على ابن أبي حاتم علماء زمانه وأئمة هذا الشأن، بعد أن نال مكانة علمية عالية، فهو إمام تعددت جوانبه الثقافية بلا ريب، ومن هذا الثناء:

قال أبوه أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت 277هـ): (قال لي أبو زرعة: (ما رأيت أحرص على طلب الحديث منك يا أبا حاتم فقلت: إن عبدالرحمن لحريص، فقال: من أشبه أباه فما ظلم))⁽⁴⁾، وقال مسلمة بن قاسم الأندلسي⁽⁵⁾ (ت 353هـ): (كان ثقة، جليل القدر، عظيم الذكر، إماماً من أئمة خراسان)⁽⁶⁾.

قال الخليلي (ت 447هـ): (أخذ علم أبيه، وأبي زرعة، وكان بحرّاً في العلوم ومعرفة الرجال والحديث الصحيح من السقيم، وله من التصانيف ما هو أشهر من أن يوصف، في الفقه والتواريخ، واختلاف الصحابة ١٢، والتابعين، وعلماء الأمصار، وكان زاهداً يعد من الأبدال ... ويقال: إن السنة بالري ختمت به)⁽⁷⁾، وقال أيضاً: (وكان يقال: أئمة ثلاثة في زمان واحد ابن أبي داود ببغداد وابن خزيمة بنيسابور، وابن أبي حاتم بالري)⁽⁸⁾.

قال أبو الوليد الباجي⁽⁹⁾ (ت 474هـ): (ابن أبي حاتم ثقة حافظ)⁽¹⁰⁾. قال السمعاني (ت 562هـ): (من كبار الأئمة، صنف التصانيف الكثيرة، منها كتاب الجرح والتعديل، وثواب الأعمال، وغيرهما، سمع جماعة من شيوخ البخاري ومسلم)⁽¹¹⁾، وقال ابن

(1) ينظر: تاريخ دمشق: 55/ الترجمة: (6937). وتاريخ الإسلام: 8/ الترجمة: (359).

(2) تاريخ بغداد: 13/ الترجمة: (6350).

(3) تاريخ الإسلام: 8/ الترجمة: (265).

(4) تهذيب الكمال: 24/ الترجمة: (5050).

(5) هو أبو القاسم مسلمة بن قاسم، كان في أيام المستنصر الأموي. ضعيف. وقيل: كان من المشبهة. رَوَى عَنْ أَبِي جَعْفَر الطحاوي وأحمد بن خالد بن الجباب توفي سنة ثلاث وخمسين وهو ابن ستين سنة. ومن تصانيفه التاريخ الكبير وصلته وما روى الكبار عن الصغار وكتاب في الخط في التراب ضرب من القرعة، ينظر: لسان الميزان لابن حجر: 8/ الترجمة: (7737).

(6) لسان الميزان: 3/ الترجمة: (1691).

(7) ينظر: الإرشاد للخليلي: 683/2.

(8) ينظر: المصدر نفسه: 610/2.

(9) هو أبو الوليد سليمان بن خلف الإمام التجيبي القرطبي الباجي، صاحب التصانيف، أخذ عن يونس بن عبد الله بن مغيث، ومكي بن أبي طالب، ومحمد بن إسماعيل، وغيرهم، وروى عنه الحافظ أبو بكر الخطيب، والحافظ أبو عمر بن عبد البر، ومحمد بن أبي نصر الحميدي وغيرهم، (توفي سنة 474هـ) ينظر: تاريخ الإسلام: 10/ الترجمة: (118).

(10) تذكرة الحفاظ: 3/ الترجمة: (812).

(11) الأنساب: 286/4.

عساكر (ت571هـ): (أحد الحفاظ، صنف كتاب الجرح والتعديل، فأكثر فائدته) ⁽¹⁾، وقال عبد الكريم القزويني ⁽²⁾ (ت623هـ): (من كبار الدنيا، علماً، وورعاً). ⁽³⁾

قال ياقوت الحموي (ت626هـ): (من أعيان من ينسب إلى الري، وهو أحد الحفاظ، صنف الجرح والتعديل فأكثر فائدته، رحل في طلب العلم والحديث فسمع بالعراق ومصر ودمشق) ⁽⁴⁾، وقال ابن نقطة (ت629هـ): (الإمام ابن الإمام). ⁽⁵⁾

قال الذهبي (ت748هـ): (العلامة، الحافظ... كان بحراً لا تكدره الدلاء) ⁽⁶⁾، وقال أيضاً: (الحافظ الثبت ابن الحافظ الثبت... كان ممن جمع علو الرواية ومعرفة الفن، وله الكتب النافعة، ككتاب: الجرح والتعديل، والتفسير الكبير، وكتاب العلل) ⁽⁷⁾، وقال أيضاً: (الحافظ الكبير، الإمام الحافظ الناقد شيخ الإسلام، وكتابه الجرح والتعديل يقضي له بالمرتبة المتقنة في الحفظ، وكتابه في التفسير عدة مجلدات، وله مصنف كبير في الرد على الجهمية، يدل على إمامته). ⁽⁸⁾

قال السبكي (ت771هـ): (الإمام ابن الإمام، حافظ الري، وابن حافظها كان بحراً في العلم، وله التصانيف المشهورة). ⁽⁹⁾ وقال أيضاً: (أحد الأئمة في الحديث والتفسير والعبادة والزهد والصلاح، حافظ ابن حافظ). ⁽¹⁰⁾

قال ابن كثير (ت774هـ): (الحافظ الكبير ابن الحافظ... صاحب كتاب الجرح والتعديل، وهو من أجل الكتب المصنفة في هذا الشأن، وله التفسير الحافل الذي اشتمل على النقل الكامل، الذي يربو فيه على تفسير ابن جرير الطبري وغيره إلى زماننا، وله كتاب العلل المصنفة المرتبة على أبواب الفقه، وغير ذلك من المصنفات النافعة، وكان من العبادة والزهادة والورع والحفظ والكرامات الكثيرة المشهورة على جانب كبير رحمه الله). ⁽¹¹⁾

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت852هـ): (كان ممن جمع علو الرواية، ومعرفة الفن، وله الكتب النافعة؛ ككتاب الجرح والتعديل والتفسير الكبير... الحافظ، العلم، الثقة... روى ابن صاعد ببغداد في أيامه حديثاً أخطأ في إسناده فأنكره عليه ابن عقدة، فخرج عليه ابن صاعد وارتفعوا إلى الوزير علي بن عيسى فحبس ابن عقدة، ثم قال الوزير: من يرجع إليه في هذا؟، فقالوا: ابن أبي حاتم فكتبوا إليه في ذلك فنظر وتأمل فإذا الصواب مع ابن عقدة فكتب إلى الوزير بذلك فأطلق ابن عقدة وعظم شأنه) ⁽¹²⁾، رحمه الله تعالى.

المطلب الخامس: آثاره العلمية

(1) تاريخ دمشق لابن عساكر: 35/الترجمة: (3934).

(2) هو أبو القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني، فقيه، من كبار الشافعية، كان له مجلس بقزوين للتفسير والحديث، له التدوين في ذكره أخبار قزوين والإيجاز في أخطار الحجاز وهو ما عرض له من الخواطر في سفره إلى الحج، (توفي سنة 623هـ) ينظر: تاريخ الإسلام: 13/الترجمة: (554). والأعلام للزركلي: 55/4.

(3) التدوين في أخبار قزوين لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي القزويني (ت623هـ): 154/3.

(4) معجم البلدان: 121/3.

(5) التقييد: 331/1.

(6) ينظر: سير أعلام النبلاء: 13/الترجمة: (129).

(7) ينظر: ميزان الاعتدال: 2/الترجمة: (4965).

(8) تذكرة الحفاظ: 3/الترجمة: (812).

(9) طبقات الشافعية الكبرى: 328-324/3.

(10) المصدر نفسه: 111/1.

(11) ينظر: البداية والنهاية: 19/11.

(12) لسان الميزان: 3/الترجمة: (1691).

وَقَفَّ ابن أبي حاتم كتبه على المسلمين، فقد طالت ملازمته لأبيه وأبي زرعة، وأصبح راويتهما؛ ولذا رأى أن ما في كتبهما مودع في كتبه؛ فلا حاجة لوجود أصول كتبهما بعد أن هدَّبا ونَقَحَها فدفنهما ووقف كتبه التي صنفها لينتفع بها المسلمون، قال الخليلي: (ويقال: أمر بدفن الأصول من كتب أبي زرعة، وأبي حاتم، ووقف من الكتب تصانيفه، وكان وصيه ابن الدراستيني).⁽¹⁾

ترك آثاراً واضحة تدل على إمامته وعلمه وفضله وعلو منزلته، قال الخليلي: (وله من التصانيف ما هو أشهر من أن يوصف في الفقه، والتواريخ، واختلاف الصحابة، والتابعين، وعلماء الأمصار).⁽²⁾

قال يحيى بن منده⁽³⁾: (صنف ابن أبي حاتم المسند في ألف جزء، وكتاب الزهد، وكتاب الكنى، والفوائد الكبير، وفوائد الرازيين، وكتاب مقدمة الجرح والتعديل، وأشياء).⁽⁴⁾ لم يقتصر ابن أبي حاتم في تصنيفه على نوع واحد من المعارف العلمية بل صنف في معارف علمية كثيرة مما يدل على غزارة علمه وتمكنه وسعة إطلاعه، قال الذهبي فيه: (وكان ممن جمع علو الرواية ومعرفة الفن، وله الكتب النافعة ككتاب الجرح والتعديل، والتفسير الكبير، وكتاب العلل)⁽⁵⁾، وقال أيضاً: (له كتاب نفيس في الجرح والتعديل، أربع مجلدات، وكتاب الرد على الجهمية مجلد ضخمة، انتخبت منه، وله تفسير كبير في عدة مجلدات، عامته آثار بأسانيده، من أحسن التفاسير).⁽⁶⁾

لكثرة مصنفاته كان لها فهرس كبير؛ قال القزويني: (وجمع وصنف الكثير حتى وقعت ترجمة مصنفاته الكبار والصغار في أوراق!)⁽⁷⁾، وقد ذكر أنه رأى هذا الفهرس؛ قال عند ذكر من صنف في فضائل قزوين: (وقد ألف وجمع فيها الإمام المشهور عبدالرحمن بن أبي حاتم، رأيت فهرست كتبه التي وقفها وتصدق بها، في جملة ما سماها من مصنفاته الصغيرة والكبيرة: وجزء في فضائل قزوين).⁽⁸⁾ أولاً: آثاره المطبوعة:

1. علل الحديث وبيان ما وقع من الخطأ والخلل في بعض طرق الأحاديث المروية في السنن النبوية: ذكره بروكلمان وسزكين بهذا الاسم⁽⁹⁾، طبع بحيدر آباد سنة (1321هـ)، وطبع بالقاهرة سنة (1343هـ) بالمطبعة السلفية، تحقيق السيد محب الدين الخطيب، وأعيد طبعه بالأوفست، بغداد، مكتبة المثنى.⁽¹⁰⁾

(1) الإرشاد: 683/2.

(2) المصدر نفسه: 683/2.

(3) هو أبو زكريا يحيى بن عبد الوهاب والد محمد بن إسحاق بن منده، كان من الحفاظ المشهورين وأحد أصحاب الحديث المبرزين، سمع محمد بن عبد الله الضبي ومحمد بن أحمد الكاتب ومحمد بن بن فضلوليه الأصبهاني، وغيرهم، وكتب عنه محمد بن ناصر وعبد القادر بن أبي الجيلي وعبد الله بن أحمد الخشاب النحوي، وغيرهم، (توفي سنة 512هـ)، ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت 681هـ): 6/ الترجمة: (795).

(4) تاريخ الإسلام: 7/ الترجمة: (336).

(5) ميزان الاعتدال: 2/ الترجمة: (4965).

(6) سير أعلام النبلاء: 13/ الترجمة: (129).

(7) التدوين في أخبار قزوين: 155/3.

(8) المصدر نفسه: 4/1.

(9) ينظر: تاريخ الأدب العربي: 223/3. وتاريخ التراث العربي: 353/1.

(10) ينظر: المنهج النقدي للإمام ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل دراسة نقدية تحليلية رسالة

2. **تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل:** وهو بمجلد واحد، طبع مع كتاب الجرح والتعديل المذكور لاحقاً، وهو مستقل عنه، وضع المؤلف فيه تراجم الأئمة النقاد⁽¹⁾، طبع دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، الهند، (1271هـ-1952م)، تحقيق عبدالرحمن المعلمي اليماني⁽²⁾.

3. **الجرح والتعديل:** وهو مصنف كبير حافل مطبوع، طبع حيدر آباد، الهند، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، تحقيق عبدالرحمن المعلمي⁽³⁾، وصفه الذهبي، فقال: (له كتاب نفيس في الجرح والتعديل أربع مجلدات)⁽⁴⁾، وقال الحافظ ابن حجر: (وله الكتب النافعة: ككتاب الجرح والتعديل ...) ⁽⁵⁾، وقال الحافظ ابن كثير: (كتاب الجرح والتعديل، وهو من أجل الكتب المصنفة في هذا الشأن)⁽⁶⁾.

اتهم ابن أبي حاتم بسرقة كتاب التاريخ الكبير للبخاري، وليس هذا بصحيح، فكتابه توضيح لأحكام كتاب التاريخ الكبير، وتكميل له، وهو كتاب فيه حكم على الرجال بالجرح أو التعديل وليس نسخة من تاريخ البخاري كما يزعم بعضهم، ومصادره تنفي كونه نسخة التاريخ الكبير للبخاري⁽⁷⁾.

قال ابن خبير الإشبيلي: (وهو كتاب عظيم الفائدة في معناه وذلك أنه بني على تخريج البخاري في تاريخه، وزاد فيه عن أبيه وأبي زرعة الرازي أسماء رجال والتجريح والتعديل، فجاء الكتاب متقناً عظيم الفائدة)⁽⁸⁾.

نقل ياقوت عن أبي عبد الله الحاكم قال: (سمعت أبا أحمد محمد بن محمد ابن أحمد بن إسحاق الحاكم الحافظ يقول: كنت بالري فرأيتهم يوماً يقرؤون على محمد بن أبي حاتم كتاب الجرح والتعديل، فلما فرغوا قلت لابن عبدويه الوراق: ما هذه الضحكة؟، أراكم تقرؤون كتاب التاريخ لمحمد بن إسماعيل البخاري عن شيخكم على هذا الوجه وقد نسبتموه إلى أبي زرعة وأبي حاتم!، فقال: يا أبا محمد، اعلم أن أبا زرعة وأبا حاتم لما حمل إليهما هذا الكتاب قالوا هذا علم حسن لا يستغنى عنه ولا يحسن بنا أن نذكره عن غيرنا، فأقعدا أبا محمد عبدالرحمن الرازي حتى سألهما عن رجل معه رجل وزادا فيه ونقصا منه، ونسبه عبدالرحمن الرازي⁽⁹⁾، وقال فؤاد سزكين: (الجرح والتعديل: اعتمد فيه على التاريخ الكبير للبخاري اعتماداً أساسياً، غير أنه في كثير من الجوانب أكثر تفصيلاً من كتاب البخاري، كما كان في بعض الأحيان مستقلاً عن أحكام البخاري في رواية الحديث)⁽¹⁰⁾.

4. **المراسيل:** أول طبعات هذا الكتاب في الهند، حيدر آباد، الدكن، (1321هـ)⁽¹¹⁾، ثم أعيد طبعه سنة (1341هـ)، ثم طبع ببغداد سنة (1967م) بعناية الشيخ صبحي السامرائي رحمه الله، ثم

دكتوراه للباحث عمار جاسم العبيدي/الجامعة العراقية-بغداد، (1423هـ-2002م): 18/1. ومقدمة تحقيق علل ابن أبي حاتم لفريق من الباحثين: 7/1.

(1) ينظر: تاريخ الإسلام: 7/ الترجمة: (336)، وسير أعلام النبلاء: 13/ الترجمة: (129). وجامع المقدمات العلمية لمهمات الكتب والمصنفات الشرعية لأبي يعلى البيضاوي: 2/1.

(2) المنهج النقدي للإمام ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: 17/1.

(3) شذرات الذهب في أخبار من ذهب: 32/1.

(4) سير أعلام النبلاء: 13/ الترجمة: (129).

(5) لسان الميزان للحافظ ابن حجر: 3/ الترجمة: (1691).

(6) البداية والنهاية: 191/11.

(7) ينظر: مقدمة تحقيق الجرح والتعديل لعبدالرحمن المعلمي: 9-17.

(8) فهرسة ابن خبير الإشبيلي: 176.

(9) معجم البلدان: 120/3.

(10) تاريخ التراث العربي: 353/1.

(11) تاريخ الأدب العربي: 223/3.

طبع بعناية شكر الله نعمة الله قوجاني سنة (1402هـ-1982م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان⁽¹⁾، وقد رتب أسماء الرواة على حروف المعجم⁽²⁾.

5. **آداب الشافعي ومناقبه:** طبع بالقاهرة سنة (1372هـ-1953م)، تحقيق الشيخ عبدالغني عبدالخالق، وأعيد طبعه بدار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، سنة (1424هـ-2003م).

6. **بيان خطأ أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه:** وهو كتاب صغير، طبع بحيدر آباد، الدكن؟، الهند، سنة (1961م) مطبعة المعارف العثمانية، تحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، وأعيد طبعه ثانية بالأوفست مع (كتاب الكنى) للبخاري، وألحق بكتاب (التاريخ الكبير) للبخاري، مكونين مع الجزء التاسع منه⁽³⁾.

7. **تفسير القرآن العظيم مسنداً عن الرسول p والصحابة w والتابعين:** وهو تفسير كبير وصفه الحافظ الذهبي فقال: (وله تفسير كبير في عدة مجلدات، عامته آثار بأسانيده، من أحسن التفاسير)⁽⁴⁾.

ووصفه الحافظ ابن كثير في ترجمة ابن أبي حاتم فقال: (وله التفسير الحافل الذي اشتمل على النقل الكامل الذي يربو فيه على تفسير ابن جرير الطبري وغيره، إلى زماننا)⁽⁵⁾.
ثانياً: آثاره المخطوطة:

1. **أصل السنة واعتقاد الدين:** ذكره سزكين في تاريخ التراث، وقال: (يتضمن أسئلة وجهها إلى والده وإلى أبي زرعة، مع إجابتها، وذكر أنه مخطوط في الظاهرية، ضمن المجموع رقم (11)، (ق166/أ-169، القرن السادس الهجري)⁽⁶⁾، وقد يكون هو الآتي باسم: السنة.

2. **حديث:** وهو مصنف مخطوط في المكتبة الظاهرية بدمشق برقم: مجموع 8/41. (103أ-109ب، القرن السادس الهجري)⁽⁷⁾، وموجود أيضاً في المكتبة المركزية بمكة المكرمة، المملكة العربية السعودية: رقم الحفظ: 621/9⁽⁸⁾.

3. **زهد الثمانية من التابعين:** وهم (عامر بن عبدالله، أوبس القرني، هرم بن حيان، الربيع بن خثيم، أبو مسلم الخولاني، الأسود بن يزيد، مسروق بن الأجدع، الحسن البصري)، وهو موجود في المكتبة الظاهرية بدمشق: رقم الحفظ: ص 274، وفي المكتبة المركزية بمكة المكرمة، المملكة العربية السعودية: رقم الحفظ: 621/7، وفي مكتبة المصغرات الفيلمية بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة: رقم الحفظ: 7043/7⁽⁹⁾.
ثالثاً: آثاره المفقودة:

1. **الرد على الجهمية:** ذكره الذهبي، وابن أبي يعلى، والسبكي، وابن شاکر الكتبي⁽¹⁰⁾.
2. **الزهد:** ذكره الذهبي، والسبكي⁽¹⁾، ولعله كتاب زهد الثمانية من التابعين، الذي مر ذكره

(1) المنهج النقدي للإمام ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: 19/1.

(2) جامع المقدمات العلمية لمهمات الكتب والمصنفات الشرعية: 78/5.

(3) المنهج النقدي للإمام ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: 16/1.

(4) سير أعلام النبلاء: 13/الترجمة: (129).

(5) البداية والنهاية: 191/11.

(6) تاريخ التراث العربي: 354/1.

(7) تاريخ التراث العربي: 354/1.

(8) خزانة التراث - فهرس مخطوطات قام بإصداره مركز الملك فيصل: 69/الرقم التسلسلي: 70327.

(9) خزانة التراث: 60/الرقم التسلسلي: 60947.

(10) ينظر: سير أعلام النبلاء: 13/الترجمة: (129)، وتذكرة الحفاظ: 2/الترجمة: (812).
وطبقات الحنابلة: 55/2. وطبقات الشافعية للسبكي: 3/الترجمة: (208). وتاريخ التراث العربي: 355/1.

أنفاً.

3. فضائل أحمد: ذكره ابن أبي يعلى.⁽²⁾
4. فوائد الرازيين، أو (فوائد أهل الرأي): ذكره الذهبي باسم: (فوائد أهل الرأي)⁽³⁾، وذكره السبكي، وإسماعيل البغدادي باسم: (فوائد الزائرين)⁽⁴⁾، وهو خطأ، والصحيح: (فوائد الرازيين).⁽⁵⁾
5. الفوائد الكبير: ذكره الذهبي، وذكره السبكي، وابن شاعر الكتبي⁽⁶⁾، وذكره إسماعيل البغدادي باسم (الفوائد الكبرى).⁽⁷⁾
6. الكنى: ذكره الذهبي⁽⁸⁾، والسبكي⁽⁹⁾، وابن شاعر الكتبي.⁽¹⁰⁾
7. المسند: ذكره الذهبي⁽¹¹⁾، والسبكي⁽¹²⁾، والكتاني⁽¹³⁾ وأشار إلى أنه قد وصفه الحافظ ابن مندة بقوله: (صنف ابن أبي حاتم -المسند- في ألف جزء).⁽¹⁴⁾
8. كتاب المسائل: ذكره إسماعيل البغدادي.⁽¹⁵⁾
9. كتاب ثواب الأعمال: ذكره عبد الكريم السمعاني.⁽¹⁶⁾
10. السنة: ذكره مرعي بن يوسف المقدسي⁽¹⁷⁾، ولعله كتاب أصل السنة واعتقاد الدين، وقد تقدم.
11. جزء من حديث ابن أبي حاتم: ذكره الحافظ ابن حجر⁽¹⁸⁾، ولعله جزء حديث، وقد تقدم.
12. الجهاد: ذكره ابن أبي حاتم في العلل، فقال: (فنظرت بعد ذلك فيما كتبت عن يونس بن عبد الأعلى في كتاب الجهاد).⁽¹⁹⁾

-
- (1) ينظر: سير أعلام النبلاء: 13/ الترجمة: (129). وطبقات الشافعية: 3/ الترجمة: (208).
 - (2) طبقات الحنابلة: 55/2.
 - (3) سير أعلام النبلاء: 13/ الترجمة: (129).
 - (4) ينظر: طبقات الشافعية: 3/ الترجمة: (208). وفوات الوفيات: 288/2. وهدية العارفين: 513/1.
 - (5) ينظر: فوات الوفيات: 288/2. وتاريخ الإسلام: 7/ الترجمة: (336).
 - (6) ينظر: سير أعلام النبلاء: 13/ الترجمة: (129). وطبقات الشافعية: 3/ الترجمة: (208). وفوات الوفيات: 288/2.
 - (7) هدية العارفين: 513/1.
 - (8) سير أعلام النبلاء: 13/ الترجمة: (129)، وتذكرة الحفاظ: 2/ الترجمة: (812).
 - (9) طبقات الشافعية: 3/ الترجمة: (208).
 - (10) فوات الوفيات: 288/2.
 - (11) سير أعلام النبلاء: 13/ الترجمة: (129).
 - (12) طبقات الشافعية: 3/ الترجمة: (208).
 - (13) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة لأبي عبدالله محمد بن أبي الفيض جعفر الحسني الإدريسي الكتاني (ت1345هـ): 72.
 - (14) سير أعلام النبلاء: 13/ الترجمة: (129).
 - (15) هدية العارفين: 513/1.
 - (16) المنتخب من معجم شيوخ السمعاني للسمعاني: 1923.
 - (17) أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات لمرعي بن يوسف بن أبي بكر الكرمي المقدسي الحنبلي (ت1033هـ): 233.
 - (18) المعجم المفهرس للحافظ ابن حجر: 1094.
 - (19) علل الحديث وبيان ما وقع من الخطأ والخلل في بعض طرق الأحاديث المروية في السنن النبوية لابن أبي حاتم: 485/3، ح(1022).

13. فضائل أهل البيت: ذكره ياقوت الحموي.⁽¹⁾
وقد ذكر من معتقد أبيه وأبي زرعة فقال: (وسمعت أبي وأبا زرعة يأمران بهجران أهل الزيغ والبدع، يغلطان في ذلك أشد التغليظ، وينكران وضع الكتب برأي في غير آثار، وينهيان عن مجالسة أهل الكلام والنظر في كتب المتكلمين ويقولان: لا يفلح صاحب كلام أبداً)⁽²⁾، وختم قوله: (وبه أقول أنا).⁽³⁾
14. فضائل قزوين: ذكره عبد الكريم القزويني.⁽⁴⁾
15. فضائل مكة: ذكره السخاوي⁽⁵⁾، وفي صحة نسبته لابن أبي حاتم الرازي نظر، فقد كناه السخاوي في موضع آخر بأبي الفرج⁽⁶⁾، فلعله شخص آخر غير أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم، أو أنه أخطأ في كنيته.
وقد روى كتباً عن مؤلفيها، منها:
1. حديث الحسن بن عرفة.⁽⁷⁾
 2. كتاب التفسير لأبي سعيد عبدالله بن سعيد الأشج الكندي.⁽⁸⁾
 3. كتاب المسند لوكيع بن الجراح.⁽⁹⁾
 4. فوائد العراقيين: ذكره عبدالكريم القزويني.⁽¹⁰⁾
- وهذه الآثار العلمية التي خلفها ابن أبي حاتم، والتي انتفعت بها الأجيال هي خير أثر يتركه إمام مثله، رحمه الله تعالى.

(1) معجم البلدان: 121/3.
(2) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: 201/1.
(3) المصدر نفسه: 201/1.
(4) التدوين في أخبار قزوين: 4/1.
(5) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت902هـ): 249.
(6) ينظر: المصدر نفسه: 248.
(7) ينظر: التدوين في أخبار قزوين: 34/2.
(8) ينظر: التحبير في المعجم الكبير للسمعاني: 179-178/2.
(9) ينظر: المصدر نفسه: 181/2.
(10) التدوين في أخبار قزوين: 449-147/1.

المبحث الثالث: مفهوم ألفاظ المقارنة والتفضيل في علل ابن أبي حاتم
سأتناول في هذا المبحث مفهوم ألفاظ المقارنة والتفضيل لغة واصطلاحاً:
الألفاظ: جمع لفظ واللفظ لغة: يعني الطرح والرمي والنبذ مطلقاً، أي سواء أكان الطرح من الفم أم غيره، وسواء أكان المطروح من الفم صوتاً أم غيره، قال ابن فارس: (اللام والفاء والطاء كلمة صحيحة تدل على طرح الشيء، وغالب ذلك أن يكون من الفم، تقول: لفظ بالكلام يلفظ لفظاً، ولفظت الشيء من فمي... وهو شيء مَلْفُوظٌ وَلَفِظْتُ).⁽¹⁾

قال ابن منظور: (اللفظ أن ترمي بشيء كان في فمك، والبحر يلفظ الشيء: يرمي به إلى الساحل، ولفظت بالكلام وتلفظت به، أي: تكلمت به، وهو في الأصل مصدر).⁽²⁾

المقارنة في اللغة: مأخوذة من (قرن) وهي تعني الجمع بين الشيئين، قال ابن فارس: (القَافُ وَالرَّاءُ وَالنُّونُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ، أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى جَمْعِ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ، وَالْآخَرُ شَيْءٌ يَنْتَأُ بِقُوَّةٍ وَشِدَّةٍ، قَالَؤُلُ: قَارَنْتُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، وَالْقِرَانُ: الْحَبْلُ يُقَرَّنُ بِهِ شَيْئَانِ، وَالْقَرْنُ: الْحَبْلُ أَيْضاً ... وَالْقَرْنُ فِي الْحَاجِبَيْنِ، إِذَا اتَّقَا. وَهُوَ مَقْرُونُ الْحَاجِبَيْنِ بَيْنَ الْقَرْنِ. وَالْقَرْنُ: قَرْنُكَ فِي الشَّجَاعَةِ. وَالْقَرْنُ: مِثْلُكَ فِي السِّنِّ. وَفِيَّاسُهُمَا وَاحِدٌ، وَإِنَّمَا فُرِقَ بَيْنَهُمَا بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ لِاخْتِلَافِ الصِّفَتَيْنِ).⁽³⁾

قال ابن منظور: (والقِرَانُ: الْجَمْعُ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ... وَالْقَرْنُ: مِثْلُكَ فِي السِّنِّ. وَقَارَنَ الشَّيْءُ الشَّيْءَ مُقَارَنَةً وَقَرَاناً: اقْتَرَنَ بِهِ وَصَاحَبَهُ ... واقْتَرَنَ الشَّيْءُ بغيره وقارننه قراناً: صاحبه، ومنه قران الكوكب. وقَرَنْتُ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ: وَصَلْتُهُ. وَالْقَرِينُ: الْمُصَاحِبُ).⁽⁴⁾

التفضيل في اللغة: مأخوذ من (فضل) وهو يعني الزيادة في شيء، قال ابن فارس: (الفَاءُ وَالضَّادُ وَاللَّامُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى زِيَادَةٍ فِي شَيْءٍ. مِنْ ذَلِكَ الْفَضْلُ: الزِّيَادَةُ وَالْخَيْرُ. وَالْإِفْضَالُ: الْإِحْسَانُ. وَرَجُلٌ مُفْضِلٌ. وَيُقَالُ: فَضَلَ الشَّيْءُ يَفْضُلُ، وَرَبِمَا قَالُوا فَضِلَ يَفْضُلُ، وَهِيَ نَادِرَةٌ. وَأَمَّا الْمُتَفَضِّلُ فَالْمُدَّعِي لِلْفَضْلِ عَلَى أَضْرَابِهِ وَأَقْرَابِهِ).⁽⁵⁾

قال ابن منظور: (الْفَضْلُ وَالْفَضِيلَةُ مَعْرُوفٌ: ضِدُّ النَّقْصِ وَالنَّقِيسَةِ، وَالْجَمْعُ فَضُولٌ ... وَالتَّفَاضُلُ: التَّمَازِي فِي الْفَضْلِ. وَفَضْلُهُ: مَرَّاهُ. وَالتَّفَاضُلُ بَيْنَ الْقَوْمِ: أَنْ يَكُونَ بَعْضُهُمْ أَفْضَلَ مِنْ بَعْضٍ. وَرَجُلٌ فَاضِلٌ: ذُو فَضْلٍ. وَرَجُلٌ مَفْضُولٌ: قَدْ فَضَلَهُ غَيْرُهُ. وَيُقَالُ: فَضَلَ فُلَانٌ عَلَى غَيْرِهِ إِذَا غَلَبَ بِالْفَضْلِ عَلَيْهِمْ).⁽⁶⁾

أصح لغة: لفظة تفضيل على وزن أفعال مأخوذة من (صح)، قال ابن فارس: (الصَّادُ وَالْحَاءُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى الْبَرَاءَةِ مِنَ الْمَرَضِ وَالْعَيْبِ، وَعَلَى الْإِسْتِوَاءِ. مِنْ ذَلِكَ الصِّحَّةُ: ذَهَابُ السُّقْمِ، وَالْبَرَاءَةُ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ. وَالصَّحِيحُ وَالصِّحَاحُ بِمَعْنَى: الَّذِي أَهْلُهُ وَإِلَهُهُ صِحَاحٌ وَأَصْحَاءُ).⁽⁷⁾

قال ابن منظور: (الصُّحُّ وَالصِّحَّةُ. وَالصِّحَاحُ: خِلَافُ السُّقْمِ، وَذَهَابُ الْمَرَضِ؛ وَقَدْ صَحَّ فُلَانٌ مِنْ عَليِّهِ وَاسْتَصَحَّ).⁽⁸⁾

أشبه لغة: لفظة تفضيل على وزن أفعال مأخوذة من (شبه)، قال ابن فارس: (الشَّيْنُ وَالْبَاءُ

(1) معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس القزويني الرازي (ت395هـ): 259/5، مادة: (لفظ).

(2) ينظر: لسان العرب لجمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت711هـ): 461/7، مادة: (لفظ).

(3) معجم مقاييس اللغة: 76/5، مادة: (قرن).

(4) لسان العرب: 336/13، مادة: (قرن).

(5) معجم مقاييس اللغة: 508/4، مادة: (فضل).

(6) ينظر: لسان العرب: 524/11، مادة: (فضل).

(7) معجم مقاييس اللغة: 281/3، مادة: (صح).

(8) لسان العرب: 507/2، مادة: (صح).

وَالْهَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى تَشَابُهِ الشَّيْءِ وَتَشَاكُلِهِ لَوْناً وَوَصْفاً. يُقَالُ شَبَّهَ وَشَبَّهَ وَشَبَّهَ. وَالشَّبَّهُ مِنَ الْجَوَاهِرِ: الَّذِي يُشَبُّهُ الذَّهَبُ. وَالْمُشَبَّهَاتُ مِنَ الْأُمُورِ: الْمُشْكِلَاتُ. وَاشْتَبَهَ الْأَمْرَانِ، إِذَا اشْكَلَا. (1)
قال ابن منظور: (الشَّبَّهَ وَالشَّبَّهَ وَالشَّبَّيْهُ: المثل، وَالْجَمْعُ أَشْبَاهُ. وَأَشَبَّهَ الشَّيْءُ الشَّيْءَ: مَائِلُهُ... وَأَشَبَّهْتُ فَلَانًا وَشَابَهْتُهُ وَاشْتَبَهَ عَلَيَّ وَتَشَابَهَ الشَّيْئَانِ وَاشْتَبَهَا: أَشَبَّهَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ. وَفِي التَّنْزِيلِ: مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ. وَشَبَّهَهُ إِيَّاهُ وَشَبَّهَهُ بِهِ مَثَلُهُ. وَالْمُشْتَبِهَاتُ مِنَ الْأُمُورِ: الْمُشْكِلَاتُ. وَالْمُتَشَابِهَاتُ: الْمُتَمَاتِلَاتُ. وَتَشَبَّهَ فَلَانٌ بِكَذَا. وَالنَّشْبِيْهُ: النَّمِثِيلُ). (2)

أحفظ لغة: لفظة تفضيل على وزن أفعل مأخوذة من (حفظ)، قال ابن فارس: (الْحَاءُ وَالْفَاءُ وَالظَّاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى مُرَاعَاةِ الشَّيْءِ. يُقَالُ حَفِظْتُ الشَّيْءَ حِفْظًا. وَالْعَضْبُ: الْحَفِظَةُ؛ وَذَلِكَ أَنَّ تِلْكَ الْحَالَ تَدْعُو إِلَى مُرَاعَاةِ الشَّيْءِ. يُقَالُ لِلْعَضْبِ الْإِحْفَاطُ؛ يُقَالُ أَحْفَظُنِي أَيْ أَعْضِبْنِي. وَالتَّحْفُظُ: قَلَّةُ الْعُقْلَةِ. وَالْحِفَاطُ: الْمُحَافَظَةُ عَلَى الْأُمُورِ). (3)

قال ابن منظور: (حَفِظْتُ الشَّيْءَ حِفْظًا أَيْ حَرَسْتَهُ، وَحَفِظْتُهُ أَيْضاً بِمَعْنَى اسْتَظْهَرْتُهُ. وَالْمُحَافَظَةُ: الْمُرَاقَبَةُ. وَيُقَالُ: إِنَّهُ لَدُوْ حِفَاطٍ وَدُوْ مُحَافَظَةٍ إِذَا كَانَتْ لَهُ أَنْفَةٌ. وَالْحَفِيزُ: الْمُحَافِظُ... وَيُقَالُ: احْتَفِظْ بِهَذَا الشَّيْءِ أَيْ احْفَظْهُ. وَالتَّحْفُظُ: التَّنْظِيزُ. وَتَحْفَظْتُ الْكِتَابَ أَيْ اسْتَظْهَرْتَهُ شَيْئاً بَعْدَ شَيْءٍ. وَحَفِظْتُهُ الْكِتَابَ أَيْ حَمَلْتُهُ عَلَى حِفْظِهِ. وَاسْتَحْفَظْتُهُ: سَأَلْتَهُ أَنْ يَحْفَظَهُ). (4)

أميل لغة: لفظة تفضيل على وزن أفعل مأخوذة (ميل)، قال ابن فارس: (الْمِيمُ وَالْيَاءُ وَاللَّامُ كَلِمَةٌ صَحِيحَةٌ تَدُلُّ عَلَى انْجِرَافٍ فِي الشَّيْءِ إِلَى جَانِبٍ مِنْهُ. مَالٌ يَمِيلُ مَيْلًا. فَإِنْ كَانَ خَلْقُهُ فِي الشَّيْءِ فَمِيلٌ. يُقَالُ مَالٌ يَمِيلُ مَيْلًا. وَالْمَيْلَاءُ مِنَ الرَّمْلِ: عُقْدَةٌ ضَخْمَةٌ تَعْتَرِلُ وَتَمِيلُ نَاحِيَةً. وَالْمَيْلَاءُ: الشَّجَرَةُ الْكَثِيرَةُ الْفُرُوعِ، وَهِيَ مِنْ قِيَاسِ الْبَابِ. وَالْأَمِيلُ مِنَ الرِّجَالِ، يُقَالُ إِنَّهُ الَّذِي لَا يَثْبُتُ عَلَى الْفَرَسِ. وَإِنْ كَانَ كَذَا فَلَانُهُ يَمِيلُ عَنْ سَرَجِهِ... وَجَمْعُ الْأَمِيلِ مِيلٌ). (5)

قال ابن منظور: (الْمَيْلُ: الْعُدُولُ إِلَى الشَّيْءِ وَالْإِقْبَالُ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ الْمَيْلَانِ. وَمَالُ الشَّيْءِ يَمِيلُ مَيْلًا وَمَمَالًا وَمَمِيلًا وَتَمِيلًا). (6)

أكثر لغة: لفظة تفضيل على وزن أفعل مأخوذة من (كثر)، قال ابن فارس: (الْكَافُ وَالنَّاءُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ خِلَافَ الْقَلَّةِ. مِنْ ذَلِكَ الشَّيْءِ الْكَثِيرُ، وَقَدْ كَثُرَ. ثُمَّ يَزَادُ فِيهِ لِلزِّيَادَةِ فِي النِّعَةِ فَيُقَالُ: الْكَوْثَرُ: الرَّجُلُ الْمَعْطَاءُ. وَهُوَ فَوْعَلٌ مِنَ الْكَثَرَةِ). (7)

قال ابن منظور: (الْكَثَرَةُ وَالْكَثْرَةُ وَالْكَثْرُ: نَقِيضُ الْقَلَّةِ... وَكَثُرَ الشَّيْءُ: جَعَلَهُ كَثِيرًا. وَأَكْثَرَ: أَتَى بِكَثِيرٍ، وَقِيلَ: كَثُرَ الشَّيْءُ وَأَكْثَرَهُ جَعَلَهُ كَثِيرًا). (8)

أما مفهوم هذه الألفاظ اصطلاحاً: إننا ندرك بقولنا ألفاظ المقارنة والتفضيل وجود حديثين أو أكثر؛ أحدهما يصحح في بابه، والثاني أو البقية يضعف في بابه، أو يكون الحديث الثاني أو بقية الأحاديث دون الأول الذي أطلق عليه الحكم، فلفظ: (أصح)، في قوله: (حديث فلان أصح)، لا تعني صحة الحديث بالضرورة ولكن تعني أصح شيء في الباب سواء كان الحديث صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً، ولكنه ليس بواه ولا بمنكر، وكذلك الحال في قوله: (أشبهه) وبقية الألفاظ الأخرى.

فمن هذه الألفاظ ماهو عام عند أئمة الحديث، ومنها ماهو خاص بابن أبي حاتم؛ فأما قول

(1) معجم مقاييس اللغة: 243/3، مادة (شبه).

(2) لسان العرب: 503/13، مادة: (شبه).

(3) معجم مقاييس اللغة: 87/2، مادة: (حفظ).

(4) ينظر: لسان العرب: 441/7، مادة: (حفظ).

(5) معجم مقاييس اللغة: 290/5، مادة: (ميل).

(6) لسان العرب: 640/11، مادة: (ميل).

(7) معجم مقاييس اللغة: 160/5، مادة: (كثر).

(8) ينظر: لسان العرب: 131/5-132، مادة: (كثر).

المحدثين في حديث: (أصح الأسانيد) فإن المراد به الإسناد الذي يكون مجموع ما روي به من متون أصح في الجملة من المتون المروية بأي إسناد آخر.⁽¹⁾

أما قول المحدثين: (أصح شيء في الباب) فالمراد به أقوى أحاديث الباب، ولكن مما ينبغي التنبيه له هو أن هذه العبارة ليست صريحة في التصحيح، لأنهم لا يشترطون في هذا التفضيل الصحة في الأفضل، بل يصفون بها أحياناً أشبه أحاديث الباب وأقلها ضعفاً فيقولون له: أصح أحاديث الباب.⁽²⁾

أما قولهم: (أثبت الناس) فمن أعلى مراتب التعديل⁽³⁾، أما بقية الألفاظ فسيأتي بيانها في خلاصة دراستي لها في علل ابن أبي حاتم.

(1) ينظر: لسان المحدثين لمحمد خلف سلامة: 79/2. ومعجم مصطلحات الحديث وعلومه وأشهر المصنفين فيه لمحمد أبي الليث الخير آبادي: 15.

(2) لسان المحدثين: 28/2.

(3) معجم مصطلحات الحديث وعلومه وأشهر المصنفين فيه: 14.

الفصل الأول

الفصل الأول: لفظ أصح عند ابن أبي حاتم في علله

- دراسة نقدية في كتاب الطهارة -

أطلق ابن أبي حاتم لفظ: (أصح)، في علله اثنتي عشرة مرة⁽¹⁾ في كتاب الطهارة، فتناولتها بالدراسة في أحد عشر حديثاً، تناولت في كل حديث منها سبب إطلاق ابن أبي حاتم لفظ: (أصح) عليه، بعد سياقة طرق وألفاظ الحديث.

الحديث الأول: قال ابن أبي حاتم: (سألتُ أبي وأباً زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَشُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ، وَجَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، وَأَبُو معاوية الصَّرِيرُ، وَيحيى القَطَّانُ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، وَجماعةٌ، عَنْ الأعمش، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حذيفة، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ⁽²⁾). وَرواهُ أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ أَبِي

(¹) ينظر: علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي: 1/ح(9-11-21-65-82-91-93-98-135-143-152)، و2/ح(192).

(²) حديث الصحابي حذيفة بن اليمان ﷺ: أخرجه من هذا الوجه: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي (ت204هـ) في مسنده: أَحَادِيثُ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ ﷺ: 1/ح(406). وأبو بكر عبد الرزاق بن همام الحميري اليماني الصنعاني (ت211هـ) في مصنفه: كتاب الطهارة: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: 1/ح(751). وأبو بكر عبد الله بن الزبير القرشي الأسدي الحميدي المكي (ت219هـ) في مسنده: أَحَادِيثُ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ ﷺ: 1/ح(447). وعلي بن الجعد الجوهري البغدادي (ت230هـ) في مسنده: 1/ح(733). والإمام أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني (ت241هـ) في مسنده: مُسْنَدُ الْأَنْصَارِ: حَدِيثُ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: 38/ح(23241). وأبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت275هـ): كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْبَوْلِ قَائِمًا: 1/ح(23). وأبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت279هـ): أَبْوَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخَصَةِ فِي ذَلِكَ: 1/ح(13)، وقال: (وَسَمِعْتُ الْجَارُودَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعًا يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ، عَنْ الْأَعْمَشِ، ثُمَّ قَالَ وَكِيعٌ: هَذَا أَصَحُّ حَدِيثٍ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْحِ، وَسَمِعْتُ أَبَا عَمَّارٍ الْحُسَيْنِ بْنَ حُرَيْثٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعًا، فَذَكَرَ نَحْوَهُ، وَهَكَذَا رَوَى مَنْصُورٌ، وَعُبَيْدَةُ الصَّنْبِيُّ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، مِثْلَ رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ، وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، وَعَاصِمُ بْنُ بَهْدَلَةَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَحَدِيثُ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ أَصَحُّ). وأبو بكر أحمد بن عمرو العتكي المعروف بالبرار (ت292هـ) في مسنده البحر الزخار: مُسْنَدُ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ ﷺ: الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حُذَيْفَةَ: 7/ح(2863-2865). وأبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت303هـ): كِتَابُ الطَّهَارَةِ: الرُّخَصَةُ فِي تَرْكِ ذَلِكَ: 1/ح(18). وأبو محمد عبد الله بن الجارود النيسابوري (ت307هـ) في المنتقى من السنن المستندة: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: الرُّخَصَةُ فِي الْبَوْلِ قَائِمًا وَقُرْبِ النَّاسِ: ح(36). وأبو بكر محمد بن إسحاق ابن خزيمة السلمي النيسابوري (ت311هـ) في مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ، بنقل العدل، عن العدل موصولاً إليه ﷺ من غير قطع في أثناء الإسناد ولا جرح في ناقلي الأخبار -المعروف بصحيح ابن خزيمة-: كِتَابُ الْوُضُوءِ: بَابُ الرُّخَصَةِ فِي الْبَوْلِ قَائِمًا: 1/ح(61). وأبو عوانة يعقوب بن إسحاق النيسابوري الإسفراييني (ت316هـ) في

بَكْرُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ وَعَاصِمٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. فَأَيْتُهُمَا الصَّحِيحُ مِنْ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ؟ قَالَ أَبِي: الصَّحِيحُ مِنْ حَدِيثِ هَؤُلَاءِ النَّفَرِ: عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حذيفة، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ وَهَمَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَبُو بَكْرُ بْنُ عِيَّاشٍ؛ إِنَّمَا أَرَادَ: الْأَعْمَشُ، عَنْ مُسْلِمٍ بْنِ صُبَيْحٍ، عَنْ مسروق، عَنْ الْمَغِيرَةِ، وَلَمْ يُمَيِّزْ حَدِيثَ أَبِي وَائِلٍ مِنْ حَدِيثِ مُسْلِمٍ. قُلْتُ لِأَبِي زُرْعَةَ: فَأَيْتُهُمَا الصَّحِيحُ؟، قَالَ: أَخْطَأَ أَبُو بَكْرُ بْنُ عِيَّاشٍ فِي هَذَا؛ الصَّحِيحُ مِنْ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ: عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حذيفة. وَرَوَاهُ مَنْصُورٌ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حذيفة؛ وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَسْحَ، وَذَكَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَالَ قَائِمًا⁽¹⁾، قُلْتُ: فَلَا أَعْمَشَ؟، قَالَ: الْأَعْمَشُ رَبَّمَا دَلَّسَ⁽²⁾، وَقُلْتُ لِأَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ: حَدِيثُ الْأَعْمَشِ،

مستخرجه: بَيَانُ إِثَارِ التَّسْتُرِ بِالْهَدَفِ لِلْمُتَعَوِّطِ، وَالِدَلِيلِ عَلَى إِبَاحَةِ الْحَلَاءِ فِي ظِلِّ الشَّجَرِ وَالْهَدَفِ، وَالْإِبَاحَةُ لِلْبَاطِنِ أَنَّ لَا يَخْلُو بِبَوْلِهِ عَنِ النَّاسِ، وَأَنْ يَبُولَ قَائِمًا فِي ظِلِّ الْحَائِطِ: 1/ح(499). وأبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت319هـ) في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: كِتَابُ آدَابِ الْوُضُوءِ: ذِكْرُ تَرْكِ التَّبَاغُدِ عَنِ النَّاسِ عِنْدَ الْبُولِ: 1/ح(282-252). وأبو جعفر أحمد بن محمد الأزدي الحجري المصري الطحاوي (ت321هـ) في شرح معاني الآثار: كِتَابُ الْكَرَاهَةِ: بَابُ الْبُولِ قَائِمًا: 4/ح(6807). وأبو سعيد أحمد بن محمد ابن الأعرابي (ت340هـ) في معجمه: بَابُ الْجِيمِ: 2/ح(1673-1320). وأبو بكر محمد بن عبدالله البغدادي الشافعي البرزاز (ت354هـ) في الفوائد -الغيلانيات-: بَجْلِسٍ مِنْ إِمْلَاءِ الشَّافِعِيِّ: ح(685). وأبو حاتم محمد بن حبان الدارمي البستي (ت354هـ) في الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، بترتيب ابن بلبان الفارسي، المعروف بصحيح ابن حبان: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: ذِكْرُ الْحَبْرِ الدَّالِّ عَلَى صِحَّةِ مَا تَأَوَّلْنَا قَوْلَهُ ﷺ: (لَا تَبُلُ قَائِمًا): 4/ح(1428-1424). وأبو حفص عمر بن أحمد ابن شاهين (ت385هـ) في ناسخ الحديث ومنسوخه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ فِي الْبُولِ قَائِمًا: ح(73). وأبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (ت430هـ) في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: الطَّبَقَةُ الْأُولَى مِنْ التَّابِعِينَ: شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ: 111/4. وأبو بكر أحمد بن الحسين الخسروجردي الخراساني البيهقي (ت458هـ) في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْبُولِ قَائِمًا: 1/ح(486)، وقال: (مُخْرِجٌ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ)، وَبَابُ الرُّخْصَةِ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْحَقْنِ: ح(1279)، وقال: (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ عَنْ آدَمَ بْنِ أَبِي إِسَاسٍ وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنِ الْأَعْمَشِ)، وَلَفْظُهُ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ: (مَشَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى سُبَاطَةِ قَوْمٍ فَبَالَ قَائِمًا ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَجِئَتْهُ بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خَفَيْهِ).

(1) حديث الصحابي حذيفة بن اليمان ﷺ: أخرجه من ها الطريق: أبو عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري (ت256هـ): كِتَابُ الْمَطْلَمِ وَالْعَصَبِ: بَابُ الْوُفُوفِ وَالْبُولِ عِنْدَ سُبَاطَةِ قَوْمٍ: 3/ح(2471). وأبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت261هـ): كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْحَقْنِ: 1/ح(273). وابن خزيمة في صحيحه: كِتَابُ الْوُضُوءِ: بَابُ الرُّخْصَةِ فِي الْبُولِ قَائِمًا: 1/ح(52). وأبو نعيم في حلية الأولياء: الطَّبَقَةُ الْأُولَى مِنْ التَّابِعِينَ: شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ: 111/4. والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْبُولِ قَائِمًا: 1/ح(487).

(2) التدليس في اللغة: كِتْمَانُ عَيْبِ السَّلْعَةِ عَنِ الْمُشْتَرِي، وَأَصْلُ التَّدْلِيسِ مُشْتَقٌّ مِنَ الدَّلْسِ وَهُوَ الظُّلْمَةُ أَوْ اخْتِلَاطُ الظَّلَامِ، يَنْظُرُ: الْقَامُوسُ الْحَيْطُ لِمَجْدِ الدِّينِ أَبِي طَاهِرٍ مُحَمَّدَ بْنَ يَعْقُوبَ الْفَيْرُوزَايَادِيِّ (ت817هـ): 546/1، مادة: (دلس). واصطلاحاً: إخفاء عيب في الإسناد وتحسين لظاهره، ينظر: معجم المصطلحات الحديثية لمحمود أحمد طحان

عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حذيفة، أَصَحُّ، أَوْ حَدِيثُ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ الْمُغِيرَةِ؟، قَالَ أَبِي: الْأَعْمَشُ أَحْفَظُ مِنْ عَاصِمٍ. قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: الصَّحِيحُ: حَدِيثُ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ الْمُغِيرَةِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. (1)

دراسة الحديث والحكم عليه: روي الحديث من وجهين:

الوجه الأول فيه أربعة طرق: الطريق الأول: رواه أبو بكر بن عياش (2) (عند عبد بن حميد) (3)، وأبو بكر بن أبي شيبة (4) (عند الطبراني) (5)، وشعبة بن الحجاج (6) (عند ابن ماجه، والترمذي، والبيهقي) (7)، وأبو جناب يحيى بن أبي حية الكلبي الكوفي (8) (عند الطبراني) (9)، وحماد بن سلمة البصري (1)، -

وعبدالرزاق خليفة الشاذلي ونهاد عبدالحليم عبيد: 13. والمفصَّل في علوم الحديث لعللي بن نايف الشحود: 158.

(1) ذكره ابن أبي حاتم في علله: بَيَّانُ عِلَلِ أَخْبَارِ رُوِيَ فِي الطَّهَارَةِ: 1/المسألة: (9).

(2) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (7985): (ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح).

(3) أخرجه من هذا الطريق: أبو محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكشي (ت249هـ) في المنتخب من مسند عبد بن حميد: مسند مُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ح(399).

(4) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (3575): (ثقة حافظ صاحب تصانيف).

(5) أخرجه من هذا الوجه: أبو القاسم سليمان بن أحمد الشامي الطبراني (ت360هـ) في المعجم الكبير: مَا أَسْنَدَ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ: أَبُو وَائِلٍ شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ: 20/ح(966).

(6) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (2790): (ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث).

(7) أخرجه من هذا الطريق: أبو عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني (ت273هـ): كِتَابُ الطَّهَارَةِ وَسُنَنِهَا: بَابُ مَا جَاءَ فِي الْبُؤْلِ قَائِمًا: 1/ح(306)، وقال: (قَالَ شُعْبَةُ: قَالَ عَاصِمٌ يَوْمَئِذٍ، وَهَذَا الْأَعْمَشُ، يَرْوِيهِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، وَمَا حَفِظَهُ، فَسَأَلْتُ عَنْهُ مَنْصُورًا، فَحَدَّثَنِي عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى سُبَاطَةَ قَوْمٍ، فَبَالَ قَائِمًا). والترمذي في العلل الكبير: كتاب الطهارة: الرَّخْصَةُ فِي الْبُؤْلِ قَائِمًا: ح(7)، وقال: (قَالَ شُعْبَةُ: فَلَقِيتُ مَنْصُورًا فَسَأَلْتُهُ، فَحَدَّثَنِي عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ أَبُو عِيسَى: وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ مِثْلَ رِوَايَةِ عَاصِمٍ، وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى مَنْصُورٌ وَالْأَعْمَشُ). والبيهقي في السنن الكبرى: جَمَاعَةُ أَبْوَابِ الْإِسْتِطَابَةِ: بَابُ الْبُؤْلِ قَائِمًا: 1/ح(488)، وقال: (كَذَا رَوَاهُ عَاصِمٌ بْنُ بَهْدَلَةَ، وَحَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ. وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى مَنْصُورٌ وَالْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، كَذَا قَالَ أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْحَفَظِ، وَقَدْ رُوِيَ فِي الْعِلَّةِ فِي بَوَلِهِ قَائِمًا حَدِيثٌ لَا يَنْبَغُ مِثْلُهُ).

(8) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (7537): (ضعفه لكثرة تدليسه).

(9) أخرجه من هذا الوجه: الطبراني في المعجم الكبير: مَنْ اسْمُهُ مُغِيرَةُ: أَبُو وَائِلٍ شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ: 20/ح(968)، وفي الأوسط: بَابُ الْمِيمِ: مَنْ اسْمُهُ مُحَمَّدٌ: 5/ح(5319)، وقال: (لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي

خمستهم-، عن عاصم بن مبدلة⁽²⁾، عن أبي وائل شقيق بن سلمة⁽³⁾، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً⁽⁴⁾، به.

الطريق الثاني: رواه أبو بكر بن أبي عياش، عن سليمان بن مهران الاعمش⁽⁵⁾، عن أبي وائل شقيق بن سلمة عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به.⁽⁶⁾

الطريق الثالث: ورواه حماد بن سلمة البصري، عن أبي إسماعيل حماد بن أبي سليمان⁽⁷⁾، وعاصم بن مبدلة (عند الإمام أحمد، وعبد بن حميد)⁽⁸⁾، -كلاهما-، عن أبي وائل شقيق بن سلمة، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به.

الطريق الرابع: رواه أحمد بن يونس⁽⁹⁾، عن أبي بكر بن عياش، عن الأعمش وعاصم، عن أبي وائل، عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، مرفوعاً، به.⁽¹⁰⁾

الوجه الثاني: رواه سليمان بن مهران الأعمش (عند الطيالسي، وعبد الرزاق، والحميدي، وابن الجعد، وابن أبي شيبة، والإمام أحمد، والدارمي، والبخاري، ومسلم، وابن ماجه، وأبي داود، والترمذي، والبخاري،

جَنَابِ إِلَّا خَلَفُ بْنُ خَلِيفَةٍ).

(¹) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (1499): (ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بآخره).

(²) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (3054): (صدوق له أوهام حجة في القراءة وحديثه في الصحيحين مقرون).

(³) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (2816): (ثقة).

(⁴) الحديث المرفوع: هو ما أضيف إلى النبي ﷺ قولاً له أو فعلاً سواء أضافه إليه صحابي أو تابعي، أو من بعدهما، سواء اتصل بسنده أم لا فعلى هذا يدخل فيه المتصل والمرسل والمنقطع والمعضل، ينظر: لسان المحدثين: 86/5.

(⁵) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (2615): (ثقة حافظ عارف بالقراءات، ورع، لكنه يدلّس).
(⁶) أخرجه من هذا الطريق: البزار في مسنده: مُسْنَدُ حُدَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رضي الله عنه: الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حُدَيْفَةَ رضي الله عنه: 7/ (2891).

(7) قال الحافظ ابن حجر في التقریب: الترجمة: (1500): (فقيه صدوق له أوهام ورمي بالإرجاء).

(⁸) أخرجه من هذا الوجه: الإمام أحمد في مسنده: **أَوَّلُ مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ**: حَدِيثُ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: 30/ح (18150)، وقال: **قَالَ حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ: «فَفَحَّجَ رَجُلِيهِ»**. وعبد بن حميد في المنتخب من مسنده: **الْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ** رضي الله عنه: ح (396). ومعنى فحج رجله: باعد بينهما، ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: 3/415. والقاموس المحيط 201. وتاج العروس من جواهر القاموس لأبي الفيض محمد بن محمد الملقب بمرتضى الزبيدي (ت 1205هـ): 140/6، مادة: (فحج).

(⁹) لم أجدّه في تلامذة أبي بكر بن عياش، ولعله أحمد بن يونس بن المسيب الضبي الكوفي، قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: 2/ الترجمة: (183): (كان محله عندنا محل الصدق).

(10) ذكره ابن أبي حاتم في عله: بَيَّانُ عِلَلِ أَخْبَارِ رُوِيَ فِي الطَّهَّارَةِ: 1/المسألة: (9).

والنسائي، وابن الجارود، وابن خزيمة، وأبي عوانة، وابن المنذر، والطحاوي، وابن الأعرابي، وابن حبان، وابن شاهين، وعلي الكيال، ومحمد الصيداوي، وأبي نعيم، والبيهقي⁽¹⁾، ومنصور بن المعتمر⁽²⁾ (عند

⁽¹⁾ أخرجه من هذا الوجه: أبو داود الطيالسي في مسنده: أَحَادِيثُ حَدِيثُ بَنِي الْيَمَانِ ۖ 1/ح(406). وعبدالرزاق الصنعاني في مصنفه: كتاب الطهارة: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: 1/ح(751). والحميدي في مسنده: أَحَادِيثُ حَدِيثُ بَنِي الْيَمَانِ ۖ 1/ح(447). وابن الجعد في مسنده: شُعْبَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ: 1/ح(733). والإمام أحمد في مسنده: مُسْنَدُ الْأَنْصَارِ: حَدِيثُ حَدِيثُ بَنِي الْيَمَانِ عَنِ النَّبِيِّ ۖ 38/ح(23241). وأبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي التميمي السمرقندي (ت255هـ) في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ فِي الْبَوْلِ قَائِمًا: 1/ح(695). والبحاري: كِتَابُ الْوُضُوءِ: بَابُ الْبَوْلِ قَائِمًا وَقَاعِدًا: 1/ح(224). ومسلم: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: 1/ح(273). وابن ماجه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ وَسُنَنِهَا: بَابُ مَا جَاءَ فِي الْبَوْلِ قَائِمًا: 1/ح(305). وأبو داود: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْبَوْلِ قَائِمًا: 1/ح(23). والترمذي: أَبْوَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخَصَةِ فِي ذَلِكَ: 1/ح(13)، وقال: (وَمِمَّنْ جَاءُوا، يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكَيْعًا يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، ثُمَّ قَالَ وَكَيْعٌ: هَذَا أَصَحُّ حَدِيثٍ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ۖ فِي الْمَسْحِ، وَسَمِعْتُ أَبَا عَمَّارٍ الْحُسَيْنِ بْنِ حُرَيْثٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكَيْعًا، فَذَكَرَ نَحْوَهُ، وَهَكَذَا رَوَى مَنْصُورٌ، وَعُبَيْدَةُ الضَّبِّيُّ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حَدِيثَةٍ، مِثْلَ رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ، وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، وَعَاصِمٌ بْنُ بَهْدَلَةَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ۖ، وَحَدِيثُ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حَدِيثَةٍ أَصَحُّ). والبخاري في مسنده: مُسْنَدُ حَدِيثُ بَنِي الْيَمَانِ ۖ: الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حَدِيثَةٍ: 7/ح(2863-2865). والنسائي: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: الرُّخَصَةُ فِي تَرْكِ ذَلِكَ: 1/ح(18). وابن الجارود في المنتقى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: الرُّخَصَةُ فِي الْبَوْلِ قَائِمًا وَقُرْبَ النَّاسِ: ح(36). وابن خزيمة في صحيحه: كِتَابُ الْوُضُوءِ: بَابُ الرُّخَصَةِ فِي الْبَوْلِ قَائِمًا: 1/ح(61). وأبو عوانة في المستخرج: بَيَانُ إِثْبَارِ التَّسْتُرِ بِالْهَدَفِ لِلْمُتَعَوِّطِ، وَالذَّلِيلِ عَلَى إِتَابَةِ الْحَلَاءِ فِي ظِلِّ الشَّجَرِ وَالْهَدَفِ، وَالْإِتَابَةِ لِلْبَاطِنِ أَنْ لَا يَحْتَلُوا بِبَوْلِهِ عَنِ النَّاسِ، وَأَنْ يَبُولَ قَائِمًا فِي ظِلِّ الْحَائِطِ: 1/ح(499-503). وابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: كِتَابُ آدَابِ الْوُضُوءِ: ذِكْرُ تَرْكِ التَّبَاعُدِ عَنِ النَّاسِ عِنْدَ الْبَوْلِ: 1/ح(252-282). والطحاوي في شرح معاني الآثار: كِتَابُ الْكَرَاهَةِ: بَابُ الْبَوْلِ قَائِمًا: 4/ح(6807). وابن الأعرابي في معجمه: بَابُ الْجِمِيمِ: 2/ح(1320-1673). وأبو بكر البزار في الغيلانيات: بِجَلِيسٍ مِنْ إِمْلَاءِ الشَّافِعِيِّ: ح(685). وابن حبان في صحيحه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: ذِكْرُ الْخَيْرِ الدَّالِّ عَلَى صِحَّةِ مَا تَأَوَّلْنَا قَوْلَهُ ۖ: (لَا تَبُلُ قَائِمًا): 4/ح(1424-1428). وابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ فِي الْبَوْلِ قَائِمًا: ح(73). ومحمد بن أحمد الغساني الصيداوي (ت402هـ) في معجم شيوخه: حَرْفُ الْأَلْفِ: أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْطَاقِيُّ الرَّقِّيُّ الْأَعْرَجُ: 196/1. وأبو نعيم في حلية الأولياء: الطَّبَقَةُ الْأُولَى مِنَ التَّابِعِينَ: شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ: 4/111. والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْبَوْلِ قَائِمًا: 1/ح(486-1279).

⁽²⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (6908): (ثقة، ثبت، وكان لا يدلس).

الطيالسي، والإمام أحمد، والبخاري، ومسلم، والنسائي، وابن خزيمة، وأبي عوانة، وابن حبان، وأبي نعيم، والبيهقي⁽¹⁾، وخيثمة بن عبد الرحمن⁽²⁾ (عند الطبراني)⁽³⁾، وعامر الشعبي⁽⁴⁾ (عند الطبراني)⁽⁵⁾، وعاصم ابن أبي النجود الكوفي (عند البزار، وابن الأعرابي)⁽⁶⁾، -خمستهم-، عن أبي وائل، ورواه نهيك بن عبد الله السلولي⁽⁷⁾ (عند الإمام أحمد)⁽⁸⁾، - كلاهما-، عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، مرفوعاً، به.

الخلاصة: رجح الإمام أحمد⁽⁹⁾، ووكيع بن الجراح⁽¹⁰⁾، والترمذي⁽¹¹⁾، والدارقطني⁽¹⁾،

⁽¹⁾ أخرجه من هذا الطريق: أبو داود الطيالسي في مسنده: أَحَادِيثُ حَدِيثُ بَنِي الْيَمَانِ رضي الله عنه: 1/ح(407). والإمام أحمد في مسنده: تنمة مسند الأنصار: حَدِيثُ حَدِيثُ بَنِي الْيَمَانِ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: 38/ح(23422-23248). والبخاري: كِتَابُ الْوُضُوءِ: بَابُ الْبُؤْلِ عِنْدَ صَاحِبِهِ، وَالتَّسْتُرُ بِالْحَائِطِ: 1/ح(255)، و3/ح(2471). ومسلم: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ: 1/ح(273). والنسائي: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الرُّخْصَةِ فِي الْبُؤْلِ فِي الصَّحْرَاءِ قَائِمًا: 1/ح(27-28). وابن خزيمة في صحيحه: كِتَابُ الْوُضُوءِ: بَابُ الرُّخْصَةِ فِي تَرْكِ التَّبَاغِدِ عَنِ النَّاسِ عِنْدَ الْبُؤْلِ: 1/ح(52). وأبو عوانة في مستخرجه: بَيَانُ إِثَارِ التَّسْتُرِ بِالْهَدَفِ لِلْمُتَعَوِّطِ، وَالْذَّلِيلِ عَلَى إِبَاحَةِ الْخَلَاءِ فِي ظِلِّ الشَّجَرِ وَالْهَدَفِ، وَالْإِبَاحَةُ لِلْبَاطِنِ أَنْ لَا يَخْلُوَ بِبُؤْلِهِ عَنِ النَّاسِ، وَأَنْ يُبُولَ قَائِمًا فِي ظِلِّ الْحَائِطِ: 1/ح(498). وابن حبان في صحيحه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: ذِكْرُ الْخَبَرِ الْمُدْحِضِ قَوْلَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ تَفَرَّدَ بِهِ سُلَيْمَانُ الْأَعْمَشُ: 4/ح(1429). وأبو نعيم في تاريخ أصبهان -أخبار أصبهان-: بَابُ الْوَاوِ: الْوَلِيدُ بْنُ أَبَانَ: 311/2. والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْبُؤْلِ قَائِمًا: 1/ح(487).

⁽²⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (1773): (ثقة، وكان يرسل).

⁽³⁾ أخرجه من هذا الطريق: الطبراني في الأوسط: بَابُ الْمِيمِ: مَنِ اسْتَمَّ مُحَمَّدًا: 6/ح(6406)، وقال: (لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ إِلَّا يَحْيَى بْنُ رَاشِدٍ، تَفَرَّدَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَارِثِ).

⁽⁴⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (3092): (ثقة مشهور فقيه فاضل).

⁽⁵⁾ أخرجه من هذا الطريق: الطبراني في المعجم الصغير: بَابُ الْقَافِ: مَنِ اسْتَمَّ الْقَاسِمُ: 2/ح(752)، وقال: (لَمْ يَرَوْهُ عَنِ الشَّعْبِيِّ إِلَّا زَكْرِيَّا، وَلَا عَنْهُ إِلَّا عِيسَى تَفَرَّدَ بِهِ أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمٍ).

⁽⁶⁾ أخرجه من هذا الطريق: البزار في مسنده: مُسْنَدُ حَدِيثُ بَنِي الْيَمَانِ رضي الله عنه: الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حَدِيثِ: 7/ح(2890).

⁽⁷⁾ لم أعر على ترجمة له سوى أنه يُعَدُّ فِي الْكُوفِيِّينَ، وروى عن علي وحذيفة رضي الله عنه. ينظر: الطبقات الكبرى لأبي عبد الله محمد بن سعد الهاشمي البغدادي المعروف بابن سعد (ت230هـ): 243/6. والتاريخ الكبير للبخاري: 8/الترجمة: (2426).

⁽⁸⁾ أخرجه من هذا الطريق: الإمام أحمد في مسنده: تنمة مسند الأنصار: حَدِيثُ حَدِيثُ بَنِي الْيَمَانِ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: 38/ح(23345).

⁽⁹⁾ ينظر: العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد: 3/ح(4512-4511).

⁽¹⁰⁾ ينظر: الجامع الكبير للترمذي: 64/1.

⁽¹¹⁾ ينظر: المصدر نفسه: 65/1.

والبيهقي⁽²⁾، وابن حجر⁽³⁾، وأبو حاتم الحديث من الوجه الثاني بترجيح الأحفظ، والحديث صحيح وقد أخرجه البخاري ومسلم وابن خزيمة، ونسب أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان الوهم في نسبة الحديث إلى المغيرة رضي الله عنه من طريق الأعمش إلى أبي بكر بن عياش والظاهر أن ذلك يعود لتغير حفظه، ونسب الدارقطني الوهم إلى عاصم بن بهدلة، وحماة بن أبي سليمان في رواية الحديث عن المغيرة رضي الله عنه، في حين رجح أبو زرعة الحديث من الوجه الأول وشكك في رواية الأعمش، وأشار إلى وجود علة أخرى في حديث منصور بن المعتمر وهي أنه روى الحديث عن أبي وائل عن حذيفة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: (لَقَدْ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ سُبَاطَةً⁽⁴⁾ قَوْمٌ، فَبَالَ قَائِمًا)، ولم يذكر المسح، وهذا وإن كانت علة وقعت في متن الحديث إلا أنها لا تؤثر في صحته فقد جوز بعض العلماء رواية الحديث مقطوعاً.⁽⁵⁾

اختلف أبو زرعة وأبو حاتم في عاصم بن بهدلة فصحح أبو زرعة حديثه عن المغيرة رضي الله عنه، في حين قال أبو حاتم في عاصم: (ليس محله هذا أن يقال إنه ثقة وقد تكلم فيه ابن علية فقال: كان كل من كان اسمه عاصم سيئ الحفظ)⁽⁶⁾، وقال أيضاً: (محله عندي محل الصدق صالح الحديث ولم يكن بذاك الحافظ)⁽⁷⁾ فصحح حديث الأعمش عن حذيفة رضي الله عنه لأن الأعمش عنده أحفظ من عاصم، والله تعالى أعلم.

(1) ينظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية لأبي الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني (ت385هـ): 95/7. وشرح سنن ابن ماجه لأبي عبدالله علاء الدين مغلطاي بن قليج المصري الحكري الحنفي (ت762هـ): 89.

(2) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي: 1/ح(488).

(3) ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري: 329/1.

(4) السباطة: هي الكناسة التي تطرح كل يوم بأفنية البيوت، ينظر: الفائق في غريب الحديث والأثر لأبي القاسم محمود بن عمرو جار الله الزمخشري (ت538هـ): 147/2، مادة: (سبط).

(5) اختلف أهل العلم في تقطيع الحديث: فمن أهل العلم من قال بالمنع مطلقاً ومنهم من قال بالجواز مطلقاً والصحيح التفصيل؛ وأنه يجوز من العالم العارف، إذا كان ما تركه متميزاً عما رواه، غير متعلق به، بحيث لا يختل البيان ولا تختلف الدلالة؛ لأن الذي رواه والذي تركه والحالة هذه بمنزلة خبرين منفصلين في أمرين لا تعلق لأحدهما بالآخر، ينظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي: 190-194. وعلوم الحديث لأبي عمرو تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح (ت643هـ): 324. والنكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر: 282/1، ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: 97، وفتح الباري: 84/1. وفتح المغيبي بشرح ألفية الحديث للعراقي للسخاوي: 156/3-157. وتوضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار لأبي إبراهيم عز الدين محمد بن إسماعيل الحسني الكحلاني الصنعاني المعروف بالأميز (ت1182هـ): 50/1. وتقريب علم الحديث لأبي معاذ طارق ابن عوض الله: 278.

(6) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: 6/الترجمة: (1887).

(7) المصدر نفسه: 6/الترجمة: (1887).

الحديث الثاني: قال ابن أبي حاتم: (وسألتُ أبي وأبَا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ حَسَنُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ⁽¹⁾). ورواه ابنُ فضيل، وجريز، وعبدالرحيم بن سليمان، فقالوا: عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.⁽²⁾ وَرَوَاهُ خَالِدُ الْوَاسِطِيُّ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِيهِ -أَوْ عَنْ عَمِّهِ- عَنْ عُمَرَ.⁽³⁾ فَأَيُّهُمَا الصَّحِيحُ؟، قَالَا: عَاصِمٌ مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ⁽⁴⁾، وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ أَحْفَظُ مِنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ وَمِنْ شَرِيكِ؛ وَهُوَ أَشْبَهُهُ. وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: وَحَدِيثُ حَسَنِ بْنِ صَالِحٍ أَصَحُّ، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ الْاضْطِرَابُ مِنْ عَاصِمٍ. قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: وَرَوَاهُ شَرِيكٌ، فَقَالَ: عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عُمَرَ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: شَرِيكٌ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ⁽⁵⁾. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: شَرِيكٌ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ.⁽⁶⁾ قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: فَأَمَّا مِنْ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ:

(¹) حديث أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ؓ: أخرجه من هذا الوجه: أبو بكر بن أبي شيبة عبدالله بن محمد بن إبراهيم العبسي (ت235هـ) في الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار: كتاب الطهارة: فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: 1/ح(1873). والإمام أحمد في مسنده: مسند الخلفاء الراشدين: مسند عمر بن الخطاب ؓ: 1/ح(387). ومحمد بن عاصم بن عبدالله الأصبهاني الثقفي مولا هم (ت262هـ) في جزئه: يَحْيَى بْنُ آدَمَ: ح(20). والبخاري في مسنده: مُسْنَدُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ؓ: وَمِمَّا رَوَى عَاصِمُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ سَالِمٍ: 1/ح(122)، وقال: (هَكَذَا رَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَقَدْ رَوَى عَنْ عَاصِمٍ، بِخِلَافِ هَذَا الْإِسْنَادِ). وأبو نعيم الأصبهاني في تسمية ما انتهى إلينا من الرواة: ح(11). وقال ابن كثير في مسند أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب ؓ وأقواله على أبواب العلم: 119/1: (إسناد جيد).

(²) رواه من هذا الوجه: الدارقطني في عله معلقاً: 2/المسألة: (92).

(³) أخرجه من هذا الوجه: البخاري في مسنده: مُسْنَدُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ ؓ: 1/ح(263)، ولفظه: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ).

(⁴) الاضطراب في اصطلاح المحدثين: أن لا يثبت الراوي للحديث على رواية بعينها، وذلك أن يروي الحديث الواحد على وجهين أو أكثر مختلفين في المتن أو السند اختلافاً لا يمكن معه الجمع بينهما بطريقة يُعَدَّرُ فيها ذلك الراوي، فحينئذ يقال: اضطرب فلان في ذلك الحديث؛ فإن تكرر منه الاضطراب قيل: روى أحاديث مضطربة، فإن كثرت تلك الأحاديث قيل: هو مضطرب الحديث، أو أحاديثه مضطربة، ينظر: لسان المحدثين: 108/2.

(⁵) أخرجه من هذا الوجه: الإمام أحمد في مسنده: مُسْنَدُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ ؓ: أَوَّلُ مُسْنَدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ؓ: 1/ح(216).

(⁶) أخرجه من هذا الوجه: أبو داود الطيالسي في مسنده: أَحَادِيثُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ؓ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مَا رَوَاهُ عَنْهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ؓ مَا رَوَاهُ عَنْهُ سَالِمٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: 1/ح(14).

زِيَادٍ: فَعَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِيهِ -أَوْ عَمِّهِ- عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَشْبَهُهُ⁽¹⁾.

دراسة الحديث والحكم عليه: روي الحديث من ثمانية أوجه:

الوجه الأول: رواه شريك بن عبدالله النخعي⁽²⁾، عن عاصم بن عبيدالله بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي المدني⁽³⁾، عن عبدالله بن عامر بن ربيعة⁽⁴⁾، عن عمر ﷺ، مرفوعاً، به⁽⁵⁾.
الوجه الثاني: رواه شريك بن عبدالله النخعي، عن عاصم بن عبيدالله بن عاصم بن عمر، عن عبدالله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه عامر بن ربيعة ﷺ، أو عن عمر ﷺ، مرفوعاً، به⁽⁶⁾.
الوجه الثالث: رواه شريك بن عبدالله النخعي، عن عبيدالله بن عمر بن حفص بن عاصم⁽⁷⁾، عن أبي عبدالله نافع المدني مولى ابن عمر⁽⁸⁾، عن ابن عمر، عن عمر ﷺ، مرفوعاً، به⁽⁹⁾.
الوجه الرابع: رواه شريك بن عبدالله النخعي (عند الطيالسي)⁽¹⁰⁾، والحسن بن صالح بن حي الهمداني⁽¹¹⁾ (عند ابن أبي شيبه، والإمام أحمد، ومحمد بن عاصم الثقفي، والبخاري، وأبي نعيم)⁽¹²⁾، -

⁽¹⁾ ذكره ابن أبي حاتم في عله: بَيَّانُ عِلَلِ أَخْبَارِ رُوِيَ فِي الطَّهَارَةِ: 1/المسألة: (11).

⁽²⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (2787): (صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلاً فاضلاً عابداً شديداً على أهل البدع).

⁽³⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (3065): (ضعيف).

⁽⁴⁾ هو أبو محمد عبدالله بن عامر بن ربيعة العنزي حليف بني عدي المدني ولد على عهد النبي ﷺ، ولأبيه صحبة مشهورة، قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (3403): (وثقه العجلي).

⁽⁵⁾ رواه من هذا الوجه: ابن أبي حاتم في عله معلقاً: بَيَّانُ عِلَلِ أَخْبَارِ رُوِيَ فِي الطَّهَارَةِ: 1/المسألة: (11).

⁽⁶⁾ رواه من هذا الوجه: الدارقطني في عله معلقاً: 2/المسألة: (92).

⁽⁷⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (4324): (ثقة، ثبت).

⁽⁸⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (7086): (ثقة، ثبت، فقيه، مشهور).

⁽⁹⁾ أخرجه من هذا الوجه: البزار في مسنده: مُسْنَدُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ: 1/ح(152)، وقال: (وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ شَرِيكٌ عَنْ عُبيدِ اللَّهِ إِلَّا عَبْدُ الْعَزِيزِ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ لَيْسَ بِالْحَدِيثِ).

⁽¹⁰⁾ أخرجه من هذا الوجه: الطيالسي في مسنده: أَحَادِيثُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مَا رَوَاهُ عَنْهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ﷺ: مَا رَوَاهُ عَنْهُ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: 1/ح(14).

⁽¹¹⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: (ثقة، فقيه، عابد...)، ينظر: الترجمة: (1250).

⁽¹²⁾ أخرجه من هذا الطريق: ابن أبي شيبه في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ: فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: 1/ح(1873).

والإمام أحمد في مسنده: مُسْنَدُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ: مُسْنَدُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ: 1/ح(387). ومحمد بن عاصم الثقفي في جزئه: ح(20). والبخاري في مسنده: مُسْنَدُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ: وَمِمَّا رَوَى عَاصِمُ بْنُ عُبيدِ اللَّهِ عَنْ سَالِمٍ:

1/ح(122)، وقال: (هَكَذَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبيدِ اللَّهِ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَاصِمٍ، بِخِلَافِ هَذَا الْإِسْنَادِ). وأبو نعيم الأصبهاني في تسمية ما انتهى إلينا من الرواة: ح(11).

كلاهما-، عَنْ عاصم بن عبيد الله، عن أبي عمر سالم بن عبد الله المدني مولى ابن عمر⁽¹⁾، عن عبد الله بن بن عمر، عن أبيه عمر رضي الله عنه، مرفوعاً، به.

الوجه الخامس: رواه أبو عبد الرحمن محمد بن فضيل الكوفي⁽²⁾، عن أبي عبد الله يزيد بن أبي زياد الكوفي⁽³⁾، عن عاصم بن عبيد الله، عن جده عمر رضي الله عنه، مرفوعاً، به.⁽⁴⁾

الوجه السادس: رواه خالد بن عبد الله الواسطي⁽⁵⁾ (عند الإمام أحمد)⁽⁶⁾، وأبو الحسن علي بن عاصم الواسطي⁽⁷⁾ (عند الإمام أحمد)⁽⁸⁾، -كلاهما-، عن يزيد بن أبي زياد، عن عاصم بن عبيد الله، عن أبيه عبيد الله بن عاصم⁽⁹⁾، أو جده عاصم بن عمر⁽¹⁰⁾، عن عمر رضي الله عنه، مرفوعاً، به.

الوجه السابع: رواه خالد بن عبد الله الواسطي، عن يزيد بن أبي زياد، عن عاصم بن عبيد الله، عن أبيه، أو عمه حفص بن عاصم⁽¹¹⁾، عن عمر رضي الله عنه، مرفوعاً، به.⁽¹²⁾

الوجه الثامن: رواه شريك النخعي (عند الإمام أحمد، والدارقطني)⁽¹³⁾، ويزيد بن أبي زياد (عند ابن أبي حاتم)⁽¹⁴⁾، عن عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر، عن أبيه، عن عمر رضي الله عنه، مرفوعاً، به.

- (1) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (2176): (ثبّت، عابدٌ، فاضلٌ، أحد الفقهاء السبعة).
- (2) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: (صدوقٌ، عارفٌ...)، ينظر: الترجمة: (6227).
- (3) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: (ضعيفٌ، كبر فتغير وصار يتلقن...)، ينظر: الترجمة: (7717).
- (4) رواه من هذا الوجه: الدارقطني في عله معلقاً: 2/المسألة: (92).
- (5) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (1647): (ثقةٌ، ثبتٌ).
- (6) أخرجه من هذا الوجه: الإمام أحمد في مسنده: مُسْنَدُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ رضي الله عنه: أَوَّلُ مُسْنَدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: 1/ح(128).
- (7) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: (صدوقٌ يخطئ ويصر...)، ينظر: الترجمة: (4758).
- (8) أخرجه من هذا الوجه: الإمام أحمد في مسنده: مُسْنَدُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ رضي الله عنه: أَوَّلُ مُسْنَدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: 1/ح(343).
- (9) ذكره ابن حبان في الثقات: 7/ الترجمة: (9375). وابن قطلوبغا في الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة: 7/الترجمة: (7438).
- (10) قال الذهبي: (الْفَقِيه، الشَّرِيفُ...وُلِدَ فِي أَيَّامِ النُّبُوَّةِ، وَكَانَ مِنْ نُبَلَاءِ الرِّجَالِ، دَيِّنًا، خَيْرًا، صَالِحًا، وَكَانَ بَلِيغًا، فَصِيحًا، شَاعِرًا...)، ينظر: سير أعلام النبلاء: 4/الترجمة: (30).
- (11) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (1407): (ثقة).
- (12) أخرجه من هذا الوجه: البزار في مسنده: مُسْنَدُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ: 1/ح(263).
- (13) أخرجه من هذا الوجه: الإمام أحمد في مسنده: مسند الخلفاء الراشدين رضي الله عنه: أول مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه: 1/ح(216). ورواه الدارقطني معلقاً في عله: 2/المسألة: (92).
- (14) ذكره ابن أبي حاتم في عله: بيان علل أخبار رويت في الطهارة: 1/المسألة: (11).

الخلاصة: قد روي الحديث من ثمانية أوجه، ورجح أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان رواية الحسن بن صالح لأنه أحفظ من شريك النخعي، ويزيد بن أبي زياد، عن عاصم بن عبيد الله، عن سالم، عن أبيه، عن عمر رضي الله عنه، مرفوعاً، فقالا: (والحسن بن صالح أحفظ من يزيد بن أبي زياد ومن شريك، وهو أشبه⁽¹⁾)، وقال أبو زرعة: (وحديث حسن بن صالح أصح⁽²⁾)، وكذلك قال ابن كثير في رواية الحسن بن صالح: (إسناد جيد⁽³⁾).⁽⁴⁾

عزى أبو حاتم وأبو زرعة الاضطراب إلى عاصم بن عبيد الله، فقال أبو حاتم: (عاصم مضطرب الحديث)⁽⁵⁾، وقال أبو زرعة: (ولا يبعد أن يكون الاضطراب من عاصم)⁽⁶⁾، وقال الدارقطني: (والاضطراب في هذا من عاصم بن عبيد الله، لأنه كان سيء الحفظ)⁽⁷⁾، والظاهر أن الخطأ فيه من عاصم.

أما طريق يزيد بن أبي زياد فقد رجح أبو زرعة حديثه عن عاصم، عن أبيه -أو عمه- عن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: (فأما من حديث يزيد بن أبي زياد: فعن عاصم، عن أبيه -أو عمه- عن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم أشبه⁽⁸⁾)، ونسب الإمام أحمد الشك إلى يزيد في روايته عن أبي عاصم عبيد الله، أو عن جده عاصم ابن عمر رضي الله عنه⁽⁹⁾، وأما رواية شريك بن عبد الله، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر مرفوعاً به، فقد ضعفها البزار بعد العزيز، فقال: (وهذا الحديث لا نعلم رواه شريك، عن عبيد الله إلا عبد العزيز، وعبد العزيز ليس الحديث)⁽¹⁰⁾، والله تعالى أعلم.

الحديث الثالث: قال ابن أبي حاتم: (وسألت أبي عن حديث رواه الأنصاري، عن بهز بن حكيم، عن زرارة، عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: (أنه كان يوضع له وضوءه وسواكه من الليل).⁽¹¹⁾

⁽¹⁾ علل الحديث لابن أبي حاتم: بيان علل أخبار رويته في الطهارة: 1/المسألة: (11).

⁽²⁾ المصدر نفسه: 1/المسألة: (11).

⁽³⁾ يطلق علماء الحديث لفظ (جيد الحديث) أو (إسناد جيد) غالباً على الحديث الحسن لذاته أو لغيره؛ وقد يطلقونه نادراً على الصحيح الذي فيه كلام يسير، ينظر: لسان المحدثين: 64/3.

⁽⁴⁾ مسند الفاروق لابن كثير: 119/1.

⁽⁵⁾ علل الحديث لابن أبي حاتم: بيان علل أخبار رويته في الطهارة: 1/المسألة: (11).

⁽⁶⁾ المصدر نفسه: 1/المسألة: (11).

⁽⁷⁾ علل الدارقطني: 2/المسألة: (92).

⁽⁸⁾ علل الحديث لابن أبي حاتم: بيان علل أخبار رويته في الطهارة: 1/المسألة: (11).

⁽⁹⁾ ينظر: مسند الإمام أحمد: مسند الخلفاء الراشدين: أول مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه: 1/ح(343).

⁽¹⁰⁾ مسند البزار: مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه: 1/ح(152).

⁽¹¹⁾ أخرجه من هذا الوجه: من طريق يزيد بن هارون: الإمام أحمد في مسنده: مسند النساء: مسند الصديقة عائشة

وَرَوَاهُ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ بَهْزٍ⁽¹⁾، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَيُّهُمَا أَصَحُّ؟ قَالَ أَبِي: إِنْ كَانَ حَفِظَ حَمَادٌ، فَهَذَا أَشْبَهُهُ.⁽²⁾

دراسة الحديث والحكم عليه: روي الحديث من وجهين:

الوجه الأول: رواه حماد بن سلمة البصري⁽³⁾ (عند أبي داود، والبيهقي، والعقيلي)⁽⁴⁾، وعمران بن يزيد العطار البصري⁽⁵⁾ (عند الإمام أحمد)⁽⁶⁾ - كلاهما - عن بهز بن حكيم بن معاوية القشيري⁽¹⁾، ورواه

بْنْتُ الصَّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: 43/ح (25987). وأبو داود: كِتَابُ الصَّلَاةِ: بَابُ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ: 2/ح (1347). وأخرجه من طريق ابن أبي عدي: أبو داود: كِتَابُ الصَّلَاةِ: بَابُ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ: 2/ح (1346). ومن طريق مروان بن معاوية: أبو داود: كِتَابُ الصَّلَاةِ: بَابُ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ: 2/ح (1348). ولفظ يزيد عند الإمام أحمد: (سُئِلَتْ عَائِشَةُ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِاللَّيْلِ؟ فَقَالَتْ: كَانَ يُصَلِّي الْعِشَاءَ ثُمَّ يُصَلِّي بَعْدَهَا رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ يَنَامُ، فَإِذَا اسْتَيْقَظَ وَعِنْدَهُ وَضُوءُهُ مُغَطًى، وَسِوَاكُهُ اسْتَاكَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ، فَقَامَ فَصَلَّى ثَمَانِ رَكَعَاتٍ، يَقْرَأُ فِيهِنَّ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَمَا شَاءَ مِنَ الْقُرْآنِ، وَقَالَ مَرَّةً: مَا شَاءَ اللَّهُ مِنَ الْقُرْآنِ، فَلَا يَقْعُدُ فِي شَيْءٍ مِنْهُنَّ إِلَّا فِي الثَّامِنَةِ، فَإِنَّهُ يَقْعُدُ فِيهَا، فَيَتَشَهَّدُ ثُمَّ يَقُومُ، وَلَا يُسَلِّمُ فَيُصَلِّي رَكَعَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ يَجْلِسُ فَيَتَشَهَّدُ، وَيَدْعُو ثُمَّ يُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً، السَّلَامَ عَلَيْكُمْ، يَرْفَعُ بِهَا صَوْتَهُ، حَتَّى يُوقِظَنَا ثُمَّ يُكَبِّرُ، وَهُوَ جَالِسٌ فَيَقْرَأُ ثُمَّ يَرْكَعُ، وَيَسْجُدُ وَهُوَ جَالِسٌ، فَيُصَلِّي جَالِسًا رَكَعَتَيْنِ، فَهَذِهِ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكَعَةً، فَلَمَّا كَثُرَ لَحْمُهُ وَثَقُلَ جَعَلَ التَّسْعَ سَبْعًا، لَا يَقْعُدُ إِلَّا كَمَا يَقْعُدُ فِي الْأُولَى، وَيُصَلِّي الرُّكَعَتَيْنِ قَاعِدًا، فَكَانَتْ هَذِهِ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى قَبَضَهُ اللَّهُ).

⁽¹⁾ كذا في الأصل والصواب: أخرجه أبو داود: كتاب الطهارة: باب السواك لمن قام من الليل: 1/ح (56)، والطبراني في الأوسط: بَابُ الْأَلْفِ: مَنْ اسْمُهُ أَحْمَدُ: 1/ح (502)، وأبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي المكي (ت322هـ) في الضعفاء الكبير: 4/الترجمة: (1843). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ تَأْكِيدِ السَّوَاكِ عِنْدَ الْإِسْتِيقَاضِ مِنَ النَّوْمِ: 1/ح (166) من طريق حماد، عَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ زُرَّارَةَ ابْنِ أَوْفَى، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، مَرْفُوعًا، بِهِ، هَكَذَا بزيادة زرارَةَ بَيْنَ بَهْزٍ وَسَعْدٍ. ورواه الإمام أحمد في مسنده: الْمُلْحَقُ الْمُسْتَدْرَكُ مِنْ مُسْنَدِ الْأَنْصَارِ بَقِيَّةُ خَامِسِ عَشَرَ الْأَنْصَارِ: مُسْنَدُ الصَّدِّيقَةِ عَائِشَةَ بِنْتُ الصَّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: 43/ح (25988) من طريق عمران بن يزيد العطار، عن بهز، بمثله.

⁽²⁾ ذكره ابن أبي حاتم في علة: بَيَانُ عِلَلِ أَخْبَارِ رُوِيَ فِي الطَّهَارَةِ: 1/المسألة: (21).

⁽³⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (1499): (ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بآخره).

⁽⁴⁾ أخرجه من هذا الوجه: أبو داود: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ السَّوَاكِ لِمَنْ قَامَ مِنَ اللَّيْلِ: 1/ح (56). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ تَأْكِيدِ السَّوَاكِ عِنْدَ الْإِسْتِيقَاضِ مِنَ النَّوْمِ: 1/ح (166). والعقيلي في الضعفاء الكبير: 4/الترجمة: (1843).

⁽⁵⁾ قال ابن فطلوبغا في الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة: 7/الترجمة: (8541): (ثقة، وكان يرى القدر).

⁽⁶⁾ أخرجه من هذا الطريق: الإمام أحمد في مسنده: مسند النساء: مُسْنَدُ الصَّدِّيقَةِ عَائِشَةَ بِنْتُ الصَّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: 43/ح (25988).

شعبة بن الحجاج⁽²⁾ (عند الإمام أحمد، ومسلم، وابن خزيمة، وأبي عوانة، وابن حبان، والطبراني، وأبي الشيخ الاصبهاني)⁽³⁾، وسعيد بن أبي عروبة⁽⁴⁾ (عند ابن أبي شيبة، والإمام أحمد، ومسلم، وابن ماجه، والنسائي، وابن خزيمة، وابن حبان، والدارقطني، والحاكم، والبيهقي)⁽⁵⁾،

⁽¹⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (772): (صدوق).

⁽²⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (2790): (ثقة حافظ متقن).

⁽³⁾ أخرجه من هذا الطريق: الإمام أحمد في مسنده: مسند النساء: مُسْنَدُ الصَّدِيقَةِ عَائِشَةَ بِنْتِ الصَّدِيقِ ﷺ: 41/ح(24777). ومسلم: كِتَابُ الصَّلَاةِ: كِتَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرُهَا: بَابُ جَامِعِ صَلَاةِ اللَّيْلِ، وَمَنْ نَامَ عَنْهُ أَوْ مَرَضَ: 1/ح(746). وابن خزيمة في صحيحه: كِتَابُ الصَّلَاةِ: بَابُ قَضَاءِ صَلَاةِ اللَّيْلِ بِالنَّهَارِ إِذَا فَاتَتْ لِمَرَضٍ أَوْ شُغْلٍ أَوْ نَوْمٍ: 2/ح(1169)، وبَابُ الْأَمْرِ بِالْإِقْتِصَادِ فِي صَلَاةِ التَّطَوُّعِ وَكَرَاهَةِ الْحُمْلِ عَلَى النَّفْسِ مَا لَا تُطِيقُهُ مِنَ التَّطَوُّعِ: 2/ح(1178). وأبو عوانة في المستخرج: كِتَابُ الصَّلَاةِ: بَابُ إِجَابِ الْوُثْرِ، وَأَنَّهُ يَحِبُّ عَلَى الْمُصَلِّي بِاللَّيْلِ أَنْ يَجْعَلَ آخِرَ صَلَاتِهِ وَثْرًا، وَالذَّلِيلَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِحَتْمٍ، وَأَنَّ وَقْتَ الْوُثْرِ بِاللَّيْلِ، فَإِذَا فَاتَ الْوُثْرُ بِاللَّيْلِ وَصَلَّى الْفَجَرَ لَمْ يَقْضِهِ بِالنَّهَارِ: 2/ح(2271). وابن حبان في صحيحه: كِتَابُ الصَّلَاةِ: ذِكْرُ مَا يُسْتَحَبُّ لِلْمَرْءِ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّهَارِ مَا فَاتَهُ مِنْ تَهَجُّدِهِ بِاللَّيْلِ: 6/ح(2642)، وَذِكْرُ الْحَبْرِ الدَّالِّ عَلَى أَنَّ الْمَرْءَ إِذَا أَصْبَحَ وَلَمْ يُؤْتِرْ مِنَ اللَّيْلِ لَيْسَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الْوُثْرِ فِيمَا بَعْدَهُ: ح(2420)، وَذِكْرُ الْبَيَانِ بِأَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ هُمُ الَّذِينَ ضَلُّوا وَعَظِبَ عَلَيْهِمْ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْهُمَا: ح(6246)، وَذِكْرُ مَا يُسْتَحَبُّ لِلْمَرْءِ إِذَا فَاتَهُ تَهَجُّدُهُ مِنَ اللَّيْلِ بِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ أَنْ يُصَلِّيَهَا بِالنَّهَارِ سَوَاءً: ح(2644). والطبراني في الاوسط: بَابُ الْعَيْنِ: مَنْ اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ: 4/ح(4404)، وفي مسند الشاميين: مَا انْتَهَى إِلَيْنَا مِنْ مُسْنَدِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ ذِي جِمَاةٍ: إِبْرَاهِيمَ عَنْ شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ: 3/ح(2471). وأبو محمد عبد الله بن محمد المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (المتوفى: 369هـ) الأصبهاني في أخلاق النبي ﷺ: ذِكْرُ فِعْلِهِ فِي لَيْلَتِهِ، وَفِي فِرَاشِهِ، وَعِنْدَ انْتِبَاهِهِ مِنْ نَوْمِهِ، وَعِنْدَ قِيَامِهِ ﷺ: 3/ح(549).

⁽⁴⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (2365): (ثقة حافظ، له تصانيف، كثير التدليس، واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة).

⁽⁵⁾ أخرجه من هذا الطريق: ابن أبي شيبة في مسنده: مَنْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِمَّنْ لَمْ يُسَمَّ بِاسْمِهِ: 2/ح(964). والإمام أحمد في مسنده: مسند النساء: مُسْنَدُ الصَّدِيقَةِ عَائِشَةَ بِنْتِ الصَّدِيقِ ﷺ: 40/ح(24269). ومسلم: كِتَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرُهَا: بَابُ جَامِعِ صَلَاةِ اللَّيْلِ، وَمَنْ نَامَ عَنْهُ أَوْ مَرَضَ: 1/ح(746). وابن ماجه: كِتَابُ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَالسُّنَّةُ فِيهَا: بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُثْرِ بِثَلَاثٍ وَخَمْسٍ وَسَبْعٍ وَتِسْعٍ: 1/ح(1191). والنسائي في الكبرى: كِتَابُ الصَّلَاةِ: ذِكْرُ اخْتِلَافِ النَّاقِلِينَ لِحَبْرِ عَائِشَةَ فِي ذَلِكَ: 1/ح(424)، وَكِتَابُ قِيَامِ اللَّيْلِ وَتَطَوُّعِ النَّهَارِ: قِيَامُ اللَّيْلِ: 2/ح(1296)، وَكَيْفَ الْوُثْرِ بِتِسْعٍ: ح(1418)، وَأَقْلُ مَا يُجْزَى بِهِ الصَّلَاةُ: ح(1239)، وَفِي السَّنَنِ الصَّغْرَى: كِتَابُ السَّهْوِ: بَابُ أَقْلُ مَا يُجْزَى مِنْ عَمَلِ الصَّلَاةِ: 3/ح(1315)، وَكِتَابُ قِيَامِ اللَّيْلِ وَتَطَوُّعِ النَّهَارِ: بَابُ قِيَامِ اللَّيْلِ: ح(1601). وابن خزيمة في صحيحه: كِتَابُ الصَّلَاةِ: بَابُ إِبَاحَةِ الْوُثْرِ بِسَبْعٍ رَكَعَاتٍ أَوْ بِتِسْعٍ وَصَفَةِ الْجُلُوسِ إِذَا أُوتِرَ بِسَبْعٍ أَوْ بِتِسْعٍ: 2/ح(1078)، وَبَابُ ذِكْرِ خَيْرِ نَسَخِ فَرَضِ قِيَامِ اللَّيْلِ بَعْدَ مَا كَانَ فَرَضًا وَاجِبًا: ح(1127)، وَبَابُ قَضَاءِ صَلَاةِ اللَّيْلِ بِالنَّهَارِ إِذَا فَاتَتْ لِمَرَضٍ أَوْ شُغْلٍ أَوْ نَوْمٍ: ح(1170). وابن حبان في صحيحه: كِتَابُ الصَّلَاةِ:

وسليمان بن طرخان التيمي⁽¹⁾ (عند الدارقطني)⁽²⁾، وأبو عوانة الوضاح بن عبد الله الواسطي⁽³⁾ (عند الإمام أحمد، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وابن حبان، وتام بن محمد، والدارقطني)⁽⁴⁾، وأبو عبد الله همام بن يحيى البصري⁽⁵⁾ (عند الإمام أحمد، وأبي داود، والدارقطني، والبيهقي)⁽⁶⁾، وهشام بن أبي عبد الله الدستوائي⁽⁷⁾ (عند أبي داود الطيالسي، والدارمي، وابن خزيمة، والبيهقي)⁽⁸⁾، ومعمّر بن راشد الأزدي⁽¹⁾

ذَكَرَ وَصَفَ وَتَرِ الْمَرْءَ إِذَا أَوْتَرَ بِسَبْعِ رَكَعَاتٍ: 6/ح (2441). ورواه الدارقطني في عله معلقاً: 14/ح (3657). وأبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف بابن البيع (ت 405هـ) في المستدرک: كِتَابُ تَوَارِيخِ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ: وَمِنْ كِتَابِ آيَاتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّتِي هِيَ دَلَالُ النَّبُوءَةِ: 2/ح (4222)، وقال: (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُجَرِّحَاهُ). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ تَأْكِيدِ السَّوَاكِ عِنْدَ الْإِسْتِيقَاطِ مِنَ النَّوْمِ: 1/ح (165)، وفي معرفة السنن والآثار: كِتَابُ الصَّلَاةِ: الْوُتْرُ بِسَبْعِ رَكَعَاتٍ أَوْ بِسَبْعٍ لَا يَجْلِسُ إِلَّا فِي الْأَخْرَيْنِ مِنْهُنَّ وَلَا يُسَلِّمُ إِلَّا فِي الْآخِرَةِ مِنْهُنَّ: 4/ح (5492، 5493)، وفي دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة: بَابُ ذِكْرِ أَخْبَارٍ رُوِيَ فِي شَمَائِلِهِ وَأَخْلَافِهِ عَلَى طَرِيقِ الْإِخْتِصَارِ تَشْهَدُ لِمَا رَوَيْنَا فِي حَدِيثِ هِنْدِ بْنِ أَبِي هَالَةَ بِالصَّحَّةِ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: {وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ} (القلم: 4): 308/1.

⁽¹⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (2575): (ثقة).

⁽²⁾ رواه من هذا الطريق: الدارقطني في عله معلقاً: 14/ المسألة: (3657).

⁽³⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (7407): (ثقة ثبت).

⁽⁴⁾ أخرجه من هذا الطريق: الإمام أحمد في مسنده: مسند النساء: مُسْنَدُ الصَّديقَةِ عَائِشَةَ بِنْتِ الصَّديقِ ﷺ: 41/ح (24775). والترمذي: أَبْوَابُ الصَّلَاةِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي وَصْفِ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ: 2/ح (445)، وفي الشمائل المحمدية: بَابُ مَا جَاءَ فِي عِبَادَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: 268/ح. والنسائي في الكبرى: كِتَابُ قِيَامِ اللَّيْلِ وَتَطَوُّعِ النَّهَارِ: مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاتِهِ، أَوْ مَنَعَهُ مِنْهَا وَجَعَهُ: 2/ح (1465)، وفي السنن الصغرى: كِتَابُ قِيَامِ اللَّيْلِ وَتَطَوُّعِ النَّهَارِ: بَابُ كَمْ يُصَلِّي مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ مَنَعَهُ وَجَعَهُ: 3/ح (1789). وابن حبان في صحيحه: كِتَابُ الصَّلَاةِ: ذَكَرَ مَا كَانَ يُصَلِّي ﷺ بِالنَّهَارِ مَا فَاتَهُ مِنْ وَرْدٍ بِاللَّيْلِ: 6/ح (2645). ورواه الدارقطني في عله معلقاً: 14/ المسألة: (3657). وأبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله البحلي الرازي الدمشقي (ت 414هـ) في فوائده: أَحَادِيثُ جَمِيعِ بْنِ نُؤْبِ الرَّحْيِيِّ: 2/ح (1712).

⁽⁵⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (7319): (ثقة ربما وهم).

⁽⁶⁾ أخرجه من هذا الطريق: الإمام أحمد في مسنده: مسند النساء: مُسْنَدُ الصَّديقَةِ عَائِشَةَ بِنْتِ الصَّديقِ ﷺ: 43/ح (26219). وأبو داود: كِتَابُ الصَّلَاةِ: بَابُ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ: 2/ح (1342). ورواه الدارقطني في عله معلقاً: 14/ المسألة: (3657). والبيهقي في شعب الإيمان: فصل في خلق رسول الله ﷺ وخلقته: 3/ح (1359).

⁽⁷⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (7299): (ثقة ثبت، وقد رمي بالقدر).

⁽⁸⁾ أخرجه من هذا الطريق: أبو داود الطيالسي في مسنده: مُسْنَدُ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ: أَحَادِيثُ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ عَائِشَةَ: 3/ح (1603). والدارمي في سننه: كِتَابُ الصَّلَاةِ: بَابُ صِفَةِ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: 2/ح (1516). وابن خزيمة في صحيحه: كِتَابُ الصَّلَاةِ: بَابُ إِبَاحَةِ الْوُتْرِ بِسَبْعِ رَكَعَاتٍ أَوْ بِسَبْعٍ وَلَا يَجْلِسُ إِلَّا أَوْتَرَ بِسَبْعٍ أَوْ

(عند عبد الرزاق، وإسحاق بن راهويه، وابن المنذر، وابن حبان، والحاكم)⁽²⁾، والحاكم بن عبد الملك البصري⁽³⁾ (عند البرجلاني)⁽⁴⁾، -ثمانيتهم-، عن قتادة بن دعامة السدوسي⁽⁵⁾، -كلاهما (بجز، وقتادة)-، عن زرارة بن أبي أوفى العامري⁽⁶⁾، ورواه الحسن ابن أبي الحسن البصري⁽⁷⁾ (عند الإمام أحمد، وأبي داود، وأبي يعلى، وابن خزيمة، وابن حبان، والطحاوي، والآجري، والبيهقي)⁽⁸⁾ -كلاهما (زرارة،

يَتَسَنَّعُ: 2/ح(1078)، وَبَابُ ذِكْرِ خَيْرٍ نَسَخَ فَرَضَ قِيَامَ اللَّيْلِ بَعْدَ مَا كَانَ فَرَضًا وَاجِبًا: ح(1127)، وَبَابُ قَضَاءِ صَلَاةِ اللَّيْلِ بِالنَّهَارِ إِذَا قَاتَتْ لِمَرَضٍ أَوْ شُغْلٍ أَوْ نَوْمٍ: ح(1170). والبيهقي في السنن الصغير: كِتَابُ الصَّلَاةِ: بَابُ مَنْ أَوْتَرَ بِسَبْعٍ أَوْ يَتَسَنَّعُ ثُمَّ لَا يَجْلِسُ إِلَّا فِي الثَّامِنَةِ وَلَا يُسَلِّمُ إِلَّا فِي التَّاسِعَةِ أَوْ أَوْتَرَ بِسَبْعٍ عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ: 1/ح(778).

(¹) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (6809): (ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة شيئا وكذا فيما حدث به بالبصرة).

(²) أخرجه من هذا الطريق: عبد الرزاق في مصنفه: كِتَابُ الصَّلَاةِ: بَابُ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ اللَّيْلِ وَوُتِرُهُ: 3/ح(4714)، وفي تفسيره: سُورَةُ ن وَالْقَلَمِ: 3/ح(3274). وأبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بابن راهويه (ت238هـ) في مسنده: مَا رَوَى سَعْدُ بْنُ هِشَامٍ بْنُ عَامِرٍ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: 3/ح(1316). وابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: كِتَابُ السَّغَرِ: ذِكْرُ قَضَاءِ صَلَاةِ اللَّيْلِ بِالنَّهَارِ إِذَا قَاتَتْ لِمَرَضٍ أَوْ شُغْلٍ أَوْ نَوْمٍ: 5/ح(2592). وابن حبان في صحيحه: كِتَابُ الصَّلَاةِ: فَصْلٌ فِي قِيَامِ اللَّيْلِ: 6/ح(2551). والحاكم في المستدرک: كِتَابُ التَّفْسِيرِ: تَفْسِيرُ سُورَةِ ن وَالْقَلَمِ: 2/ح(3842).

(³) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (1451): (ضعيف).

(⁴) أخرجه من هذا الطريق: أبو جعفر محمد بن الحسين البرجلاني (ت238هـ) في الكرم والجود وسخاء النفوس: 14.

(⁵) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (5518): (ثقة ثبت).

(⁶) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (2009): (ثقة عابد).

(⁷) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (1227): (ثقة فقيه فاضل مشهور وكان يرسل كثيرا ويدلس).

(⁸) أخرجه من هذا الطريق: الإمام أحمد في مسنده: مسند النساء: مُسْنَدُ الصَّديقَةِ عَائِشَةَ بِنْتِ الصَّديقِ ﷺ: 41/ح(24601)، و42/ح(25677)، و43/ح(25986). وأبو داود: كِتَابُ الصَّلَاةِ: بَابُ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ: 2/ح(1352). والطحاوي في شرح معاني الآثار: كِتَابُ الصَّلَاةِ: بَابُ الْوُتْرِ: 1/ح(1673)، وفي شرح مشكل الآثار: بَابُ بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ مِنْ خُلُقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: 11/ح(4435). وأبو يعلى أحمد بن علي التميمي الموصلی (ت307هـ) في مسنده: مُسْنَدُ عَائِشَةَ: 8/ح(4862). وابن خزيمة في صحيحه: كِتَابُ الصَّلَاةِ: بَابُ ذِكْرِ الْقِرَاءَةِ فِي الرَّكَعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّيهِمَا بَعْدَ الْوُتْرِ: 2/ح(1104). وابن حبان في صحيحه: كِتَابُ الصَّلَاةِ: ذِكْرُ مَا كَانَ يُقْرَأُ ﷺ فِي الرَّكَعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ كَانَ يَرْكَعُهُمَا بَعْدَ الْوُتْرِ: 6/ح(2635)، وَذِكْرُ خَيْرِ ثَانٍ قَدْ يُوْهِمُ فِي الظَّاهِرِ مَنْ لَمْ يُحْكَمْ صِنَاعَةُ الْعِلْمِ أَنَّهُ مُضَادٌّ لِلْأَخْبَارِ الَّتِي تَقَدَّمَ ذِكْرُنَا لَهَا: ح(2640). وأبو بكر محمد بن الحسين الآجري البغدادي (ت360هـ) في الشريعة: بَابُ صِفَةِ خُلُقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَخْلَاقِهِ الْحَمِيدَةِ الْجَمِيلَةِ الَّتِي خَصَّهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا:

(والحسن)-، عن سعد بن هشام بن عامر الانصاري⁽¹⁾، عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، مرفوعاً، به.
الوجه الثاني: رواه أبو خالد يزيد بن هارون الواسطي⁽²⁾
(عند الإمام أحمد، وأبي داود)⁽³⁾، ومحمد بن إبراهيم بن أبي عدي⁽⁴⁾ (عند أبي داود)⁽⁵⁾، وأبو عبد الله
مروان بن معاوية الفزاري⁽⁶⁾ (عند أبي داود)⁽⁷⁾، ومحمد بن عبد الله الأنصاري⁽⁸⁾ (عند ابن أبي حاتم)⁽⁹⁾،
-أربعتهم-، عن بهز بن حكيم، عن زرارة بن أبي أوفى، عن عائشة رضي الله عنها، مرفوعاً، به.
الخلاصة: روي الحديث من وجهين، وقد رجح الترمذي، وأبو حاتم، والدارقطني، والحاكم الوجه
الأول من رواية حماد بن سلمة وقتادة بن دعامة، كلاهما، عن سعد بن هشام، عن زرارة بن أبي أوفى،
عن عائشة بنت الصديق رضي الله عنه، مرفوعاً بترجيح الأوثق والأكثر، حيث قال الترمذي في رواية أبي عوانة،
عن قتادة: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ)⁽¹⁰⁾، وقال أبو حاتم في رواية حماد عن زرارة: (إِنْ كَانَ حِفْظُ

3/ح (1023). والبيهقي في شعب الإيمان: فصل في خلق رسول الله ﷺ وخلقه: 3/ح (1360).

⁽¹⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (2258): (ثقة).

⁽²⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (7789): (ثقة متقن عابد).

⁽³⁾ أخرجه من هذا الوجه: الإمام أحمد في مسنده: مسند النساء: مُسْنَدُ الصَّدِيقَةِ عَائِشَةَ بِنْتُ الصَّدِّيقِ رضي الله عنه:

43/ح (25987). وأبو داود: كِتَابُ الصَّلَاةِ: بَابُ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ: 2/ح (1347).

⁽⁴⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (5697): (ثقة).

⁽⁵⁾ أخرجه من هذا الطريق: أبو داود: كِتَابُ الصَّلَاةِ: بَابُ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ: 2/ح (1346).

⁽⁶⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (6575): (ثقة حافظ، وكان يدلس أسماء الشيوخ).

⁽⁷⁾ أخرجه من هذا الطريق: أبو داود: كِتَابُ الصَّلَاةِ: بَابُ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ: 2/ح (1348).

⁽⁸⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (6046): (ثقة).

⁽⁹⁾ ذكره ابن أبي حاتم في علة: بَيَانُ عِلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَ فِي الطَّهَارَةِ: 1/ح (21).

⁽¹⁰⁾ الحديث الحسن: هو ما اتصل أسناده بنقل عدل خفيف الضبط عن مثله من أول السند إلى آخره وسلم من
الشدوذ والعلة، ينظر: شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت 1421هـ):
44/1. والحديث الصحيح: فهو الحديث الذي يتصل أسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا
يكون شاذاً، ولا مُعَلَّلاً، ينظر: علوم الحديث لابن الصلاح: 79. أما قول الترمذي: (حسن صحيح) فظاهر هذه
العبارة مشكل؛ لأن الحسن يتقاصر عن درجة الصحيح، فكيف يجمع بينهما مع تفاوت مرتبتهما؟ ولقد أجاب العلماء
عن مقصود الترمذي من هذه العبارة بأجوبة متعددة، أحسنها ما قاله الحافظ ابن حجر، وارتضاه السيوطي. وملخصه
ما يلي:

أ- إن كان للحديث إسنادان فأكثر، فالمعنى: "أنه حسن باعتبار إسناد، صحيح باعتبار إسناد آخر".

ب- وإن كان له إسناد واحد، فالمعنى "أنه حسن عند قوم من المحدثين، صحيح عند قوم آخرين".

فكان القائل يشير إلى الخلاف بين العلماء في الحكم على هذا الحديث، أو لم يترجح لديه الحكم بأحدهما، ينظر:

حَفِظَ حَمَّادٌ، فهذا أشبهه⁽²⁾.

قال الدارقطني: (يُرْوَاهُ زُرَّارَةُ بْنُ أَوْفَى، واختلف عنه؛ فرواه سليمان التيمي، وشعبة، وسعيد بن أبي عروبة، وأبو عوانة، وهمام، عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن سعد بن هشام، عن عائشة، منهم من اختصره، ومنهم من أتى به بطوله؛ وخالفه بهز بن حكيم؛ فرواه عن زرارة بن أوفى، عن عائشة، لم يذكر سعد بن هشام، وقول قتادة أصح)⁽³⁾.

قال الحاكم في رواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة: (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُجَرِّجَاهُ)⁽⁴⁾، وقد خرج مسلم الحديث في صحيحه عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة⁽⁵⁾، فالراجح والأقرب للصواب حديث حماد بن سلمة وقاتدة بن دعامة، كلاهما، عن زرارة بن أبي أوفى، عن سعد بن هشام، عن أم المؤمنين عائشة بنت الصديق ﷺ، والله تعالى أعلم.

الحديث الرابع: قال ابن أبي حاتم: (وسمعتُ أبي يقول: سألنا إبراهيم بن موسى⁽⁶⁾، فقال: أي حديث في المَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ أَصَحُّ؟، فسكتنا، فقال: هو حديث الأعمش، عن أبي الضحى، عن مسروق، عن المغيرة⁽⁷⁾، فقلتُ أنا له: حديث حجازي، قال: ما هو؟، قلت: حديث يحيى بن سعيد،

تيسير مصطلح الحديث لأبي حفص محمود بن أحمد طحان النعيمي: 61.

⁽¹⁾ الجامع الكبير للترمذي: 2/ح(445).

⁽²⁾ علل الحديث لابن أبي حاتم: 1/المسألة: (21).

⁽³⁾ علل الدارقطني: 14/المسألة: (3657).

⁽⁴⁾ المستدرک على الصحيحين للحاكم: كِتَابُ تَوَارِيخِ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، وَذَكَرَ مَنَاقِبَهُمْ وَأَخْبَارَهُمْ مَعَ الْأُمَمِ عَلَى لِسَانِ سَيِّدِنَا الْمُصْطَفَى ﷺ وَعَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ: وَمِنْ كِتَابِ آيَاتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّتِي هِيَ دَلَالُ النَّبُوءَةِ: 2/ح(4222). وقال الذهبي في التلخيص المطبوع بهامش المستدرک: (على شرط البخاري ومسلم).

⁽⁵⁾ ينظر: صحيح مسلم: كِتَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرُهَا: بَابُ جَامِعِ صَلَاةِ اللَّيْلِ، وَمَنْ نَامَ عَنْهُ أَوْ مَرَضَ: 1/ح(746).

⁽⁶⁾ هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن يزيد التميمي الرازي، شيخ أبي حاتم وأبي زرعة. قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (259): (ثقة حافظ).

⁽⁷⁾ أخرجه من هذا الوجه: ابن أبي شيبة في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ: مَنْ كَرِهَ أَنْ تُرَى عَوْرَتُهُ: 10/ح(1137). والإمام أحمد في مسنده: أَوَّلُ مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ: حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: 30/ح(18190). والبخاري: كِتَابُ الصَّلَاةِ: بَابُ الصَّلَاةِ فِي الْجَبَّةِ الشَّامِيَّةِ: 1/ح(363)، وبَابُ الصَّلَاةِ فِي الْخَفَافِ: ح(388)، وفي كِتَابِ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ: بَابُ الْجَبَّةِ فِي السَّفَرِ وَالْحَرْبِ: 4/ح(2918)، وفي كِتَابِ اللَّبَاسِ: بَابُ مَنْ لَبَسَ جُبَّةً ضَيِّقَةً الْكُمَيْنِ فِي السَّفَرِ: 7/ح(5798). ومسلم: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: 1/ح(274). وابن ماجه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ وَسُنَنُهَا: بَابُ الرَّجُلِ يَسْتَعِينُ عَلَى وَضُوئِهِ فَيَصُبُّ عَلَيْهِ: 1/ح(389). والنسائي في الكبرى: كِتَابُ الرِّيَازَةِ: لُبْسُ الْجَبَابِ الصُّوفِ فِي السَّفَرِ: 1/ح(9585)، وفي السنن الصغرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ:

عن سعد بن إبراهيم، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه، عن النبي ﷺ⁽¹⁾، فسكت، قال أبي: أقول الآن: حديث الزهري، عن عباد بن زياد، وإسماعيل بن محمد بن سعد، عن عروة وحمزة ابني المغيرة بن شعبة، عن أبيهما، عن النبي ﷺ⁽²⁾.⁽¹⁾

1/ح(123). وأبو عوانة في مستخرجه: كتاب الإيمان: بيان حظر الخلاء في طرق الناس وظلهم وإيتار التباعد به من الناس والدليل على إيجاب الإتيان للبول والاستنثار منه: 1/ح(448)، وباب بيان الإباحة للمتوضي أن يُعِينَهُ عَلَى وضوئه غيره ويصبه عليه، والدليل على إجازة المسح على الخفين كيف ما مسح إذا وقع عليه اسم المسح: ح(703). والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب الصلاة: باب الصلاة في ثياب الصبيان والمشتري وإن الثياب على الطهارة حتى يُعَلَّم فيها نجاسة: 2/ح(4137)، ولفظه عند الإمام أحمد: (كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَقَالَ لِي: يَا مُغِيرَةُ، خُذِ الْإِدَاوَةَ، قَالَ: فَأَخَذْتُهَا، قَالَ: ثُمَّ انْطَلَقْتُ مَعَهُ، فَأَنْطَلَقَ حَتَّى تَوَارَى عَنِّي، فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ جَاءَ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ شَامِيَّةٌ صَيِّقَةٌ الْكُمَيْنِ، قَالَ: فَذَهَبَ يُخْرِجُ يَدَيْهِ مِنْهَا، فَصَافَتَا، فَأَخْرَجَ يَدَيْهِ مِنْ أَسْفَلِ الْجُبَّةِ، فَصَبَّيْتُ عَلَيْهِ، فَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ مَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ، ثُمَّ صَلَّى).

⁽¹⁾ أخرجه من هذا الوجه: ابن الجعد في مسنده: عبد الله بن دينار: 1/ح(2913). والإمام أحمد في مسنده: أول مسند الكوفيين: حديث المغيرة بن شعبة: 30/ح(18226). والبخاري: كتاب الوضوء: باب الرجل يوضي صاحبه: 1/ح(182)، وباب المسح على الخفين: ح(203)، وكتاب المغازي: باب نزل النبي ﷺ الحجر: 6/ح(4421). ومسلم: كتاب الطهارة: باب المسح على الخفين: 1/ح(274). وابن ماجه: كتاب الطهارة وسننها: باب ما جاء في المسح على الخفين: 1/ح(545). وأبو بكر أحمد بن أبي عاصم الشيباني (ت287هـ) في الأحاد والمثاني: المغيرة بن شعبة بن مسعود: 3/ح(1554). والنسائي في الكبرى: كتاب الطهارة: المسح على الخفين: 1/ح(121)، وفي السنن الصغرى: كتاب الطهارة: باب المسح على الخفين: 1/ح(124). وأبو عوانة في مستخرجه: كتاب الإيمان: باب بيان الإباحة للمتوضي أن يُعِينَهُ عَلَى وضوئه غيره ويصبه عليه، والدليل على إجازة المسح على الخفين كيف ما مسح إذا وقع عليه اسم المسح: 1/ح(707-709). والطبراني في المعجم الكبير: 20/ح(876)، وفي المعجم الأوسط: باب الباء: من اسمه بكر: 3/ح(3106)، وقال: (لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَحْيَى إِلَّا اللَّيْثُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ). وأبو نعيم في المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم: كتاب الطهارة: باب في المسح على الخفين: 1/ح(627-628). والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب الطهارة: باب مسح النبي ﷺ على الخفين في السفر والحضر جميعاً: 1/ح(1298)، ولفظه عند الإمام أحمد: (ذَهَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِبَعْضِ حَاجَتِهِ، ثُمَّ جَاءَ فَسَكَبَتْ عَلَيْهِ الْمَاءُ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ، ثُمَّ ذَهَبَ يَغْسِلُ ذِرَاعَيْهِ، فَصَاقَ عَنْهُمَا كُمُ الْجُبَّةِ، فَأَخْرَجَهُمَا مِنْ تَحْتِ الْجُبَّةِ، فَغَسَلَهُمَا ثُمَّ مَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ).

⁽²⁾ أخرجه من هذا الوجه: الدارمي في سننه: كتاب الصلاة: باب السنة فيمن سبق ببعض الصلاة: 2/ح(1374). وابن حبان في صحيحه: كتاب الصلاة: ذكر الأمر للقول إذا احتبس عنهم إمامهم أن يُقَدِّمُوا رَجُلًا يُصَلِّي بِهِمْ: 5/ح(2225)، ولفظه عند ابن حبان: (تَبَرَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ جَاءَ فَأَفْرَغَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْإِدَاوَةِ فَغَسَلَ وَجْهَهُ، ثُمَّ ذَهَبَ يَحْسِرُ عَنْ ذِرَاعَيْهِ فَصَاقَ كُمُ جُبَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ صُوفٌ رُومِيَّةٌ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِي فُرُوجِ كَانٍ فِي خَصْرِهَا فَغَسَلَهُمَا إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ وَأَنَا مَعَهُ فَوَجَدَ النَّاسَ فِي الصَّلَاةِ فَقَامَ رَسُولُ

دراسة الحديث والحكم عليه: روي الحديث من خمسة أوجه:

- الوجه الأول: رواه عبد الله بن الوليد بن قيس بن الأخرم المصري⁽²⁾، عن أبي سلمة عبد الله بن عبد الرحمن⁽³⁾، عن أبيه عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، مرفوعاً، به.⁽⁴⁾
- الوجه الثاني: رواه يحيى بن سعيد القطان⁽⁵⁾، عن الحسن بن دينار⁽⁶⁾، عن معاوية بن قرة⁽⁷⁾، عن معقل بن يسار رضي الله عنه، مرفوعاً، به.⁽⁸⁾
- الوجه الثالث: رواه أبو سنان عيسى بن سنان الشامي⁽⁹⁾، عن الضحاك بن عبد الرحمن الشامي⁽¹⁰⁾، عن أبي موسى عبد الله بن قيس الأشعري رضي الله عنه، مرفوعاً، به.⁽¹¹⁾

اللَّهُ ﷺ فِي الصَّفِّ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ يُؤْمُهُمْ فَأَذْرَكْنَاهُ وَقَدْ صَلَّى رُكْعَةً فَصَلَّيْنَا مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الثَّانِيَةِ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَتَمَّ صَلَاتَهُ فَفَزِعَ النَّاسُ لِذَلِكَ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتَهُ قَالَ: قَدْ أَصَبْتُمْ وَأَحْسَنْتُمْ إِذَا احْتَبَسَ إِمَامُكُمْ وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَقَدُّمُوا رَجُلًا يُؤْمُكُمْ).

⁽¹⁾ ذكره ابن أبي حاتم في علله: بَيَّانُ عَلَلِ أَخْبَارِ رُوِيَ فِي الطَّهَارَةِ: 1/المسألة: (65).

⁽²⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (3691): (لين الحديث).

⁽³⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (8142): (ثقة مكثر).

⁽⁴⁾ أخرجه من هذا الوجه: الإمام أحمد في مسنده: مُسْنَدُ بَاقِي الْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ رضي الله عنه: مُسْنَدُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزُّهْرِيِّ: 3/ح(1665)، ولفظه: (أَنَّهُ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَذَهَبَ النَّبِيُّ ﷺ لِحَاجَتِهِ، فَأَذْرَكَهُمْ وَقَفْتُ الصَّلَاةَ، فَأَقَامُوا الصَّلَاةَ فَتَقَدَّمَ لَهُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ، فَصَلَّى مَعَ النَّاسِ خَلْفَهُ رُكْعَةً، فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ: أَصَبْتُمْ، -أَوْ: أَحْسَنْتُمْ-).

⁽⁵⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (7557): (ثقة، متقن، إمام، حافظ).

⁽⁶⁾ قال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان: 3/الترجمة: (2269): (قال أبو حاتم: متروك الحديث كذاب. وقال ابن عدي: وقد أجمع من تكلم في الرجال على ضعفه. وقال أبو خيثمة: كذاب. وقال أبو داود: ليس بشيء).

⁽⁷⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (6769): (ثقة).

⁽⁸⁾ أخرجه من هذا الوجه: الطبراني في المعجم الكبير: بَابُ الْمِيمِ: مُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ، عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ: 20/ح(507)، ولفظه: (كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ دَخَلَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ وَعَلَيْهِ خُفَانٍ، فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ رَأَيْتُ عَلَيْهِ الْخُفَّيْنِ فِي الْإِسْلَامِ الْمُغِيرَةُ، فَجَعَلَ الْقَوْمُ يَمْسَحُونَهَا وَيَقُولُونَ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: هَذِهِ الْخِفَافُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّكُمْ سَيَكُونُ لَكُمْ مِنَ الْخِفَافِ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَا تَأْمُرُنَا بِالْوُضُوءِ لِلصَّلَاةِ؟ قَالَ: تَمْسَحُونَ أَوْ تَوَضُّؤُوا عَلَيْهَا).

⁽⁹⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (5295): (لين الحديث).

⁽¹⁰⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (2971): (ثقة).

⁽¹¹⁾ أخرجه من هذا الوجه: البيهقي في السنن الكبرى: كتاب الطهارة: بَابُ مَا وَرَدَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْجُوزَيْنِ وَالْتَّلَافَيْنِ: 1/ح(1351)، وح(1402)، وقال: (الضَّحَّاكُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَمْ يَبْثُ سَمَاعُهُ مِنْ أَبِي مُوسَى، وَعِيسَى بْنُ سِنَانَ ضَعِيفٌ لَا يُجْتَنَّبُ بِهِ وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى

الوجه الرابع: رواه أبو عبد الرحمن معمر بن مخلد السروجي⁽¹⁾، عن أبي محمد عبدة بن سليمان الكلابي الكوفي⁽²⁾، عن أبي عبد الله محمد بن عمرو الليثي⁽³⁾، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به.⁽⁴⁾

الوجه الخامس: رواه المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به، ورواه عنه أربعون راوياً، ول بعضهم اختلاف في الإسناد، ول بعضهم ألفاظ وزيادات على البعض، قال أبو بكر البزار: (رَوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ الْمُغِيرَةِ مِنْ نَحْوِ سِتِّينَ طَرِيقًا)⁽⁵⁾، وسأسوق الطرق التي وقفت عليها:

الطريق الأول: رواه أبو عبد الله مكحول الشامي⁽⁶⁾، عن عباد بن زياد بن أبي سفيان⁽⁷⁾، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به.⁽⁸⁾

الطريق الثاني: رواه الحسن البصري⁽⁹⁾ (عند الإمام أحمد، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن

- بْنِ مَعِينٍ يَقُولُ: عَيْسَى بْنُ سِنَانٍ ضَعِيفٌ)، ولفظه: (رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى الْجَوْرَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ).
- (¹) قال الحافظ ابن حجر في التقریب: الترجمة: (6813): (ثقة).
- (²) قال الحافظ ابن حجر في التقریب: الترجمة: (4269): (ثقة ثبت).
- (³) قال الحافظ ابن حجر في التقریب: الترجمة: (6188): (صدوق له أوهام).
- (4) حديث الصحابي أبي هريرة رضي الله عنه: رواه من هذا الوجه: الدارقطني في عله معلقاً: مسند المغيرة بن شعبة: ومن حديث المغيرة بن شعبة: 7/المسألة (1239)، وقال: (يرويه محمد بن عمرو بن علقمة، واختلف عنه؛ فرواه إسماعيل بن جعفر، وأسابط بن محمد، وأبو بدر شجاع بن الوليد بن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن المغيرة. وخالفهم عبدة بن سليمان من رواية أبي عبد الرحمن معمر بن مخلد السروجي عنه، فقال: عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة والصحيح حديث المغيرة). وأبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني المعروف بابن القيسراني (ت 507هـ) في أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني: 5/ح (5534)، ونقل عن الدارقطني قوله: (تفرد به معمر بن مخلد عن عبيدة بن سليمان عن محمد بن عمرو عنه، والحفوظ عن أبي سلمة عن المغيرة بن شعبة).
- (⁵) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأبي عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي (ت 463هـ): 127/11.
- (⁶) قال الحافظ ابن حجر في تقریب التهذيب: الترجمة: (6875): (ثقة فقيه، كثير الإرسال، مشهور).
- (⁷) قال الحافظ ابن حجر في تقریب التهذيب: الترجمة: (3127): (وثقه ابن حبان).
- (⁸) أخرجه من هذا الطريق: الطبراني في مسند الشاميين: مَا انْتَهَى إِلَيْنَا مِنْ مُسْنَدِ مَكْحُولِ الشَّامِيِّ: مَكْحُولٌ عَنْ عَبَادِ بْنِ زِيَادٍ: 4/ح (3593). وأبو نعيم في حلية الأولياء: مَكْحُولُ الشَّامِيِّ: 191/5، ولفظه عند أبي نعيم: (خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ لِحَاجَتِهِ فَاتَّبَعْتُهُ بِأَدَوَاةٍ فِيهَا مَاءٌ حَتَّى إِذَا خَرَجَ أَعْطَيْتُهُ فَأَخْرَجَ يَدَيْهِ مِنْ تَحْتِ الْجُبَّةِ فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ).
- (⁹) قال الحافظ ابن حجر في تقریب التهذيب: الترجمة: (1227): (ثقة، فقيه، فاضل، مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلس).

الجارود، وأبي عوانة، وابن حبان، والطبراني، والدارقطني⁽¹⁾، وأبو عبدالله بكر بن عبدالله المزني⁽²⁾ (عند ابن أبي شيبه، ومسلم، وابن الجارود، وأبي عوانة، والدارقطني⁽³⁾، والزهرى (عند الطبراني)⁽¹⁾، -ثلاثتهم-، عن ابن المغيرة، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به.

(¹) أخرجه من هذا الطريق: الإمام أحمد في مسنده: أَوَّلُ مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ: حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: 30/ح(18234)، وقال: (قَالَ بَكْرٌ: وَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ ابْنِ الْمُغِيرَةِ). ومسلم: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى النَّاصِيَةِ وَالْعِمَامَةِ: 1/ح(247)، وقال: (قَالَ بَكْرٌ: وَقَدْ سَمِعْتُ مِنْ ابْنِ الْمُغِيرَةِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ، وَعَلَى الْعِمَامَةِ وَعَلَى الْخُفَّيْنِ). وأبو داود: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: 1/ح(150)، وقال: (قَالَ بَكْرٌ: وَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ ابْنِ الْمُغِيرَةِ). والترمذي: أَبْوَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ: 1/ح(100)، وقال: (قَالَ بَكْرٌ: وَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ ابْنِ الْمُغِيرَةِ، وَذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: (أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى نَاصِيَتِهِ وَعِمَامَتِهِ)، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ: (الْمَسْحُ عَلَى النَّاصِيَةِ وَالْعِمَامَةِ)، وَلَمْ يَذْكُرْ بَعْضُهُمْ: (النَّاصِيَةَ)، وَسَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: (مَا رَأَيْتُ بِعَيْنِي مِثْلَ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ)، وَفِي الْبَابِ عَنْ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ، وَسَلْمَانَ، وَثَوْبَانَ، وَأَبِي أَمَامَةَ، حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَأَنْسٌ، وَبِهِ يَقُولُ الْأَوْزَاعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ قَالُوا: يَمْسَحُ عَلَى الْعِمَامَةِ، وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالتَّابِعِينَ: لَا يَمْسَحُ عَلَى الْعِمَامَةِ إِلَّا أَنْ يَمْسَحَ بِرَأْسِهِ مَعَ الْعِمَامَةِ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيِّ، وَسَمِعْتُ الْجَارُودَ بْنَ مُعَاذٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعَ بْنَ الْجَرَّاحِ يَقُولُ: إِنْ مَسَحَ عَلَى الْعِمَامَةِ يُجْزِئُهُ لِأَكْثَرِ). والنسائي في الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ مَعَ النَّاصِيَةِ: 1/ح(108)، وقال: (قَالَ بَكْرٌ وَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ ابْنِ الْمُغِيرَةِ)، وفي السنن الصغرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ مَعَ النَّاصِيَةِ: 1/ح(107)، وقال: (قَالَ بَكْرٌ: وَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ ابْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ). وابن الجارود في المنتقى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: 83/ح(83)، وقال: (قَالَ بَكْرٌ: وَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ ابْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَبِيهِ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى نَاصِيَتِهِ وَعَلَى الْعِمَامَةِ وَعَلَى الْخُفَّيْنِ)). وأبو عوانة في مستخرجه: كِتَابُ الْإِيمَانِ: إِبَاحَةُ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ إِذَا مَسَحَهَا مَعَ نَاصِيَتِهِ وَعَلَى الْخُفَّيْنِ: 1/ح(712-713). وابن حبان في صحيحه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: ذِكْرُ خَبَرِ أَوْهَمَ عَالِمًا مِنَ النَّاسِ أَنَّ الْمَسْحَ عَلَى الْعِمَامَةِ غَيْرُ جَائِزٍ: 4/ح(1346)، وقال: (قَالَ بَكْرٌ: وَسَمِعْتُهُ مِنْ ابْنِ الْمُغِيرَةِ). والطبراني في المعجم الكبير: بَابُ الْمِيمِ: حَمَزَةُ ابْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَبِيهِ: 20/ح(886). والدارقطني في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ فِي جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى بَعْضِ الرَّأْسِ: 1/ح(739-740)، وقال: (قَالَ بَكْرٌ: وَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ ابْنِ الْمُغِيرَةِ)، ولفظه عند الدارقطني: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ، فَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ، وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْعِمَامَةِ).

(²) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (743): (ثقة، ثبت، جليل).

(³) أخرجه من هذا الطريق: ابن أبي شيبه في مصنفه: كِتَابُ الرَّدِّ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ: مَسْأَلَةُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْخِمَارِ: وَالْخِمَارِ: 7/ح(36101). ومسلم: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى النَّاصِيَةِ وَالْعِمَامَةِ: 1/ح(247). وابن الجارود في المنتقى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: 83/ح(83). وأبو عوانة في مستخرجه: كِتَابُ الْإِيمَانِ: إِبَاحَةُ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ إِذَا مَسَحَهَا مَعَ نَاصِيَتِهِ وَعَلَى الْخُفَّيْنِ: 1/ح(711). والدارقطني في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ

الطريق الثالث: رواه حماد بن أبي سليمان⁽²⁾، عن الشعبي⁽³⁾، عن إبراهيم بن أبي موسى الأشعري⁽⁴⁾، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به.⁽⁵⁾

الطريق الرابع: رواه أبو السائب عبدالله بن السائب مولى هشام بن زهرة⁽⁶⁾، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به.⁽⁷⁾
الطريق الخامس: رواه أبو الضحى مسلم بن صبيح الكوفي⁽⁸⁾، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به.⁽⁹⁾

في جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى بَعْضِ الرَّأْسِ: 1/ح(738)، ولفظه عند ابن أبي شيبه: (أَنَّ اللَّهَ ﷻ مَسَحَ مُقَدِّمَ رَأْسِهِ وَعَلَى الْخَفَيْنِ وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى الْعِمَامَةِ وَمَسَحَ عَلَى الْعِمَامَةِ).

⁽¹⁾ أخرجه من هذا الطريق: الطبراني في مسند الشاميين: مَا أَسْنَدَ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ التَّنُوخِيُّ: بُرْذُ بْنُ سِنَانٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيِّ: 1/ح(372)، وقال: (قَالَ: وَحَدَّثَنِي تَوْرُ بْنُ هَذَا الْحَدِيثِ)، ولفظه: (كَانَتْ مَعِيَ إِدَاوَةٌ وَضُوءٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحَاجَتِهِ ثُمَّ أَقْبَلَ فَقَالَ: أَمْعَكَ مَاءً أَوْ مَعَكَ وَضُوءٌ؟، قُلْتُ: نَعَمْ فَصَبَّيْتُ عَلَيْهِ فَعَسَلَ كَفَّيْهِ ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَعَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَكَانَ عَظِيمَ الذَّرَاعَيْنِ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ إِمَامًا صُوفٌ وَإِمَامًا مِرْعَوًى فَأَهْوَى بِيَدِهِ لِيُخْرِجَهَا مِنْ كُمِّهَا فَضَاقَتْ يَدُهُ مِنْ تَحْتِ الْجُبَّةِ فَعَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ وَمَسَحَ عَلَى خَفَّيْهِ).

⁽²⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (1500): (فقيه صدوق له أوهام ورمي بالإرجاء).

⁽³⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (3092): (ثقة مشهور فقيه فاضل).

⁽⁴⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (199): (وثقه العجلي).

⁽⁵⁾ أخرجه من هذا الطريق: أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيباني في الآثار: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ: 1/ح(11). وأبو الشيخ الأصبهاني في طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها: 328/1. وأبو نعيم في تاريخ أصبهان: 306/1، ولفظه عند أبي نعيم: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ رَجَعَ فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ).

⁽⁶⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (8113): (ثقة).

⁽⁷⁾ أخرجه من هذا الطريق: أبو إسحاق إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري الزرقى مولا هم المدني (ت180هـ) في حديث علي بن حجر السعدي عنه: ثَالِثًا أَحَادِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ: ح(408). والإمام أحمد في مسنده: أَوَّلُ مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ: حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: 30/ح(18229). وأبو عوانة في المستخرج: كِتَابُ الْإِيمَانِ: بَابُ بَيَانِ الْإِبَاحَةِ لِلْمُتَوَضِّئِ أَنْ يُعِينَهُ عَلَى وَضُوئِهِ غَيْرُهُ وَيُصْبِئُهُ عَلَيْهِ، وَالذَّلِيلُ عَلَى إِجَارَةِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ كَيْفَ مَا مَسَحَ إِذَا وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَسْحِ: 1/ح(704-705). وابن المنذر في الأوسط في السنن والاحكام والاختلاف: كِتَابُ آدَابِ الْوُضُوءِ: اسْتِعَانَةُ الرَّجُلِ بِغَيْرِهِ فِي الْوُضُوءِ: 1/ح(331)، وقال: (وَمَنْ رَوَيْنَا عَنْهُ، أَنَّهُ كَانَ يُصَبِّ عَلَيْهِ إِذَا تَوَضَّأَ عَمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، وَابْنُ عَمْرٍ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه). والطبراني في المعجم الكبير: باب الميم: أَبُو السَّائِبِ مَوْلَى هِشَامِ بْنِ زُهْرَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ: 20/ح(1080-1081)، ولفظه عند إسماعيل بن جعفر: (خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَنَزَلَ مِنْزِلًا فَتَبَرَّزَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَبِعْتُهُ بِإِدَاوَةٍ فَصَبَّيْتُ عَلَيْهِ فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ).

⁽⁸⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (6632): (ثقة).

⁽⁹⁾ أخرجه من هذا الطريق: عبد الرزاق في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ: 1/ح(750). والإمام

الطريق السادس: رواه معان بن رفاعه الشامي⁽¹⁾،
عن علي بن يزيد الشامي⁽²⁾، عن أبي عبد الرحمن القاسم بن عبد الرحمن الدمشقي⁽³⁾، عن أبي أمامة
الباهلي⁽⁴⁾، عن المغيرة⁽⁵⁾، مرفوعاً، به.
الطريق السابع: رواه عمر بن رديح⁽⁵⁾، عن عطاء بن أبي ميمونة البصري⁽⁶⁾، عن أبي بردة عامر بن أبي
موسى الأشعري⁽⁷⁾، عن المغيرة⁽⁸⁾، مرفوعاً، به.
الطريق الثامن: رواه أبو سلمة عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف، عن المغيرة⁽⁹⁾، مرفوعاً، به.

أحمد في مسنده: أَوَّلُ مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ: حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: 30/ح(18159). وابن الأعرابي في معجمه: بَابُ
الْبَاءِ: 3/ح(726)، ولفظه عند عبد الرزاق: (كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَقَضَى الْحَاجَةَ، ثُمَّ جُنْتُ بِإِدَاوَةٍ
مِنْ مَاءٍ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ شَامِيَّةٌ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى أَنْ يُخْرِجَ يَدَهُ مِنْ كُمَيْهَا فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ أَسْفَلِهَا، ثُمَّ تَوَضَّأَ عَلَى خُفَيْهِ).

⁽¹⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (6747): (لين الحديث كثير الإرسال).

⁽²⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (4817): (ضعيف).

⁽³⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (5470): (صدوق، يُعْرَبُ كَثِيرًا).

⁽⁴⁾ أخرجه من هذا الطريق: الإمام أحمد في مسنده: أَوَّلُ مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ: حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: 30/ح(18225)،
ولفظه: (دَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَاءٍ، فَأَتَيْتُ حِبَاءً، فَإِذَا فِيهِ امْرَأَةٌ أَعْرَابِيَّةٌ، قَالَ: فَقُلْتُ: إِنَّ هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ
يُرِيدُ مَاءً يَتَوَضَّأُ، فَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ مَاءٍ؟ قَالَتْ: بَأَيِّ وَأُمِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَوَاللَّهِ مَا تَظِلُّ السَّمَاءُ، وَلَا تَقِلُّ الْأَرْضُ
رُوحًا أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ رُوحِهِ، وَلَا أَعَزَّ، وَلَكِنَّ هَذِهِ الْقُرْبَةَ مَسْكُوتَةٌ، وَلَا أُحِبُّ أَنْجَسَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَرَجَعْتُ إِلَى
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: ارْجِعْ إِلَيْهَا، فَإِنْ كَانَتْ دَبَعْتَهَا، فَهِيَ طَهُورُهَا، قَالَ: فَرَجَعْتُ إِلَيْهَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ
لَهَا، فَقَالَتْ: أَيُّ وَاللَّهِ، لَقَدْ دَبَعْتَهَا، فَأَتَيْتُهُ بِمَاءٍ مِنْهَا وَعَلَيْهِ يَوْمُئِذٍ جُبَّةٌ شَامِيَّةٌ، وَعَلَيْهِ خُفَّانِ، وَحِمَارٌ، قَالَ: فَأَدْخَلَ
يَدَيْهِ مِنْ تَحْتِ الْجُبَّةِ، قَالَ: مِنْ ضَيْقِ كُمَيْهَا، قَالَ: فَتَوَضَّأَ، فَمَسَحَ عَلَى الْخِمَارِ، وَالْخُفَّيْنِ).

⁽⁵⁾ قال الذهبي في ميزان الاعتدال: 3/الترجمة: (6107): (ضعفه أبو حاتم، وقال ابن معين: صالح الحديث).

⁽⁶⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (4601): (ثقة، رمي بالقدر).

⁽⁷⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (7952): (ثقة).

⁽⁸⁾ أخرجه من هذا الطريق: البيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ مَنْ خَلَعَ خُفَيْهِ بَعْدَ مَا مَسَحَ عَلَيْهِمَا:
1/ح(1376)، وقال: (تَقَرَّرَ بِهِ عُمَرُ بْنُ زُذَيْحٍ وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ)، ولفظه: (عَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَنَا بِالْمَسْحِ
عَلَى الْخُفَّيْنِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا لِلْمَسَافِرِ وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ مَا لَمْ يَخْلَعْ).

⁽⁹⁾ أخرجه من هذا الطريق: إسماعيل بن جعفر في حديثه: ثَالِثًا أَحَادِيثَ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ:
ح(197). والإمام أحمد في مسنده: أَوَّلُ مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ: حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: 30/ح(18171). والدارمي في
سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ فِي الدَّهَابِ إِلَى الْحَاجَةِ: 1/ح(686). وابن ماجه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ وَسُنَنِهَا: بَابُ التَّبَاغُدِ
لِلْبَرَارِ فِي الْفَضَاءِ: 1/ح(331). وأبو داود: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ التَّخَلِّيِ عِنْدَ قَضَاءِ الْحَاجَةِ: 1/ح(1). والترمذي:
أَبْوَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ أَبْعَدَ فِي الْمَذْهَبِ: 1/ح(20)، وقال: (وَفِي الْبَابِ عَنْ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي قُرَادٍ، وَأَبِي قَتَادَةَ، وَجَابِرٍ، وَيَحْيَى بْنِ عُثَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَأَبِي مُوسَى، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَبِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ. هَذَا

الطريق التاسع: رواه أبو وائل شقيق بن سلمة، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به.⁽¹⁾
الطريق العاشر: رواه أبو الأحوص سلام بن سليم⁽²⁾، عن أشعث بن سليم الكوفي⁽³⁾، عن أبي سلام
الأسود بن هلال الكوفي⁽⁴⁾، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به.⁽⁵⁾
الطريق الحادي عشر: رواه عبد الله بن حدير الغنوي⁽⁶⁾، عن حماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم بن يزيد

حديث حسن صحيح). والنسائي في الكبرى: كتاب الطهارة: الإبعاد عند إزادة الحاجة: 1/ح(16)، وفي السنن
الصغرى: كتاب الطهارة: الإبعاد عند إزادة الحاجة: 1/ح(17). وابن الجارود في المنتقى: كتاب الطهارة: ما جاء في
التباعد للخلاء: ح(27). وابن خزيمة في صحيحه: كتاب الوضوء: باب التباعد للغائط في الصحاري عن الناس:
1/ح(50). والطبراني في الأوسط: باب السين: من اسمه سعيد: 4/ح(3619). والحاكم في المستدرک على
الصحيحين: كتاب الطهارة: ومنهم أبو الأسود حميد بن الأسود البصري الثقة المأمون: 1/ح(488)، وقال: (هذا
حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، وشاهده حديث إسماعيل بن عبد الملك، عن أبي الزبير)، ولفظه عند
إسماعيل بن جعفر: (كان النبي ﷺ إذا ذهب المذهب أبعد، قال: فذهب لحاجته، وهو ببعض أسفاره قال:
فقال: انيني بوضوء، قال: فحنته بوضوء فتوضأ، فأخرج يده من تحت الجبة، فتوضأ، ومسح على الخفين).
(¹) أخرجه من هذا الطريق: ابن ماجه: كتاب الطهارة وسننها: باب ما جاء في البول قائماً: 1/ح(306)، وقال: (
قال شعبه: قال عاصم يومئذ، وهذا الأعمش، يرويه عن أبي وائل، عن حذيفة، وما حفظه، فسألت عنه منصوراً،
فحدثني عن أبي وائل، عن حذيفة، أن رسول الله ﷺ أتى سباطة قوم، فبال قائماً). والترمذي في العلل الكبير:
كتاب الطهارة: الرخصة في البول قائماً: ح(7)، وقال: (قال شعبه: فلقيت منصوراً فسألت، فحدثني عن أبي وائل، عن
حذيفة، قال أبو عيسى: وروى حماد بن أبي سليمان، عن أبي وائل، عن المغيرة بن شعبه مثل رواية عاصم، والصحيح
ما روى منصور والأعمش). والبيهقي في السنن الكبرى: جماغ أبواب الاستطابة: باب البول قائماً: 1/ح(488)،
وقال: (كذا رواه عاصم ابن بهدلة، وحماد بن أبي سليمان، عن أبي وائل، عن المغيرة. والصحيح ما روى منصور
والأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة، كذا قاله أبو عيسى الترمذي، وجماعة من الحفاظ، وقد روي في العلة في بوله
قائماً حديث لا يثبت مثله)، ولفظه عند الترمذي: (أن رسول الله ﷺ أتى سباطة قوم فبال قائماً).

(²) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (2703): (ثقة متقن صاحب حديث).

(³) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (526): (ثقة).

(⁴) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (508): (ثقة جليل).

(⁵) أخرجه من هذا الطريق: مسلم: كتاب الطهارة: باب المسح على الخفين: 1/ح(274). وأبو نعيم في المسند
المستخرج على صحيح الإمام مسلم: كتاب الطهارة: باب في المسح على الخفين: 1/ح(629)، وقال: (رواه مسلم
عن يحيى بن يحيى عن أبي الأحوص)، ولفظه عند مسلم: (بينما أنا مع رسول الله ﷺ ذات ليلة إذ نزل فقضى
حاجته، ثم جاء فصبيث عليه من إداوة كانت معي، فتوضأ ومسح على خفيه).

(⁶) لم أعر على ترجمة له، سوى أنه حدث عن زيد بن أبي أنيسة الجزري، وحماد بن أبي سليمان الكوفي. وروى عنه
الحسن بن محمد الحراني، وغيره، فهو مجهول العين بهذه المثابة. ينظر: تلخيص المتشابه في الرسم للخطيب البغدادي:

النخعي⁽¹⁾، عن أبي عمرو الأسود بن يزيد النخعي⁽²⁾، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به.⁽³⁾
الطريق الثاني عشر: رواه أبو حلبس خليلد بن دعلج السدوسي⁽⁴⁾، عن الحسن البصري، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به.⁽⁵⁾

الطريق الثالث عشر: رواه معمر بن راشد الأزدي⁽⁶⁾، عن الزهري، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به.⁽⁷⁾
الطريق الرابع عشر: رواه بكر المزني، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به.⁽⁸⁾
الطريق الخامس عشر: رواه عمرو بن الزبير بن العوام⁽⁹⁾، عن أبيه الزبير بن العوام رضي الله عنه، عن جبير بن حية

⁽¹⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (270): (ثقة، إلا أنه يرسل كثيراً، فقيه).

⁽²⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (509): (ثقة، مكثّر، فقيه).

⁽³⁾ أخرجه من هذا الطريق: الطبراني في الأوسط: باب الألف: من اسمه أحمد: 2/ح(1299)، وقال: (لم يرو هذا الحديث عن حماد، عن إبراهيم، عن الأسود إلا عبد الله بن حدير)، ولفظه: (خرجت مع رسول الله ﷺ في سفر، فرأيتُه قضى حاجته، ثم رجع فتوضأ، ومسح على خفيه).

⁽⁴⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (1740): (ضعيف).

⁽⁵⁾ أخرجه من هذا الطريق: أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل الضبي المحاملي (ت330هـ) في أماليه: ح(250)، ولفظه: (أن رسول الله ﷺ مسح على الخفين وصلى خلف عبد الرحمن بن عوف).

⁽⁶⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (6809): (ثقة، ثبت، فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً وكذا فيما حدث به بالبصرة).

⁽⁷⁾ أخرجه من هذا الطريق: عبد الرزاق في مصنفه: كتاب الطهارة: باب المسح على الخفين: 1/ح(747)، ولفظه: (كنت مع رسول الله ﷺ في سفر فلما كان في بعض الطريق تخلف وتخلفت معه بالإداوة فتبرز، ثم أتاني فسكبت على يديه وذلك عند صلاة الصبح، فلما غسل وجهه وأراد غسل ذراعيه، صاق كُم جبهته وعليه جبة شامية قال: فأخرج يديه من تحت الجبة، فغسل ذراعيه، ثم توضأ على خفيه قال: ثم انتهينا إلى القوم وقد صلى بهم عبد الرحمن بن عوف ركعة فذهبت أؤذنه، فقال: دعه، ثم انصرف، فقام النبي ﷺ، فصلى ركعة ففرغ الناس لذلك، فقال: أصبتم، -أو قال: أحسنتم-).

⁽⁸⁾ أخرجه من هذا الطريق: الطيالسي في مسنده: ما أسند عن المغيرة بن شعبه: 2/ح(726). والإمام أحمد في مسنده: أول مسند الكوفيين: حديث المغيرة بن شعبه: 30/ح(18157). وأبو يعلى الخليلي في الإرشاد في معرفة علماء الحديث: 2/ح(197)، وقال: (حديث صحيح مشهور سليمان التيمي، رواه عند جماعة غريب من حديث الثوري عنه، لم يرو عنه غير عبد الكريم، واختلف على سليمان، منهم من رواه عنه عن بكر مرسلاً، عن المغيرة، ومنهم من جرده، فرواه عن المغيرة عنه)، ولفظه عند الطيالسي: (أمران لا أسأل عنهما أحداً من الناس: صلاة الرجل خلف الرجل من رعيته فقد رأيت رسول الله ﷺ صلى خلف عبد الرحمن بن عوف، والمسح على الخفين فقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح عليهما).

⁽⁹⁾ قال الذهبي في تاريخ الإسلام: 2/الترجمة: (79): (سمع أباه وأخاه، ولا نعلم له رواية).

حية ابن مسعود الثقفي⁽¹⁾، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به.⁽²⁾
الطريق السادس عشر: رواه إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص⁽³⁾ (عند عبد الرزاق، والحميدي، والنسائي، والطبراني، والبيهقي)⁽⁴⁾، وبكر المزني (عند الإمام أحمد، والدارمي، وابن ماجه، والنسائي، وابن حبان، وأبي نعيم)⁽⁵⁾،

⁽¹⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (899): (ثقة، جليل).

⁽²⁾ أخرجه من هذا الطريق: الطبراني في الأوسط: باب الميم: من اسمه مُحَمَّدٌ: 5/ح(5139)، وقال: (لَا يُرَوَّى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ حَيَّةٍ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، تَفَرَّدَ بِهِ: عَمْرُو بْنُ الزُّبَيْرِ، وَلَفْظُهُ: (تَنَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَنَحَّيْتُ مَعَهُ، فَدَنَوْتُ مِنْهُ، فَقَالَ: مَعَكَ مَاءٌ؟، قُلْتُ: نَعَمْ، فَغَسَلَ كَفَّيْهِ وَوَجْهَهُ، وَذَهَبَ يَغْسِلُ يَدَيْهِ، وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ فَضَاقَتْ، فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ أَسْفَلِ الْجُبَّةِ فَغَسَلَهَا، ثُمَّ مَسَحَ عَلَى خَفَّيْهِ، ثُمَّ جَاءَ يُصَلِّي وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ يُصَلِّي بِالنَّاسِ، فَلَمَّا رَأَوْا النَّبِيَّ ﷺ تَنَحَّحُوا، فَذَهَبَ يَتَأَخَّرُ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ: امْضِ).

⁽³⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (479): (ثقة، حجة).

⁽⁴⁾ أخرجه من هذا الطريق: عبد الرزاق في مصنفه: كتاب الطهارة: باب المَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: 1/ح(749). والحميدي في مسنده: أَحَادِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه: 2/ح(775)، وقال: (قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ لِي إِسْمَاعِيلُ: فَحَدَّثْتُ بِهِ الزُّهْرِيُّ، فَحَدَّثَ يَوْمًا بِأَحَادِيثِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، فَلَمَّا فَرَعَ مِمَّا عِنْدَهُ مِنَ الْحَدِيثِ التَّفَتَّ إِلَيَّ، فَقَالَ: وَحَدَّثَنِي عَنْ حَمْرَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، ثُمَّ مَضَى فِي حَدِيثِي حَتَّى فَرَعَ مِنْهُ). والنسائي في الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: صَبُّ الْحَادِمِ عَلَى الرَّجُلِ الْمَاءَ لِلْوُضُوءِ: 1/ح(82)، وَالْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ مَعَ النَّاصِيَةِ: ح(110)، وفي السنن الصغرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ فِي السَّفَرِ: 1/ح(125). والطبراني في مسند الشاميين: مَا انْتَهَى إِلَيْنَا مِنْ مُسْنَدِ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ الزُّبَيْدِيِّ: 3/ح(1817). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ رُخْصَةِ الْمَسْحِ لِمَنْ لَيْسَ الْخُفَّيْنِ عَلَى الطَّهَارَةِ: 1/ح(1338)، وقال: (قَالَ سُفْيَانُ وَزَادَ فِيهِ حُصَيْنٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ غُرْوَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْكَ أَتَمْسَحُ عَلَى خُفَّيْكَ؟، قَالَ: إِنِّي أَذْخَلْتُهُمَا وَهُمَا طَاهِرَتَانِ)، وَلَفْظُهُ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ: (أَنَّهُ بَيْنَا هُوَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَدَلَ مَعَهُ الْمُغِيرَةُ، فَتَبَرَّزَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَعَ الْمُغِيرَةُ إِدَاوَةً فِيهَا مَاءٌ لَوْضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا جَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَجْهَهُ، ثُمَّ ذَهَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَحَسَرَ عَنْ ذِرَاعَيْهِ فَضَاقَ كَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَدْخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ فِي جَبَّتِهِ، فَأَخْرَجَهُمَا تَحْتَ الْجُبَّةِ فَغَسَلَهُمَا إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ فَأَقْبَلَ مَعَهُ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، فَوَجَدَ النَّاسَ قَدْ أَقَامُوا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، فَصَلَّى بِهِمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ رُكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ، قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَفَّ مَعَ النَّاسِ وَرَاءَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، فَلَمَّا سَلَّمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَضَى الرُّكْعَةَ، ثُمَّ قَالَ لِلنَّاسِ: أَصَبْتُمْ -أَوْ قَالَ: أَحْسَنْتُمْ-).

⁽⁵⁾ أخرجه من هذا الطريق: الإمام أحمد في مسنده: أَوَّلُ مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ: حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: 30/ح(18172). والدارمي في سننه: كِتَابُ الصَّلَاةِ: بَابُ السُّنَّةِ فِيمَنْ سَبَقَ بِبَعْضِ الصَّلَاةِ: 2/ح(1375). وابن ماجه: كِتَابُ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَالسُّنَّةُ فِيهَا: بَابُ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَلْفَ رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِهِ: 1/ح(1236). والنسائي في الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ مَعَ النَّاصِيَةِ: 1/ح(109)، وقال: (وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ،

ورواه أبو إسحاق إبراهيم بن المنذر المدني⁽¹⁾، عن أبي محمد عبدالله بن نافع الصائغ⁽²⁾، عن أبي معشر نجيح بن عبدالرحمن⁽³⁾، عن عبيدالله بن عمر⁽⁴⁾، -ثلاثتهم (اسماعيل وبكر وعبيدالله)-، عن حمزة بن المغيرة⁽⁵⁾، عَنِ الْمُغِيرَةِ رضي الله عنه، مرفوعاً، به.⁽⁶⁾

الطريق السابع عشر: رواه أبو مالك زياد بن علاقة الكوفي⁽⁷⁾، عَنِ الْمُغِيرَةِ رضي الله عنه، مرفوعاً، به.⁽⁸⁾
الطريق الثامن عشر: رواه أبو حمزة سعد بن عبيدة السلمي⁽⁹⁾، عَنِ الْمُغِيرَةِ رضي الله عنه، مرفوعاً، به.⁽¹⁰⁾

إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ حَمَزَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْعِمَامَةَ، وَفِي الصَّغَرَى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ مَعَ النَّاصِيَةِ: 1/ح(108). وابن حبان في صحيحه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: ذِكْرُ الْبَيَانِ بِأَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةُ: (وَمَسَحَ نَاصِيَتَهُ)، فِي هَذَا الْخَبَرِ تَفَرَّدَ بِهِ سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ: 4/ح(1347). وأبو نعيم في المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: 1/ح(632)، ولفظه عند ابن حبان: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَخَلَّفَ فَتَخَلَّفَ مَعَهُ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، فَلَمَّا قَضَى حَاجَتَهُ، قَالَ: هَلْ مَعَكَ مَاءٌ؟، قُلْتُ: فَأَتَيْتُهُ بِالْمَطْهَرَةِ، فَعَسَلَ كَفَّيْهِ وَوَجْهَهُ، ثُمَّ ذَهَبَ لِيُخْسِرَ عَنْ ذِرَاعَيْهِ، فَصَاقَتْ بِهَا الْجُبَّةُ، فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ تَحْتِ الْجُبَّةِ، فَأَلْقَاهَا عَلَى عَاتِقِهِ، فَعَسَلَ ذِرَاعَيْهِ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ وَعِمَامَتِهِ، ثُمَّ رَكِبَ وَرَكِبْتُ مَعَهُ، فَانْتَهَى إِلَى النَّاسِ، وَقَدْ صَلَّى بِهِمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ رَكْعَةً، فَلَمَّا أَحَسَّ بِجَنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ ذَهَبَ لِيَتَأَخَّرَ فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ صَلِّ، فَلَمَّا قَضَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ الصَّلَاةَ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَالْمُغِيرَةُ فَأَكْمَلَا مَا سَبَقَهُمَا).

⁽¹⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (253): (صدوق، تكلم فيه أحمد لأجل القرآن).
⁽²⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (3659): (ثقة، صحيح الكتاب، في حفظه لين).
⁽³⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (7100): (ضعيف، أسن واختلط).
⁽⁴⁾ لم أجد له ترجمة في ما بين يدي من كتب التراجم، ولم أجد له في تلامذة حمزة بن المغيرة أو في شيوخ نجيح بن عبدالرحمن.

⁽⁵⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (1533): (ثقة).
⁽⁶⁾ أخرجه من هذا الطريق: الطبراني في الأوسط: بَابُ الْمِيمِ: مَنْ اسْمُهُ مَسْعَدَةُ: 9/ح(9110)، وقال: (لَمْ يَزِدْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ إِلَّا أَبُو مَعْشَرٍ، وَلَا عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ، تَفَرَّدَ بِهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ)، ولفظه: (خرج النبي ﷺ في غزوة تبوك، فلما كان ببعض الطريق ذهب لحاجته وتبعته، فلما فرغ قلت: هذا الماء يا رسول الله، فاستأخر عني، فاستأخرت عنه، فاستنجى بالماء، ثم قال: صب علي، فصبت عليه، فغسل وجهه ثلاثاً، ويديه ثلاثاً، ومسح برأسه، ومسح على الخفين).

⁽⁷⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (2092): (ثقة، رُمي بالنصب).
⁽⁸⁾ أخرجه من هذا الطريق: الترمذي في العلل الكبير: الطهارة: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: ح(59)، وقال: (سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَأَنْكَرَهُ وَلَمْ يَعْرِفْهُ مِنْ حَدِيثِ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ)، ولفظه: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ).

⁽⁹⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (2249): (ثقة).
⁽¹⁰⁾ أخرجه من هذا الطريق: الطبراني في المعجم الكبير: بَابُ الْمِيمِ: سَعْدُ بْنُ عُبَيْدَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ

الطريق التاسع عشر: رواه سويد بن سرحان⁽¹⁾، عَنِ الْمُغِيرَةِ رضي الله عنه، مرفوعاً، به.⁽²⁾
 الطريق العشرون: رواه الشعبي، عَنِ الْمُغِيرَةِ رضي الله عنه، مرفوعاً، به.⁽³⁾
 الطريق الحادي والعشرون: رواه أبو إسماعيل بكير بن عامر البجلي⁽⁴⁾، عن أبي الحكم عبدالرحمن بن أبي
 النعم الكوفي⁽⁵⁾، عَنِ الْمُغِيرَةِ رضي الله عنه، مرفوعاً، به.⁽⁶⁾
 الطريق الثاني والعشرون: رواه أبو خالد عبدالمؤمن بن خالد المروزي⁽⁷⁾، عن أبي سهل عبدالله بن بريدة

شُعْبَةَ: 20/ح(997)، ولفظه: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ فَتَزَلَّ لِحَاجَتِهِ فَاتَيْتُهُ بِوُضُوءٍ، وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ صَيِّقَةٌ، فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ تَحْتِهَا فَصَبَّتُ عَلَيْهِ فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ خُفَّيْهِ).

⁽¹⁾ ذكره ابن قطلوبغا السوداني في الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة: 5/الترجمة: (4962).
⁽²⁾ أخرجه من هذا الطريق: الإمام أحمد في مسنده: أَوَّلُ مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ: حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: 30/ح(18219).
 وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني: الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ: 3/ح(1545)، ولفظه عند ابن أبي عاصم: (أَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَعَامًا فَجِئْتُ بِمَاءٍ لِيَتَوَضَّأَ، وَقَدْ كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ أَكَلَ طَعَامًا فَجِئْتُهُ بِمَاءٍ فَانْتَهَرَنِي وَقَالَ لِي: وَرَأَيْكَ فَسَأَنِي وَاللَّهِ ذَلِكَ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَكْوَتَ ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الْمُغِيرَةَ شَقَّ عَلَيْهِ انْتِهَارُكَ إِيَّاهُ، فَخَشِيَ أَنْ يَكُونَ فِي نَفْسِكَ عَلَيْهِ شَيْءٌ فَقَالَ: مَا فِي نَفْسِي عَلَيْهِ إِلَّا خَيْرٌ).
⁽³⁾ أخرجه من هذا الطريق: أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري (ت182هـ) في الآثار: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: ح(68). والإمام أحمد في مسنده: أَوَّلُ مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ: حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: 30/ح(18141).
 والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْخُفِّ الَّذِي مَسَحَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: 1/ح(1346)، ولفظه عند أبي يوسف: (أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ شَامِيَّةٌ صَيِّقَةٌ الْكُمَيْنِ، فَأَخْرَجَ يَدَيْهِ مِنْ أَسْفَلِ الْجُبَّةِ).

⁽⁴⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (759): (ضعيف).
⁽⁵⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (4028): (صدوق).
⁽⁶⁾ أخرجه من هذا الطريق: الإمام أحمد في مسنده: أَوَّلُ مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ: حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: 30/ح(18145-18220). وأبو داود: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: 1/ح(156). والعقيلي في الضعفاء الكبير: بُكَيْرُ بْنُ عَامِرٍ الْبَجَلِيُّ: 152/1، وقال: (وَالْحَدِيثُ عَنْ مُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ صَحِيحٌ ثَابِتٌ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوُجْهِ). والطبراني في المعجم الكبير: بَابُ الْمِيمِ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي نَعْمٍ أَبُو الْحَكَمِ الْبَجَلِيُّ، عَنِ الْمُغِيرَةِ: 20/ح(1001). والحاكم في المستدرک على الصحيحين: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: حَدِيثُ عَائِشَةَ: 1/ح(606)، وقال: (قَدْ اتَّفَقَ الشَّيْخَانِ عَلَى إِخْرَاجِ طُرُقِ حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه فِي الْمَسْحِ، وَلَمْ يُخَرِّجَا قَوْلَهُ رضي الله عنه: بِهَذَا أَمَرَنِي رَبِّي، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ). والخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: 2/ح(1135)، ولفظه عند الإمام أحمد: (أَنَّهُ سَافَرَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَادِيًا فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ خَرَجَ، فَأَتَاهُ فَتَوَضَّأَ فَخَلَعَ خُفَّيْهِ فَتَوَضَّأَ، فَلَمَّا فَرَغَ وَجَدَ رِيحًا بَعْدَ ذَلِكَ فَعَادَ فَخَرَجَ فَتَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ: نَسِيتَ، لَمْ تَخْلَعْ الْخُفَّيْنِ، قَالَ: كَلَّا، بَلْ أَنْتَ نَسِيتَ، بِهَذَا أَمَرَنِي رَبِّي ﷺ).

⁽⁷⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (4236): (لا بأس به).

المروزي⁽¹⁾، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به.⁽²⁾

الطريق الثالث والعشرون: رواه الزهري، عن عباد بن زياد (عند الدارمي)⁽³⁾، وأبو عبدالله جعفر بن برقان برقان الجزري⁽⁴⁾، عن الزهري (عند ابن حبان)⁽⁵⁾، -كلاهما-، (عباد بن زياد، والزهري)، عن حمزة، وعروة⁽⁶⁾، ابني المغيرة بن شعبة، عن أبيهما المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به.

الطريق الرابع والعشرون: رواه أبو المغيرة علي بن ربيعة الوالي⁽⁷⁾، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به.⁽⁸⁾

الطريق الخامس والعشرون: رواه عمرو بن وهب الثقفي⁽⁹⁾، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به.⁽¹⁾

⁽¹⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (3227): (ثقة).

⁽²⁾ أخرجه من هذا الطريق: الطبراني في الأوسط: باب الميم: مِنْ بَقِيَّةِ مَنْ أَوَّلَ اسْمُهُ مِيمٌ مَنْ اسْمُهُ مُوسَى: 8/ح(8105)، وقال: (لَمْ يَثْلُ أَحَدٌ يَمْزُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْمَغِيرَةِ: (وَصَلَّى فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ)، إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ الْمُؤْمِنِ بْنُ خَالِدٍ)، ولفظه: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَصَلَّى فَأَقَامَنِي عَلَى يَمِينِهِ).
⁽³⁾ أخرجه من هذا الطريق: الدارمي في سننه: كِتَابُ الصَّلَاةِ: بَابُ السُّنَّةِ فِيمَنْ سَبَقَ بَعْضُ الصَّلَاةِ: 2/ح(1374)، ولفظه: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْبَلَ وَأَقْبَلَ مَعَهُ الْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ حَتَّى وَجَدُوا النَّاسَ قَدْ أَقَامُوا الصَّلَاةَ - صَلَاةَ الْفَجْرِ - وَقَدَّمُوا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ يُصَلِّي بِهِمْ، فَصَلَّى بِهِمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ رُكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَفَّ مَعَ النَّاسِ وَرَاءَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، فَلَمَّا سَلَّمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ صَلَّى، فَفَرَّغَ النَّاسُ لَذَلِكَ، وَأَكْثَرُوا التَّسْبِيحَ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتَهُ، قَالَ لِلنَّاسِ: قَدْ أَصَبْتُمْ أَوْ قَدْ أَحْسَنْتُمْ).

⁽⁴⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (932): (صدوق يهم في حديث الزهري).

⁽⁵⁾ أخرجه من هذا الطريق: ابن حبان في صحيحه: كِتَابُ الصَّلَاةِ: ذِكْرُ الْأَمْرِ لِلْقَوْمِ إِذَا اخْتَبَسَ عَنْهُمْ إِمَامُهُمْ أَنْ يُقَدَّمُوا رَجُلًا يُصَلِّي بِهِمْ: 5/ح(2225)، وقال: (قَصَّرَ جَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ فِي سَنَدِ هَذَا الْخَبَرِ وَلَمْ يَذْكُرْ عَبَادَ بْنَ زَيْدٍ فِيهِ؛ لِأَنَّ الزُّهْرِيَّ سَمِعَ هَذَا الْخَبَرَ مِنْ عَبَادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، وَسَمِعَهُ عَنْ حَمَزَةَ بْنِ الْمَغِيرَةِ، عَنْ أَبِيهِ)، ولفظه: (تَبَرَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ جَاءَ، فَأَفْرَعْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِدَاوَةِ، فَعَسَلَ وَجْهَهُ، ثُمَّ ذَهَبَ يَخْسِرُ عَنْ ذِرَاعِيهِ، فَصَاقَ كُمُ جَبَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ صُوفٌ رُومِيَّةٌ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِي فُرُوجِ كَانَ فِي خَصْرِهَا فَعَسَلَهُمَا إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ وَأَنَا مَعَهُ، فَوَجَدَ النَّاسَ فِي الصَّلَاةِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فِي الصَّفِّ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ يُؤْمُهُمْ، فَأَذْرَكْنَاهُ، وَقَدْ صَلَّى رُكْعَةً فَصَلَّيْنَا مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الثَّانِيَةَ، فَلَمَّا سَلَّمَ، قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَمَّ صَلَاتَهُ، فَفَرَّغَ النَّاسُ لَذَلِكَ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتَهُ، قَالَ: "قَدْ أَصَبْتُمْ وَأَحْسَنْتُمْ، إِذَا اخْتَبَسَ إِمَامُكُمْ، وَخَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَقَدَّمُوا رَجُلًا يَوْمُكُمْ).

⁽⁶⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (4569): (ثقة).

⁽⁷⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (4733): (ثقة).

⁽⁸⁾ أخرجه من هذا الطريق: الطبراني في المعجم الكبير: بَابُ الْمِيمِ: عَلِيُّ بْنُ رَبِيعَةَ الْوَالِيُّ، عَنِ الْمَغِيرَةِ:

20/ح(976-977)، ولفظه: (أَنَّهُ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ).

⁽⁹⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (5135): (ثقة).

(¹) أخرج من هذا الطريق: ابن أبي شيبة في مصنفه: كتاب الطهارة: مَنْ كَانَ لَا يَرَى الْمَسْحَ عَلَيْهَا وَيَمْسَحُ عَلَى رَأْسِهِ: 1/ح(240). والإمام أحمد في مسنده: أَوَّلُ مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ: حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: 30/ح(18134-18164-18165-18182-18193). وعبد بن حميد في المنتخب من مسنده: مُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ رضي الله عنه: 1/ح(395). والدارمي في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ فِي الدَّهَابِ إِلَى الْحَاجَةِ: 1/ح(687). والبخاري في القراءة خلف الإمام: بَابُ هَلْ يُقْرَأُ بِأَكْثَرِ مِنْ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ خَلْفَ الْإِمَامِ: ح(126). والنسائي في الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ مَعَ النَّاصِيَةِ: 1/ح(111)، وَصَفَةُ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ: ح(112)، وَذِكْرُ اخْتِلَافِ أَلْفَافِ النَّاقِلِينَ لِحَبْرِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ فِيهِ: ح(168)، وَفِي السَّنَنِ الصَّغْرَى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: غَسْلُ الْكُفَّيْنِ: 1/ح(82)، وَبَابُ كَيْفَ الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ: ح(109). وابن خزيمة في صحيحه: كِتَابُ الصَّلَاةِ: بَابُ ذِكْرِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْمُسْبُوقَ بِرُكْعَةٍ أَوْ ثَلَاثٍ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ سَجْدَتَا السَّهْوِ بِجُلُوسِهِ فِي الْأَوَّلَى وَالثَّالِثَةِ اقْتِدَاءً بِإِمَامِهِ: 2/ح(1064)، وَبَابُ الْمُسْبُوقِ بِوُثْرٍ مِنْ صَلَاةِ الْإِمَامِ: ح(1645)، وَقَالَ: (هَذَا حَدِيثُ الدُّورِيِّ). وَقَالَ أَبُو بَشِيرٍ: عَنْ عَمْرِو بْنِ وَهَبٍ الثَّقَفِيُّ، عَنِ الْمُغِيرَةِ، وَقَالَ: فَبَرَزَ لِحَاجَةٍ، فَدَعَا بِمَاءٍ، فَاتَّيْتُهُ بِدَاوَةٍ، أَوْ سَطِيحَةٍ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ شَامِيَّةٌ ضَيِّقَةُ الْكُمَيْنِ، فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ أَسْفَلِ الْجُبَّةِ، فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خَفَّيْهِ، وَمَسَحَ بِنَاصِيَتَيْهِ وَجَانِبَيْ الْعِمَامَةِ، ثُمَّ أَبْطَأَ عَلَى الْقَوْمِ، فَأَقَامُوا الصَّلَاةَ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنْ صَحَّ هَذَا الْخَبَرُ يَعْنِي قَوْلُهُ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ وَهَبٍ، فَإِنَّ حَمَادَ بْنَ زَيْدٍ رَوَاهُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: حَدَّثَنِي رَجُلٌ يُكْنَى أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ وَهَبٍ). والطحاوي في شرح مشكل الآثار: بَابُ بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَوْلِهِ فِي الْإِمَامِ: (إِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعِينَ)، هَلْ ذَلِكَ الْحُكْمُ بَاقٍ عَلَى خَالِهِ أَوْ قَدْ نُسِخَ بِوَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَهُ؟: 14/ح(5653)، وَفِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ فَرَضِ مَسْحِ الرَّأْسِ فِي الْوُضُوءِ: 1/ح(132-133). والطبراني في الكبير: بَابُ الْمِيمِ: عَمْرُو بْنُ وَهَبٍ الثَّقَفِيُّ، عَنِ الْمُغِيرَةِ: 20/ح(1041-1037)، وَفِي الْأَوْسَطِ: بَابُ الْأَلْفِ: مَنْ اسْمُهُ أَحْمَدُ: 2/ح(1389)، وَقَالَ: (لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَّا أَبُو دَاوُدَ)، وَبَابُ الْحَاءِ: مَنْ اسْمُهُ الْحَسَنُ: 3/ح(3448)، وَقَالَ: (لَمْ يَرَوْهُ عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ إِلَّا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ تَرْجَمَةً)، وَبَابُ الْمِيمِ: مَنْ اسْمُهُ مُحَمَّدٌ: 5/ح(5404)، وَقَالَ: (لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي حُرَّةٍ إِلَّا سَلْمُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضَّبِّيُّ)، وَفِي الصَّغِيرِ: بَابُ الْحَاءِ: مَنْ اسْمُهُ الْحَسَنُ: 1/ح(369)، وَقَالَ: (لَمْ يَرَوْهُ عَنْ حَبِيبِ إِلَّا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ)، وَفِي مَسْنَدِ الشَّامِيِّينَ: مَا انْتَهَى إِلَيْنَا مِنْ مُسْنَدِ سَعِيدِ بْنِ بِشِيرٍ: 4/ح(2684-2685). والدارقطني في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ فِي جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى بَعْضِ الرَّأْسِ: 1/ح(737). والبيهقي في معرفة السنن والآثار: كتاب الطهارة: فَرِيضَةُ الْوُضُوءِ فِي غَسْلِ الْوَجْهِ وَغَسْلِ الْيَدَيْنِ وَمَسْحِ الرَّأْسِ وَغَسْلِ الرَّجْلِ وَالْمَسْحِ عَلَى الْخَفَّيْنِ: 1/ح(618)، وَلَفْظُهُ عِنْدَ الْأَمَامِ أَحْمَدَ: (كُنَّا مَعَ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، فَسُئِلَ: هَلْ أَمَّ النَّبِيُّ ﷺ أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ غَيْرَ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه؟ فَقَالَ: نَعَمْ، كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَلَمَّا كَانَ مِنْ

الطريق السادس والعشرون: رواه أبو العالية رفيع بن مهران⁽¹⁾، عن فضالة الزهراني⁽²⁾، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به.⁽³⁾

الطريق السابع والعشرون: رواه قبيصة بن برمة الأزدي⁽⁴⁾، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به.⁽⁵⁾

الطريق الثامن والعشرون: رواه قتادة السدوسي⁽⁶⁾، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به.⁽⁷⁾

السَّحَرِ ضَرْبَ عُثْقٍ رَاحِلَتِي فَظَنَنْتُ أَنَّ لَهُ حَاجَةً، فَعَدَلْتُ مَعَهُ فَأَنْطَلَقْنَا حَتَّى بَرَزْنَا عَنِ النَّاسِ فَنَزَلَ عَنِ رَاحِلَتِهِ، ثُمَّ انْطَلَقَ فَتَغَيَّبَ عَنِّي حَتَّى مَا أَرَاهُ، فَمَكَّثَ طَوِيلًا، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: حَاجَتَكَ يَا مُغِيرَةَ؟، قُلْتُ: مَا لِي حَاجَةٌ، فَقَالَ: هَلْ مَعَكَ مَاءٌ؟، قُلْتُ: نَعَمْ فَقُمْتُ إِلَى قُرْبَةٍ، أَوْ إِلَى سَطِيحَةٍ مُعَلَّقَةٍ فِي آخِرَةِ الرَّحْلِ فَأَتَيْتُهُ بِمَاءٍ فَصَبَّيْتُ عَلَيْهِ فَعَسَلَ يَدَيْهِ، فَأَحْسَنَ غَسْلَهُمَا، قَالَ: وَأَشْكُ أَقَالَ: ذَلِكَهُمَا بِضَرَابِ أُمِّ لَا، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ، ثُمَّ ذَهَبَ يَحْسِرُ عَنْ يَدَيْهِ، وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ شَامِيَّةٌ ضَيِّقَةُ الْكُمَيْنِ، فَضَاقَتْ فَأَخْرَجَ يَدَيْهِ مِنْ تَحْتِهَا إِخْرَاجًا فَعَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، قَالَ: فَيَجِيءُ فِي الْحَدِيثِ غَسْلُ الْوَجْهِ مَرَّتَيْنِ؟، قَالَ: لَا أَذْرِي أَهَكَذَا كَانَ أَمْ لَا؟، ثُمَّ مَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ، وَمَسَحَ عَلَى الْعِمَامَةِ، وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَرَكِبْنَا فَأَذْرَكْنَا النَّاسَ وَقَدْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَتَقَدَّمَهُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَقَدْ صَلَّى بِهِمْ رُكْعَةً وَهُمْ فِي الثَّانِيَةِ فَذَهَبَتْ أُوذُنُهُ فَتَهَانِي فَصَلَّيْنَا الرُّكْعَةَ الَّتِي أَذْرَكْنَا، وَقَضَيْنَا الرُّكْعَةَ الَّتِي سَبَقْنَا.

(1) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (1953): (ثقة كثير الإرسال).

(2) لم أشر على فضالة بن عمرو في شيوخ أبي العالية أو في تلامذة المغيرة، ولعله فضالة بن عبيد الزهراني البصري، ينظر: الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة لابن قطلوبغا: 7/ الترجمة: (8854).

(3) أخرجه من هذا الطريق: الطبراني في المعجم الكبير: بَابُ الْمِيمِ: فَضَالَةُ بْنُ عَمْرِو الزَّهْرَانِيُّ، عَنِ الْمُغِيرَةِ: 20/ح (1029). وأبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي الجرجاني (ت 371هـ) في المعجم في أسامي شيوخه: حَرْفُ الْعَيْنِ: 2/ح (327)، ولفظه عند الإسماعيلي: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْجَوْرَيْنِ وَالْعُلَيْنِ). وقال الحافظ ابن حجر في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: كِتَابُ السَّيْرِ وَالْمَعَارِي: بَابُ غَزْوَةِ ثُبُوكَ: 17/ح (4315): (إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ).

(4) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (5509): (مختلف في صحبته، وقد ذكره ابن حبان في ثقات التابعين).

(5) أخرجه من هذا الطريق: الإمام أحمد في مسنده: أَوَّلُ مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ: حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: 30/ح (18170)، ولفظه: (خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ مَا كَانَ يُسَافِرُ، فَسَرْنَا حَتَّى إِذَا كُنَّا فِي وَجْهِ السَّحَرِ، انْطَلَقَ حَتَّى تَوَارَى عَنِّي، فَضَرْبَ الْخَلَاءِ، ثُمَّ جَاءَ فَدَعَا بِطَهْوَرٍ، وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ شَامِيَّةٌ ضَيِّقَةُ الْكُمَيْنِ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ مِنْ أَسْفَلِ الْجُبَّةِ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ).

(6) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (5518): (ثقة ثبت).

(7) أخرجه من هذا الطريق: عبدالرزاق الصنعاني في مصنفه: كتاب الطهارة: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ

الطريق التاسع والعشرون: رواه رجاء بن حيوة⁽¹⁾ (عند الإمام أحمد، وابن ماجه، وأبي داود، والترمذي، وابن الجارود، والطبراني، وأبي نعيم، والبيهقي)⁽²⁾، وأبو عمرو عبد الملك بن عمير الكوفي⁽³⁾ (عند الحاكم)⁽⁴⁾، -كلاهما-، عن وراد الثقفي كاتب المغيرة، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به. الطريق الثلاثون: رواه مسروق بن الأجدع⁽⁵⁾، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به.⁽⁶⁾

وَالْعِمَامَةُ: 1/ح(740). وابن الأعرابي في معجمه: بَابُ الْجِيمِ: 2/ح(1454)، ولفظه: (خَصَلْتَانِ لَا أَسْأَلُ عَنْهُمَا أَحَدًا، لِأَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُمَا، رَأَيْتُهُ يَمْسَحُ عَلَى الْخَفَيْنِ وَالْجَمَارِ). (1) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (1920): (ثقة فقيه). (2) أخرجه من هذا الطريق: الإمام أحمد في مسنده: أَوَّلُ مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ: حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: 30/ح(18197). وابن ماجه: كتاب الطهارة وسننها: باب ما جاء في مسح أعلى الخف وأسفله: 1/ح(550). وأبو داود: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ كَيْفِ الْمَسْحِ: 1/ح(165)، وقال: (وَبَلَغَنِي أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ ثَوْرٌ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ رَجَاءٍ). والترمذي: أَبْوَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلَهُ: 1/ح(97)، وقال: (وَهَذَا قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالتَّابِعِينَ، وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَهَذَا حَدِيثٌ مَعْلُومٌ، لَمْ يُسْنِدْهُ عَنْ ثَوْرٍ بْنِ يَزِيدَ غَيْرُ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، وَسَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ، وَمُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَا: لَيْسَ بِصَحِيحٍ، لِأَنَّ ابْنَ الْمُبَارَكِ رَوَى هَذَا عَنْ ثَوْرٍ، عَنْ رَجَاءٍ، قَالَ: حَدَّثْتُ عَنْ كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ، مُرْسَلٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ الْمُغِيرَةُ). وابن الجارود في المنتقى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ: ح(84). والطبراني في مسند الشاميين: مَا انْتَهَى إِلَيْنَا مِنْ مُسْنَدِ رَجَاءٍ بْنِ حَيَّوَةَ الْكِنْدِيِّ: رَجَاءٌ عَنْ وَرَادٍ كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ: 3/ح(2118)، ولفظه عند الترمذي: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ أَعْلَى الْخَفِّ وَأَسْفَلَهُ).

(3) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (4200): (ثقة، فصيح، عالم، تغير حفظه، وربما دلس). (4) أخرجه من هذا الطريق: الحاكم في المستدرک على الصحيحين: كِتَابُ مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم: ذِكْرُ مَنَاقِبِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه: 3/ح(5899)، وقال: (غَرِيبٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُجَرِّحْهُ بِحَذَرِ السِّيَاقَةِ)، ولفظه: (سَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً فَضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى عُنُقِ رَاحِلَتِي، ثُمَّ قَالَ: مَعَكَ مَاءٌ؟، قُلْتُ: نَعَمْ هَذِهِ سَطِيحَةٌ مِنْ مَاءٍ مَعِي، قَالَ: فَتَزَلْ فَقَضَى الْحَاجَةَ، ثُمَّ أَتَانِي فَقَالَ: أَتُرِيدُ الْحَاجَةَ؟، قُلْتُ: لَا، فَعَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا وَتَمَضَّمْ ثَلَاثًا وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا وَعَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ ذِرَاعِيهِ وَكَانَتْ عَلَيْهِ جُبَّةٌ مِنْ صُوفٍ ضَيِّقَةٍ فَلَمْ يَقْدِرْ أَنْ يُخْرِجَ ذِرَاعِيهِ مِنْهَا فَأَخْرَجَ يَدَيْهِ مِنْ تَحْتِ الْجُبَّةِ، ثُمَّ غَسَلَ ذِرَاعِيهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَمَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ، ثُمَّ سَرْنَا فَلَحِقْنَا الْقَوْمَ فَصَلَّى بِهِمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فَأَرَدْتُ أَنْ أُؤَذِّنَهُ بِمَكَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَنْعَنِي فَصَلَّيْنَا، ثُمَّ قَضَيْنَا الثَّانِي).

(5) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (6601): (ثقة). (6) أخرجه من هذا الطريق: ابن أبي شيبة في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ: مَنْ كَرِهَ أَنْ تُرَى عَوْرَتُهُ: 10/ح(1137). والإمام أحمد في مسنده: أَوَّلُ مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ: حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: 30/ح(18190). والبحاري: كِتَابُ الصَّلَاةِ: بَابُ الصَّلَاةِ فِي الْجَبَّةِ الشَّامِيَّةِ: 1/ح(363)، وَبَابُ الصَّلَاةِ فِي الْحِفَافِ: ح(388)، وَكِتَابُ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ: بَابُ الْجَبَّةِ فِي

الطريق الحادي والثلاثون: رواه مكحول الشامي، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به. ⁽¹⁾
الطريق الثاني والثلاثون: رواه هزيل بن شرحبيل الكوفي ⁽²⁾، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به. ⁽³⁾

السَّفَرِ وَالْحَرْبِ: 4/ح(2918)، وَكِتَابُ اللَّبَاسِ: بَابُ مَنْ لَبَسَ جُبَّةً ضَيِّقَةً الْكُمَيْنِ فِي السَّفَرِ: 7/ح(5798). ومسلم: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: 1/ح(274). وابن ماجه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ وَسُنَنِهَا: بَابُ الرَّجُلِ يَسْتَعِينُ عَلَى وَضُوئِهِ فَيَضُبُّ عَلَيْهِ: 1/ح(389). والنسائي في الكبرى: كِتَابُ الزَّيْنَةِ: لُبْسُ الْجِيَابِ الصُّوفِ فِي السَّفَرِ: 1/ح(9585)، وفي الصغرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: 1/ح(123). وأبو عوانة في مستخرجه: كِتَابُ الْإِيمَانِ: بَيَانُ حَظَرِ الْخَلَاءِ فِي طُرُقِ النَّاسِ وَظَلْهِمْ وَإِثَارِ التَّبَاعُدِ بِهِ مِنَ النَّاسِ وَالِدَّلِيلُ عَلَى إِجَابِ الْإِتِّبَادِ لِلْبَوْلِ وَالِاسْتِثْنَاءِ مِنْهُ: 1/ح(448)، وَبَابُ بَيَانِ الْإِبَاحَةِ لِلْمَتَوَضِّئِ أَنْ يُعِينَهُ عَلَى وَضُوئِهِ غَيْرُهُ وَيَضُبُّهُ عَلَيْهِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى إِجَازَةِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ كَيْفَ مَا مَسَحَ إِذَا وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَسْحِ: ح(703). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الصَّلَاةِ: بَابُ الصَّلَاةِ فِي ثِيَابِ الصَّبْيَانِ وَالْمُشْرِكِينَ وَإِنَّ الثِّيَابَ عَلَى الطَّهَارَةِ حَتَّى يُعْلَمَ فِيهَا نَجَاسَةٌ: 2/ح(4137)، وقال: (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ، عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَلَفْظُهُ عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: (كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَقَالَ لِي: يَا مُغِيرَةُ، خُذِ الْإِدَاوَةَ، قَالَ: فَأَخَذْتُهَا، قَالَ: ثُمَّ انْطَلَقْتُ مَعَهُ فَانْطَلَقَ حَتَّى تَوَارَى عَنِّي فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ جَاءَ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ شَامِيَّةٌ ضَيِّقَةُ الْكُمَيْنِ، قَالَ: فَذَهَبَ يُخْرِجُ يَدَيْهِ مِنْهَا فَصَافَتَا فَأَخْرَجَ يَدَيْهِ مِنْ أَسْفَلِ الْجُبَّةِ فَصَبَّيْتُ عَلَيْهِ فَتَوَضَّأَ وَضَوْءُهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ مَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، ثُمَّ صَلَّى).

⁽¹⁾ أخرجه من هذا الطريق: الطبراني في مسند الشاميين: مَا انْتَهَى إِلَيْنَا مِنْ مُسْنَدِ الثُّعْمَانِ بْنِ الْمُثَنِّرِ اللَّخْمِيِّ: الثُّعْمَانُ عَنْ مَكْحُولٍ: 2/ح(1256)، وَمَا انْتَهَى إِلَيْنَا مِنْ مُسْنَدِ مَكْحُولِ الشَّامِيِّ مَوْلَى هُذَيْلٍ يُكْنَى أَبَا عَبْدِ اللَّهِ: مَكْحُولٌ، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: 4/ح(3503)، وَلَفْظُهُ: (أَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَنَزَلَ وَأَمْسَكَ لَهُ الْمُغِيرَةُ رَاحِلَتَهُ فَبَرَزَ فَقَضَى حَاجَتَهُ فَلَمَّا رَجَعَ لَقِيَتْهُ بِإِدَاوَةٍ فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ، ثُمَّ مَضَى فَوَجَدَ النَّاسَ فِي الصَّلَاةِ يُصَلِّي بِهَمْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، قَدْ رَكَعَ بِهِمْ رَكْعَةً، فَأَوْمَأَ النَّاسُ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَثَبَّتَ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى النَّاسِ فَقَالَ: هَكَذَا فَافْعَلُوا، فَإِنِّي لَمْ أَكُنْ أَمُوتُ حَتَّى يُصَلِّيَ بِي رَجُلٌ مِنْ أُمَّتِي).

⁽²⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (7283): (ثقة).

⁽³⁾ أخرجه من هذا الطريق: ابن أبي شَيْبَةَ فِي مَصْنَفِهِ: كِتَابُ الرَّدِّ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ: مَسْأَلَةٌ فِي الْمَسْحِ عَلَى النَّعْلَيْنِ: 7/ح(36353). والإمام أحمد في مسنده: أَوَّلُ مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ: حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: 30/ح(18206). وابن ماجه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ وَسُنَنِهَا: بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْجُوزَيْنِ وَالتَّغْلِيْنِ: 1/ح(559). وأبو داود: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْجُوزَيْنِ: 1/ح(159)، وقال: (كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ لَا يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ لِأَنَّ الْمَعْرُوفَ عَنِ الْمُغِيرَةِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَرَوَى هَذَا أَيْضًا عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الْجُوزَيْنِ وَلَيْسَ بِالْمُتَّصِلِ وَلَا بِالْقَوِيِّ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَمَسَحَ عَلَى الْجُوزَيْنِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَالْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ، وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، وَأَبُو أُمَامَةَ، وَسَهْلُ بْنُ سَعْدٍ، وَعَمْرُو بْنُ حُرَيْثٍ وَرَوَى ذَلِكَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما). والترمذي: أَبْوَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْجُوزَيْنِ وَالتَّغْلِيْنِ: 1/ح(99)، وقال: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ،

الطريق الثالث والثلاثون: رواه زرارة بن أبي أوفى⁽¹⁾ (عند ابن أبي عاصم، وأبي نعيم)⁽²⁾، وطلحة بن نافع⁽³⁾، وسالم بن أبي الجعد⁽⁴⁾، وبشر بن حنيف⁽⁵⁾ (عند أبي نعيم)⁽⁶⁾، -أربعتهم-، عَنِ الْمُغِيرَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مرفوعاً، به.

الطريق الرابع والثلاثون: رواه أبو إدريس الخولاني⁽⁷⁾، عَنِ الْمُغِيرَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مرفوعاً، به.⁽⁸⁾

الطريق الخامس والثلاثون: رواه عباد بن زياد من ولد المغيرة، عن الْمُغِيرَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مرفوعاً، به.⁽⁹⁾

وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، قَالُوا: يَمْسَحُ عَلَى الْجُورَيْنِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَعْلِينَ إِذَا كَانَا تَحِيْنَيْنِ، وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي مُوسَى). والنسائي في الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: الْمَسْحُ عَلَى الْجُورَيْنِ وَالتَّغْلِينَ: 1/ح(129)، وقال: (مَا نَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا تَابَعَ أَبَا قَيْسٍ عَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ وَالصَّحِيحُ عَنِ الْمُغِيرَةِ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ). وابن خزيمة في صحيحه: كِتَابُ الْوُضُوءِ: بَابُ الرُّخْصَةِ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْجُورَيْنِ وَالتَّغْلِينَ: 1/ح(198)، وقال: (لَيْسَ فِي خَبَرِ أَبِي عَاصِمٍ: وَالتَّغْلِينَ، إِنَّمَا قَالَ: مَسَحَ عَلَى الْجُورَيْنِ، وَقَالَ ابْنُ زَافِعٍ: (إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَالَ فَتَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى الْجُورَيْنِ وَالتَّغْلِينَ). وابن حبان في صحيحه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: ذِكْرُ الْإِبَاحَةِ لِلْمَرْءِ الْمَسْحَ عَلَى الْجُورَيْنِ إِذَا كَانَا مَعَ التَّغْلِينَ: 4/ح(1338). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ مَا وَرَدَ فِي الْجُورَيْنِ وَالتَّغْلِينَ: 1/ح(1349)، ولفظه عند ابن أبي شيبه: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْجُورَيْنِ وَالتَّغْلِينَ).

⁽¹⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (2009): (ثقة عابد).

⁽²⁾ رواه من هذا الطريق معلقاً: ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني: الرجال: الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: 3/ح(1555). وأبو نعيم في معرفة الصحابة: بَابُ الْمِيمِ: الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: 5/ح(6229).

⁽³⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (3035): (صدوق).

⁽⁴⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (2170): (ثقة، وكان يرسل كثيراً).

⁽⁵⁾ لم أجد له ترجمة فيما بين يدي من كتب التراجم.

⁽⁶⁾ رواه من هذا الطريق معلقاً: أبو نعيم في معرفة الصحابة: بَابُ الْمِيمِ: الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: 5/ح(6229)، ولفظه: (كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ لَيْلَةٍ فِي سَفَرٍ فَقَالَ: «أَمْعَكَ مَاءً»، فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَنَزَلَ عَنْ رَاحِلَتِهِ، فَمَشَى حَتَّى تَوَارَى عَنِّي فِي سَوَادِ اللَّيْلِ، ثُمَّ جَاءَ فَأَفْرَغْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِدَاوَةِ، فَعَسَلَ يَدَيْهِ وَوَجْهَهُ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ مِنْ صُوفٍ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُخْرِجَ ذِرَاعِيهِ مِنْهَا حَتَّى أَخْرَجَهَا مِنْ أَسْفَلِ الْجُبَّةِ، وَعَسَلَ ذِرَاعِيهِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ أَهْوَيْتُ لِأَنْزِعَ خُفَّيْهِ، فَقَالَ: «دَعُهُمَا، فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ»، فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا).

⁽⁷⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (3115): (قال سعيد بن عبد العزيز: كان عالم الشام بعد أبي الدرداء).

⁽⁸⁾ رواه من هذا الطريق: البخاري في التاريخ الكبير معلقاً: 1/الترجمة: (1245). والطبراني في الكبير: باب الميم: هُنَيْدَةُ الطَّائِفِيُّ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: 20/ح(1085). وابن عساكر في تاريخ دمشق: 219/8، و14/60، ولفظه عند الطبراني: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ فَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ).

⁽⁹⁾ أخرجه من هذا الطريق: الإمام مالك بن أنس بن مالك الأصبحي المدني (ت 179هـ) في الموطأ: كِتَابُ الطَّهَارَةِ:

الطريق السادس والثلاثون: رواه أبو الزناد عبدالله بن ذكوان القرشي⁽¹⁾،
عن عروة بن الزبير بن العوام⁽²⁾، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به⁽³⁾.
الطريق السابع والثلاثون: رواه أبو محمد نافع بن جبير بن مطعم القرشي⁽⁴⁾ (عند ابن الجعد، والإمام
أحمد، والبخاري، ومسلم، وابن ماجه، وابن أبي عاصم، والنسائي، وأبي عوانة، والطبراني، وأبي نعيم،
والبيهقي)⁽⁵⁾، وعباد بن زياد (عند عبدالرزاق، والإمام أحمد، وعبد بن حميد، ومسلم، وأبي داود،

باب ما جاء في المسح على الخفين: 1/ح(41). والإمام أحمد في مسنده: أول مسند الكوفيين: حديث المغيرة بن
شعبة: 30/ح(18160)، ولفظه عند الإمام أحمد: (أن رسول الله ﷺ ذهب لحاجته في غزوة تبوك، قال
المغيرة: فذهبت معه بماء فجاء رسول الله ﷺ فسكبت عليه الماء فغسل وجهه، ثم ذهب يخرج يديه من كمّي
جبتيه فلم يستطع من ضيق كمّي الجبة فأخرجهما من تحت الجبة فغسل يديه، ومسح برأسه ومسح على
الخفين فجاء رسول الله ﷺ وعبد الرحمن بن عوف يؤمهم، وقد صلى بهم ركعة فصلى رسول الله ﷺ الركعة
التي بقيت عليهم ففرغ الناس فلما قضى رسول الله ﷺ قال: أحسنتم).

⁽¹⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (3302): (ثقة، فقيه).

⁽²⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (4561): (ثقة).

⁽³⁾ أخرجه من هذا الطريق: أبو داود: كتاب الطهارة: باب كيف المسح: 1/ح(161). والترمذي: أبواب الطهارة:
باب في المسح على الخفين ظاهرهما: 1/ح(98)، وقال: (وهو حديث عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن عروة، عن
المغيرة، ولا نعلم أحداً يذكر، عن عروة، عن المغيرة على ظاهرهما غيره، وهو قول غير واحد من أهل العلم، وبه يقول:
سفیان الثوري، وأحمد قال محمد: وكان مالك يثبته بعبد الرحمن بن أبي الزناد). وابن الجارود في المتقى: كتاب الطهارة:
باب المسح على الخفين: ح(85)، ولفظه عند الترمذي: (رأيت النبي ﷺ يمسح على الخفين على ظاهرهما).

⁽⁴⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (7072): (ثقة فاضل).

⁽⁵⁾ أخرجه من هذا الطريق: ابن الجعد في مسنده: عبدالله بن دينار: 1/ح(2913). والإمام أحمد في مسنده: أول
مسند الكوفيين: حديث المغيرة بن شعبة: 30/ح(18226). والبخاري: كتاب الوضوء: باب الرجل يوضئ
صاحبه: 1/ح(182)، وباب المسح على الخفين: ح(203)، وكتاب المغازي: باب نزل النبي ﷺ الحجر:
6/ح(4421). ومسلم: كتاب الطهارة: باب المسح على الخفين: 1/ح(274). وابن ماجه: كتاب الطهارة
وسننها: باب ما جاء في المسح على الخفين: 1/ح(545). وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني: المغيرة بن شعبة بن
مسعود: 3/ح(1554). والنسائي في الكبرى: كتاب الطهارة: المسح على الخفين: 1/ح(121)، وفي السنن
الصغرى: كتاب الطهارة: باب المسح على الخفين: 1/ح(124). وأبو عوانة في مستخرجه: كتاب الإيمان: باب
بيان الإباحة للمتوضئ أن يعينه على وضوئه غيره ويصبه عليه، والدليل على إجازة المسح على الخفين كيف ما
مسح إذا وقع عليه اسم المسح: 1/ح(707-709). والطبراني في الكبير: باب الميم: نافع بن جبير بن مطعم،
عن عروة بن المغيرة بن شعبة، عن أبيه المغيرة بن شعبة: 20/ح(876)، وفي الأوسط: باب الباء: من اسمه بكر:
3/ح(3106)، وقال: (لم يرو هذا الحديث عن يحيى إلا الليث، ومحمد بن إسحاق). وأبو نعيم في المسند المستخرج
على صحيح الإمام مسلم: كتاب الطهارة: باب في المسح على الخفين: 1/ح(627-628). والبيهقي في السنن

والنسائي، وابن خزيمة، وابن حبان، والطبراني، والبيهقي⁽¹⁾،
والشعبي⁽²⁾ (عند الإمام أحمد، والترمذي، والنسائي، وابن قانع)⁽³⁾، وأبو عون عبد الله بن عون

الكبرى: كتاب الطهارة: بَابُ مَسْحِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْخُفَّيْنِ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ جَمِيعًا: 1/ح(1298)، وقال: (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنِ اللَّيْثِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ سَعْدٍ)، ولفظه عند النسائي: (أَنَّهُ خَرَجَ لِحَاجَتِهِ، فَاتَّبَعَهُ الْمُغِيرَةُ بِأَدَاوَةٍ فِيهَا مَاءٌ، فَصَبَّ عَلَيْهِ حَتَّى فَرَّغَ مِنْ حَاجَتِهِ، فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ).

(¹) أخرجه من هذا الطريق: عبد الرزاق في مصنفه: كتاب الطهارة: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: 1/ح(748). والإمام أحمد في مسنده: أَوَّلُ مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ: حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: 30/ح(18175). وعبد بن حميد في المنتخب من مسنده: مُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: 1/ح(397). ومسلم: كِتَابُ الصَّلَاةِ: بَابُ تَقْدِيمِ الْجُمَاعَةِ مَنْ يُصَلِّي بِهِمْ إِذَا تَأَخَّرَ الْإِمَامُ وَلَمْ يَخَافُوا مَفْسَدَةً بِالتَّقْلِيدِ: 1/ح(274). وأبو داود: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: 1/ح(149). والنسائي في الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: ذِكْرُ اخْتِلَافِ أَلْفَاظِ النَّاقِلِينَ لِحَدِيثِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ فِيهِ: 1/ح(166). وابن خزيمة في صحيحه: كِتَابُ الْوُضُوءِ: بَابُ الرُّخْصَةِ فِي اسْتِعَانَةِ الْمُتَوَضِّعِ بِمَنْ يَصُبُّ عَلَيْهِ الْمَاءَ لِيَطْهَرُ، خِلَافَ مَذْهَبِ مَنْ يَتَوَهَّمُ مِنَ الْمُتَوَضِّعِ أَنَّ هَذَا مِنَ الْكِبَرِ: 1/ح(203). وابن حبان في صحيحه: كِتَابُ الصَّلَاةِ: ذِكْرُ مَا يُسْتَحَبُّ لِلْمَرْءِ إِذَا لَمْ يَنْتَظِرْهُ الْمُؤَدُّ وَالْقَوْمُ عِنْدَ إِتْيَانِهِ الصَّلَاةَ أَنْ لَا يَجِدَ فِي نَفْسِهِ عَلَيْهِمْ وَإِنْ كَانَ أَفْضَلُهُمْ: 5/ح(2224). والطبراني في مسند الشاميين: مَا انْتَهَى إِلَيْنَا مِنْ مُسْنَدِ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ الرُّبَيْدِيِّ وَيُكْنَى أَبَا الْهَدَيْلِ: الرَّهْرِيُّ عَنْ عَبَّادِ بْنِ زَيْدٍ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ: 3/ح(1817). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الصَّلَاةِ: بَابُ الْمَسْبُوقِ بِبَعْضِ صَلَاتِهِ يَصْنَعُ مَا يَصْنَعُ الْإِمَامُ، فَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ قَامَ فَأَتَمَّ بَاقِيَ صَلَاتِهِ: 2/ح(3617)، وقال: (قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: قَالَ ابْنُ شَهَابٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ حَمْرَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ نَحْوَ حَدِيثِ عَبَّادٍ قَالَ الْمُغِيرَةُ: فَأَرَدْتُ تَأْخِيرَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (دَعُهُ)، رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَافِعٍ وَالْحَسَنِ الْخُلَوَائِيِّ)، وَبَابُ الصَّلَاةِ بِغَيْرِ أَمْرِ الْوَالِي: 5309/ح، ولفظه عند الإمام أحمد: (أَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ غَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ فِي قِصَّةِ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَسْحِهِ عَلَى الْخُفَّيْنِ قَالَ ثُمَّ أَقْبَلَ قَالَ الْمُغِيرَةُ: فَأَقْبَلْتُ مَعَهُ حَتَّى يَجِدَ النَّاسُ قَدْ قَدَمُوا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فَصَلَّى بِهِمْ فَأَذْرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِحْدَى الرُّكْعَتَيْنِ فَصَلَّى مَعَ النَّاسِ الرُّكْعَةَ الْآخِرَةَ، فَلَمَّا سَلَّمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُتِمُّ صَلَاتَهُ فَأَفْزَعَ ذَلِكَ الْمُسْلِمِينَ فَأَكْثَرُوا التَّسْبِيحَ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ ثُمَّ قَالَ: أَحْسَنْتُمْ، أَوْ قَدْ أَصَبْتُمْ، يَغْفِطُهُمْ أَنْ صَلُّوا الصَّلَاةَ لَوْفَتْهَا).

(²) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (3092): (ثقة مشهور فقيه فاضل).

(³) أخرجه من هذا الطريق: الإمام أحمد في مسنده: أَوَّلُ مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ: حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: 30/ح(18196). والترمذي: أَبْوَابُ اللَّبَاسِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي لُبْسِ الْجَبَّةِ وَالْخُفَّيْنِ: 4/ح(1768)، وقال: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ). والنسائي في الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ مَعَ النَّاصِيَةِ: 1/ح(111)، ولفظه عند الترمذي: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَيْسَ جَبَّةً رُومِيَّةً ضَيِّقَةً الْكُمَيْنِ).

البصري⁽¹⁾ (عند الطحاوي)⁽²⁾، -أربعتهم-، عن عروة بن المغيرة، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به. الطريق الثامن والثلاثون: رواه أبو زيد الحسين بن المبارك الواسطي⁽³⁾، عن عبدالله بن رجاء⁽⁴⁾، عن عمر بن أبي زائدة⁽⁵⁾، عن ابن أبي السفر⁽⁶⁾، عن الشعبي، عن عقار بن المغيرة⁽⁷⁾، عن أبيه المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به.⁽⁸⁾

الطريق التاسع والثلاثون: رواه الحسن بن الحباب المقرئ⁽⁹⁾، عن الربيع بن ثعلب⁽¹⁰⁾، عن عمرو بن جميع جميع الحلواني⁽¹¹⁾، عن الأعمش، عن أبي ظبيان حصين بن جندب⁽¹²⁾، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به.⁽¹³⁾

⁽¹⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (3519): (ثقة، ثبت، فاضل، من أقران أيوب في العلم والعمل والسن).

⁽²⁾ أخرجه من هذا الطريق: الطحاوي في شرح مشكل الآثار: بَابُ بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَوْلِهِ فِي الْإِيمَانِ: (إِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعِينَ)، هَلْ ذَلِكَ الْحُكْمُ بَاقٍ عَلَى حَالِهِ، أَوْ قَدْ نُسِخَ بِوَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَهُ؟ 14/ح (5653)، ولفظه: (كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَلَمَّا كَانَ مِنَ السَّحَرِ، أَنَاخَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَاحِلَتَهُ، ثُمَّ نَزَلَ فَتَوَارَى عَنِّي قَدَرًا مَا يَقْضِي الرَّجُلُ حَاجَتَهُ، ثُمَّ جَاءَ، فَقَالَ لِي: " أَمْعَكَ مَاءٌ؟ "، قُلْتُ: نَعَمْ، إِذَاوَةً أَوْ سَطِيحَةً فِيهَا مَاءٌ، فَصَبَبْتُ عَلَيْهِ، فَعَسَلْتُ وَجْهَهُ، وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ لَهُ شَامِيَّةٌ، فَذَهَبَ يُخْرِجُ يَدَهُ مِنْهَا، فَصَاقَ كُنَّا الْجُبَّةَ، فَأَخْرَجَ يَدَيْهِ مِنْ تَحْتِ الْجُبَّةِ، وَرَبَّمَا رَمَى بِالْجُبَّةِ عَنْ يَدَيْهِ، فَعَسَلَ يَدَيْهِ، وَمَسَحَ عِمَامَتَهُ، وَذَلِكَ النَّاصِيَةِ بِشَيْءٍ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ، ثُمَّ رَكَبْنَا فَأَذْرَكَ فِي صَلَاةِ الْغَدَاةِ، وَعَبَدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ يَوْمُهُمْ، وَقَدْ صَلَّى رُكْعَةً، فَذَهَبْتُ لِأَوْذَنِهِ، فَنَهَانِي، وَصَلَّيْنَا خَلْفَهُ رُكْعَةً، وَقَضَيْنَا الرُّكْعَةَ الَّتِي سَقَيْنَا بِهَا).

(3) لم أعثر على ترجمته.

(4) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (3312): (صدوق يهم قليلاً).

(5) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (4897): (صدوق، رمي بالقدر).

(6) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (3359): (ثقة).

(7) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (4630): (ثقة).

(8) أخرجه من هذا الطريق: أبو الحسن أسلم بن سهل الرزاز الواسطي (ت292هـ) في تاريخ واسط: تسمية القرن الرابع من أهل واسط الذين كتبت عنهم: أبو زيد الحسين بن المبارك: 242، ولفظه: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ لِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ وَلِلْمَسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ).

(9) قال الذهبي في تاريخ الإسلام: 7/الترجمة: (23): (كان من شيوخ المقرئين وثقاتهم).

(10) قال الذهبي في تاريخ الإسلام: 5/الترجمة: (135): (قال جَزْرَةُ الحافظ: كان ثقة من عباد الله الصالحين).

(11) قال الذهبي في تاريخ الإسلام: 4/الترجمة: (272): (مُتَّفَقٌ عَلَى تَرْكِهِ).

(12) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (1366): (ثقة).

(13) أخرجه من هذا الطريق: أبو أحمد ابن عدي الجرحاني (ت365هـ) في الكامل في ضعفاء الرجال: 6/الترجمة: (1279)، ولفظه: (تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَمَسَحَ فَقُلْتُ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ بَلْ أَنْتَ نَسِيتَ هَكَذَا أَمَرَنِي

الطريق الأربعون: رواه داود بن أبي هند⁽¹⁾، عن بشر بن نخير القشيري البصري⁽²⁾، عن المغيرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، مراسلاً، به.⁽³⁾

الطريق الحادي والأربعون: رواه أبو خالد هدبة بن خالد البصري⁽⁴⁾، عن همام بن يحيى⁽⁵⁾، عن قتادة السدوسي، عن الحسن البصري، وزرارة بن أبي أوفى⁽⁶⁾، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به.⁽⁷⁾

روي الحديث من أوجه كثيرة، منها ما ذكره الدارقطني في عله⁽⁸⁾، ومنها ما ساقه ابن عبد البر في تمهيده⁽⁹⁾، ومنها ما أخرجه غيرهما، وهذه الطرق والأوجه بعضها تم تخريجه سابقاً، والبعض الآخر ساقه الدارقطني معلقاً ولم أف أف عليه، فمن طريق بكر المزني روي الحديث من إثني عشر وجهاً⁽¹⁰⁾:

الوجه الأول: رواه حميد الطويل، عن بكر، عن حمزة عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به.

الوجه الثاني: رواه سليمان التيمي ويحيى الأنصاري، كلاهما، عن بكر، عن ابن المغيرة.

الوجه الثالث: رواه سليمان التيمي، عن بكر والحسن، عن ابن المغيرة عن المغيرة.

الوجه الرابع: رواه معتمر بن سليمان التيمي، عن بكر، عن الحسن، عن ابن المغيرة، عن المغيرة.

الوجه الخامس: رواه سعيد بن أبي عروبة، وقتادة ومطر، وعاصم الأحول، عن بكر، عن المغيرة، وهذا الوجه قال فيه الدارقطني: (وَكِلَاهُمَا؛ (زُقِرَ بِنُ الْهَذَلِ، وَمَنِيْعُ بِنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ)، وَهَمَّ لِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ سَمِعَهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ بَكْرِ، لَيْسَ بَيْنَهُمَا فِيهِ قِتَادَةٌ، وَلَا مَطَرٌ، قَالَ ذَلِكَ يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، وَعُثْدَرٌ، وَعَلِيُّ

رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ).

⁽¹⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (1817): (ثقة متقن، كان يهم بآخره).

⁽²⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (706): (متروك، متهم).

⁽³⁾ رواه من هذا الطريق معلقاً: الدارقطني في عله: 7/ المسألة: (1236).

⁽⁴⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (7269): (ثقة، عابد، تفرّد النسائي بتليينه).

⁽⁵⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (7319): (ثقة، ربما وهم).

⁽⁶⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (2009): (ثقة عابد).

⁽⁷⁾ أخرجه من هذا الطريق: أبو داود: كتاب الطهارة: باب الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ: 1/ح(152)، ولفظه: (تَخَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ هَذِهِ الْقِصَّةَ، قَالَ: فَأَتَيْنَا النَّاسَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ يُصَلِّي بِهِمُ الصُّبْحَ، فَلَمَّا رَأَى النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَتَأَخَّرَ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ أَنْ يَمْضِيَ، قَالَ: فَصَلَّيْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ خَلْفَهُ رُكْعَةً، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى الرُّكْعَةَ الَّتِي سَبَقَ بِهَا، وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهَا).

⁽⁸⁾ ينظر: علل الدارقطني: 7/ المسألة: (1234-1242).

⁽⁹⁾ ينظر: التمهيد لابن عبد البر: 11/119-161.

⁽¹⁰⁾ ينظر: علل الدارقطني: 7/ المسألة: (1236).

بُنْ مُسْنَهْرٍ).⁽¹⁾

الوجه السادس: رواه عبيد الله بن عمر، عن حمزة، عن المغيرة.

الوجه السابع: رواه عبيد الله بن عمر، عن حميد الطويل، عن ابن المغيرة، عن المغيرة.

الوجه الثامن: رواه قتادة وأبو حفص العمري، عن الحسن البصري، عن المغيرة.

الوجه التاسع: رواه همام بن يحيى، عن قتادة، عن الحسن البصري ومحمد بن سيرين، عن المغيرة.

الوجه العاشر: رواه همام بن يحيى، عن قتادة، عن الحسن البصري ووزارة بن أبي أوفى، عن المغيرة.

الوجه الحادي عشر: رواه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة ومطر، ورواه عاصم الأحول، عن بكر، عن المغيرة، مراسلاً.

الوجه الثاني عشر: رواه يحيى القطان والثوري، عن سليمان التيمي، عن بكر، عن الحسن، عن ابن المغيرة، عن المغيرة.

قال الدارقطني: (وَالْحَسَنُ لَمْ يَسْمَعْ هَذَا مِنَ الْمُغِيرَةِ، وَإِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْ حَمَزَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَبِيهِ. وَذَلِكَ بَيِّنٌ فِي رِوَايَةِ يَحْيَى الْقَطَّانِ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ بَكْرِ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ ابْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَبِيهِ)⁽²⁾، وقال: (وَحُمَيْدٌ لَمْ يَسْمَعْ هَذَا مِنْ ابْنِ الْمُغِيرَةِ، وَإِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ بَكْرِ الْمُزَنِيِّ، عَنْ ابْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَبِيهِ)⁽³⁾، فالراجح من هذه الأوجه رواية سليمان التيمي، عن بكر والحسن، عن حمزة بن المغيرة، عن أبيه المغيرة. من طريق الزهري روي الحديث من سبعة أوجه:

الوجه الأول: رواه الإمام مالك، عن الزهري، عن عباد بن زياد من ولد المغيرة، عن المغيرة.

الوجه الثاني: رواه إسحاق بن راهويه، عن روح بن عباد، عن الإمام مالك، عن الزهري، عن رجل من ولد المغيرة، عن المغيرة، وفي هذا قال الدارقطني: (وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَّةَ، عَنْ رُوْحِ بْنِ عُبَادَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ وَلَدِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ الْمُغِيرَةِ فَإِنْ كَانَ رُوْحُ حَفِظَهُ عَنْ مَالِكٍ هَكَذَا فَقَدْ أَتَى بِالصَّوَابِ عَنِ الزُّهْرِيِّ).⁽⁴⁾

الوجه الثالث: رواه يونس الأيلي وعمرو بن الحارث وابن جريج وابن إسحاق وصالح بن أبي خضر، خمستهم، عن الزهري، عن عباد بن زياد، عن عروة، عن المغيرة.

الوجه الرابع: رواه أسامة الليثي ويرد بن سنان وابن سمعان، ثلاثتهم، عن الزهري، عن عروة، عن المغيرة.

الوجه الخامس: رواه جعفر بن برقان، عن الزهري، عن عروة وحمزة، عن المغيرة.

(1) علل الدارقطني: 7/ المسألة: (1237).

(2) علل الدارقطني: 7/ المسألة: (1237).

(3) علل الدارقطني: 7/ المسألة: (1237).

(4) علل الدارقطني: 7/ المسألة: (1236).

الوجه السادس: رواه مكحول الشامي، عن عباد بن زياد، عن المغيرة.

الوجه السابع: رواه عباد بن زياد بن أبي سفيان، وإسماعيل بن محمد بن سعد، عن عروة وحمة، عن المغيرة، وقد رجح الدارقطني الوجه الثالث فقال: (وَالصَّحِيحُ قَوْلُ يُؤْنَسَ، وَعَمَرُو بْنُ الْحَارِثِ، وَعَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَمَنْ تَابَعَهُمْ)⁽¹⁾، ورجح أبو حاتم الوجه السابع وفيه رواية عباد بن زياد وإسماعيل بن محمد بن سعد⁽²⁾، عن عروة وحمة عن أبيهما المغيرة رضي الله عنهما، ونسب الوهم إلى الإمام مالك في نسبه عباد بن زياد إلى المغيرة رضي الله عنه، والصحيح أنه ابن أبي سفيان بن حرب رضي الله عنه، حيث قال: (وَهُمَ مَالِكٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ؛ فِي نَسَبِ عَبَّادِ بْنِ زِيَادٍ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ وَلَدِ الْمُغِيرَةِ، وَيُقَالُ لَهُ: عَبَّادُ بْنُ زِيَادِ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، وَإِنَّمَا هُوَ: عَبَّادُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ عُرْوَةَ وَحَمَزَةَ ابْنَيْ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم).⁽³⁾ من طريق محمد بن سيرين روي من أربعة أوجه:

الوجه الأول: رواه أيوب السخيتاني وحبيب بن الشهيد وهشام بن حسان وعون الأعرابي وأشعث بن عبد الملك وأبو حرة ويونس بن عبيد، عن محمد بن سيرين، عن عمرو بن وهب الثقفي، عَنِ الْمُغِيرَةِ رضي الله عنه، مرفوعاً، به.

الوجه الثاني: رواه حسام بن المصك ومحمد بن عمرو الأنصاري وعبد الأعلى بن مساور، ورواه قبيصة، عن الثوري، عن يونس بن عبيد، عن محمد بن سيرين، عن عمرو بن وهب الثقفي، عَنِ الْمُغِيرَةِ رضي الله عنه، مرفوعاً، به.

الوجه الثالث: رواه حماد بن زيد، عن أيوب، عن محمد بن سيرين، عن كناه أبا عبد الله، عن عمرو بن وهب الثقفي، عَنِ الْمُغِيرَةِ رضي الله عنه، مرفوعاً، به.⁽⁴⁾

الوجه الرابع: رواه يزيد التستري، عن محمد بن سيرين، عن بعض أصحابه، عن عمرو بن وهب الثقفي، عَنِ الْمُغِيرَةِ رضي الله عنه، مرفوعاً⁽⁵⁾، وقد رجح الدارقطني الوجه الأول بقوله: (فَالْقَوْلُ قَوْلُ أَيُّوبَ، وَقَتَادَةَ وَمَنْ تَابَعَهُمَا).⁽⁶⁾

من طريق كاتب المغيرة روي من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: رواه عبد الله بن المبارك⁽⁷⁾ (عند الترمذي، والدارقطني)⁽⁸⁾، وعتبة بن السكن⁽¹⁾ (عند تمام

⁽¹⁾ المصدر نفسه: (1236).

⁽²⁾ علل الحديث لابن أبي حاتم: 1/المسألة: (65).

⁽³⁾ المصدر نفسه: 1/المسألة: (182).

⁽⁴⁾ علل الدارقطني: 7/المسألة: (1237).

⁽⁵⁾ المصدر نفسه: 7/المسألة: (1237).

⁽⁶⁾ المصدر نفسه: 7/المسألة: (1237).

⁽⁷⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (3570): (ثقة، ثبت، فقيه).

⁽⁸⁾ رواه من هذا الوجه تعليقا: الترمذي: أَبْوَابُ الطَّهَارَةِ : بَابُ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْحَقِّينِ أَغْلَاةً وَأَسْفَلَهُ : 1/ح(97)، وقال: (وَهَذَا حَدِيثٌ مَعْلُومٌ، لَمْ يُسْنِدْهُ عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ غَيْرُ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ. وَسَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ، وَمُحَمَّدًا عَنْ هَذَا

تمام بن محمد الرازي⁽²⁾، -كلاهما-، عن ثور بن يزيد⁽³⁾، عن رجاء بن حيوة⁽⁴⁾، عن كاتب المغيرة وراذ بن عيسى الثقفي⁽⁵⁾، مراسلاً، به.

الوجه الثاني: رواه الوليد بن مسلم⁽⁶⁾ (عند الإمام أحمد، والبخاري، وابن ماجه، وإبي داود، والترمذي، والطبراني، والدارقطني، وإبي نعيم، والبيهقي)⁽⁷⁾، وإبراهيم بن محمد بن أبي يحيى⁽¹⁾ (عند البيهقي)⁽²⁾،

الحديث، فقال: لَيْسَ بِصَحِيحٍ، لَأَنَّ ابْنَ الْمُبَارَكِ رَوَى هَذَا عَنْ ثَوْرٍ، عَنْ رَجَاءٍ، قَالَ: حَدَّثْتُ عَنْ كَاتِبِ الْمَغِيرَةِ، مُرْسَلٌ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ الْمَغِيرَةُ، وَفِي الْعِلَلِ الْكَبِيرِ: 1/ح(70)، وقال: (سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: لَا يَصِحُّ هَذَا، رُوِيَ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ ثَوْرٍ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: حَدَّثْتُ عَنْ رَجَاءِ بْنِ حَيَوَةَ، عَنْ كَاتِبِ الْمَغِيرَةِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا وَضَعَفَ هَذَا. وَسَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ فَقَالَ: نَحْوًا مِمَّا قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ). والدارقطني في عله: 7/المسألة: (1238)، وقال: (وَحَدِيثُ رَجَاءِ بْنِ حَيَوَةَ الَّذِي فِيهِ ذَكَرَ أَعْلَى الْخُفِّ وَأَسْفَلُهُ لَا يَثْبُتُ لِأَنَّ ابْنَ الْمُبَارَكِ رَوَاهُ عَنْ ثَوْرٍ بْنِ يَزِيدَ مُرْسَلًا)، ولفظه عند الترمذي: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ أَعْلَى الْخُفِّ وَأَسْفَلَهُ).

⁽¹⁾ قال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان: 5/الترجمة: (5089): (قال الدارقطني: متروك الحديث، وقال ابن حبان في الثقات: يخطيء ويخالف روى عنه موسى بن سهل الرملي. وقال البزار: روى عن الأوزاعي أحاديث لم يتابع عليها وروى عن القاسم بن هاشم بن سعيد عنه حديثاً غريباً. وقال البيهقي: عتبة بن السكن واه منسوب إلى الوضع).

⁽²⁾ أخرجه من هذا الطريق: تمام بن محمد الرازي في فوائده: 1/ح(577).

⁽³⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: 1/الترجمة: (861): (ثقة ثبت لكنه يرى القدر).

⁽⁴⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: 1/الترجمة: (1915): (ثقة فقيه).

⁽⁵⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: 1/الترجمة: (7401): (ثقة).

⁽⁶⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: 1/الترجمة: (7456): (ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية).

⁽⁷⁾ أخرجه من هذا الوجه: الإمام أحمد في مسنده: أَوَّلُ مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ: حَدِيثُ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: 30/ح(18197). والبخاري في التاريخ الأوسط: 292/1. وابن ماجه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ وَسُنَنِهَا: بَابُ مَا جَاءَ فِي مَسْحِ أَعْلَى الْخُفِّ وَأَسْفَلِهِ: 1/ح(550). وأبو داود: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ كَيْفِ الْمَسْحِ: 1/ح(165)، وقال: (وَبَلَغَنِي أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ ثَوْرٌ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ رَجَاءٍ). والترمذي: أَبْوَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفِّينِ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلِهِ: 1/ح(97)، وقال: (وَهَذَا حَدِيثٌ مَعْلُولٌ، لَمْ يُسْنِدْهُ عَنْ ثَوْرٍ بْنِ يَزِيدَ غَيْرُ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ. وَسَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ، وَمُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: لَيْسَ بِصَحِيحٍ، لَأَنَّ ابْنَ الْمُبَارَكِ رَوَى هَذَا عَنْ ثَوْرٍ، عَنْ رَجَاءٍ، قَالَ: حَدَّثْتُ عَنْ كَاتِبِ الْمَغِيرَةِ، مُرْسَلٌ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ الْمَغِيرَةُ، وَفِي الْعِلَلِ الْكَبِيرِ: 1/ح(70)، وقال: (سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: لَا يَصِحُّ هَذَا، رُوِيَ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ ثَوْرٍ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: حَدَّثْتُ عَنْ رَجَاءِ بْنِ حَيَوَةَ، عَنْ كَاتِبِ الْمَغِيرَةِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا وَضَعَفَ هَذَا. وَسَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ فَقَالَ: نَحْوًا مِمَّا قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ). وابن الجارود في المنتقى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفِّينَ: 84. والطبراني في مسند الشاميين: مَا انْتَهَى إِلَيْنَا مِنْ مُسْنَدِ ثَوْرٍ بْنِ يَزِيدَ: ثَوْرٌ، عَنْ رَجَاءِ بْنِ حَيَوَةَ: 1/ح(451)، وَمَا انْتَهَى إِلَيْنَا مِنْ مُسْنَدِ رَجَاءِ بْنِ حَيَوَةَ الْكِنْدِيِّ رَجَاءٌ عَنْ وَرَادٍ كَاتِبِ الْمَغِيرَةِ: 3/ح(2118)، وَفِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ: بَابُ الْمِيمِ: رَجَاءُ بْنُ حَيَوَةَ، عَنْ وَرَادٍ: 20/ح(939). والدارقطني في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الرُّحْصَةِ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفِّينِ وَمَا فِيهِ وَاجْتِلَافِ الرُّوَايَاتِ: 1/ح(752)، وَفِي عِلَلِهِ

ومحمد بن عيسى بن سميع⁽³⁾ (عند الدارقطني)⁽⁴⁾، -ثلاثتهم-، عن ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة وراة الثقفي، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به.

الوجه الثالث: رواه بكر بن سهل الدمياني⁽⁵⁾، عن أبي محمد عبد الله بن يوسف التنيسي⁽⁶⁾، عن أبي محمد الحكم بن هشام الثقفي⁽⁷⁾، عن أبي عمرو عبد الملك بن عمير الكوفي⁽⁸⁾، عن كاتب المغيرة وراة الثقفي، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً بلفظ: (سَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً، فَضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى عُنُقِ رَاحِلَتِي، ثُمَّ قَالَ: «مَعَكَ مَاءٌ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، هَذِهِ سَطِيحَةٌ مِنْ مَاءٍ مَعِي. قَالَ: فَتَزَلْ فَقَضَى الْحَاجَةَ، ثُمَّ أَتَانِي فَقَالَ: «أَتُرِيدُ الْحَاجَةَ؟» قُلْتُ: لَا. «فَغَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا، وَتَمَضَّمَصَ ثَلَاثًا، وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ ذِرَاعِيهِ، وَكَانَتْ عَلَيْهِ جُبَّةٌ مِنْ صُوفٍ ضَيِّقَةٍ، فَلَمْ يَقْدِرْ أَنْ يُخْرِجَ ذِرَاعِيهِ مِنْهَا، فَأَخْرَجَ يَدَيْهِ مِنْ تَحْتِ الْجُبَّةِ، ثُمَّ غَسَلَ ذِرَاعِيهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ»، ثُمَّ سَرْنَا فَلَحِقْنَا الْقَوْمَ فَصَلَّى بِهِمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، فَأَرَدْتُ أَنْ أُؤَذِّنَهُ بِمَكَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَنْعَنِي فَصَلَّيْنَا، ثُمَّ قَضَيْنَا الثَّانِيَةَ⁽⁹⁾، وليس فيه ذكر المسح أسفل الخف.

روي الحديث من ثلاثة أوجه، وقد نقل ابن أبي حاتم عن أبيه ترجيحه للرواية المرسلة بإطلاقه لفظ (أصح)، فأعل أبو حاتم الحديث الموصول بوليد بن مسلم لمعارضته الحديث المرسَل لابن المبارك ورجح

تعليقاً: 7/ح(1238)، وقال: (وَحَدِيثُ رَجَاءِ بْنِ حَيَّوَةَ الَّذِي فِيهِ ذَكَرَ أَعْلَى الْخُفِّ وَأَسْفَلُهُ لَا يَثْبُتُ لِأَنَّ ابْنَ الْمُبَارَكِ رَوَاهُ عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ مَرْسَلًا). وأبو نعيم في حلية الأولياء: 176/5. والبيهقي في السنن الصغير: كتاب الطهارة: باب كَيْفَ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: 1/ح(128)، وفي الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: باب كَيْفَ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: 1/ح(1377)، وفي معرفة السنن والآثار: كتاب الطهارة: باب كَيْفَ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: 2/ح(2063).

⁽¹⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: 1/الترجمة: (241): (متروك).

⁽²⁾ أخرجه من هذا الطريق: البيهقي في معرفة السنن والآثار: كتاب الطهارة: باب كَيْفَ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: 2/ح(2060-2062).

⁽³⁾ قال الذهبي في تاريخ الاسلام: 4/الترجمة: (288): (قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَا يُحْتَجُّ بِهِ. وَذَكَرَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي الْكَامِلِ، وَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ).

⁽⁴⁾ رواه من هذا الطريق تعليقاً: الدارقطني في عله: 7/ المسألة: (1238)، وقال: (وَحَدِيثُ رَجَاءِ بْنِ حَيَّوَةَ الَّذِي فِيهِ ذَكَرَ أَعْلَى الْخُفِّ وَأَسْفَلُهُ لَا يَثْبُتُ لِأَنَّ ابْنَ الْمُبَارَكِ رَوَاهُ عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ مَرْسَلًا).

⁽⁵⁾ قال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان: 2/الترجمة: (1582): (قال النسائي: ضعيف).

⁽⁶⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (3721): (ثقة متقن من أثبت الناس في الموطأ).

⁽⁷⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (1465): (صدوق).

⁽⁸⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (4200): (ثقة فصيح عالم تغير حفظه وربما دلس).

⁽⁹⁾ أخرجه من هذا الوجه: الحاكم في المستدرک: كِتَابُ مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم: ذَكَرُ مَنْاقِبِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه: 3/ح(5899)، وقال: (عَرِيبٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجْهُ بِهَذِهِ السِّيَاقَةِ).

المرسل على الموصول لأن ابن المبارك أوثق وأحفظ من الوليد بن مسلم والوليد ثقة إلا انه مدلس ونقل ابن أبي حاتم مثل هذا عن أبي زرعة بقلوه: (وهذا أشبه⁽¹⁾)، وثقل نحو هذا عن البخاري⁽²⁾، والدارقطني⁽³⁾، والإمام أحمد⁽⁴⁾.

قول أبي حاتم: (أصح) هنا يعني ان الحديث فيه طريقتين: طريق ضعيف والآخر صحيح وهو المرسل والمرسل ضعيف أيضاً، وأما قول أبي زرعة فيه فيدل على أنه متحير في هذين الوجهين وكذا الأمر عند البخاري والإمام أحمد والدارقطني، لكن قول أبي حاتم: (أصح) حسم الخلاف فيه والائمة الذين قالوا أشبه يميلون الى ترجيح المرسل أيضاً، ثم ذهبوا الى القول بضعفه موصولاً ومرسلاً لمخالفة الأحاديث الصحيحة الكثيرة له بأنه **كان يمسح ظاهر الخفين**، ولم يصح عنه مسح أسفلهما.

من طريق أبي سلمة عبدالله بن عبدالرحمن بن عوف روي من ثلاثة أوجه⁽⁵⁾:

الوجه الأول: رواه عبدالله بن الوليد بن قيس بن الأحرم المصري، عن أبي سلمة عبدالله بن عبدالرحمن، عن أبيه عبدالرحمن بن عوف **رضي الله عنه**، مرفوعاً، به.

الوجه الثاني: رواه إسماعيل بن جعفر، وأسباط بن محمد، وأبو بدر شجاع بن الوليد، عن أبي سلمة، عن المغيرة **رضي الله عنه**، مرفوعاً، به.

الوجه الثالث: رواه أبو عبدالرحمن معمر بن مخلد السروجي، عن عبدة بن سليمان، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة **رضي الله عنه**، مرفوعاً، به، وقد رجح الدارقطني الوجه الثاني بقلوه: (والصحيح حديث المغيرة⁽⁶⁾).

من طريق مسروق بن الأجدع روي من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: رواه الأعمش، عن أبي الضحى مسلم بن صبيح، عن مسروق بن الأجدع، عن المغيرة **رضي الله عنه**، مرفوعاً، به.

الوجه الثاني: رواه الأعمش، عن أبي ظبيان حصين بن جندب، عن المغيرة **رضي الله عنه**، مرفوعاً، به.

الوجه الثالث: رواه مسلم بن صبيح، عن المغيرة **رضي الله عنه**، مرفوعاً، به، ورجح الدارقطني الوجه الأول بقلوه: (وحديث أبي الضحى عن مسروق أصح⁽⁷⁾)، وكذلك أبو حاتم حيث قال: (هو حديث الأعمش، عن

(1) علل ابن أبي حاتم: 1/ المسألة: (78).

(2) ينظر: العلل الكبير للترمذي: 1/ ح(70).

(3) ينظر: علل الدارقطني: 7/ المسألة: (1238).

(4) ينظر: التلخيص الحبير للحافظ ابن حجر: 1/ ح(218).

(5) علل الدارقطني: 7/ المسألة: (1239).

(6) المصدر نفسه: 7/ المسألة: (1239).

(7) المصدر نفسه: 7/ المسألة: (1241).

عَنْ أَبِي الصُّحَى، عَنْ مسروق، عَنْ المغيرة⁽¹⁾.

من طريق هزيل بن شرحبيل بلفظ: (أَنَّهُ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْجَوْرَيْنِ وَالتَّغْلَيْنِ).

رواه الثوري، عن أبي قيس الأودي، عن هزيل بن شرحبيل، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به، ورواه كليب بن وائل، عن أبي قيس، عن أخبره عن المغيرة، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به أيضاً، وقد تفرد بلفظ الحديث أبو قيس الأودي، قال فيه الدارقطني: (وَلَمْ يَرَوْهُ غَيْرُ أَبِي قَيْسٍ، وَهُوَ مِمَّا يُعَدُّ عَلَيْهِ بِهِ لِأَنَّ الْمُحْفُوظَ عَنِ الْمُغِيرَةِ الْمَسْحُ عَلَى الْخَفَيْنِ)⁽²⁾.

من طريق عبدالرحمن بن أبي نعم روي من وجهين:

الوجه الأول: رواه الحسن بن صالح، ووكيع، والفضل بن موسى، وعبيد الله بن موسى، ومحمد بن عبيد، وعبيد الله بن داود بن غراب، عن بكير بن عامر البجلي، عن عبدالرحمن بن أبي نعم، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به.

الوجه الثاني: رواه عيسى بن المسيب، عن أبي بكير، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به. ورجح الدارقطني الوجه الأول فقال في الوجه الثاني: (حَدَّثَ بِهِ عَنْهُ كَذَلِكَ بَكْرُ بْنُ خَدَّاشٍ، وَوَهَمَ فِيهِ فِي مَوْضِعَيْنِ فِي قَوْلِهِ عَنْ أَبِي بُكَيْرٍ، وَإِنَّمَا أَرَادَ بُكَيْرُ بْنُ عَامِرٍ، وَفِي قَوْلِهِ عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، وَإِنَّمَا أَرَادَ ابْنُ أَبِي نُعْمٍ)⁽³⁾.

تقدم أن المغيرة رضي الله عنه روى حديث المسح على الخفين عن رسول الله ﷺ، ورواه عنه جماعة، ولبعضهم ألفاظ وزيادات على البعض. وهذا بيان لتلك الألفاظ، وطرقها وتخرجها وبيان عللها:

اللفظة الأولى: عن وژاد كاتب المغيرة بن شعبة عن المغيرة رضي الله عنه: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ أَعْلَى الْخَفِّ وَأَسْفَلَهُ)، قال ابن أبي حاتم: (لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ، وَسَائِرُ الْأَحَادِيثِ عَنِ الْمُغِيرَةِ أَصَحُّ)⁽⁴⁾.

اللفظة الثانية: عن عبدة بن سليمان أبي محمد الكلبي، عن مجالد بن سعيد، عن الشعبي، عن المغيرة رضي الله عنه قال: (وَضَّاتِ النَّبِيُّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَمَسَحَ عَلَى خَفَيْهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا أَنْزِعَ خَفِيكَ؟، قَالَ: لَا إِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا وَهُمَا طَاهِرَتَانِ، ثُمَّ لَمْ أَمْشِ حَافِئاً بَعْدَ، ثُمَّ صَلَّيْتُ صَلَاةَ الصُّبْحِ)، بزيادة: (ثُمَّ لَمْ أَمْشِ حَافِئاً بَعْدَ).

اللفظة الثالثة: عن مُعان بن رفاعة، عن علي بن يزيد، عن أبي عبدالرحمن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه، عن المغيرة رضي الله عنه، قال: (دَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَاءٍ فَاتَيْتُ خَبَاءً فَإِذَا فِيهِ امْرَأَةٌ

(1) علل الحديث لابن أبي حاتم: 1/المسألة: (65).

(2) علل الدارقطني: 7/المسألة: (1240).

(3) علل الدارقطني: 7/المسألة: (1242).

(4) ذكره ابن أبي حاتم في عله: بيان علل أخبار رويت في الطهارة: 1/المسألة: (135).

أعرابية قال: فقلت: إنَّ هذا رسول الله ﷺ وهو يريد ماء يتوضأ، فهل عندك من ماء؟، قالت: بأبي وأمي رسول الله ﷺ، فو الله ما تطلُّ السماء ولا تقلُّ الأرض رُوحاً أحبَّ إليَّ من روحه ولا أعزَّ، ولكن هذه القرية مسك مية، ولا أحبُّ أن أنجس به رسول الله ﷺ فرجعت إلى رسول الله ﷺ فأخبرته، فقال: ارجع إليها فإن كانت دبغتها فهي طهورها، قال: فرجعت إليها فذكرت ذلك لها، فقالت: أي والله لقد دبغتها، فأتيته بماء منها وعليه يومئذ جبة شامية وعليه خفان وخمار، قال: فأدخل يديه من تحت الجبة - قال: من ضيق كميتها - قال: فتوضأ فمسح على الخمار والخفين⁽¹⁾.

الحديث بهذا اللفظ بطوله مخالف لجميع الروايات عن المغيرة رضي الله عنه، وإسناد هذا الطريق ليس بالقوي ففيه معان بن رفاعة الشامي قال الحافظ ابن حجر في ترجمته: (لين الحديث كثير الإرسال)⁽²⁾، وعلي بن يزيد الشامي، وهو ضعيف⁽³⁾، وأبو عبد الرحمن القاسم بن عبد الرحمن الدمشقي، وهو صدوق يغرب كثيراً⁽⁴⁾، فالحديث ضعيف.

اللفظة الرابعة: زيادة: (هكذا أمرني ربي عز وجل)، وقد وردت هذه الزيادة من ثلاثة أوجه: الوجه الأول: رواه الحسن بن صالح، عن بكير بن عمر البجلي، عن عبد الرحمن بن أبي نعيم، عن المغيرة بن شعبة: (أنَّ رسول الله ﷺ مسح على الخفين، فقلت: يا رسول الله، نسيت؟ قال: بل أنت نسيت، بهذا أمرني ربي ﷻ)⁽⁵⁾.

الوجه الثاني: رواه مندل بن علي، عن بكير بن عامر، عن الشعبي، عن عروة بن المغيرة، عن المغيرة رضي الله عنه، ولفظه: (وَضَأْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ نَسِيتَ؟، قَالَ: بَلْ أَنْتَ نَسِيتَ، بِذَا أَمَرَنِي رَبِّي جَلَّ وَعَزَّ)⁽⁶⁾.

الوجه الثالث: رواه عمرو بن جميع الحلواني، عن الأعمش، عن أبي ظبيان حصين بن جندب، عن المغيرة رضي الله عنه، ولفظه: (توضأ رسول الله ﷺ فمسح، فقلت: نسيت يا رسول الله؟، فقال: بل أنت

⁽¹⁾ أخرجه من هذا الطريق: الإمام أحمد في مسنده: أول مسند الكوفيين: حديث المغيرة بن شعبة: 30/ح (18225).

⁽²⁾ تقريب التهذيب: الترجمة: (6747).

⁽³⁾ المصدر نفسه: الترجمة: (4817).

⁽⁴⁾ تقريب التهذيب: الترجمة: (5470).

⁽⁵⁾ أخرجه من هذا الوجه وبهذا اللفظ: أبو داود: كتاب الطهارة: باب المَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: 1/ح (156).

⁽⁶⁾ أخرجه من هذا الوجه وبهذا اللفظ: الطبراني في الكبير: باب المِيمِ: الشَّعْبِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ: 20/ح (872).

نسيت، هكذا أمرني ربي عز وجل).⁽¹⁾

الوجه الأول ضعيف لأن فيه بكير بن عامر البجلي، وهو ضعيف⁽²⁾، والوجه الثاني ضعيف لأن فيه مندل بن علي، وهو ضعيف أيضاً⁽³⁾، وقد اضطرب مندل فرواه مرة أخرى عن بكير بن عامر، عن عبد الرحمن بن أبي نعم، عن المغيرة، ولفظه: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْسَيْتَ؟ فَقَالَ: بَلْ أَنْتَ نَسَيْتَ، بِهَذَا أَمَرَنِي رَبِّي)⁽⁴⁾، والوجه الثالث ضعيف أيضاً لأن فيه عمرو بن جميع الحلواني وهو متفق على تركه⁽⁵⁾، فهذه الزيادة لا تصح.

اللفظة الخامسة: ذكر التوقيت، وجاءت من وجهين:

الوجه الأول: رواه عمر بن زديح عن عطاء بن أبي ميمونة عن أبي بردة عن المغيرة قال: (آخِرُ غَزَاةٍ غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنَا أَنْ نَمْسَحَ عَلَى خِفَافِنَا: لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلِلْيَالِيَيْنِ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ مَا لَمْ يَخْلَعْ)⁽⁶⁾، وقوله: (ما لم يخلع) منكر، لم يأت له شاهد بخلاف أوله، فله شواهد صحيحة صحيحة عن غير المغيرة⁽⁷⁾، وهذا الوجه ضعيف لأن فيه عمر بن زديح قال ابن أبي حاتم في ترجمته: ترجمته: (سألت أبي عن عمر بن رديح، فقال: شيخ، قيل له: قال يحيى بن معين هو صالح الحديث، فقال: بل هو ضعيف الحديث).⁽⁸⁾

قال البيهقي عقب حديثه: (تفرد به عمر بن زديح، وليس بالقوي)⁽⁹⁾، وقال ابن عدي: (لِعُمَرَ بْنِ زُذَيْحٍ غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْحَدِيثِ وَيُخَالِفُهُ الثَّقَاتُ فِي بَعْضِ مَا يَرْوِيهِ)⁽¹⁰⁾، فذكر التوقيت عن المغيرة⁽¹¹⁾.

⁽¹⁾ أخرجه من هذا الوجه وبهذا اللفظ: ابن عدي الجرجاني في الكامل في ضعفاء الرجال: 6/ الترجمة: (1279).

⁽²⁾ تقريب التهذيب: الترجمة: (759).

⁽³⁾ المصدر نفسه: الترجمة: (6883).

⁽⁴⁾ أخرجه من هذا الوجه: الطبراني في الكبير: بَابُ الْمِيمِ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي نَعْمٍ أَبُو الْحَكَمِ الْبَجْلِيُّ، عَنِ الْمُغِيرَةِ: 20/ح(1002).

⁽⁵⁾ تاريخ الإسلام: 4/ الترجمة: (272).

⁽⁶⁾ أخرجه من هذا الوجه: الطبراني في المعجم الكبير: بَابُ الْمِيمِ: أَبُو بُرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى، عَنِ الْمُغِيرَةِ: 20/ح(1005). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ مَنْ خَلَعَ خُفَّيْهِ بَعْدَ مَا مَسَحَ عَلَيْهِمَا: 1/ح(1376)، وقال: (تَقَرَّدَ بِهِ عُمَرُ بْنُ زُذَيْحٍ وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ).

⁽⁷⁾ قواعد العلل وقرائن الترجيح لعادل بن عبد الشكور بن عباس الزرقى: 118.

⁽⁸⁾ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: 6/ الترجمة: (573).

⁽⁹⁾ السنن الكبرى للبيهقي: 1/ح(1376).

⁽¹⁰⁾ الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي: 6/ الترجمة: (1196).

شاذ، لعدم ذكره في بقية الروايات عنه.⁽¹⁾

الوجه الثاني: رواه الحسين بن المبارك، عن عبدالله بن رجاء عن عمر بن أبي زائدة، عن ابن أبي السفر، عن الشعبي، عن عقار بن المغيرة، عن أبيه عليه السلام، قال: قال رسول الله ﷺ في المسح على الخفين: (للمقيم يوم ليلة وللمسافر ثلاثة أيام ولياليهن)⁽²⁾، وهذا اللفظ بهذا السند شاذ أيضاً⁽³⁾، فقد روى روى مسلم في صحيحه الحديث عن إسحاق بن منصور عن عمر بن أبي زائدة، عن الشعبي، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه به، بدون ذكر التوقيت بل فيه: (أنه وضاً النبي ﷺ فتوضاً، ومسح على خفيه، فقال: إني أدخلتهما طاهرتين).⁽⁴⁾

أخرجه الطبراني أيضاً: عن حفص بن عمر، عن عبدالله بن رجاء، عن عمر بن أبي زائدة، عن عبدالله بن أبي السفر، عن الشعبي، عن عروة بن المغيرة بن شعبة، عن أبيه عليه السلام، قال: (كُنَّا فِي مَسِيرٍ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمْعَكَ مَاءً؟، قُلْتُ: نَعَمْ، فَنَزَلَ عَنْ رَاحِلَتِهِ، ثُمَّ مَشَى حَتَّى تَوَارَى عَنِّي، فَلَمَّا اسْتَقْبَلْتُهُ بِالْمِطْهَرَةِ، فَتَوَضَّأَ وَغَسَلَ كَفَيْهِ وَغَسَلَ وَجْهَهُ، وَكَانَتْ عَلَيْهِ جُبَّةٌ شَامِيَةٌ ضَيَّقَهُ الْيَدَيْنِ فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ تَحْتِ الْجُبَّةِ وَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ أَهْوَيْتُ إِلَى خُفَيْهِ لِأَنْتَرِعَهُمَا، فَقَالَ: دَعُهُمَا فَإِنِّي أَذْخَلْتُهُمَا وَهُمَا طَاهِرَتَانِ، فَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ)⁽⁵⁾، وليس فيه ذكر التوقيت، لكنه ثبت في في أحاديث متواترة عن غير المغيرة عليه السلام، فقد روي عن خزيمة بن ثابت، وعلي بن أبي طالب، وصفوان بن عسال، وأبي هريرة رضي الله عنه.⁽⁶⁾

اللفظة السادسة: فيها زيادة: (الجورين والنعلين)، وجاءت من وجهين:

الوجه الأول: رواه أحمد الدوري، عن يزيد بن هارون عن داود بن أبي هند عن أبي العالية رفيع بن مهران عن فضالة بن عمرو الزهراني عن المغيرة عليه السلام: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْجُورِينَ وَالنَّعْلِينَ)⁽⁷⁾، وهذا سند حسن رجاله ثقات عدا فضالة، حيث سكت عنه البخاري في الكبير، واقتصر

⁽¹⁾ قواعد العلل وقرائن الترجيح لعادل الزرقى: 118.

⁽²⁾ أخرجه من هذا الوجه: أسلم الواسطي في تاريخ واسط: تسمية القرن الرابع من أهل واسط الذين كتبت عنهم: أبو زيد الحسين بن المبارك: 242.

⁽³⁾ قواعد العلل وقرائن الترجيح لعادل الزرقى: 118.

⁽⁴⁾ أخرجه من هذا الوجه: مسلم: كتاب الطهارة: باب الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ: 1/ح(274).

⁽⁵⁾ أخرجه من هذا الوجه: الطبراني في الأوسط: باب الْحَاءِ: مِنْ اسْمِهِ خَفَصٌ: 4/ح(3525)، وقال: (لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ، إِلَّا عُمَرُ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، تَقَرَّدَ بِهِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ).

⁽⁶⁾ ينظر: الآثار لأبي يوسف: ح(76). ومسنند الإمام أحمد: 2/ح(1277)، و30/ح(18094). ومسنند البزار:

15/ح(8629). والمعجم الأوسط: 5/ح(4530)، وفي المعجم الكبير: 12/ح(12423).

⁽⁷⁾ أخرجه من هذا الوجه: أبو بكر الإسماعيلي في معجم أسامي شيوخه: حَرْفُ الْعَيْنِ: 2/ح(327).

على قوله: (فضالة بن عمير الزهراني، وقيل ابن عبيد)⁽¹⁾، وهذه اللفظة معلة بأمور منها⁽²⁾:

أ. المخالفة لبقية مَنْ رواه عن المغيرة رضي الله عنه بدونها.

ب. أَنَّ الطبراني في الكبير روى الحديث بلفظ: (كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَنْزِلِهِ، فَاتَّبَعْتُهُ فَقَالَ: أَيْنَ تَرَكْتَ النَّاسَ؟، فَقُلْتُ: تَرَكْتُهُمْ بِمَكَانٍ كَذَا وَكَذَا، فَأَنَاحَ رَاحِلَتُهُ فَنَزَلَ ثُمَّ ذَهَبَ فَتَوَارَى عَنِّي فَاحْتَسَسَ بِقَدْرِ مَا يَقْضِي الرَّجُلُ حَاجَتَهُ ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: أَمَعَكَ مَاءٌ؟، قُلْتُ: نَعَمْ، فَصَبَبْتُ عَلَى يَدَيْهِ فَعَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، وَمَسَحَ رَأْسَهُ، وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ شَامِيَّةٌ قَدْ ضَاقَتْ يَدَاهَا فَأَدْخَلَ يَدَهُ مِنْ تَحْتِ الْجُبَّةِ فَرَفَعَهَا عَنْ يَدَيْهِ ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ وَوَجْهَهُ، وَمَسَحَ عَلَى رَأْسِهِ وَخُفَيْهِ ثُمَّ قَالَ: أَلَاكَ حَاجَةٌ؟، قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَرَكِبْنَا حَتَّى أَدْرَكْنَا النَّاسَ)⁽³⁾، فذكر الرأس والخفين، ولم يذكر الجوربين.

ج. أَنَّ الحديث جاء في المذاكرة بين المحدثين، وقد قال ابن حبان: (ولقد كنا نجالسهم -أي حفاظ الحديث- برهة من دهرنا على المذاكرة، ولا أراهم يذكر من متن الخبر إلا كلمة واحدة يشيرون إليها)⁽⁴⁾.

د. أن مخرج الحديث الإسماعيلي متأخر توفي سنة (371هـ)، فأين السابقون من سلف الأمة عن هذا الحديث -لو صح-؟ وما كان هذا حاله فلا سبيل للاحتجاج به.

الوجه الثاني: رواه أبو قيس عبد الرحمن بن ثروان، عن هزيل بن شرحبيل، عن المغيرة رضي الله عنه، بلفظ: (تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ وَمَسَحَ عَلَى الْجُورِبَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ)⁽⁵⁾.

(1) التاريخ الكبير للبخاري: 7/ الترجمة: (558).

(2) قواعد العلل وقرائن الترجيح لعادل الزرقى: 122.

(3) أخرجه من هذا الوجه: الطبراني في الكبير: باب الميم: فَضَالَةُ بْنُ عَمْرِو الزَّهْرَانِيُّ، عَنِ الْمَغِيرَةِ: 20/ح (1029).

(4) شرح علل الترمذي لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد البغدادي الحنبلي (ت 795هـ): 430.

(5) أخرجه من هذا الوجه: ابن أبي شيبة في مصنفه: كِتَابُ الرِّدِّ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ: مَسْأَلَةٌ فِي الْمَسْحِ عَلَى النَّعْلَيْنِ: 7/ح (36353). والإمام أحمد في مسنده: أَوَّلُ مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ: حَدِيثُ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: 30/ح (18206). وابن ماجه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ وَسُنَنِهَا: بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْجُورِبَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ: 1/ح (559). وأبو داود: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْجُورِبَيْنِ: 1/ح (159)، وقال: (كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ لَا يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ لِأَنَّ الْمَعْرُوفَ عَنِ الْمَغِيرَةِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخُفَيْنِ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَرُويَ هَذَا أَيْضًا عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الْجُورِبَيْنِ وَلَيْسَ بِالْمُتَّصِلِ وَلَا بِالْمُؤَيَّ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَمَسَحَ عَلَى الْجُورِبَيْنِ عَلَيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَالْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ، وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، وَأَبُو أُمَامَةَ، وَسَهْلُ بْنُ سَعْدٍ، وَعَمْرُو بْنُ حُرَيْثٍ وَرُويَ ذَلِكَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما). والترمذي: أَبْوَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْجُورِبَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ: 1/ح (99)، وقال: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، قَالُوا: يَمْسَحُ عَلَى الْجُورِبَيْنِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ نَعْلَيْنِ إِذَا كَانَا نَحْيَيْنِ، وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي

هذا الوجه عله في أبي قيس عبد الرحمن بن ثروان الأودي قال المزني في ترجمته: (قال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: يخالف في أحاديثه... وقال أبو حاتم: ليس بقوي، هو قليل الحديث، وليس بحافظ، قيل له: كيف حديثه؟، فقال: صالح هو، لين الحديث).⁽¹⁾

ذكره العقيلي في الضعفاء لحديث هذا وقال: (حدثنا عبد الله بن أحمد قال: سألت أبي عن أبي قيس عبد الرحمن بن ثروان، فقال: هو كذا وكذا، وحرك يده، وهو يخالف في أحاديث ومن حديثه ما حدثناه إبراهيم بن عبد الله قال: حدثنا أبو عاصم، عن سفيان، عن أبي قيس، عن هذيل، عن المغيرة بن شعبة، أن رسول الله ﷺ مسح على جوربيه، والرواية في الجوربين فيها لين).⁽²⁾

هذا اللفظ من هذا الطريق شاذ أيضاً لمخالفته كل الطرق الصحيحة عن المغيرة ﷺ نقل البيهقي عن مسلم بن الحجاج أنه ضعف هذا الخبر وقال: (أبو قيس الأودي وهزيل بن شرحبيل: لا يحتملان هذا مع مخالفتهم الأجله الذين رَووا هذا الخبر عن المغيرة فقالوا: مسح على الحقيين، وقال: لا نترك ظاهر القرآن بمثل أبي قيس وهزيل).⁽³⁾

قال عبد الرحمن بن مهدي: (قلت لسفيان الثوري: لو حدثني بحديث أبي قيس عن هزيل ما قبلته منك، فقال سفيان: الحديث ضعيف، أو واه، أو كلمة نحوها).⁽⁴⁾

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: (حدثني أبي بهذا الحديث فقال أبي: ليس يروى هذا إلا من حديث أبي قيس قال أبي: إن عبد الرحمن بن مهدي كان يحدث به يقول: هو منك).⁽⁵⁾

قال علي بن المديني: (حديث المغيرة بن شعبة في المسح رواه عن المغيرة أهل المدينة وأهل الكوفة

موسى). والنسائي في الكبرى: كتاب الطهارة: المسح على الجوربين والتغليين: 1/ح (129)، وقال: (ما نعلم أن أحداً تابع أبا قيس على هذه الرواية والصحيح عن المغيرة: أن النبي ﷺ مسح على الحقيين والله أعلم). وابن خزيمة في صحيحه: كتاب الوضوء: باب الرخصة في المسح على الجوربين والتغليين: 1/ح (198)، وقال: (ليس في خبر أبي عاصم والتغليين، إنما قال: مسح على الجوربين، وقال ابن رافع: (إن رسول الله ﷺ بال فتوضاً، ومسح على الجوربين والتغليين)). وابن حبان في صحيحه: كتاب الطهارة: ذكر الإباحة للمزج المسح على الجوربين إذا كانا مع التغليين: 4/ح (1338). والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب الطهارة: باب ما ورد في الجوربين والتغليين: 1/ح (1349).

⁽¹⁾ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي: 17/الترجمة: (3778).

⁽²⁾ الضعفاء الكبير للعقيلي: 2/الترجمة: (919).

⁽³⁾ السنن الكبرى للبيهقي: 1/ح (1350).

⁽⁴⁾ 1/ح (1350).

⁽⁵⁾ المصدر نفسه: 1/ح (1350).

وَأَهْلُ الْبَصْرَةِ وَرَوَاهُ هُزَيْلُ بْنُ شُرَحْبِيلٍ عَنِ الْمُغِيرَةِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: وَمَسَحَ عَلَى الْجُورَيْنِ وَخَالَفَ النَّاسَ⁽¹⁾، وقال مسلم: (وَالْحَمْلُ فِيهِ عَلَى أَبِي قَيْسٍ أَشْبَهَ بِهِ أَوْلَى مِنْهُ بِهَزِيلٍ لَأَنَّ أَبَا قَيْسٍ قَدْ اسْتَنَكَرَ أَهْلَ الْعِلْمِ مِنْ رِوَايَتِهِ أَخْبَارًا غَيْرَ هَذَا الْخَبَرِ)⁽²⁾.

سئل يحيى بن معين عن هذا الحديث فقال: (النَّاسُ كُلُّهُمْ يَرَوُونَهُ عَلَى الْحَقَّيْنِ غَيْرَ أَبِي قَيْسٍ)⁽³⁾، وقال أبو داود: (كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ لَا يُحَدِّثُ هَذَا الْحَدِيثَ لِأَنَّ الْمَعْرُوفَ عَنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْحَقَّيْنِ، وَرَوَى هَذَا أَيْضًا عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَيْسَ بِالْمُتَّصِلِ وَلَا بِالْقَوِيِّ)⁽⁴⁾.

قال الدارقطني: (لم يروه غير أبي قيس، وهو مما يغمز عليه به، لأن المحفوظ عن المغيرة المسح على الخفين)⁽⁵⁾، وثبتت إباحة المسح على الجورين عن غير المغيرة، فقد روي عن علي بن أبي طالب، وعمار وعمار بن ياسر، وأنس بن مالك، وابن عمر، والبراء بن عازب، وبلال، وأبي أمامة، وعمرو بن حريث، وعمر، وابن عباس ﷺ وغيرهم.⁽⁶⁾

اللفظة السابعة: رواها أبو عامر صالح بن رستم الخزاز، عن الحسن البصري، عن المغيرة ﷺ، قال: (رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَالَ ثُمَّ جَاءَ حَتَّى تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خَفَيْهِ، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى خَفِهِ الْاَيْمَنِ، وَيَدَهُ الْاَيْسَرَى عَلَى خَفِهِ الْاَيْسَرِ، ثُمَّ مَسَحَ اَعْلَاهُمَا مَسْحَةً وَاحِدَةً، حَتَّى كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى اَصَابِعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْخَفَيْنِ)⁽⁷⁾.

هذا الحديث منقطع لا يصح لأن الحسن لم يسمع من المغيرة قال ذلك الدارقطني⁽⁸⁾، والذهبي⁽⁹⁾. قال ابن حجر: (حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ﷺ فِي الْمَسْحِ فِي الْكُتُبِ السِّتَةِ بِغَيْرِ هَذَا السِّيَاقِ وَأَبُو

⁽¹⁾ المصدر نفسه: 1/ح(1350).

⁽²⁾ التمييز لمسلم بن الحجاج: 203.

⁽³⁾ السنن الكبرى للبيهقي: 1/ح(1350).

⁽⁴⁾ سنن أبي داود: 1/ح(159).

⁽⁵⁾ علل الدارقطني: 7/المسألة: (1240).

⁽⁶⁾ ينظر: سنن أبي داود: 1/ح(159). والأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: 462/1.

⁽⁷⁾ أخرجه من هذا الطريق: ابن أبي شيبة في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ: مَنْ كَانَ لَا يَرَى الْمَسْحَ: 1/ح(1957). وأخرجه من طريق أشعث: البيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْاِقْتِصَارِ بِالْمَسْحِ عَلَى ظَاهِرِ الْحَقَّيْنِ: 1/ح(1385).

⁽⁸⁾ علل الدارقطني: 7/المسألة: (1237).

⁽⁹⁾ سير أعلام النبلاء: 80/1.

عَامِرٍ (الْحَزَّارُ) اسْمُهُ صَالِحٌ بَنُ رُسْتَمٍ، فِيهِ ضَعْفٌ وَالْحُسْنُ لَمْ يَسْمَعْ -عِنْدِي- مِنَ الْمُغِيرَةِ⁽¹⁾، ولأن قتادة -وهو أثبت أصحاب الحسن- رواه عنه بدون ذكر المسح أصلاً، أن قتادة -وهو أثبت أصحاب الحسن-، رواه عنه بدون ذكر المسح أصلاً، بل بذكر أصل القصة.⁽²⁾

هذه الرواية تفردت بذكر تفصيل كيفية مسحه ﷺ، أما قوله: (مسحة واحدة) فصحيحة المعنى، حيث لم ينقل عن النبي ﷺ تكرار المسح على الخفين، والأصل عدمه.⁽³⁾

اللفظة الثامنة: (مسح ظاهر خفيه)، وقد روي الحديث بهذا اللفظ من وجهين:

الوجه الأول: رواه أبو داود الطيالسي، عن ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن عروة بن المغيرة، عن المغيرة ابن شعبة رضي الله عنه: (أن النبي ﷺ مسح ظاهر خفيه).⁽⁴⁾

الوجه الثاني: رواه سليمان بن داود الهاشمي (عند ابن الجارود)⁽⁵⁾، وإبراهيم بن أبي العباس (عند الإمام الإمام أحمد)⁽⁶⁾،

وعلي بن حجر (عند الترمذي)⁽⁷⁾، ومحمد بن الصباح البزاز (عند أبي داود)⁽⁸⁾، وسعيد بن منصور (عند (عند ابن المنذر)⁽⁹⁾، -خمستهم-، عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن عروة بن الزبير، عن المغيرة المغيرة رضي الله عنه، ويظهر أنَّ الوهم في هذا الحديث سنداً وممتناً من عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه، ففي قوله: (عروة بن الزبير)، قد خالف كل من روى الحديث عن عروة عن المغيرة رضي الله عنه، حيث جعلوا عروة فيه

(¹) ينظر: إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري الكنايني الشافعي (ت 840هـ): 1/ح (707). والمطالب العالية: كتاب الطهارة: باب صفة المسح: 2/ح (108)، وتلخيص الحبير: 419/1.

(²) أخرجه من هذا الطريق: أبو داود: كتاب الطهارة: باب المسح على الخفين: 1/ح (152).

(³) قواعد العلل وقرائن الترجيح: 124.

(⁴) أخرجه من هذا الوجه: أبو داود الطيالسي في مسنده: ما أُسْنِدَ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: 1/ح (727).

(⁵) أخرجه من هذا الوجه: ابن الجارود في المنتقى: كتاب الطهارة: باب المسح على الخفين: ح (85).

(⁶) أخرجه من هذا الطريق: الإمام أحمد في مسنده: أَوَّلُ مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ: حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: 30/ح (18156)، وقال: (حَدَّثَنَا سُريجٌ، وَالْهَاشِمِيُّ أَيْضًا).

(⁷) أخرجه من هذا الطريق: الترمذي: أبواب الطهارة: باب في المسح على الخفين ظاهرهما: 1/ح (98)، وقال: (وَهُوَ حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا يَذْكُرُ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ عَلَى ظَاهِرِهَا غَيْرُهُ، وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ: سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَأَحْمَدُ قَالَ مُحَمَّدٌ: وَكَانَ مَالِكٌ يُشِيرُ بِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزِّنَادِ).

(⁸) أخرجه من هذا الطريق: أبو داود: كتاب الطهارة: باب كيف المسح: 1/ح (161).

(⁹) أخرجه من هذا الطريق: ابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: 1/ح (475).

ابناً للمغيرة لا للزبير.⁽¹⁾

عبدالرحمن بن أبي الزناد ضعيف⁽²⁾، وقوله: (ظاهر خفيه)، لم ترد في بقية الطرق الصحيحة، فهي لا تثبت من حديث المغيرة رضي الله عنه، أما المعنى فصحيح بلا ريب⁽³⁾، يشهد لها ما رواه علي بن أبي طالب رضي الله عنه، رضي الله عنه، قال: (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه).⁽⁴⁾

فقد روي الحديث من أوجه كثيرة، وقد رجح إبراهيم بن موسى حديث الأعمش، عن أبي الضحى، عن مسروق، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، وقد خرج البخاري ومسلم حديثه عن المغيرة، ورجح أبو حاتم الرازي حديث يحيى بن سعيد، عن سعد بن إبراهيم، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه رضي الله عنه، مرفوعاً، وحديث الزهري، عن عباد بن زياد، وإسماعيل بن محمد بن سعد، عن عروة وحمة ابني المغيرة، عن أبيهما رضي الله عنهما، مرفوعاً، والظاهر أنها أصح الطرق متناً وإسناداً، والله تعالى أعلم.

الحديث الخامس: قال ابن أبي حاتم: (وسألت أبي عن حديث رواه هشيم، عن داود بن عمرو، عن بسر بن عبيد الله، عن أبي إدريس الخولاني، عن عوف بن مالك الأشجعي، عن النبي صلى الله عليه وسلم: (أنه أمر بالمسح بتبوك؛ للمسافر ثلاثاً، وللمقيم يوم وليلة)⁽⁵⁾،

وثبت⁽⁶⁾. ورواه الوليد بن مسلم، عن إسحاق بن سيار، عن يونس بن ميسرة بن حلبس، عن أبي

⁽¹⁾ قواعد العلل وقرائن الترجيح: 125.

⁽²⁾ ميزان الاعتدال: 2/ الترجمة: (4908).

⁽³⁾ ينظر: قواعد العلل وقرائن الترجيح: 125.

⁽⁴⁾ أخرجه من هذا الطريق: أبو داود: كتاب الطهارة: باب كيف المسح: 1/ح(163).

⁽⁵⁾ حديث الصحابي عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه: أخرجه من هذا الوجه: ابن أبي شيبة في مصنفه: كتاب الطهارة: في المسح على الخفين: 1/ح(1853)، و7/ح(37011). والإمام أحمد في مسنده: تمتة مسند الأنصار: حديث عوف بن مالك الأشجعي الأنصاري: 39/ح(23995). والبخاري في التاريخ الكبير: 1/ح(1245)، وقال: (إن كان هذا محفوظاً، فإنه حسن). والترمذي في العلل الكبير: كتاب الطهارة: المسح على الخفين للمسافر والمقيم: 1/ح(68). والبزار في مسنده: مسند عوف بن مالك الأشجعي: 7/ح(2757). وأبو بكر محمد بن هارون الروياني (ت307هـ) في مسنده: مسند عوف بن مالك الأشجعي: 1/ح(599). والطبراني في الأوسط: 2/ح(1145)، وقال: (لا يروى هذا الحديث عن عوف إلا بهذا الإسناد، تفرد به هشيم)، وفي الكبير: باب العين: أبو إدريس الخولاني، عن عوف: 18/ح(69). والدارقطني في سننه: كتاب الطهارة: باب الرخصة في المسح على الخفين وما فيه واختلاف الروايات: 1/ح(764). والبيهقي في الكبرى: كتاب الطهارة: باب التوقيت في المسح على الخفين: 1/ح(1306-1307)، وقال: (قال أبو عيسى الترمذي: سألت محمدًا يعني البخاري عن هذا الحديث، فقال: هو حديث حسن).

⁽⁶⁾ يعني أن الحكم ثابت في أحاديث أخرى وإن كان هذا الطريق معلولاً، ينظر: مقدمة تحقيق علل ابن أبي حاتم لفريق من الباحثين: 552/1.

إِدْرِيسَ؛ قَالَ: (سَأَلْتُ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ عَمَّا حَضَرَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِتَبُوكَ، فَبَالَ⁽¹⁾ النَّبِيُّ ﷺ، فَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ)).⁽²⁾ قُلْتُ: وَرَوَاهُ خَالِدُ الْحَدَّاءُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ بِلَالٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: (أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْخِمَارِ⁽³⁾).⁽⁴⁾ قُلْتُ لِأَبِي: أَيُّهُمْ أَشْبَهُ وَأَصَحُّ؟، فَقَالَ أَبِي: دَاوُدُ بْنُ عَمْرٍو لَيْسَ بِالْمَشْهُورِ. وَكَذَلِكَ إِسْحَاقُ بْنُ سَيَّارٍ لَيْسَ بِالْمَشْهُورِ؛ لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرُ الْوَلِيدِ، وَلَا نَعْلَمُ رَوَى أَبُو إِدْرِيسَ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ شَيْئًا سِوَى هَذَا الْحَدِيثِ. وَأَمَّا حَدِيثُ خَالِدٍ فَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا تَابَعَ خَالِدًا فِي رِوَايَتِهِ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، وَيُرْوَاهُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ بِلَالٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا؛ لَا يَقُولُ: أَبُو إِدْرِيسَ. وَأَشْبَهُهُمَا حَدِيثُ بِلَالٍ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الشَّامِ يَرَوُونَهُ عَنْ بِلَالٍ هَذَا الْحَدِيثَ فِي الْمَسْحِ مِنْ حَدِيثِ مَكْحُولٍ وَغَيْرِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَبُو إِدْرِيسَ قَدْ سَمِعَ مِنْ عَوْفٍ وَالْمَغِيرَةَ أَيْضًا؛ فَإِنَّهُ مِنْ قَدَمَاءِ تَابِعِي أَهْلِ الشَّامِ، وَلَهُ إِدْرَاكٌ حَسَنٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.⁽⁵⁾

دراسة الحديث والحكم عليه: روي الحديث من خمسة أوجه:

الوجه الأول: رواه أبو معاوية هشيم بن بشير الواسطي⁽⁶⁾، عن داود بن عمرو الأودي الشامي الدمشقي⁽⁷⁾، عن بسر بن عبيد الله الحضرمي الشامي⁽⁸⁾، عن أبي إدريس عائذ الله بن عبد الله الحولاني⁽⁹⁾،

(1) كذا في الأصل والصواب كما جاء في لفظ الحديث في رواية البخاري: (سألت المغيرة بن شعبة بدمشق؛ قال: وضأت النبي ﷺ بتبوك، فمسح على خفيه)، ولفظ ابن عساكر: (قدم المغيرة بن شعبة دمشق، فأتيته، فسألته عما - يعني! - حضر، فقال: وضأت رسول الله ﷺ في غزوة تبوك، فمسح على خفيه).

(2) حديث الصحابي المغيرة بن شعبة ؓ: أخرجه من هذا الوجه: البخاري في التاريخ الكبير: 1/ح(1245). وابن عساكر في تاريخ دمشق: 219/8، و14/60.

(3) الخمار: خرقة تغطي بها المرأة وجهها وتستتره من العيون، سميت خمراً أخذاً من التخميم، وهو التغطية والستر، وكل ما ستر شيئاً فهو خمار والخمار: العمامة، لأن الرجل يغطي بها رأسه، كما أن المرأة تغطي، ينظر: معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية لمحمود عبد الرحمن: 54/2.

(4) حديث الصحابي بلال بن رباح ؓ: رواه معلقاً من طريق أيوب السخيتاني: البخاري في التاريخ الكبير: 1/الترجمة (1245)، وقال: (وقال غير واحد، عن أيوب، عن أبي قلابَةَ، عن بِلَالٍ، مُرْسَلًا). والترمذي في العلل الكبير: 1/ح(69)، وقال نقلاً عن البخاري: (أخطأ فيه ابنُ سلمة، أصحابُ أبي قلابَةَ رَوَوْا عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ بِلَالٍ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ). وأخرجه البزار في مسنده: مُسْنَدُ بِلَالِ بْنِ رِبَاحٍ ؓ: 4/ح(1377). والطبراني في المعجم الكبير: بابُ الباء: أَبُو إِدْرِيسَ، عَنْ بِلَالٍ: 1/ح(1112).

(5) ذكره ابن أبي حاتم في عله: بَيَانُ عِلَلِ أَخْبَارِ رُوِيَ فِي الطَّهَارَةِ: 1/المسألة: (82).

(6) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (7312): (ثقة، ثبت، كثيرُ التدليس والإرسال الخفي).

(7) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (1804): (صدوق يُخطئ).

(8) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (667): (ثقة، حافظ).

87

وابن المنذر، والروائي، وابن خزيمة، والطبراني، وأبي نعيم الأصبهاني⁽¹⁾، وأبو المنازل خالد بن مهران الحذاء البصري⁽²⁾ (عند ابن أبي حاتم، والدارقطني)⁽³⁾، وأبو رجاء سلمان مولى أبي قلابة⁽⁴⁾ (عند البزار البزار والطبراني، والدارقطني، والبيهقي)⁽⁵⁾، -ثلاثتهم-،
عن أبي قلابة عبدالله بن زيد الجرهمي البصري⁽⁶⁾، عن أبي إدريس الخولاني، عن بلال رضي الله عنه، مرفوعاً، به.

(¹) حديث الصحابي بلال بن رباح رضي الله عنه: أخرجه من هذا الوجه: ابن أبي شيبة في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ: فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: 1/ح(1868). والإمام أحمد في مسنده: أَحَادِيثُ رِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: حَدِيثُ بِلَالٍ: 39/ح(23917). والبخاري في التاريخ الكبير تعليقا: 1/الترجمة: (1245). ورواه الترمذي في العلل الكبير تعليقا: 1/ح(69)، وقال: (قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: أَخْطَأَ فِيهِ ابْنُ سَلَمَةَ، أَصْحَابُ أَبِي قَلَابَةَ رَوَوْا عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ بِلَالٍ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ). وأخرجه القاضي أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق الأزدي البصري في أحاديث أيوب السخيتاني: 48. والبزار في مسنده: مُسْنَدُ بِلَالِ بْنِ رِجَاحٍ رضي الله عنه: وَمِمَّا رَوَى أَبُو إِدْرِيسَ عَنْ بِلَالٍ: 4/ح(1377). والروائي في مسنده: مُسْنَدُ بِلَالِ بْنِ رِجَاحٍ رضي الله عنه: وَمِمَّا رَوَى أَبُو إِدْرِيسَ، عَنْ بِلَالٍ: 2/ح(744). وابن خزيمة في صحيحه: كِتَابُ الْوُضُوءِ: بَابُ الرُّخْصَةِ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: 1/ح(189). وابن المنذر في الأوسط: كِتَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: ذَكَرَ الْمَسْحَ عَلَى الْعِمَامَةِ ثَبُتَ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الْعِمَامَةِ: 1/ح(490). والطبراني في المعجم الكبير: بَابُ الْبَاءِ: أَبُو إِدْرِيسَ، عَنْ بِلَالٍ: 1/ح(1112). وأبو نعيم في تاريخ أصبهان: 309/1.

(²) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (1680): (ثقة، يرسل).
(³) رواه من هذا الطريق تعليقا: ابن أبي حاتم في عله: بَيَانُ عِلَلِ أَخْبَارِ رُوِيَ فِي الطَّهَارَةِ: 1/المسألة: (82). والدارقطني في عله: 7/المسألة: (1285).

(⁴) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (2480): (صدوق).
(⁵) أخرجه من هذا الطريق: البزار في مسنده: مُسْنَدُ بِلَالِ بْنِ رِجَاحٍ رضي الله عنه: وَمِمَّا رَوَى أَبُو إِدْرِيسَ، عَنْ بِلَالٍ: 4/ح(1378)، وقال: (وَقَدْ رَوَى حَدِيثَ أَيُّوبَ غَيْرَ وَاحِدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ بِلَالٍ، وَلَمْ يَذْكُرُوا أَنَا إِدْرِيسَ وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ إِلَّا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَلَا قَالَ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ إِلَّا خَالِدٌ وَقَدْ رَوَاهُ زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ هُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ بِلَالٍ، وَلَمْ يَذْكُرُوا أَنَا قَلَابَةَ، وَأَبُو رَجَاءٍ مَوْلَى أَبِي قَلَابَةَ مَشْهُورٌ رَوَى عَنْهُ هُمَيْدٌ وَالْحَجَّاجُ الصَّوْفِيُّ، وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْمُعْتَمِرُ، عَنْ هُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ فَأَخْطَأَ فِيهِ). والطبراني في المعجم الكبير: بَابُ الْبَاءِ: أَبُو إِدْرِيسَ، عَنْ بِلَالٍ: 1/ح(1116). ورواه الدارقطني في عله تعليقا: 7/المسألة: (1285). وأخرجه البيهقي في السنن الصغير: كتاب الطهارة: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ فِي الْوُضُوءِ: 1/ح(120)، وقال: (هَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى اخْتِصَارِ وَقَعٍ مِنْ جِهَةِ الرَّوَايَةِ فِي حَدِيثٍ مَنْ رَوَاهُ دُونَ ذِكْرِ النَّاصِيَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ)، وفي السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ إِبْحَابِ الْمَسْحِ بِالرَّأْسِ وَإِنْ كَانَ مُتَعَمِّمًا: 1/ح(289)، وقال: (وَهَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ، وَهُوَ كَحَدِيثِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ وَالنَّاصِيَةِ جَمِيعًا).

(⁶) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (3333): (ثقة، فاضل، كثير الإرسال، قال العجلي: فيه

الوجه الرابع: رواه أبو رجاء (عند ابن الجعد، والزعفراني، والبزار، والطبراني، والدارقطني)⁽¹⁾، وأبو المتوكل علي بن داود السامي الناجي البصري⁽²⁾ (عند الطبراني، والدارقطني)⁽³⁾، -كلاهما-، عن أبي إدريس الخولاني، عن بلال رضي الله عنه، مرفوعاً، به.

الوجه الخامس: رواه يحيى بن أبي إسحاق الحضرمي مولاهم البصري النحوي⁽⁴⁾ (عند الطبراني، والدارقطني)⁽⁵⁾، ومعمّر بن راشد الأزدي⁽⁶⁾ (عند ابن الأعرابي، والطبراني، والدارقطني)⁽⁷⁾، وأبو النضر سعيد بن أبي عروبة البصري⁽⁸⁾، وحماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي⁽⁹⁾، وأبو محمد عبد الوهاب بن عبد المجيد البصري الثقفى⁽¹⁰⁾ (عند الدارقطني)⁽¹¹⁾، -خمسهم-، عن أيوب السختياني، ورواه خالد الحذاء (عند الروياني)⁽¹²⁾، -كلاهما (أيوب، وخالد)-، عن أبي قلابة، عن بلال رضي الله عنه، مرسلاً، به.

نصب يسير).

(¹) أخرجه من هذا الوجه: ابن الجعد في مسنده: حُمَيْدُ الطَّوِيلُ: 1/ح(2669). وأبو علي الحسن بن محمد بن الصباح البزار الزعفراني البغدادي (ت260هـ) في مسند بلال بن رباح المؤذن: ح(11). والبزار في مسنده تعليقاً: مُسْنَدُ بِلَالِ بْنِ رَاحٍ: وَمِمَّا رَوَى أَبُو إِدْرِيسَ، عَنْ بِلَالٍ: 4/ح(1378)، وقال: (وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْمُعْتَمِرُ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ فَأَخْطَأَ فِيهِ). والطبراني في المعجم الكبير: بَابُ الْبَاءِ: أَبُو إِدْرِيسَ، عَنْ بِلَالٍ: 1/ح(1115). ورواه الدارقطني في علله تعليقاً: 7/المسألة: (1285).

(²) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (4731): (ثقة).

(³) أخرجه من هذا الطريق: الطبراني في المعجم الكبير: بَابُ الْبَاءِ: أَبُو إِدْرِيسَ، عَنْ بِلَالٍ: 1/ح(1117). ورواه الدارقطني في علله تعليقاً: 7/المسألة: (1285)، وقال: (وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَحْفُوظٍ).

(⁴) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (7501): (صدوق، ربما أخطأ).

(⁵) أخرجه من هذا الوجه: الطبراني في المعجم الكبير: بَابُ الْبَاءِ: أَبُو إِدْرِيسَ، عَنْ بِلَالٍ: 1/ح(1114). ورواه الدارقطني في علله تعليقاً: 7/المسألة: (1285).

(⁶) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (6809): (ثقة، ثبت، فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت، والأعمش، وعاصم ابن أبي النجود، وهشام ابن عروة شيئاً، وكذا فيما حدّث به بالبصرة).

(⁷) أخرجه من هذا الطريق: ابن الأعرابي في معجمه: بَابُ الْجِيمِ: 2/ح(1443). والطبراني في المعجم الكبير: بَابُ الْبَاءِ: أَبُو إِدْرِيسَ، عَنْ بِلَالٍ: 1/ح(1113). ورواه الدارقطني في علله تعليقاً: 7/المسألة: (1285).

(⁸) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (2365): (ثقة، حافظ، له تصانيف، كثير التدليس، واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة).

(⁹) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (1498): (ثقة، ثبت، فقيه).

(¹⁰) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (4261): (ثقة، تغير قبل موته بثلاث سنين).

(¹¹) رواه من هذا الطريق: الدارقطني في علله تعليقاً: 7/المسألة: (1285).

(¹²) أخرجه من هذا الطريق: الروياني في مسنده: حَدِيثُ بِلَالٍ مُؤَدِّنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: 2/ح(735).

الخلاصة: روي الحديث من خمسة أوجه، وقد رجح أبو حاتم حديث أبي إدريس الخولاني، عن بلال رضي الله عنه، بقوله: (وَأَشْبَهُهُمَا حَدِيثُ بِلَالٍ؛ لَأَنَّ أَهْلَ الشَّامِ يَرَوُون عَنْ بِلَالٍ هَذَا الْحَدِيثَ فِي الْمَسْحِ مِنْ حَدِيثٍ مَكْحُولٍ وَغَيْرِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَبُو إِدْرِيسَ قَدْ سَمِعَ مِنْ عَوْفٍ وَالْمَغِيرَةِ أَيْضًا؛ فَإِنَّهُ مِنْ قَدَمَاءِ تَابِعِي أَهْلِ الشَّامِ، وَلَهُ إِدْرَاكٌ حَسَنٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) ⁽¹⁾، وحكم البخاري بخطأ حماد بن سلمة في روايته الموصولة، (أخطأ فيه ابن سلمة، أصحاب أبي قلابة رووا عن أبي قلابة، عن بلال، ولم يذكروا فيه: عن أبي إدريس) ⁽²⁾، وقال البزار: (وقد روى حديث أيوب غير واحد عن أيوب، عن أبي قلابة، عن بلال، ولم يذكروا أبا إدريس، ولا نعلم أحدًا قال: عن أبي إدريس؛ إلا حماد بن سلمة) ⁽³⁾.

قال البزار في رواية أبي المتوكل الناجي: (وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْمُعْتَمِرُ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ فَأَخْطَأَ فِيهِ) ⁽⁴⁾، وقال عنها الدارقطني: (وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَحْفُوظٍ) ⁽⁵⁾، واختلف في رواية أبي رجاء؛ فقال الدارقطني: (وَرَوَاهُ حُمَيْدُ الطَّوِيلُ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ؛ فَرَوَاهُ زُهَيْرٌ، وَزَيْنَادُ بْنُ خَيْثَمَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ بِلَالٍ ... وَقَالَ خَالِدُ الْوَاسِطِيِّ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ مَوْلَى أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ بِلَالٍ) ⁽⁶⁾.

رجح أبو حاتم رواية خالد الواسطي فنقل ابن أبي حاتم عنه، قال: (وَسَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ زَهِيرٌ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ عَمِّهِ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ بِلَالٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْخِمَارِ؟، فَقَالَ أَبِي: هَذَا خَطَأٌ؛ إِنَّمَا هُوَ حُمَيْدٌ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ مَوْلَى أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ بِلَالٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ...) ⁽⁷⁾.

أما حديث بلال في المسح على الخفين والخمار، فروي من ثمانية طرق:

الطريق الأول: رواه أبو عبدالله محمد بن راشد الخزاعي ⁽⁸⁾ (عند الصنعاني، والإمام أحمد، والزعفراني، والطبراني) ⁽⁹⁾، وعبدالرحمن بن عمرو الأزاعي ⁽¹⁾ (عند الطبراني) ⁽²⁾، - كلاهما -، عن أبي عبدالله مكحول

⁽¹⁾ علل الحديث لابن أبي حاتم: 1/ المسألة: (82).

⁽²⁾ العلل الكبير للترمذي: 1/ المسألة: (69).

⁽³⁾ مسند البزار: 4/ ح (1378).

⁽⁴⁾ مسند البزار: 4/ ح (1378).

⁽⁵⁾ علل الدارقطني: 7/ المسألة: (1285).

⁽⁶⁾ ينظر: المصدر نفسه: 7/ المسألة: (1285).

⁽⁷⁾ ينظر: علل ابن أبي حاتم: 1/ المسألة: (52).

⁽⁸⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (5875): (صدوق، يهمل، ورمي بالقدر).

⁽⁹⁾ حديث الصحابي بلال بن رباح رضي الله عنه: أخرجه من هذا الوجه: عبدالرزاق الصنعاني في مصنفه: كتاب الطهارة: بابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْعِمَامَةِ: 1/ ح (737). والإمام أحمد في مسنده: أَحَادِيثُ رِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ:

مكحول الشامي⁽³⁾، عن نعيم بن خمار⁽⁴⁾، عن بلال رضي الله عنه، مرفوعاً، به.
الطريق الثاني: رواه أبو قلابة، عن أبي الأشعث شراحيل بن آدة الصنعاني⁽⁵⁾، عن الحارث بن معاوية⁽⁶⁾،
وأبي جندل العاص بن سهيل بن عمرو، -كلاهما-، عن بلال رضي الله عنه، مرفوعاً، به.⁽⁷⁾
الطريق الثالث: رواه أبو هشام المغيرة بن زياد البجلي⁽⁸⁾، عن مكحول، عن بلال رضي الله عنه، مرسلاً، به.⁽⁹⁾
الطريق الرابع: رواه أبو الخطاب قتادة بن دعامة السدوسي البصري⁽¹⁰⁾، عن أبي بكر محمد بن سيرين
الأنصاري البصري⁽¹¹⁾، عن أبي جندل بن سهيل بن عمرو رضي الله عنه، عن بلال رضي الله عنه، مرفوعاً، به.⁽¹⁾

حديث بلال: 39/ح (23892-23893-23896-23908). والحسن بن الصباح الزعفراني في مسند بلال بن
رباح: ح (9). والطبراني في المعجم الكبير: باب الباء: نُعَيْمُ بْنُ هَمَّارٍ الْعَطَفَانِيُّ، عَنْ بِلَالٍ: 1/ح (1068).
⁽¹⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (3967): (ثقة، جليل، فقيه).
⁽²⁾ أخرجه من هذا الطريق: الطبراني في المعجم الكبير: باب الباء: نُعَيْمُ بْنُ هَمَّارٍ الْعَطَفَانِيُّ، عَنْ بِلَالٍ:
1/ح (1069).

⁽³⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (6875): (ثقة، فقيه، كثير الإرسال، مشهور).
⁽⁴⁾ هو نُعَيْمُ بْنُ هَمَّارٍ، وَيُقَالُ: ابْنُ هَبَّارٍ، وَقِيلَ فِي أَبِيهِ غَيْرُ ذَلِكَ، الْعَطَفَانِيُّ، شَامِي لَهُ صُحْبَةٌ وَرِوَايَةٌ، رَوَى عَنْهُ: كَثِيرٌ
بْنُ مَرْثَةٍ، وَأَبُو إِدْرِيسَ الْحَوْلَانِيُّ، وَقيس الجذامي، وقد روى عن عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، فَلِهَذَا وَهَمَ بَعْضُهُمْ وَقَالَ: هُوَ تَابِعِي.
ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: 4/الترجمة: (2632). وتاريخ الإسلام: 2/الترجمة: (66).
والإصابة في تمييز الصحابة للحافظ ابن حجر: 6/الترجمة: (8807).
⁽⁵⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (2761): (ثقة).

⁽⁶⁾ هو الحارث بن معاوية الكندي له ذكر في الصحابة في حديث لعبادة بن الصامت، يروي عن عمر، روى عنه
سليم بن عامر، وذكره الباوردي في الصحابة وأورد له حديثاً يدل على صحبته، ينظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم:
799/2. والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة لابن قطلوبغا السوداني: 3/الترجمة: (2522).
⁽⁷⁾ أخرجه من هذا الوجه: الطبراني في المعجم الأوسط: باب اليميم: مَنِ اسْمُهُ: مُحَمَّدٌ: 7/ح (6832)، وقال: (لَمْ يَزِدْ
هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مَطَرٍ الْوَرَّاقِ إِلَّا سَعِيدُ بْنُ بَشِيرٍ)، وفي المعجم الكبير: باب الباء: أَبُو الْأَشْعَثِ الصَّنْعَانِيُّ، عَنْ بِلَالٍ:
1/ح (1118)، وفي مسند الشاميين: مُسْنَدُ سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ: سَعِيدٌ، عَنْ مَطَرِ بْنِ طَهْمَانَ الْوَرَّاقِ: 4/ح (2784).
وابن عساكر في تاريخ دمشق: 482/11.

⁽⁸⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (6834): (صدوق، له أوهام).
⁽⁹⁾ أخرجه من هذا الوجه: الشاشي في مسنده: مُسْنَدُ بِلَالِ بْنِ رَبَاحٍ رضي الله عنه: مَا رَوَى أَبُو جَنْدَلِ بْنِ سُهَيْلِ بْنِ عَمْرِو،
عَنْ بِلَالٍ: 2/ح (970). والطبراني في مسند الشاميين: مُسْنَدُ مَكْحُولِ الشَّامِيِّ مَوْلَى هُذَيْلٍ يُكْنَى أَبَا عَبْدِ اللَّهِ:
4/ح (3581).

⁽¹⁰⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (5518): (ثقة، ثبت).
⁽¹¹⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (5947): (ثقة، ثبت، كبير القدر، كان لا يرى الرواية
بالمعنى).

الطريق الخامس: رواه أبو وهب عبيد الله الكلاعي⁽²⁾ (عند الدولابي)⁽³⁾، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة⁽⁴⁾ (عند الروياني، والطبراني)⁽⁵⁾، - كلاهما -، عن مكحول، عن الحارث، عن بلال رضي الله عنه، مرسلاً، به. الطريق السادس: رواه أبو وهب العلاء بن الحارث الحضرمي⁽⁶⁾، عن مكحول، عن الحارث بن معاوية، عن أبي نوفل معاوية الكندي⁽⁷⁾، عن بلال رضي الله عنه، مرفوعاً، به.⁽⁸⁾

الطريق السابع: رواه أبو وهب، عن مكحول، عن الحارث بن معاوية، عن أبي جندل بن سهيل بن عمرو، عن بلال رضي الله عنه، مرفوعاً، به.⁽⁹⁾

الطريق الثامن: رواه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة (عند الطبراني)⁽¹⁰⁾، وأبو عبد الله محمد بن عبد الله النصري⁽¹¹⁾ (عند الطبراني)⁽¹²⁾، وأبو وهب والعلاء بن الحارث (عند الدولابي، وابن أبي حاتم)⁽¹³⁾، وأبو وهب (عند البزار، والطبراني)⁽¹⁴⁾، والعلاء بن الحارث (عند الطبراني)⁽¹⁾، وثابت بن ثوبان العنسي

⁽¹⁾ أخرجه من هذا الوجه: البزار في مسنده: مُسْنَدُ بِلَالِ بْنِ رَاحٍ رضي الله عنه: وَمِمَّا رَوَى أَبُو جَنْدَلٍ، عَنْ بِلَالٍ: 4/ح(1379).

⁽²⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (4319): (صدوق).

⁽³⁾ أخرجه من هذا الوجه: أبو بشر محمد بن أحمد الدولابي (ت310هـ) في الكنى والأسماء: وَمِمَّنْ كُنِيَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ مِنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنه: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِلَالٌ رضي الله عنه: 1/ح(445).

⁽⁴⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (368): (متروك).

⁽⁵⁾ أخرجه من هذا الطريق: الروياني في مسنده: حَدِيثُ بِلَالٍ مُؤَدِّنَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: 2/ح(736). والطبراني في المعجم الكبير: بَابُ الْبَاءِ: أَبُو جَنْدَلٍ بْنُ سُهَيْلِ بْنِ عَمْرٍو، وَالْحَارِثُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ بِلَالٍ: 1/ح(1107).

⁽⁶⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (5230): (صدوق، فقيه، لكن رمى بالقدر، وقد اختلط).

⁽⁷⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (8421): (ثقة).

⁽⁸⁾ أخرجه من هذا الوجه: الطبراني في المعجم الكبير: بَابُ الْبَاءِ: أَبُو جَنْدَلٍ بْنُ سُهَيْلِ بْنِ عَمْرٍو، وَالْحَارِثُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ بِلَالٍ: 1/ح(1108).

⁽⁹⁾ أخرجه من هذا الوجه: الطبراني في المعجم الكبير: بَابُ الْبَاءِ: أَبُو جَنْدَلٍ بْنُ سُهَيْلِ بْنِ عَمْرٍو، وَالْحَارِثُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ بِلَالٍ: 1/ح(1105).

⁽¹⁰⁾ أخرجه من هذا الوجه: الطبراني في مسند الشاميين: مُسْنَدُ مَكْحُولِ الشَّامِيِّ: 4/ح(3580).

⁽¹¹⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (6050): (صدوق).

⁽¹²⁾ أخرجه من هذا الطريق: الطبراني في مسند الشاميين: مُسْنَدُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُهَاجِرِ الشَّعْبِيِّ ثُمَّ النَّصْرِيِّ: الشَّعْبِيُّ عَنْ مَكْحُولٍ وَيُونُسَ بْنِ مَيْسَرَةَ بْنِ حَلْبَسٍ: 2/ح(1442).

⁽¹³⁾ أخرجه من هذا الطريق: الدولابي في الكنى والأسماء: وَمِمَّنْ كُنِيَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ مِنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنه: بِلَالٌ مُؤَدِّنَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، كُنِيَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ رضي الله عنه: 1/ح(446). ورواه ابن أبي حاتم في علة تعليقا: بَيَّانٌ عَلَى أَخْبَارٍ رُوِيَ فِي الطَّهَارَةِ: 1/المسألة: (76).

⁽¹⁴⁾ أخرجه من هذا الطريق: البزار في مسنده: مُسْنَدُ بِلَالِ بْنِ رَاحٍ رضي الله عنه: وَمِمَّا رَوَى أَبُو جَنْدَلٍ، عَنْ بِلَالٍ:

الشامي⁽²⁾ (عند ابن الجعد، والزعفراني، والطبراني)⁽³⁾، -خمستهم-، عن مكحول، عن الحارث بن معاوية وأبي جندل بن سهيل بن عمرو، -كلاهما-، عن بلال رضي الله عنه، مرفوعاً، فرجح الدارقطني رواية العلاء بن الحارث، عن مكحول الشامي، عن الحارث بن معاوية، وأبي جندل العاص بن سهيل بن عمرو رضي الله عنه، عن بلال رضي الله عنه، مرفوعاً، فقال: (وَقَوْلُ الْعَلَاءِ بْنِ الْحَارِثِ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ)⁽⁴⁾، والظاهر أن الراجح هو الوجه الثامن عن بلال رضي الله عنه، مرفوعاً، والله تعالى أعلم.

الحديث السادس: قال ابن أبي حاتم: (وسمعتُ أبا زُرْعَةَ يَقُولُ فِي حَدِيثِ رَوَاهُ سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُعَاوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها): (مُرُوا أَزْوَاجَكُمْ أَنْ يَغْسِلُوا عَنْهُمْ أَثَرَ الْغَائِطِ وَالْبَوْلِ؛ فَإِنِّي أَسْتَحْيِيهِمْ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ).⁽⁵⁾ وقلتُ لِأَبِي زُرْعَةَ: إِنَّ شُعْبَةَ يَرَوِي عَنْ يَزِيدَ الرَّشَكِيِّ، عَنْ مُعَاوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ؛ مَوْقُوفٌ⁽⁶⁾، وَأَسْنَدُهُ قَتَادَةَ. فَأَيُّهُمَا أَصَحُّ؟، قَالَ: حَدِيثُ قَتَادَةَ مَرْفُوعٌ أَصَحُّ، وَقَتَادَةُ أَحْفَظُ،

4/ح(1380). والطبراني في المعجم الكبير: بَابُ الْبَاءِ: أَبُو جَنْدَلِ بْنُ سُهَيْلِ بْنِ عَمْرٍو، وَالْحَارِثُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ بِلَالٍ: 1/ح(1106)، وفي مسند الشاميين: مُسْنَدُ أَبِي وَهْبٍ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدِ الْكَلاَعِيِّ: عُبَيْدِ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدٍ عَنْ مَكْحُولٍ: 2/ح(1364)، وفي مُسْنَدِ مَكْحُولِ الشَّامِيِّ مَوْلَى هُذَيْلٍ يُكْنَى أبا عَبْدِ اللَّهِ: مَكْحُولٌ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، وَسُهَيْلِ بْنِ أَبِي جَنْدَلِ بْنِ سُهَيْلٍ: 4/ح(3579).

(¹) أخرجه من هذا الطريق: الطبراني في المعجم الكبير: بَابُ الْبَاءِ: أَبُو جَنْدَلِ بْنُ سُهَيْلِ بْنِ عَمْرٍو، وَالْحَارِثُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ بِلَالٍ: 1/ح(1108).

(²) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (811): (ثقة).

(³) أخرجه من هذا الطريق: ابن الجعد في مسنده: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ ثَابِتٍ بْنِ ثَوْبَانَ: 1/ح(3401). والزعفراني في مسند بلال بن رباح: ح(10). والطبراني في المعجم الكبير: بَابُ الْبَاءِ: أَبُو جَنْدَلِ بْنُ سُهَيْلِ بْنِ عَمْرٍو، وَالْحَارِثُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ بِلَالٍ: 1/ح(1103-1104)، وفي مسند الشاميين: مُسْنَدُ مَكْحُولِ الشَّامِيِّ مَوْلَى هُذَيْلٍ يُكْنَى أبا عَبْدِ اللَّهِ: مَكْحُولٌ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، وَسُهَيْلِ بْنِ أَبِي جَنْدَلِ بْنِ سُهَيْلٍ: 4/ح(3581).

(⁴) علل الدارقطني: 7/ المسألة: (1285).

(⁵) حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: أخرجه من هذا الوجه: ابن أبي شيبة في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ: مَنْ كَانَ يَقُولُ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْغَائِطِ فَلْيَسْتَنْجِ بِالْمَاءِ: 1/ح(1618). وإسحاق بن راهويه في مسنده: مَا يُرَوَى، عَنْ مُعَاوَةَ الْعَدَوِيَّةِ وَغَيْرِهَا مِنْ نِسَاءِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: 3/ح(1379). والامام أحمد في مسنده: مسند النساء: مُسْنَدُ الصَّدِيقَةِ عَائِشَةَ بِنْتِ الصَّدِّيقِ رضي الله عنه: 42/ح(25378). وأبو يعلى الموصلي في مسنده: مُسْنَدُ عَائِشَةَ: 8/ح(4514). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْجَمْعِ فِي الْإِسْتِنْجَاءِ بَيْنَ الْمَسْحِ بِالْأَخْجَارِ وَالْعَسَلِ بِالْمَاءِ: 1/ح(514).

(⁶) الحديث الموقوف: هو الحديث المضاف إلى الصحابي سواء كان قولاً أو فعلاً وسواء اتصل سنده إليه أم انقطع، ينظر: التقارير السننية شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث لحسن بن محمد المشاط المالكي (ت1399هـ):

وزيد الرشك ليس به بأس⁽¹⁾.

دراسة الحديث والحكم عليه: روي الحديث من وجهين:

الوجه الأول: رواه يزيد بن الرشك⁽²⁾ (عند ابن أبي شيبة)⁽³⁾، والحسن البصري⁽⁴⁾ (عند البخاري)⁽⁵⁾، وأبو قلابة عبدالله بن زيد البصري⁽⁶⁾ (عند البخاري، والبيهقي)⁽⁷⁾، -ثلاثتهم-، عن معاذة بنت عبدالله عبدالله البصرية⁽⁸⁾، ورواه محمد بن سيرين⁽⁹⁾

(عند ابن أبي شيبة)⁽¹⁰⁾، -كلاهما-، عن السيدة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، موقوفاً، به. الوجه الثاني: رواه يزيد بن الرشك (عند الإمام أحمد، وابن الأعرابي، والطبراني)⁽¹¹⁾، وقتادة بن دعامة السدوسي⁽¹²⁾ (عند ابن أبي شيبة، وإسحاق بن راهويه، والإمام أحمد، والترمذي، وأبي يعلى، وابن

⁽¹⁾ ذكره ابن أبي حاتم في عله: بَيَّانُ عِلَلِ أَخْبَارِ زُوَيْتٍ فِي الطَّهَارَةِ: 1/المسألة: (91).

⁽²⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (7793): (ثقة عابد وهم من لينه).

⁽³⁾ أخرجه من هذا الوجه: ابن أبي شيبة في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ: مَنْ كَانَ يَقُولُ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْعَائِطِ فَلَيْسَتْ جِجَ بِأَلْمَاءٍ: 1/ح(1633).

⁽⁴⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (1227): (ثقة، فقيه، فاضل، مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلس).

⁽⁵⁾ أخرجه من هذا الطريق: البخاري في التاريخ الكبير: 4/الترجمة: (2906).

⁽⁶⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (3333): (ثقة، فاضل كثير الإرسال، قال العجلي: فيه نصب يسير).

⁽⁷⁾ أورده البخاري في التاريخ الكبير تعليقاً: 4/الترجمة: (2906)، وقال: (رَوَى أَبُو قَلَابَةَ، وَزَيْدُ الرَّشَكِ، عَنْ مُعَاذَةَ عَنْ عَائِشَةَ وَرَفَعَهُ قَتَادَةُ عَنْ مُعَاذَةَ عَنْ عَائِشَةَ). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْجَمْعِ فِي الْإِسْتِنْجَاءِ بَيْنَ الْمَسْحِ بِالْأَخْجَارِ وَالْعَسَلِ بِأَلْمَاءٍ: 1/ح(515)، وقال: (وَرَوَاهُ أَبُو قَلَابَةَ وَغَيْرُهُ، عَنْ مُعَاذَةَ الْعَدَوِيَّةِ، فَلَمْ يُسْنِدْهُ إِلَى فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَتَادَةُ حَافِظٌ).

⁽⁸⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (8684): (ثقة).

⁽⁹⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (5947): (ثقة، ثبت، عابد، كبير القدر، كان لا يرى الرواية بالمعنى).

⁽¹⁰⁾ أخرجه من هذا الوجه: ابن أبي شيبة في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ: مَنْ كَانَ يَقُولُ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْعَائِطِ فَلَيْسَتْ جِجَ بِأَلْمَاءٍ: 1/ح(1619).

⁽¹¹⁾ أخرجه من هذا الوجه: الإمام أحمد في مسنده: مسند النساء: مُسْنَدُ الصَّديقةِ عَائِشَةَ بِنْتِ الصَّديقِ ﷺ: 41/ح(24826). وابن الأعرابي في معجمه: حَدِيثُ التَّرْقُفِيِّ: 3/ح(2069). والطبراني في مسند الشاميين: مَا انْتَهَى إِلَيْنَا مِنْ مُسْنَدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَوْذَبٍ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَوْذَبٍ عَنْ زَيْدِ الرَّشَكِ: 2/ح(1283).

⁽¹²⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (5518): (ثقة، ثبت).

المنذر، والنسائي، وابن حبان، والبيهقي⁽¹⁾، وعائشة بنت عرار البصرية⁽²⁾ (عند الطبراني)⁽³⁾، وإسحاق وإسحاق بن سويد العدوي⁽⁴⁾ (عند الطبراني)⁽⁵⁾، -أربعتهم-، عن معاذة بنت عبدالله العدوية، ورواه أبو أبو عمار شداد البصري⁽⁶⁾ (عند إسحاق بن راهويه، والإمام أحمد، والبيهقي)⁽⁷⁾، وعروة بن الزبير بن العوام⁽⁸⁾ (عند الطبراني)⁽⁹⁾، وأبو سليمان يحيى بن يعمر البصري⁽¹⁾ (عند الطبراني)⁽²⁾، -أربعتهم- معاذة

(¹) أخرجه من هذا الطريق: ابن أبي شيبة في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ: مَنْ كَانَ يَقُولُ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْغَائِطِ فَلْيَسْتَنْجِ بِالْمَاءِ: 1/ح(1618). وإسحاق بن راهويه في مسنده: مَا يُرَوَى عَنْ مُعَاذَةَ الْعَدَوِيَّةِ وَغَيْرِهَا مِنْ نِسَاءِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: 3/ح(1379). والإمام أحمد في مسنده: مسند النساء: مُسْنَدُ الصَّديِّقَةِ عَائِشَةَ بِنْتِ الصَّديِّقِ ﷺ: 41/ح(24639)، و42/ح(25378). والترمذي: أَبْوَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْإِسْتِنْجَاءِ بِالْمَاءِ: 1/ح(19)، وقال: (وَفِي الْبَابِ عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ، وَأَنْسِيٍّ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ). وأبو يعلى الموصلي في مسنده: مُسْنَدُ عَائِشَةَ: 8/ح(4859). وابن المنذر النيسابوري في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: كِتَابُ آدَابِ الْوُضُوءِ: ذِكْرُ الْإِسْتِنْجَاءِ بِالْمَاءِ: 1/ح(319). والنسائي: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: الْإِسْتِنْجَاءُ بِالْمَاءِ: 1/ح(46). وابن حبان في صحيحه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: ذِكْرُ الْبَيَانِ بِأَنَّ مَسَّ الْمَاءِ الَّذِي فِي خَبَرِ عَائِشَةَ إِنَّمَا هُوَ الْإِسْتِنْجَاءُ بِالْمَاءِ: 4/ح(1443). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْجُمُعِ فِي الْإِسْتِنْجَاءِ بَيْنَ الْمَسْحِ بِالْأَخْصَارِ وَالْعَسَلِ بِالْمَاءِ: 1/ح(514).

(²) لم أعثر على ترجمة لها سوى أنها روت عن بكر بن عبدالله المزني، ومعاذة بنت عبدالله العدوية، روى عنها أبو عبدالله هشام بن حسان الأزدي القردوسي البصري، ولم أجد لها في شيوخ هشام بن حسان أو في تلامذة معاذة بنت عبدالله العدوية، وبكر بن عبدالله المزني. قال الطبراني فيها: (وهي إحدى عابدات البصرة)، ينظر: المعجم الأوسط للطبراني: 2/ح(2005)، و9/ح(8948)، والمعجم الصغير: 1/ح(134).

(³) أخرجه من هذا الطريق: الطبراني في المعجم الأوسط: بَابُ الْمِيمِ: مَنِ اسْتَمَّ: مِقْدَامٌ: 9/ح(8948)، وقال: (لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ عَرَارٍ إِلَّا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ).

(⁴) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (358): (صدوق، تكلَّم فِيهِ لِلنَّصَبِ).

(⁵) أخرجه من هذا الطريق: الطبراني في المعجم الأوسط: بَابُ الْعَيْنِ: مَنِ اسْتَمَّ عَبْدُ الْوَارِثِ: 5/ح(4853)، وقال: (لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ سُوَيْدٍ إِلَّا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْثِدٍ الْعَدَوِيُّ، تَفَرَّدَ بِهِ خُوَيْرَةُ بْنُ أَشْرَسَ).

(⁶) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (2756): (ثقة، يرسل).

(⁷) أخرجه من هذا الطريق: إسحاق بن راهويه في مسنده: مسند النساء: مُسْنَدُ الصَّديِّقَةِ عَائِشَةَ بِنْتِ الصَّديِّقِ ﷺ: 41/ح(1726). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْجُمُعِ فِي الْإِسْتِنْجَاءِ بَيْنَ الْمَسْحِ بِالْأَخْصَارِ وَالْعَسَلِ بِالْمَاءِ: 1/ح(516)، وقال: (قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا مُرْسَلٌ، أَبُو عَمَّارٍ شَدَّادٌ لَا أَرَاهُ أَذْرَكَ عَائِشَةَ).

(⁸) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (4561): (ثقة).

(⁹) أخرجه من هذا الطريق: الطبراني في المعجم الأوسط: بَابُ الْعَيْنِ: مَنِ اسْتَمَّ عَبْدُ الْوَارِثِ: 5/ح(4858)، وقال: (لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُزُوءَةَ إِلَّا أَبُو الرَّبِيعِ السَّمَّانُ، تَفَرَّدَ بِهِ عَمَّارٌ).

أربعتهم (معاذ وعروة وأبو سليمان وشداد) -، عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، مرفوعاً، به.

الخلاصة: نُقل عن الامام أحمد قوله: (لم يصح في الاستنجاء بالماء حديث) ⁽³⁾، فقليل له: فحديث عائشة؟ قال: (لا يصح؛ لأن غير قتادة لا يرفعه) ⁽⁴⁾، وقد رواه ابن سيرين موقوفاً أيضاً، في حين رواه أبو عمار شداد البصري وعروة بن الزبير وأبو سليمان -ثلاثتهم-، عن عائشة رضي الله عنها، مرفوعاً، ورجح أبو زرعة الوجه الثاني لأن قتادة أحفظ من يزيد الرشك حيث قال: (حديث قتادة مرفوعاً أصح، وقتادة أحفظ، ويزيد الرشك ليس به بأس) ⁽⁵⁾، وكذلك قال الدارقطني: (ورفعه صحيح) ⁽⁶⁾، وأشار إلى ذلك البيهقي حيث قال -بعد أن أسند رواية قتادة-: (ورواه أبو قلابة وغيره عن معاذة العدوية فلم يسنده إلى فعل النبي ﷺ، وقتادة حافظ) ⁽⁷⁾، وكذلك صحح الترمذي رواية قتادة ⁽⁸⁾، فالراجح إذن رفعه، والله أعلم.

الحديث السابع: قال ابن أبي حاتم: (وسمعتُ أبي يقول: أصحُّ حديثٍ في هذا الباب - يعني: في باب الدُّعاء عند الخروج من الخلاء -: حديثُ عائشة؛ يعني: حديثُ إسرائيل، عن يوسف بن أبي بُردة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها). ⁽⁹⁾

- ⁽¹⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (7678): (ثقة فصيح، وكان يرسل).
- ⁽²⁾ أخرجه من هذا الطريق: الطبراني في المعجم الأوسط: بابُ الميم: من اسمه مُحَمَّدٌ: 5/ح (5435)، وقال: (لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير إلا أيوب بن عتبة).
- ⁽³⁾ ينظر: شرح سنن ابن ماجه لعلاء الدين أبي عبد الله مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي (ت762هـ): 179.
- ⁽⁴⁾ ينظر: المصدر نفسه: 179.
- ⁽⁵⁾ علل ابن أبي حاتم: 1/ المسألة: (91).
- ⁽⁶⁾ علل الدارقطني: 14/ المسألة: (3777).
- ⁽⁷⁾ سنن البيهقي الكبرى: كتاب الطهارة: بابُ الجمع في الاستنجاء بين المَسح بالأحجار والعسل بالماء: 1/ح (515).
- ⁽⁸⁾ جامع الترمذي: أبواب الطهارة: بابُ الاستنجاء بالماء: 1/ح (19)، وقال: (وفي الباب عن جابر بن عبد الله البجلي، وأنس، وأبي هريرة. هذا حديث حسن صحيح وعليه العمل عند أهل العلم، يَتَنَازَلُونَ الاستنجاء بالماء، وإن كَانَ الاستنجاء بالحجارة يُجْزئُ عندهم، فَإِنَّهُمْ اسْتَحَبُّوا الاستنجاء بالماء، ورأوه أفضل، وبه يقول سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وأَبُو الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ).
- ⁽⁹⁾ حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه: كتاب الطهارة: ما يقول إذا خرج من المخرج: 1/ح (7)، وكتاب الدعاء: ما يقول الرجل وما يدعو به إذا خرج من المخرج: 6/ح (29904). والإمام أحمد في مسنده: مسند النساء: مُسْنَدُ الصَّدِيقَةِ عَائِشَةَ بِنْتُ الصَّدِّيقِ رضي الله عنها: 42/ح (25220). والدارمي في سننه: كتاب الطهارة: بابُ ما يقول إذا خرج من الخلاء: 1/ح (707). والبحاري في الأدب المفرد: بابُ دَعَوَاتِ النَّبِيِّ ﷺ: 693/ح. وأبو داود: كتاب الطهارة: بابُ ما يقول الرجل إذا خرج من الخلاء: 1/ح (30). وابن ماجه: كتاب

دراسة الحديث والحكم عليه: روى الحديث إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي⁽¹⁾ عن يوسف بن أبي بردة⁽²⁾ عن أبيه بردة بن أبي موسى الأشعري⁽³⁾، عن عائشة رضي الله عنها، مرفوعاً، به.

الخلاصة: الحديث غريب فقد تفرد به يوسف بن أبي بردة عن عائشة رضي الله عنها، وتفرد به إسرائيل بن يونس عن يوسف بن أبي بردة فهو ضعيف أو حسن⁽⁴⁾، ومع هذا فقد أطلق عليه أبو حاتم عبارة أصح

الطَّهَارَةُ وَسُنَنُهَا: بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ: 1/ح(300)، وقال: (قَالَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ سَلَمَةَ: وَأَخْبَرَنَا أَبُو حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَسَاةَ التَّهْدِي، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، نَحْوَهُ). والترمذي: أَبْوَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ: 1/ح(7)، وقال: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِسْرَائِيلَ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ. وَأَبُو بُرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى، اسْمُهُ عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسِ الْأَشْعَرِيِّ، وَلَا يُعْرَفُ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ). والنسائي في السنن الكبرى: كِتَابُ عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ: مَا يَقُولُ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ: 9/ح(9824). وابن الجارود في المنتقى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: الْقَوْلُ عِنْدَ الْخُرُوجِ مِنَ الْخَلَاءِ: ح(42). وابن خزيمة في صحيحه: كِتَابُ الْوُضُوءِ: بَابُ الْقَوْلِ عِنْدَ الْخُرُوجِ مِنَ الْمُتَوَضَّأِ: 1/ح(90)، وقال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَسْلَمَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ بِهَذَا مِثْلَهُ). وابن المنذر الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: كِتَابُ آدَابِ الْوُضُوءِ: ذِكْرُ الْقَوْلِ عِنْدَ الْخُرُوجِ مِنَ الْخَلَاءِ: 1/ح(325)، وقال: (وَرَوَيْنَا عَنْ طَاوُسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَخْرَجَ عَنِّي مَا يُؤْذِينِي، وَأَمْسَكَ عَنِّي مَا يَنْفَعُنِي). وابن أبي حاتم تعليقاً في عله: بَيَّانُ عَلَلِ أَخْبَارِ رُؤَيْتِ فِي الطَّهَارَةِ: 1/المسألة: (93). وابن الأعرابي في معجمه: بَابُ الدَّالِ: 2/ح(1684). وابن حبان في صحيحه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: ذِكْرُ مَا يُسْتَحَبُّ لِلْمَرْءِ أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ حَلَّ وَعَلَا الْمُغْفَرَةِ عِنْدَ خُرُوجِهِ مِنَ الْخَلَاءِ: 4/ح(1444). والطبراني في الدعاء: بَابُ الْقَوْلِ عِنْدَ الْخُرُوجِ مِنَ الْخَلَاءِ: ح(369). وأحمد بن محمد الدينوري المعروف بابن السُّنِّي (ت364هـ) في عمل اليوم والليلة: بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ: ح(23). والحاكم في المستدرک: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: وأما حديث عائشة: 1/ح(562-563)، وقال: (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ فَإِنَّ يُوسُفَ بْنَ أَبِي بُرْدَةَ مِنْ ثِقَاتِ آلِ أَبِي مُوسَى وَلَمْ يَجِدْ أَحَدًا يَطْعُنُ فِيهِ وَقَدْ ذَكَرَ سَمَاعٌ أَبِيهِ مِنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا). والبيهقي في السنن الصغير: كتاب الطهارة: بَابُ الْإِسْتِنْجَاءِ: 1/ح(73)، وفي الدعوات الكبير: بَابُ الْقَوْلِ عِنْدَ الْخُرُوجِ مِنَ الْخَلَاءِ: 1/ح(56)، ولفظه: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْغَائِطِ قَالَ: غُفْرَانُكَ).

(1) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (401): (ثقة تكلم فيه بلا حجة).

(2) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (7857): (مقبول).

(3) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (7857): (ثقة).

(4) هناك اختلاف في المقبول بين الحافظ ابن حجر وغيره من علماء الجرح والتعديل فعند الحافظ المقبول ذكره في السادسة: ما أشعر بالقرب من التجريح من ليس له من الحديث إلا القليل ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله فإنه يشير إليه بلفظ: مقبول، حيث يتابع وإلا فليتن الحديث، وعند غيره فإن الراوي المقبول حديثه حسن، ينظر: الراوي المقبول عند ابن حجر تطبيقات في كتب الحديث، للدكتور شهيد كريم فميح القيسي، مجلة ديالى، العدد الثامن والخمسون، 2013م: 412.

حديث في هذا الباب⁽¹⁾، وصححه الحاكم بقوله: (هذا حديث صحيح، فإن يوسف بن أبي بردة من ثقات آل أبي موسى ولم نجد أحدا يطعن فيه، وقد ذكر سماع أبيه من عائشة رضي الله عنها)⁽²⁾، وقال الترمذي: (لا يعرف في الباب إلا حديث عائشة)⁽³⁾.

ورد في باب الدعاء عند الخروج من الخلاء روايات وألفاظ أخرى لم يصح منها شيء، منها ما روي عن أنس بن مالك رضي الله عنه: (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ، قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي)⁽⁴⁾، قال البوصيري في تعقيبه على الحديث: (هذا حديث ضعيف ولا يصح فيه بهذا اللفظ عن النبي ﷺ شيء، وإسماعيل بن مسلم المكي متفق على تضعيفه وفي طبقته جماعة يقال لكل منهم إسماعيل بن مسلم يضعفوا وله شاهد من حديث أبي ذر رواه النسائي في عمل اليوم والليلة مرفوعاً وموقوفاً)⁽⁵⁾، وقد رجح الدارقطني الرواية الموقوفة على أبي ذر رضي الله عنه حين سئل عن حديث سهل بن أبي حثمة، عن أبي ذر: (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْغَائِطِ، يَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي)، فقال: (يزويه شعبه، واختلف عنه فرواه عبد الله بن أبي جعفر الرازي، عن شعبه، عن منصور، عن أبي الفيض، عن سهل بن أبي حثمة، وأبي ذر، عن النبي ﷺ، وليس هذا القول بمحفوظ. وغيره يزويه عن شعبه، عن منصور، عن رجل، يقال له الفيض، عن ابن أبي حثمة عن أبي ذر موقوفاً، وهو أصح. وسئل عن سهل بن أبي حثمة، فقال: صحبته ثابتة)⁽⁶⁾.

لذلك كان حديث إسرائيل بن يونس عن يوسف بن أبي بردة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أصح حديث في الباب كما نقل ابن أبي حاتم عن أبيه، والمراد بعبارة: (أصح أحاديث الباب) أقوى أحاديث الباب، ولكنها ليست صريحة في التصحيح، لأن المحدثين لا يشترطون في هذا التفضيل الصحة في الأفضل، بل يصفون بها أحياناً أشبه أحاديث الباب وأقلها ضعفاً فيقولون له: أصح أحاديث الباب⁽⁷⁾، والله أعلم.

الحديث الثامن: قال ابن أبي حاتم: (وسمعت أبا زُرْعَةَ يَقُولُ فِي حَدِيثٍ رَوَاهُ وَكِيعٌ، عَنْ عِيسَى بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (الْهَرُ سَبْعٌ).⁽⁸⁾ فَقَالَ أَبُو

(1) علل ابن أبي حاتم: 1/ المسألة: (95).

(2) المستدرک على الصحيحين للحاكم النيسابوري: 1/ ح(563).

(3) الجامع الكبير للترمذي: 1/ ح(7).

(4) أخرجه من هذا الطريق: ابن ماجه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ وَسَنَنُهَا: بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ: 1/ ح(301).

(5) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه للبوصيري: 1/ ح(120).

(6) علل الدارقطني: 6/ المسألة: (1096).

(7) ينظر: دليل أرباب الفلاح لتحقيق فن الاصطلاح لحافظ بن أحمد الحكمي (ت 1377هـ): 27. ولسان المحدثين: 28/2.

(8) حديث الصحابي أبي هريرة رضي الله عنه: أخرجه من هذا الطريق وبهذا اللفظ: ابن أبي شيبة في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ:

أَبُو زُرْعَةَ: لَمْ يَرَفَعَهُ أَبُو نُعَيْمٍ، وَهُوَ أَصَحُّ، وَعَيْسَى لَيْسَ بِقَوِيٍّ⁽¹⁾.

دراسة الحديث والحكم عليه: روي الحديث من وجهين:

الوجه الأول: رواه وكيع بن الجراح الرؤاسي⁽²⁾ (عند ابن أبي شيبه، والإمام أحمد، وأبي يعلى، والدارقطني)⁽³⁾، ومحمد بن ربيعة الكلابي⁽⁴⁾ (عند الطحاوي، والدارقطني)⁽⁵⁾، وأبو النضر هاشم بن القاسم⁽⁶⁾ (عند الدارقطني، والحاكم، والبيهقي)⁽⁷⁾، وأبو نعيم الفضل بن دكين⁽¹⁾ (عند الحاكم)⁽²⁾، -أربعتهم-، عن عيسى بن المسيب

مَنْ قَالَ لَا يُجْزئُ وَيُغَسِّلُ مِنْهُ الْإِنَاءُ: 1/ح(343). وأبو يعلى في مسنده: مُسْنَدُ أَبِي هُرَيْرَةَ: 10/ح(6090). والدارقطني في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْأَسَارِ: 1/ح(180). وأخرجه بلفظ: (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْتِي دَارَ قَوْمٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَدُونَهُمْ دَارٌ، قَالَ: فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ تَأْتِي دَارَ فُلَانٍ، وَلَا تَأْتِي دَارَنَا، فَقَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَأَنْ فِي دَارِكُمْ كَلْبًا، قَالُوا: فَإِنْ فِي دَارِهِمْ سِتُورًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ السُّتُورَ سَبْعٌ) الإمام أحمد في مسنده: مُسْنَدُ الْمُكْثَرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ: مُسْنَدُ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: 14/ح(8342). والدارقطني في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْأَسَارِ: 1/ح(179). والحاكم في المستدرک: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: وَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ: 1/ح(649). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ سُورِ الْهَرَةِ: 1/ح(1176)، وبَابُ ذِكْرِ الْأَخْبَارِ الَّتِي يَتَفَرَّقُ بِهَا الْكَلْبُ عَنْ غَيْرِهِ عَلَى طَرِيقِ الْإِخْتِصَارِ: ح(1188).

⁽¹⁾ ذكره ابن أبي حاتم في علله: بَيَانُ عِلَلِ أَخْبَارِ رُوِيَ فِي الطَّهَارَةِ: 1/المسألة: (98).

⁽²⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (7414): (ثقة حافظ عابد).

⁽³⁾ أخرجه من هذا الطريق: ابن أبي شيبه في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ: مَنْ قَالَ لَا يُجْزئُ وَيُغَسِّلُ مِنْهُ الْإِنَاءُ: 1/ح(343). والإمام أحمد في مسنده: مُسْنَدُ الْمُكْثَرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ: مُسْنَدُ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: 14/ح(8342)، و15/ح(9708). وأبو يعلى في مسنده: مُسْنَدُ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: 10/ح(6090). والدارقطني في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْأَسَارِ: 1/ح(180).

⁽⁴⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (5877): (صدوق).

⁽⁵⁾ أخرجه من هذا الطريق: الطحاوي في شرح مشكل الآثار: بَابُ بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَسَارِ السَّبَاعِ وَالِدُّوَابِّ سِوَاهَا مِنْ طَهَارَةٍ وَمِنْ غَيْرِهَا: 7/ح(2656). والدارقطني في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْأَسَارِ: 1/ح(180)، وقال: (وَقَالَ وَكَيْعٌ: الْهَرُ سَبْعٌ).

⁽⁶⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (7256): (ثقة ثبت).

⁽⁷⁾ أخرجه من هذا الطريق: الدارقطني في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْأَسَارِ: 1/ح(179)، وقال: (تَفَرَّدَ بِهِ عَيْسَى بْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، وَهُوَ صَالِحُ الْحَدِيثِ). والحاكم في المستدرک: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: وَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ: 1/ح(649). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ سُورِ الْهَرَةِ: 1/ح(1176)، وبَابُ ذِكْرِ الْأَخْبَارِ الَّتِي يَتَفَرَّقُ بِهَا الْكَلْبُ عَنْ غَيْرِهِ عَلَى طَرِيقِ الْإِخْتِصَارِ: 1/ح(1188)، وقال: (أَخْبَرَنَا أَبُو سَعْدٍ الْمَالِينِيُّ، قَالَ: قَالَ أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَبْدِ الْخَافِظِ: عَيْسَى بْنُ الْمُسَيَّبِ صَالِحٌ فِيمَا يَرْوِيهِ وَأَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْحَارِثِ الْفَقِيه، قَالَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ عَمْرِو الْحَافِظِ: عَيْسَى بْنُ الْمُسَيَّبِ صَالِحُ الْحَدِيثِ).

البحلي الكوفي⁽³⁾، عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير بن عبدالله البجلي الكوفي⁽⁴⁾، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به.

الوجه الثاني: رواه وكيع (عند الحربي)⁽⁵⁾، وأبو نعيم الفضل بن دكين (عند ابن أبي حاتم)⁽⁶⁾، - كلاهما - عن عيسى بن المسيب، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، موقوفاً، به.

الخلاصة: صحح الحاكم الرواية المرفوعة بقوله: (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَلَمْ يُجَرَّحْهُ وَعِيسَى بْنُ الْمُسَيَّبِ تَقَرَّدَ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ إِلَّا أَنَّهُ صَدُوقٌ وَلَمْ يُجَرَّحْ قَطُّ)⁽⁷⁾، في حين علق عليه الذهبي في تلخيصه بقوله: (قال أبو داود ضعيف يعني عيسى بن المسيب وقال أبو حاتم ليس بالقوي)⁽⁸⁾، ورجح أبو زرعة الرواية الموقوفة لأبي نعيم وأعل الوجه الأول بضعف عيسى بن المسيب بقوله: (لَمْ يَرْفَعْهُ أَبُو نُعَيْمٍ، وَهُوَ أَصَحُّ، وَعِيسَى لَيْسَ بِقَوِيٍّ)⁽⁹⁾، وقال العقيلي بعد أن ذكر ضعف عيسى: (لا يتابعه إلا من هو مثله أو دونه)⁽¹⁰⁾، في حين قال ابن الجوزي: (هذا حديث لا يصح)⁽¹¹⁾.

هذا حديث لا يصح رفعه وقد اختلف في رفعه ووقفه، والحديث يخالف ما روي عن أبي قتادة رضي الله عنه، مرفوعاً، بلفظ: (إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ، إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَافِينِ عَلَيْكُمْ، أَوْ الطَّوَافَاتِ)⁽¹²⁾.

⁽¹⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (5401): (ثقة ثبت).

⁽²⁾ أخرجه من هذا الطريق: الحاكم في المستدرک: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: وَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ: 1/ح(650)، وقال: (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَلَمْ يُجَرَّحْهُ وَعِيسَى بْنُ الْمُسَيَّبِ تَقَرَّدَ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ إِلَّا أَنَّهُ صَدُوقٌ وَلَمْ يُجَرَّحْ قَطُّ).

⁽³⁾ قال الذهبي في ميزان الاعتدال: 3/الترجمة: (6607): (قال يحيى والنسائي والدارقطني: ضعيف، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: ليس بالقوي. وتكلم فيه ابن حبان. وقال أبو داود: ضعيف).

⁽⁴⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (8103): (ثقة).

⁽⁵⁾ أخرجه من هذا الطريق: إبراهيم الحربي في غريب الحديث: الْحَدِيثُ الثَّالِثُ وَالسُّتُونَ: باب هر: 682/2.

⁽⁶⁾ أورده ابن أبي حاتم تعليقا في عله: بَيَانُ عَلَلِ أَخْبَارِ رُوِيَ فِي الطَّهَارَةِ: 1/المسألة: (98).

⁽⁷⁾ المستدرک على الصحيحين: 1/ح(650).

⁽⁸⁾ المصدر نفسه: 1/ح(650).

⁽⁹⁾ علل ابن أبي حاتم: 1/المسألة: (98).

⁽¹⁰⁾ الضعفاء الكبير للعقيلي: 3/الترجمة: (1426).

⁽¹¹⁾ العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لأبي الفرج جمال الدين عبدالرحمن بن علي الجوزي (ت597هـ): 335/1.

⁽¹²⁾ حديث الصحابي أبي قتادة الحارث بن ربعي رضي الله عنه: أخرجه ابن ماجه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ وَسُنَنُهَا: بَابُ الْوُضُوءِ بِسُورِ الْهَرَّةِ، وَالرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ، 1/ح(367). وأبو داود: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ سُورِ الْهَرَّةِ: 1/ح(75). والترمذي: أبواب الطهارة: باب ما جاء في سور الهرة: 1/ح(92)، وقال: (وفي الباب عن عائشة، وأبي هريرة. هذا حديث حسن صحيح. وهو قول أكثر العلماء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم: مثل الشافعي، وأحمد، وإسحاق: لم يروا بسور الهرة بأساً. وهذا أحسن شيء في هذا الباب. وقد جود مالك هذا الحديث، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي

لعل الجمع ممكن بين الحديثين فإن كانت من الطوافين على أهل بيت فليست بنجسة وإن كانت من الوحوش والسباع فالحكم يختلف وهذا موافق لما ذهب إليه علم التصنيف الحديث بأن الهرة من العائلة السنورية وهي عائلة النمر والفهد وأشباههم،⁽¹⁾ والميل إلى أن رواية أبي نعيم أصح كما قال أبو زرعة، فهو أعلم بنقد الحديث من الحاكم وابن الجوزي، ولذلك ختم ابن أبي حاتم الحديث بقوله: (ولم يرفعه أبو نعيم وهو أصح)، والظاهر أن الحديث لا يصح مرفوعاً ولا موقوفاً لأن فيه عيسى بن المسيب وهو ضعيف وهو ما ذهب إليه ابن الجوزي، ولأنه خالف النصوص الصحيحة وهو ما ذهب إليه جمهور العلماء، والله تعالى أعلم.

الحديث التاسع: قال ابن أبي حاتم: (وسئل أبو زرعة عن حديث رواه الفريابي، عن سُفيان، عن سالم أبي النضر، عن يسر بن سعيد: أن عثمان توضأ ثلاثاً ثلاثاً، ثم قال لأصحاب رسول الله ﷺ: هكذا رأيتم رسول الله ﷺ يتوضأ؟ قالوا: نعم.)⁽²⁾ ورواه وكيع، عن سُفيان، عن أبي النضر، عن أبي أنس: أن عثمان توضأ بالمقاعد⁽³⁾، فقال: ألا أريكم وضوء رسول الله ﷺ؟ قال: ثم توضأ ثلاثاً

طلحة، ولم يأت به أحد أتم من مالك). والنسائي: كتاب الطهارة: سُؤِرُ الْهَرَّةِ: 1/ح(68) و(340). وابن خزيمة في صحيحه: كتاب الوضوء: باب الرخصة في الوضوء بسُؤِرِ الْهَرَّةِ «والدليل على أن خرطوم ما يأكل الميتة من السباع، ومما لا يجوز أكل لحمه من الدواب والطيور إذا ماس الماء الذي دون الثلثين ولا نجاسة مرئية بخراطيمها ومناخيرها إن ذلك لا ينحس الماء، إذ العلم محيط أن الهرة تأكل الفأر، وقد أباح النبي ﷺ الوضوء بفضل سورها، فدلَّت سُنَّتُهُ عَلَى أَنَّ خُرْطُومَ مَا يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ إِذَا مَسَّ الْمَاءَ الَّذِي دُونَ الثَّلَاثِينَ لَمْ يَنْحَسْ ذَلِكَ خَلَا الْكَلْبُ الَّذِي قَدْ حَضَّ النَّبِيُّ ﷺ بِالْأَمْرِ بِغَسْلِ الْإِنَاءِ مِنْ وُلُوغِهِ سَبْعًا، وَخَلَا الْخَنَزِيرُ الَّذِي هُوَ أَنْجَسُ مِنَ الْكَلْبِ أَوْ مِثْلُهُ»: 1/ح(104).

⁽¹⁾ ينظر: موسوعة عن القطط: <http://vetdoctors.yoo7.com/t1721-topic>

و: Encyclopedia of Mamals/ D,Macdonald /page :52- Encyclopedia of Mamals /Parker,S,P,Grzimek/volume: 3/ page :630 - World of Mamals / Nowak,R,walk /page:1193.

⁽²⁾ حديث أمير المؤمنين عثمان بن عفان ؓ: أخرجه من هذا الطريق: البيهقي في السنن الكبرى: كتاب الطهارة: باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً: 1/ح(372).

⁽³⁾ المقاعد: جمع مقعد: عند باب الأقبر بالمدينة، وقيل: مساقف حولها، وقيل: هي دكاكين عند دار عثمان بن عفان ؓ، وقال الداودي: هي الدرج، وقيل: المقاعد بالمدينة حيث يصلى على الجنازة عند المسجد، وقيل: هي موضع بعينه، ينظر: المغرب في ترتيب المغرب لأبي الفتح برهان الدين ناصر بن عبد السيد الخوارزمي المطرزي (ت610هـ): 389. والبدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي ابن الملحن المصري (ت804هـ): 176/2، مادة: (قعد).

ثلاثاً؟⁽¹⁾، قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: وَهَمَّ فِيهِ الْفَرَيَابِيُّ؛ الصَّوَابُ مَا قَالَ وَكِيعٌ. وَسَأَلْتُ أَبِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ؟ فَقَالَ: حَدِيثُ وَكِيعٍ أَصَحُّ، وَأَبُو أَنَسٍ: جَدُّ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَأَبُو أَنَسٍ عَنْ عُثْمَانَ مُتَّصِلٌ، وَبُسْرُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُثْمَانَ مُرْسَلٌ.⁽²⁾

دراسة الحديث والحكم عليه: روي الحديث من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: رواه محمد بن يوسف الفريابي⁽³⁾، وعبيد الله بن عبيد الرحمن الأشجعي⁽⁴⁾، وأبو أحمد محمد بن عبد الله الزبيري⁽⁵⁾، وعبد الله بن الوليد العدني⁽⁶⁾، ويزيد بن أبي حكيم العدني⁽⁷⁾، وأبو حذيفة موسى بن مسعود النهدي⁽⁸⁾ (عند الدارقطني)⁽⁹⁾، والحسين بن حفص الهمداني القاضي⁽¹⁰⁾ (عند البيهقي)⁽¹¹⁾، وأبو نعيم الفضل بن دكين⁽¹²⁾

⁽¹⁾ أخرجه من هذا الطريق: مسلم: كِتَابِ الطَّهَارَةِ: بَابُ فَضْلِ الْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ عَقِبَهُ: 1/ح(230). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابِ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْوُضُوءِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا: 1/ح(371).
⁽²⁾ ذكره ابن أبي حاتم في عله: بَيَانُ عِلَلِ أَخْبَارِ رُوِيَ فِي الطَّهَارَةِ: 1/المسألة: (143).
⁽³⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (6415): (ثقة فاضل يقال أخطأ في شيء من حديث سفيان وهو مقدم فيه مع ذلك عندهم على عبد الرزاق).

⁽⁴⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (4318): (ثقة مأمون أثبت الناس كتاباً في الثوري).
⁽⁵⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (6017): (ثقة ثبت، إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري).
⁽⁶⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (3692): (صدوق ربما أخطأ).
⁽⁷⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (7703): (صدوق).

⁽⁸⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (7010): (صدوق سيء الحفظ وكان يصحف).
⁽⁹⁾ أخرجه من هذا الطريق: الدارقطني في سننه: كِتَابِ الطَّهَارَةِ: بَابُ مَا رُوِيَ فِي الْحُثِّ عَلَى الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ وَالْبَدَاءَةِ بِمَا أَوَّلَ الْوُضُوءِ: 1/ح(284)، وقال: (عِنْدَهُ صَحِيحٌ إِلَّا التَّأْخِيرُ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ فَإِنَّهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، تَفَرَّدَ بِهِ ابْنُ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سُفْيَانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَهَذَا اللَّفْظُ. وَرَوَاهُ الْعَدَنِيَانِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ وَيَزِيدُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ، وَالْفَرَيَابِيُّ، وَأَبُو أَحْمَدَ، وَأَبُو حَذِيفَةَ، عَنِ الثَّوْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالُوا كُلُّهُمْ: إِنَّ عُثْمَانَ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ، وَلَمْ يَزِيدُوا عَلَى هَذَا. وَخَالَفَهُمْ وَكِيعٌ رَوَاهُ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ عُثْمَانَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا. كَذَا قَالَ وَكِيعٌ وَأَبُو أَحْمَدَ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ أَبِي أَنَسٍ وَهُوَ مَالِكُ بْنُ أَبِي عَامِرٍ، وَالْمَشْهُورُ عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُثْمَانَ).

⁽¹⁰⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (1319): (صدوق).
⁽¹¹⁾ أخرجه من هذا الطريق: البيهقي في السنن الكبرى: كِتَابِ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْوُضُوءِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا: 1/ح(372)، وقال: (لَفْظُ حَدِيثِ الْحُسَيْنِ. وَفِي حَدِيثِ الْفَرَيَابِيِّ، أَنَّ عُثْمَانَ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ لِأَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: هَكَذَا رَأَيْتُمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟، قَالُوا: نَعَمْ. وَفِي حَدِيثِ أَبِي حَذِيفَةَ: دَعَا بِوُضُوءٍ عَلَى الْمَقَاعِدِ، وَهَكَذَا هُوَ فِي جَامِعِ الثَّوْرِيِّ، رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ الْعَدَنِيُّ).

⁽¹²⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (5401): (ثقة ثبت).

(عند الدارقطني)⁽¹⁾، -ثمانيتهم-، عن سفيان الثوري⁽²⁾، عن سالم أبي النضر بن أبي أمية⁽³⁾، عن بسر بن سعيد المدني⁽⁴⁾، عن عثمان بن عفان رضي الله عنه، مرفوعاً، به.

الوجه الثاني: رواه أبو رجاء يزيد بن أبي حبيب المصري⁽⁵⁾، عن سفيان الثوري، عن عثمان بن عفان رضي الله عنه، مرسلاً، به.⁽⁶⁾

الوجه الثالث: رواه وكيع بن الجراح الرؤاسي⁽⁷⁾، عن سفيان الثوري، عن سالم أبي النضر، عن أبي أنس مالك بن عامر الأصبحي⁽⁸⁾، عن عثمان بن عفان رضي الله عنه، مرفوعاً، به.⁽⁹⁾

الخلاصة: روي الحديث من ثلاثة أوجه، الوجه الأول منها أعله أبو حاتم بالإرسال فقال: (وَأَبُو أَنَسٍ عَنْ عُثْمَانَ مُتَّصِلٌ، وَبُسْرُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُثْمَانَ مُرْسَلٌ)⁽¹⁰⁾، وبسر ثقة جليل وقد روى عن عثمان بن عفان رضي الله عنه، ولم أجد أحداً نص على أن روايته عن عثمان منقطعة، سوى ما ذكر أبو حاتم، وما ذكره أبو حاتم الرازي لم أجده في كتاب الجرح والتعديل في ترجمة بسر بن سعيد⁽¹¹⁾، وأعله أبو زرعة بالوهم فقال: (وَهُمْ فِيهِ الْفَرِيَابِيُّ)⁽¹²⁾، وكلامه فيه نظر فقد تويع الفريابي بسبعة رواة هم: عبيد الله الأشجعي، ومحمد الزبيري، وعبد الله بن الوليد، ويزيد بن أبي حكيم، وموسى النهدي، والحسين بن حفص، والفضل بن

⁽¹⁾ أورده الدارقطني تعليقاً في عله: 3/المسألة: (259).

⁽²⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (2445): (ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة).

⁽³⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (2169): (ثقة ثبت، وكان يرسل).

⁽⁴⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (666): (ثقة جليل).

⁽⁵⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (7701): (ثقة فقيه وكان يرسل).

⁽⁶⁾ أورده الدارقطني تعليقاً في عله: 3/المسألة: (259).

⁽⁷⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (7414): (ثقة حافظ عابد).

⁽⁸⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (6443): (ثقة).

⁽⁹⁾ أخرجه من هذا الوجه: الإمام أحمد في مسنده: مُسْنَدُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ: مسند عثمان بن عفان رضي الله عنه: 1/ح(404). والدارقطني في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ مَا رُوِيَ فِي الْحُثِّ عَلَى الْمَضْمَضَةِ وَالاسْتِنْشَاقِ وَالْبَدَاءَةِ بِهَا أَوَّلَ الْوُضُوءِ: 1/ح(285)، وقال: (وَتَابَعَهُ أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، عَنْ الثَّوْرِيِّ، وَالصَّوَابُ عَنْ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ بُسْرِ، عَنْ عُثْمَانَ) بلفظ: (أَنَّ عُثْمَانَ تَوَضَّأَ بِالْمَقَاعِدِ وَعِنْدَهُ رِجَالٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَتَوَضَّأَ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: أَلَيْسَ هَكَذَا رَأَيْتُمْ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَتَوَضَّأُ؟، قَالُوا: نَعَمْ). وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ: فِي الْوُضُوءِ كَمْ هُوَ مَرَّةً: 1/ح(62)، بلفظ: (أَنَّ عُثْمَانَ، تَوَضَّأَ بِالْمَقَاعِدِ، فَقَالَ: أَلَا أُرِيكُمْ وُضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، ثُمَّ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا).

⁽¹⁰⁾ علل الحديث لابن أبي حاتم: 1/المسألة: (143).

⁽¹¹⁾ ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: 2/الترجمة: (1680).

⁽¹²⁾ علل الحديث لابن أبي حاتم: 1/المسألة: (143).

دكين، -رؤؤه: ثمانيتهم، عن سفيان الثوري عن سالم أبي النضر عن بسر بن سعيد عن عثمان رضي الله عنه مرفوعاً به، ولذلك رجح الدارقطني هذا الوجه فقال: (وَالْمَشْهُورُ عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُثْمَانَ⁽¹⁾)، وقال أيضاً: (وَالصَّحِيحُ قَوْلُ مَنْ قَالَ عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ⁽²⁾)، في حين رجح أبو زرعة الرازي الوجه الثالث وهو ما رواه وكيع عن سفيان عن أبي النضر سالم عن مالك بن عامر الأصبحي عن عثمان مرفوعاً به، ولا احتمال أن تكون رواية بسر بن سعيد عن عثمان رضي الله عنه مرسلة كما قال أبو حاتم، والميل الى أن الوجه الثالث أصح من الوجهين الآخرين: الأول والثاني، وهو ما ذهب إليه أبو زرعة ونقله عنه ابن أبي حاتم، والله تعالى أعلم.

الحديث العاشر: قال ابن أبي حاتم: (وَسُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ صَلَّى خَمْسَ صَلَوَاتٍ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ⁽³⁾) وَرَوَاهُ وَكَيْعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.⁽⁴⁾ فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: زُرْعَةَ: حَدِيثُ أَبِي نُعَيْمٍ أَصَحُّ⁽⁵⁾).

(1) سنن الدارقطني: 1/ح(284).

(2) علل الدارقطني: 3/المسألة: (259).

(3) حديث الصحابي بريدة بن الحبيب الأسلمي رضي الله عنه: رواه تعليقاً: الترمذي من طريق عبد الرحمن بن مهدي: أَبْوَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ يُصَلِّي الصَّلَوَاتِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ: 1/ح(61)، وقال: (رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهَدِيٍّ، وَغَيْرُهُ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ وَكَيْعٍ). وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه: كِتَابُ الْوُضُوءِ: بَابُ ذِكْرِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ ﻻ يُحِبُّ إِلَّا مَا أَوْجَبَ الْوُضُوءَ عَلَى بَعْضِ الْقَائِمِينَ إِلَى الصَّلَاةِ لَا عَلَى كُلِّ قَائِمٍ إِلَى الصَّلَاةِ: 1/ح(14)، وقال: (لَمْ يُسْنِدْ هَذَا الْحَبَرُ عَنِ الثَّوْرِيِّ أَحَدًا نَعْلَمُهُ غَيْرَ الْمُعْتَمِرِ، وَوَكَيْعٍ وَرَوَاهُ أَصْحَابُ الثَّوْرِيِّ وَغَيْرُهُمَا، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَارِبٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنْ كَانَ الْمُعْتَمِرُ، وَوَكَيْعٌ مَعَ جَلَالَتِهِمَا حَفِظَا هَذَا الْإِسْنَادَ وَاتَّصَالَهُ فَهُوَ خَيْرٌ غَرِيبٌ غَرِيبٌ).

(4) أخرجه من هذا الوجه وهذا الطريق: ابن أبي شيبة في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ: مَنْ كَانَ يُصَلِّي الصَّلَاةَ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ: 1/ح(298). وابن ماجه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ وَسُنَنِهَا: بَابُ الْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَالصَّلَوَاتِ كُلِّهَا بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ: 1/ح(510). وأبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ) في جامع البيان في تأويل القرآن: تفسير سورة المائدة: 10/ح(11335). وابن خزيمة في صحيحه: كِتَابُ الْوُضُوءِ: بَابُ ذِكْرِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ ﻻ يُحِبُّ إِلَّا مَا أَوْجَبَ الْوُضُوءَ عَلَى بَعْضِ الْقَائِمِينَ إِلَى الصَّلَاةِ لَا عَلَى كُلِّ قَائِمٍ إِلَى الصَّلَاةِ: 1/ح(14)، وقال: (لَمْ يُسْنِدْ هَذَا الْحَبَرُ عَنِ الثَّوْرِيِّ أَحَدًا نَعْلَمُهُ غَيْرَ الْمُعْتَمِرِ، وَوَكَيْعٍ وَرَوَاهُ أَصْحَابُ الثَّوْرِيِّ وَغَيْرُهُمَا، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَارِبٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنْ كَانَ الْمُعْتَمِرُ، وَوَكَيْعٌ مَعَ جَلَالَتِهِمَا حَفِظَا هَذَا الْإِسْنَادَ وَاتَّصَالَهُ فَهُوَ خَيْرٌ غَرِيبٌ غَرِيبٌ). وابن حبان في صحيحه: كِتَابُ الصَّلَاةِ: ذِكْرُ الْوَقْتِ الَّذِي صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِيهِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ: 4/ح(1707). وابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ حَدِيثُ آخَرُ فِي الْوُضُوءِ: 1/ح(88).

(5) ذكره ابن أبي حاتم في عله: بَيَانُ عِلَلِ أَخْبَارِ زُوَيْتٍ فِي الطَّهَارَةِ: 1/المسألة: (152).

دراسة الحديث والحكم عليه: روي الحديث من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: رواه محمد بن عبيد المحاربي الكوفي⁽¹⁾، عن الحكم بن ظهير الفزاري⁽²⁾، عن مسعر بن كدام الهلالي⁽³⁾، عن محارب بن دثار السدوسي⁽⁴⁾، عن ابن عمر رضي الله عنهما، مرفوعاً، به.⁽⁵⁾
الوجه الثاني: رواه أبو نعيم الفضل بن دكين⁽⁶⁾ (عند ابن أبي حاتم)⁽⁷⁾، وعبدالرحمن بن مهدي⁽⁸⁾ (عند
(عند الترمذي، وابن خزيمة)⁽⁹⁾،

وأبو الأحوص سلام بن سليم⁽¹⁰⁾ (عند الدارقطني)⁽¹¹⁾، -ثلاثتهم-، عن سفيان الثوري⁽¹²⁾ عن
محارب بن دثار، عن سليمان بن بريدة⁽¹³⁾، مرسلاً، به.

الوجه الثالث: دار على سليمان بن بريدة رواه عنه ثلاثة رواة:

الطريق الأول: دار على علقمة بن مرثد⁽¹⁴⁾ رواه عنه راويان:

⁽¹⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (6120): (صدوق).

⁽²⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: (متروك... واتمه ابن معين)، ينظر: الترجمة: (1445).

⁽³⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (6605): (ثقة ثبت فاضل).

⁽⁴⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (6492): (ثقة إمام زاهد).

⁽⁵⁾ أخرجه من هذا الوجه: الطبري في تفسيره: 10/ح (11335).

⁽⁶⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (5401): (ثقة ثبت).

⁽⁷⁾ حديث التابعي سليمان بن بريدة: أورده من هذا الطريق: ابن أبي حاتم تعليقا في عله: بَيَانُ عِلَلِ أَخْبَارِ رُوِيَ فِي
الطَّهَارَةِ: 1/المسألة: (152).

⁽⁸⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (4018): (ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث).

⁽⁹⁾ رواه من هذا الطريق تعليقا: الترمذي: أَبْوَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ يُصَلِّي الصَّلَاةَ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ:
1/ح (61)، وقال: (رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، وَغَيْرُهُ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنِ
النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ وَكِيعٍ). وابن خزيمة في صحيحه: كِتَابُ الْوُضُوءِ: بَابُ ذِكْرِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ
ﷻ إِنَّمَا أَوْجَبَ الْوُضُوءَ عَلَى بَعْضِ الْقَائِمِينَ إِلَى الصَّلَاةِ لَا عَلَى كُلِّ قَائِمٍ إِلَى الصَّلَاةِ: 1/ح (14)، وقال: (لَمْ يُسْنِدْ هَذَا
الْخَبَرَ عَنِ الثَّوْرِيِّ أَحَدٌ نَعْلَمُهُ غَيْرُ الْمُعْتَمِرِ، وَوَكَيْعٍ وَرَوَاهُ أَصْحَابُ الثَّوْرِيِّ وَغَيْرُهُمْ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَارِبِ، عَنْ
سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنْ كَانَ الْمُعْتَمِرُ، وَوَكَيْعٌ مَعَ جَلَالَتِهِمَا حَفِظَا هَذَا الْإِسْنَادَ وَاتَّصَالَ هُوَ خَبَرٌ غَرِيبٌ
غَرِيبٌ).

⁽¹⁰⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (2703): (ثقة متقن صاحب حديث).

⁽¹¹⁾ أورده تعليقا الدارقطني في عله: 12/المسألة: (2861).

⁽¹²⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (2445): (ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة).

⁽¹³⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (2538): (ثقة).

⁽¹⁴⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (4682): (ثقة).

الوجه الأول: رواه عمرو بن قيس الملائي⁽¹⁾ عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن بريدة بن الحبيب رضي الله عنه، مرفوعاً، به.⁽²⁾

الوجه الثاني: رواه وكيع بن الجراح⁽³⁾ (عند ابن أبي شيبه، والإمام أحمد، وأبي عوانة)⁽⁴⁾، وعبد الرحمن بن مهدي (عند القاسم بن سلام، والإمام أحمد، والترمذي، وابن الجارود، وابن خزيمة، والطبري، وابن عبد البر)⁽⁵⁾،

ويحيى بن سعيد القطان⁽⁶⁾ (عند الإمام أحمد، ومسلم، وأبي داود، والنسائي، وابن الجارود، والطبري، وابن خزيمة، والبيهقي، وابن عبد البر)⁽⁷⁾، وعبيد الله بن موسى الكوفي⁽¹⁾ (عند الدارمي، والبخاري)⁽²⁾،

⁽¹⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (5100): (ثقة متقن).

⁽²⁾ أخرجه من هذا الطريق: الطبراني في المعجم الأوسط: باب العَيْن: مَنْ اسْمُهُ عَلِيُّ: 4/ح(4032).

⁽³⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (7414): (ثقة حافظ عابد).

⁽⁴⁾ أخرجه من هذا الطريق: ابن أبي شيبه في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ: فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: 1/ح(1861). والإمام أحمد في مسنده: تنمة مسند الأنصار: حَدِيثُ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ: 38/ح(22973). وأبو عوانة في مستخرجه: كِتَابُ الْإِيمَانِ: الدَّلِيلُ عَلَى إِجَابِ الْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَأَنَّهَا لَا تُقْبَلُ إِلَّا مِنْ طَاهِرٍ وَمَا عَلَيْهِ طَاهِرٌ، وَبَيَانُ نَسْخِ الْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَالْإِبَاحَةُ لِمَنْ يُصَلِّي الصَّلَوَاتِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ: 1/ح(648).

⁽⁵⁾ أخرجه من هذا الطريق: أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي البغدادي (ت224هـ) في الطهور: بَابُ فَضْلِ الْوُضُوءِ فِي غَيْرِ حَدَثٍ وَالرُّخْصَةُ فِي تَرْكِهِ: ح(40). والإمام أحمد في مسنده: تنمة مسند الأنصار: حَدِيثُ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ: 38/ح(23029). والترمذي: أَبْوَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ يُصَلِّي الصَّلَوَاتِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ: 1/ح(61)، وقال: (وَرَوَاهُ وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَارِبٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ. وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، وَغَيْرُهُ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ وَكِيعٍ). وابن الجارود في المنتقى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ فَرَضِ الْوُضُوءِ: ح(1). وابن خزيمة في صحيحه: كِتَابُ الْوُضُوءِ: بَابُ ذِكْرِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ يَجْزِلُ إِنَّمَا أَوْجِبَ الْوُضُوءَ عَلَى بَعْضِ الْقَائِمِينَ إِلَى الصَّلَاةِ لَا عَلَى كُلِّ قَائِمٍ إِلَى الصَّلَاةِ: 1/ح(12). والطبري في تفسيره: 10/ح(11330). وابن عبد البر في التمهيد: 18/240.

⁽⁶⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (7557): (ثقة متقن إمام حافظ).

⁽⁷⁾ أخرجه من هذا الطريق: الإمام أحمد في مسنده: تنمة مسند الأنصار: حَدِيثُ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ: 38/ح(22966). ومسلم: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ جَوَازِ الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ: 1/ح(277). وأبو داود: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الرَّجُلِ يُصَلِّي الصَّلَوَاتِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ: 1/ح(172). والنسائي: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: الْوُضُوءُ لِكُلِّ صَلَاةٍ: 1/ح(133). وابن الجارود في المنتقى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ فَرَضِ الْوُضُوءِ: ح(1). والطبري في تفسيره: 10/ح(11330). وابن خزيمة في صحيحه: كِتَابُ الْوُضُوءِ: بَابُ ذِكْرِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ يَجْزِلُ إِنَّمَا أَوْجِبَ الْوُضُوءَ عَلَى بَعْضِ الْقَائِمِينَ إِلَى الصَّلَاةِ لَا عَلَى كُلِّ قَائِمٍ إِلَى الصَّلَاةِ: 1/ح(12). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الرُّخْصَةِ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: 1/ح(1285)، وقال: (رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَاتِمٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ)، وفي معرفة السنن والآثار: 1/ح(893). وابن عبد البر في التمهيد: 18/239.

وعبدالله بن نمير الهمداني الكوفي⁽³⁾ (عند مسلم)⁽⁴⁾، وعلي بن قادم⁽⁵⁾ (عند الترمذي والبيهقي)⁽⁶⁾، وأبو داود عمر بن سعد الحفري⁽⁷⁾ (عند أبي عوانة)⁽⁸⁾، وأبو عامر عبد الملك بن عمرو العقدي⁽⁹⁾ (عند أبي عوانة، والطحاوي)⁽¹⁰⁾،

والقاسم بن يزيد الجرمي⁽¹¹⁾ (عند أبي عوانة)⁽¹²⁾، ومحمد بن يوسف الفريابي⁽¹³⁾ (عند أبي عوانة، وابن حبان)⁽¹⁴⁾، وأبو بكر عبد الكبير بن عبد المجيد الحنفي⁽¹⁾ (عند أبي عوانة)⁽²⁾، وأبو عاصم الضحاك بن

⁽¹⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: (ثقة...)، ينظر: الترجمة: (4345).

⁽²⁾ أخرجه من هذا الطريق: الدارمي في سننه: كِتَابُ الطَّهَّارَةِ: بَابُ {إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ، فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ} (المائدة: 6): 1/ح(685). والبخاري في مسنده: مُسْنَدُ بُرَيْدَةَ بْنِ الْحُصَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: 10/ح(4364).

⁽³⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (3668): (ثقة)، صاحب حديث من أهل السنة).

⁽⁴⁾ أخرجه من هذا الطريق: مسلم: كِتَابُ الطَّهَّارَةِ: بَابُ حَوَازِ الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ: 1/ح(277).

⁽⁵⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: (صديق...)، ينظر: الترجمة: (4785).

⁽⁶⁾ أورده من هذا الطريق: الترمذي تعليقا: 1/ح(61)، وقال: (رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَلِيُّ بْنُ قَادِمٍ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَزَادَ فِيهِ: تَوَضُّأَ مَرَّةً مَرَّةً). وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَّارَةِ: بَابُ الرُّخْصَةِ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْحُفَّتَيْنِ: 1/ح(1284).

⁽⁷⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (4904): (ثقة).

⁽⁸⁾ أخرجه من هذا الطريق: أبو عوانة في المستخرج: كِتَابُ الْإِيمَانِ: الدَّلِيلُ عَلَى إِجَابِ الْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَأَنَّهَا لَا تُقْبَلُ إِلَّا مِنْ طَاهِرٍ وَمَا عَلَيْهِ طَاهِرٌ، وَبَيَانُ نَسْخِ الْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَالْإِبَاحَةُ لِمَنْ يُصَلِّي الصَّلَوَاتِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ: 1/ح(646).

⁽⁹⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (4199): (ثقة).

⁽¹⁰⁾ أخرجه من هذا الطريق: أبو عوانة في المستخرج: كِتَابُ الْإِيمَانِ: الدَّلِيلُ عَلَى إِجَابِ الْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَأَنَّهَا لَا تُقْبَلُ إِلَّا مِنْ طَاهِرٍ وَمَا عَلَيْهِ طَاهِرٌ، وَبَيَانُ نَسْخِ الْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَالْإِبَاحَةُ لِمَنْ يُصَلِّي الصَّلَوَاتِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ: 1/ح(646). والطحاوي في شرح معاني الآثار: كتاب الطهارة: بَابُ الْوُضُوءِ هَلْ يَجِبُ لِكُلِّ صَلَاةٍ أَمْ لَا: 1/ح(221).

⁽¹¹⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (5505): (ثقة).

⁽¹²⁾ أخرجه من هذا الطريق: أبو عوانة في المستخرج: كِتَابُ الْإِيمَانِ: الدَّلِيلُ عَلَى إِجَابِ الْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَأَنَّهَا لَا تُقْبَلُ إِلَّا مِنْ طَاهِرٍ وَمَا عَلَيْهِ طَاهِرٌ، وَبَيَانُ نَسْخِ الْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَالْإِبَاحَةُ لِمَنْ يُصَلِّي الصَّلَوَاتِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ: 1/ح(646).

⁽¹³⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (6415): (ثقة فاضل يقال أخطأ في شيء من حديث سفيان وهو مقدم فيه مع ذلك عندهم على عبد الرزاق).

⁽¹⁴⁾ أخرجه من هذا الطريق: أبو عوانة في المستخرج: كِتَابُ الْإِيمَانِ: الدَّلِيلُ عَلَى إِجَابِ الْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَأَنَّهَا لَا تُقْبَلُ إِلَّا مِنْ طَاهِرٍ وَمَا عَلَيْهِ طَاهِرٌ، وَبَيَانُ نَسْخِ الْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَالْإِبَاحَةُ لِمَنْ يُصَلِّي الصَّلَوَاتِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ:

مخلد⁽³⁾ (عند الطحاوي، والقطيبي، والبيهقي)⁽⁴⁾، وأبو حذيفة موسى بن مسعود النهدي⁽⁵⁾ (عند الطحاوي)⁽⁶⁾، ويحيى بن آدم⁽⁷⁾ (عند ابن حبان)⁽⁸⁾، وقبيصة بن عقبة⁽⁹⁾ (عند ابن حبان)⁽¹⁰⁾، وعبدالله بن وهب⁽¹¹⁾ (عند البيهقي)⁽¹²⁾، وعبدالله بن الوليد العدني⁽¹³⁾ (عند ابن المنذر)⁽¹⁴⁾، ومعاوية بن هشام⁽¹⁵⁾ (عند الطبري)⁽¹⁶⁾، -ثمانية عشر راوياً-، عن سفيان الثوري، عن

1/ح(647). وابن حبان في صحيحه: كِتَابُ الصَّلَاةِ: ذِكْرُ السَّبَبِ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ فَعَلَ ﷺ مَا وَصَفْنَا
4/ح(1708).

⁽¹⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (4147): (ثقة).
⁽²⁾ أخرجه من هذا الطريق: أبو عوانة في المستخرج: كِتَابُ الْإِيمَانِ: الدَّلِيلُ عَلَى إِجَابِ الْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَأَنَّهَا لَا تُقْبَلُ إِلَّا مِنْ طَاهِرٍ وَمَا عَلَيْهِ طَاهِرٌ، وَبَيَانُ نَسْخِ الْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَالْإِبَاحَةُ لِمَنْ يُصَلِّي الصَّلَوَاتِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ:
1/ح(649).

⁽³⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (2977): (ثقة ثبت).
⁽⁴⁾ أخرجه من هذا الطريق: الطحاوي في شرح معاني الآثار: كتاب الطهارة: بَابُ الْوُضُوءِ هَلْ يَجِبُ لِكُلِّ صَلَاةٍ أَمْ لَا: 1/ح(222) وأبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان البغدادي المعروف بالقطيبي (ت368هـ) في جزء الألف دينار:
1/ح(226). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ أَدَاءِ صَلَوَاتٍ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ: 1/ح(760)، وفي معرفة السنن والآثار: كتاب الطهارة: بَابُ الْحَدَّثِ، وَمَا جَاءَ فِيهِ الْوُضُوءُ مِنَ الْغَائِطِ وَالْبَوْلِ وَالرَّيْحِ: 1/ح(893).

⁽⁵⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (7010): (صدوق سيء الحفظ وكان يصحف).
⁽⁶⁾ أخرجه من هذا الطريق: الطحاوي في شرح معاني الآثار: كتاب الطهارة: بَابُ الْوُضُوءِ هَلْ يَجِبُ لِكُلِّ صَلَاةٍ أَمْ لَا:
1/ح(222).

⁽⁷⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (7496): (ثقة حافظ فاضل).
⁽⁸⁾ أخرجه من هذا الطريق: ابن حبان في صحيحه: كِتَابُ الصَّلَاةِ: ذِكْرُ الْإِبَاحَةِ لِلْمَرْءِ أَنْ يُصَلِّيَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ مَا لَمْ يُجْدِثْ بَيْنَهُمَا: 4/ح(1706).

⁽⁹⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (5513): (صدوق ربما خالف).
⁽¹⁰⁾ أخرجه من هذا الطريق: ابن حبان في صحيحه: كِتَابُ الصَّلَاةِ: ذِكْرُ السَّبَبِ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ فَعَلَ ﷺ مَا وَصَفْنَا:
4/ح(1708).

⁽¹¹⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (3694): (ثقة حافظ عابد).
⁽¹²⁾ أخرجه من هذا الطريق: البيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ أَدَاءِ صَلَوَاتٍ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ:
1/ح(759).

⁽¹³⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (3692): (صدوق ربما أخطأ).
⁽¹⁴⁾ أخرجه من هذا الطريق: ابن المنذر في الأوسط: كتاب الطهارة: ذِكْرُ كِتَابِ فَرَضِ الطَّهَارَةِ: 1/ح(4).
⁽¹⁵⁾ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (6771): (صدوق له أوهام).
⁽¹⁶⁾ أخرجه من هذا الطريق: الطبري في تفسيره: 10/ح(11333).

علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه عليه السلام، مرفوعاً، به.
الطريق الثاني: رواه وكيع (عند ابن أبي شيبه، وابن ماجه، وابن خزيمة، وابن حبان، وابن شاهين)⁽¹⁾،
والمعتمر بن سليمان⁽²⁾ (عند الروياني، وابن خزيمة، والبخاري)⁽³⁾، ومعاوية بن هشام (عند الطبري)⁽⁴⁾، -
ثلاثتهم-، عن سفيان الثوري، عن محارب بن دثار، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه عليه السلام، مرفوعاً، به.

الخلاصة: روي الحديث من ثلاثة أوجه، وقد رجح أبو زرعة⁽⁵⁾، ويحيى بن سعيد⁽⁶⁾، والترمذي⁽⁷⁾،
والترمذي⁽⁷⁾، والدارقطني⁽⁸⁾، وابن خزيمة⁽⁹⁾ الوجه الثاني، والظاهر أن أبا زرعة أراد بقوله: (حديث أبي
نعيم أصح)⁽¹⁰⁾، أن رواية سفيان الثوري هذا الحديث عن محارب مرسلاً أصح من روايته عنه متصلاً
ولعل ذلك لأن الرواة الذين رووه عن محارب مرسلاً أوثق من الذين رووه عن سفيان عن محارب مرفوعاً،
فحديث الثوري عن علقمة بن مرثد، مرفوع موصول، لم يختلف فيه أحد من الرواة، وإنما اختلفوا في

(1) أخرجه من هذا الطريق: ابن أبي شيبه في مصنفه: كتاب الطهارة: مَنْ كَانَ يُصَلِّي الصَّلَاةَ بِوُضوءٍ وَاحِدٍ:
1/ح(298). وابن ماجه: كتاب الطهارة وَسُنَّيْهَا: بَابُ الْوُضوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَالصَّلَوَاتِ كُلِّهَا بِوُضوءٍ وَاحِدٍ:
1/ح(510). وابن خزيمة في صحيحه: كتاب الوُضوء: بَابُ ذِكْرِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّمَا أَوْجَبَ الْوُضوءَ عَلَى
بَعْضِ الْقَائِمِينَ إِلَى الصَّلَاةِ لَا عَلَى كُلِّ قَائِمٍ إِلَى الصَّلَاةِ فِي قَوْلِهِ: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ
فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ} (المائدة: 6) الآية: 1/ح(14)، وقال: (لَمْ يُسْنَدْ هَذَا الْحَبْرُ عَنِ الثَّوْرِيِّ أَحَدٌ نَعْلَمُهُ غَيْرَ الْمُعْتَمِرِ،
وَوَكِيعٍ وَرَوَاهُ أَصْحَابُ الثَّوْرِيِّ وَغَيْرُهُمْ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَارِبٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنِ النَّبِيِّ عليه السلام، فَإِنْ كَانَ
الْمُعْتَمِرُ، وَوَكِيعٌ مَعَ جَلَالَتِهِمَا خَفِظَا هَذَا الْإِسْنَادَ وَاتَّصَالَهُ فَهُوَ خَيْرٌ غَرِيبٌ غَرِيبٌ). وابن حبان في صحيحه: كتاب
الصَّلَاةِ: بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ: 4/ح(1707). وابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه: كتاب الطهارة: الْخِلَافُ فِي
ذَلِكَ: ح(88).

(2) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (6785): (ثقة).
(3) أخرجه من هذا الطريق: الروياني في مسنده: ابْنُ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ: 1/ح(68). وابن خزيمة في صحيحه: كتاب
الْوُضوءِ: بَابُ ذِكْرِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّمَا أَوْجَبَ الْوُضوءَ عَلَى بَعْضِ الْقَائِمِينَ إِلَى الصَّلَاةِ لَا عَلَى كُلِّ قَائِمٍ إِلَى
الصَّلَاةِ: 1/ح(13). والبخاري في مسنده: مُسْنَدُ بُرَيْدَةَ بْنِ الْحَصْبِيِّ عليه السلام: 10/ح(4365).

(4) أخرجه من هذا الطريق: الطبري في تفسيره: 10/ح(11134).

(5) ينظر: علل ابن أبي حاتم: 1/المسألة: (152).

(6) ينظر: العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد: 3/ح(4188).

(7) ينظر: الجامع الكبير للترمذي: 1/ح(61).

(8) ينظر: علل الدارقطني: 12/المسألة: (2861).

(9) ينظر: صحيح ابن خزيمة: 1/ح(13-14).

(10) علل الحديث لابن أبي حاتم: 1/المسألة: (152).

حديث الثوري، عن محارب بن دثار، أما الوجه الأول فشديد الضعف بل منكر لأن فيه الحكم بن ظهير وهو متروك الحديث، والله تعالى أعلم.

الحديث الحادي عشر: قال ابن أبي حاتم: (وسألت أبي عن حديث رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، واختُلفَ في الرِّوَايَةِ عَلَى يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ: فروى عبدالله بن وهب، عن يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، عن يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بن عبدالله بن حنين، عن مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِت بن شُرَحْبِيل، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، عن أَبِي أَيُّوبَ الأنصاري: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يَدْخُلُ الْحَمَّامَ إِلَّا بِمُزَرٍّ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ مِنْ نِسَائِكُمْ، فَلَا تَدْخُلَنَّ الْحَمَّامَ. وروى اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وعمرو بن الرِّبيع بن طارق، كلاهما عن يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، عن يَعْقُوبَ بن إبراهيم بن عبدالله بن حنين، عن مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِت بن شُرَحْبِيل، عن عبدالله بن سُوَيْدِ الحَطْمِيِّ، عن أَبِي أَيُّوبَ، عن النبي ﷺ؛⁽¹⁾ غَيْرَ أَنَّ اللَّيْثَ زَادَ فِي الْإِسْنَادِ رَجُلًا؛ رَوَى اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، عن يَعْقُوبَ بن إبراهيم، عن عبدالرحمن بن جُبَيْر، عن مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِت بن شُرَحْبِيلِ القُرَشِيِّ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سُوَيْدِ الحَطْمِيِّ أَخْبَرَهُ، عن أَبِي أَيُّوبَ، عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟⁽²⁾ فسمعتُ أبي يقول: عبدالله بن سُوَيْدٍ أَشْبَهُهُ. قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَالَّذِي عِنْدِي

⁽¹⁾ حديث الصحابي أبي أيوب الأنصاري ﷺ: أخرجه من هذا الوجه: ابن حبان في صحيحه: كِتَابُ الحُظْرِ وَالْإِبَاحَةِ: ذَكَرَ الرَّجُلَ عَنْ دُخُولِ النِّسَاءِ الحَمَّامَاتِ وَإِنْ كُنَّ ذَوَاتِ مَيَازِرَ: 12/ح(5597). والبيهقي في شعب الإيمان: فصل في ستر العورة: الحياء: 10/ح(7379) وقال: (لَفُظٌ حَدِيثِ يَعْقُوبَ، وَلَمْ يَقُلْ يَحْيَى: وَهُوَ ابْنُ حُنَيْنٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ إِكْرَامَ الضَّيْفِ، وَعَبْدُ اللَّهِ هَذَا إِنْ كَانَ الحَطْمِيُّ فَاسْمُ أَبِيهِ يَزِيدٌ، وَلَكِنْ كَانَ فِي كِتَابِ ابْنِ سُوَيْدٍ عَنْهُمَا جَمِيعًا، رَوَاهُ شَيْخُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الحَافِظُ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، حَدَّثَنِي أَبُو يُوسُفَ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَرَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ اللَّيْثِ، عَنْ يَعْقُوبَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ شُرَحْبِيلَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدِ الحَطْمِيِّ). وقال الحافظ ابن حجر في المطالب العالية: كِتَابُ الغُسْلِ: بَابُ الحَمَّامِ وَكَرَاهِيَةِ التَّعَرِّي: 2/ح(180): (صَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ وَالحَاكِمُ)، ولفظه عند ابن حبان: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَدْخُلُ الحَمَّامَ إِلَّا بِمُزَرٍّ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصُمْتَ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ مِنْ نِسَائِكُمْ فَلَا تَدْخُلِ الحَمَّامَ)، قَالَ: فَنَمِثُ بِذَلِكَ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي خِلَافَتِهِ، فَكَتَبَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَرْمٍ أَنْ سَلِّ مُحَمَّدَ بْنَ ثَابِتٍ عَنْ حَدِيثِهِ، فَإِنَّهُ رِضًا، فَسَأَلَهُ ثُمَّ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ، فَمَنَعَ النِّسَاءَ عَنِ الحَمَّامِ).

⁽²⁾ أخرجه من هذا الوجه: عن عبدالله بن يزيد بدل سويد: إبراهيم الحربي في إكرام الضيف: ح(37). والطبراني في الكبير: بَابُ الحَاءِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الحَطْمِيُّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ: 4/ح(3873)، وفي الأوسط: بَابُ المِيمِ: مَنِ اسْتَمَةُ: مُطْلَبٌ: 8/ح(8658)، وقال: (لَا يُرَوَّى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، تَفَرَّدَ بِهِ: اللَّيْثُ)، وفي مكارم الأخلاق: بَابُ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: (مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ): ح(221). والحاكم في المستدرک: كِتَابُ الْأَدَبِ: وَأَمَّا حَدِيثُ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ النَّحْعِيِّ فِي هَذَا الْبَابِ: 4/ح(7783)، وقال: (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُجَرِّحَاهُ، وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، هَذَا الَّذِي رَوَى عَنْهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ هُوَ أَبُو يُوسُفَ يَعْقُوبُ بْنُ

عندي -والله أعلم-: أَنَّ الْأَصْحَحَّ عَلَى مَا رَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ يَعْقُوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بن ثابت، عن عبدالله بن يزيد الخطمي، عن أبي أيوب. (1)

دراسة الحديث والحكم عليه: روي الحديث من خمسة أوجه:

الوجه الأول: رواه أبو حفص عمرو بن الربيع بن طارق الكوفي المصري (2)، عن أبي العباس يحيى بن أيوب المصري (3)، عن يعقوب بن إبراهيم بن عبدالله الأنصاري المصري (4)، عن أبي مصعب محمد بن ثابت بن شرحبيل العبدري المدني (5)، عن عبدالله بن سويد الأنصاري الخطمي (6)، عن أبي أيوب خالد بن زيد الأنصاري (7)، مرفوعاً، به.

الوجه الثاني: رواه أبو الحارث الليث بن سعد المصري (8)، عن يحيى بن أيوب، عن يعقوب بن إبراهيم، عن أبي حميد عبدالرحمن بن جبير بن نفيير الحمصي (9)، عن محمد بن ثابت بن شرحبيل، أن عبدالله بن سويد الخطمي، عن أبي أيوب (10)، مرفوعاً، به.

الوجه الثالث: رواه الليث بن سعد، عن يحيى بن أيوب، عن يعقوب ابن إبراهيم، عن عبدالرحمن بن جبير، عن محمد بن ثابت بن شرحبيل، عن أبي موسى عبدالله بن يزيد الخطمي (11)، عن أبي أيوب

إبراهيم، عن عبدالرحمن بن جبير، عن محمد بن ثابت بن شرحبيل القرشي، فذكر الحديث).

(1) ذكره ابن أبي حاتم في عله: بَيَّانُ عَلَلِ أَخْبَارِ رُوِيَ فِي الطَّهَارَةِ: 1/المسألة: (192).

(2) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (5030): (ثقة).

(3) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (7511): (صدوق ربما أخطأ).

(4) ذكره البخاري في التاريخ الكبير: 8/الترجمة: (3458). ولم يذكره بجرح أو تعديل. وذكره ابن حبان في الثقات: 7/الترجمة: (11870).

(5) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (5769): (مقبول).

(6) ذكره ابن حبان في الثقات: 5/الترجمة: (3787).

(7) أخرجه من هذا الوجه: ابن حبان في صحيحه: كِتَابُ الْحُظْرِ وَالْإِبَاحَةِ: ذِكْرُ الرَّجْرِ عَنْ دُخُولِ النِّسَاءِ الْحَمَامَاتِ وَإِنْ كُنَّ ذَوَاتِ مَيَازٍ: 12/ح(5597). والبيهقي في شعب الإيمان: فصل في ستر العورة: الحياء: 10/ح(7379)، وقال: (لَفْظُ حَدِيثِ يَعْقُوبَ، وَلَمْ يَقُلْ يَحْيَى: وَهُوَ ابْنُ حُنَيْنٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ إِكْرَامَ الضَّيْفِ، وَعَبْدُ اللَّهِ هَذَا إِنْ كَانَ الْخَطْمِيُّ فَاسْمُ أَبِيهِ يَزِيدُ، وَلَكِنْ كَانَ فِي كِتَابِ ابْنِ سُوَيْدٍ عَنْهُمَا جَمِيعًا، رَوَاهُ شَيْخُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، حَدَّثَنِي أَبُو يُوسُفَ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَرَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ اللَّيْثِ، عَنْ يَعْقُوبَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَمْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتٍ بْنِ شَرْحِبِيلَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْخَطْمِيِّ).

(8) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (5684): (ثقة ثبت فقيه إمام).

(9) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (3827): (ثقة).

(10) رواه من هذا الوجه: ابن أبي حاتم في عله معلقاً: بَيَّانُ عَلَلِ أَخْبَارِ رُوِيَ فِي الطَّهَارَةِ: 1/المسألة: (192).

ﷺ، مرفوعاً، به. (1)

الوجه الرابع: رواه أبو محمد عبد الله بن وهب المصري (2) (عند ابن أبي حاتم) (3)، وعمرو بن الربيع بن طارق (عند البيهقي) (4)، - كلاهما-، عن يحيى بن أيوب، عن يعقوب بن إبراهيم بن عبد الله بن حنين، ورواه عبد الله (5)، عن أبيه أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري الخزرجي (6) (عند الباغندي) (7)، - كلاهما-؛ (يعقوب، وابن حزم)، عن محمد بن ثابت بن شريحيل، عن عبد الله بن يزيد الخطمي ﷺ، عن أبي أيوب ﷺ، مرفوعاً، به.

الوجه الخامس: رواه عمرو بن الربيع بن طارق، عن يحيى بن أيوب، عن أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي المدني (8)، عن محمد بن ثابت بن شريحيل، عن عبد الله بن سويد الخطمي، عن أبي أيوب ﷺ، مرفوعاً، به. (9)

الخلاصة: روي الحديث من خمسة أوجه، وقد رجح أبو حاتم رواية الليث بن سعد، وعمرو بن الربيع بن طارق عن يحيى بن أيوب، عن يعقوب بن إبراهيم، عن محمد بن ثابت، عن عبد الله بن سويد فقال: (عبد الله بن سويد أشبه) (10)، وخالف ابن أبي حاتم أباه فقال: (وَالَّذِي عِنْدِي -وَاللَّهُ أَعْلَمُ-: أَنَّ الْأَصْحَّ

(1) أخرجه من هذا الوجه: إبراهيم الحري في إكرام الضيف: ح (37). والطبراني في الكبير: بَابُ الْحَاءِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْخَطْمِيُّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ: 4/ح (3873)، وفي الأوسط: بَابُ الْمِيمِ: مَنْ اسْمُهُ: مُطَلَّبٌ: 8/ح (8658)، وقال: (لَا يُرَوَّى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، تَقَرَّرَ بِهِ اللَّيْثُ)، وفي مكارم الأخلاق: بَابُ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: (مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ): ح (221). والحاكم في المستدرک: كِتَابُ الْأَدَبِ: وَأَمَّا حَدِيثُ سَالِمِ بْنِ عُبَيْدِ النَّخَعِيِّ فِي هَذَا الْبَابِ: 4/ح (7783)، وقال: (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، هَذَا الَّذِي رَوَى عَنْهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ هُوَ أَبُو يُوسُفَ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتٍ بْنِ شُرَحْبِيلَ الْقُرَشِيِّ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ).

(2) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (3694): (ثقة حافظ عابد).

(3) رواه من هذا الوجه: ابن أبي حاتم في عله معلقاً: بَيَانٌ عَلَّلِ أَخْبَارَ رُوِيَ فِي الطَّهَارَةِ: 1/المسألة: (192).

(4) أخرجه من هذا الطريق: البيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الْقَسَمِ وَالنُّشُوزِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي دُخُولِ الْحَمَامِ: 7/ح (14807).

(5) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (3239): (ثقة).

(6) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (7988): (ثقة عابد).

(7) أخرجه من هذا الطريق: أبو بكر محمد بن سليمان الباغندي الصغير (ت312هـ) في مسند أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز: عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتٍ بْنِ شُرَحْبِيلَ: ح (94).

(8) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (5691): (ثقة له أفراد).

(9) أخرجه من هذا الوجه: ابن عساكر في تاريخ دمشق: 51/الترجمة: (6033).

(10) علل الحديث لابن أبي حاتم: 1/المسألة: (192).

عَلَى مَا رَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ يَعْقُوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْخَطْمِيِّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ⁽¹⁾، وَتَابِعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ فِي رَوَايَتِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، عَمْرُو بْنُ الرِّبِيعِ، عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ فِي الْكِبَرِيِّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ حَزْمٍ، وَاللِّيثُ بْنُ سَعْدٍ كَمَا تَقَدَّمَ. وَلَعَلَّ ابْنَ أَبِي حَاتِمٍ رَجَحَهُ لِهَذَا السَّبَبِ. وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ مِنْ رَوَايَةِ اللَّيْثِ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتٍ بْنِ شَرْحِبِيلِ الْقُرَشِيِّ، مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ الْخَطْمِيَّ فَقَالَ: (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُجَرِّحَاهُ)⁽²⁾، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ مَعْتَبَرًا عَلَيْهِ: (صَحِيحٌ)⁽³⁾، وَتَفَرَّدَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ بِزِيَادَةِ رَجُلٍ فِي الْإِسْنَادِ وَهُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَبْرِ وَاللِّيثُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ثَقَاتَانِ، كَمَا تَقَدَّمَ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي رَوَايَةِ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ كَمَا عِنْدَ ابْنِ عَسَاكِرَ: (وَصَوَابُهُ: يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتٍ بْنِ شَرْحِبِيلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُوَيْدٍ الْخَطْمِيِّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ)⁽⁴⁾، وَقَالَ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي تَرْجُمَةِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ: (يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ قَدْ أَدْرَكَ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ غَيْرَ أَنِّي لَا أَعْلَمُ لَهُ سَمَاعًا مِنْهُ)⁽⁵⁾، وَأَخْرَجَ الْخُرَائِطِيُّ الْحَدِيثَ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ فِيهِ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُبَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتٍ، أَنَّ شَرْحِبِيلَ الْقُرَشِيَّ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ)⁽⁶⁾، وَصَوَابُهُ مَا جَاءَ فِي بَقِيَةِ الْكُتُبِ: (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتٍ بْنِ شَرْحِبِيلٍ)، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(1) المصدر نفسه: 1/المسألة: (192).

(2) المستدرک علی الصحیحین للحاکم: 4/ح(7783).

(3) التلخیص المطبوع بحواشی المستدرک: 4/ح(7783).

(4) تعلیقة علی العلل لشمس الدین محمد بن أحمد بن عبد الهادی الدمشقی الحنبلی (ت744هـ): 1/ح(192).

(5) تاریخ دمشق لابن عساکر: 51/الترجمة: (6033).

(6) مکارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها لأبي بكر محمد بن جعفر الخرائطي السامري (ت327هـ): ح(233).

الفصل الثاني

الفصل الثاني: لفظ أشبه عند ابن أبي حاتم في علله

- دراسة نقدية في كتاب الطهارة -

أطلق ابن أبي حاتم لفظ: (أشبه)، في علله أربعاً وعشرين مرة^(١) في كتاب الطهارة، فتناولتها بالدراسة في ستة عشر حديثاً، تناولت في كل حديث منها سبب إطلاق ابن أبي حاتم لفظ: (أشبه) عليه، بعد سياقة طرق وألفاظ الحديث.

الحديث الأول: قال ابن أبي حاتم: (وسألت أبا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثٍ رَوَاهُ شُعْبَةُ، وَالْأَعْمَشُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ ذَرٍّ، عَنْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى عُمَرَ فَقَالَ: إِنِّي أَجَبْتُ وَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ ؟ ... فَذَكَرَ عَمَّارٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي التَّيْمُمِ^(٢)، وَرَوَاهُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى؛ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عُمَرَ؛ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ ... ؟^(٣)، قَالَ أَبُو زُرْعَةَ:

(١) ينظر: علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي: ١/ح(٢-١١-١٣-٢١-٢٦-٢٨-٤١-٤١-٤٢-٤٦-٤٨-٥٠-٥١-٥٨-٦٤-٦٧-٧٠-٧٨-٨٢-٩٦-١٤٢)، و٢/ح(١٩٢).

(٢) حديث الصحابي عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ ﷺ: أخرجه من طريق شعبة: الطيالسي في مسنده: عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ: ٢/ح(٦٧٤). والإمام أحمد في مسنده: أَوَّلُ مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ: حَدِيثُ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ٣٠/ح(١٨٣٣٣). والنسائي في الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: كَيْفَ التَّيْمُمِ؟: ١/ح(٢٩٩)، وفي السنن الصغرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: التَّيْمُمُ فِي الْحَضَرِ: ١/ح(٣١٢). والطحاوي في شرح معاني الآثار: فِي الطَّهَارَةِ: بَابُ صِفَةِ التَّيْمُمِ كَيْفَ هِيَ؟: ١/ح(٦٧٤). والشاشي في مسنده: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِيزَى عَنْ عَمَّارٍ: ٢/ح(١٠٣٢). وأخرجه من طريق الأعمش: ابن أبي شيبه في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ: فِي التَّيْمُمِ كَيْفَ هُوَ: ١/ح(١٦٧٨)، وَكِتَابُ الرَّذِّ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ: مَسْأَلَةٌ فِي كَمْ يُجْزَى فِي التَّيْمُمِ: ٧/ح(٣٦٢٩٣). والبخاري في مسنده: مُسْنَدُ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: وَمِمَّا رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِيزَى، عَنْ عَمَّارٍ: ٤/ح(١٣٨٦). وابن خزيمة في صحيحه: كِتَابُ الْوُضُوءِ: بَابُ نَقْضِ الْيَدَيْنِ مِنَ التُّرَابِ بَعْدَ ضَرْبِهِمَا عَلَى الْأَرْضِ قَبْلَ النَّفْخِ فِيهِمَا وَقَبْلَ مَسْحِ الْوُجْهِ وَالْيَدَيْنِ لِلتَّيْمُمِ: ١/ح(٢٦٩)، وقال: (أَدْخَلَ شُعْبَةُ بَيْنَ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ وَبَيْنَ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي هَذَا الْحَبْرِ ذَرًّا، رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ عَنْ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي مَالِكٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ فِي خَبَرِ الثَّوْرِيِّ، وَشُعْبَةُ: نَقْضُ الْيَدَيْنِ مِنَ التُّرَابِ). والطحاوي في شرح معاني الآثار: فِي الطَّهَارَةِ: بَابُ صِفَةِ التَّيْمُمِ كَيْفَ هِيَ؟: ١/ح(٦٧٢). والشاشي في مسنده: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِيزَى عَنْ عَمَّارٍ: ٢/ح(١٠٢٧-١٠٢٨-١٠٣٠-١٠٣٥). والدارقطني في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ التَّيْمُمِ: ١/ح(٧٠٠). وليس في طريق الأعمش ذر بن عبد الله.

(٣) أخرجه من هذا الوجه: عبدالرزاق في مصنفه: كتاب الطهارة: بَابُ الرَّجُلِ يَغْزُبُ عَنِ الْمَاءِ: ١/ح(٩١٥). وأبو داود: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ التَّيْمُمِ: ١/ح(٣٢٢). والطحاوي في شرح معاني الآثار: فِي الطَّهَارَةِ: بَابُ صِفَةِ التَّيْمُمِ كَيْفَ هِيَ؟: ١/ح(٦٧٥). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ ذِكْرِ الرُّوَايَاتِ فِي كَيْفِيَّةِ التَّيْمُمِ عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ١/ح(١٠٠٩)، وقال: (وَرَوَاهُ حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَمَّارًا يَخْطُبُ فَذَكَرَ التَّيْمُمَ

حديث شعبة أشبه. قلت لأبي زرعة: ما اسم أبي مالك؟ قال: لا يُسمَّى، وهو الغفاري^(١).

دراسة الحديث والحكم عليه: روي الحديث من عشرة أوجه:

الوجه الأول: رواه سفيان الثوري^(٢)، عن أبي يحيى سلمة بن كهيل الكوفي^(٣)، عن أبي مالك غزوان الغفاري^(٤)، عن عبد الرحمن بن أبزي^(٥)، عن عمار بن ياسر^(٦)، مرفوعاً، به^(٥).
الوجه الثاني: رواه زر بن عبد الله الهمداني^(٦) (عند الطيالسي، والإمام أحمد، والبخاري، ومسلم، وابن ماجه، والبخاري، والنسائي، وأبي يعلى، وابن خزيمة، وأبي عوانة، وابن المنذر، والطحاوي، والحايمي، والشاشي، وابن حبان، والدارقطني، والبيهقي)^(٧)، وسلمة بن كهيل (عند ابن أبي شيبة، والبخاري، وابن

فَضْرَبَ بِكَفِّهِ الْأَرْضَ فَمَسَحَ بِمَا وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ، وَرَفَعَهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ حُصَيْنٍ، وَرَوَاهُ الْأَعْمَشُ مَرَّةً عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى، وَمَرَّةً عَنْ سَلَمَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، وَقَالَ مَرَّةً فِي مَتْنِهِ: ثُمَّ مَسَحَ وَجْهَهُ وَالذَّرَاعَيْنِ إِلَى نِصْفِ السَّاعِدِ وَلَمْ يَبْلُغِ الْمِرْفَقَيْنِ).

(١) ذكره ابن أبي حاتم في علله: بَيَّانُ عِلَلِ أَخْبَارِ رُوِيَ فِي الطَّهَّارَةِ: ١/المسألة: (٢).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٤٤٥): (ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٥٠٨): (ثقة).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٥٣٥٤): (ثقة).

(٥) أخرجه من هذا الوجه: عبد الرزاق في مصنفه: كتاب الطهارة: بَابُ الرَّجُلِ يَغْرُبُ عَنِ الْمَاءِ: ١/ح(٩١٥). وأبو داود: كِتَابُ الطَّهَّارَةِ: بَابُ التَّيْمُمِ: ١/ح(٣٢٢). والطحاوي في شرح معاني الآثار: مَا رُويَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الطَّهَّارَةِ بَابُ صِفَةِ التَّيْمُمِ كَيْفَ هِيَ؟: ١/ح(٦٧٥). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَّارَةِ: بَابُ ذِكْرِ الرُّوَايَاتِ فِي كَيْفِيَّةِ التَّيْمُمِ عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ١/ح(١٠٠٩)، وقال: (وَرَوَاهُ حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَمَّارًا يَخْطُبُ فَذَكَرَ التَّيْمُمَ فَضْرَبَ بِكَفِّهِ الْأَرْضَ فَمَسَحَ بِمَا وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ، وَرَفَعَهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ حُصَيْنٍ، وَرَوَاهُ الْأَعْمَشُ مَرَّةً عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى، وَمَرَّةً عَنْ سَلَمَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، وَقَالَ مَرَّةً فِي مَتْنِهِ: ثُمَّ مَسَحَ وَجْهَهُ وَالذَّرَاعَيْنِ إِلَى نِصْفِ السَّاعِدِ وَلَمْ يَبْلُغِ الْمِرْفَقَيْنِ).

(٦) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٨٤٠): (ثقة عابد، رمي بالإرجاء).

(٧) أخرجه من هذا الوجه: الطيالسي في مسنده: عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ: ٢/ح(٦٧٣-٦٧٤). والإمام أحمد في مسنده: أَوَّلُ مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ: حَدِيثُ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ٣٠/ح(١٨٣٣٢-١٨٣٣٣)، و٣١/ح(١٨٨٨٧). والبخاري: كِتَابُ التَّيْمُمِ: بَابُ الْمَتَيْمُمِ هَلْ يَنْفَعُ فِيهِمَا؟، وبَابُ التَّيْمُمِ لِلْوُجْهِ وَالْكَفَّيْنِ: ١/ح(٣٣٨-٣٤٣). ومسلم: كِتَابُ الْحَيْضِ: بَابُ التَّيْمُمِ: ١/ح(٣٦٨). وابن ماجه: كِتَابُ الطَّهَّارَةِ وَسُنَنِهَا: بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّيْمُمِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً: ١/ح(٥٦٩). والبخاري في مسنده: مُسْنَدُ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ ﷺ وَمِمَّا رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبْزَى، عَنْ عَمَّارٍ: ٤/ح(١٣٨٥). والنسائي في الكبرى: كِتَابُ الطَّهَّارَةِ: نَوَاحِ آخِرُ: ١/ح(٢٩٩-٣٠١)، وفي السنن الصغرى: كِتَابُ الطَّهَّارَةِ: نَوَاحِ آخِرُ مِنَ التَّيْمُمِ: ١/ح(٣١٢، ٣١٩، ٣١٧). وأبو يعلى في مسنده: مُسْنَدُ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ٣/ح(١٦٠٧). وابن خزيمة في صحيحه: كِتَابُ الْوُضُوءِ: بَابُ ذِكْرِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ التَّيْمُمَ ضَرْبَةٌ وَاحِدَةٌ لِلْوُجْهِ وَالْكَفَّيْنِ لَا ضَرْبَتَانِ، مَعَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ مَسْحَ الذَّرَاعَيْنِ فِي التَّيْمُمِ غَيْرُ وَاجِبٍ: ١/ح(٢٦٦، ٢٦٨). وأبو عوانة في المستخرج: كِتَابُ الْإِيمَانِ: بَيَّانُ إِبَاحَةِ النَّفْخِ فِي

خزيمة، والطحاوي، والشاشي، والطبراني، والدارقطني^(١)، والحكم بن عتيبة الكندي^(٢) (عند الشاشي)^(٣)، وعزرة بن ثابت^(٤) (عند ابن أبي شيبه، والإمام أحمد، والدارمي، والترمذي، والبخاري، والنسائي، وأبي يعلى، وابن الجارود، وابن خزيمة، وابن المنذر، والطحاوي، والشاشي، وابن قانع، والطبراني، والدارقطني،

التَّيْمُ قَبْلَ الْمَسْحِ بِالْوُجْهِ وَالْكَفَّيْنِ، وَبَيَانُ الْإِبْتِدَاءِ فِيهِ بِالْوُجْهِ ثُمَّ بِالْكَفَّيْنِ، وَأَنَّ الْجَنْبَ وَعَيْدُهُ فِي الصَّرِيَةِ الْوَاحِدَةِ سَوَاءٌ: ١/ح (٨٨٥-٨٨٦). وابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: كِتَابُ التَّيْمِ: ذَكَرَ صِفَةَ التَّيْمِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {فَتَيِّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ} (المائدة: ٦)، وَذَكَرَ نَفْخَ الْكَفَّيْنِ مِنَ التُّرَابِ عِنْدَ التَّيْمِ نَابِتٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ ضَرَبَ بِيَدِهِ الْأَرْضَ لِلتَّيْمِ ثُمَّ نَفَخَ فِيهَا: ٢/ح (٥٤٤، ٥٤٨). والطحاوي في شرح معاني الآثار: مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الطَّهَارَةِ: بَابُ صِفَةِ التَّيْمِ كَيْفَ هِيَ؟: ١/ح (٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥)، وَقَالَ: (هَكَذَا قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ خُزَيْمَةَ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَإِنَّمَا هُوَ عَنْ ذَرٍّ، عَنْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ). والمحامي في أماليه: مَجْلِسٌ آخَرُ إِمْلَاءٍ يَوْمَ الْحُمَيْسِ لِسِتِّ بَقِيَةٍ مِنْ شُعْبَانَ سَنَةِ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَثَلَاثًا: ١/ح (٢٤١). والشاشي في مسنده: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِيزٍ، عَنْ عَمَّارٍ: ٢/ح (١٠٣٤، ١٠٣٨، ١٠٣١). وابن حبان في صحيحه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ التَّيْمِ: ٤/ح (١٣٠٩، ١٢٦٧، ١٣٠٦). والدارقطني في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ التَّيْمِ: ١/ح (٦٩٩-٧٠٠). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ ذَكَرَ الرُّوَايَاتِ فِي كَيْفِيَةِ التَّيْمِ عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، وَبَابُ نَفْضِ الْيَدَيْنِ مِنَ التُّرَابِ عِنْدَ التَّيْمِ إِذَا بَقِيَ فِي يَدَيْهِ غُبَارٌ يُمَاسُّ الْوُجْهَ كُلَّهُ، وَبَابُ الْجَنْبِ يَكْفِيهِ التَّيْمُ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ: ١/ح (١٠٣٥، ١٠٢٧، ١٠٠٤)، وفي معرفة السنن والآثار: كتاب الطهارة: بَابُ الْإِخْتِلَافِ فِي كَيْفِيَةِ التَّيْمِ: ٢/ح (١٥٧٨).

(١) أخرجه من هذا الطريق: ابن أبي شيبه في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ: فِي التَّيْمِ كَيْفَ هُوَ: ١/ح (١٦٧٨)، وَكِتَابُ الرَّدِّ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ: مَسْأَلَةٌ فِي كَمْ يُجْزَى فِي التَّيْمِ: ٧/ح (٣٦٣٩٢). والبخاري في مسنده: مُسْنَدُ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ وَمِمَّا رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِيزٍ، عَنْ عَمَّارٍ: ٤/ح (١٣٨٦)، وَقَالَ: (وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ غَيْرُ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ، عَنْ عَمَّارٍ). وابن خزيمة في صحيحه: كِتَابُ الْوُضُوءِ: بَابُ نَفْضِ الْيَدَيْنِ مِنَ التُّرَابِ بَعْدَ ضَرْبِهِمَا عَلَى الْأَرْضِ قَبْلَ النَّفْخِ فِيهِمَا، وَقَبْلَ مَسْحِ الْوُجْهِ وَالْيَدَيْنِ لِلتَّيْمِ: ١/ح (٢٦٩)، وَقَالَ: (أَدْخَلَ شُعْبَةُ بْنُ سَلَمَةَ بْنُ كُهَيْلٍ، وَبَنِي سَعِيدٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ذَرًّا، رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزٍ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ فِي حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ، وَشُعْبَةُ: نَفْضُ الْيَدَيْنِ مِنَ التُّرَابِ). والطحاوي في شرح معاني الآثار: مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الطَّهَارَةِ: بَابُ صِفَةِ التَّيْمِ كَيْفَ هِيَ؟: ١/ح (٦٧٢). والشاشي في مسنده: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِيزٍ، عَنْ عَمَّارٍ: ٢/ح (١٠٢٧). والطبراني في الأوسط: بَابُ الْمِيمِ: مَنْ اسْتَمَّ: مُحَمَّدٌ: ٧/ح (٧١٢١)، وَقَالَ: (لَمْ يَرَوْا هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي عُمَيْسٍ عُبَيْةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ إِلَّا لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ). والدارقطني في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ التَّيْمِ: ١/ح (٧٠٠).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٤٥٣): (ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس).

(٣) أخرجه من هذا الطريق: الشاشي في مسنده: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِيزٍ، عَنْ عَمَّارٍ: ٢/ح (١٠٢٩).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤٥٧٥): (ثقة).

والبيهقي^(١)، -أربعتهم-

عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبيزى^(٢)، عن أبيه عبد الرحمن بن أبيزى^(٣)، عن عمار^(٤)، مرفوعاً، به. الوجه الثالث: رواه أبو سعيد إبراهيم بن طهمان الهروي^(٥)، عن أبي الهذيل حصين بن عبد الرحمن

(١) أخرجه من هذا الطريق: ابن أبي شيبة في مسنده: مَا رَوَاهُ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ١/ح(٤٣٥)، وفي مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ: فِي التَّيْمُمِ كَيْفَ هُوَ: ١/ح(١٦٨٦)، وَكِتَابُ الرَّدِّ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ: مَسْأَلَةٌ فِي كَمْ يُجْزَى فِي التَّيْمُمِ: ٧/ح(٣٦٢٩٠). والإمام أحمد في مسنده: أَوَّلُ مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ: حَدِيثُ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ٣٠/ح(١٨٣١٩). والدارمي في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ التَّيْمُمِ مَرَّةً: ١/ح(٧٧٢)، وقال: (صَحَّ إِسْنَادُهُ). والترمذي: أَبْوَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّيْمُمِ: ١/ح(١٤٤)، وقال: (وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، حَدِيثُ عَمَّارٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ رَوَى عَنْ عَمَّارٍ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ). والبخاري في مسنده: مُسْنَدُ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: وَمِمَّا رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِيزَى، عَنْ عَمَّارٍ: ٤/ح(١٣٨٧، ١٣٨٩). والنسائي في الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: نَوْعُ آخَرُ: ١/ح(٣٠٢). وأبو يعلى في مسنده: مُسْنَدُ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ٣/ح(١٦٣٨، ١٦٠٨). وابن الجارود في المنتقى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ التَّيْمُمِ: ١/ح(١٢٦). وابن خزيمة في صحيحه: كِتَابُ الْوُضُوءِ: بَابُ ذِكْرِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ التَّيْمُمَ ضَرُوءٌ وَاحِدَةٌ لِلَّوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ لَا ضَرَّتَانِ، مَعَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ مَسْحَ الذَّرَاعَيْنِ فِي التَّيْمُمِ غَيْرُ وَاجِبٍ: ١/ح(٢٦٧). وابن المنذر في الأوسط في السنن والاجماع والاختلاف: كِتَابُ التَّيْمُمِ: ذِكْرُ صِفَةِ التَّيْمُمِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ} (المائدة: ٦): ٢/ح(٥٤٥). والطحاوي في شرح معاني الآثار: مَا رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الطَّهَارَةِ: بَابُ صِفَةِ التَّيْمُمِ كَيْفَ هِيَ؟: ١/ح(٦٦٩). والشاشي في مسنده: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِيزَى، عَنْ عَمَّارٍ: ٢/ح(١٠٣٦) - ١٠٣٧. وأبو الحسين عبد الباقي بن قانع الأموي بالولاء البغدادي (ت ٣٥١هـ): عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ بْنُ كِنَانَةَ بْنِ قَيْسِ بْنِ الْحِصَنِ بْنِ ثَوْرٍ بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ خَارِثَةَ بْنِ غَامِرٍ بْنِ زَامٍ بْنِ عَنَسٍ: ٢/٢٥٠. وابن حبان في صحيحه: كتاب الطهارة: بَابُ التَّيْمُمِ: ٤/ح(١٣٠٣، ١٣٠٨). والطبراني في الأوسط: بَابُ الْأَلْفِ: مَنِ اسْمُهُ أَحْمَدُ: ١/ح(٥٤٢)، وقال: (لَمْ يَرَوْا هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبَانَ إِلَّا عَقَانُ). والدارقطني في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ التَّيْمُمِ: ١/ح(٦٩٦-٦٩٧). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ ذِكْرِ الرُّوَايَاتِ فِي كَيْفِيَةِ التَّيْمُمِ عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ١/ح(١٠١٠)، وقال: (وَكَانَ قَتَادَةُ يُفْتِي بِهِ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ ابْنِ أَبِي عُرْوَةَ، وَرَوَاهُ عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُرْوَةَ دُونَ ذِكْرِ عَزْرَةَ فِي إِسْنَادِهِ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ الْعَطَّارُ، عَنْ قَتَادَةَ، وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِي ذِكْرِ عَزْرَةَ فِي إِسْنَادِهِ، وَقِيلَ: عَنْ أَبَانَ، عَنْ قَتَادَةَ بِإِسْنَادٍ آخَرَ إِلَى الْمُرْقَفَيْنِ)، وفي السنن الصغير: كتاب الطهارة: بَابُ التَّيْمُمِ: ١/ح(٢٣٠)، وفي معرفة السنن والآثار: كتاب الطهارة: بَابُ الْإِخْتِلَافِ فِي كَيْفِيَةِ التَّيْمُمِ: ٢/ح(١٥٨٥-١٥٨٦).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٣٤٦): (ثقة).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٨٩): (ثقة يغرب وتكلم فيه للإرجاء ويقال: رجع عنه). والمرجئة: هم فرقة كلامية تنتسب إلى الإسلام، خالفوا رأي الخوارج وكذلك أهل السنة في مرتكب الكبيرة وغيرها من الأمور العقدية، وقالوا بأن كل من آمن بوحداية الله لا يمكن الحكم عليه بالكفر، لأن الحكم عليه موكول إلى الله تعالى وحده يوم القيامة، مهما كانت الذنوب التي اقترفها. وهم يستندون في اعتقادهم إلى قوله تعالى (وَأَخْرَجُوا مُرَجُوزَ لَأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) (سورة التوبة: الآية ١٠٦) وقد نشأ هذا المذهب في

الكوفي^(١)، عن أبي مالك، عن عمار بن ياسر رضي الله عنه، مرفوعاً، به.^(٢)
الوجه الرابع: رواه شعبة بن الحجاج^(٣)، وزائدة بن قدامة الثقفي^(٤)، عن حصين، عن أبي مالك، عن
عمار بن ياسر رضي الله عنه، موقوفاً، به.^(٥)
الوجه الخامس: رواه أبو إسحاق عمرو بن عبد الله الهمداني^(٦)، عن ناجية بن كعب الأسدي^(٧)، عن
عمار بن ياسر رضي الله عنه، مرفوعاً، به.^(٨)

أعقاب الخلاف السياسي الذي نشب بعد مقتل عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب، وعنه نشأ الاختلاف في
مرتكب الكبيرة. فالخوارج يقولون بكفره والمرجئة يقولون برد أمره إلى الله تعالى إذا كان مؤمناً، وعلى هذا لا يمكن الحكم
على أحد من المسلمين بالكفر مهما عظم ذنبه، لأن الذنب مهما عظم لا يمكن أن يذهب بالإيمان، والأمر يرجأ إلى
يوم القيامة وإلى الله مرجعه، ينظر: الملل والنحل للشهرستاني: ١/١٣٨.

- (١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٣٦٩): (ثقة تغير حفظه في الآخر).
- (٢) أخرجه من هذا الوجه: الدارقطني في سننه: كتاب الطهارة: باب التيمم: ١/ح(٧٠١)، وقال: (لَمْ يَرَوْهُ عَنْ حُصَيْنٍ مَرْفُوعًا غَيْرَ إِتْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ، وَوَقَفَهُ شُعْبَةُ، وَزَائِدَةُ وَعَبِيدُهَا، وَأَبُو مَالِكٍ فِي سَمَاعِهِ مِنْ عَمَّارٍ نَظَرٌ، فَإِنَّ سَلَمَةَ بْنَ كَهَيْلٍ قَالَ فِيهِ عَنْ أَبِي مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ أَبْزَى، عَنْ عَمَّارٍ، قَالَهُ الثَّوْرِيُّ عَنْهُ).
- (٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٧٩٠): (ثقة حافظ متقن).
- (٤) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٩٨٢): (ثقة ثبت صاحب سنة).
- (٥) أخرجه من هذا الوجه: الطحاوي في شرح معاني الآثار: كتاب الطهارة: باب صفة التيمم كيف هي؟: ١/ح(٦٧١)، وقال: (وَلَمْ يَرَفَعْهُ). والدارقطني في سننه: كتاب الطهارة: باب التيمم: ١/ح(٧٠٢-٧٠٣)، وقال: (وَرَوَاهُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى، عَنْ عَمَّارٍ مَرْفُوعًا).
- (٦) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٥٠٦٥): (ثقة مكثّر عابد، اختلط بآخره).
- (٧) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٧٠٦٥): (ثقة).
- (٨) أخرجه من هذا الوجه: أبو داود الطيالسي في مسنده: عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ: ٢/ح(٦٧٥). وعبد الرزاق في مصنفه: كتاب الطهارة: باب الرَّجُلِ يَغُزُّ عَنِ الْمَاءِ: ١/ح(٩١٤). والحميدي في مسنده: أَحَادِيثُ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ١/ح(١٤٤). وابن أبي شيبة في مسنده: مَا رَوَاهُ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: ١/ح(٤٣٢)، وفي مصنفه: كتاب الطهارة: الرَّجُلُ يَجْنُبُ وَلَيْسَ يَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ: ١/ح(١٦٥٩). والإمام أحمد في مسنده: أَوَّلُ مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ: حَدِيثُ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ٣٠/ح(١٨٣١٥). والنسائي في الكبرى: كتاب الطهارة: تَيَمُّمُ الْجُنُبِ: ١/ح(٣٠٥)، وفي الصغرى: كتاب الطهارة: التَّيَمُّمُ فِي الْحَضَرِ: ١/ح(٣١٣). وأبو يعلى في مسنده: مُسْنَدُ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ٣/ح(١٦٠٥). والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب الطهارة: باب الْجُنُبِ يَكْفِيهِ التَّيَمُّمُ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ: ١/ح(١٠٣٦)، وبابُ غُسْلِ الْجُنُبِ وَوُضُوءُ الْمُحْدِثِ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ بَعْدَ التَّيَمُّمِ: ١/ح(١٠٤٩)، وفي معرفة السنن والآثار: كتاب الطهارة: باب تَيَمُّمِ الْجُنُبِ: ٢/ح(١٦٢٥). وأبو نعيم الفضل بن عمرو بن حماد القرشي التيمي التيمي بالولاء الملائي المعروف بابن دكين (ت ٢١٩هـ) في الصلاة: باب التَّيَمُّمِ بِالصَّعِيدِ: ١/ح(١٤١). وابن المنذر في الأوسط: كتاب التَّيَمُّمِ: ذَكَرَ اثْبَاتِ التَّيَمُّمِ لِلْجُنُبِ الْمُسَافِرِ الَّذِي لَا يَجِدُ الْمَاءَ: ٢/ح(٥٠٨). وابن قانع في معجم

الوجه السادس: رواه سليمان بن مهران الأعمش^(١)، عن أبي وائل شقيق بن سلمة الكوفي^(٢)، عن أبي موسى عبد الله بن قيس الأشعري^(٣)، مرفوعاً، به. ^(٣)

الوجه السابع: رواه سفيان الثوري، عن سلمة بن كهيل، عن أبي مالك، وعبد الله بن عبد الرحمن بن أبزي^(٤)، عن عبد الرحمن بن أبزي^(٥)، مرفوعاً، به. ^(٥)

الوجه الثامن: رواه عزرة بن ثابت الأنصاري البصري، عن أبي الزبير محمد بن مسلم المكي^(٦)، عن جابر ابن عبد الله^(٧)، موقوفاً، به. ^(٧)

الصحابة: عَمَّارُ بْنُ يَاسِرِ بْنِ كِنَانَةَ بْنِ قَيْسِ بْنِ الْحِصْنِ بْنِ ثَوْرٍ بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ حَارِثَةَ بْنِ عَامِرِ بْنِ رَامِ بْنِ عَنَسٍ: ٢٥٠/٢.

(١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٦١٥): (ثقة حافظ عارف بالقراءات، ورع، لكنه يدلّس).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٨١٦): (ثقة).

(٣) حديث الصحابي أبي موسى الأشعري^(٤): أخرجه من هذا الوجه: ابن أبي شيبة في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ: فِي التَّيْمُمِ كَيْفَ هُوَ: ١/ح (١٦٧٧). والإمام أحمد في مسنده: أَوَّلُ مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ: حَدِيثُ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ٣٠/ح (١٨٣٢٨، ١٨٣٢٩، ١٨٣٣٠، ١٨٣٣٤)، ٣٢/ح (١٩٥٤٢). والبخاري: كِتَابُ التَّيْمُمِ: بَابُ إِذَا خَافَ الْجُنُبُ عَلَى نَفْسِهِ الْمَرَضَ أَوْ الْمَوْتَ، أَوْ خَافَ الْعَطَشَ، تَيَمَّمَ: ١/ح (٣٤٦-٣٤٧). ومسلم: كِتَابُ الْحَيْضِ: بَابُ التَّيْمُمِ: ١/ح (٣٦٨). وأبو داود: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ التَّيْمُمِ: ١/ح (٣٢١). والنسائي في الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: تَيَمَّمَ الْجُنُبِ: ١/ح (٣٠٤)، وفي السنن الصغرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ تَيَمُّمِ الْجُنُبِ: ١/ح (٣٢٠). وابن خزيمة في صحيحه: كِتَابُ الْوُضُوءِ: بَابُ نَفْضِ الْيَدَيْنِ مِنَ التُّرَابِ بَعْدَ ضَرْبِهِمَا عَلَى الْأَرْضِ قَبْلَ النَّفْخِ فِيهِمَا، وَقَبْلَ مَسْحِ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ لِلتَّيْمُمِ: ١/ح (٢٧٠). وأبو عوانة في المستخرج: كِتَابُ الْإِيمَانِ: بَيَانُ صِفَةِ التَّيْمُمِ: وَأَنَّهُ ضَرْبُهُ وَاحِدَةٌ بِالْكَفِّينِ وَمَسْحُ الشِّمَالِ عَلَى الْيَمِينِ، وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ يَمْسَحُ الْكَفَّ الْيُسْرَى بِظَهْرِ كَفِّ الْيُمْنَى: ١/ح (٨٧٥). والشاشي في مسنده: أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ٢/ح (١٠٢٦، ١٠٢٥). وابن حبان في صحيحه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ التَّيْمُمِ: ٤/ح (١٣٠٤، ١٣٠٨، ١٣٠٧، ١٣٠٥). والدارقطني في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ التَّيْمُمِ: ١/ح (٦٨٤). والبيهقي في السنن الصغرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ التَّيْمُمِ: ١/ح (٢٢٩). وفي السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ ذِكْرِ الرُّوَائِثِ فِي كَيْفِيَةِ التَّيْمُمِ عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ١/ح (١٠١٣، ١٠٣٠)، وبَابُ التَّيْمُمِ فِي السَّقَرِ إِذَا خَافَ الْمَوْتَ أَوْ الْعِلَّةَ مِنْ شِدَّةِ الْبَرْدِ: ح (١٠٧٢)، وفي معرفة السنن والآثار: كتاب الطهارة: بَابُ الْإِخْتِلَافِ فِي كَيْفِيَةِ التَّيْمُمِ: ٢/ح (١٥٧٥).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٣٤٢٣): (مقبول).

(٥) أخرجه من هذا الوجه: الإمام أحمد في مسنده: أَوَّلُ مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ: حَدِيثُ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ٣١/ح (١٨٨٨٢). والنسائي في الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: نَوْعُ آخَرُ: ١/ح (٢٩٨)، وفي السنن الصغرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: نَوْعُ آخَرُ مِنَ التَّيْمُمِ وَالنَّفْخِ فِي الْيَدَيْنِ: ١/ح (٣١٦). وأبو يعلى في مسنده: مُسْنَدُ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ٣/ح (١٦٠٦).

(٦) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٦٢٩١): (صدوق إلا أنه يدلّس).

(٧) حديث الصحابي جابر بن عبد الله^(٨): أخرجه من هذا الوجه: أبو نعيم الفضل بن دكين في الصلاة: بَابُ التَّيْمُمِ

الوجه التاسع: رواه عثمان بن أبي شيبة^(١)، عن أبي عوف حميد بن عبد الرحمن الكوفي^(٢)، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى^(٣)، عن الحكم وسلمة بن كهيل، عن عبد الله بن أبي أوفى^(٤)، عن عمار^(٥)، مرفوعاً، به.^(٤)

الوجه العاشر: رواه أبان بن يزيد العطار البصري^(٥)، عن قتادة بن دعامة السدوسي^(٦)، عن محمد بن عامر بن شراحيل الشعبي^(٧)، عن عبد الرحمن بن أبزي، عن عمار بن ياسر^(٨)، مرفوعاً، به.^(٨)

الخلاصة: روي الحديث من عشرة أوجه، وقد رجح أبو زرعة الوجه الثاني، في حين رجح أبو حاتم الوجه الأول منها فقال: (الثوري أحفظ من شعبة)^(٩)؛ فالوجه الأول رواه الثوري، عن أبي يحيى سلمة بن كهيل الكوفي، عن أبي مالك غزوان الغفاري، عن عبد الرحمن بن أبزي^(١٠)، عن عمار بن ياسر^(١١)، مرفوعاً.

الوجه الثاني رواه شعبة عن الحكم بن عتيبة الكندي، ورواه عن سلمة بن كهيل عن زر بن عبد الله الهمداني وهو الوجه الذي رجحه أبو زرعة الرازي، وقال ابن خزيمة في إسناده: (أَدْخَلَ شُعْبَةُ بَيِّنَ سَلَمَةَ ابْنِ كَهَيْلٍ، وَبَيِّنَ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَرْجًا)^(١٢)، ولعل أبا حاتم رجح رواية الثوري لأجل ذلك، ورواه إبراهيم بن محمد الأسلمي، عن عتبة بن عبد الله بن مسعود، عن سلمة بن كهيل، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي، عن أبيه، عن عمار بن ياسر وقال الطبراني: (لَمْ يَزِدْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي

بِالصَّعِيدِ: ح (١٤٥). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ كَيْفِ التَّيْمُمِ: ١/ح (٩٩٨)، وقال: (كَذًا قَالَهُ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُبَيِّنِ الْأَمْرَ لَهُ بِذَلِكَ).

(١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤٥١٣): (ثقة حافظ شهير، وله أوهام).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٥٥١): (ثقة).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٦٠٨١): (صدوق سيء الحفظ جداً).

(٤) أخرجه من هذا الوجه: ابن ماجه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ وَسَنَنُهَا: بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّيْمُمِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً: ١/ح (٥٧٠).

والطبراني في الاوسط: باب الميم: من اسمه محمد ٦/ح (٥٦٣٢)، وقال: (لَمْ يَزِدْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ الْحَكَمِ، وَسَلَمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ إِلَّا ابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَلَا عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى إِلَّا حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، تَفَرَّدَ بِهِ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٤٣): (ثقة له أفراد).

(٦) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٥٥١٨): (ثقة ثبت).

(٧) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٣٠٩٢): (ثقة مشهور فقيه فاضل).

(٨) أخرجه من هذا الوجه: البيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ ذِكْرِ الرُّوَايَاتِ فِي كَيْفِيَةِ التَّيْمُمِ عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ١/ح (١٠١١).

(٩) علل الحديث لابن أبي حاتم: بَيَانُ عَلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَ فِي الطَّهَارَةِ: ١/المسألة: (٣٤).

(١٠) صحيح ابن خزيمة: كِتَابُ الْوُضُوءِ: بَابُ نَقْضِ الْيَدَيْنِ مِنَ التُّرَابِ بَعْدَ ضَرْبِهِمَا عَلَى الْأَرْضِ قَبْلَ النَّفْخِ فِيهِمَا، وَقَبْلَ مَسْحِ الْوُجْهِ وَالْيَدَيْنِ لِلتَّيْمُمِ: ١/ح (٢٦٩).

عُمَيْسٍ عُتْبَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ إِلَّا إِبْرَاهِيمَ بْنَ مُحَمَّدٍ^(١).

رواه الحكم بن عتيبة الكندي عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي، عن أبيه عبد الرحمن بن أبزي عن النبي ﷺ، وقال البيهقي: (وَالْحُكْمُ بْنُ عُتْبَةَ فَقِيهٌ حَافِظٌ قَدْ رَوَى عَنْ ذَرِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، ثُمَّ سَمِعَهُ مِنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَسَاقَ الْحَدِيثَ عَلَى الْأَنْبَاءِ مِنْ غَيْرِ شَكٍّ فِيهِ وَحَدِيثُ قَتَادَةَ، عَنْ عَزْرَةَ يُؤَافِقُهُ، وَكَذَلِكَ حَدِيثُ حُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ)^(٢).

الوجه الثالث تفرد به إبراهيم بن طهمان وهو ثقة يغرب^(٣)، وقال أبو حاتم: الصحيح: عن عمار موقوف^(٤)، والوجه الرابع روي عن أبي مالك غزوان الغفاري عن عمار موقوفاً، وشكك الدارقطني في سماع أبي مالك من عمار، وأشار أبو حاتم إلى سماعه موقوفاً، فقال: (وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ سَمِعَ أَبُو مَالِكٍ مِنْ عَمَّارٍ كَلَامًا غَيْرَ مَرْفُوعٍ)^(٥)، وإنما روى عبد الرحمن بن أبزي عن عمار مرفوعاً، فقال: (وَيَسْمَعُ مَرْفُوعًا مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى عَنْ عَمَّارٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ الْقِصَّةَ)^(٦)، واستدل أبو حاتم الرازي برواية شعبة على سماع أبي مالك من عمار، فقال: (قَدْ رَوَى شُعْبَةُ عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ أَبِي مَالِكٍ؛ سَمِعْتُ عَمَّارًا، وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ شُعْبَةُ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ عَمَّارٍ مَا كَانَ شُعْبَةُ يَرْوِيهِ، وَسَلَّمَةُ أَحْفَظُ مِنْ حُصَيْنٍ)^(٧)، ورجح أبو حاتم الرواية الموقوفة.

الوجه الخامس رواه عمرو بن عبد الله أبو إسحاق الهمداني، عن ناجية بن كعب الأسدي، عن عمار ابن ياسر ﷺ مرفوعاً، وفيه أبو إسحاق الهمداني عمرو بن عبد الله، وهو وإن كان ثقةً مكثراً عابداً، إلا أنه اختلط بآخرة^(٨)، والوجه السادس: رواه الأعمش، عن أبي وائل شقيق بن سلمة الكوفي، عن أبي موسى عبد الله بن قيس الأشعري ﷺ مرفوعاً، ورواه في الوجه الثاني عن عمار مرفوعاً^(٩).

الوجه السابع: رواه سفيان الثوري، عن سلمة بن كهيل، عن أبي مالك، وعبد الله بن عبد الرحمن بن أبزي، عن عبد الرحمن بن أبزي، مرفوعاً، وفيه عبد الله بن عبد الرحمن بن أبزي، وهو مقبول^(١٠)، والوجه

(١) المعجم الأوسط: بَابُ الْمِيمِ: مَنْ اسْمُهُ مُحَمَّدٌ: ٧/ح (٧١٢١).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ ذِكْرِ الرِّوَايَاتِ فِي كَيْفِيَةِ التَّيَمُّمِ عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ١/ح (١٠١٢).

(٣) تقريب التهذيب: الترجمة: (١٨٩).

(٤) علل الحديث لابن أبي حاتم: بَيَانُ عَلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَ فِي الطَّهَارَةِ: ١/المسألة: (٨٥).

(٥) المصدر نفسه: ١/المسألة: (٣٤).

(٦) المصدر نفسه: ١/المسألة: (٣٤).

(٧) المصدر نفسه: ١/المسألة: (٣٤).

(٨) تقريب التهذيب: الترجمة: (٥٠٦٥).

(٩) المصدر نفسه: الترجمة: (٢٦١٥).

(١٠) المصدر نفسه: الترجمة: (٣٤٢٣).

الثامن قال فيه البيهقي: (كَذًا قَالَهُ إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُبَيِّنِ الْأَمْرَ لَهُ بِذَلِكَ).^(١)

أما رواية ابن أبي عروبة العدوي، عن قتادة بن دعامة السدوسي، عن عزة بن ثابت عن سلمة بن كهيل عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه عبد الرحمن بن أبزي، عن عمار رضي الله عنه، مرفوعاً، فإن ابن أبي عروبة كان من أثبت الناس في قتادة^(٢)، وهو الوجه الذي صححه الدارمي، والترمذي، ورواه الأعمش عن سلمة بن كهيل عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه عبد الرحمن بن أبزي، مرفوعاً، وفي روايات الأعمش اختلاف، قال البيهقي: (وَرَوَاهُ الْأَعْمَشُ مَرَّةً عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى، وَمَرَّةً عَنْ سَلَمَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، وَقَالَ مَرَّةً فِي مَتْنِهِ: (ثُمَّ مَسَحَ وَجْهَهُ وَالذَّرَاعَيْنِ إِلَى نِصْفِ السَّاعِدِ وَلَمْ يَبْلُغِ الْمِرْفَقَيْنِ)).^(٣)

الوجه العاشر رواه عثمان بن أبي شيبة، عن أبي عوف حميد بن عبد الرحمن الكوفي، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن الحكم وسلمة بن كهيل، عن عبد الله بن أبي أوفى، عن عمار عن النبي ﷺ، واسناده ضعيف قال الطبراني: (لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ الْحَكَمِ، وَسَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ إِلَّا ابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَلَا عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى إِلَّا حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، تَفَرَّدَ بِهِ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ)^(٤)، وَقَالَ فِيهِ أَبُو زُرْعَةَ: (هَذَا خَطَأٌ؛ وَإِنَّمَا الصَّحِيحُ: سَلَمَةُ وَالْحَكَمُ، عَنْ ذَرٍّ، عَنْ ابْنِ أَبْزَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمَّارٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)^(٥)، وقال الدارقطني: (عَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِهِمَا عَنْهُ، تَفَرَّدَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْهُمَا، وَلَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ هَكَذَا غَيْرَ حَمِيدِ الرُّوَاسِيِّ)^(٦)، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى مضعف من قبل حفظه، قال الحافظ ابن حجر: (صدوق سيء الحفظ جداً).^(٧)

أما رواية قتادة، عن محدث، عن الشعبي فقد قال فيها البيهقي: (وَأَمَّا حَدِيثُ قَتَادَةَ، عَنْ مُحَدِّثٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ فَهُوَ مُنْقَطِعٌ لَا يُعْلَمُ مِنَ الَّذِي حَدَّثَهُ فَيَنْظَرُ فِيهِ)^(٨)، وقال ابن القطان الفاسي: (وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ إِنَّمَا هِيَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ مُنْقَطِعَةٌ الْإِسْنَادُ، مُصْرَحٌ مِنْ قَتَادَةَ بِذَلِكَ، إِنَّمَا قَالَ فِيهَا: حَدَّثَنِي مُحَدِّثٌ عَنْ

(١) السنن الكبرى للبيهقي: كتاب الطهارة: باب كيف التيمم: ١/ح (٩٩٨).

(٢) تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٣٦٥).

(٣) السنن الكبرى للبيهقي: كتاب الطهارة: باب ذكر الروايات في كيفية التيمم عن عمار بن ياسر: ١/ح (١٠٠٩).

(٤) المعجم الأوسط: باب الميم: من اسمه محمد: ٦/ح (٥٦٣٢).

(٥) علل الحديث لابن أبي حاتم: بيان علل أخبار روي في الطهارة: ١/المسألة: (٤).

(٦) أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني بترتيب أبي الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي الشيباني المعروف بابن

القيصري (ت ٥٠٧هـ): ٤/ح (٣٩٩٤).

(٧) تقريب التهذيب: الترجمة: (٦٠٨١).

(٨) السنن الكبرى للبيهقي: كتاب الطهارة: باب ذكر الروايات في كيفية التيمم عن عمار بن ياسر: ١/ح (١٠١٢).

الشَّعْبِيّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى عَنْ عَمَارِ بْنِ يَاسِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **إِلَى الْمَرْفُوقَيْنِ**.^(١) لعل هذا يكون سبب إخراج البخاري ومسلم لرواية شعبة فقط، وقول أبي زرعة أن رواية شعبة أثبت لاضطراب سلمة في السند والمتن، أما المتن فلأن البيهقي ذكر أن الاختلاف في المتن إنما وقع أكثره من سلمة بن كهيل لشك وقع له^(٢)، ولأن شعبة قال: (كان سلمة يقول الكفين والوجه والذراعين فقال له منصور ذات يوم أنظر ما تقول فإنه لا يذكر الذراعين غيرك).^(٣)

أما السند فلأن في روايات شعبة وقتادة وسفيان عن سلمة اختلاف فمرة عن زر ومرة عن أبي مالك ومرة يسقطهما ويروي عن سعيد مباشرة أو عن أبيه، وشهرة رواية شعبة واستفاضتها فقد قال ابن القطان الفاسي: (وَالصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ فِي صِفَةِ التَّيْمُمِ مِنْ تَعْلِيمِ النَّبِيِّ ﷺ، إِنَّمَا هُوَ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ. وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي تَزِيدُ عَلَى مَا فِي الْمَشْهُورِ ذَكَرَهَا أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُمَا.. فَفِيهِ الْقَضَاءُ لِأَحَادِيثِ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ بِالصَّحَّةِ وَالشَّهْرَةِ وَلِأَحَادِيثِ نَصْفِ السَّاعِدِ أَوْ الْمَرْفُوقَيْنِ بِنَقِيضِ ذَلِكَ، إِنَّمَا أَنَّهَا لَيْسَتْ صَحِيحَةً وَلَا مَشْهُورَةً، وَإِنَّمَا أَنَّهَا لَيْسَتْ مَشْهُورَةً، وَإِنْ كَانَتْ صَحِيحَةً. فَإِنْ كَانَ يَعْنِي أَنَّهَا صَحِيحَةٌ وَلَكِنْ لَيْسَتْ مَشْهُورَةً، فَهِيَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، فَإِنَّهَا عَلَى مَا نَبِيْنِ مُنْقَطِعَةٌ)^(٤)، لذلك قال أبو زرعة الرازي: (حديث شعبة أشبه)، فحكم لهذه الطريق على رواية الثوري، وخالفه أبو حاتم فرجح رواية الثوري على شعبة لأن الثوري عنده مقدم على شعبة في الحفظ؛ قال ابن أبي حاتم: (سمعت أبي يقول: سفيان فقيه حافظ زاهد، إمام أهل العراق، وأتقن أصحاب أبي إسحاق، وهو أحفظ من شعبة، وإذا اختلف الثوري وشعبة فالثوري)^(٥)، والظاهر أن الراجح هو الوجه الثاني، والله تعالى أعلم.

الحديث الثاني: قال ابن أبي حاتم: (وسمعتُ أبا زُرْعَةَ يَقُولُ: حديثُ زيدِ ابنِ أَرْقَمَ عنِ النَّبِيِّ ﷺ - **فِي دُخُولِ الْخَلَاءِ** - قد اختلفوا فيه: فأما سعيدُ بنُ أَبِي عَرُوبَةَ، فإنه يَقُولُ: عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَشُعْبَةُ يَقُولُ: عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وحديثُ عبد العزيز بن صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ، أَشْبَهُ عِنْدِي. قلتُ: فحديثُ إسماعيلَ بنِ مسلمٍ يزيدُ فيه: «الرَّجْسُ النَّجِسُ...». قَالَ: وإسماعيلُ ضعيفٌ، فأرى أن يُقال: «الرَّجْسُ النَّجِسُ، الْحَبِيثُ الْمُخْبِثُ، الشَّيْطَانُ الرَّجِيمُ»؛ فَإِنَّ هَذَا دَعَاءٌ).^(٦)

(١) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لأبي الحسن علي بن محمد بن القطان الفاسي (ت ٦٢٨هـ): ٥٤٥/٢.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي: كتاب الطهارة: بابُ ذِكْرِ الرُّوَايَاتِ فِي كَيْفِيَّةِ التَّيْمُمِ عَنْ عَمَارِ بْنِ يَاسِرٍ: ١/ح (١٠١٢).

(٣) المصدر نفسه: ١/ح (١٠٠٨).

(٤) بيان الوهم والإيهام: ٤٣٩/٢.

(٥) المرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٦٦/١.

(٦) ذكره ابن أبي حاتم في عله: بيانُ عللِ أَخْبَارِ رُوِيَ فِي الطَّهَارَةِ: ١/المسألة (١٣).

دراسة الحديث والحكم عليه: روي الحديث من أربعة أوجه:

الوجه الأول: رواه سعيد بن أبي عروبة^(١) (عند ابن أبي شيبه، والإمام أحمد، وابن ماجه، والنسائي، وأبي يعلى، والطبراني، والحاكم)^(٢)، وأبو عبد الرحمن سعيد بن بشير الأزدي^(٣) (عند الطبراني)^(٤)، وشعبة بن الحجاج^(٥) (عند ابن حبان)^(٦)، وأبو يزيد أبان بن يزيد العطار البصري^(٧) (عند العقيلي)^(٨)، -أربعتهم-، عن قتادة السدوسي^(٩)، عن القاسم بن عوف الشيباني^(١٠)، عن زيد بن أرقم رضي الله عنه، مرفوعاً، به.

الوجه الثاني: رواه شعبة بن الحجاج (عند أبي داود الطيالسي، والإمام أحمد، وابن ماجه، وأبي داود،

(١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٣٦٥): (ثقة حافظ، له تصانيف، كثير التدليس، واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة).

(٢) أخرجه من هذا الوجه: ابن أبي شيبه في مسنده: حديث زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: ١/ح (٥١٥)، وفي مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ: مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ: ١/ح (٢)، وَكِتَابُ الدُّعَاءِ: مَا يَدْعُو بِهِ الرَّجُلُ يَقُولُهُ إِذَا دَخَلَ الْكَنِيفَ: ٦/ح (٢٩٨٩٩). والإمام أحمد في مسنده: أَوَّلُ مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ: حديث زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ: ٣٢/ح (١٩٢٣١).

وابن ماجه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ وَسُنَنِهَا: بَابُ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ: ١/ح (٢٩٦). والنسائي في الكبرى: كِتَابُ عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ: مَا يَقُولُ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ: ٩/ح (٩٨٢٣-٩٨٢٢). وأبو يعلى في مسنده: بَقِيَّةُ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ: ١٣/ح (٧٢١٨). والطبراني في المعجم الكبير: بَابُ الرَّأْيِ: الْقَاسِمُ بْنُ عَوْفٍ الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ: ٥/ح (٥١١٥)، وفي الدعاء: بَابُ الْقَوْلِ عِنْدَ دُخُولِ الْخَلَاءِ: ح (٣٦٣، ٣٦١)، وقال: (هَكَذَا رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، وَوَأَفَقَهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ مِنْ رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ عَلِيَّةَ وَرَوَاهُ زَيْدُ بْنُ زُرَيْعٍ وَعَبْدُ اللَّهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْقَاسِمِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ وَكَذَلِكَ رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ بِشِيرٍ عَنْ قَتَادَةَ). والحاكم في المستدرک: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: وَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ: ١١/ح (٦٦٩)، وقال: (كَأَلَا الْإِسْنَادَيْنِ مِنْ شَرْطِ الصَّحِيحِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَإِنَّمَا اتَّفَقَا عَلَى حَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ بِذِكْرِ الْإِسْتِعَاذَةِ فَقَطَّ).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٢٧٦): (ضعيف).

(٤) أخرجه من هذا الطريق: الطبراني في الدعاء: بَابُ الْقَوْلِ عِنْدَ دُخُولِ الْخَلَاءِ: ح (٣٦٤)، وفي المعجم الكبير: بَابُ الرَّأْيِ: الْقَاسِمُ بْنُ عَوْفٍ الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ: ٥/ح (٥١١٤). وفي مسند الشاميين: مَا انْتَهَى إِلَيْنَا مِنْ مُسْنَدِ سَعِيدِ بْنِ بِشِيرٍ: سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَوْفٍ الشَّيْبَانِيِّ: ٤/ح (٢٦٩٤).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٧٩٠): (ثقة حافظ متقن).

(٦) أخرجه من هذا الطريق: ابن حبان في صحيحه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: ذِكْرُ مَا يَقُولُ الْمَرْءُ عِنْدَ دُخُولِهِ الْحَشَائِشِ: ٤/ح (١٤٠٦)، وقال: (الْحَدِيثُ مَشْهُورٌ عَنْ شُعْبَةَ، وَسَعِيدٍ جَمِيعًا وَهُوَ مَا تَفَرَّدَ بِهِ قَتَادَةُ).

(٧) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٤٣): (ثقة له أفراد).

(٨) رواه من هذا الطريق: العقيلي في الضعفاء الكبير تعليقاً: ٣/الترجمة: (١٤٠٩).

(٩) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٥٥١٨): (ثقة ثبت).

(١٠) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٥٤٧٥): (صدوق يغرب).

والترمذي، والنسائي، وأبي يعلى، وابن خزيمة، وابن حبان، والطبراني، والحاكم، والبيهقي^(١)، وسعيد بن أبي عروبة (عند النسائي، والطبراني)^(٢)، وسعيد بن بشير (عند ابن بشران)^(٣)، -ثلاثتهم-، عن قتادة

(١) أخرجه من هذا الوجه: أبو داود الطيالسي في مسنده: ما أسند زيد بن أرقم: ٢/ح (٧١٤). والإمام أحمد في مسنده: أول مسند الكوفيين: حديث زيد بن أرقم: ٣٢/ح (١٩٢٨٦). وابن ماجه: كتاب الطهارة وسننهما: باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء: ١/ح (٢٩٦). وأبو داود: كتاب الطهارة: باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء: ١/ح (٦). والترمذي في العلل الكبير: الطهارة: ما يقول إذا دخل الخلاء: ح (٣)، وقال: (سألت محمدا عن هذا الحديث وقلت له: روى هشام الدستوائي مثل رواية سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن القاسم بن عوف الشيباني، عن زيد بن أرقم، أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ هَذِهِ الْحُشُوشَ مُحْتَضِرَةٌ»، ورواه معمر مثل ما روى شعبه، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن زيد بن أرقم، قلت لمحمد: فأبي الرويات عندك أصح؟ قال: لعل قتادة سمع منهما جميعا عن زيد بن أرقم، ولم يقض في هذا بشيء). والنسائي في الكبرى: كتاب عمل اليوم والليلة: ما يقول إذا دخل الخلاء: ٩/ح (٩٨٢٠). وأبي يعلى في مسنده: بقيه حديث زيد بن أرقم: ١٣/ح (٧٢١٩). وابن خزيمة في صحيحه: كتاب الوضوء: باب الاستعاذة من الشيطان الرجيم عند دخول المتوضأ: ١/ح (٦٩)، وقال: (هذا حديث بئدار، غير أنه قال عن النضر بن أنس، وكذا قال يحيى بن حكيم، في حديث ابن أبي عدي، عن النضر بن أنس). وابن حبان في صحيحه: كتاب الطهارة: ذكر الأمر بالاستعاذة بالله جلّ وعلا لمن أراد دخول الخلاء من الحبث والحباث: ٤/ح (١٤٠٨). والطبراني في الكبير: باب الرائي: النضر بن أنس، عن زيد بن أرقم: ٥/ح (٥٠٩٩)، وفي الدعاء: باب القول عند دخول الخلاء: ح (٣٦١)، وقال: (هكذا رواه شعبه عن قتادة عن النضر بن أنس عن زيد بن أرقم، ووافقه سعيد بن أبي عروبة من رواية إسماعيل ابن علقمة ورواه يزيد بن زريع وغيره عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن القاسم الشيباني، عن زيد بن أرقم وكذلك رواه سعيد بن بشير عن قتادة). والحاكم في المستدرک: كتاب الطهارة: وأما حديث عائشة: ١/ح (٦٦٨)، وقال: (قد احتج مسلم بحديث لقتادة، عن النضر بن أنس، عن زيد بن أرقم واحتج البخاري بعمرو بن مَرْثُوقٍ، وهذا الحديث مختلف فيه على قتادة. رواه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن القاسم بن عوف الشيباني، عن زيد بن أرقم). والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب الطهارة: باب ما يقول إذا أراد دخول الخلاء: ١/ح (٤٥٤)، وقال: (وهكذا رواه معمر، عن قتادة، وكذلك رواه ابن علقمة، وأبو الجماهر، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة. ورواه يزيد بن زريع وجماعة، عن سعيد بن أبي عروبة، عن القاسم بن عوف الشيباني، عن زيد بن أرقم... قال الإمام أحمد: وقيل عن معمر، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن أنس، وهو وهم).

(٢) أخرجه من هذا الطريق: النسائي في الكبرى: كتاب عمل اليوم والليلة: ما يقول إذا دخل الخلاء: ٩/ح (٩٨٢١)، وقال: (خالفه يزيد بن زريع، رواه عن سعيد، عن قتادة، عن القاسم الشيباني، عن زيد بن أرقم). والطبراني في الكبير: باب الرائي: النضر بن أنس، عن زيد بن أرقم: ٥/ح (٥١٠٠)، وفي الدعاء: باب القول عند دخول الخلاء: ح (٣٦٢).

(٣) أخرجه من هذا الطريق: أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن بشران البغدادي (ت ٤٣٠هـ) في أماليه: مجلس يوم الجمعة الرابع والعشرين من جمادى الأولى سنة أربع وعشرين: ح (٧٨٠).

السدوسي، عن أبي مالك النضر بن أنس بن مالك^(١)، عن زيد بن أرقم رضي الله عنه، مرفوعاً، به.
الوجه الثالث: رواه هشام الدستوائي^(٢)، عن قتادة السدوسي، عن زيد بن أرقم رضي الله عنه، مرفوعاً، به.^(٣)
الوجه الرابع: رواه عبد العزيز بن صهيب^(٤) (عند ابن الجعد، وابن أبي شيبه، والإمام أحمد، والدارمي،
والبخاري، ومسلم، وابن ماجه، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وأبي يعلى، وابن الجارود، وأبي عوانة،
وابن المنذر، وابن حبان، والطبراني، وابن السني، وابن منده، وتمام بن محمد، والبيهقي)^(٥)، وأبو مالك

(١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٧١٣١): (ثقة).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٧٢٩٩): (ثقة ثبت، وقد رمي بالقدر).

(٣) رواه من هذا الوجه: الترمذي معلقاً: أَبْوَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ: ١/ح(٥)، وقال: (وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ، وَجَابِرٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ. حَدِيثُ أَنَسٍ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَحْسَنُ، وَحَدِيثُ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ فِي إِسْنَادِهِ اضْطِرَابٌ. رَوَى هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، فَقَالَ سَعِيدٌ: عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَوْفٍ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ، وَقَالَ هِشَامٌ: عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ، وَرَوَاهُ شُعْبَةُ، وَمَعْمَرٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، فَقَالَ شُعْبَةُ: عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ، وَقَالَ مَعْمَرٌ: عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِيهِ: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا، فَقَالَ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَتَادَةُ رَوَى عَنْهُمَا جَمِيعًا).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤١٠٢): (ثقة).

(٥) حديث الصحابي أنس بن مالك رضي الله عنه: أخرجه من هذا الوجه: ابن الجعد في مسنده: شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ: ١/ح(١٤٢٦-١٤٢٧)، ومن حديث هُشَيْمٍ: ح(٢٤٦٧)، وحديث حماد بن سلمة: ح(٣٣١٨). وابن أبي شيبه في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ: مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ: ١/ح(٥١)، وَكِتَابُ الدُّعَاءِ: مَا يَدْعُو بِهِ الرَّجُلُ يَقُولُهُ إِذَا دَخَلَ الْكَيْفَ: ٦/ح(٢٩٨٩٨، ٢٩٩٠٢). والإمام أحمد في مسنده: مُسْنَدُ الْمُكْثَرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ: مُسْنَدُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: ١٩/ح(١١٩٨٣، ١١٩٤٧)، ٢١/ح(١٣٩٩٩). والدارمي في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ الْمُحَرَّمُ: ١/ح(٦٩٦). والبخاري: كِتَابُ الْوُضُوءِ: بَابُ مَا يَقُولُ عِنْدَ الْخَلَاءِ: ١/ح(١٤٢)، وَكِتَابُ الدَّعَوَاتِ: بَابُ الدُّعَاءِ عِنْدَ الْخَلَاءِ: ٨/ح(٦٣٢٢)، وفي الأدب المفرد: بَابُ دَعَوَاتِ النَّبِيِّ ﷺ: ح(٦٩٢). ومسلم: كِتَابُ الْخِيصِ: بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا أَرَادَ دُخُولَ الْخَلَاءِ: ١/ح(٣٧٥). وابن ماجه: كتاب الطهارة وسننها: باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء: ١/ح(٢٩٨). وأبو داود: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ: ١/ح(٤). والترمذي: أَبْوَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ: ١/ح(٦-٥)، وقال: (وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ، وَجَابِرٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ. حَدِيثُ أَنَسٍ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَحْسَنُ، وَحَدِيثُ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ فِي إِسْنَادِهِ اضْطِرَابٌ. رَوَى هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، فَقَالَ سَعِيدٌ: عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَوْفٍ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ، وَقَالَ هِشَامٌ: عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ، وَرَوَاهُ شُعْبَةُ، وَمَعْمَرٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، فَقَالَ شُعْبَةُ: عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ، وَقَالَ مَعْمَرٌ: عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِيهِ: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا، فَقَالَ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَتَادَةُ رَوَى عَنْهُمَا جَمِيعًا). والنسائي في الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: الْقَوْلُ عِنْدَ دُخُولِ الْخَلَاءِ: ١/ح(١٩)، وَكِتَابُ التَّغَوُّتِ: بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ: ٧/ح(٧٦١٧)، وَكِتَابُ عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ: مَا يَقُولُ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ: ٩/ح(٩٨١٩). وأبو يعلى في مسنده: مُسْنَدُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: ٧/ح(٣٩٠٢)، وح(٣٩١٤) -

النضر بن أنس بن مالك (عند الترمذي، والطبراني)^(١)، وعبد الله بن أبي طلحة^(٢) (عند ابن أبي شيبه، والطبراني)^(٣)، وحفص بن عمر بن أبي طلحة^(٤) (عند الدارقطني)^(٥)، والحسن البصري^(٦) (عند الطبراني، وابن السني، والدارقطني)^(٧)، وقتادة السدوسي (عند العقيلي، والطبراني، وابن السني)^(٨)،

٣٩٤٠، ٣٩٣١، ٣٩١٥). وابن الجارود في المنتقى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: الْقَوْلُ عِنْدَ دُخُولِ الْخَلَاءِ: ح/٢٨). وأبو عوانة في المستخرج: كِتَابُ الْإِيمَانِ: بَيَانُ مَا يُقَالُ عِنْدَ دُخُولِ الْخَلَاءِ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى إِبَاحَةِ ذِكْرِ اللَّهِ وَالِدُّعَاءِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُتَعَوَّطُ فِيهِ، وَبَيَانُ إِبَاحَةِ ذِكْرِ اللَّهِ فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا وَجَمِيعِ الْمَوَاضِعِ: ١/ح/٥٧٧-٥٧٦). وابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: كِتَابُ آدَابِ الْوُضُوءِ: ذِكْرُ الْقَوْلِ عِنْدَ دُخُولِ الْخَلَاءِ ثَابِتٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ، وَرُوي عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَعْجِزَنَّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقُولَ إِذَا دَخَلَ مِرْفَقَهُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الرَّجْسِ النَّجَسِ الْخَبِيثِ الْمُخْبَثِ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ وَالْأَوَّلُ أُثْبِتُ: ١/ح/٢٥٨). وابن حبان في صحيحه: بَابُ الْإِسْتِطَابَةِ: ذِكْرُ مَا يَقُولُ الْمَرْءُ مِنَ التَّعَوُّذِ عِنْدَ إِزَادَتِهِ دُخُولَ الْخَلَاءِ: ٤/ح/١٤٠٧). والطبراني في الدعاء: بَابُ الْقَوْلِ عِنْدَ دُخُولِ الْخَلَاءِ: ح/٣٥٩). وابن السني في عمل اليوم والليلة: بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ: ح/١٧). وأبو عبد الله محمد بن منده العبدى (ت ٣٩٥ هـ) في التوحيد: ذِكْرُ اسْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى الذَّبَائِحِ وَعِنْدَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالْوُضُوءِ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «الْمُسْلِمُ يَكْفِيهِ اسْمُهُ، فَإِذَا نَسِيَ عِنْدَ الذَّبْحِ فَلْيَسِّمِ اللَّهَ إِذَا أَكَلَ»: ٢/ح/١٧٦). وتام بن محمد في فوائده: أَحَادِيثُ جَمِيعِ بَنِي ثَوْبِ الرَّحِي: ٢/ح/١٧٢١). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا أَرَادَ دُخُولَ الْخَلَاءِ: ١/ح/٤٥٢-٤٥٣)، وقال: (قَالَ الْبُخَارِيُّ: قَالَ مُوسَى، عَنْ حَمَّادٍ، فَذَكَرَهُ. وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى. قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَقَالَ غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ: إِذَا أَتَى الْخَلَاءَ. وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ: إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ)، والصغير: كتاب الطهارة: بَابُ الْإِسْتِئْجَاءِ: ١/ح/٧٠)، والدعوات الكبرى: بَابُ الْقَوْلِ وَالِدُّعَاءِ عِنْدَ دُخُولِ الْخَلَاءِ: ١/ح/٥٥).

(١) رواه من هذا الطريق: الترمذي معلقاً: أَبْوَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ: ١/ح/٥). وأخرجه الطبراني في الدعاء: بَابُ الْقَوْلِ عِنْدَ دُخُولِ الْخَلَاءِ: ح/٣٥٥).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٣٣٩٩): (ولد على عهد النبي ﷺ، وثقه ابن سعد).
(٣) أخرجه من هذا الطريق: ابن أبي شيبه في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ: مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ: ١/ح/٥)، وَكِتَابُ الدُّعَاءِ: مَا يَدْعُو بِهِ الرَّجُلُ يَقُولُهُ إِذَا دَخَلَ الْكَيْفَ: ٦/ح/٢٩٩٠٢). والطبراني في الدعاء: بَابُ الْقَوْلِ عِنْدَ دُخُولِ الْخَلَاءِ: ح/٣٥٨)، ولفظه: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْكَيْفَ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ).

(٤) قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: ٣/الترجمة: (٧٥٩): (سمعت أبي يقول: هو صالح الحديث).
(٥) رواه من هذا الطريق: الدارقطني في علله معلقاً: ١٢/ح/٢٥٠٢)، وقال: (والقول قول أبي الربيع).
(٦) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٢٢٧): (ثقة فقيه فاضل مشهور وكان يرسل كثيراً ويدلس).

(٧) أخرجه من هذا الطريق: الطبراني في الدعاء: نَوْعٌ آخَرُ مِمَّا يُقَالُ عِنْدَ دُخُولِ الْخَلَاءِ: ح/٣٦٥). وابن السني في عمل اليوم والليلة: بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ: ١/١٩، ولفظه: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْغَائِطَ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي

والزهري^(٢) (عند الطبراني)^(٣)، وإسحاق بن سويد بن هبيرة البصري^(٤) (عند ابن القيسراني)^(٥)، وعبد الله بن عبد الله بن أبي طلحة^(٦) (عند ابن أبي حاتم)^(٧)، -تسعتهم-، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، مرفوعاً، به. **الخلاصة:** روي الحديث من أربعة أوجه، وقد رجح أبو زرعة رواية عبد العزيز بن صهيب عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، به، فقال: (وحديث عبد العزيز بن صهيب، عن أنس، أشبه عندي)^(٨)، وكذلك رجحه الترمذي فقال عقب تخريجه حديث شعبة، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس بن مالك: (وفي الباب عن علي، وزيد بن أرقم، وجابر، وابن مسعود. حديث أنس أصح شيء في هذا الباب وأحسن)^(٩)،

أَعُوذُ بِكَ مِنَ الرَّجْسِ النَّجِسِ الْخَبِيثِ الْمُنْخَبِثِ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ). ورواه الدارقطني في علله معلقاً: ١٢/ح(٢٥٠٢).

(١) أخرجه من هذا الطريق: أخرجه من هذا الوجه: العقيلي في الضعفاء الكبير: ٣/ الترجمة: (١٤٠٩). والطبراني في الدعاء: بَابُ الْقَوْلِ عِنْدَ دُخُولِ الْخَلَاءِ: ح(٣٥٦)، وقال: (لَمْ يَثْلُ أَحَدٌ مِمَّنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ قَتَادَةَ فِي مَثْنِهِ: «بِسْمِ اللَّهِ» إِلَّا عَدِيٌّ بْنُ أَبِي عُمَارَةَ)، وفي الأوسط: بَابُ الْأَلْفِ: بَابُ مَنْ اسْمُهُ إِبْرَاهِيمُ: ٣/ح(٢٨٠٣)، وقال: (لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ إِلَّا عَدِيٌّ، تَفَرَّدَ بِهِ قَطُنٌ). وابن السني في عمل اليوم والليلة: بَابُ التَّسْمِيَةِ عِنْدَ دُخُولِ الْخَلَاءِ: ح(٢٠).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٦٢٩٦): (الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه). (٣) أخرجه من هذا الطريق: الطبراني في الدعاء: بَابُ الْقَوْلِ عِنْدَ دُخُولِ الْخَلَاءِ: ح(٣٦٠)، وفي الأوسط: بَابُ الْمِيمِ: مَنْ اسْمُهُ مُحَمَّدٌ: ٧/ح(٦٧٠٢)، وقال: (لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الزُّهْرِيِّ إِلَّا صَالِحٌ بْنُ أَبِي الْأَخْضَرِ، تَفَرَّدَ بِهِ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ حُمَيْدٍ)، وفي الصغير: بَابُ الْمِيمِ: مَنْ اسْمُهُ مُحَمَّدٌ: ٢/ح(٨٨٨)، وقال: (لَمْ يَرَوْهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ إِلَّا صَالِحٌ، وَلَا عَنْهُ إِلَّا إِبْرَاهِيمُ، تَفَرَّدَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ كَيْسَانَ).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٣٥٨): (صدوق تكلم فيه للنصب). والناصبه الذين يَزْعُمُونَ أَنَّ الْحُسَيْنَ مِنَ الْخَوَارِجِ الَّذِينَ شَقَوْا الْعَصَا وَأَنَّهُ يَجُوزُ قَتْلُهُ لِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِمَارَةِ: بَابُ حُكْمِ مَنْ فَرَّقَ أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ وَهُوَ مُجْتَمِعٌ: ٣/ح(١٨٥٢): (مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ، يُرِيدُ أَنْ يَشُقَّ عَصَاكُمْ، أَوْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ، فَاقْتُلُوهُ)، ينظر: المنتقى من منهاج الاعتدال للذهبي: ٢٩٦.

(٥) رواه من هذا الطريق معلقاً: ابن القيسراني في ذخيرة الحفاظ: ٢/ح(١٥٦٩)، وقال: (وَهَذَا لَا أَعْرِفُهُ فِي مِنْ حَدَثِ شُعْبَةَ عَنْ إِسْحَاقَ، عَنْ أَنَسٍ إِلَّا مِنْ رِوَايَةِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ شُعْبَةَ. وَيُرْوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ. وَيُرْوَى عَنْ قَتَادَةَ، وَالنَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ).

(٦) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٣٤١٥): (ثقة). (٧) أخرجه من هذا الطريق: ابن أبي حاتم في علله: بَيَانُ عَلَلِ أَخْبَارِ زُيُوتٍ فِي الطَّهَارَةِ: ١/ح(١٦٧)، وقال: (فَسَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ يَقُولُ: هَكَذَا أَمْلَأُهُ عَلَيْنَا مِنْ حِفْظِهِ، وَقِيلَ لِي فِي كِتَابِهِ: عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ وَهُوَ الصَّحِيحُ).

(٨) علل الحديث لابن أبي حاتم: ١/المسألة: (١٣).

(٩) جامع الترمذي: ١/ح(٥).

وقال عقب تخرجه حديث حماد بن زيد، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس بن مالك: (هذا حديث حسن صحيح).^(١)

لعل ذلك يعود إلى الإضطراب الموجود في إسناد حديث زيد بن أرقم والذي أشار إليه الترمذي فقال: (وحديث زيد بن أرقم في إسناده اضطراب. روى هشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، فقال سعيد: عن القاسم بن عوف الشيباني، عن زيد بن أرقم، وقال هشام: عن قتادة، عن زيد بن أرقم، ورواه شعبة، ومعمر، عن قتادة، عن النضر بن أنس، فقال شعبة: عن زيد بن أرقم، وقال معمر: عن النضر بن أنس، عن أبيه: سألت محمداً عن هذا، فقال: يحتمل أن يكون قتادة روى عنهما جميعاً)^(٢)، فحكم الترمذي على هذا الحديث بالاضطراب في إسناده ثم بين هذا الاضطراب، فساق وجوه الاختلاف فيه على قتادة، ورجح الترمذي طريق أنس عليه السلام على زيد عليه السلام بمرجح خارجي وهو روايته من طرق أخرى وخالف في ذلك شيخه البخاري الذي حاول بإجابه دفع الإضطراب عن حديث زيد عليه السلام، فأشار إلى احتمال سماع قتادة عن القاسم بن عوف وزيد بن أرقم، ولعله يعود أيضاً إلى كون روايات قتادة عن الصحابة عليهم السلام مرسلة، فقد قال الإمام أحمد: (ما أعلم قتادة سمع من أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلا من أنس بن مالك).^(٣)

أما في رواية معمر، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن أنس عليه السلام قال الإمام أحمد: (هو وهم).^(٤) ولعل الوهم من معمر فهو الذي تفرد بهذا الوجه، وقد قال فيه الدارقطني: (ومعمر سيء الحفظ لحديث قتادة والأعمش)^(٥)، وأما رواية أبي معشر نجيح مرة عن عبد الله بن أبي طلحة ومرة عن حفص بن عمر فقد رجح أبو زرعة وأبو حاتم رواية محمد بن بكار عن أبي معشر، عن حفص بن عمر بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس.

قال ابن أبي حاتم: (وحدثنا أبو زرعة، عن محمد بن بكار، عن أبي معشر، عن عبد الله بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس؛ قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء يقول: باسم الله، اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث. فسمعت أبا زرعة يقول: هكذا أملاه علينا (يعني محمد بن بكار) من حفظه، وقيل لي: في كتابه: عن أبي معشر، عن حفص بن عمر بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ وهو الصحيح. وحدثنا أبي؛ قال: نا محمد بن بكار؛ قال: حدثنا أبو معشر، عن حفص بن عمر بن

(١) المصدر نفسه: ١/ح(٦).

(٢) المصدر نفسه: ١/ح(٥).

(٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل لصالح الدين أبي سعيد خليل بن كيكليدي الدمشقي العلائي (ت ٧٦١هـ):

الترجمة: (٦٣٣).

(٤) السنن الكبرى للبيهقي: ١/ح(٤٥٤).

(٥) علل الدارقطني: ١٢/٢٢١.

عبد الله ابن أبي طلحة، عن أنس، عن النبي ﷺ^(١).

رجح الدارقطني رواية أبي الربيع الزهراني: عن أبي معشر، عن حفص بن عمر، عن أنس فقال: (يروي أبو معشر نجيح، واختلف عنه؛ فقال هشيم: عن أبي معشر، عن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس. وقال أبو الربيع الزهراني: عن أبي معشر، عن حفص بن عمر، عن أنس. والقول قول أبي الربيع)^(٢).

أما في رواية عدي بن أبي عمارة وإسماعيل بن مسلم عن قتادة، عن أنس فقد نسب العقيلي والدارقطني وابن حجر الوهم إليهما، فقال العقيلي في ترجمة عدي بن أبي عمارة الذارع: (في حديثه اضطراب.. وتابعه إسماعيل بن مسلم على هذه الرواية، وإسماعيل دونه)^(٣)، وقال الدارقطني: (فأما قول عدي بن أبي عمارة، وإسماعيل بن مسلم المكي: عن قتادة، عن أنس فإن ذلك وهم منهما؛ لأن قتادة لم يسند هذا الحديث عن النبي ﷺ، وإنما أسنده عن زيد بن أرقم)^(٤)، وقال ابن حجر في ترجمة عدي بن أبي عمارة الذارع: (ومن أغلاطه أنه روى عن قتادة، عن أنس في القول عند دخول الخلاء. وإنما رواه قتادة عن النضر بن أنس عن زيد بن أرقم وقيل: عن النضر بن أنس، عن أبيه. والأول أصح)^(٥).

أما في رواية قتادة مرة عن القاسم بن عوف الشيباني ومرة عن النضر بن أنس فقد قال فيها الدارقطني: (واختلف عليه فيمن بينه (يعني قتادة)، وبين زيد. فرواه شعبة، وسعيد بن بشير، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن زيد بن أرقم، وخالفه عبدة بن سليمان، ويزيد بن زريع، ومحمد بن بشر، وأبو حفص الأبار، فرووه، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن القاسم بن عوف الشيباني، عن زيد بن أرقم... ويشبه أن يكون القول قول شعبة، ومن تابعه)^(٦).

أما حديث أبي قتادة عبد الله بن واقد، عن شعبة، عن إسحاق بن سويد، عن أنس بن مالك رضي الله عنه فضعيف فيه عبد الله بن واقد متروك الحديث^(٧)، وقد استنكره الذهبي فقال بعد روايته للحديث: (وهذا لا أعرفه في من حدث شعبة عن إسحاق، عن أنس إلا من رواية أبي قتادة عن شعبة. ويروى هذا الحديث عن شعبة، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس. ويروى عن قتادة، والنضر بن أنس، عن زيد بن أرقم)^(٨).

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم: ١/ح (١٦٧).

(٢) علل الدارقطني: ١٢/ح (٢٥٠٢).

(٣) الضعفاء الكبير للعقيلي: ٣/الترجمة: (١٤٠٩).

(٤) علل الدارقطني: ١٢/ح (٢٥٢٠).

(٥) لسان الميزان للحافظ ابن حجر: ٥/الترجمة: (٥١٨٠).

(٦) علل الدارقطني: ١٢/ح (٢٥٢٠).

(٧) تقريب التهذيب: الترجمة: (٣٦٨٧).

(٨) ذخيرة الحفاظ للذهبي: ٢/ح (١٥٦٩).

أما رواية محمد بن الحسن بن كيسان المصيصي، عن إبراهيم بن حميد الطويل، عن صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن أنس بن مالك فضيفة، قال فيها الطبراني: (لم يروه عن الزهري إلا صالح، ولا عنه إلا إبراهيم، تفرد به محمد بن الحسن بن كيسان)^(١)، وفي إسناده محمد بن الحسن بن علي بن كيسان قال فيه الدارقطني: (هو بصري صالح)^(٢)، وإبراهيم بن حميد الطويل قال الذهبي في ترجمته: (صدوق)^(٣)، وقال ابن حجر في ترجمته: (قال ابن حبان في الثقات: كان يخطيء)^(٤)، وصالح بن أبي الأخضر ضعيف قال ابن حجر في ترجمته: (ضعيف يعتبر به)^(٥).

أما فيما يخص لفظ الحديث فإن أكثر الثقات الذين رووه متفقون على لفظ: (أعوذ بك من الخبث والخبائث)^(٦)، وهناك من خالفهم وهم: عمرو بن مرزوق البصري وإسماعيل بن مسلم المكي وعدي بن أبي عمارة فرووه بزيادات ألفاظ وهي: بسم الله، الرجس^(٧)، النجس، الخبيث المخبث، الشيطان الرجيم.

قال ابن حجر في ترجمة عمرو بن مرزوق: (ثقة فاضل له أوهام)^(٨) والظاهر أن هذا من أوهامه، وإسماعيل بن مسلم المكي قال ابن حجر في ترجمته: (فقيه ضعيف الحديث)^(٩)، وعدي بن أبي عمارة قال العقيلي في ترجمته: (قال: في حديثه اضطراب)^(١٠)، لذا فإن هذه الزيادات والألفاظ لاتصح، ومع ذلك فقد قال أبو زرعة - حين سأله ابن أبي حاتم في زيادة لفظ (الرجس النجس) -: (وإسماعيل ضعيف، فأرى أن يقال: «الرجس النجس، الخبيث المخبث، الشيطان الرجيم» ؛ فإن هذا دعاء)^(١١).

(١) المعجم الأوسط للطبراني: ٧/ح (٦٧٠٢).

(٢) علل الدارقطني: ١٤/ح (٣٥٢).

(٣) تاريخ الإسلام للذهبي: ٥/الترجمة: (٢٠).

(٤) لسان الميزان لابن حجر: ١/الترجمة: (١٠٩).

(٥) تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٨٤٤).

(٦) الخبث: بضم الباء جمع الخبيث، والخبائث جمع الخبيثة، يريد ذكور الشياطين وإنائهم، وقيل هو الخبث بسكون الباء، وهو خلاف طيب الفعل من فجور وغيره. والخبائث يريد بها الأفعال المذمومة والخصال الرديئة، ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٦/٢، مادة: (خبث).

(٧) الرجس: القدر، ينظر: النهاية في غريب الحديث: ٢/٢٠٠، مادة: (رجس).

(٨) تقريب التهذيب: الترجمة: (٥١١٠).

(٩) تقريب التهذيب: الترجمة: (٤٨٤).

(١٠) الضعفاء الكبير للعقيلي: ٣/الترجمة: (١٤٠٩).

(١١) علل الحديث لابن أبي حاتم: ١/ح (١٣).

احتج أبو زرعة بالحديث مع اعترافه بضعفه بناء على أنه يعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، وفي عمله هذا دليل على أن في أمر الدعاء توسعة وتسهيلاً وإن لم يثبت من حيث السند، ومثله قول ابن خزيمة في صحيحه: باب ذكر الدعاء على الموقف عشية عرفة إن ثبت الخبر، ولا أخال إلا أنه ليس في الخبر حكم، وإنما هو دعاء، فخرجنا هذا الخبر، وإن لم يكن ثابتاً من جهة النقل، إذ هذا الدعاء مباح أن يدعو به على الموقف وغيره^(١)، ولعل سبب تساهلهم في ذلك يعود إلى أن جنس الدعاء مشروع، والأمر به مطلق، فإذا لم يثبت به حكم، ولم يترتب عليه شيء سوى مجرد الدعاء، فلا بأس به.

لهذا الباب نظائر كثيرة جداً، فقد يورد العلماء الحديث الضعيف في سياق الاحتجاج مع علمهم بضعفه، والحكم لم يبن عليه وحده، وهذا يدخل في باب العمل بالحديث الضعيف.

ليس العمل بالحديث الضعيف محل إتفاق بين العلماء، فقد قيل أنه لا يجوز العمل به مطلقاً، وقيل: يعمل به مطلقاً^(٢)، ونقل في العمل في الحديث الضعيف أنه: (يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل في الأسانيد الضعيفة ورواية ما سوى الموضوع من الضعيف والعمل به من غير بيان ضعفه في غير صفات الله تعالى، وما يجوز ويستحيل عليه، وتفسير كلامه، والأحكام كالحلال والحرام، وغيرهما، وذلك كالقصص وفضائل الأعمال والمواعظ، وغيرها) (مما لا تعلق له بالعقائد والأحكام). ومن نقل عنه ذلك: ابن حنبل، وابن مهدي، وابن المبارك، قالوا: إذا رويناه في الحلال والحرام شددنا، وإذا رويناه في الفضائل ونحوها تساهلنا^(٣).

فليس الأمر على إطلاقه، فقد ذكر العلماء للعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ثلاثة شروط^(٤):

أحدها: أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفراد من الكذابين والمتهمين بالكذب، ومن فحش غلطه.

الثاني: أن يندرج تحت أصل معمول به.

الثالث: أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط، ولعل حديثنا هذا يدخل ضمن هذه

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢٦٤/٤.

(٢) ينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي: ٣٥١/١. والنكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: ٤٣٦/١-٤٣٧. وقواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث لجمال الدين محمد بن محمد القاسمي (ت ١٣٣٢هـ): ١١٣-١١٧. وتحقيق القول بالعمل بالحديث الضعيف لعبد العزيز عبد الرحمن العثيمين: ٣٣-٣٥. ومنهج النقد في علوم الحديث لنور الدين محمد عتر الحلي: ٢٩١-٢٩٤.

(٣) تدريب الراوي: ٣٥١/١.

(٤) المصدر نفسه: ٣٥١/١.

الشروط، وبما أن أكثر الثقات الذين رَووا الحديث متفقون على لفظ: (أعوذ بك من الخبث والخبائث) وهو أصح فيمكننا العمل به من باب فضائل الأعمال ويغنينا عن الحديث الضعيف، والله تعالى أعلم.

الحديث الثالث: قال ابن أبي حاتم: (وسألتُ أبي عن حديثِ رَوَاهُ معاذُ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ اللَّجْلَاجِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: رَأَيْتُ رَبِّي ﷻ...، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ فِي إِسْبَاغِ الْوُضُوءِ وَنَحْوِهِ؟^(١)، قَالَ أَبِي: هَذَا رَوَاهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَصَدَقَهُ، عَنِ ابْنِ جَابِرٍ؛ قَالَ: كُنَّا مَعَ مَكْحُولٍ، فَمَرَّ بِهِ خَالِدُ بْنُ اللَّجْلَاجِ، فَقَالَ مَكْحُولٌ: يَا أَبَا إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثْنَا، فَقَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عَائِشٍ الْحَضْرَمِيُّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(٢)، قَالَ أَبِي: وَهَذَا أَشْبَهُ، وَقَتَادَةُ يُقَالُ: لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي قِلَابَةَ إِلَّا أَحْرَفًا؛ فَإِنَّهُ وَقَعَ إِلَيْهِ كِتَابٌ مِنْ كِتَابِ أَبِي قِلَابَةَ، فَلَمْ يَمَيِّزُوا بَيْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِشٍ، وَبَيْنَ ابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ أَبِي: وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ جَهْضَمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْيَمَامِيُّ، وَمُوسَى بْنُ خَلْفٍ الْعَمِّي، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلَامٍ، عَنْ جَدِّهِ مَطُورٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّكْسَكِيِّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ معاذِ بْنِ جَبَلٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(٣). قَالَ أَبِي: وَهَذَا أَشْبَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ جَابِرٍ).^(١)

(١) حديث الصحابي عبدالله بن عباس ﷺ: أخرجه من هذا الوجه: الترمذي: أبواب تفسير القرآن: باب: ومن سورة ص: ٥/ح(٣٢٤)، وقال: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِشٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِطَوِيلِهِ وَقَالَ: (إِنِّي نَعَسْتُ فَاسْتَقَلْتُ نَوْمًا فَرَأَيْتُ رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ؟ فَقَالَ: فِيْمَ يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى؟)). وابن أبي عاصم في السنة: باب ما ذكر من رؤية نبينا عليه السلام ربه تبارك وتعالى في منامه: ١/ح(٤٦٩). وأبو يعلى في مسنده: أول مسند ابن عباس: ٤/ح(٢٦٠٨). وابن خزيمة في التوحيد: باب ذكر الأخبار المأثورة في إثبات رؤية النبي ﷺ خالفه الغزي العليم: ٢/ح(٥٦). والآجري في الشريعة: باب ذكر ما خص الله ﷻ به النبي ﷺ من الرؤية لربه ﷻ: ٣/ح(١٠٣٩). والطبراني في الدعاء: باب ما كان النبي ﷺ يدعو به في سائر نهاره: ح(١٤٢٠). والدارقطني في رؤية الله: ح(٢٤١) - ٢٤٣)، وقال: (خَالَفَهُ أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ، رَوَاهُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ بَيْنَهُمَا أَحَدًا).

(٢) حديث عبدالرحمن بن عائش الحضرمي: أخرجه من هذا الوجه: من طريق الوليد بن مسلم: الطبراني في الدعاء: باب ما كان النبي ﷺ يدعو به في سائر نهاره: ح(١٤١٨). وابن الجوزي في العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: كتاب التوحيد: ١/ح(١١). وأخرجه من طريق صدقة بن خالد: ابن أبي عاصم في السنة: باب ما ذكر عن النبي ﷺ في التَّعَوُّذِ مِنَ الصَّلَالَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ: ١/ح(٣٨٨). والدارقطني في رؤية الله: ذكر الرواية عن عبدالرحمن بن عائش الحضرمي عن النبي ﷺ: ح(٢٣٩)، وقال: (فَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي سَلَامٍ، ابْنِ عَائِشٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَهُوَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ تَفَرَّدَ بِهِ عُمَارَةُ بْنُ بَشِيرٍ، عَنْ ابْنِ جَابِرٍ).

(٣) حديث الصحابي معاذ بن جبل ﷺ: أخرجه من هذا الوجه: من طريق جهضم بن عبدالله اليمامي: ابن الجوزي في العلل المتناهية: كتاب التوحيد: ١/ح(١٣). وأخرجه من طريق موسى بن خلف العمي: الطبراني في المعجم الكبير: باب الميم: مَالِكُ بْنُ يَحْيَى السَّكْسَكِيُّ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ: ٢٠/ح(٢١٦). وابن عدي الجرجاني في الكامل في ضعفاء الرجال: ٨/الترجمة: (١٨٢٤).

دراسة الحديث والحكم عليه: روي الحديث من ستة أوجه:

الوجه الأول: رواه أبو إبراهيم خالد بن اللجلاج الشامي^(٢) (عند الترمذي، وابن أبي عاصم، وأبي يعلى، وابن خزيمة، والآجري، والطبراني، والدارقطني)^(٣)، وعكرمة المدني مولى ابن عباس^(٤) (عند الإمام أحمد، وابن أبي عاصم، وعبد الله بن الإمام أحمد، والنسائي، وابن الأعرابي، والدارقطني، واللالكائي، والبيهقي)^(٥)، وأبو قلابة عبد الله بن زيد البصري^(٦)

(١) ذكره ابن أبي حاتم في الله: بَيَّانٌ عِلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَ فِي الطَّهَارَةِ: ١/المسألة: (٢٦).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٦٧٢): (صدوق فقيه).

(٣) حديث الصحابي عبد الله بن عباس رضي الله عنه: أخرجه من هذا الوجه: الترمذي: أَبْوَابُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ: بَابُ: وَمِنْ سُورَةِ ص: ٥/ح(٣٢٣٤)، وقال: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِشٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِطَوِيلِهِ وَقَالَ: إِنِّي نَعَسْتُ فَاسْتَقَلْتُ نَوْمًا فَرَأَيْتُ رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ فَقَالَ: فِيمَ يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى؟). وابن أبي عاصم في السنة: بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ رُؤْيَا نَبِيِّنَا عَلَيْهِ السَّلَامُ رَبُّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي مَنَامِهِ: ١/ح(٤٦٩). وأبو يعلى في مسنده: أَوَّلُ مُسْنَدِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ٤/ح(٢٦٠٨). وابن خزيمة في التوحيد: بَابُ ذِكْرِ الْأَخْبَارِ الْمَأْثُورَةِ فِي إِبْثَاتِ رُؤْيَا النَّبِيِّ ﷺ خَالَفَهُ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ الْمُحْتَجِبُ عَنْ أَبْصَارِ بَرِيَّتِهِ، قَبْلَ الْيَوْمِ الَّذِي تُجْزَى فِيهِ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ يَوْمَ الْحُسْرَةِ وَالنَّامَةِ وَذَكَرَ اخْتِصَاصَ اللَّهِ نَبِيَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ بِالرُّؤْيَا كَمَا خَصَّ نَبِيَّهُ إِبْرَاهِيمَ بِالْحَلَّةِ، مِنْ بَيْنِ جَمِيعِ الرُّسُلِ، وَخَصَّ اللَّهَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُ بِفَضِيلَةٍ وَبِدَرَجَةٍ سَنِيَّةٍ كَرَمًا مِنْهُ وَجُودًا كَمَا أَخْبَرَنَا عَزَّ وَجَلَّ فِي مُحْكَمِ تَنْزِيلِهِ فِي قَوْلِهِ: {تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ} (البقرة: ٢٥٣): ٢/ح(٥٦). والآجري في الشريعة: بَابُ ذِكْرِ مَا خَصَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ مِنَ الرُّؤْيَا لِرَبِّهِ ﷻ: ٣/ح(١٠٣٩). والطبراني في الدعاء: بَابُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدْعُو بِهِ فِي سَائِرِ نَهَارِهِ: ح(٤٢٠). والدارقطني في رؤية الله: ح(٢٤١-٢٤٣)، وقال: (خَالَفَهُ أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ، رَوَاهُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ بَيْنَهُمَا أَحَدًا).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤٦٧٣): (ثقة ثبت عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ولا تثبت عنه بدعة).

(٥) أخرجه من هذا الطريق: الإمام أحمد في مسنده: وَمِنْ مُسْنَدِ بَنِي هَاشِمٍ: مُسْنَدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: ٤/ح(٢٦٣٤، ٢٥٨٠). وابن أبي عاصم في السنة: بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ رُؤْيَا النَّبِيِّ ﷺ رَبُّهُ تَعَالَى: ١/ح(٤٣٣). وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة: الرَّؤْيُ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ: ٢/ح(١١٦٧، ١١١٦). والنسائي في الكبرى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى} (النجم: ١١): ١٠/ح(١١٤٧٣). وابن الأعرابي في معجمه: بَابُ الْبَاءِ: ١/ح(٤٠٥). والدارقطني في رؤية الله: ذُكِرَ الرُّؤْيَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: ح(٢٦٤-٢٦٧). واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: ٣/ح(٨٩٧-٨٩٨). والبيهقي في الأسماء والصفات: بَابُ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: {ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى} (النجم: ٩): ٢/ح(٩٣٨-٩٣٩).

(٦) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٣٣٣٣): (ثقة فاضل كثير الإرسال، قال العجلي: فيه نصب يسير).

(عند عبد الرزاق، والإمام أحمد، وعبد بن حميد، والترمذي، وابن خزيمة، والآجري، والدارقطني)^(١)، - ثلاثتهم-، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه، مرفوعاً، به.
الوجه الثاني: رواه حماد بن سلمة^(٢)، عن أبي عبيدة حميد الطويل البصري^(٣)، عن بكر بن عبد الله المزني^(٤)، عن أبي قلابة، مرسلاً، به.^(٥)
الوجه الثالث: رواه الوليد بن مسلم القرشي^(٦) (عند الدارمي، وابن خزيمة، والطبراني، وابن الجوزي)^(٧)،

(١) حديث الصحابي عبد الله بن عباس رضي الله عنه: أخرجه من هذا الوجه: عبد الرزاق في تفسيره: سورة ص: ٣/ح (٢٦١٢). والإمام أحمد في مسنده: وَمِنْ مُسْنَدِ بَنِي هَاشِمٍ: مُسْنَدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: ٥/ح (٣٤٨٤). وعبد بن حميد في المنتخب من مسنده: مُسْنَدُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: ١/ح (٦٨٢). والترمذي: أَبْوَابُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ: بَابُ: وَمِنْ سُورَةِ ص: ٥/ح (٣٢٣٣)، وقال: (وَقَدْ ذَكَرُوا بَيْنَ أَبِي قَلَابَةَ، وَبَيْنَ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ رَجُلًا، وَقَدْ رَوَاهُ قَتَادَةُ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْخَلَّاجِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ). وابن خزيمة في التوحيد: بَابُ ذِكْرِ الْأَخْبَارِ الْمَأْثُورَةِ فِي إِنْبَاتِ رُؤْيَةِ النَّبِيِّ ﷺ خَالَفَهُ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ الْمُخْتَجِبُ عَنْ أَنْبَارِ بَرِيَّتِهِ، قَبْلَ الْيَوْمِ الَّذِي تُجْزَى فِيهِ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ يَوْمَ الْحُسْرَةِ وَالنَّدَامَةِ وَذَكَرَ اخْتِصَاصَ اللَّهِ نَبِيَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ بِالرُّؤْيَةِ كَمَا خَصَّ نَبِيَّهُ إِبْرَاهِيمَ بِالْحَلَّةِ، مِنْ بَيْنِ جَمِيعِ الرُّسُلِ، وَخَصَّ اللَّهُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُ بِفَضِيلَةٍ وَبَدْرَجَةٍ سَنِيَّةٍ كَرَمًا مِنْهُ وَجُودًا كَمَا أَخْبَرَنَا ﷺ فِي مُحْكَمِ تَنْزِيلِهِ فِي قَوْلِهِ: {تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ} (البقرة: ٢٥٣): ٢/ح (٥٧)، وقال: (رِوَايَةُ يَزِيدَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ أَشْبَهَ بِالصَّوَابِ، حَيْثُ قَالَ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِشٍ، مِنْ رِوَايَةٍ مَنْ قَالَ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه). والآجري في الشريعة: بَابُ ذِكْرِ مَا خَصَّ اللَّهُ ﷻ بِهِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الرُّؤْيَةِ لِرَبِّهِ ﷻ: ٣/ح (١٠٤٠). والدارقطني في رؤية الله: ذِكْرُ حَدِيثٍ مَنْ أَسْنَدَهُ عَنْ خَالِدِ بْنِ الْخَلَّاجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: ح (٢٤٤-٢٤٥)، وقال: (وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَبُو قَلَابَةَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْخَلَّاجِ فَقَالَ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمَنْ يَقُولُ ابْنُ عَائِشٍ).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٤٩٩): (ثقة عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بآخره).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٥٤٤): (ثقة مدلس، وعابه زائدة لدخوله في شيء من أمر الأمراء).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٧٤٣): (ثقة ثبت جليل).

(٥) حديث التابعي عبد الله بن يزيد الجرمي: أخرجه من هذا الوجه: الدارقطني في رؤية الله: ح (٢٤٦)، وقال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَرَبِيُّ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ ثَابِتٍ، وَمَطَرٍ فِي آخِرِينَ مِثْلَهُ).

(٦) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٧٤٥٦): (ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية).

(٧) أخرجه من هذا الطريق: الدارمي في سننه: وَمِنْ كِتَابِ الرُّؤْيَا: بَابُ فِي رُؤْيَةِ الرَّبِّ تَعَالَى فِي النَّوْمِ: ٢/ح (٢١٩٥). وابن خزيمة في التوحيد: بَابُ ذِكْرِ الْأَخْبَارِ الْمَأْثُورَةِ فِي إِنْبَاتِ رُؤْيَةِ النَّبِيِّ ﷺ خَالَفَهُ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ الْمُخْتَجِبُ عَنْ أَنْبَارِ بَرِيَّتِهِ، قَبْلَ الْيَوْمِ الَّذِي تُجْزَى فِيهِ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ يَوْمَ الْحُسْرَةِ وَالنَّدَامَةِ وَذَكَرَ اخْتِصَاصَ اللَّهِ نَبِيَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ بِالرُّؤْيَةِ

وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي^(١) (عند الطبراني)^(٢)، وأبو العباس صدقة بن خالد الدمشقي^(٣) (عند ابن أبي عاصم، والدارقطني)^(٤)، -ثلاثتهم-، عن أبي عتبة عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الشامي^(٥)، عن خالد بن اللجلاج، عن عبد الرحمن بن عائش الحضرمي^(٦)، مرفوعاً، به.

الوجه الرابع: رواه أبو عامر عبد الملك بن عمرو العقدي^(٧)، عن زهير بن محمد التميمي^(٨)، عن يزيد بن جابر الشامي^(٩)، عن خالد بن اللجلاج، عن عبد الرحمن بن عائش الحضرمي، عن بعض أصحاب النبي ﷺ، مرفوعاً، به.^(١٠)

كَمَا خَصَّ نَبِيَّهٖ إِبْرَاهِيمَ بِالْحَلَّةِ، مِنْ بَيْنِ جَمِيعِ الرُّسُلِ، وَخَصَّ اللَّهَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُ بِفَضِيلَةٍ وَبِدَرَجَةٍ سَنِيَّةٍ كَرَّمَا مِنْهُ وَجُودًا كَمَا أَخْبَرَنَا عَزَّ وَجَلَّ فِي مُحْكَمِ تَنْزِيلِهِ فِي قَوْلِهِ: {تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ} (البقرة: ٢٥٣): ٢/ح(٥٤)، وقال: {قَوْلُهُ فِي هَذَا الْحَرْفِ: قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُمْ، لِأَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَائِشٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ هَذِهِ الْقِصَّةَ، وَإِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا أَحْسِبُهُ أَيْضًا سَمِعَهُ مِنَ الصَّحَابِيِّ؛ لِأَنَّ يَحْيَى بْنَ أَبِي كَثِيرٍ رَوَاهُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلَامٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ يُحَاظٍ، عَنْ مُعَاذٍ، وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ جَابِرٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ اللَّجْلَاجِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِشٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ}. والطبراني في الدعاء: بَابُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدْعُو بِهِ فِي سَائِرِ نَهَارِهِ: ح(١٤١٨). وابن الجوزي في العلل المتناهية: كتاب التوحيد: ١/ح(١١).

(١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٣٩٦٧): (ثقة جليل، فقيه).

(٢) حديث التابعي عبد الرحمن بن عائش الحضرمي: أخرجه من هذا الوجه: الطبراني في الدعاء: بَابُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدْعُو بِهِ فِي سَائِرِ نَهَارِهِ: ح(١٤١٩).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٩١١): (ثقة).

(٤) أخرجه من هذا الطريق: ابن أبي عاصم في السنة: بَابُ مَا ذُكِرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي التَّعَوُّذِ مِنَ الضَّلَالَةِ وَعَيْرِ ذَلِكَ: ١/ح(٣٨٨). والدارقطني في رؤية الله: ذُكِرَ الرَّوَايَةُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِشٍ الْحَضْرَمِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: ح(٢٣٩)، وقال: (فَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي سَلَامٍ، ابْنِ عَائِشٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَهُوَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ تَفَرَّدَ بِهِ عُمَارَةُ بْنُ بَشِيرٍ، عَنْ ابْنِ جَابِرٍ).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤٠٤١): (ثقة).

(٦) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٣٩١١): (يقال: له صحبة، وقال أبو حاتم: من قال في روايته: سمعت النبي ﷺ فقد أخطأ).

(٧) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤١٩٩): (ثقة).

(٨) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٠٤٩): (رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها قال البخاري عن أحمد: كأن زهيراً الذي يروي عنه الشاميون آخر).

(٩) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٧٧٩١): (ثقة فقيه).

(١٠) أخرجه من هذا الوجه: ابن خزيمة في التوحيد: بَابُ ذِكْرِ الْأَخْبَارِ الْمَأْثُورَةِ فِي إِبْنَاتِ رُؤْيَةِ النَّبِيِّ ﷺ خَالِقُهُ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ الْمُحْتَجِبُ عَنْ أَبْصَارِ بَرِيَّتِهِ، قَبْلَ الْيَوْمِ الَّذِي تُخْرَى فِيهِ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ يَوْمَ الْحُسْرَةِ وَالْندامةِ وَذِكْرِ اخْتِصَاصِ

الوجه الخامس: رواه عن عبد الرحمن بن أبي ليلي^(١) (عند ابن خزيمة)^(٢)، ومالك بن يخامر السكسكي^(٣) (عند الترمذي، والطبراني، وابن عدي، وابن الجوزي)^(٤)، - كلاهما -، معاذ بن جبل رضي الله عنه، مرفوعاً، به.
الوجه السادس: رواه قتادة السدوسي^(٥) (عند الدارقطني)^(٦)، وأبو محمد ثابت بن أسلم البناي^(٧) (عند ابن الجوزي)^(٨)، وأبو قلابة (عند الدارقطني)^(٩)، - ثلاثتهم -، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، مرفوعاً، به.

اللَّهُ نَبِيَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ بِالرُّؤْيَةِ كَمَا خَصَّ نَبِيَّهُ إِبْرَاهِيمَ بِالْحَلَّةِ، مِنْ بَيْنِ جَمِيعِ الرُّسُلِ، وَخَصَّ اللَّهُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُ بِفَضِيلَةٍ وَبِدَرَجَةٍ سَيِّئَةٍ كَرَمًا مِنْهُ وَجُودًا كَمَا أَخْبَرَنَا عَزَّ وَجَلَّ فِي مُحْكَمِ تَنْزِيلِهِ فِي قَوْلِهِ: {تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ} (البقرة: ٢٥٣): ٢/ح (٥٥). وابن الجوزي في العلل المتناهية: كتاب التوحيد: ١/ح (١٢).

(١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٣٩٩٣): (ثقة ممن الثانية اختلف في سماعه من عمر).
(٢) حديث الصحابي معاذ بن جبل رضي الله عنه: أخرجه من هذا الوجه: ابن خزيمة في التوحيد: ٢/ح (٦٠)، وقال: (وهذا الشيخ سعيد بن سويد لست أعرفه بعدالة ولا جرح، وعبد الرحمن بن إسحاق، هذا هو أبو شيبة الكوفي، ضعيف الحديث، الذي روى عن الثعمان بن سعد، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أخباراً منكراً، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، لم يسمع من معاذ بن جبل، مات معاذ في أول خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالشام ... فليس يثبت من هذه الأخبار شيء، من عند ذكرنا عبد الرحمن بن عائش، إلى هذا الموضع، فبطل الذي ذكرنا لهذه الأسانيد، ولعل بعض من لم يتحرر العلم يحسب أن خبر يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام ثابت، لأنه قيل في الخبر عن زيد إنه حدثه عبد الرحمن الحضرمي، يحيى بن أبي كثير رحمه الله أحد المدلسين، لم يُخبر أنه سمع هذا من زيد بن سلام).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٦٤٥٦): (محضرم، ويقال: له صحبة).
(٤) أخرجه من هذا الطريق: الترمذي: أبواب تفسير القرآن: باب ومن سورة ص: ٥/ح (٣٢٣٥)، وقال: (هذا حديث حسن صحيح، سألت محمد بن إسماعيل، عن هذا الحديث، فقال: «هذا حديث حسن صحيح». هذا أصح من حديث الوليد بن مسلم، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر قال: حدثنا خالد بن اللجلاج قال: حدثني عبد الرحمن بن عائش الحضرمي، قال: سمعت رسول الله ﷺ فذكر الحديث. وهذا غير محفوظ. هكذا ذكر الوليد، في حديثه عن عبد الرحمن بن عائش، قال: سمعت رسول الله ﷺ. وروى بشر بن بكر، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، هذا الحديث بهذا الإسناد عن عبد الرحمن بن عائش، عن النبي ﷺ وهذا أصح، وعبد الرحمن بن عائش لم يسمع من النبي ﷺ. والطبراني في المعجم الكبير: باب الميم: مالك بن يخامر السكسكي، عن معاذ بن جبل: ٢٠/ح (٢١٦). وابن عدي في الكامل: ٨/ الترجمة (١٨٢٤). وابن الجوزي في العلل المتناهية: كتاب التوحيد: ١/ح (١٣).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٥٥١٨): (ثقة ثبت).
(٦) حديث الصحابي أنس بن مالك رضي الله عنه: أخرجه من هذا الوجه: الدارقطني في رؤية الله: ذكر من أسنده عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ: ح (٢٤٧).

(٧) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٨١٠): (ثقة عابد).
(٨) أخرجه من هذا الطريق: ابن الجوزي في العلل المتناهية: كتاب التوحيد: ١/ح (١٩).
(٩) رواه من هذا الطريق: الدارقطني في عله معلقاً: ٦/ المسألة: (٩٧٣). و١٢/ المسألة: (٢٦٦٨)، وقال: (

الخلاصة: روي الحديث من ستة أوجه، وقد رجح أبو حاتم رواية الوليد بن مسلم، عن ابن جابر؛ عن خالد بن اللجلاج، عن عبدالرحمن بن عائش الحضرمي على رواية قتادة عن أبي قلابة عن ابن عباس بقوله: (وَهَذَا أَشْبَهُ) ^(١)، وعَلَّل ذلك بقوله: (وَقَتَادَةُ يُقَالُ: لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي قِلَابَةَ إِلَّا أَحْرَفًا؛ فَإِنَّهُ وَقَعَ إِلَيْهِ كِتَابٌ مِنْ كِتَابِ أَبِي قِلَابَةَ، فَلَمْ يُمَيِّزُوا بَيْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِشٍ، وَبَيْنَ ابْنِ عَبَّاسٍ). ^(٢)

رجح هذا الوجه أيضاً الإمام أحمد، قال أبو زرعة الدمشقي: (قلت لأحمد بن حنبل: أن ابن جابر يحدث عن خالد بن اللجلاج، عن عبدالرحمن بن عائش، عن النبي ﷺ: (رَأَيْتُ رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ)، ويحدث به قتادة، عن أبي قلابة، عن خالد بن اللجلاج، عن عبدالله بن عباس، فأيهما أحب إليك؟ قال: حديث قتادة هذا ليس بشيء، والقول ما قال ابن جابر). ^(٣)

قال ابن خزيمة: (رَوَايَةُ يَزِيدَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ، حَيْثُ قَالَا: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِشٍ، مِنْ رَوَايَةٍ مَنْ قَالَ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ﷺ) ^(٤)، ونسب الدارقطني الوهم فيه إلى هشام فقال: (وَقَالَ هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ، مِنْ رَوَايَةِ الْمُقَدَّمِيِّ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ: عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ اللِّجْلَاجِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. ووهم في قوله ابن عباس، وَإِنَّمَا أَرَادَ ابْنُ عِيَّاشٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ). ^(٥)

نقل ابن حجر عن الإمام أحمد نسبة الخطأ إلى قتادة فقال: (وقد ذكر أحمد بن حنبل أن قتادة أخطأ فيه) ^(٦)، ثم رجح حديث جهضم بن عبدالله اليمامي، وموسى بن خلف العمي، عن يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام، عن جده ممتور، عن أبي عبدالرحمن السكسكي، عن مالك بن يخامر، عن معاذ بن جبل، عن النبي ﷺ فقال: (وَهَذَا أَشْبَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ جَابِرٍ) ^(٧)

رجح هذا الوجه أيضاً الدارقطني فقال: (وروى هذا الحديث يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، فَحَفِظَ إِسْنَادَهُ). ^(٨) وعقب على بقية الطرق بقوله: (لَيْسَ فِيهَا صَحِيحٌ، وَكُلُّهَا مُضْطَرِبَةٌ) ^(٩)، وكذلك رجحه الترمذي، ونقل

والصحيح عن ابن عائش).

^(١) علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي: ١/المسألة: (٢٦).

^(٢) المصدر نفسه: ١/المسألة: (٢٦).

^(٣) تهذيب الكمال للمزي: ١٧/الترجمة: (٣٨٦٤).

^(٤) التوحيد لابن خزيمة: ٢/ح (٥٧).

^(٥) علل الدارقطني: ٦/المسألة: (٩٧٣).

^(٦) الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ ابن حجر: ٤/الترجمة: (٥١٦٤).

^(٧) علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي: ١/المسألة: (٢٦).

^(٨) علل الدارقطني: ٦/المسألة: (٩٧٣).

^(٩) المصدر نفسه: ٦/المسألة: (٩٧٣).

مثله عن البخاري، فقال: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، سَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. هَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ اللَّجْلَاجِ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَائِشٍ الْحَضْرَمِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. وَهَذَا غَيْرُ مَحْفُوظٍ. هَكَذَا ذَكَرَ الْوَلِيدُ، فِي حَدِيثِهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِشٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. وَرَوَى بِشْرُ بْنُ بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، هَذَا الْحَدِيثَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِشٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَهَذَا أَصَحُّ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَائِشٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ).^(١)

كذلك رجحه العسكري فقال: (وَرَوَاهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ فَقَالَ فِيهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِشٍ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، وَهُوَ خَطَا وَقَدْ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَائِشٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ يَخَامِرٍ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)^(٢)، فرجح رواية صدقة بن خالد على رواية الوليد بن مسلم.

قال ابن خزيمة: (قَوْلُهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُمْ؛ لِأَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَائِشٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ هَذِهِ الْقِصَّةَ، وَإِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا أَحْسَبُهُ أَيْضًا سَمِعَهُ مِنَ الصَّحَابِيِّ؛ لِأَنَّ يَحْيَى بْنَ أَبِي كَثِيرٍ رَوَاهُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلَامٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ يَخَامِرٍ، عَنْ مُعَاذٍ، وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ جَابِرٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ اللَّجْلَاجِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِشٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ).^(٣)

أعل أبو حاتم الرازي حديث أبي عبد الرحمن بن عايش بالإنقطاع، قال ابن أبي حاتم الرازي: (سَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ وَصَدَقَهُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ جَابِرٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ اللَّجْلَاجِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِشٍ الْحَضْرَمِيِّ فَقَالَ الْوَلِيدُ فِي حَدِيثِهِ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ وَقَالَ صَدَقَهُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ رَأَيْتُ رَبِّي فِي أَحْسَنَ صُورَةٍ فَقَالَ فِيمَ يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى الْحَدِيثُ فَقَالَ أَبِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَائِشٍ لَيْسَتْ لَهُ صُحْبَةٌ).^(٤)

قال الدارقطني: (وروي عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ خَالِدِ بْنِ اللَّجْلَاجِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُوَ غَلَطٌ وَالْمَحْفُوظُ أَنَّ خَالِدَ بْنَ اللَّجْلَاجِ رَوَاهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِشٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ مَالِكِ بْنِ يَخَامِرٍ عَنْ مُعَاذٍ)^(٥)، ونقل ابن عدي ترجيح الإمام أحمد لرواية موسى بن خلف عن يحيى، عن زيد، عن جده، عن أبي عبد الرحمن السكسكي، عن مالك بن يخامر، عن معاذ عن

(١) الجامع الكبير للترمذي: ٥/ح (٣٢٣٥).

(٢) تصحيقات المحدثين لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (ت ٣٨٢هـ): ٢/٨٦٨-٨٦٩.

(٣) التوحيد لابن خزيمة: ٢/ح (٥٤).

(٤) المراسيل لابن أبي حاتم: ح (١٢٤).

(٥) العلل المتناهية: ١/ح (١٣). وينظر: علل الدارقطني: ١٢/المسألة: (٢٥٢٦).

النبي ﷺ، فقال: (وهذا له طرق قوله رأيت ربي في أحسن صورته واختلفوا في أسانيدنا فرأيت أحمد بن حنبل صحح هذه الرواية التي رواها موسى بن خلف، عن يحيى بن أبي كثير حديث معاذ بن جبل قال هذا أصحها).^(١)

ذكر الدارقطني أن المراد بقوله: (عن أبي عبد الرحمن السكسكي) هو: (عن عبد الرحمن وهو ابن عائش)^(٢)، وكذلك البيهقي فقال: (وأحسن طريق فيه رواية جهم بن عبد الله ثم رواية موسى بن خلف وفيهما ما دل على أن ذلك كان في النوم).^(٣)

ضعف ابن خزيمة الحديث وأعله بتدليس يحيى بن أبي كثير وذكر أنه لم يصرح بالسماع من زيد بن سلام فقال: (ولعل بعض من لم يتحرر العلم يحسب أن خبر يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام ثابت، لأنه قيل في الخبر عن زيد إنه حدثه عبد الرحمن الحضرمي، يحيى بن أبي كثير رحمه الله أحد المدلسين، لم يُعتبر أنه سمع هذا من زيد بن سلام)^(٤)، وأما حديث يوسف بن عطية السعدي عن قتادة عن أنس عن رسول الله ﷺ، فضعيف جداً لأن فيه يوسف وهو متروك الحديث^(٥) كما تقدم في ترجمته، وقد وهم في هذا الحديث كما قال الدارقطني.^(٦)

أما رواية فهد بن عوف، عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، فقد قال الدارقطني فيها: (تفرد به فهد ولم يروه عنه غير سفيان بن زياد وقد تكلمنا فيما يروي حماد بن سلمة وأما فهد بن عوف فقال علي بن أبي المديني هو كذاب)^(٧)، وأما رواية عدي بن الفضل، عن أيوب السختياني، عن أبي قلابة، عن أنس رضي الله عنه، فضعيفة أيضاً؛ لأن فيها عدي بن الفضل وهو متروك الحديث كما تقدم في ترجمته، وفي رواية سعيد بن سويد القرشي، عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن معاذ بن جبل، قال ابن خزيمة: (وهذا الشيخ سعيد بن سويد لست أعرفه بعدالة ولا جرح، وعبد الرحمن بن إسحاق، هذا هو أبو شيبة الكوفي، ضعيف الحديث، الذي روى عن النعمان بن سعد، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أخباراً منكراً، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، لم يسمع من معاذ بن جبل، مات معاذ في

(١) الكامل لابن عدي: ٨/ الترجمة: (١٨٢٤). وينظر: ذخيرة الحفاظ لابن القيسراني: ١/ ح (١١٤).

(٢) علل الدارقطني: ٦/ المسألة: (٩٧٣).

(٣) الأسماء والصفات للبيهقي: ٢/ ح (٦٤٥).

(٤) التوحيد لابن خزيمة: ٢/ ح (٦٠).

(٥) متروك الحديث: أي أحاديثه لا تستحق أن تروى، لأنها لا قيمة لها، وذلك لنزولها عن حد الاستشهاد فضلاً عن حد الاحتجاج، ينظر: لسان المحدثين: ١٨/٥.

(٦) علل الدارقطني: ٦/ المسألة: (٩٧٣).

(٧) أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني: ٢/ ح (٦٧٧). وينظر: العلل المتناهية لابن الجوزي: ١/ ح (١٩).

أَوَّلُ خِلَافَةٍ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بِالشَّامِ رضي الله عنه، مَعَ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.^(١)

أما رواية حماد بن سلمة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس فهناك من ضعفها بحماد حيث قال ابن الجوزي: (هَذَا الْحَدِيثُ لَا يَثْبُتُ وَطَرَفُهُ كُلُّهَا عَلَى حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ)^(٢)، وقال البيهقي: (قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الثَّلَجِيُّ: فَسَمِعْتُ عَبَّادَ بْنَ صُهَيْبٍ يَقُولُ: إِنَّ حَمَّادَ بْنَ سَلَمَةَ كَانَ لَا يَحْفَظُ، وَكَانُوا يَقُولُونَ: إِنَّهَا دُسَّتْ فِي كُتُبِهِ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ ابْنَ أَبِي الْعَوَّجَاءِ كَانَ رَيْبُهُ وَكَانَ يَدُسُّ فِي كُتُبِهِ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ)^(٣)، وقد ضعفها البيهقي بعكرمة، فقال: (وَقَدْ حَمَلَ غَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ عَلَى عِكْرَمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ).^(٤)

صحح هذه الراوية أبو زرعة الرازي: (حديث قتادة عن عكرمة عن ابن عباس في الرؤية صحيح رواه شاذان وعبد الصمد ابن كيسان وإبراهيم بن أبي سويد لا ينكره إلا معتزلي)^(٥)، وذهب ابن الجوزي الى تضعيف الحديث بمجموع أوجهه وطرقه وأعله الإضطراب فقال: (أَصْلُ هَذَا الْحَدِيثِ وَطَرَفُهُ مُضْطَرِبٌ)^(٦)، ونقل ابن الجوزي عن الدارقطني قوله: (كُلُّ أَسَانِيدِهِ مُضْطَرِبَةٌ لَيْسَ فِيهَا صَحِيحٌ).^(٧)

روي نحو هذا الحديث عن أم الطفيل، وجابر بن سمرة، وأبي أمامة، وأبي هريرة، وأبي عبيدة عامر بن الجراح، وأبي رافع، وثوبان، وابن عمر، وعمران بن حصين رضي الله عنه^(٨)، قال البيهقي: (وَقَدْ رُوِيَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَكُلُّهَا ضَعِيفٌ).^(٩)

أما متن الحديث فقد جاء في مجموع طرق الحديث ما يثبت أنها كانت رؤيا منام، من ذلك لفظ الترمذي الذي صححه ونقل تصحيح البخاري: (حَدَّثَنَا جَهْضُمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلَامٍ، عَنْ أَبِي سَلَامٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِشٍ الْحَضْرَمِيِّ، أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَنْ مَالِكِ بْنِ يَخَامَرَ السَّكْسَكِيِّ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: اخْتَبَسَ عَنَّا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ذَاتَ غَدَاةٍ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى كِدْنَا

(١) التوحيد لابن خزيمة: ٢/ح(٦٠).

(٢) العلل المتناهية: ١/ح(١٨).

(٣) الأسماء والصفات للبيهقي: ٢/ح(٩٤٠).

(٤) الأسماء والصفات للبيهقي: ٢/ح(٩٤٠).

(٥) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي: ٣٣/١.

(٦) العلل المتناهية: ١/ح(١٣).

(٧) المصدر نفسه: ١/ح(١٣).

(٨) ينظر: السنة لابن أبي عاصم: ١/ح(٤٦٥-٤٦٦-٤٧٠). وكشف الأستار عن زوائد البزار لنور الدين علي بن أبي

بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧هـ): ٢/ح(٢١٢٩). والدعاء للطبراني: ح(١٤٢١)، والمعجم الكبير: ١/ح(٩٣٨).

ورؤية الله للدارقطني: ١/ح(٢٥١). والأسماء والصفات للبيهقي: ٢/ح(٩٤٢). وتاريخ دمشق لابن عساكر:

٤٧٠/٣٤. والعلل المتناهية: ١/ح(١٣-٩-١٠).

(٩) الأسماء والصفات للبيهقي: ٢/ح(٦٤٥).

تَرَأَى عَيْنَ الشَّمْسِ، فَخَرَجَ سَرِيعًا فَتَوَضَّأَ بِالصَّلَاةِ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَجَوَّزَ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ دَعَا بِصَوْتِهِ فَقَالَ لَنَا: (عَلَى مَصَافِكُمْ كَمَا أَنْتُمْ، ثُمَّ انْفَتَلَ إِلَيْنَا فَقَالَ: أَمَا إِنِّي سَأُحَدِّثُكُمْ مَا حَبَسَنِي عَنْكُمْ الْعِدَاةَ: أَنِّي قُمْتُ مِنَ اللَّيْلِ فَتَوَضَّأْتُ فَصَلَّيْتُ مَا قُدِّرَ لِي فَتَعَسْتُ فِي صَلَاتِي فَاسْتَقَلْتُ، فَإِذَا أَنَا بِرَبِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَبِّ، قَالَ: فِيمَ يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى؟ قُلْتُ: لَا أَذْرِي رَبِّ، قَالَهَا ثَلَاثًا، قَالَ: فَرَأَيْتُهُ وَضَعَ كَفَّهُ بَيْنَ كَتِفَيَّ حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ أَنْفَالِهِ بَيْنَ ثَدْيَيَّ، فَتَجَلَّى لِي كُلُّ شَيْءٍ وَعَرَفْتُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَبِّ، قَالَ: فِيمَ يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى؟ قُلْتُ: فِي الْكُفَّارَاتِ، قَالَ: مَا هُنَّ؟ قُلْتُ: مَشْيُ الْأَقْدَامِ إِلَى الْجَمَاعَاتِ، وَالْجُلُوسُ فِي الْمَسَاجِدِ بَعْدَ الصَّلَوَاتِ، وَإِسْبَاحُ الْوُضُوءِ فِي الْمَكْرُوهَاتِ، قَالَ: ثُمَّ فِيمَ؟ قُلْتُ: إِطْعَامُ الطَّعَامِ، وَلِينُ الْكَلَامِ، وَالصَّلَاةُ بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامٌ. قَالَ: سَلْ. قُلْتُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ، وَتَرْكَ الْمُنْكَرَاتِ، وَحُبَّ الْمَسَاكِينِ، وَأَنْ تَغْفِرَ لِي وَتَرْحَمَنِي، وَإِذَا أَرَدْتُ فِتْنَةً فِي قَوْمٍ فَتَوَفَّنِي غَيْرَ مَفْتُونٍ، وَأَسْأَلُكَ حُبَّكَ وَحُبَّ مَنْ يُحِبُّكَ، وَحُبَّ عَمَلٍ يُقَرِّبُ إِلَى حُبِّكَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّهَا حَقٌّ فَادْرُسُوهَا ثُمَّ تَعَلَّمُوهَا).^(١)

قال أبو بكر بن أبي داود^(٢): (وَهَذِهِ الرَّؤْيَا رُؤْيَا مَنْامٍ إِنْ صَحَّتْ)^(٣)، وقال البيهقي فيه: (حَمَلَهُ بَعْضُ أَهْلِ النَّظَرِ عَلَى أَنَّهُ رَأَاهُ فِي الْمَنَامِ، وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِحَدِيثِ أُمِّ الطُّفَيْلِيِّ امْرَأَةِ أَبِي بَنٍ كَعْبٍ ﷺ)^(٤)، ثم قال بعد سوجه حديث أم الطفيل رضي الله عنها: (وَهَذَا شَبِيهٌ بِمَا رَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ وَهُوَ حِكَايَةٌ عَنْ رُؤْيَا رَأَاهَا فِي الْمَنَامِ)^(٥)، ورؤية الله ﷻ في المنام جائزة، قال الحافظ ابن حجر: (جَوَّزَ أَهْلُ التَّعْبِيرِ رُؤْيَا الْبَارِي ﷻ فِي الْمَنَامِ مُطْلَقًا)^(٦)، والله تعالى أعلم.

الحديث الرابع: قال ابن أبي حاتم: (وسألت أبي عن حديث رواه عبد الله بن رجاء، وأبو نُعَيْم؛

(١) حديث الصحابي معاذ بن جبل ﷺ: أخرجه الترمذي: أَبْوَابُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ: بَابُ وَمِنْ سُورَةِ ص: ٥/ح(٣٢٣٥).

(٢) هو عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث، الإمام العلامة الحافظ شيخ بغداد، أبو بكر الحافظ ابن الحافظ السَّجِسْتَانِي. ولد بسجستان سنة ثلاثين ومائتين، ونشأ بنيسابور وغيرها. سمع من محمد بن أسلم الطوسي وهو أول شيخ سمع منه. وروى عن أبيه وعمه وعيسى بن حماد زغبة، وأحمد بن صالح وخلق كثير بخراسان والحجاز والعراق ومصر والشام وأصبهان وفارس. وحدث عنه خلق كثير منهم: ابن حبان، وأبو أحمد الحاكم، وأبو الحسن الدارقطني وآخرون، ينظر: لسان الميزان: ٤/الترجمة: (٤٢٦٦).

(٣) الآلَاءِ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي: ٣٥/١.

(٤) الأسماء والصفات للبيهقي: ٢/ح(٩٤١).

(٥) المصدر نفسه: ٢/ح(٩٤٢).

(٦) فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر: ٣٨٧/١٢.

قالا: حَدَّثَنَا ربيعة بن عُبيد الكِنَاني، عَنِ الْمُنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو؛ قَالَ: حَدَّثَنَا زُرُّ بْنُ حُبَيْشٍ؛ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَسَأَلَهُ عَنِ وُضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ ثَلَاثًا، وَذَكَرَ أَنَّهُ مَسَحَ بِرَأْسِهِ حَتَّى أَلَمَ أَنْ يَقْطُرَ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا كَانَ وُضُوءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛^(١) قَالَ أَبِي: إِنَّمَا يُرَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ الْمُنْهَالِ، عَنْ أَبِي حَيَّةِ الْوَادِعِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ وَهُوَ أَشْبَهُ. أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ؛ قَالَ: ثنا به أَبِي؛ قَالَ: حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ يَمَانَ؛ قَالَ: نا عَمْرُو بْنُ ثَابِتٍ، عَنِ الْمُنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي حَيَّةِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قُلْتُ أَنَا: أَمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ: فَحَدَّثَنِي أَبِي عَنْهُ؛ قَالَ: نا ربيعة ابن عُبيدٍ، عَنِ الْمُنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو. وَأَمَّا أَبُو نُعَيْمٍ: فَحَدَّثَنَا أَبِي؛ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ؛ قَالَ: ثنا ربيعة الكِنَاني، عَنِ الْمُنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو. فَسَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: هُوَ ربيعة بن عُبيد. وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: ربيعة بن عُتْبَةَ.^(٢)

دراسة الحديث والحكم عليه: روي الحديث من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: رواه أبو مريم زر بن حبیش الكوفي^(٣) (عند أبي داود، والبخاري، وأبي نعيم، والبيهقي)^(٤)، وأبو حية بن قيس الوادعي^(٥) (عند عبد الرزاق، وابن أبي شيبة، والإمام أحمد، وأبي داود، والترمذي، والبخاري، وأبي يعلى، والطحاوي، وابن أبي حاتم، والمحملي، والدارقطني)^(٦)، وناجية

(١) حديث الصحابي علي بن أبي طالب ﷺ: أخرجه من طريق عبد الله بن رجاء: البزار في مسنده: مُسْنَدُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: وَمِمَّا رَوَى زُرُّ بْنُ حُبَيْشٍ، عَنْ عَلِيٍّ: ٢/ح(٥٦١). وأخرجه من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين: أبو داود: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ صِفَةِ وُضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ: ١/ح(١١٤). والبخاري في الأوسط: بَابُ الْعَيْنِ: مِنْ اسْمِهِ عَلِيٍّ: ٤/ح(٣٧٣٦)، وقال: (لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ الْمُنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو، إِلَّا رِيعَةُ الْكِنَانِيِّ وَهُوَ: رِيعَةُ بْنُ عُبَيْدٍ كُوفِيٍّ، وَأَبُو مَرْيَمَ عَبْدُ الْعَفَّارِ بْنُ الْقَاسِمِ الْأَنْصَارِيُّ). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْمَسْحِ بِالرُّأْسِ: ١/ح(٢٦٥).

(٢) ذكره ابن أبي حاتم في علله: بَيَانُ عِلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَ فِي الطَّهَارَةِ: ١/المسألة: (٢٨).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٠٠٨): (ثقة جليل).

(٤) أخرجه من هذا الوجه: أبو داود: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ صِفَةِ وُضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ: ١/ح(١١٤). والبزار في مسنده: مُسْنَدُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: وَمِمَّا رَوَى زُرُّ بْنُ حُبَيْشٍ، عَنْ عَلِيٍّ: ٢/ح(٥٦١). والبخاري في الأوسط: بَابُ الْعَيْنِ: مِنْ اسْمِهِ عَلِيٍّ: ٤/ح(٣٧٣٦)، وقال: (لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ الْمُنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو، إِلَّا رِيعَةُ الْكِنَانِيِّ وَهُوَ: رِيعَةُ بْنُ عُبَيْدٍ كُوفِيٍّ، وَأَبُو مَرْيَمَ عَبْدُ الْعَفَّارِ بْنُ الْقَاسِمِ الْأَنْصَارِيُّ). وأبو نعيم في تاريخ أصبهان: بَابُ الْأَلْفِ: أُثُوبُ بْنُ مُوسَى بْنِ زَكَرِيَاءَ الْفَرَشِيُّ الْمُكْتَبُ يَرَوِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بُكَيْرٍ: ١/٢٦٧. والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْمَسْحِ بِالرُّأْسِ: ١/ح(٢٦٥).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٨٠٧٠): (مقبول).

(٦) أخرجه من هذا الطريق: عبد الرزاق في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ كَيْفِ الْوُضُوءِ مِنْ غَسَلَةٍ: ١/ح(١٢٠). وابن أبي شيبة في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ: فِي الْوُضُوءِ كَيْفَ هُوَ مَرَّةً: ح(٥٤)، وَمَنْ كَانَ يَقُولُ اغْسِلْ قَدَمَيْكَ:

ابن كعب الأسدي^(١) (عند الطبراني)^(٢)، وأبو زهير الحارث بن عبد الله الأعور الكوفي^(٣) (عند الدارقطني، والبيهقي)^(٤)، وعمرو ذو مر الحمداني الكوفي^(٥) (عند الإمام أحمد)^(٦)، وأبو عمارة عبد خير الكوفي^(٧) (عند أبي يوسف، وأبي داود الطيالسي، والقاسم بن سلام، وابن أبي شيبة، والإمام أحمد، ومحمد بن أسلم الطوسي، والدارمي، وابن ماجه، وأبي داود، والبخاري، والنسائي، وأبي يعلى، وابن الجارود، وابن خزيمة، وابن المنذر، والطحاوي، وابن حبان، والطبراني، والآجري، والقطيعي، والدارقطني، والبيهقي)^(٨)،

١/ح (١٩٢)، وَمَنْ كَانَ يَقُولُ لَا يُدْخِلُهَا حَتَّى يَغْسِلَهَا: ح (١٠٦٣). والإمام أحمد في مسنده: مُسْنَدُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ: ٢/ح (١٠٤٧ - ١٠٤٦)، وح (١٣٥٢). وأبو داود: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ صِفَةِ وُضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ: ١/ح (١١٦). والترمذي: أَبْوَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ فِي وُضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ كَيْفَ كَانَ: ١/ح (٤٨)، وقال: (وَفِي الْبَابِ عَنْ عُثْمَانَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَالرُّبَيْعِ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ، وَعَائِشَةَ). والبخاري في مسنده: مُسْنَدُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: وَمِمَّا رَوَى أَبُو حَيَّةَ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: ٢/ح (٧٣٦)، وقال: (قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: فَحَدَّثَنِي عَبْدُ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ بِمِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمَّا فَرَعَ أَخَذَ جَفَنَةً مِنْ مَاءٍ فِي كَفِّهِ فَشَرِبَهَا وَهُوَ قَائِمٌ. وَهَذَا الْكَلَامُ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي حَيَّةَ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، إِلَّا أَبُو الْأَخْوَصِ). والنسائي في الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: صِفَةُ الْوُضُوءِ: ١/ح (١٠٢)، وفي السنن الصغرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: عَدَدُ غَسَلِ الْيَدَيْنِ: ١/ح (٩٦). وأبو يعلى في مسنده: مُسْنَدُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ: ١/ح (٤٩٩ - ٥٠٠). والطحاوي في شرح معاني الآثار: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ فَرَضِ الرَّجُلَيْنِ فِي وُضُوءِ الصَّلَاةِ: ١/ح (١٦٥). ورواه ابن أبي حاتم في علله تعليقاً: بَيَانُ عِلَلِ أَخْبَارِ رُوَيْتٍ فِي الطَّهَارَةِ: ١/المسألة: (٢٨). والحايمي في أماليه: يَجْلِسُ يَوْمَ الْحَمِيسِ لِثَلَاثِ خَلَوْنَ مِنْ شَعْبَانَ سَنَةِ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ: ح (١٦٧). ورواه الدارقطني في علله معلقاً: ٤/المسألة: (٥٠١).

(١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٧٠٦٥): (ثقة).
(٢) أخرجه من هذا الطريق: الطبراني في الأوسط: بَابُ الْمِيمِ: بَابُ مَنْ اسْمُهُ مُحَمَّدٌ: ٨/ح (٧٨٤٩)، وقال: (لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ إِلَّا عَمْرُو بْنُ قَيْسٍ، وَلَا عَنْ عَمْرٍو بْنِ قَيْسٍ إِلَّا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، تَفَرَّدَ بِهِ وَهُبُ بْنُ بَقِيَّةٍ).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٠٢٩): (في حديثه ضعف، كذبه الشعبي في رأيه، ورمي بالرفض).

(٤) رواه من هذا الطريق: الدارقطني في علله معلقاً: ٤/المسألة: (٥٠١). وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ {وَأَرْجُلُكُمْ} (المائدة: ٦) نَصْبًا وَأَنَّ الْأَمْرَ رَجَعَ إِلَى الْغَسْلِ وَأَنَّ مَنْ قَرَأَهَا خَفَضًا فَإِنَّمَا هُوَ لِلْمَجَاوِزَةِ: ١/ح (٣٣٨)، وقال: (وَرَوَيْنَا فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنْ عَمْرٍو بْنِ عَبْسَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْوُضُوءِ: ثُمَّ يَغْسِلُ قَدَمَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَفِي ذَلِكَ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِغَسْلِهِمَا).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٥١٤٢): (مجهول).

(٦) أخرجه من هذا الطريق: الإمام أحمد في مسنده: مُسْنَدُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ: ٢/ح (١٣٨٠).

(٧) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٣٧٨١): (ثقة).

(٨) أخرجه من هذا الطريق: أبو يوسف في الآثار: بَابُ الْوُضُوءِ: ح (٤). وأبو داود الطيالسي في مسنده: أَحَادِيثُ

عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمٍ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: ١/ح (١٤٢). والقاسم بن سلام في الطهور: بَابُ عَدَدِ مَسْحِ الرَّأْسِ وَمَا فِيهِ مِنَ الْأَثَارِ: ح (٣٤١). وابن أبي شيبه في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ: فِي الْوُضُوءِ فِي النُّحَاسِ: ١/ح (٣٩٩). والإمام أحمد في مسنده: مُسْنَدُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ: ٢/ح (٨٧٦)، وح (٩١٠). ومحمد بن أسلم الطوسي (ت ٢٤٢هـ) في الأربعين: بَابُ كَيْفِ الْوُضُوءِ: ح (٤). والدارمي في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ فِي الْمَضْمُضَةِ: ١/ح (٧٢٩). وابن ماجه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ وَسُنَنِهَا: بَابُ الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ مِنْ كَفٍّ وَاحِدٍ: ١/ح (٤٠٤). وأبو داود: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ صِفَةِ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ: ١/ح (١١٣). والبيهقي في مسنده: مُسْنَدُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: وَمِمَّا رَوَى عَبْدُ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ: ٣/ح (٧٩٣)، وقال: (وَحَدِيثُ أَبِي عَوَانَةَ قَرِيبُ اللَّفْظِ مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ، شُعْبَةَ، إِنَّمَا يَخْتَلِفَانِ فِي اسْمِ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ، وَمَالِكِ بْنِ عُرْفُطَةَ). والنسائي في الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: الْقُعُودُ عَلَى الْكُرْسِيِّ لِلْوُضُوءِ: ١/ح (٨٣)، وَبِكُمْ يَتَمَضَّمُ وَيَسْتَنْشِقُ: ح (١٠٠)، وَعَدَدُ غَسْلِ الرَّجُلَيْنِ: ح (١٦٤، ١٦٣)، وقال: (خَالَفَهُ يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، فَرَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ)، وَفِي السَّنَنِ الصَّغْرَى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: عَدَدُ غَسْلِ الْوُجْهِ: ١/ح (٩٣)، وقال: (هَذَا خَطَأٌ وَالصَّوَابُ خَالِدُ بْنُ عَلْقَمَةَ لَيْسَ مَالِكُ بْنُ عُرْفُطَةَ)، وَغَسَلُ الْيَدَيْنِ: ح (٩٤). وأبو يعلى في مسنده: مُسْنَدُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ: ١/ح (٥٣٥). وابن الجارود في المنتقى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: صِفَةُ وَضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَصِفَةُ مَا أَمَرَ بِهِ: ح (٦٨). وابن خزيمة في صحيحه: كِتَابُ الْوُضُوءِ: بَابُ صِفَةِ غَسْلِ الْيَدَيْنِ قَبْلَ إِدْخَالِهِمَا الْإِنَاءَ، وَصِفَةِ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ: ١/ح (١٤٧). وابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: كِتَابُ صِفَةِ الْوُضُوءِ: صِفَةُ الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ: ١/ح (٣٦٠)، وَذِكْرُ تَجْدِيدِ أَخَذِ الْمَاءِ لِمَسْحِ الرَّأْسِ: ح (٣٧٨)، وَذِكْرُ عَدَدِ مَسْحِ الرَّأْسِ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي عَدَدِ مَسْحِ الرَّأْسِ فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: يَمْسَحُ بِرَأْسِهِ مَرَّةً، هَذَا قَوْلُ ابْنِ عُثْمَانَ: ح (٣٨٩)، وَذِكْرُ صِفَةِ غَسْلِ الْيَدَيْنِ فِي ابْتِدَاءِ الْوُضُوءِ: ح (٣٥٢). والطحاوي في شرح معاني الآثار: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ فَرْضِ الرَّجُلَيْنِ فِي وَضُوءِ الصَّلَاةِ: ١/ح (١٦٣)، وَبَابُ الْوُضُوءِ لِلصَّلَاةِ مَرَّةً مَرَّةً وَثَلَاثًا ثَلَاثًا: ح (١١٧). وابن حبان في صحيحه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: ذِكْرُ الْحَبْرِ الْمُدْحَضِ قَوْلَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْفَرْضَ عَلَى الْمُتَوَضَّئِ فِي وَضُوءِهِ الْمَسْحَ عَلَى الرَّجُلَيْنِ دُونَ الْغُسْلِ: ٣/ح (١٠٥٦)، وَذِكْرُ وَصْفِ الْإِسْتِنْشَاقِ لِلْمُتَوَضَّئِ إِذَا أَرَادَ الْوُضُوءَ: ح (١٠٧٩). والطبراني في الأوسط: بَابُ الْمِيمِ: مِنَ اسْمِهِ: مُحَمَّدٌ: ٧/ح (٧٠٣٠)، وقال: (لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سُفْيَانَ إِلَّا هَبَّاجٌ، تَفَرَّدَ بِهِ: ابْنُهُ)، وَفِي الصَّغِيرِ: بَابُ الْمِيمِ: مِنَ اسْمِهِ مُحَمَّدٌ: ٢/ح (٩٣٩)، وقال: (لَمْ يَرَوْهُ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ شَرِيكِ إِلَّا هَبَّاجٌ بْنُ بِسْطَامٍ تَفَرَّدَ بِهِ خَالِدٌ، وَرَوَاهُ غَيْرُهُ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ نَفْسِهِ). والآجري في الأربعين حديثاً: ح (١٦). وأبو بكر أحمد بن جعفر البغدادي المعروف بالقطيعي (ت ٣٦٨هـ) في جزء الألف دينار: ح (٦٣). والدارقطني في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ صِفَةِ وَضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: ١/ح (٢٩٨)، وقال: (هَكَذَا رَوَاهُ أَبُو حَنِيفَةَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ، قَالَ فِيهِ: وَمَسَحَ رَأْسَهُ ثَلَاثًا. وَخَالَفَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحَفَاطِ الثَّقَاتِ مِنْهُمْ: زَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَشُعْبَةُ، وَأَبُو عَوَانَةَ، وَشَرِيكٌ، وَأَبُو الْأَشْهَبِ جَعْفَرُ بْنُ الْحَارِثِ، وَهَارُونُ بْنُ سَعْدٍ، وَجَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ، وَأَبَانُ بْنُ تَغْلِبَ، وَعَلِيُّ بْنُ صَالِحٍ بْنُ حُبَيْبٍ، وَحَارِثُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ، وَجَعْفَرُ الْأَحْمَرُ، فَرَوَوْهُ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ، فَقَالُوا فِيهِ: «وَمَسَحَ رَأْسَهُ مَرَّةً». إِلَّا أَنَّ حَجَّاجًا مِنْ بَنِيهِمْ جَعَلَ مَكَانَ عَبْدِ خَيْرٍ عَمْرًا دَامِرًا، وَوَهَمَ فِيهِ وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنْهُمْ قَالَ فِي حَدِيثِهِ: إِنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ ثَلَاثًا غَيْرَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَعَ خِلَافِ أَبِي حَنِيفَةَ فِيمَا رَوَى لِسَائِرٍ مَنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَدْ خَالَفَ فِي حُكْمِ الْمَسْحِ فِيمَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ السُّنَّةَ فِي الْوُضُوءِ مَسْحُ الرَّأْسِ مَرَّةً وَاحِدَةً. وَرَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي يَحْيَى، وَأَبُو يُوسُفَ، عَنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ، وَبَابُ صِفَةِ وَضُوءِ

- ستتهم -، عن عليٍّ عليه السلام، مرفوعاً، به.

الوجه الثاني: رواه أبو ربيعة سنان بن ربيعة الباهلي البصري^(١)،

عن أبي إسحاق السبيعي^(٢)، - كلاهما -، عن عليٍّ عليه السلام، مرسلاً، به.^(٣)

الوجه الثالث: رواه عمرو بن عامر^(٤) (عند عبد الرزاق، وابن المنذر)^(٥)، والحارث بن عبد الله الأعور (عند ابن أبي شيبه)^(٦)، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام، موقوفاً، به.

الخلاصة: روي الحديث من ثلاثة أوجه، وقد رجح أبو حاتم، وأبو زرعة، والدارقطني رواية الأكثر والأوثق، فقد رجح أبو حاتم حديث المنهال بن عمرو، عن أبي حية الوادعي، على حديث المنهال بن عمرو؛ عن زر، وقال أبو زرعة: (الصَّحِيحُ: مَا قَالَ الثَّوْرِيُّ، وَأَبُو الْأَخْوَصِ، وَإِسْرَائِيلُ)^(٧)، وكذلك قال الدارقطني بعد سوقه طرق الحديث: (وَأَصَحُّهَا كُلُّهَا قَوْلُ مَنْ قَالَ: عَنْ أَبِي حِيَّةٍ)^(٨).

أما حديث شعبة، عن مالك بن عرفة، عن عبد خير، عن عليٍّ عليه السلام، فقد قال فيه أبو زرعة: (وَهُمْ فِيهِ شُعْبَةُ؛ إِنَّمَا أَرَادَ خَالِدُ بْنُ عُلْقَمَةَ)^(٩)، وإلى ذلك ذهب النسائي فقال: (هَذَا خَطَأٌ وَالصَّوَابُ خَالِدُ بْنُ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ح (٢٩٩)، وقال: (وَبَعْضُهُمْ يَرِيدُ عَلَى بَعْضِ الْكَلِمَةِ وَالشَّيْءِ وَمَعْنَاهُ قَرِيبٌ صَحِيحٌ)، وبَابُ تَجْدِيدِ الْمَاءِ لِلْمَسْحِ: ح (٣٠٠)، وبَابُ مَا رُويَ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْأَذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ»: ح (٣٦٩)، وقال: (وَقَدْ زَادَ بَعْضُهُمُ الْكَلِمَةَ وَالشَّيْءَ وَالْمَعْنَى قَرِيبٌ). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ كَيْفِيَّةِ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ: ١/ح (٢٢١)، وبَابُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ: ح (٢٣٢)، وبَابُ الْإِخْتِيَارِ فِي اسْتِيعَابِ الرَّأْسِ بِالْمَسْحِ: ح (٢٧١)، وبَابُ قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ {وَأَرْجُلَكُمْ} (المائدة: ٦) نَضَبًا وَأَنَّ الْأَمْرَ رَجَعَ إِلَى الْعَسَلِ وَأَنَّ مَنْ قَرَأَهَا خَفَضًا فَإِنَّمَا هُوَ لِلْمُحَاوَرَةِ: ح (٣٥١)، وبَابُ الْمَسْحِ بِالرَّأْسِ: ح (٢٦٤). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ: ١/ح (٢٣٣).

(١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٦٣٩): (صدوق فيه لين).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٥٠٦٥): (ثقة مكثّر عابد، اختلط بآخره).

(٣) رواه من هذا الوجه: الدارقطني في علله معلقاً: ٤/ المسألة: (٥٠١).

(٤) لم أجده في شيوخ أبي إسحاق أو في تلامذة عليٍّ عليه السلام.

(٥) أخرجه من هذا الوجه: عبد الرزاق في مصنفه: كتاب الطهارة: بَابُ الْمَسْحِ بِالرَّأْسِ: ١/ح (١٢). وابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: كِتَابُ صِفَةِ الْوُضُوءِ: ذِكْرُ عَدَدِ مَسْحِ الرَّأْسِ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي عَدَدِ مَسْحِ الرَّأْسِ فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: يَمْسَحُ بِرَأْسِهِ مَرَّةً، هَذَا قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ: ١/ح (٣٨٧).

(٦) أخرجه من هذا الوجه: ابن أبي شيبه في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ: مَنْ كَانَ يَتَوَلَّى غَسْلَ قَدَمَيْكَ: ١/ح (١٨٩).

(٧) علل الحديث لابن أبي حاتم: ١/ المسألة: (١٤٤).

(٨) ينظر: علل الدارقطني: ٤/ المسألة: (١٠٥).

(٩) علل الحديث لابن أبي حاتم: ١/ المسألة: (١٤٥).

عَلِّمَةً لَيْسَ مَالِكُ بْنُ عُرْفَةَ^(١).

استغرب الدارقطني رواية شعبة عن أبي إسحاق عن أبي حية فقال: (وَرَوَاهُ شُعْبَةُ وَهُوَ غَرِيبٌ عَنْهُ... سَأَلْتُهُ عَنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، هَلْ رَوَاهُ غَيْرَ سَهْلِ بْنِ حَمَّادٍ أَبِي عَتَّابٍ الدَّلَّالُ عَنْ شُعْبَةَ؟.. فَقَالَ: حَدَّثَنَا بِهِ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْحَرَّانِيُّ، حَدَّثَنَا سُليْمَانُ بْنُ سَيْفٍ... وَلَمْ يَكُنْ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْحَرَّانِيُّ قَوِيًّا)^(٢)، وقال في رواية عمرو بن قيس والجراح بن مليح وأبو بكر بن عياش: (وَأَمَّا قَوْلُ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ، وَقَوْلُ أَبِي وَكَيْعٍ، وَقَوْلُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ فَعَبْرٌ مَحْمُوطٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ).^(٣)

اختلف في لفظ الحديث حيث قال الدارقطني: (رواه موسى بن أعين، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي حية بن قيس، عن علي: الطهور ثلاث ثلاث، ومسح الرأس واحدة. ورواه عبد الرحمن بن مهدي، وعبد الرزاق، والفرجاني، وأبو أحمد الزبيري، وأبو حذيفة، ويحيى بن سعيد الأموي، وغيرهم، عن الثوري بهذا الإسناد، ولم يقولوا فيه بأنه مسح رأسه مرة. ورواه أيوب بن سويد، عن الثوري بهذا الإسناد، ووهم في لفظه، فقال إذا أسبغ الوضوء مرة مرة أجزاء)^(٤)، ثم رجح رواية الأكثر قال: (والصواب ما ذكره غيره، عن الثوري؛ أنه توضأ ثلاثاً ثلاثاً).^(٥)

قال الدارقطني معقباً على لفظ أبي حية: (هَكَذَا رَوَاهُ أَبُو حَنِيفَةَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ، قَالَ فِيهِ: وَمَسَحَ رَأْسَهُ ثَلَاثًا. وَخَالَفَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحَقَّاطِ الثَّقَاتِ مِنْهُمْ: زَائِدَةُ بْنُ قُدَّامَةَ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَشُعْبَةُ، وَأَبُو عَوَّانَةَ، وَشَرِيكٌ، وَأَبُو الْأَشْهَبِ جَعْفَرُ بْنُ الْحَارِثِ، وَهَارُونُ بْنُ سَعْدٍ، وَجَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةٍ، وَأَبَانُ بْنُ تَغْلِبٍ، وَعَلِيُّ بْنُ صَالِحٍ بْنُ حُيَّيٍّ، وَحَازِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ، وَجَعْفَرُ الْأَحْمَرُ، فَرَوَاهُ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ، فَقَالُوا فِيهِ: «وَمَسَحَ رَأْسَهُ مَرَّةً»... وَوَهَمَ فِيهِ وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنْهُمْ قَالَ فِي حَدِيثِهِ: إِنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ ثَلَاثًا غَيْرَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَعَ خِلَافِ أَبِي حَنِيفَةَ فِيمَا رَوَى لِسَائِرِ مَنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَدْ خَالَفَ فِي حُكْمِ الْمَسْحِ فِيمَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: إِنَّ السُّنَّةَ فِي الْوُضُوءِ مَسْحُ الرَّأْسِ مَرَّةً وَاحِدَةً).^(٦)

أما قوله: (شرب قائماً) فقد روي نحوه عن ابن عباس، وعن ابن عمر، وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه^(٧)، وقد عورضت هذه الأحاديث بأخرى مفادها نهي صلى الله عليه وسلم عن الشرب قائماً منها حديث

(١) سنن النسائي: ١/ح (٩٣).

(٢) علل الدارقطني: ٤/ المسألة: (١٠٥).

(٣) المصدر نفسه: ٤/ المسألة: (١٠٥).

(٤) المصدر نفسه: ٤/ المسألة: (١٠٥).

(٥) المصدر نفسه: ٤/ المسألة: (١٠٥).

(٦) سنن الدارقطني: ١/ح (٢٩٨).

(٧) ينظر: صحيح البخاري: ٢/ح (١٦٣٧). وصحيح مسلم: ٣/ح (٢٠٢٧). وسنن الترمذي: ٤/ح (١٨٨٠)، وح

أنس عن النبي ﷺ: «أَنَّهُ نَهَى أَنْ يَشْرَبَ الرَّجُلُ قَائِمًا»، قَالَ فَتَادَهُ: فَقُلْنَا فَلَا أَكُلُ، فَقَالَ: «ذَاكَ أَشْرُ أَوْ أَحَبُّ»^(١)، ونحوه من حديث أبي سعيد الخدري^(٢)، وحديث أبي هريرة: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَشْرَبَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ قَائِمًا، فَمَنْ نَسِيَ فَلْيَسْتَقِ»^(٣).

قال البيهقي معقباً على حديثي علي وأبي هريرة ﷺ: (فَإِنَّهُ يُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ مَنْسُوحًا أَوْ وَرَدَ عَلَى طَرِيقِ التَّنْزِيهِ وَالتَّأْدِيبِ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ، أَنَّهُ بَلَغَهُ هَذَا الْخَبَرُ فَدَعَا بِمَاءٍ فَشَرِبَ وَهُوَ قَائِمٌ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عَرَفَ وَرُودَهُ عَلَى طَرِيقِ التَّنْزِيهِ وَالتَّأْدِيبِ، أَوْ عَلِمَ فِيهِ نَسْحًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَقَدْ حَمَلَهُ الْفَتْهِيُّ عَلَى شُرْبِهِ قَائِمًا وَهُوَ يَسِيرُ غَيْرَ مُطْمَئِنٍّ لِئَلَّا يُصِيبَ مَنْ شَرِبَهُ أَدَى، فَأَمَّا إِذَا كَانَ قَائِمًا لَا يَسِيرُ فَلَا بَأْسَ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَعَائِشَةَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُمْ لَمْ يَرَوْا بِذَلِكَ بَأْسًا).^(٤)

قال الشوكاني: (ظَاهِرُ النَّهْيِ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ الشُّرْبَ مِنْ قِيَامٍ حَرَامٌ وَلَا سِيَّمَا بَعْدَ قَوْلِهِ: فَمَنْ نَسِيَ فَلْيَسْتَقِ، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى التَّشْدِيدِ فِي الْمَنْعِ وَالْمُبَالَغَةِ فِي التَّحْرِيمِ، وَلَكِنْ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَحَدِيثُ عَلِيٍّ يَدُلَّانِ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ. وَفِي الْبَابِ أَحَادِيثُ غَيْرُ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ... وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ أَحَادِيثَ شُرْبِهِ قَائِمًا تَدُلُّ عَلَى الْجَوَازِ، وَأَحَادِيثُ النَّهْيِ تُحْمَلُ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ وَالْحَثِّ عَلَى مَا هُوَ أَوْلَى وَأَكْمَلُ. قَالَ: وَيُحْمَلُ الْأَمْرُ بِالْقِيَاءِ عَلَى أَنَّ الشُّرْبَ قَائِمًا يُحَرِّكُ خَلْطًا يَكُونُ الْقَيْءُ دَوَاءً، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ النَّخَعِيِّ: إِنَّمَا نَهَى عَنْ ذَلِكَ لِدَاءِ الْبُطْنِ).^(٥)

قال النووي: (وَالصَّوَابُ فِيهَا أَنَّ النَّهْيَ فِيهَا مَحْمُولٌ عَلَى كَرَاهَةِ التَّنْزِيهِ وَأَمَّا شُرْبُهُ ﷺ قَائِمًا فَبَيِّنٌ لِلْجَوَازِ فَلَا اشْكَالَ وَلَا تَعَارُضَ)^(٦)، فالأفضل أن يشرب الإنسان وهو قاعد ويجوز الشرب قائماً، وقد شرب علي بن أبي طالب ﷺ قائماً، فدل ذلك على أن الشرب قائماً لا بأس به، لكن الأفضل أن يشرب قاعداً، والله تعالى أعلم.

الحديث الخامس: قال ابن أبي حاتم: (وسألتُ أبي وأبَا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ شَيْبَانُ النَّخَوِيُّ، عَنْ فَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ^(٧)؟) قَالَ أَبِي: هَذَا

(١٨٨٣).

(١) حديث الصحابي أنس بن مالك ﷺ: أخرجه مسلم: كتاب الأشرية: باب كراهية الشرب قائماً: ح/٣ (٢٠٢٤).

(٢) صحيح مسلم: ح/٣ (٢٠٢٥).

(٣) حديث الصحابي أبي هريرة ﷺ: أخرجه مسلم: كتاب الأشرية: باب كراهية الشرب قائماً: ح/٣ (٢٠٢٦).

(٤) معرفة السنن والآثار للبيهقي: ١٠ / ح (١٤٤٥٥-١٤٤٥٩).

(٥) نيل الأوطار لمحمد بن علي الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ): ٢٢١/٨ - ٢٢٢.

(٦) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج لحيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ): ١٣ / ١٩٥.

(٧) المد: ربع الصاع، وهو رطل وثلاث بالعراقي، عند الشافعي وأهل الحجاز، وهو رطلان عند أبي حنيفة، وأهل العراق، وقيل: إن أصل المد مقدر بأن يمد الرجل يديه فيملا كفيه طعاماً، والصاع: مكيال يسع أربعة أمداد، فيكون الصاع

خطأ؛ إنما هو: فتأده، عن صفية بنت شيبة، عن عائشة، عن النبي ﷺ؛^(٢) وهذا أشبه. قال أبو زرعة: من حديث فتادة: حديث صفية بنت شيبة، عن عائشة: صحح. ورواه يونس بن عبيد، عن الحسن، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ؛^(٣) وهذا عندي أشبه.^(٤)

خمس أروال وثلاث، أو ثمانية أروال. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: ٤/٣٠٨، مادة: (مدد)، و٣/٦٠، مادة: (صوع).

(١) حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: أخرجه من هذا الوجه: الإمام أحمد في مسنده: مسند النساء: مسند الصديقة عائشة بنت الصديق ﷺ: ٤٣/ح (٢٦٣٩٣). والنسائي: كتاب المياد: باب القدر الذي يكتفي به الإنسان من الماء للوضوء والغسل: ١/ح (٣٤٧)، ولفظه: (كان رسول الله ﷺ يغتسل بالصاع من الماء، ويتوضأ بالمد).

(٢) أخرجه من هذا الوجه: من طريق أبان العطار: ابن سعد في الطبقات الكبرى: السيرة النبوية الشريفة: ذكر صلوة رسول الله ﷺ: ١/٢٩٣. والإمام أحمد في مسنده: مسند النساء: مسند الصديقة عائشة بنت الصديق ﷺ: ٤١/ح (٢٤٨٩٨)، و٤٣/ح (٢٦١٢٠). والطحاوي في شرح معاني الآثار: كتاب الزكاة: باب وزن الصاع كم هو؟: ٢/ح (٣١٥٢). وأخرجه من طريق سعيد بن أبي عروبة: إسحاق بن راهويه في مسنده: ما يروى عن صفية بنت شيبة ومسيكة وغيرهما، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ: ٣/ح (١٢٧٠). والإمام أحمد في مسنده: مسند النساء: مسند الصديقة عائشة بنت الصديق ﷺ: ٤٣/ح (٢٥٩٧٤-٢٥٩٧٦). والنسائي: كتاب المياد: باب القدر الذي يكتفي به الإنسان من الماء للوضوء والغسل: ١/ح (٣٤٦). والطحاوي في شرح معاني الآثار: كتاب الزكاة: باب وزن الصاع كم هو؟: ٢/ح (٣١٥٣). وأخرجه من طريق همام بن يحيى: القاسم بن سلام في الطهور: باب مقدار الماء للطهور في الوضوء والغسل بالمد والصاع وما فيه من السنة: ح (١١١). والإمام أحمد في مسنده: مسند النساء: مسند الصديقة عائشة بنت الصديق ﷺ: ٤١/ح (٢٤٨٩٧)، و٤٣/ح (٢٥٩٧٥-٢٦٠١٩). وأبو الحسن الطوسي في الأربعين: باب في الوضوء: ح (٣). وابن ماجه: كتاب الطهارة وسننها: باب ما جاء في مقدار الماء للوضوء والغسل من الجنابة: ١/ح (٢٦٨). وأبو داود: كتاب الطهارة: باب ما يجزئ من الماء في الوضوء: ١/ح (٩٢)، وقال: (رواه أبان، عن فتادة، قال: سمعت صفية). وأبو العباس الحسن بن سفيان الشيباني الخراساني النسوي (ت ٣٠٣هـ) في الأربعين: باب الوضوء: ح (١٣). وأبو يعلى في مسنده: مسند عائشة رضي الله عنها: ٨/ح (٤٨٥٨). وابن المنذر في الأوسط: كتاب الاغتسال من الجنابة: ذكر مقدار الماء للغسل من الجنابة: ٢/ح (٦٤٣). والطحاوي في شرح معاني الآثار: كتاب الزكاة: باب وزن الصاع كم هو؟: ٢/ح (٣١٥١). وأخرجه من طريق هشام الدستوائي: القاسم بن سلام في كتاب الأموال: كتاب الصدقة وأحكامها وسننها: باب الصاع الذي تعرف به صدقة الأرضين، وزكاه الفطر، وكفارة الأيمان، وفدية المناسك، وغسل الجنابة، مع جميع ما جاء ذكره في الحديث من المكاييل كلها: ح (١٥٧١). وأخرجه من طريق شعبة بن الحجاج وإبراهيم بن المجاهد ومجاعة بن الزبير وأبو حصين وعمران القطان والحكم بن عبد الملك الدارقطني في الله معلقاً: ١٤/المسألة: (٣٧٧٩). و١٢/المسألة: (٢٥٢١).

(٣) حديث أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها: لم أقف عليه من هذا الوجه، وإنما رواه عن يونس بن عبيد عن الحسن عن رجل عن عائشة رضي الله عنها: الدارقطني في الله معلقاً: ١٤/المسألة: (٣٧٧٩).

(٤) ذكره ابن أبي حاتم في الله: بيان علل أخبار روي في الطهارة: ١/المسألة: (٤١).

دراسة الحديث والحكم عليه: روي الحديث من أربعة أوجه:

الوجه الأول: رواه صفية بنت شيبة بن عثمان بن أبي طلحة القرشية العبدرية^(١) (عند القاسم بن سلام، وابن سعد، وإسحاق بن راهويه، والإمام أحمد، ومحمد بن أسلم الطوسي، وابن ماجه، والنسائي، والنسوي، وأبي يعلى، وابن المنذر، والطحاوي، وابن المقرئ، والدارقطني)^(٢)، وخيرة مولاة أم سلمة رضي الله عنها^(٣) (عند الإمام أحمد، والنسائي)^(٤)، وسعيد بن جبير^(٥) (عند الدارقطني)^(٦)، وأم الصهباء معاذة بنت عبد الله العدوية البصرية^(٧) (عند القاسم بن سلام، والطحاوي، والدارقطني)^(٨)، وسعد بن هشام

(١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٨٦٢٢): (لها رؤية). ولم تثبت لها صحبة فهي من كبار التابعيات.

(٢) حديث أم المؤمنين عائشة ؓ: أخرجه من هذا الوجه: القاسم بن سلام في الطهور: بَابُ مِقْدَارِ الْمَاءِ لِلطَّهْرِ فِي الْوُضُوءِ وَالْعُسْلِ بِالْمُدِّ وَالصَّاعِ وَمَا فِيهِ مِنَ السُّنَّةِ: ح (١١١). وابن سعد في الطبقات الكبرى: السيرة النبوية الشريفة: ذِكْرُ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: ١/ ٢٩٣. وإسحاق بن راهويه في مسنده: مَا يُرَوَّى عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ وَمُسَيِّكَةَ وَغَيْرَهُمَا، عَنْ عَائِشَةَ ؓ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: ح/٣ (١٢٧٠). والإمام أحمد في مسنده: مسند النساء: مُسْنَدُ الصَّدِيقَةِ عَائِشَةَ بِنْتِ الصَّدِيقِ ؓ: ٤٣/ح (٢٥٩٧٤)، وح (٢٥٩٧٦). ومحمد الطوسي في الأربعين: بَابُ فِي الْوُضُوءِ: ح (٣). وابن ماجه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ وَسُنَنِهَا: بَابُ مَا جَاءَ فِي مِقْدَارِ الْمَاءِ لِلْوُضُوءِ وَالْعُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ: ح/١ (٢٦٨). والنسائي: كِتَابُ الْمِيَاهِ: بَابُ الْقَدْرِ الَّذِي يَكْتَفِي بِهِ الْإِنْسَانُ مِنَ الْمَاءِ لِلْوُضُوءِ وَالْعُسْلِ: ح/١ (٣٤٦). والنسوي في الأربعين: بَابُ الْوُضُوءِ: ح (١٣). وأبو يعلى في مسنده: مُسْنَدُ عَائِشَةَ: ح/٨ (٤٨٥٨). وابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: كِتَابُ الْإِعْتِسَالِ مِنَ الْجَنَابَةِ: ذِكْرُ مِقْدَارِ الْمَاءِ لِلْعُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ: ح/٢ (٦٤٣). والطحاوي في شرح معاني الآثار: كِتَابُ الرِّكَاعِ: بَابُ وَزْنِ الصَّاعِ كَمْ هُوَ؟: ح/٢ (٣١٥١). وأبو بكر محمد بن إبراهيم الأصبهاني الخازن المشهور بابن المقرئ (ت ٣٨١هـ) في معجمه: بَابُ الْعَيْنِ: مَنْ اسْمُهُ عَلِيُّ: ح (١٢٠٠). ورواه الدارقطني في علله معلقاً: ١٤/ المسألة: (٣٧٧٩).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٨٥٧٨): (مقبولة).

(٤) أخرجه من هذا الطريق: الإمام أحمد في مسنده: مسند النساء: مُسْنَدُ الصَّدِيقَةِ عَائِشَةَ بِنْتِ الصَّدِيقِ ؓ: ٤٣/ح (٢٦٣٩٣). والنسائي: كِتَابُ الْمِيَاهِ: بَابُ الْقَدْرِ الَّذِي يَكْتَفِي بِهِ الْإِنْسَانُ مِنَ الْمَاءِ لِلْوُضُوءِ وَالْعُسْلِ: ح/١ (٣٤٧).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٢٧٨): (ثقة ثبت فقيه).

(٦) رواه من هذا الطريق: الدارقطني في علله معلقاً: ١٤/ المسألة: (٣٧٧٩).

(٧) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٨٦٨٤): (ثقة).

(٨) أخرجه من هذا الطريق: القاسم بن سلام في الطهور: بَابُ مِقْدَارِ الْمَاءِ لِلطَّهْرِ فِي الْوُضُوءِ وَالْعُسْلِ بِالْمُدِّ وَالصَّاعِ وَمَا فِيهِ مِنَ السُّنَّةِ: ح (١١٢)، وفي كتاب الأموال: كِتَابُ الصَّدَقَةِ وَأَحْكَامِهَا وَسُنَنِهَا: بَابُ الصَّاعِ الَّذِي تُعْرَفُ بِهِ صَدَقَةُ الْأَرْضِيِّينَ، وَرَكَاهُ الْفَطْرِ، وَكَفَّارَةُ الْإِيمَانِ، وَفِدْيَةُ الْمَنَاسِكَ، وَعُسْلُ الْجَنَابَةِ، مَعَ جَمِيعِ مَا جَاءَ ذِكْرُهُ فِي الْحَدِيثِ مِنَ الْمَكَايِلِ كُلِّهَا: ح (١٥٧٢). والطحاوي في شرح معاني الآثار: كِتَابُ الرِّكَاعِ: بَابُ وَزْنِ الصَّاعِ كَمْ هُوَ؟: ح/٢ (٣١٥٤). ورواه

بن عامر الأنصاري المدني^(١) (عند العقيلي، والدارقطني)^(٢)، والحسن البصري^(٣) (عند الدارقطني)^(٤)، وأم سلمة رضي الله عنها (عند الإمام أحمد والنسائي)^(٥) - سبعتهم -، عن عائشة رضي الله عنها، مرفوعاً، به. الوجه الثاني: رواه الحسن البصري (عند ابن أبي حاتم)^(٦)، وقتادة السدوسي^(٧) (عند الدارقطني)^(٨)، - كلاهما -، عن أم سلمة رضي الله عنها، مرفوعاً، به. الوجه الثالث: رواه أبو إسماعيل إبراهيم بن عبد الملك القناد البصري^(٩)، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه، مرفوعاً، به.^(١٠) الوجه الرابع: رواه الحسن البصري (عند الدارقطني)^(١١)، وقتادة السدوسي (عند الدارقطني)^(١٢)، - كلاهما -، مرسلاً، به.

الخلاصة: روي الحديث من أربعة أوجه، وقد رجح أبو حاتم، وأبو زرعة، والعقيلي، والدارقطني حديث قتادة عن صفية بنت شيبة عن عائشة رضي الله عنها، حيث قال أبو حاتم في حديث شيبان النحوي، عن قتادة، عن الحسن، عن أمه، عن عائشة رضي الله عنها: (هَذَا خَطَأٌ؛ إِنَّمَا هُوَ قَتَادَةُ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ

الدارقطني في علله معلقاً: ١٤ / المسألة: (٣٧٧٩).

(١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٢٥٨): (ثقة).

(٢) رواه من هذا الطريق تعليقاً: العقيلي في الضعفاء الكبير: ١ / الترجمة: (٥١). والدارقطني في علله: ١٤ / المسألة: (٣٧٧٩).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٢٢٧): (ثقة فقيه فاضل مشهور وكان يرسل كثيراً ويدلس).

(٤) رواه من هذا الطريق: الدارقطني في علله معلقاً: ١٤ / المسألة: (٣٧٧٩).

(٥) أخرجه من هذا الوجه: الإمام أحمد في مسنده: مسند النساء: مُسْنَدُ الصَّديقَةِ عَائِشَةَ بِنْتِ الصَّديقِ رضي الله عنه: ٤٣ / ح (٢٦٣٩٣). والنسائي: كِتَابُ المِيَاهِ: بَابُ القَدْرِ الَّذِي يَكْتَفِي بِهِ الْإِنْسَانُ مِنَ الْمَاءِ لِلْوُضُوءِ وَالْعُسْلِ: ١ / ح (٣٤٧).

(٦) حديث أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها: رواه من هذا الوجه: علل الحديث لابن أبي حاتم تعليقاً: ١ / المسألة: (٤١).

(٧) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٥٥١٨): (ثقة ثبت).

(٨) رواه من هذا الطريق: الدارقطني في علله معلقاً: ١٤ / المسألة: (٣٧٧٩).

(٩) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢١٢): (صدوق في حفظه شيء).

(١٠) حديث الصحابي أنس بن مالك رضي الله عنه: أخرجه من هذا الوجه: العقيلي في الضعفاء الكبير: ١ / الترجمة: (٥١). ورواه الدارقطني في علله معلقاً: ١٤ / المسألة: (٣٧٧٩).

(١١) رواه من هذا الوجه: الدارقطني في علله معلقاً: ١٤ / المسألة: (٣٧٧٩).

(١٢) رواه من هذا الطريق: الدارقطني في علله معلقاً: ١٢ / المسألة: (٢٥٢١).

عائشة، عن النبي ﷺ؛ وهذا أشبه^(١)، وقال أبو زرعة: (مِنْ حَدِيثِ قَتَادَةَ: حَدِيثُ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: صُحَّحَ)^(٢)، وقال الدارقطني: (وأصحها قول من قال: عن قتادة، عن صفية بنت شيبة، عن عائشة)^(٣)، وقال العقيلي بعد أن ساق الحديث عن ابن عباس ؓ: (هَذَا يَرْوِيهِ قَتَادَةُ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، وَهُوَ الصَّحِيحُ)^(٤).

قال الدارقطني في حديث أبي حصين، وإبراهيم بن المجاهد، عن صفية بنت شيبة، عن عائشة ؓ: (وهو حديث غريب بهذا الإسناد، حدث به سعيد بن سليمان، وعباد بن العوام، عن حجاج بن أرطاة، عنهما)^(٥)، وقال العقيلي في حديث إبراهيم بن عبد الملك، عن قتادة، عن أنس، بعد أن ساق لإبراهيم بن عبد الملك عن قتادة، عن أنس: (وَكِلَاهُمَا غَيْرُ مَحْفُوظَيْنِ مِنْ حَدِيثِ قَتَادَةَ)^(٦)، وقال الدارقطني: (رواه أبو إسماعيل القناد إبراهيم بن عبد الملك، عن قتادة، عن أنس، ووهم فيه، وليس هذا الحديث من حديث أنس، وإنما رواه قتادة من حديث عائشة)^(٧)، فقد رجحوا بين الأحاديث ذوات المخرج الواحد ثم بين مجموع المخارج، وقد روي نحو هذا الحديث عن أنس وجابر بن عبد الله وابن عباس وسفينة وعقيل بن أبي طالب ؓ^(٨).

أما حديث يونس بن عبيد، عن الحسن، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ فقد رجحه أبو زرعة بقوله: (وَهَذَا عِنْدِي أَشْبَهُ)^(٩)، لكنني لم أقف عليه من هذا الوجه، وإنما وجدت أن أبا معاوية يزيد بن زريع البصري^(١٠) قد رواه عن يونس بن عبيد عن الحسن، عن رجل، عن عائشة ؓ^(١١)، ورواه عبد

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم: ١/ المسألة: (٤١).

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم: ١/ المسألة: (٤١)، وينظر: المسألة: (٥).

(٣) علل الدارقطني: ١٤/ المسألة: (٣٧٧٩)، وينظر: ١٢/ المسألة: (٢٥٢١).

(٤) الضعفاء الكبير للعقيلي: ٢/ الترجمة: (٦٤٧).

(٥) علل الدارقطني: ١٤/ المسألة: (٣٧٧٩).

(٦) الضعفاء الكبير للعقيلي: ١/ الترجمة: (٥١).

(٧) علل الدارقطني: ١٢/ المسألة: (٢٥٢١).

(٨) ينظر: مسند أبي داود الطيالسي: ٣/ (١٨٣٨). ومسند الإمام أحمد: ٤/ (٢٦٢٨). وصحيح مسلم:

١/ (٣٢٥). وجامع الترمذي: ١/ (٥٦). ومسند البزار: ٦/ (٢١٧١).

(٩) علل الحديث لابن أبي حاتم: ١/ المسألة: (٤١).

(١٠) قال الحافظ ابن حجر في التقریب: الترجمة: (٧٧١٣): (ثقة ثبت).

(١١) رواه من هذا الوجه: الدارقطني في علله معلقاً: ١٤/ المسألة: (٣٧٧٩).

(١٢) لم أجد في تلامذة الحسن البصري من اسمه عبد الوارث.

وأبو شهاب^(١) عن الحسن، سئلت عائشة عليها السلام^(٢)، وقال أبو حمزة إسحاق بن الربيع العطار، عن الحسن، عن سعد بن هشام، عن عائشة^(٣)، وليس فيها أم سلمة رضي الله عنها.
قال الذهبي في حديث الحسن عن أم سلمة: (وَقَدْ رَوَى بِالْإِسْرَافِ عَنْ طَائِفَةٍ: كَعَلِيٍّ، وَأُمِّ سَلَمَةَ وَمَنْ يَسْمَعُ مِنْهُمَا)^(٤)، وأما رواية حماد بن سلمة عن قتادة عن معاذة فضيفة لأن حماداً شك فيها فقال: (عن مُعَاذَةَ، أَوْ صَفِيَّةَ، عَنْ عَائِشَةَ).^(٥)

قال الدارقطني: (وخالفهم حماد بن سلمة، فرواه عن قتادة، عن معاذة العدوية، عن عائشة. قال ذلك هيثم بن جميل، عن حماد. وقال بهز بن أسد، وهديبة، وإبراهيم بن الحجاج، وأبو عمر الضرير: عن حماد، عن قتادة، عن معاذة، أو صفية، عن عائشة. وقال حجاج بن منهال: عن حماد، عن قتادة، عن امرأة لم يسمها، عن عائشة)^(٦)، والله تعالى أعلم.

الحديث السادس: قال ابن أبي حاتم: (وسألت أبي وأبا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ حَبَّانُ بْنُ هَلَالٍ، وَحَرَمِيُّ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: اسْتَنْزَهُوا مِنَ الْبَوْلِ؛ فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبَوْلِ؟ قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: قَالَ أَبِي: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ، بِهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ ثُمَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُرْسَلًا؛ وَهَذَا أَشْبَهُ عِنْدِي. وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: الْحَفُوظُ: عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسٍ، وَقَصَّرَ أَبُو سَلَمَةَ).^(٧)

دراسة الحديث والحكم عليه: روي الحديث من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: رواه أبو حبيب حبان بن هلال البصري^(٨)، وأبو علي حرمي بن حفص العتكي البصري^(٩)، وأبو إسحاق إبراهيم بن الحجاج البصري^(١٠)، -ثلاثهم-، عن أبي سلمة حماد بن سلمة البصري^(١١)، عن

(١) لم أجد في تلامذة الحسن البصري من كنيته أبو شهاب.

(٢) رواه من هذا الوجه: الدارقطني في عله معلقاً: ١٤ / المسألة: (٣٧٧٩).

(٣) رواه من هذا الوجه تعليقاً: العقيلي في الضعفاء الكبير: ١ / الترجمة: (٥١). والدارقطني في عله: ١٤ / المسألة: (٣٧٧٩).

(٤) سير أعلام النبلاء للذهبي: ٤ / الترجمة: (٢٢٣).

(٥) ينظر: مسند الإمام أحمد: ٤٣ / ح (٢٥٨٣٦). وعلل الدارقطني: ١٢ / المسألة: (٢٥٢١).

(٦) علل الدارقطني: ١٢ / المسألة: (٢٥٢١).

(٧) ذكره ابن أبي حاتم في عله: بَيَانُ عِلَلِ أَخْبَارِ رُوِيَ فِي الطَّهَارَةِ: ١ / المسألة: (٤٢).

(٨) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٠٦٩): (ثقة ثبت).

(٩) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١١٧٧): (ثقة).

(١٠) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٦٢): (ثقة يهمل قليلاً).

(١١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٤٩٩): (ثقة عابداً، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه).

ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري البصري^(١)، عن أنس رضي الله عنه، مرفوعاً، به.^(٢)
 الوجه الثاني: رواه أبو حاتم محمد بن ادريس الرازي^(٣)، عن أبي سلمة موسى بن اسماعيل المنقري البصري^(٤)، عن حماد بن سلمة، عن ثمامة، مرسلاً، به.^(٥)
 الوجه الثالث: رواه أبو الحسن علي بن الجعد البغدادي^(٦)، عن أبي جعفر عيسى بن عبد الله الرازي^(٧)، عن قتادة بن دعامة السدوسي^(٨)، عن أنس رضي الله عنه، مرفوعاً، به.^(٩)
الخلاصة: روي الحديث من ثلاثة أوجه، وقد رجح أبو حاتم والدارقطني المرسل منها، فقال أبو حاتم: (أَبُو سَلَمَةَ، بِهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ ثَمَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُرْسَلًا؛ وَهَذَا أَشْبَهُ عِنْدِي)^(١٠)، وقال: (إِنَّ رَفْعَهُ بِأَطْلٍ)^(١١)، وقال الدارقطني بعد أن ساقه عن أبي جعفر الرازي عن قتادة عن أنس رضي الله عنه: (الْمَحْفُوظُ مُرْسَلٌ)^(١٢)، في حين رجح أبو زرعة الرازي الوجه الموصول، ونسب الوهم في حديث أبي حاتم إلى موسى بن إسماعيل فقال: (المحفوظ: عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ ثَمَامَةَ، عَنْ أَنَسٍ، وَقَصَّرَ أَبُو سَلَمَةَ).^(١٣)
 قال ابن الملقن: (هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ، وَلَهُ طَرَقٌ كَثِيرَاتٌ بِأَلْفَاظٍ مُخْتَلِفَاتٍ، وَفِي الْمَعْنَى مُتَّفَقَاتٍ)^(١٤)، فقد روي نحو هذا الحديث عن ابن عباس وأبي هريرة وعبد الله بن الصَّامِتِ ومُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه.

بآخره).

- (١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٨٥٣): (صدوق).
- (٢) أخرجه من هذا الوجه: ابن أبي حاتم في عله معلقاً: بَيَّانٌ عَلَيَّ أَخْبَارٍ رُوِيَ فِي الطَّهَارَةِ: ١/المسألة: (٤٢).
- (٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٥٧١٨): (أحد الحفاظ).
- (٤) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٦٩٤٣): (ثقة ثبت).
- (٥) أخرجه من هذا الوجه: ابن أبي حاتم في عله معلقاً: بَيَّانٌ عَلَيَّ أَخْبَارٍ رُوِيَ فِي الطَّهَارَةِ: ١/المسألة: (٤٢).
- (٦) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: (ثقة ثبت...)، ينظر: الترجمة: (٤٦٩٨).
- (٧) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٨٠١٩): (صدوق سيء الحفظ خصوصاً عن مغيرة).
- (٨) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٥٥١٨): (ثقة ثبت).
- (٩) أخرجه من هذا الوجه: الدارقطني في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ نَجَاسَةِ الْبَوْلِ وَالْأَمْرِ بِالتَّنَزُّهِ مِنْهُ وَالْحُكْمُ فِي بَوْلِ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ: ١/ح(٤٥٩)، وقال: (الْمَحْفُوظُ مُرْسَلٌ).
- (١٠) علل الحديث لابن أبي حاتم: ١/ح(٤٢).
- (١١) التلخيص الحبير للحافظ ابن حجر: ١/ح(١٣٦).
- (١٢) سنن الدارقطني: ١/ح(٤٥٩).
- (١٣) علل الحديث لابن أبي حاتم: ١/المسألة: (٤٢).
- (١٤) البدر المنير لابن الملقن: ٣٢٣/٢.
- (١٥) ينظر: مسند البزار: ٧/ح(٢٦٨٨)، و١١/ح(٤٩٠٧). والمعجم الكبير للطبراني: ٢٠/ح(٢٤٨). وسنن الدارقطني: ١/ح(٤٦٤). والمستدرک علی الصحيحین للحاكم: ١/ح(٦٥٣).

ففي الصحيحين عن ابن عباس، قال: (مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِحَائِطٍ مِنْ حِيطَانِ الْمَدِينَةِ، أَوْ مَكَّةَ، فَسَمِعَ صَوْتَ إِنْسَانَيْنِ يُعَذِّبَانِ فِي قُبُورِهِمَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (يُعَذِّبَانِ، وَمَا يُعَذِّبَانِ فِي كَبِيرٍ، ثُمَّ قَالَ: بَلَى، كَانَ أَحَدُهُمَا لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ، وَكَانَ الْآخَرُ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ، ثُمَّ دَعَا بِجَرِيدَةٍ فَكَسَرَهَا كِسْرَتَيْنِ، فَوَضَعَ عَلَى كُلِّ قَبْرٍ مِنْهُمَا كِسْرَةً، فَقِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَ فَعَلْتَ هَذَا؟ قَالَ: لَعَلَّهُ أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهُمَا مَا لَمْ تَيَسَّسَا، أَوْ: إِلَى أَنْ يَيَسَّسَا)^(١)، والله تعالى أعلم.

الحديث السابع: قال ابن أبي حاتم: (وسألت أبي وأبا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ سَهْلُ بْنُ حَمَّادٍ أَبُو عَتَّابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَثْنَى، عَنْ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ فِيهِ؛ فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءً، وَفِي الْآخَرِ شِفَاءٌ؟^(٢) فَقَالَ أَبِي وَأَبُو زُرْعَةَ جَمِيعًا: رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.^(٣) قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: وَهَذَا الصَّحِيحُ. وَقَالَ أَبِي: هَذَا أَشْبَهُ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَزِمَ أَبُو عَتَّابٍ الطَّرِيقَ؛ فَقَالَ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسٍ. وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: هَذَا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَثْنَى، أَخْطَأَ فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ؛ وَالصَّحِيحُ: ثُمَامَةُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.^(٤)

دراسة الحديث والحكم عليه: روي الحديث من وجهين:

الوجه الأول: رواه أبو عتاب سهل بن حماد الدلال البصري^(٥)، عن أبي المثنى عبدالله بن المثنى

(١) حديث الصحابي عبدالله بن عباس ؓ: أخرجه البخاري: كِتَابُ الْوُضُوءِ: بَابُ مِنَ الْكَبَائِرِ أَنَّ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ: ١/ح(٢١٦). ومسلم: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى نَجَاسَةِ الْبَوْلِ وَوُجُوبِ الْأَسْتِيزَاءِ مِنْهُ: ١/ح(٢٩٢). واللفظ للبخاري.

(٢) حديث الصحابي أنس بن مالك ؓ: أخرجه من هذا الوجه: التِّرَازُ في مسنده: مُسْنَدُ أَبِي حَمْرَةَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: ١٣/ح(٧٣٢٣)، وقال: (وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَنْ أَنَسٍ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ).

(٣) حديث الصحابي أبي هريرة ؓ: أخرجه من هذا الوجه: من طريق هشام القردوسي: الطحاوي في شرح مشكل الآثار: بَابُ بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَوْلِهِ: (إِذَا سَقَطَ الذُّبَابُ فِي طَعَامٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَمْقُلْهُ؛ فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ شِفَاءً، وَفِي الْآخَرِ دَاءً، وَإِنَّمَا يُقَدَّمُ الدَّاءُ وَيُؤَخَّرُ الشِّفَاءُ): ٨/ح(٣٢٩٤). والطبراني في الأوسط: بَابُ الْأَلْفِ: بَابُ مَنْ اسْمُهُ إِبْرَاهِيمُ: ٣/ح(٢٣٩٨). وأخرجه من طريق حبيب بن الشهيد: الإمام أحمد في مسنده: مُسْنَدُ الْمُكْثَرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ: مُسْنَدُ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ: ١٤/ح(٨٦٥٧). والطبراني في الأوسط: بَابُ الْأَلْفِ: بَابُ مَنْ اسْمُهُ إِبْرَاهِيمُ: ٣/ح(٢٣٩٨). وأخرجه من طريق أيوب السخيتاني: الطبراني في الأوسط: بَابُ الْأَلْفِ: بَابُ مَنْ اسْمُهُ إِبْرَاهِيمُ: ٣/ح(٢٣٩٨). وأخرجه من طريق حميد الطويل: الطبراني في الأوسط: بَابُ الْأَلْفِ: بَابُ مَنْ اسْمُهُ إِسْحَاقُ: ٣/ح(٣٠١٧)، وقال: (لَمْ يَرَوْهُ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ إِلَّا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَجَّاجِ السَّامِيُّ).

(٤) ذكره ابن أبي حاتم في الله: بَيَانُ عِلَلِ أَخْبَارِ رُوِيَ فِي الطَّهَارَةِ: ١/المسألة: (٤٦).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٦٥٤): (صدوق).

البصري^(١)، عن ثمامة بن عبدالله بن أنس^(٢)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، مرفوعاً، به^(٣).
الوجه الثاني: رواه أبو عبدالله هشام ابن حسان القردوسي البصري^(٤) (عند الطحاوي، والطبراني)^(٥)،
وأبو محمد حبيب بن الشهيد البصري^(٦) (عند الإمام أحمد، والطبراني)^(٧)، وأيوب بن أبي تيممة كيسان
السختياني^(٨) (عند الطبراني)^(٩)، وأبو عبيدة حميد الطويل البصري^(١٠) (عند الطبراني)^(١١)، -أربعتهم-،
عن أبي بكر محمد بن سيرين البصري^(١٢)، ورواه أبو عبدالله محمد بن عجلان المدني^(١٣) (عند الإمام
أحمد، والحسن بن عرفة، وأبي داود، وابن خزيمة، والطحاوي، وابن حبان، والبيهقي)^(١٤)، وأبو إسحاق

(١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٣٥٧١): (صدوق كثير الغلط).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٨٥٣): (صدوق).

(٣) أخرجه من هذا الوجه: البزار في مسنده: مُسْنَدُ أَبِي حَمْرَةَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: ١٣/ح (٧٣٢٣)، وقال: (وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن أنس إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد). ونور الدين الهيثمي في كشف الأستار عن زوائد البزار: كِتَابُ الْأَطْعَمَةِ: بَابُ الذُّبَابِ يَقَعُ فِي الْإِنَاءِ: ٣/ح (٢٨٦٦).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٧٢٨٩): (ثقة، من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال لأنه قيل كان يرسل عنهم).

(٥) أخرجه من هذا الوجه: الطحاوي في شرح مشكل الآثار: بَابُ بَيَانِ مُشْكِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَوْلِهِ: (إِذَا سَقَطَ الذُّبَابُ فِي طَعَامٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَمْقُلْهُ؛ فَإِنَّ فِي أَحَدٍ جَنَاحَيْهِ شِفَاءً، وَفِي الْآخِرِ دَاءٌ، وَإِنَّمَا يُقَدِّمُ الدَّاءَ وَيُؤَخِّرُ الشِّفَاءَ): ٨/ح (٣٢٩٤). والطبراني في الأوسط: بَابُ الْأَلْفِ: بَابُ مَنْ اسْمُهُ إِبْرَاهِيمُ: ٣/ح (٢٣٩٨).

(٦) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٠٩٧): (ثقة ثبت).

(٧) أخرجه من هذا الطريق: الإمام أحمد في مسنده: مُسْنَدُ الْمُكْثَرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ: مُسْنَدُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: ١٤/ح (٨٦٥٧). والطبراني في الأوسط: بَابُ الْأَلْفِ: بَابُ مَنْ اسْمُهُ إِبْرَاهِيمُ: ٣/ح (٢٣٩٨).

(٨) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٦٠٥): (ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد).

(٩) أخرجه من هذا الطريق: الطبراني في الأوسط: بَابُ الْأَلْفِ: بَابُ مَنْ اسْمُهُ إِبْرَاهِيمُ: ٣/ح (٢٣٩٨).

(١٠) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٥٤٤): (ثقة، مدلس، وعابه زائدة لدخوله في شيء من أمر الأمراء).

(١١) أخرجه من هذا الطريق: الطبراني في الأوسط: بَابُ الْأَلْفِ: مَنْ اسْمُهُ إِسْحَاقُ: ٣/ح (٣٠١٧)، وقال: (لم يروِه عن حماد بن سلمة عن حميد إلا إبراهيم بن الحجاج السامي).

(١٢) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٥٩٤٧): (ثقة ثبت، عابد، كبير القدر، كان لا يرى الرواية بالمعنى).

(١٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٦١٣٦): (صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة).

(١٤) أخرجه من هذا الطريق: الإمام أحمد في مسنده: مُسْنَدُ الْمُكْثَرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ: مُسْنَدُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: ١٢/ح (٧٣٥٩-٧١٤١). والحسن بن عرفة بن يزيد العبدي البغدادي (ت ٢٥٧هـ) في جزئه: ح (٢١). وأبو داود: كتاب

ابراهيم بن الفضل المدني^(١) (عند الإمام أحمد)^(٢)، - كلاهما -،

عن أبي سعد سعيد بن كيسان المقبري المدني^(٣)، ورواه ثعلبة بن مسلم الخثعمي الشامي^(٤)، عن قيس بن خالد بن حبت^(٥) (عند ابن أبي حاتم)^(٦)، ورواه عتبة بن مسلم المدني^(٧)، عن أبي عبد الله عبيد بن حنين المدني^(٨) (عند إسماعيل بن جعفر، والإمام أحمد، والدارمي، والبخاري، وابن ماجه، وابن الجارود، وابن المنذر، والطحاوي، والبيهقي)^(٩)، ورواه القعقاع بن حكيم الكناي المدني^(١٠)، عن أبي صالح ذكوان

الأطعمية: بَابُ فِي الدُّبَابِ يَقَعُ فِي الطَّعَامِ: ح/٣ (٣٨٤٤). وابن خزيمة في صحيحه: كِتَابُ الوُضُوءِ: بَابُ ذِكْرِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ سُقُوطَ الدُّبَابِ فِي الْمَاءِ لَا يُنَجِّسُهُ: ح/١ (١٠٥). والطحاوي في شرح مشكل الآثار: بَابُ بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَوْلِهِ: (إِذَا سَقَطَ الدُّبَابُ فِي طَعَامٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَمْزُقْهُ؛ فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ شِفَاءً، وَفِي الْآخَرِ دَاءٌ، وَإِنَّمَا يُقَدِّمُ الدَّاءَ وَيُؤَخِّرُ الشِّفَاءَ): ح/٨ (٣٢٩٥). وابن حبان في صحيحه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: ذِكْرُ مَا يَعْمَلُ الْمَرْءُ عِنْدَ وَقُوعِ مَا لَا نَفْسَ لَهُ تَسِيلُ فِي مَائِهِ أَوْ مَرَّقَتِهِ: ح/٤ (١٢٤٦)، وفي الأطعمية: ذِكْرُ الْأَمْرِ بِعَمْسِ الدُّبَابِ فِي الْمَرَقَةِ إِذَا وَقَعَ فِيهَا، ثُمَّ الْإِخْرَاجَ وَالِانْتِفَاعَ بِتِلْكَ الْمَرَقَةِ: ح/١٢ (٥٢٥٠). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ إِذَا مَاتَ فِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ: ح/١ (١١٩١)، وقال: (وَرَوَاهُ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِخَوْدٍ)، وفي معرفة السنن والآثار: كتاب الطهارة: بَابُ إِذَا وَقَعَ فِي الْإِنَاءِ مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ: ح/٢ (١٧٩٩).

(١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٢٨): (متروك).

(٢) أخرجه من هذا الطريق: الإمام أحمد في مسنده: مُسْنَدُ الْمُكْثَرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ: مُسْنَدُ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: ح/١٥ (٩٧٢١).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٣٢١): (ثقة، تغير قبل موته بأربع سنين).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٨٤٦): (مستور).

(٥) لعله قيس بن حبت التميمي النهشلي الكوفي، نزيل الجزيرة، قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٥٥٦٧): (ثقة).

(٦) أخرجه من هذا الطريق: ابن أبي حاتم في علله: بَيَانُ عِلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَ فِي الطَّهَارَةِ: ح/١ (المسألة: ٧٩)، وقال: (هَذَا حَدِيثٌ مُضْطَرَبُ الْإِسْنَادِ).

(٧) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤٤٤٢): (ثقة).

(٨) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤٣٦٨): (ثقة).

(٩) أخرجه من هذا الطريق: إسماعيل بن جعفر في حديثه: خَامِسَ عَشَرَ: حَدِيثُ مَسَائِخَ شَيْءٍ: ح (٤٣٣). والإمام أحمد في مسنده: مُسْنَدُ الْمُكْثَرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ: مُسْنَدُ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: ح/١٥ (٩١٦٨). والدارمي في سننه: وَمِنْ كِتَابِ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ: بَابُ الدُّبَابِ يَقَعُ فِي الطَّعَامِ: ح/٢ (٢٠٨١). والبخاري: كِتَابُ بَدْءِ الْخَلْقِ: بَابُ إِذَا وَقَعَ الدُّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَمْزُقْهُ، فَإِنَّ فِي إِحْدَى جَنَاحَيْهِ دَاءٌ وَفِي الْآخَرِ شِفَاءٌ: ح/٤ (٣٣٢٠)، وَكِتَابُ الطَّبِّ: بَابُ إِذَا وَقَعَ الدُّبَابُ فِي الْإِنَاءِ: ح/٧ (٥٧٨٢). وابن ماجه: كِتَابُ الطَّبِّ: بَابُ يَقَعُ الدُّبَابُ فِي الْإِنَاءِ: ح/٢ (٣٥٠٥). وابن الجارود في المنتقى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: فِي طَهَارَةِ الْمَاءِ وَالْقَدْرِ الَّذِي يُنَجِّسُ وَلَا يُنَجِّسُ: ح (٥٥). وابن المنذر في الأوسط:

السمان الزيات المدني^(٢) (عند الإمام أحمد، والبخاري، والطحاوي، والسمرقندي، وأبي محمد الفاكهي)^(٣)، ورواه حماد بن سلمة، عن ثمامة بن عبدالله بن أنس (عند إسحاق بن راهويه، والإمام أحمد، والدارمي، والطحاوي)^(٤)، -ستهم-، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به.

الخلاصة: روي الحديث من وجهين، وقد رجع أبو حاتم، وأبو زرعة، والدارقطني حديث ثمامة بن عبدالله، عن أبي هريرة رضي الله عنه، فقال أبو حاتم: (هذا أشبه: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)^(٥)، وقال أبو

كِتَابُ الْمِيَاهِ: ذَكَرَ مَا لَا يُنَجِّسُ الْمَاءَ مِنَ الْهَوَامِّ وَمَا أَشْبَهَهَا بِمَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ ثَابِتٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّهُ ثُمَّ لِيَطْرَحْهُ): ١/ح(١٩٥). والطحاوي في شرح مشكل الآثار: بَابُ بَيَانِ مُشْكِالِ مَا رُوِيَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَوْلِهِ: (إِذَا سَقَطَ الذُّبَابُ فِي طَعَامٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَمْقُلْهُ؛ فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ شِفَاءً، وَفِي الْآخَرِ دَاءٌ، وَإِنَّمَا يُقَدَّمُ الدَّاءُ وَيُؤَخَّرُ الشِّفَاءُ): ٨/ح(٣٢٩١). والبيهقي في الآداب: ح(٤٥٠)، وقال: (وَرَوَاهُ الْمُقْبِرِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَادَ: (وَإِنَّهُ يُنْقِي بِالْجَنَاحِ الَّذِي فِيهِ الدَّاءُ)، وَرَوَاهُ أَبُو سَعِيدٍ الْحُدْرِيُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَزَادَ: (وَإِنَّهُ يُؤَخَّرُ الشِّفَاءَ وَيُقَدَّمُ السُّمُّ)، وَفِي السَّنَنِ الْكُبْرَى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ إِذَا مَاتَ فِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ: ١/ح(١١٩٠)، وقال: (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَخْلَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ)، وَفِي شُعْبِ الْإِيمَانِ: فَصْلُ فِي الذُّبَابِ يَسْقُطُ فِي الْإِنَاءِ: ٨/ح(٥٦٢٧).

(١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٥٥٥٨): (ثقة).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٨٤١): (ثقة ثبت).

(٣) أخرجه من هذا الطريق: الإمام أحمد في مسنده: مُسْنَدُ الْمُكْثَرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ: مُسْنَدُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: ١٤/ح(٨٤٨٥). والبخاري في مسنده: مُسْنَدُ أَبِي حَمْرَةَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: ١٥/ح(٨٩٢٩)، وقال: (وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ عَنِ الْقَعْقَاعِ إِلَّا مُحَمَّدُ بْنُ قَيْسٍ وَقَدْ خُولِفَ فِيهِ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ). والطحاوي في شرح مشكل الآثار: بَابُ بَيَانِ مُشْكِالِ مَا رُوِيَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَوْلِهِ: (إِذَا سَقَطَ الذُّبَابُ فِي طَعَامٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَمْقُلْهُ؛ فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ شِفَاءً، وَفِي الْآخَرِ دَاءٌ، وَإِنَّمَا يُقَدَّمُ الدَّاءُ وَيُؤَخَّرُ الشِّفَاءُ): ٨/ح(٣٢٩٣). وعثمان بن محمد السمرقندي المصري الحذاء (ت ٣٤٥هـ) في الفوائد المنتقاة الحسان العوالي: ح(٣٥). وعبدالله بن محمد الفاكهي (ت ٣٥٣هـ) في فوائده: ح(٢٧٤).

(٤) أخرجه من هذا الطريق: إسحاق بن راهويه في مسنده: مَا يُرْوَى عَنْ جَلَّاسِ بْنِ عَمْرٍو، وَعَمَّارِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ، وَأَبِي الْمُهَرَّمِ، وَمَشَايِخِ الْبَصْرَةِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: ١/ح(١٢٥). والإمام أحمد في مسنده: مُسْنَدُ الْمُكْثَرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ: مُسْنَدُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: ١٣/ح(٧٥٧٢)، ١٤/ح(٨٦٥٧)، ١٥/ح(٩٠٣٦). والدارمي في سننه: وَمِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ: بَابُ الذُّبَابِ يَنْعِقُ فِي الطَّعَامِ: ٢/ح(٢٠٨٢)، وقال: (قَالَ غَيْرُ حَمَّادٍ: ثَمَامَةُ عَنْ أَنَسٍ مَكَانَ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَوْمٌ يَقُولُونَ: عَنْ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَحَدِيثُ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ أَصَحُّ). والطحاوي في شرح مشكل الآثار: بَابُ بَيَانِ مُشْكِالِ مَا رُوِيَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَوْلِهِ: (إِذَا سَقَطَ الذُّبَابُ فِي طَعَامٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَمْقُلْهُ؛ فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ شِفَاءً، وَفِي الْآخَرِ دَاءٌ، وَإِنَّمَا يُقَدَّمُ الدَّاءُ وَيُؤَخَّرُ الشِّفَاءُ): ٨/ح(٣٢٩٢).

(٥) علل الحديث لابن أبي حاتم: ١/المسألة: (٤٦).

زرعة: (والصحيح: ثمامة، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ^(١)، وقال الدارقطني: (وَقَوْلُ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ أَشْبَهُهُ بِالصَّوَابِ).^(٢)، وَقَالَ أَيْضًا: (مِنْهَا: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ هُوَ الصَّوَابُ).^(٣)

نسب أبو حاتم الوهم فيه إلى أبي عتاب سهل بن حماد لسلوكه الجادة^(٤)، فقال: (لَزِمَ أَبُو عَتَّابِ الطَّرِيقَ؛ فَقَالَ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسٍ)^(٥)، ونسب أبو زرعة الخطأ فيه إلى عبدالله بن المثنى فقال: (حديث عبدالله بن المثنى، أخطأ فيه عبدالله)^(٦)، فقد رجح أبو حاتم وأبو زرعة والدارقطني الوجه المرسل على الموصول، لأن ثمامة لم يدرك أبا هريرة رضي الله عنه، قال أبو حاتم في ترجمة ثمامة: (روى عن أنس، متصل، وروى عن أبي هريرة، مرسل)^(٧)، وقال المزي في ترجمته: (رَوَى عَنْ: جَدِّهِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَالْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَمْ يَدْرِكْهُ).^(٨)

ذهب الدارمي إلى تصحيح حديث عبيد بن حنين عن أبي هريرة على باقي الطرق فقال: (قَالَ غَيْرُ حَمَادٍ: ثُمَامَةُ عَنْ أَنَسٍ مَكَانَ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَوْمٌ يَقُولُونَ: عَنْ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَحَدِيثُ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ أَصَحُّ)^(٩)، ونقل ابن حجر تصحيح ابن حبان لرواية المقبري عن أبي هريرة فقال: (وَصَحَّحَهُ بَنُ جَبَّانٍ).^(١٠)

قال ابن حجر في رواية سهل بن حماد، عن عبدالله بن المثنى، عن ثمامة، عن أنس: (أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ

(١) المصدر نفسه: ١/المسألة: (٤٦).

(٢) علل الدارقطني: ٨/المسألة: (١٥٦٦).

(٣) البدر المنير لابن الملقن: ١/٤٥٥.

(٤) هناك بعض الأسانيد التي يكثر دَوْرَانُهَا بسبب كثرة رواية الراوي، وكثرة الرواة عنه؛ كأبي هريرة رضي الله عنه الذي هو أكثر الصحابة رواية؛ فإن بعض تلاميذه أكثروا من الرواية عنه، وبعض تلاميذهم أكثروا من الرواية عنهم، وربما تلاميذهم أيضًا، وهكذا. فكثرة تداول أحد هذه الأسانيد بصورة واحدة تجعله إسنادًا مشهورًا، ويسمى عندهم: طريقًا، أو جادة، أو مجرَّة؛ يسهل حفظه كما يسهل سلوك الناس للجادة التي يمشون عليها. وربما جاء حديث آخر يشترك مع هذا الإسناد المشهور (الجادة)، في بعض رجاله، ويختلف في بعضهم الآخر، فيرويه بعض الرواة فيهم، فيذكر الإسناد المشهور بتمامه بحكم الاشتراك في بعضه، فينبئ العلماء على هذا الوهم، ويوضحون سببه، ينظر: مقدمة تحقيق علل ابن أبي حاتم: ١١٨-١١٩.

(٥) علل الحديث لابن أبي حاتم: ١/المسألة: (٤٦).

(٦) علل الحديث لابن أبي حاتم: ١/المسألة: (٤٦).

(٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٢/الترجمة: (١٨٩٣).

(٨) تهذيب الكمال للمزي: ٤/الترجمة: (٨٥٤).

(٩) سنن الدارمي: ٢/ح (٢٠٨٢).

(١٠) فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر: ١٠/٢٥١.

وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ^(١)، وقال الهيثمي: (رَوَاهُ الْبَرْزُورِيُّ وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ)^(٢)، ونقل ابن الملقن، وابن حجر قول الدارقطني: (رَوَاهُ ثُمَامَةُ، عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعاً، وَرَوَاهُ ثُمَامَةُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً وَالْقَوْلَانِ مُحْتَمَلَانِ)^(٣). قال أبو حاتم الرازي في حديث ثعلبة بن مسلم، عن قيس بن خالد بن حبت، عن أبي هريرة: (هَذَا حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ الْإِسْنَادِ)^(٤)، وفي حديث حماد بن سلمة، عن حميد قال الطبراني: (لَمْ يَرَوْهُ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ حُمَيْدٍ إِلَّا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَجَّاجِ السَّامِيُّ)^(٥).

قال البزار في حديث محمد بن قيس، عن ابن عجلان، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه: (وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ عَنْ الْقَعْقَاعِ إِلَّا مُحَمَّدُ بْنُ قَيْسٍ وَقَدْ خُولِفَ فِيهِ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ)^(٦)، وقد روي نحو هذا الحديث عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه^(٧)، والله تعالى أعلم.

الحديث الثامن: قال ابن أبي حاتم: (وَسَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ كَثِيرٍ - قَالَ أَبِي: وَهُوَ وَالِدُ كَثِيرِ بْنِ يَحْيَى بْنِ كَثِيرٍ، وَكُنْيَتُهُ: أَبُو النَّضْرِ، وَلَيْسَ بِالْعَنْبَرِيِّ - عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: تَوَضَّؤُوا مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ، وَلَا تَوَضَّؤُوا مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ؟ قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: كُنْتُ أَنْكِرُ هَذَا الْحَدِيثَ؛ لِتَفَرُّدِهِ، فَوَجَدْتُ لَهُ أَصْلًا: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمِصْفَى، عَنْ بَقِيَّةٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي فَلَانٌ - سَمَّاهُ - عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِنَحْوِهِ)^(٨). قال: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ الزُّهْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمِّي يَعْقُوبُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ؛ حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ الثَّقَفِيُّ: أَنَّهُ سَمِعَ مُحَارِبَ بْنَ دِثَارٍ يَذْكُرُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، بِنَحْوِ هَذَا، وَلَمْ يَرْفَعْهُ)^(٩). قَالَ أَبِي: حَدِيثُ ابْنِ إِسْحَاقَ أَشْبَهُهُ، مَوْقُوفٌ)^(١٠).

(١) فتح الباري للحافظ ابن حجر: ٢٥٠ / ١٠.

(٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لنور الدين الهيثمي: ٥ / ح (٧٩٩٤).

(٣) البدر المنير لابن الملقن: ١ / ٤٥٥. وتلخيص الحبير للحافظ ابن حجر: ١ / ح (١٢)، وفتح الباري: ٢٥١ / ١٠.

(٤) علل الحديث لابن أبي حاتم: ١ / المسألة: (٧٩).

(٥) المعجم الأوسط للطبراني: ٣ / ح (٣٠١٧).

(٦) مسند البزار: ١٥ / ح (٨٩٢٩).

(٧) ينظر: مسند أبي داود الطيالسي: ٣ / ح (٢٣٠٢). ومسند الإمام أحمد: ١٧ / ح (١١١٨٩). وصحيح ابن حبان:

١٢٤٧ / ٤. ومسند أبي يعلى: ٢ / ح (٩٨٦).

(٨) حديث الصحابي عبدالله بن عمر رضي الله عنه: أخرجه من هذا الوجه: أبو أمية محمد بن إبراهيم الخزاعي البغدادي ثم الطرسوسي (ت ٢٧٣هـ): ح (١١). وابن ماجه: كتاب الطهارة وسننها: باب ما جاء في الوضوء من لُحُومِ الْإِبِلِ: ١ / ح (٤٩٧).

(٩) أخرجه من هذا الوجه: من طريق عبيد الله بن سعد، عن عمر، عن أبيه، عن ابن إسحاق: ابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: كتاب الطهارة: ذكر الوضوء من لُحُومِ الْإِبِلِ ثَابِتٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ بِالْوُضُوءِ مِنْ

دراسة الحديث والحكم عليه: روي الحديث من وجهين:

الوجه الأول: رواه خالد بن يزيد الفزاري^(٣) (عند الطرسوسي، وابن ماجه)^(٣)، وعبيد أو عتبة بن قيس الهاشمي^(٤) (عند حمزة بن يوسف الجرجاني)^(٥)، وأبو النضر يحيى بن كثير البصري^(٦) (عند ابن أبي حاتم)^(٧)، -ثلاثتهم-، عن عطاء بن السائب الثقفي الكوفي^(٨)، عن محارب بن دثار السدوسي^(٩)، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه، مرفوعاً، به.

الوجه الثاني: رواه ابراهيم بن سعد المدني^(١٠) (عند ابن أبي حاتم)^(١١)، وأبو عمر حفص بن غياث الكوفي^(١٢) (عند ابن المنذر)^(١٣)، -كلاهما-، عن أبي بكر محمد بن إسحاق المدني صاحب المغازي^(١٤)، عن عطاء بن السائب الثقفي، عن محارب بن دثار، عن ابن عمر رضي الله عنه، موقوفاً، به.

الخلاصة: روي الحديث من وجهين، وقد رجح أبو حاتم الرواية الموقوفة عن ابن عمر رضي الله عنه، فقال: (حديث ابن إسحاق أشبه، موقوف)^(١٥)، وفي حديث بقية، عن خالد بن يزيد بن عمر بن هبيرة الفزاري، عن عطاء بن السائب، عن محارب بن دثار، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه، مرفوعاً، قال البوصيري:

لُحُومُ الْإِبِلِ: ١/ح(٣٢).

(١) ذكره ابن أبي حاتم في علله: بَيَّانُ عَلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَ فِي الطَّهَارَةِ: ١/ المسألة: (٤٨).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٦٨٩): (مجهول الحال معروف النسب).

(٣) أخرجه من هذا الوجه: الطرسوسي في مسند عبد الله بن عمر: ح(١١). وابن ماجه: كتاب الطَّهَارَةِ وَسُنَنِهَا: بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ: ١/ح(٤٩٧).

(٤) لم أعثر على ترجمته.

(٥) أخرجه من هذا الطريق: أبو القاسم حمزة بن يوسف السهمي القرشي الجرجاني (ت ٤٢٧هـ) في تاريخ جرجان: باب حرف النون: من اسمه نصير ونعيم وغيره: الترجمة: (٩٥٦).

(٦) قال الحافظ ابن حجر في التقريب: الترجمة: (٧٦٣١): (ضعيف).

(٧) رواه من هذا الطريق: ابن أبي حاتم في علله معلقاً: بَيَّانُ عَلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَ فِي الطَّهَارَةِ: ١/ المسألة: (٤٨).

(٨) قال الحافظ ابن حجر في التقريب: الترجمة: (٤٥٩٢): (صدوق اختلط).

(٩) قال الحافظ ابن حجر في التقريب: الترجمة: (٦٤٩٢): (ثقة إمام زاهد).

(١٠) قال الحافظ ابن حجر في التقريب: الترجمة: (١٧٧): (ثقة حجة تكلم فيه بلا قادح).

(١١) رواه من هذا الوجه: ابن أبي حاتم في علله معلقاً: بَيَّانُ عَلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَ فِي الطَّهَارَةِ: ١/ المسألة: (٤٨).

(١٢) قال الحافظ ابن حجر في التقريب: الترجمة: (١٤٣٠): (ثقة فقيه تغير حفظه قليلاً في الآخر).

(١٣) أخرجه من هذا الطريق: ابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: كتاب الطهارة: ذَكَرَ الْوُضُوءَ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ ثَابِتٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ بِالْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ: ١/ح(٣٢).

(١٤) قال الحافظ ابن حجر في التقريب: (صدوق يدلّس...)، ينظر: الترجمة: (٥٧٢٥).

(١٥) علل الحديث لابن أبي حاتم: ١/ المسألة: (٤٨).

(هَذَا إِسْنَادٌ فِيهِ بَقِيَّةُ بَنِ الْوَلِيدِ وَهُوَ مُدَلَّسٌ وَقَدْ رَوَاهُ بِالْعِنْعِنَةِ وَشَيْخُهُ خَالِدٌ مَجْهُولُ الْحَالِ).^(١)

مع أن خالداً بن يزيد قد تابعه يحيى بن كثير وعتبة بن قيس، إلا أن خالداً مجهول الحال كما تقدم في ترجمته، وأبو النضر يحيى بن كثير قال الحافظ ابن حجر في ترجمته: (ضعيف)^(٢)، وعتبة بن قيس مشكوك في اسمه فقيل عتبة أو عبيد وهو مجهول أيضاً، والله تعالى أعلم.

الحديث التاسع: قال ابن أبي حاتم: (وسألت أبا عن حديث رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ خَالِدِ الْحَدَّاءِ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ؛ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَوْمًا يَكْرَهُونَ اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ بِالْغَائِطِ، فَقَالَ: حَوِّلُوا مَقْعَدَتِي إِلَى الْقِبْلَةِ؟)^(٣) قَالَ أَبِي: فَلَمْ أَزَلْ أَقْفُو أَنْتَرُ هَذَا الْحَدِيثَ، حَتَّى كَتَبْتُ بِمَصْرَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ بَكْرٍ بْنِ مُضَرَ - أَوْ غَيْرِهِ - عَنْ بَكْرِ بْنِ مُضَرَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رِبْعَةَ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عُزْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، مَوْقُوفًا^(٤)؛ وَهَذَا أَشْبَهُهُ).^(٥)

(١) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه للبوصيري: ١/ح(٢٠٣).

(٢) تقريب التهذيب: الترجمة: (٧٦٣١).

(٣) حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: أخرجه من هذا الوجه: من طريق وكيع بن الجراح عنه: ابن أبي شيبة في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ: مَنْ رَخَّصَ فِي اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ بِالْحَلَاءِ: ١/ح(١٦١٣). والإمام أحمد في مسنده: مسند النساء: مُسْنَدُ الصَّديقةِ عَائِشَةَ بِنْتِ الصَّديقِ ﷺ: ٤١/ح(٢٥٠٦٣). وابن ماجه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ وَسُنَنِهَا: بَابُ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ فِي الْكِنْفِ، وَإِبَاحَتِهِ ذُونَ الصَّخَارِيِّ: ١/ح(٣٢٤)، وقال: (قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْقَطَّانُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عُبَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ خَالِدِ الْحَدَّاءِ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ، مِثْلَهُ). وأخرجه من طريق يزيد بن هارون عنه: الإمام أحمد في مسنده: مسند النساء: مُسْنَدُ الصَّديقةِ عَائِشَةَ بِنْتِ الصَّديقِ ﷺ: ٤٣/ح(٢٦٠٢٧). والطحاوي في شرح معاني الآثار: كِتَابُ الْكِرَاهَةِ: بَابُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ بِالْفُرُوجِ لِلْغَائِطِ وَالْبَوْلِ: ٤/ح(٦٥٩٨). وأخرجه من طريق الوليد بن صالح عنه: إسحاق بن راهويه في مسنده: مَا يُرْوَى عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ وَأَبِي صَالِحٍ ذَكَوَانَ عَنْ عَائِشَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: ٢/ح(١٠٩٥). وأخرجه من طريق بهز بن أسد عنه: الإمام أحمد في مسنده: مسند النساء: مُسْنَدُ الصَّديقةِ عَائِشَةَ بِنْتِ الصَّديقِ ﷺ: ٤٣/ح(٢٥٨٣٧). وأخرجه من طريق أسد بن موسى عنه: الطحاوي في شرح معاني الآثار: كِتَابُ الْكِرَاهَةِ: بَابُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ بِالْفُرُوجِ لِلْغَائِطِ وَالْبَوْلِ: ٤/ح(٦٥٩٥). وأخرجه من طريق يحيى بن إسحاق عنه: الدارقطني في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ فِي الْحَلَاءِ: ١/ح(١٦٧). ومن طريق حجاج بن منهال: أخرجه ابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: كِتَابُ آدَابِ الْوُضُوءِ ذِكْرُ النَّهْيِ عَنْ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارِهَا بِالْغَائِطِ وَالْبَوْلِ تَبَيَّنَ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ، وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا بِبَوْلٍ وَلَا غَائِطٍ، وَلَكِنْ شَرِّقُوا، أَوْ غَرِّبُوا). ١/ح(٢٦١). وأخرجه من طريق أبي كامل مظفر عنه: الإمام أحمد في مسنده: مسند النساء: مُسْنَدُ الصَّديقةِ عَائِشَةَ بِنْتِ الصَّديقِ ﷺ: ٤٣/ح(٢٥٨٩٩). ومن طريق موسى بن إسماعيل: رواه البخاري في التاريخ الكبير تعليقاً: ٣/الترجمة: (٥٣٥). وأخرجه من طريق أبي داود الطيالسي عنه: أبو داود الطيالسي في مسنده: مُسْنَدُ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ: الْأَفْرَادُ عَنْ عَائِشَةَ: ٣/ح(١٦٤٥).

(٤) رواه من طريق يحيى بن بكير عن بكر بن مضر: البخاري في التاريخ الكبير تعليقاً: ٣/الترجمة: (٥٣٥). وابن عساكر

دراسة الحديث والحكم عليه: روي الحديث من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: رواه وكيع بن الجراح الرؤاسي^(٢) (عند ابن أبي شيبة، والإمام أحمد، وابن ماجه)^(٣)، وأبو خالد يزيد بن هارون الواسطي^(٤) (عند الإمام أحمد، والطحاوي)^(٥)،

وأبو داود سليمان بن داود الطيالسي^{(٦)(٧)}، وأسد بن موسى الأموي المصري^(٨) (عند الطحاوي)^(٩)، وأبو الأسود بجز بن أسد البصري^(١٠) (عند الإمام أحمد)^(١١)، وأبو محمد حجاج بن منهال البصري^(١٢) (عند ابن المنذر)^(١٣)، وأبو محمد الوليد بن صالح الجزري^(١٤) (عند إسحاق بن راهويه)^(١٥)، وأبو زكريا يحيى

في تاريخ دمشق: ١١٨/١٦.

(١) ذكره ابن أبي حاتم في علله: بَيَّانُ عَلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَ فِي الطَّهَارَةِ: ١/المسألة: (٥٠).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٧٤١٤): (ثقة حافظ عابد).

(٣) أخرجه من هذا الوجه: ابن أبي شيبة في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ: مَنْ رَخَّصَ فِي اسْتِقْبَالِ الْقَبْلَةِ بِالْخَلَاءِ: ١/ح (١٦١٣). والإمام أحمد في مسنده: مسند النساء: مُسْنَدُ الصَّدِيقَةِ عَائِشَةَ بِنْتِ الصَّدِّيقِ ﷺ: ٤١/ح (٢٥٠٦٣). وابن ماجه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ وَسُنَنِهَا: بَابُ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ فِي الْكَيْفِ، وَإِبَاحَتِهِ دُونَ الصَّحَارِيِّ: ١/ح (٣٢٤)، وقال: (قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْقَطَّانُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عُبَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ، مِثْلَهُ).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٧٧٨٩): (ثقة متقن عابد).

(٥) أخرجه من هذا الطريق: الإمام أحمد في مسنده: مسند النساء: مُسْنَدُ الصَّدِيقَةِ عَائِشَةَ بِنْتِ الصَّدِّيقِ ﷺ: ٤٣/ح (٢٦٠٢٧). والطحاوي في شرح معاني الآثار: كِتَابُ الْكَرَاهَةِ: بَابُ اسْتِقْبَالِ الْقَبْلَةِ بِالْفُرُوجِ لِلْعَائِطِ وَالْبَوْلِ: ٤/ح (٦٥٩٨).

(٦) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٥٥٠): (ثقة حافظ غلط في أحاديث).

(٧) أخرجه من هذا الطريق: أبو داود الطيالسي في مسنده: مُسْنَدُ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ: الْأَفْرَادُ عَنْ عَائِشَةَ: ٣/ح (١٦٤٥).

(٨) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٣٩٩): (صدوق يغرب وفيه نصب).

(٩) أخرجه من هذا الطريق: الطحاوي في شرح معاني الآثار: كِتَابُ الْكَرَاهَةِ: بَابُ اسْتِقْبَالِ الْقَبْلَةِ بِالْفُرُوجِ لِلْعَائِطِ وَالْبَوْلِ: ٤/ح (٦٥٩٥).

(١٠) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٧٧١): (ثقة ثبت).

(١١) أخرجه من هذا الطريق: الإمام أحمد في مسنده: مسند النساء: مُسْنَدُ الصَّدِيقَةِ عَائِشَةَ بِنْتِ الصَّدِّيقِ ﷺ: ٤٣/ح (٢٥٨٣٧).

(١٢) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١١٣٧): (ثقة فاضل).

(١٣) أخرجه من هذا الطريق: ابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: كِتَابُ آدَابِ الْوُضُوءِ ذِكْرُ النَّهْيِ عَنِ اسْتِقْبَالِ الْقَبْلَةِ وَاسْتِدْبَارِهَا بِالْعَائِطِ وَالْبَوْلِ ثَبَّتِ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا أُنْتِشِمَ الْعَائِطُ فَلَا

بن إسحاق السليحي^(٣) (عند الدارقطني)^(٤)، وأبو كامل مظفر بن مدرك الخراساني^(٥) (عند الإمام أحمد)^(٦)، وأبو سلمة موسى بن اسماعيل المنقري^(٧) (عند البخاري)^(٨)، -عشرتهم-، عن حماد بن سلمة^(٩)،

ورواه أبو محمد عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي^(١٠) (عند ابن أبي شيبة، والإمام أحمد، والباغندي، والدارقطني)^(١١)، وأبو الحسن علي بن عاصم الواسطي^(١٢) (عند إسحاق بن راهويه، والإمام أحمد، والدارقطني، والبيهقي)^(١٣)، وأبو عبد الرحمن عبد العزيز بن المغيرة البصري^(١٤) (عند ابن ماجه)^(١٥)، وأبو

تَسْتَقْبِلُوا الْقَبْلَةَ، وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا بِبَوْلٍ وَلَا غَائِطٍ، وَلَكِنْ شَرُّوْا، أَوْ غَرَّبُوا: ١/ح (٢٦١).

(١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٧٤٢٩): (ثقة).

(٢) أخرجه من هذا الطريق: إسحاق بن راهويه في مسنده: مَا يُرْوَى عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ وَأَبِي صَالِحٍ دُكْوَانَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ٢/ح (١٠٩٥).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٧٤٩٩): (صدوق).

(٤) أخرجه من هذا الطريق: الدارقطني في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ اسْتِقْبَالِ الْقَبْلَةِ فِي الْحَلَاءِ: ١/ح (١٦٧).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٦٧٢٢): (ثقة متقن كان لا يحدث إلا عن ثقة).

(٦) أخرجه من هذا الطريق: الإمام أحمد في مسنده: مسند النساء: مُسْنَدُ الصَّدِيقَةِ عَائِشَةَ بِنْتِ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ٤٣/ح (٢٥٨٩٩).

(٧) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٦٩٤٣): (ثقة ثبت).

(٨) رواه من هذا الطريق: البخاري في التاريخ الكبير تعليقاً: ٣/الترجمة: (٥٣٥).

(٩) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٤٩٩): (ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بآخره).

(١٠) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤٢٦١): (ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين).

(١١) أخرجه من هذا الطريق: ابن أبي شيبة في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: مَنْ رَخَّصَ فِي اسْتِقْبَالِ الْقَبْلَةِ بِالْحَلَاءِ: ١/ح (١٦١٢). والإمام أحمد في مسنده: مسند النساء: مُسْنَدُ الصَّدِيقَةِ عَائِشَةَ بِنْتِ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ٤٢/ح (٢٥٥٠٠). والباغندي في مسند أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز: ح (٩٥). والدارقطني في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ اسْتِقْبَالِ الْقَبْلَةِ فِي الْحَلَاءِ: ١/ح (١٦٨).

(١٢) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: (صدوق يخطئ ويصر...)، ينظر: الترجمة: (٤٧٥٨).

(١٣) أخرجه من هذا الطريق: إسحاق بن راهويه في مسنده: مَا يُرْوَى عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ وَأَبِي صَالِحٍ دُكْوَانَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ٢/ح (١٠٩٦)، وقال: (أَخْبَرَنَا سَعْدَانُ بْنُ سَعْدِ اللَّيْثِيِّ نَا الْحُسَيْنُ بْنُ دُكْوَانَ عَنْ مَرْوَانَ الْأَصْفَرِ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ أَتَرَكَ بَعِيرًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَبْلَةِ ثُمَّ بَالَ فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَلَسْتُمْ تَكْرَهُونَ هَذَا؟ قَالَ: إِذَا كَانَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْقَبْلَةِ مَا يَسْتُرُهَا فَلَا بَأْسَ). والإمام أحمد في مسنده: مسند النساء: مُسْنَدُ الصَّدِيقَةِ عَائِشَةَ بِنْتِ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ٤٢/ح (٢٥٥١١). والدارقطني في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ اسْتِقْبَالِ الْقَبْلَةِ فِي الْحَلَاءِ: ١/ح (١٦٦)، وقال: (هَذَا أَضْبَطُ إِسْنَادٍ، وَزَادَ فِيهِ خَالِدُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ وَهُوَ الصَّوَابُ). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ:

بكر وهيب بن خالد البصري^(٣) (عند البخاري)^(٤)، -خمسهم-، عن أبي المنازل خالد بن مهران الحذاء البصري^(٥)، عن خالد بن أبي الصلت البصري عامل عمر بن عبد العزيز^(٦)، عن عراك بن مالك الغفاري المدني^(٧)، عن عائشة رضي الله عنها، مرفوعاً، به.

الوجه الثاني: رواه أبو عوانة الوضاح بن عبد الله الواسطي^(٨)

(عند إسحاق بن راهويه، والدارقطني)^(٩)، وأبو معاوية هشيم بن بشير الواسطي^(١٠) (عند ابن شاهين)^(١١)، ويحيى بن مطر المجاشعي البصري^(١٢) (عند الدارقطني)^(١٣)، والقاسم بن مطيب العجلي البصري^(١٤) (عند الدارقطني)^(١٥)، -أربعهم-، عن خالد الحذاء، عن عراك بن مالك، عن عائشة رضي الله عنها،

بَابُ الرُّحْصَةِ فِي ذَلِكَ فِي الْأُبْنِيِّ: ١/ح (٤٤١)، وقال: (تَابَعَهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ فِي إِقَامَةِ إِسْنَادِهِ، وَرَوَاهُ عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عِرَاكِ، عَنْ عَائِشَةَ، وَرَوَاهُ أَبُو عَوَانَةَ، وَغَيْرُهُ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ، عَنْ عِرَاكِ، عَنْ عَائِشَةَ).

(١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤١٢٦): (صدوق).

(٢) رواه من هذا الطريق: ابن ماجه تعليقا: كِتَابُ الطَّهَارَةِ وَسُنَنُهَا: بَابُ الرُّحْصَةِ فِي ذَلِكَ فِي الْكَيْفِ، وَإِبَاحَتِهِ دُونَ الصَّخَارِيِّ: ١/ح (٣٢٤).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٧٤٨٧): (ثقة ثبت لكنه تغير قليلاً بآخره).

(٤) رواه من هذا الطريق: البخاري في التاريخ الكبير تعليقا: ٣/الترجمة: (٥٣٥).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٦٨٠): (ثقة يرسل).

(٦) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٦٤٣): (مقبول).

(٧) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤٥٤٩): (ثقة).

(٨) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٧٤٠٧): (ثقة ثبت).

(٩) أخرجه من هذا الوجه: إسحاق بن راهويه في مسنده: مَا يُرْوَى عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ وَأَبِي صَالِحٍ ذَكَوَانَ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: ٢/ح (١٠٩٤). والدارقطني في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ فِي الْخَلَاءِ: ١/ح (١٦٣)، وقال: (بَيَّنَّ خَالِدٌ وَعِرَاكِ خَالِدٌ بَيْنَ أَبِي الصَّلْتِ).

(١٠) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٧٣١٢): (ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي).

(١١) أخرجه من هذا الطريق: ابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: الْخِلَافُ فِي ذَلِكَ: ح (٨٣)، ولفظه: (عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّهَا رَأَتْ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم «يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ لِحَاجَتِهِ بَعْدَ النَّهْيِ»).

(١٢) ذكره الخطيب البغدادي في تالي تلخيص المتشابه: ٤٢٢/٢، وقال: (حدث عن عاصم الأحول وحسين بن عبد الرحمن وخالد الحذاء وحماد بن سلمة روى عنه هشام بن بمر المدايني وغيره)، ولم يذكره بجرح أو تعديل.

(١٣) أخرجه من هذا الطريق: الدارقطني في سننه: ١/ح (١٦٥)، وقال: (هَذَا الْقَوْلُ أَصَحُّ هَكَذَا، رَوَاهُ أَبُو عَوَانَةَ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُطِيبٍ، وَيَحْيَى بْنُ مَطَرٍ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ، عَنْ عِرَاكِ. وَرَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ، عَنْ عِرَاكِ، وَتَابَعَهُمَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ إِلَّا إِنَّهُ قَالَ: عَنْ رَجُلٍ).

(١٤) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٥٤٩٦): (فيه لين).

مرفوعاً، به.

الوجه الثالث: رواه أبو زكريا يحيى بن عبد الله بن بكير المصري^(٣) (عند البخاري، وابن عساكر)^(٣)، وإسحاق بن بكر بن مضر^(٤) (عند ابن أبي حاتم)^(٥)، - كلاهما -، عن أبي محمد بكر بن مضر الكندي المصري^(٦)، عن أبي شرحبيل جعفر بن ربيعة البصري^(٧)، عن عراك بن مالك، عن عروة بن الزبير^(٨)، عن عائشة رضي الله عنها، موقوفاً، به.

الخلاصة: روي الحديث من ثلاثة أوجه، وقد رجح أبو حاتم الرواية الموقوفة عن عائشة رضي الله عنها، فقال: (لَمْ أَزَلْ أَقْفُو أَنْتَرْ هَذَا الْحَدِيثِ، حَتَّى كَتَبْتُ بِمَضَرِّ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ بَكْرِ بْنِ مُضَرَ - أَوْ غَيْرِهِ - عَنْ بَكْرِ بْنِ مُضَرَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، مَوْقُوفًا؛ وَهَذَا أَشْبَهُ).^(٩) ونقل ابن حجر عن أبي حاتم قوله: (إن الصواب عراك عن عروة عن عائشة قولها، وأن من قال: قال عراك: سمعت عائشة، مرفوعاً، وهم فيه سنداً ومتناً)^(١٠)، وكذلك صححها البخاري من طريق يحيى بن بكير عن بكر بن مضر، فقال: (وَهَذَا أَصَحُّ)^(١١)، وقال الترمذي: (سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: فِيهِ اضْطِرَابٌ وَالصَّحِيحُ عَنْ عَائِشَةَ قَوْلُهَا).^(١٢)

أما الدارقطني فقد رجح رواية حماد بن سلمة ومن تابعه في الرواية عن خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت عن عراك عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً على الروايات التي أُسْقِطَ منها خالد بن أبي الصلت، فقال: (والصحيح قول حماد بن سلمة ومن تابعه)^(١٣)، وقال البوصيري في اسناد رواية وكيع عن حماد بن سلمة

(١) أخرجه من هذا الطريق: الدارقطني في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ اسْتِئْجَالِ الْقِبْلَةِ فِي الْخُلَاءِ: ١/ح (١٦٤)، وقال: (تَابِعُهُ يَحْيَى بْنُ مَطَرٍ، عَنْ خَالِدٍ).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٧٥٨٠): (ثقة في الليث وتكلموا في سماعه من مالك).

(٣) رواه من هذا الوجه: البخاري في التاريخ الكبير تعليقا: ٣/الترجمة: (٥٣٥). وابن عساكر في تاريخ دمشق: ١٦/١١٨.

(٤) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٣٤٣): (صدوق فقيه).

(٥) أخرجه من هذا الطريق: ابن أبي حاتم في عله: بَيَانُ عِلَلِ أَخْبَارِ رُوِيَ فِي الطَّهَارَةِ: ١/المسألة: (٥٠).

(٦) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٧٥١): (ثقة ثبت).

(٧) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٩٣٨): (ثقة).

(٨) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤٥٦١): (ثقة).

(٩) علل الحديث لابن أبي حاتم: ١/المسألة: (٥٠).

(١٠) تهذيب التهذيب: ٣/الترجمة: (١٨٣).

(١١) التاريخ الكبير للبخاري: ٣/الترجمة: (٥٣٥).

(١٢) العلل الكبير للترمذي: ح (٦).

(١٣) علل الدارقطني: ١٤/المسألة: (٣٧٣٣).

عن خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت عن عراك بن مالك عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: (الإسناد الأول حسن رجاله ثقات معروفون) ^(١)، وقال النووي: (رواه أحمد بن حنبل في مسنده وابن ماجه وإسناده حسن) ^(٢)، وفي رواية علي بن عاصم عن خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت عن عراك، قال الدارقطني: (هذا أصبسط إسناد، وزاد فيه خالد بن أبي الصلت وهو الصواب) ^(٣). قال الدارقطني في رواية أبي عوانة، عن خالد الحذاء، عن عراك: (بين خالد وعراك خالد بن أبي الصلت) ^(٤).

أعل الحديث بالانقطاع، فقد ذهب الإمام أحمد والبخاري ^(٥)، وموسى بن هارون، وابن عمار الشهيد، وأبو الفضل الحافظ حفيد أبي سعد الزاهد، وابن القيم إلى القول بعدم سماع عراك من عائشة، قال الأثرم: قال أحمد بن حنبل: (أحسن ما في الرخصة حديث عائشة، وإن كان مرسلاً، فإن أخرجه حسن، قلت له: فإن عراكاً يرويه مره، ويقول: سمعت عائشة، فأنكره، وقال: من أين سمع عراك عائشة بما يروي عن عروة عنها؟) ^(٦).

عقب ابن رجب على كلام الإمام أحمد فقال: (ويعنى بإرساله أن عراكاً لم يسمع من عائشة، وقال: إنما يروى عن عروة عن عائشة رضي الله عنها، فلعله حسنه لأن عراكاً قد عرف أنه يروي حديث عائشة، عن عروة عنها) ^(٧)، ونقل ابن أبي حاتم عن أحمد، قال: (رواه غير واحد عن خالد الحذاء، ليس فيه: سمعت، وهكذا رواه غير واحد عن حماد بن سلمة، ليس فيه: سمعت) ^(٨)، وقد ذكر عن موسى بن هارون مثل ما حكى عن أحمد في هذا ^(٩)، وقال ابن عمار الشهيد: (وهذا عندنا حديث مرسلاً) ^(١٠).

في حين ذهب ابن عبد الهادي، والبوصيري، والرشيد العطار إلى احتمال سماع عراك من عائشة فقال ابن عبد الهادي: (وقد روى أحمد والدارقطني في بعض طرق هذا الحديث أن عراكاً قال: (حدثني

(١) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه: ١/ح (١٣٠).

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج لحيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ): ٣ / ١٥٤.

(٣) سنن الدارقطني: ١/ح (١٦٦).

(٤) المصدر نفسه: ١/ح (١٦٣).

(٥) ينظر: التاريخ الكبير للبخاري: ٣/الترجمة: (٥٣٥).

(٦) نصب الراية لأحاديث الهداية لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي (ت ٧٦٢هـ): ٢ / ١٠٦.

(٧) شرح علل الترمذي لزين الدين الحنبلي: ١ / ١٩٣.

(٨) المراسيل لابن أبي حاتم: ح (٦٠٦).

(٩) نصب الراية: ٢ / ١٠٧.

(١٠) علل الأحاديث في كتاب الصحيح مسلم بن الحجاج لأبي الفضل محمد بن عمار بن الجارود الجارودي الهروي الشهيد (ت ٣١٧هـ): ١٢٥.

عائشة)، وهو يدل على سماعه منها، قال بعضهم: ويقوي ذلك أن مسلماً أخرج في صحيحه: (حدثنا عراك عن عائشة)، والمراسيل والمنقطعات ليست من شرط الصحيح^(١).

قال البوصيري: (وقد أخطأ من زعم أن خالد بن الصلت مجتهد، وأقوى ما علل به هذا الخبر أن عراك لم يسمع من عائشة نقلوه عن الإمام أحمد وقد ثبت سماعه منها عند مسلم رواه الدارقطني في سننه من هذا الوجه ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه كما رواه ابن ماجه عنه^(٢)).

قال الرشيد العطار: (وقال أبو الفضل الحافظ حفيد أبي سعد الزاهد في كلامه على هذا الحديث هذا عندنا حديث مرسل واستدل بما ذكرناه من قول أحمد بن حنبل وموسى بن هارون ولم يخرج البخاري لعراك عن عائشة شيئاً وأخرج له ابن ماجه عنها حديثين وحديثه عن رجل عنها لا يدل على عدم سماعه بالكلية منها لا سيما وقد جمعها بلد واحد وعصر واحد وهذا ومثله محمول على السماع عند مسلم رحمه الله حتى يقوم الدليل على خلافه كما نص عليه في مقدمة كتابه فسماع عراك من عائشة رضي الله عنه جائز ممكن وقد ثبت سماعه من أبي هريرة وغيره من الصحابة رضي الله عنهم والله أعلم^(٣)).

قال العلائي معقباً على تخريج مسلم لحديث عراك عن عائشة: (والظاهر أن ذلك على قاعدته المعروفة والله أعلم^(٤))، وهي قبول رواية المتعاصرين مع إمكان اللقاء بينهما، ولو لم يصرح بالسماع، وأما الطرق التي ذكر فيها التصريح بالسماع فقد أنكر الإمام أحمد طريق حماد بن سلمة كما تقدم، وإن الرواة عن خالد الحذاء الذين لم يذكروا التصريح هم أكثر عدداً وأحفظ من علي بن عاصم الذي صرح بالسماع.

ذهب ابن حجر إلى إنكار الحديث فقال في ترجمة بن أبي الصلت: (لا يكاد يعرف، تفرد عنه به خالد الحذاء، وهذا حديث منكر. وتارة رواه الحذاء عن عراك مدلساً، وتارة يقول: عن رجل، عن عراك... وما علمت أحداً تعرض إلى لينه، لكن الخبر منكر^(٥))، ولعل الراجح مما تقدم أن عراك لم يسمع من عائشة، والله أعلم.

أما متن الحديث فقد اختلف العلماء في حكم استقبال القبلة واستدبارها ببول أو غائط على أربعة أقوال:

الأول: يَحْرُمُ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ فِي الصَّخَرَاءِ بِالْبَوْلِ وَالْغَائِطِ وَلَا يَحْرُمُ ذَلِكَ فِي الْبُنْيَانِ.

(١) تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي: ١/ح (١٥٢).

(٢) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه: ١/ح (١٣٠).

(٣) غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة لأبي الحسين يحيى بن علي رشيد الدين القرشي الأموي النابلسي المصري المعروف بالرشيد العطار (ت ٦٦٢هـ): ٢٥٦-٢٥٧.

(٤) جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي: الترجمة: (٥١١).

(٥) ميزان الاعتدال: ١/الترجمة: (٢٤٣٢).

الثاني: لا يجوز ذلك لا في البُنيان ولا في الصَّحراء.

الثالث: جواز ذلك في البُنيان والصَّحراء جميعاً.

الرابع: لا يجوز الاستقبال لا في الصَّحراء ولا في البُنيان ويجوز الاستدبار فيهما وهي إحدى الروايتين عن أبي حنيفة وأحمد رحمهما الله تعالى.^(١)

رجح النووي عدم جوازه في الصحراء وجوازه في البنيان، فقال بعد أن ساق أحاديث الجواز والنهي: (فهذه أحاديث صحيحة مصرحة بالجواز في البُنيان وحديث أبي أيوب وسلمان وأبي هريرة وغيرهم وردت بالنهي فيحمل على الصحراء ليجمع بين الأحاديث ولا خلاف بين العلماء أنه إذا أمكن الجمع بين الأحاديث لا يُصار إلى ترك بعضها بل يحب الجمع بينها والعمل بجميعها وقد أمكن الجمع على ما ذكرناه فوجب المصير إليه)^(٢)، وإلى مثل ذلك ذهب الطحاوي فقال: (فَلَمَّا كَانَ حُكْمُ هَذِهِ الْآثَارِ كَذَلِكَ، كَانَ أَوْلَىٰ بِنَا أَنْ نُصَحِّحَهَا كُلَّهَا. فَتَجَعَلَ مَا فِيهِ النَّهْيُ مِنْهَا عَلَى الصَّحَارَى، وَمَا فِيهِ الْإِبَاحَةُ عَلَى الْبُيُوتِ، حَتَّى لَا تَضَادَّ مِنْهَا شَيْءٌ)^(٣)، والله تعالى أعلم.

الحديث العاشر: قال ابن أبي حاتم: (سمعتُ أبي ذكرَ حديثاً رواه عبد الوارث، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَتْ لَهُ خِرْقَةٌ يَتَمَسَّحُ بِهَا.^(٤) فقال: إني رأيتُ في بعض الروايات: عن عبد العزيز: أنه كان لأنس بن مالك خِرْقَةٌ...^(٥) ومؤوَّفٌ أشبهه، ولا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُسْنَدًا).^(٦)

دراسة الحديث والحكم عليه: روي الحديث من أربعة أوجه:

(١) ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم للنووي: ١٥٤/٣.

(٢) المصدر نفسه: ١٥٥/٣.

(٣) شرح معاني الآثار للطحاوي: ٤/ح (٦٥٩٩).

(٤) حديث الصحابي أنس بن مالك ﷺ: أخرجه من هذا الوجه: البيهقي في السنن الكبرى: كتاب الطهارة: باب التَّمَسُّحِ بِالْمِنْدِيلِ: ١/ح (٨٨٠) عن أبي مَعْمَرٍ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ الْوَارِثِ، عَنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَهُ مِنْدِيلٌ أَوْ خِرْقَةٌ فَإِذَا تَوَضَّأَ مَسَحَ وَجْهَهُ)، فَقَالَ: كَانَ فِي فُطَيْنَةٍ، فَأَخَذَهُ ابْنُ عُكَيْتٍ فَلَسْتُ أُرْوِيهِ، قَالَ: (وَهَذَا لَوْ رَوَاهُ عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ لَكَانَ إِسْنَادًا صَحِيحًا، إِلَّا أَنَّهُ امْتَنَعَ مِنْ رِوَايَتِهِ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ عِنْدَهُ بِالإِسْنَادِ الْأَوَّلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ).

(٥) أخرجه من هذا الوجه: من طريق زريق عن أنس: ابن أبي شيبه في مصنفه: كتاب الطهارة: في المندِيلِ بَعْدَ الْوُضُوءِ: ١/ح (١٥٨٢). وأخرجه من طريق عبيد الله بن أبي بكر عنه: ابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع و الاختلاف: كتاب صِفَةِ الْوُضُوءِ: ذَكَرَ اخْتِلَافَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي التَّمَسُّحِ بِالْمِنْدِيلِ بَعْدَ الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي التَّمَسُّحِ بِالْمِنْدِيلِ بَعْدَ الْوُضُوءِ وَالْإِعْتِسَالِ، فَمِمَّنْ رَوَيْنَا عَنْهُ أَنَّهُ أَخَذَ الْمِنْدِيلَ بَعْدَ الْوُضُوءِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ وَالْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ وَبَشِيرُ بْنُ أَبِي مَسْعُودٍ: ١/ح (٤٢٢).

(٦) ذكره ابن أبي حاتم في الله: بَيَانُ عِلَلِ أَخْبَارِ رُوِيَ فِي الطَّهَارَةِ: ١/المسألة: (٥١).

الوجه الأول: رواه عبد الوارث بن سعيد البصري^(١)، عن عبدالعزيز بن صهيب البناني البصري^(٢)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، مرفوعاً، به.^(٣)

الوجه الثاني: رواه عبد الوارث (عند البيهقي)^(٤)، وأبو عتاب سهل بن حماد الدلال البصري^(٥) (عند الدولابي)^(٦)، - كلاهما -، عن أبي عمرو زيان بن العلاء البصري المقرئ^(٧)، عن إياس بن جعفر البصري^(٨)، عن رجل، مرفوعاً، به.

الوجه الثالث: رواه أبو عمرو بن العلاء، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، مرفوعاً، به.^(٩)

الوجه الرابع: رواه زريق^(١٠) (عند ابن أبي شيبه)^(١١)، وأبو معاذ عبيد الله بن أبي بكر بن أنس بن مالك الأنصاري البصري^(١٢) (عند ابن المنذر)^(١٣)، وعبد العزيز بن صهيب (عند ابن أبي حاتم)^(١٤)، - ثلاثهم -،

(١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤٢٥١): (ثقة ثبت رمي بالقدر ولم يثبت عنه).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤١٠٢): (ثقة).

(٣) رواه من هذا الوجه: ابن أبي حاتم في علله معلقاً: بَيَّانُ عَلِلِّ أَخْبَارِ رُوِيَ فِي الطَّهَارَةِ: ١/ح (٥١).

(٤) أخرجه من هذا الوجه: البيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ التَّمَسُّحِ بِالْمِنْدِيلِ: ١/ح (٨٧٩)، وقال: (وَهَذَا هُوَ الْمَحْفُوظُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَارِثِ).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٦٥٤): (صدوق).

(٦) أخرجه من هذا الطريق: الدولابي في الكنى والأسماء: بَابُ الرَّأْيِ: بَابُ مَنْ كُنِيَ أَبُو مَرْيَمَ: ٣/ح (١٧٥٣).

(٧) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٨٢٧١): (ثقة).

(٨) ذكره البخاري في التاريخ الكبير: ١/الترجمة: (١٣٩٩)، فقال: (مُرْسَلٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، رَوَى عَنْهُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ الْبَصْرِيُّ). وذكره ابن حبان في الثقات: ٤/الترجمة: (١٧١١)، وقال: (يُورَى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ إِنْ كَانَ سَمِعَ مِنْهُ رَوَى عَنْهُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ)، وقال أيضاً: ٦/الترجمة: (٦٧٤٧): (شيخ يروي المراسيل روى عنه أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ).

(٩) أخرجه من هذا الوجه: البيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ التَّمَسُّحِ بِالْمِنْدِيلِ: ١/ح (٨٧٨).

(١٠) لعله زريق أبو عبد الله الألهاني الحمصي، قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٩٣٨): (صدوق له أوهام).

(١١) أخرجه من هذا الوجه: ابن أبي شيبه في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: فِي الْمِنْدِيلِ بَعْدَ الْوُضُوءِ: ١/ح (١٥٨٢).

(١٢) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤٢٧٩): (ثقة).

(١٣) أخرجه من هذا الطريق: ابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: كِتَابُ صِفَةِ الْوُضُوءِ: ذِكْرُ اخْتِلَافِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي التَّمَسُّحِ بِالْمِنْدِيلِ بَعْدَ الْوُضُوءِ وَالْعُسْلِ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي التَّمَسُّحِ بِالْمِنْدِيلِ بَعْدَ الْوُضُوءِ وَالْإِعْتِسَالِ، فَمَنْ رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ أَخَذَ الْمِنْدِيلَ بَعْدَ الْوُضُوءِ عَثْمَانُ بْنُ عَقَّانٍ وَالْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ وَبَشِيرُ بْنُ أَبِي مَسْعُودٍ: ١/ح (٤٢٢).

(١٤) ذكره ابن أبي حاتم في علله: بَيَّانُ عَلِلِّ أَخْبَارِ رُوِيَ فِي الطَّهَارَةِ: ١/المسألة: (٥١).

أنس بن مالك رضي الله عنه، موقوفاً، به.

الخلاصة: روي الحديث من أربعة أوجه، وقد رجح أبو حاتم الرواية الموقوفة ونفى احتمال رفع الحديث فقال: (إني رأيت في بعض الروايات: عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ: أَنَّهُ كَانَ لِأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ خِرْقَةً ... وَمَوْقُوفٌ أَشْبَهُ، وَلَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُسْنَدًا).^(١)

نقل البيهقي امتناع عبد الوارث عن روايته عن أنس مرفوعاً، فقال: (ثنا أَبُو مَعْمَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، سَأَلْتُ عَبْدَ الْوَارِثِ، عَنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنْسٍ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَهُ مِنْدِيلٌ أَوْ خِرْقَةٌ فَإِذَا تَوَضَّأَ مَسَحَ وَجْهَهُ)، فَقَالَ: كَانَ فِي فُطَيْنَةٍ، فَأَخَذَهُ ابْنُ عَلِيَّةَ فَلَسْتُ أَزِيهِ)^(٢)، وعقب البيهقي عليه فقال: (وَهَذَا لَوْ رَوَاهُ عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنْسٍ لَكَانَ إِسْنَادًا صَحِيحًا، إِلَّا أَنَّهُ اِمْتَنَعَ مِنْ رَوَاتِيهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ عِنْدَهُ بِالْإِسْنَادِ الْأَوَّلِ)^(٣)، ويعني بالإسناد الأول هنا ما نقله عن القواريري: (ثنا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ، عَنْ إِيَّاسِ بْنِ جَعْفَرٍ)^(٤)، وعقب البيهقي عليه بقوله: (وَهَذَا هُوَ الْمَحْفُوظُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَارِثِ)^(٥)، وهو ضعيف أيضاً لوجود مجهول فيه، ونقل ابن الملقن عن ابن دقيق العيد قوله في رواية عبد الوارث عن عبد العزيز: (عبد الوارث وعبد العزيز من الثقات عندهم، فإذا صحَّ الطريق إلى عبد الوارث فلنائل أن يحكم بصحته ولا يعلله بتلك الرواية الموقوفة)^(٦)، وأشار إلى ذلك الحاكم بعد ذكره حديث عائشة رضي الله عنها فقال: (في إسناد أبي معاذ الفضل بن ميسرة روى عنه يحيى بن سعيد وأثنى عليه، قال: وقد روي عن أنس بن مالك وغيره، ولم يخرجهُ الشَّيْخَانِ).^(٧)

في الباب عن عائشة، ومعاذ بن جبل، وسلمان، وقيس بن سعد رضي الله عنه، وقد عقب الترمذي على هذه الأحاديث فقال: (حَدِيثُ عَائِشَةَ لَيْسَ بِالْقَائِمِ وَلَا يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ، وَأَبُو مُعَاذٍ يَثْبُوتُ: هُوَ سُلَيْمَانُ بْنُ أَرْقَمَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ)^(٨)، وفي حديث معاذ بن جبل قال: (هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، وَرَشْدِيْنُ بْنُ سَعْدٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ بْنُ أَنْعَمٍ الْأَفْرِيقِيُّ يُضَعَّفَانِ فِي الْحَدِيثِ)^(٩)، وقال البيهقي: (وَرَوَيْنَا عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ مَسَحَ وَجْهَهُ

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم: ١/المسألة: (٥١).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي: ١/ح (٨٨٠).

(٣) المصدر نفسه: ١/ح (٨٨٠).

(٤) المصدر نفسه: ١/ح (٨٧٩).

(٥) السنن الكبرى للبيهقي: ١/ح (٨٧٩).

(٦) البدر المنير: ٢/٢٥٤.

(٧) المستدرک على الصحيحين للحاكم: ١/ح (٥٥٠).

(٨) الجامع الكبير للترمذي: ١/ح (٥٣).

(٩) المصدر نفسه: ١/ح (٥٤).

يُطَرَفُ ثَوْبُهُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ^(١).

أما حكم مسح الأعضاء بالمنديل بعد الوضوء فاختلّفوا فيه على قولين:
الأول: يَسْتَحَبُّ ترك تنشيف الأَعْضَاءِ، والثَّانِي: لَا يَسْتَحَبُّ ذَلِكَ^(٢)، واختلّفوا في كراهية التنشيف على ثلاثة أقوال:

الأول: لَا يكره؛ لِأَنَّهُ قَدْ نُقِلَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ وَلَوْ كَانَ مَكْرُوهًا مَا فَعَلَ. وَلَمَّا فِيهِ مِنَ الْإِحْتِرَازِ عَنِ التَّصَاقِ الْعُبَارِ، والثَّانِي: نَعَمْ يكره؛ لِأَنَّهُ إِزَالَةٌ لِأَثَرِ الْعِبَادَةِ فَأَشْبَهَ إِزَالَةَ الْخُلُوفِ لِلصَّائِمِ، وَلِأَنَّ الْوُضُوءَ يُوزَنُ، والثَّالِثُ: حُكْمِي عَنِ الْقَاضِي حُسَيْنٍ: أَنَّهُ إِنْ كَانَ فِي الصَّيْفِ كَرِهَ، وَإِنْ كَانَ فِي الشِّتَاءِ لَمْ يكره لِعَذْرِ الْبَرْدِ^(٣)، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

الحديث الحادي عشر: قال ابن أبي حاتم: (وسألتُ أباي عن حديثِ رِوَاهُ ابن أبي العشرين، عن الأوزاعي، عن عبد الواحد بن قيس، عن نافع، عن ابن عمر: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ، عَرَكَ عَارِضِيهِ، وَشَبَّكَ بَيْنَ لَحْيَيْهِ؟)^{(٤)(٥)} قَالَ أَبِي: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْوَلِيدُ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ،

(١) السنن الكبرى للبيهقي: ١/ح (٨٨٠).

(٢) المصدر نفسه: ١/ح (٨٨٠).

(٣) ينظر: الجامع الكبير للترمذي: ١/ح (٥٤). والبدر المنير: ٢/٢٥٢-٢٥٣.

(٤) العرك: الدلك. والعارض من اللحية: مَا يَنْبُتُ عَلَى غُرْضِ اللَّحْيِ فَوْقَ الدَّقْنِ، وَشَبَّكَ لَحْيَتَهُ: أَدْخَلَ الْأَصَابِعَ فِيهَا بَعْضُهَا بَعْضًا، وَاللَّحْيُ عِظْمُ الْخَنَكِ وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَسْنَانُ وَهُوَ مِنَ الْإِنْسَانِ حَيْثُ يَنْبُتُ الشَّعْرُ وَهُوَ أَعْلَى وَأَسْفَلُ وَجَمْعُهُ أَلْحٍ. ينظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير: ٣/٢٢٢، مادة: (عرك)، و٣/٢١٢، مادة: (عرض)، و٢/٤٤١، مادة: (شبك). والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي الحموي (ت ٧٧٠هـ): ٢/٥٥١، مادة: (لحي).

(٥) حديث الصحابي عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أَخْرَجَهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ: ابن ماجه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ وَسُنَنُهَا: بَابُ مَا جَاءَ فِي تَحْلِيلِ اللَّحْيَةِ: ١/ح (٤٣٢). والدارقطني في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ مَا رَوَى مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: (الْأَذْنَانِ مِنَ الرَّأْسِ): ١/ح (٣٧٤)، وقال: (وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، قَالَ أَبِي: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْوَلِيدُ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ، عَنِ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ، وَقَتَادَةَ قَالَا: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مُرْسَلًا وَهُوَ أَشْبَهَ بِالصَّوَابِ، وَرَوَاهُ أَبُو الْمُغِيرَةِ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ مَوْفُوقًا)، وَفِي بَابِ فِي الْوُضُوءِ مِنَ الْخَارِجِ مِنَ الْبَدَنِ كَالرُّعَافِ وَالْقَيْءِ وَالْحِمَامَةِ وَخَوْدِهِ: ١/ح (٥٥٥). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ عَرَكِ الْعَارِضِينَ: ١/ح (٢٤٩)، وقال: (تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ قَيْسٍ، وَاخْتَلَفُوا فِي عَدَالَتِهِ، فَوَقَّعَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَأَبَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ، وَأَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ الْفَقِيه، أَنَا أَبُو الْحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيُّ، قَالَ: قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: قَالَ أَبِي: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْوَلِيدُ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ، عَنِ يَزِيدَ

عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ وَقَتَادَةَ؛ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ...^(١) وَهُوَ أَشْبَهُ.^(٢)

دراسة الحديث والحكم عليه: روي الحديث من خمسة أوجه:

الوجه الأول: رواه أبو سعيد عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين الدمشقي كاتب الأوزاعي^(٣)، عن أبي عمرو عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي^(٤)، عن أبي حمزة عبد الواحد بن قيس الدمشقي^(٥) (عند ابن ماجه، والدارقطني، والبيهقي)^(٦)، ورواه أبو عبدالرحمن مؤمل بن إسماعيل البصري، مولى آل عمر بن الخطاب^(٧)، عن عبدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر العمري^(٨) (عند الطبراني)^(٩)، - كلاهما -

الرَّقَاشِيُّ، وَقَتَادَةَ، قَالَ: كَانَ ﷺ، مُرْسَلًا وَهُوَ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ، وَرَوَاهُ أَبُو الْمُغِيرَةِ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، مُؤَقُّوفاً عَلَى ابْنِ عُمَرَ، وَهُوَ الصَّوَابُ).

(١) حديث التابعين يزيد الرقاشي وقتادة السدوسي: أخرجه من هذا الوجه: الطبري في تفسيره: تفسير سورة المائدة: ١٠/ح(١١٤١٦). والدارقطني في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ فِي الْوُضُوءِ مِنَ الْخَارِجِ مِنَ الْبَدَنِ كَالرُّعَافِ وَالْقَيْءِ وَالْحِجَامَةِ وَنَحْوِهِ: ١/ح(٥٥٨)، من طريق إسماعيل بن عبدالله، وقال: (وَكَذَلِكَ رَوَاهُ الْوَلِيدُ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مُرْسَلًا أَيْضًا).

(٢) ذكره ابن أبي حاتم في الله: يَبَيِّنُ عِلْلَ أَخْبَارٍ رُوِيَ فِي الطَّهَارَةِ: ١/المسألة: (٥٨).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٣٧٥٧): (صدوق ربما أخطأ، قال أبو حاتم: كان كاتب ديوان، ولم يكن صاحب حديث).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٣٩٦٧): (ثقة جليل، فقيه).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤٢٤٨): (صدوق له أوهام).

(٦) أخرجه من هذا الوجه: ابن ماجه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ وَسُنَنِهَا: بَابُ مَا جَاءَ فِي تَحْلِيلِ اللَّحْيَةِ: ١/ح(٤٣٢). والدارقطني في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ مَا رُوِيَ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: (الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ): ١/ح(٣٧٤)، وقال: (وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، قَالَ أَبِي: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْوَلِيدُ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ، عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ، وَقَتَادَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مُرْسَلًا وَهُوَ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ، وَرَوَاهُ أَبُو الْمُغِيرَةِ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ مُؤَقُّوفاً، وَبَابُ فِي الْوُضُوءِ مِنَ الْخَارِجِ مِنَ الْبَدَنِ كَالرُّعَافِ وَالْقَيْءِ وَالْحِجَامَةِ وَنَحْوِهِ: ١/ح(٥٥٥). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ عَزْكَ الْعَارِضِينَ: ١/ح(٢٤٩)، وقال: (تَقَرَّرَ بِهِ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ قَيْسٍ، وَاسْتَلْزَمُوا فِي عَدَالَتِهِ، فَوَقَّعَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَأَبَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ، وَأَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ الْفَقِيه: أَنَا أَبُو الْحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيُّ، قَالَ: قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: قَالَ أَبِي: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْوَلِيدُ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ، عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ، وَقَتَادَةَ، قَالَ: كَانَ ﷺ، مُرْسَلًا وَهُوَ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ، وَرَوَاهُ أَبُو الْمُغِيرَةِ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، مُؤَقُّوفاً عَلَى ابْنِ عُمَرَ، وَهُوَ الصَّوَابُ).

(٧) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٧٠٢٩): (صدوق سيء الحفظ).

(٨) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٣٤٨٩): (ضعيف عابد).

(٩) أخرجه من هذا الطريق: الطبراني في الأوسط: بَابُ الْأَلْفِ: مِنْ اسْمِهِ أَحْمَدُ: ٢/ح(١٣٦٣)، وقال: (لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ إِلَّا مُؤَمَّلًا).

، (عبدالواحد، وعبدالله)، عن أبي عبدالله نافع المدني مولى عبدالله بن عمر^(١)، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنه، مرفوعاً، به.

الوجه الثاني: رواه أبو العباس الوليد بن مسلم الدمشقي^(٢) (عند الطبري)^(٣)، وأبو عبدالله إسماعيل بن عبدالله بن سماعة الدمشقي مولى آل عمر بن الخطاب^(٤) (عند الدارقطني)^(٥)، - كلاهما -، عن الأوزاعي، عن عبدالواحد بن قيس، عن أبي عمرو يزيد بن أبان الرقاشي^(٦)، وقتادة السدوسي^(٧)، مرسلًا، به.

الوجه الثالث: رواه أبو المغيرة عبدالقدوس بن الحجاج الخولاني الشامي^(٨)، عن الأوزاعي، عن عبدالواحد بن قيس (عند الدارقطني، والبيهقي)^(٩)، ورواه وكيع^(١٠)، عن أمانة^(١١) (عند ابن أبي شيبه)^(١٢)، ورواه عبدالرحمن محمد بن فضيل الكوفي^(١٣)، عن أبي بكر الليث بن أبي سليم الكوفي^(١٤) (عند ابن أبي شيبه)^(١٥)، ورواه أبو هشام عبد الله بن نعيم الكوفي^(١٦)، عن عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن

(١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٧٠٨٦): (ثقة ثبت فقيه مشهور).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٧٤٥٦): (ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية).

(٣) أخرجه من هذا الوجه: أخرجه من هذا الوجه: الطبري في تفسيره: تفسير سورة المائدة: ١٠/ح (١١٤١٦).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤٥٨): (ثقة).

(٥) أخرجه من هذا الطريق: الدارقطني في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ فِي الْوُضُوءِ مِنَ الْحَارِجِ مِنَ الْبَدَنِ كَالرُّعَاظِ وَالْقَيْءِ وَالْحِجَامَةِ وَنَحْوِهِ: ١/ح (٥٥٨)، وقال: (وَكَذَلِكَ رَوَاهُ الْوَلِيدُ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مُرْسَلًا أَيْضًا).

(٦) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٧٦٨٣): (ضعيف زاهد).

(٧) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٥٥١٨): (ثقة ثبت).

(٨) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤١٤٥): (ثقة).

(٩) أخرجه من هذا الوجه: الدارقطني في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ مَا رُويَ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: (الْأَذْنَانِ مِنَ الرَّأْسِ): وَالْقَيْءِ وَالْحِجَامَةِ وَنَحْوِهِ: ١/ح (٥٥٦)، وقال: (مَوْثُوفٌ وَهُوَ الصَّوَابُ). والبيهقي في السنن الكبرى تعليقاً: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ عَزَّكَ الْعَارِضَيْنِ: ١/ح (٢٤٩).

(١٠) لعله ابن الجراح الرؤاسي، قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٧٤١٤): (ثقة حافظ عابد).

(١١) لم أجد في من اسمه أمانة في شيوخ وكيع أو في تلامذة نافع.

(١٢) أخرجه من هذا الطريق: ابن أبي شيبه في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ: فِي تَحْلِيلِ اللَّحْيَةِ فِي الْوُضُوءِ: ١/ح (١٠٢).

(١٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: (صدوق عارف...)، ينظر: الترجمة: (٦٢٢٧).

(١٤) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٥٦٨٥): (صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك).

(١٥) أخرجه من هذا الطريق: ابن أبي شيبه في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ: فِي تَحْلِيلِ اللَّحْيَةِ فِي الْوُضُوءِ: ١/ح (١١٥)، وَكِتَابُ الرَّدِّ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ: مَسْأَلَةٌ فِي تَحْلِيلِ اللَّحْيَةِ فِي الْوُضُوءِ: ٧/ح (٣٦٤٦٠).

(١٦) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٣٦٦٨): (ثقة صاحب حديث من أهل السنة).

عمر^(١) (عند ابن أبي شيبه، وابن المنذر)^(٢)، ورواه الأوزاعي، عن أبي عامر عبدالله بن عامر المدني^(٣) (عند البيهقي)^(٤)، -خمستهم- (عبدالواحد، وأمامة، والليث، وعبيدالله، وعبدالله)، عن نافع، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنه، موقوفاً، به.

الوجه الرابع: رواه عبدالله بن كثير بن ميمون الدمشقي^(٥)، عن الأوزاعي، عن عبدالواحد بن قيس، عن يزيد الرقاشي وقتادة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، مرفوعاً، به.^(٦)

الوجه الخامس: رواه أبو المغيرة، عن الأوزاعي، عن عبدالواحد بن قيس، عن يزيد الرقاشي، مرسلاً، به.^(٧)

الخلاصة: روي الحديث من خمسة أوجه، وذكر ابن الملقن أن هذا الحديث قد أعل بثلاث علل^(٨):
أولها: الاختلاف في عدالة عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين، قال الذهبي في ترجمته: (وثقه أحمد، وأبو حاتم، وضعفه دحيم، وقال النسائي: ليس بالقوي)^(٩)، وقال الحافظ ابن حجر في ترجمته: (صدوق ربما أخطأ، قال أبو حاتم: كان كاتب ديوان، ولم يكن صاحب حديث).^(١٠)
ثانيها: الاختلاف في عدالة عبدالواحد بن قيس، قال البيهقي: (تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ قَيْسٍ، وَاخْتَلَفُوا

(١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤٣٢٤): (ثقة ثبت).

(٢) أخرجه من هذا الطريق: ابن أبي شيبه في مصنفه: كِتَابُ الرَّدِّ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ: مَسْأَلَةٌ فِي تَحْلِيلِ اللَّحْيَةِ فِي الْوُضُوءِ: ٧/ح(٣٦٤٦٣). وابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: كِتَابُ صِفَةِ الْوُضُوءِ: ذِكْرُ تَحْلِيلِ اللَّحْيَةِ مَعَ غَسْلِ الْوُجْهِ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَحْلِيلِ اللَّحْيَةِ وَغَسْلِ بَاطِنِهَا فَرُوي عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا يُحْلِلُونَ لِحَاهُمْ، فَمِمَّنْ رُوي ذَلِكَ عَنْهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ وَابْنُ عُمَرَ وَأَنَسٌ: ١/ح(٣٦٤).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٣٤٠٦): (ضعيف).

(٤) أخرجه من هذا الطريق: البيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ عَزِّكَ الْعَارِضِينَ: ١/ح(٢٥٢).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٣٥٥١): (صدوق مقروء).

(٦) حديث الصحابي أنس بن مالك رضي الله عنه: أخرجه من هذا الوجه: الدارقطني في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ فِي الْوُضُوءِ مِنْ الْخَارِجِ مِنَ الْبَدَنِ كَالرُّعَافِ وَالْقِيَاءِ وَالْحِجَامَةِ وَنَحْوِهِ: ١/ح(٥٥٧).

(٧) أخرجه من هذا الوجه: الدارقطني في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ فِي الْوُضُوءِ مِنْ الْخَارِجِ مِنَ الْبَدَنِ كَالرُّعَافِ وَالْقِيَاءِ وَالْحِجَامَةِ وَنَحْوِهِ: ١/ح(٥٩٩)، وقال: (وَالْمُرْسَلُ هُوَ الصَّوَابُ). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ عَزِّكَ الْعَارِضِينَ: ١/ح(٢٥٠).

(٨) البدر المنير لابن الملقن: ١٩٣/٢.

(٩) ميزان الاعتدال: ٢/الترجمة: (٤٧٦٨).

(١٠) تقريب التهذيب: الترجمة: (٣٧٥٧).

فِي عَدَالَتِهِ، فَوَثَّقَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَأَبَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ^(١)، وقال ابن عدي: (قد حدث الأوزاعي عن عبد الواحد هذا بغير حديث، وأرجو أنه لا بأس به؛ لأنَّ في روايات الأوزاعي عنه استقامة).^(٢)

ثالثها: التعليل بالإرسال والوقف، فقد رجع أبو حاتم الرواية المرسلة فقال: (رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْوَلِيدُ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ، عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ وَقَتَادَةَ؛ قَالَا: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ... وَهُوَ أَشْبَهُ^(٣)، في حين رجع الدارقطني الرواية الموقوفة فقال: (ورواه أبو المغيرة، عن الأوزاعي، عن عبد الواحد بن قيس، عن نافع، من فعل ابن عمر، لم يرفعه، وهو الصواب).^(٤)

نقل ابن الملقن عن شيخه أبي الفتح اليعمري تعليقه على كلام ابن القطان حيث قال: (فَإِنْ كَانَ عَبْد الْقُدُوسُ مَرَجِّحًا عَلَى عَبْدِ الْحَمِيدِ فَإِنَّ عَبْدَ الْحَمِيدِ اخْتِصَاصًا بِالْأَوْزَاعِيِّ يُوجِبُ لَهُ مَزِيَّةً فِيمَا يَرُوي عَنْهُ كَانَ كَاتِبُهُ، وَقَدَّمَهُ هِشَامُ بْنُ عِمَارٍ عَلَى أَصْحَابِ الْأَوْزَاعِيِّ، فَقَالَ فِي حِكَايَةِ: أَوْثَقُ أَصْحَابِهِ كَاتِبُهُ عَبْدَ الْحَمِيدِ وَعَرَفَ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ أَنَّ قَوْلَهُ: (لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ)، يَعْنِي بِهِ الثَّقَّةَ، فَلَيْسَ يَقْصُرُ فِي الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ دَرَجَةِ أَبِي الْمَغِيرَةِ وَإِنْ احْتَمَلَ أَنْ يَقْصُرَ عَنْهُ فِي غَيْرِهِ).^(٥)

تعقب الذهبي كلام ابن القطان في عبد الحميد وأبي المغيرة فقال: (قَالَ الْمُؤَلِّفُ: كِلَاهُمَا ثَقَّةٌ، قُلْتُ: بَلِ الثَّقَّةُ مِنْ وَقْفِهِ، فَقَدْ قَالَ النَّسَائِيُّ: عَبْدَ الْحَمِيدِ لَيْسَ بِالْقَوِيٍّ، قَالَ: وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: عَبْدُ الْوَاحِدِ شَبَهُ لَا شَيْءَ)^(٦)، وذهب عبد الحق الإشبيلي إلى القول بعدم صحة الحديث لأن علة الخبر فيه هي ضعف عبد الواحد بن قيس، ونقل قول ابن معين: (عبد الواحد بن قيس الذي رواه عنه الأوزاعي، شبه لا شيء)^(٧)، وعقب عليه بقوله: (وَإِذَا الْمُؤَلِّفُ الَّذِي صَحَّحَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمَذْكُورِ، فَلَيْسَ إِذَنْ بِصَحِيحٍ).^(٨)

عقب أبو الفتح اليعمري على كلامه فقال: (وَأَمَّا رَدُّ ابْنِ الْقَطَّانِ الْخَبَرَ بِعَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ قَيْسٍ فَلَيْسَ فِي عَبْدِ الْوَاحِدِ كَبِيرٌ أَمْرٌ، عَبْدُ الْوَاحِدِ مُخْتَلَفٌ فِي حَالِهِ، وَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَأَبَاهُ الْبُخَارِيُّ وَيَحْيَى الْقَطَّانُ، وَقَالَ ابْنُ عَدِي: ضَعِيفٌ، وَإِذَا رَوَى عَنْهُ الْأَوْزَاعِيُّ فَهُوَ صَالِحٌ. وَهَذَا مِنْ رِوَايَةِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْهُ، وَأَمَّا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْحَقِّ فَإِنَّهُ قَدْ صَحَّحَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ، وَلَيْسَ إِلَّا الْإِعْتِمَادُ عَلَى الدَّارِقُطِيِّ فِي تَرْجِيحِهِ

(١) السنن الكبرى للبيهقي: ١/ح (٢٤٩).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال: ٦/الترجمة: (١٤٣٧).

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم: ١/المسألة: (٥٨).

(٤) علل الدارقطني: ١٢/المسألة: (٢٧٨٥)، وينظر: ١٣/المسألة: (٢٨٩٥).

(٥) البدر المنير: ١٩٧/٢-١٩٨.

(٦) الرد على ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام للذهبي: ٣٦.

(٧) بيان الوهم والإيهام لابن القطان الفاسي: ٣/٣٦٤.

(٨) المصدر نفسه: ٣/٣٦٤.

مَوْقُوفٌ هَذَا الْخَبَرُ عَلَى مَرْفُوعِهِ، وَذَلِكَ لَا يَفْتَضِي تَصْحِيحَ الْمَوْقُوفِ مُطْلَقًا).^(١)
قال ابن الملقن بعد سرده أقوال النقاد فيه: (فتلخص أن للحفاظ في هذا الحديث اضطراب ترجيح، وأرجو أن يكون حسناً، وذكره ابن السكن في صحاحه)^(٢)، وذهب أبو حاتم إلى القول بعدم صحة الأحاديث الواردة في تحليل اللحية، قال ابن أبي حاتم: (سمعت أبي يقول: لا يثبت في تحليل اللحية حديث)^(٣)، والله تعالى أعلم.

الحديث الثاني عشر: قال ابن أبي حاتم: (وسألت أبي عن حديث رواه عثمان بن حكيم، عن ابن المنكدر، عن حمزان: أن عثمان أكل خبزاً ولحماً، فصلّى ولم يتوضّأ. ورواه روح بن القاسم، عن محمد بن المنكدر، عن أبان بن عثمان، عن عثمان؟)^(٤)
فقال أبي: حديث أبان أشبه).^(٥)

دراسة الحديث والحكم عليه: روي الحديث من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: رواه أبو سهل عثمان بن حكيم المدني الكوفي^(٦)، عن أبي عبد الله محمد بن المنكدر القرشي المدني^(٧)، عن حمزان بن أبان المدني مولى عثمان بن عفان^(٨)، عن عثمان بن عفان رضي الله عنه، موقوفاً، به.^(٩)

(١) البدر المنير: ١٩٨/٢.

(٢) المصدر نفسه: ١٩٨/٢.

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم: ١/المسألة: (١٠١).

(٤) حديث الصحابي عثمان بن عفان رضي الله عنه: أخرجه من هذا الوجه: من طريق ضمرة بن سعيد: الإمام مالك في الموطأ: كتاب الطهارة: باب ترك الوضوء مما مسّته النار: ١/ح (٢٢). وابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: كتاب الطهارة: الوضوء مما مسّت النار اختلف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم في الوضوء مما مسّت النار فممن روي عنه أنه توضّأ أو أمر بالوضوء منه عبد الله بن عمر وأبو طلحة عم أنس وأنس بن مالك وأبو موسى الأشعري وعائشة وزيد بن ثابت وأبو هريرة وأبو عزة رجل يقال أن له صحبة: ١/ح (١١٤). والطحاوي في شرح معاني الآثار: كتاب الطهارة: باب أكل ما غيّرت النار، هل يوجب الوضوء أم لا؟: ١/ح (٤١٣). والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب الطهارة: باب ترك الوضوء مما مسّت النار: ١/ح (٧٣٠)، وفي شعب الإيمان: فصل في آداب الأكل والشرب وغسل اليد قبل الطعام وبعده: ٨/ح (٥٤١). ولم أقف على رواية ابن المنكدر عن أبان أو عن حمزان.

(٥) ذكره ابن أبي حاتم في عله: بيان علل أخبار روي في الطهارة: ١/المسألة: (٦٤).

(٦) قال الحفاظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤٤٦١): (ثقة).

(٧) قال الحفاظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٦٣٢٧): (ثقة).

(٨) قال الحفاظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٥١٣): (ثقة).

(٩) رواه من هذا الوجه: ابن أبي حاتم في عله معلقاً: بيان علل أخبار روي في الطهارة: ١/المسألة: (٦٤).

الوجه الثاني: رواه محمد بن المنكدر (عند ابن أبي حاتم)^(١)، وضمرة بن سعيد المازني المدني^(٢) (عند الإمام مالك، وابن المنذر، والطحاوي، والبيهقي)^(٣)، - كلاهما -، عن أبي سعيد أبان بن عثمان بن عفان الأموي المدني^(٤)، عن أبيه عثمان بن عفان رضي الله عنه، موقوفاً، به.

الوجه الثالث: رواه محمد بن أبي أمامة أسعد المدني^(٥) (عند البزار)^(٦)، ونبيه بن وهب الحجازي المدني^(٧) (عند البزار)^(٨)، - كلاهما -، عن أبان، عن عثمان رضي الله عنه، مرفوعاً، به.

الخلاصة: روي الحديث من ثلاثة أوجه، وقد رجح أبو حاتم الرواية الموقوفة لأبان عن عثمان رضي الله عنه فقال: (حديث أبان أشبه)^(٩)، وضمرة بن سعيد قد تابع ابن المنكدر وكلاهما ثقات، وأما رواية عثمان بن حكيم، عن ابن المنكدر، عن حمran تفرد بها عثمان بن حكيم ولم يتابع عليها، ورواية نبيه بن وهب قد تابعه عليها محمد بن أبي أمامة إلا أن في إسناده إسحاق بن أبي فروة وهو متروك^(١٠)، وقال البزار: (وهذا الحديث إنما فيه إسحاق بن عبد الله، وسائر أسانيدِهِ فَحَسَنٌ)^(١١)، والله تعالى أعلم.

الحديث الثالث عشر: قال ابن أبي حاتم: (وسألتُ أبا عن حديثٍ رَوَاهُ لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ، عَنْ

(١) المصدر نفسه.

(٢) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٩٨٩): (ثقة).

(٣) أخرجه من هذا الطريق: الإمام مالك في الموطأ: كتاب الطهارة: باب تَرَكَ الْوُضُوءَ مِمَّا مَسَّتْهُ النَّارُ: ١/ح(٢٢). وابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: كتاب الطهارة: الْوُضُوءُ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ اخْتَلَفَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ فِي الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ فَمِمَّنْ رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ تَوَضَّأَ أَوْ أَمَرَ بِالْوُضُوءِ مِنْهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَأَبُو طَلْحَةَ عُمُ أُنْسٍ وَأُنْسُ بْنُ مَالِكٍ وَأَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ وَعَائِشَةُ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَأَبُو عَزَّةٍ رَجُلٌ يُقَالُ أَنَّ لَهُ صُحْبَةً: ١/ح(١١٤). والطحاوي في شرح معاني الآثار: كتاب الطهارة: باب أَكَلِ مَا غَيَّرَتِ النَّارُ، هَلْ يُوجِبُ الْوُضُوءَ أَمْ لَا؟: ١/ح(٤١٣). والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب الطهارة: باب تَرَكَ الْوُضُوءَ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ: ١/ح(٧٣٠)، وفي شعب الإيمان: فصل في آداب الأكل والشرب وغسل اليد قبل الطعام وبعده: ٨/ح(٥٤٤١).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٤١): (ثقة).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٥٧٤٨): (ثقة).

(٦) أخرجه من هذا الوجه: البزار في مسنده: مُسْنَدُ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رضي الله عنه: أَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ: ٢/ح(٣٦٠)، وقال: (وهذا الحديث إنما فيه إسحاق بن عبد الله، وسائر أسانيدِهِ فَحَسَنٌ).

(٧) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٧٠٩٧): (ثقة).

(٨) أخرجه من هذا الطريق: البزار في مسنده: مُسْنَدُ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رضي الله عنه: أَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ: ٢/ح(٣٦٠-٣٦١).

(٩) علل الحديث لابن أبي حاتم: ١/المسألة: (٦٤).

(١٠) تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر: الترجمة: (٣٦٨).

(١١) مسند البزار: ٢/ح(٣٦٠).

عاصم، عَنْ أَبِي الْمُسْتَهْلِ^(١)، عَنْ عَمْرِو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلُهُ، فَأَرَادَ أَنْ يَعُودَ، فَلْيَغْسِلْ فَرْجَهُ؟^(٢) قَالَ أَبِي: هَذَا يَرَوْنَهُ أَنَّهُ: عَاصِمٌ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(٣)؛

(١) وقع في المطالب العالية: أبو المشمعل، بدل: أبو المستهل، لكن ذكر ابن كثير في مسند الفاروق: (أبو المستهل)، وكذا في العلل الكبير للترمذي والثقات لابن حبان وعلل ابن أبي حاتم.

(٢) حديث الصحابي عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أخرجه من هذا الوجه: ابن حبان في الثقات: أسماء الصحابة ونقصه منهم من روى عنه الأخبار: باب الألف: ٥/ الترجمة: (٦٣٠٩). ورواه الدارقطني في علله معلقاً: ٢/ المسألة: (٢٤٢). والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب النكاح: باب الجنب يتوضأ، كلما أراد إتيان واحدة أو أراد العود: ٧/ ح (١٤٠٩٠)، وقال: (هذا أصح وأكثر من أبي سليم لا يحتج به، وفي حديث أبي سعيد كفاية وقد روي في الغسل بين ذلك حديث ليس بقوي). وقال ابن كثير في مسند الفاروق: ١٢٧/١: (هذا حديث غريب من هذا الوجه وأبو المستهل هذا لا أعرفه ولم يذكره ابن أبي حاتم وله شاهد في صحيح مسلم عن أبي سعيد أن رسول الله ﷺ قال: (إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليحدث بينهما وضوءاً)).

(٣) حديث الصحابي أبي سعيد سعد بن مالك بن سنان الخدري رضي الله عنه: أخرجه من هذا الوجه: من طريق محاضر بن المورع: الإمام أحمد في مسنده: مُسْنَدُ الْمُكْتَرَيْنِ مِنَ الصَّحَابَةِ: مُسْنَدُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه: ١٧/ ح (١١٢٢٧). وأبو عوانة في المستخرج: كتاب الإيمان: بَيَانُ إِجْبَابِ الْوُضُوءِ عَلَى الْجَنْبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعُودَ فِي الْجَمَاعِ، وَالْإِبَاحَةِ لِمَنْ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ يَغْتَسِلُ وَاحِدًا: ١/ ح (٧٩٧). والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب الطهارة: باب الجنب يُرِيدُ أَنْ يَعُودَ: ١/ ح (٩٨٤)، وقال: (رواه مسلم في الصحيح عن أبي بكر بن أبي شيبة). ومن طريق شعبة بن الحجاج: أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده: مَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: الْأَفْرَادُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: ٣/ ح (٢٣٢٩). والإمام أحمد في مسنده: مُسْنَدُ الْمُكْتَرَيْنِ مِنَ الصَّحَابَةِ: مُسْنَدُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه: ١٧/ ح (١١١٦١). وابن خزيمة في صحيحه: كتاب الوضوء: باب ذَكَرَ الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ بِالْوُضُوءِ عِنْدَ إِزَادَةِ الْجَمَاعِ أَمْرٌ نَدْبٌ وَإِشَادَةٌ: ١/ ح (٢٢١). والطحاوي في شرح معاني الآثار: كتاب الطهارة: باب الجنب يُرِيدُ التَّوَمُّ أَوْ الْأَكْلَ أَوْ الشُّرْبَ أَوْ الْجَمَاعَ: ١/ ح (٧٨٩). وابن حبان في صحيحه: كتاب الطهارة: ذَكَرَ الْعِلَّةَ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا أَمَرَ بِهَذَا الْأَمْرَ: ٤/ ح (١٢١١)، وقال: (تَقَرَّرَ بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ اللَّفْظَةُ الْأَخِيرَةُ مُسْلِمٌ بْنُ إِبرَاهِيمَ). والحاكم في المستدرک: كتاب الطهارة: وَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ: ١/ ح (٥٤٢)، وقال: (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرِّطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُجَرِّحَاهُ بِهَذَا اللَّفْظِ، إِنَّمَا أَخْرَجَاهُ إِلَى قَوْلِهِ: فَلْيَتَوَضَّأْ، فَقَطْ، وَلَمْ يَذْكُرَا فِيهِ، فَإِنَّهُ أَنْشَطَ لِلْعُودِ، وَهَذِهِ لَفْظَةٌ تَقَرَّرَ بِهَا شُعْبَةُ، عَنْ عَاصِمٍ، وَالتَّفَرُّدُ مِنْ مِثْلِهِ مَقْبُولٌ عِنْدَهُمَا). والبيهقي في السنن الكبرى: ١/ ح (٩٨٥)، وقال: (وَرَوَيْنَا عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ أَمَرَ بِالْوُضُوءِ)، وفي معرفة السنن والآثار: كتاب النكاح: إِيْتَانُ النِّسَاءِ قَبْلَ إِخْدَاتِ غُسْلٍ أَوْ وَضُوءٍ: ١٠/ ح (١٤٠٤١). ومن طريق سفيان الثوري: أخرجه الإمام أحمد في مسنده: مُسْنَدُ الْمُكْتَرَيْنِ مِنَ الصَّحَابَةِ: مُسْنَدُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه: ١٧/ ح (١١٠٣٦)، وقال: (قَالَ سُفْيَانُ: أَبُو سَعِيدٍ أَدْرَكَ الْحَرَّةَ). والنسائي في الكبرى: كتاب الطهارة: فِي الْجَنْبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعُودَ: ١/ ح (٢٥٤)، وفي السنن الصغرى: كتاب الطهارة: باب فِي الْجَنْبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعُودَ: ١/ ح (٢٦٢). وابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه: كتاب الطهارة: باب الْوُضُوءُ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ حَدِيثٌ آخَرُ مِمَّا نُسَخَ: ح (١٤٨)، وقال: (قَالَ سُفْيَانُ، وَلَا أَعْلَمُ قَدْ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ الْعُودَ فَلْيَتَوَضَّأْ)، يَعْنِي الرَّجُلُ يَأْتِي امْرَأَتَهُ). وأخرجه من طريق حفص بن غياث: ابن أبي شيبة

وَهُوَ أَشْبَهُ. ^(١)

دراسة الحديث والحكم عليه: روي الحديث من أربعة أوجه:

الوجه الأول: رواه أبو بكر ليث بن أبي سليم الكوفي ^(٢) (عند ابن حبان، والدارقطني، والبيهقي) ^(١)،

في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ: فِي الرَّجُلِ يُجَامِعُ أَهْلَهُ ثُمَّ يُرِيدُ أَنْ يُعِيدَ مَا يُؤْمَرُ بِهِ: ١/ح (٨٦٩). ومسلم: كِتَابُ الْحَيْضِ: بَابُ جَوَازِ نَوْمِ الْجُنُبِ وَاسْتِحْبَابِ الْوُضُوءِ لَهُ، وَعَسَلِ الْفَرْجَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ أَوْ يَنَامَ أَوْ يُجَامِعَ: ١/ح (٣٠٨)، وقال: (رَأَى أَبُو بَكْرٍ فِي حَدِيثِهِ: بَيْنَهُمَا وَضُوءٌ، وَقَالَ: ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُعَاوِدَ). وأبو داود: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْوُضُوءِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ: ١/ح (٢٢٠). والترمذي: أَثْبَاتُ الطَّهَارَةِ: بَابُ مَا جَاءَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعُودَ تَوَضُّأً: ١/ح (١٤١)، وقال: (وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ، حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَقَالَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالُوا: إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ، فَلْيَتَوَضَّأْ قَبْلَ أَنْ يَعُودَ، وَأَبُو الْمُتَوَكِّلِ اسْمُهُ عَلِيُّ بْنُ دَاوُدَ، وَأَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ اسْمُهُ سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ بْنِ سِنَانٍ). والنسائي في الكبرى: كِتَابُ عِشْرَةِ النِّسَاءِ: مَا عَلَى مَنْ أَتَى امْرَأَتَهُ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ: ٨/ح (٨٩٩٠)، وقال: (خَالَفَهُمَا هَهُنَا). وابن خزيمة في صحيحه: كِتَابُ الْوُضُوءِ: بَابُ اسْتِحْبَابِ الْوُضُوءِ عِنْدَ مُعَاوَدَةِ الْجَمَاعِ بِلَفْظٍ مُجْمَلٍ غَيْرِ مُفَسَّرٍ: ١/ح (٢١٩)، وقال: (هَذَا حَدِيثُ الصَّنْعَانِيِّ، وَقَالَ الْآخَرُونَ: عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْجُنُبِ يُرِيدُ أَنْ يَعُودَ: ١/ح (٩٨٤). ومن طريق جرير بن عبد الحميد: أخرجه أبو يعلى في مسنده: مِنْ مُسْنَدِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: ٢/ح (١١٦٤). ومن طريق مروان بن معاوية: أخرجه مسلم: كِتَابُ الْحَيْضِ: بَابُ جَوَازِ نَوْمِ الْجُنُبِ وَاسْتِحْبَابِ الْوُضُوءِ لَهُ، وَعَسَلِ الْفَرْجَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ أَوْ يَنَامَ أَوْ يُجَامِعَ: ١/ح (٣٠٨). وابن خزيمة في صحيحه: كِتَابُ الْوُضُوءِ: بَابُ اسْتِحْبَابِ الْوُضُوءِ عِنْدَ مُعَاوَدَةِ الْجَمَاعِ بِلَفْظٍ مُجْمَلٍ غَيْرِ مُفَسَّرٍ: ١/ح (٢١٩). والبيهقي في معرفة السنن والآثار: كِتَابُ النِّكَاحِ: إِثْبَاتُ النِّسَاءِ قَبْلَ إِحْدَاثِ غُسْلٍ أَوْ وَضُوءٍ: ١٠/ح (١٤٠٤٠)، وقال: (رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ الصَّحِيحِ عَنْ ابْنِ عُثْمَانَ). ومن طريق ابن أبي زائدة: أخرجه مسلم: كِتَابُ الْحَيْضِ: بَابُ جَوَازِ نَوْمِ الْجُنُبِ وَاسْتِحْبَابِ الْوُضُوءِ لَهُ، وَعَسَلِ الْفَرْجَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ أَوْ يَنَامَ أَوْ يُجَامِعَ: ١/ح (٣٠٨). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ النِّكَاحِ: بَابُ الْجُنُبِ يَتَوَضَّأُ، كُلَّمَا أَرَادَ إِثْبَانًا وَاحِدَةً أَوْ أَرَادَ الْعَوْدَ: ٧/ح (١٤٠٨٧). ومن طريق عبد الواحد بن زياد: أخرجه ابن ماجه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ وَسُنَنِهَا: بَابُ فِي الْجُنُبِ، إِذَا أَرَادَ الْعَوْدَ تَوَضَّأَ: ١/ح (٥٨٧). وابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْوُضُوءِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ حَدِيثٌ آخَرُ يَمَّا تُسَخَّ: ح (١٤٦). ومن طريق عبد الله بن المبارك: أخرجه النسائي في الكبرى: كِتَابُ عِشْرَةِ النِّسَاءِ: مَا عَلَى مَنْ أَتَى امْرَأَتَهُ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ: ٨/ح (٨٩٨٩). ومن طريق أبي الأحوص: أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار: كتاب الطهارة: بَابُ الْجُنُبِ يُرِيدُ النَّوْمَ أَوْ الْأَكْلَ أَوْ الشُّرْبَ أَوْ الْجَمَاعَ: ١/ح (٧٨٨). وابن حبان في صحيحه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: ذِكْرُ الْأَمْرِ بِالْوُضُوءِ لِمَنْ أَرَادَ مُعَاوَدَةَ أَهْلِهِ: ٤/ح (١٢١٠). ومن طريق إسماعيل بن زكريا: رواه الدارقطني في عله معلقاً: ٢/ح (٢٤٢). ومن طريق سفيان بن عيينة: أخرجه الحميدي في مسنده: أَحَادِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه: ٢/ح (٧٧٠). وابن خزيمة في صحيحه: كِتَابُ الْوُضُوءِ: بَابُ اسْتِحْبَابِ الْوُضُوءِ عِنْدَ مُعَاوَدَةِ الْجَمَاعِ بِلَفْظٍ مُجْمَلٍ غَيْرِ مُفَسَّرٍ: ١/ح (٢١٩).

^(١) ذكره ابن أبي حاتم في عله: بَيَانُ عِلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَ فِي الطَّهَارَةِ: ١/المسألة: (٦٧).

^(٢) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٥٦٨٥): (صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك).

وسليمان بن طرخان التيمي^(٢) (عند الترمذي)^(٣)، - كلاهما -، عن أبي عبد الرحمن عاصم بن سليمان الأحول البصري^(٤)، عن أبي المستهل^(٥)، عن عمر رضي الله عنه، مرفوعاً، به.

الوجه الثاني: رواه أبو المورع محاضر بن المورع الكوفي^(٦) (عند الإمام أحمد، وأبي عوانة، والبيهقي)^(٧)، وشعبة بن الحجاج^(٨) (عند أبي داود الطيالسي، والإمام أحمد، وابن خزيمة، والطحاوي، وابن حبان، والحاكم، والبيهقي)^(٩)، وسفيان الثوري^(١٠) (عند الإمام أحمد، والنسائي، وابن شاهين)^(١١)، وحفص بن

(١) أخرجه من هذا الوجه: ابن حبان في الثقات: أسماء الصحابة ونقصد منهم من روى عنه الأخبار: باب الألف: ٥/الترجمة: (٦٣٠٩). ورواه الدارقطني في عله معلقاً: ٢/المسألة: (٢٤٢). وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى: كتاب النكاح: باب الجنب يتوضأ، كلما أراد إثباتاً وأحدية أو أراد العود: ٧/ح (١٤٠٩٠)، وقال: (هذا أصح وأثبت بن أبي سليم لا يحتج به، وفي حديث أبي سعيد كفاية وقد روي في الغسل بين ذلك حديث ليس بقوي). وقال ابن كثير في مسند الفاروق: ١٢٧/١ (هذا حديث غريب من هذا الوجه وأبو المستهل هذا لا أعرفه ولم يذكره ابن أبي حاتم وله شاهد في صحيح مسلم عن أبي سعيد الخدري عن أبي سعيد أن رسول الله ﷺ قال: (إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليحدث بينهما وضوءاً).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٥٧٥): (ثقة).

(٣) أخرجه من هذا الطريق: الترمذي في العلل الكبير: الطهارة: ما جاء إذا أراد أن يعود توضأ: ح (٧٩)، وقال: (سألت محمدًا عن هذا الحديث فقال: هو خطأ، ولا أدري من أبو المستهل، وإنما روى عاصم، عن أبي عثمان، عن سلمان بن ربيعة، عن عمر قوله وهو الصحيح).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٣٠٦٠): (ثقة).

(٥) ذكره ابن حبان في الثقات: ٥/الترجمة: (٦٣٠٩).

(٦) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٦٤٩٣): (صدوق له أوهام).

(٧) أخرجه من هذا الوجه: الإمام أحمد في مسنده: مسند المكثرين من الصحابة: مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: ١٧/ح (١١٢٢٧). وأبو عوانة في المستخرج: كتاب الإيمان: بيان إيجاب الوضوء على الجنب إذا أراد أن يعود في الجماع، والإباحة لمن طاف على نسائه بغسل واحد: ١/ح (٧٩٧). والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب الطهارة: باب الجنب يريد أن يعود: ١/ح (٩٨٤)، وقال: (رواه مسلم في الصحيح عن أبي بكر بن أبي شيبة).

(٨) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٧٩٠): (ثقة حافظ متقن).

(٩) أخرجه من هذا الطريق: أبو داود الطيالسي في مسنده: ما روى أبو سعيد الخدري عن النبي ﷺ: الأفراد عن أبي سعيد: ٣/ح (٢٣٢٩). والإمام أحمد في مسنده: مسند المكثرين من الصحابة: مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: ١٧/ح (١١١٦١). وابن خزيمة في صحيحه: كتاب الوضوء: باب ذكر الدليل على أن الأمر بالوضوء عند إزادة الجماع أمر ندب وإرشاد (إذ المتوضئ بعد الجماع يكون أنشط للعودة إلى الجماع، لا أن الوضوء بين الجماعين واجب، ولا أن الجماع قبل الوضوء وبعد الجماع الأول مخطئ): ١/ح (٢٢١). والطحاوي في شرح معاني الآثار: كتاب الطهارة: باب الجنب يريد النوم أو الأكل أو الشراب أو الجماع: ١/ح (٧٨٩). وابن حبان في صحيحه: كتاب الطهارة: ذكر العلة التي من أجلها أمر بهذا الأمر: ٤/ح (١٢١١)، وقال: (تفرّد بهذه اللفظة الأخيرة مسلم بن إبراهيم). والحاكم في

غياث^(٣) (عند ابن أبي شيبه، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن خزيمة، والبيهقي)^(٤)، وأبو عبدالله جرير بن عبد الحميد الكوفي^(٥) (عند أبي يعلى)^(٦)، ومروان بن معاوية الفزاري^(٧) (عند مسلم،

المستدرک: کتاب الطهارة: وأما حديث عائشة: ١/ح(٥٤٢)، وقال: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يُخرجاه بهذا اللفظ، إنما أخرجاه إلى قوله، فليَتَوَضَّأْ، فَقَطْ، وَلَمْ يَذْكُرَا فِيهِ، فَإِنَّهُ أَنْشَطُ لِلْعُودِ، وَهَذِهِ لَفْظَةٌ تَفَرَّدَ بِهَا شُعْبَةُ، عَنْ عَاصِمٍ، وَالتَّفَرُّدُ مِنْ مِثْلِهِ مَقْبُولٌ عِنْدَهُمَا). والبيهقي في السنن الكبرى: ١/ح(٩٨٥)، وقال: (وَرَوَيْنَا عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ أَمَرَ بِالْوُضُوءِ)، وفي معرفة السنن والآثار: كتاب النكاح: إِيَّانُ النِّسَاءِ قَبْلَ إِحْدَاثِ غُسْلٍ أَوْ وُضُوءٍ: ١٠/ح(١٤٠٤١).

(١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٤٤٥): (ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة).
(٢) أخرجه من هذا الطريق: الإمام أحمد في مسنده: مُسْنَدُ الْمُكْتَرِبِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ: مُسْنَدُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ١٧/ح(١١٠٣٦)، وقال: (قَالَ سُفْيَانُ: أَبُو سَعِيدٍ أَذْرَكَ الْحَرَّةَ). والنسائي في الكبرى: كتاب الطهارة: فِي الْجُنُبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَغُودَ: ١/ح(٢٥٤)، وفي السنن الصغرى: كتاب الطهارة: بَابُ فِي الْجُنُبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَغُودَ: ١/ح(٢٦٢). وابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه: كتاب الطهارة: بَابُ الْوُضُوءِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَغُودَ حَدِيثٌ آخَرٌ مِمَّا نُسِخَ: ح(١٤٨)، وقال: (قَالَ سُفْيَانُ، وَلَا أَعْلَمُ قَدْ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ الْغُودَ فَلْيَتَوَضَّأْ)، يَعْنِي الرَّجُلُ يَأْتِي امْرَأَتَهُ).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٤٣٠): (ثقة فقيه تغير حفظه قليلاً في الآخر).
(٤) أخرجه من هذا الطريق: ابن أبي شيبه في مصنفه: كتاب الطهارة: فِي الرَّجُلِ يُجَامِعُ أَهْلَهُ ثُمَّ يُرِيدُ أَنْ يُعِيدَ مَا يُؤْمَرُ بِهِ: ١/ح(٨٦٩). ومسلم: كتاب الحيض: بَابُ جَوَازِ نَوْمِ الْجُنُبِ وَاسْتِحْبَابِ الْوُضُوءِ لَهُ، وَعَسَلِ الْفَرْجِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ أَوْ يَنَامَ أَوْ يُجَامِعَ: ١/ح(٣٠٨)، وقال: (زَادَ أَبُو بَكْرٍ فِي حَدِيثِهِ: بَيْنَهُمَا وَضُوءٌ، وَقَالَ: ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَغُودَ). وأبو داود: كتاب الطهارة: بَابُ الْوُضُوءِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَغُودَ: ١/ح(٢٢٠). والترمذي: أَبْوَابُ الطهارة: بَابُ مَا جَاءَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَغُودَ تَوْضِئًا: ١/ح(١٤١)، وقال: (وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ، حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَقَالَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالُوا: إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَغُودَ، فَلْيَتَوَضَّأْ قَبْلَ أَنْ يَغُودَ، وَأَبُو الْمُتَوَكِّلِ اسْمُهُ عَلِيُّ بْنُ دَاوُدَ، وَأَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ اسْمُهُ سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ بْنِ سِنَانٍ). والنسائي في الكبرى: كتاب عِشْرَةِ النِّسَاءِ: مَا عَلَى مَنْ أَتَى امْرَأَتَهُ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَغُودَ: ٨/ح(٨٩٩٠)، وقال: (خَالَفَهُمَا هَهُنَا). وابن خزيمة في صحيحه: كتاب الْوُضُوءِ: بَابُ اسْتِحْبَابِ الْوُضُوءِ عِنْدَ مُعَاوَذَةَ الْجَمَاعِ بِلَفْظِ مُجْمَلٍ غَيْرِ مُفَسَّرٍ: ١/ح(٢١٩)، وقال: (هَذَا حَدِيثُ الصُّنْعَانِيِّ، وَقَالَ الْآخَرُونَ: عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ). والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب الطهارة: بَابُ الْجُنُبِ يُرِيدُ أَنْ يَغُودَ: ١/ح(٩٨٤).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٩١٦): (ثقة صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره بهم من حفظه).

(٦) أخرجه من هذا الطريق: أبو يعلى في مسنده: مِنْ مُسْنَدِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: ٢/ح(١١٦٤).

(٧) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٦٥٧٥): (ثقة حافظ، وكان يدلس أسماء الشيوخ).

وابن خزيمة، والبيهقي^(١)، وأبو سعيد يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الكوفي^(٢) (عند مسلم، والبيهقي)^(٣)، وأبو بشر عبد الواحد بن زياد البصري^(٤) (عند ابن ماجه، وابن شاهين)^(٥)، وعبد الله بن المبارك^(٦) (عند النسائي)^(٧)، وأبو الأحوص سلام بن سليم^(٨) (عند الطحاوي، وابن حبان)^(٩)، وأبو زياد إسماعيل بن زكريا الكوفي^(١٠) (عند الدارقطني)^(١١)، وسفيان بن عيينة الهلالي^(١٢) (عند الحميدي، وابن خزيمة)^(١٣)، - عشر راوياً-، عن عاصم الأحول، ورواه قتادة السدوسي^(١٤) (عند الطبراني)^(١٥)، - كلاهما-، (عاصم،

(١) أخرجه من هذا الطريق: مسلم: كِتَابُ الْحَيْضِ: بَابُ جَوَازِ نَوْمِ الْجُنُبِ وَاسْتِحْبَابِ الْوُضُوءِ لَهُ، وَغَسْلِ الْفَرْجِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ أَوْ يَنَامَ أَوْ يُجَامِعَ: ١/ح(٣٠٨). وابن خزيمة في صحيحه: كِتَابُ الْوُضُوءِ: بَابُ اسْتِحْبَابِ الْوُضُوءِ عِنْدَ مُعَاوَذَةِ الْجَمَاعِ بِلَفْظِ مُجْمَلٍ غَيْرِ مُفَسَّرٍ: ١/ح(٢١٩). والبيهقي في معرفة السنن والآثار: كِتَابُ النِّكَاحِ: إِثْبَانُ النِّسَاءِ قَبْلَ إِخْدَاطِ غُسْلٍ أَوْ وَضُوءٍ: ١٠/ح(١٤٠٤٠)، وقال: (رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ عَنْ ابْنِ مُنْبَرٍ).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٧٥٤٨): (ثقة متقن).

(٣) أخرجه من هذا الطريق: مسلم: كِتَابُ الْحَيْضِ: بَابُ جَوَازِ نَوْمِ الْجُنُبِ وَاسْتِحْبَابِ الْوُضُوءِ لَهُ، وَغَسْلِ الْفَرْجِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ أَوْ يَنَامَ أَوْ يُجَامِعَ: ١/ح(٣٠٨). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ النِّكَاحِ: بَابُ الْجُنُبِ يَتَوَضَّأُ، كُلَّمَا أَرَادَ إِثْبَانًا وَاحِدَةً أَوْ أَرَادَ الْعَوْدَ: ٧/ح(١٤٠٨٧).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤٢٤٠): (ثقة، في حديثه عن الأعمش وحده مقال).

(٥) أخرجه من هذا الطريق: ابن ماجه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ وَسُنَنِهَا: بَابُ فِي الْجُنُبِ، إِذَا أَرَادَ الْعَوْدَ تَوَضَّأَ: ١/ح(٥٨٧). وابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْوُضُوءِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ حَدِيثٌ آخَرُ مِمَّا نُسِخَ: ح(١٤٦).

(٦) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: ١/الترجمة: (٣٥٧٠): (ثقة ثبت فقيه).

(٧) أخرجه من هذا الطريق: النسائي في الكبرى: كِتَابُ عِشْرَةِ النِّسَاءِ: مَا عَلَى مَنْ أَتَى امْرَأَتَهُ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ: ٨/ح(٨٩٨٩).

(٨) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٧٠٣): (ثقة متقن صاحب حديث).

(٩) أخرجه من هذا الطريق: الطحاوي في شرح معاني الآثار: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْجُنُبِ يُرِيدُ النَّوْمَ أَوْ الْأَكْلَ أَوْ الشُّرْبَ أَوْ الْجَمَاعَ: ١/ح(٧٨٨). وابن حبان في صحيحه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: ذِكْرُ الْأَمْرِ بِالْوُضُوءِ لِمَنْ أَرَادَ مُعَاوَذَةَ أَهْلِهِ: ٤/ح(١٢١٠).

(١٠) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤٤٥): (صدوق يخطئ قليلاً).

(١١) رواه من هذا الطريق: الدارقطني في عله معلقاً: ٢/المسألة: (٢٤٢).

(١٢) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٤٥١): (ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بآخره وكان ربما دلس).

(١٣) أخرجه من هذا الطريق: الحميدي في مسنده: أَحَادِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ٢/ح(٧٧٠). وابن خزيمة في صحيحه: كِتَابُ الْوُضُوءِ: بَابُ اسْتِحْبَابِ الْوُضُوءِ عِنْدَ مُعَاوَذَةِ الْجَمَاعِ بِلَفْظِ مُجْمَلٍ غَيْرِ مُفَسَّرٍ: ١/ح(٢١٩).

(١٤) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٥٥١٨): (ثقة ثبت).

وقتادة)، عن أبي المتوكل علي بن داود الناجي البصري^(٢)، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، مرفوعاً، به. الوجه الثالث: رواه أبو عبدالله همام بن يحيى البصري^(٣)، عن عاصم الأحول، عن أبي الصديق بكر بن عمرو الناجي البصري^(٤)، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، مرفوعاً، به.^(٥) الوجه الرابع: رواه سفيان بن عيينة (عند عبد الرزاق)^(٦)، وسليمان التيمي (عند ابن أبي شيبه)^(٧)، - كلاهما -، عن عاصم الأحول، عن أبي عثمان عبد الرحمن بن مل النهدي الكوفي^(٨)، عن أبي عبدالله سلمان بن ربيعة الباهلي سلمان الخيل^(٩)، عَنْ عمر رضي الله عنه، موقوفاً، به.

الخلاصة: روي الحديث من أربعة أوجه، وقد رجح أبو حاتم الرواية المرفوعة فقال: (هَذَا يَرَوْنَ أَنَّهُ: عَاصِمٌ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ وَهُوَ أَشْبَهُ^(١٠)، وصححه الترمذي من طريق حفص بن غياث عن عاصم الأحول، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه فقال: (وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ، حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ).^(١١)

صححه الحاكم من رواية مسلم بن إبراهيم، ثنا شعبة، عن عاصم الأحول، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد الخدري فقال: (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخْرَجْ بِهِ هَذَا اللَّفْظُ، إِنَّمَا أُخْرِجَ إِلَى قَوْلِهِ: فَلْيَتَوَضَّأْ، فَقَطْ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ، فَإِنَّهُ أُنْشِطَ لِلْعُودِ، وَهَذِهِ لَفْظَةٌ تَفَرَّدَ بِهَا شُعْبَةُ، عَنْ عَاصِمٍ، وَالتَّفَرُّدُ

(١) أخرجه من هذا الطريق: الطبراني في مسند الشاميين: مَا انْتَهَى إِلَيْنَا مِنْ مُسْنَدِ سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ وَأَصْلُهُ بَصْرِيٌّ نَزَلَ الشَّامَ وَمَاتَ بِهَا: سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ عَلِيِّ بْنِ دَاوُدَ النَّاجِيِّ: ٤/ح(٢٧١٢).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤٧٣١): (ثقة).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٧٣١٩): (ثقة ربما وهم).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٧٤٧): (ثقة).

(٥) أخرجه من هذا الوجه: النسائي في الكبرى: كِتَابُ عِشْرَةِ نِسَاءٍ: مَا عَلَى مَنْ أَتَى امْرَأَتَهُ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ: ٨/ح(٨٩٩١)، وقال: (هَذَا خَطَأٌ، وَالصَّوَابُ حَدِيثُ ابْنِ الْمُبَارَكِ، وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ). وأبو نعيم في المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم: بَابُ مَا ذُكِرَ أَنَّ الْجُنُبَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ تَوَضَّأَ وَضُوءَ الصَّلَاةِ: ١/ح(٧٠٢).

(٦) أخرجه من هذا الوجه: عبد الرزاق في مصنفه: كتاب الطهارة: بَابُ الرَّجُلِ يُصِيبُ الْمَرْأَةَ ثُمَّ يُرِيدُ أَنْ يَعُودَ: ١/ح(١٠٦٢).

(٧) أخرجه من هذا الطريق: ابن أبي شيبه في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ: فِي الرَّجُلِ يُجَامِعُ أَهْلَهُ ثُمَّ يُرِيدُ أَنْ يُعِيدَ مَا يُؤْمَرُ بِهِ: ١/ح(٨٧٠)، ولفظه: (قَالَ لِي عُمَرُ: يَا سَلْمَانُ، إِذَا أَتَيْتَ أَهْلَكَ ثُمَّ أَرَدْتَ أَنْ تَعُودَ كَيْفَ تَصْنَعُ؟، قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ أَصْنَعُ؟ قَالَ: تَوَضَّأَ بَيْنَهُمَا وَضُوءًا).

(٨) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤٠١٧): (ثقة ثبت عابد).

(٩) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٤٧٤): (يقال: له صحبة).

(١٠) علل الحديث لابن أبي حاتم: ١/المسألة: (٦٧).

(١١) الجامع الكبير للترمذي: ١/ح(١٤١).

مِنْ مِثْلِهِ مَقْبُولٌ عِنْدَهُمَا^(١)، ورجحه البيهقي فقال: (هَذَا أَصَحُّ وَلَيْثٌ بَنُ أَبِي سُلَيْمٍ لَا يُجْتَنَّبُ بِهِ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ كِفَايَةٌ وَقَدْ رُوِيَ فِي الْعُسْلِ بَرْنٌ ذَلِكَ حَدِيثٌ لَيْسَ بِقَوِيٍّ)^(٢)، وكذا رجحه الدارقطني ونسب الوهم فيه إلى ليث فقال: (كَذَا رَوَاهُ لَيْثٌ بَنُ أَبِي سُلَيْمٍ وَوَهُمَ فِيهِ، وَرَوَاهُ الثَّقَاتُ الْخَفَازُ عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِي، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ ... وَقَوْلُهُمْ أَوْلَى بِالصَّوَابِ مِنْ قَوْلِ اللَّيْثِ)^(٣). استغربه ابن كثير من حديث ليث فقال: (هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَابُو الْمُسْتَهْلِ هَذَا لَا أَعْرِفُهُ وَلَمْ يَذْكُرْهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَلَهُ شَاهِدٌ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ)^(٤)، وقال البوصيري في حديث ليث: (مَدَارٌ إِسْنَادٌ حَدِيثٌ عُمَرُ هَذَا عَلَى لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، لَكِنَّ الْمَثَنَ لَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ)^(٥).

أما البخاري فرجح الرواية الموقوفة على عمر رضي الله عنه فقال: (هُوَ خَطَأٌ، وَلَا أُدْرِي مِنْ أَبُو الْمُسْتَهْلِ، وَإِنَّمَا رَوَى عَاصِمٌ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ سَلْمَانَ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عَمْرِو، قَوْلُهُ. وَهُوَ الصَّوَابُ)^(٦)، وأما حديث همام عن عاصم الأحول، عن أبي الصديق، عن أبي سعيد فقد قال فيه النسائي: (هَذَا خَطَأٌ، وَالصَّوَابُ حَدِيثُ ابْنِ الْمُبَارَكِ، وَخَفَضَ بَنُ غِيَاثٍ)^(٧).

نُقِلَ عَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَضْعِيفُهُ لِهَذَا الْحَدِيثِ حَيْثُ قَالَ: (قَدْ رُوِيَ فِيهِ حَدِيثٌ وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَتَّبَعُ مِثْلُهُ)^(٨)، وقال البيهقي بعد تخرجه رواية مسلم بن إبراهيم، ثنا شعبة، عن عاصم الأحول، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد الخدري: (إِنْ كَانَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَرَادَ هَذَا الْحَدِيثَ، فَهَذَا إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ وَلَعَلَّهُ لَمْ يَقِفْ عَلَى إِسْنَادِهِ)^(٩)، وَقَالَ أَيْضاً: (لَعَلَّهُ أَرَادَ حَدِيثَ ابْنِ عَمْرِو فِي ذَلِكَ)^(١٠)، والله تعالى

الحديث الرابع عشر: قال ابن أبي حاتم: (وَسَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ إِسْحَاقُ الْقُرْظِيُّ، عَنْ ابْنِ أَبِي الْمُؤَالِي، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: لَوْلَا أَنِّي أَشُقُّ عَلَى أُمَّتِي،

(١) المستدرک علی الصحیحین للحاکم: ١/ح (٥٤٢).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي: ٧/ح (١٤٠٩٠).

(٣) علل الدارقطني: ٢/المسألة: (٢٤٢).

(٤) مسند الفاروق لابن كثير: ١/١٢٧.

(٥) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة للبوصيري: ٤/ح (٣١٧٠).

(٦) العلل الكبير للترمذي: ح (٧٩).

(٧) السنن الكبرى للنسائي: ٨/ح (٨٩٩١).

(٨) السنن الكبرى للبيهقي: ٧/٣١٠.

(٩) المصدر نفسه: ٧/ح (١٤٠٨٨).

(١٠) المحرر في الحديث لابن عبد الهادي: ١٣٩.

لَأَمْرَتُهُمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ؟^(١) فَقَالَ أَبِي: حَدَّثَنَا بِهِ أَبُو زُرْعَةَ، عَنِ الْقُرْظِيِّ. فَقَالَ أَبِي: لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ؛ حَدَّثَنَا بِهِ حَزْمَلَةُ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي الْمَوَالِي، عَنْ ابْنِ عَقِيلٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مَرْسَلًا. قَالَ أَبِي: وَالْمَرْسَلُ أَشْبَهُ.^(٢)

دراسة الحديث والحكم عليه: روي الحديث من وجهين:

الوجه الأول: رواه أبو يعقوب إسحاق بن محمد الفروي المدني مولى عثمان بن عفان^(٣)، عن عبد الرحمن بن أبي الموالي المدني^(٤)، عن أبي محمد عبد الله بن محمد بن عقيل المدني^(٥)، عن جابر بن عبد الله ﷺ، مرفوعاً، به.^(٦)

الوجه الثاني: رواه أبو حفص حزملة بن يحيى المصري^(٧)، عن أبي محمد عبد الله بن وهب المصري^(٨)، عن ابن أبي الموالي، عن ابن عقيل، مرسلاً، به.^(٩)

الخلاصة: روي الحديث من وجهين، وقد رجح أبو حاتم الرازي الوجه الثاني المرسل فقال: (والمَرْسَلُ أَشْبَهُ)^(١٠)،

وقال عن الوجه الأول الموصول: (لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ)^(١١)، وقد يكون ذلك لأن عبد الله بن وهب أوثق من إسحاق الفروي، والله أعلم.

الحديث الخامس عشر: قال ابن أبي حاتم: (وَسَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ: فَقُلْتُ: إِنَّهُ يَقُولُ: عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(١٢)، وَرَوَاهُ الْوَلِيدُ بْنُ كَثِيرٍ، فَقَالَ: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ،

(١) حديث الصحابي جابر بن عبد الله ﷺ: أخرجه من هذا الوجه: ابن عدي في الكامل: ٥/ الترجمة: (١١٣٤).

(٢) ذكره ابن أبي حاتم في علله: بَيَّانُ عِلَلِ أَخْبَارِ رُوِيَ فِي الطَّهَّارَةِ: ١/ المسألة: (٧٠).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٣٨١): (صدوق، كف فساء حفظه).

(٤) قال الحاكم في سؤالات الحاكم للدارقطني: الترجمة: (٣٨١): (قلت: فبعد الرَّحْمَنِ بن أبي المَوَالِي؟. قَالَ: ثِقَّة).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٣٥٩٢): (صدوق في حديثه لين، ويقال تغير بآخره).

(٦) أخرجه من هذا الوجه: ابن عدي الجرجاني في الكامل في ضعفاء الرجال: ٥/ الترجمة: (١١٣٤).

(٧) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١١٧٥): (صدوق).

(٨) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٣٦٩٤): (ثقة حافظ عابد).

(٩) رواه من هذا الوجه: ابن أبي حاتم في علله معلقاً: بَيَّانُ عِلَلِ أَخْبَارِ رُوِيَ فِي الطَّهَّارَةِ: ١/ المسألة: (٧٠).

(١٠) علل الحديث لابن أبي حاتم: ١/ المسألة: (٧٠).

(١١) علل الحديث لابن أبي حاتم: ١/ المسألة: (٧٠).

(١٢) حديث الصحابي عبد الله بن عمر ﷺ: أخرجه من هذا الوجه: الإمام أحمد في مسنده: مُسْنَدُ الْمُكْثَرِينَ مِنْ الصَّحَابَةِ: مُسْنَدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ﷺ: ٨/ ح (٤٦٠٥-٤٨٠٣)، و٩/ ح (٤٩٦١). والدارمي في سننه: كِتَابُ الطَّهَّارَةِ:

ابن عمر، عن النبي ﷺ قال:

إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ^(١)، لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ؟^(٢) فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: ابْنُ إِسْحَاقَ لَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ يُفْضَى لَهُ.

الطَّهَارَةُ: بَابُ قَدْرِ الْمَاءِ الَّذِي لَا يَنْجُسُ: ١/ح (٧٥٨). وابن ماجه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ وَسُنَنِهَا: بَابُ مِقْدَارِ الْمَاءِ الَّذِي لَا يُنَجِّسُ: ١/ح (٥١٧)، وقال: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زَافِعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ). والترمذي: أَبْوَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ مِنْهُ آخَرُ: ١/ح (٦٧)، وقال: (قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: (الْقُلَّةُ هِيَ الْجَزَاءُ، وَالْقُلَّةُ الَّتِي يُسْتَقَى فِيهَا، وَهِيَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ، قَالُوا: إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ مَا لَمْ يَتَغَيَّرَ رِيحُهُ أَوْ طَعْمُهُ، وَقَالُوا: يَكُونُ نَحْوًا مِنْ خَمْسٍ قَرِيبٍ). والطبري في تهذيب الآثار: مُسْنَدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: ذَكَرَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ: ٢/ح (١١٠٩-١١١٠-١١١٥). والطحاوي في شرح مشكل الآثار: بَابُ بَيَانِ مُشْكِلٍ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَسَارِ السَّبَاعِ وَالِدُّوَابِّ سِوَاهَا مِنْ طَهَارَةٍ وَمِنْ غَيْرِهَا: ٧/ح (٢٤٦)، وفي شرح معاني الآثار: بَابُ الْمَاءِ يَقَعُ فِيهِ النَّجَاسَةُ: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: ١/ح (٢٥-٢٧). والدارقطني في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ حُكْمِ الْمَاءِ إِذَا لَاقَتْهُ النَّجَاسَةُ: ١/ح (١٦)، وقال: (قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ: وَسَمِعْتُ هُشَيْمًا يَقُولُ: تَفْسِيرُ الْقُلْتَيْنِ يَعْنِي الْجَزَيْنِ الْكِبَارِ وَكَذَلِكَ رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَيَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُبَرِّ، وَعَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ، وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَالِدٍ الْوُهَيْيُّ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ أَخُو حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، وَزَائِدَةُ بْنُ قُدَّامَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْقَلِيلِ الَّذِي يَنْجُسُ وَالْكَثِيرِ الَّذِي لَا يَنْجُسُ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ: ١/ح (١٢٤١)، وقال: (لَقِطُ حَدِيثِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْخَافِظِ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ الرَّهْرِيُّ وَزَائِدَةُ بْنُ قُدَّامَةَ وَجَمَاعَةٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ)، ١/ح (١٢٤٢)، وقال: (وَكَذَا قَالَ: الْكِلاَبُ وَالسَّبَاعُ وَهُوَ غَرِيبٌ وَكَذَلِكَ قَالَهُ مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الْكِلاَبُ وَالِدُّوَابُّ إِلَّا أَنَّ ابْنَ عِيَّاشٍ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِي إِسْنَادِهِ، وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ الْمُنْذِرِ بْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَفِيهِ قُوَّةٌ لِرَوَايَةِ ابْنِ إِسْحَاقَ)، وفي معرفة السنن والآثار: كتاب الطهارة: بَابُ الْفَرْقِ بَيْنَ مَا يَنْجُسُ، وَمَا لَا يَنْجُسُ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ: ٢/ح (١٨٦٩-١٨٧٠).

(١) القلة: الحب العظيم. والجمع: قلال، وهي معروفة بالحجاز، وهجر: قرية قريبة من المدينة، وليست هجر البحرين، وكانت تعمل بها القلال، تأخذ الواحدة منها مزادة من الماء، سميت قلة لأنها تقل: أي ترفع وتحمل، ومقدار القلتين: وزنا بالرطل المصري: أربعمئة وستة وأربعون رطلاً، وثلاثة أسباع الرطل، ومقدار مكان القلتين، إذا كان مربعاً، ذراع وربع ذراع، طولاً وعرضاً وعمقاً، بالذراع المتوسط، وإذا كان المكان مدوراً كالبر، فمساحته ذراعاً عرضاً وذراعين ونصف ذراع عمقاً، وثلاثة أذرع، وسبع ذراع محيطاً، أما إذا كان المكان مثلثاً، فينبغي أن تكون مساحته ذراعاً، ونصف ذراع عرضاً، ومثل ذلك طولاً، وذراعين عمقاً، ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: ٤/١٠٤، مادة: (قلل). والفقه على المذاهب الأربعة لعبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري (ت ١٣٦٠هـ): ١/٣٨.

(٢) أخرجه من هذا الوجه: ابن أبي شيبة في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ: الْمَاءُ إِذَا كَانَ قُلْتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ: ١/ح (١٥٢٦).

قلت له: ما حال محمد بن جعفر؟ فقال: صدوق. فقلت لأبي: إن حجاج بن حمزة حدثنا عن أبي أسامة، عن الوليد بن كثير، فقال: عن محمد بن عباد بن جعفر، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ؟^(١) فقال أبي: محمد بن عباد بن جعفر ثقة، ومحمد بن جعفر بن الزبير ثقة،

وعبد بن حميد في المنتخب من مسنده: أحاديث ابن عمر: ١/ح (٨١٧)، وقال: (القلبة يكون فيها قدر الراوية). وأبو داود: كتاب الطهارة: باب ما يُنجس الماء: ١/ح (٦٣)، وقال: قال أبو داود: وهذا لفظ ابن العلاء، وقال عثمان، والحسن بن علي: عن محمد بن عباد بن جعفر، قال أبو داود: وهو الصواب. والنسائي في الكبرى: كتاب الطهارة: التوقيف في الماء: ١/ح (٥٠). وابن الجارود في المتقى: كتاب الطهارة: في طهارة الماء والقدر الذي يُنجس ولا يُنجس: ١/ح (٤٥)، وقال: (وقال عيسى بن يونس عن الوليد بن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه وقال محمد بن إسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه أيضًا). والطبري في تهذيب الآثار: مسند عبد الله بن عباس: ٢/ح (١١٠٦). والطحاوي في شرح مشكل الآثار: باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ في أسرار السباع والدواب سواها من طهارة ومن غيرها: ٧/ح (٢٦٤٤)، وقال: (فكان في هذا الحديث ما قد دل أن ما كان من الماء دون الثلثين حمل الحبث). وابن الأعرابي في معجمه: باب الجيم: ٢/ح (١٤٠٨). وابن حبان في صحيحه: كتاب الطهارة: باب المياه: ٤/ح (١٢٤٩). والدارقطني في سننه: كتاب الطهارة: باب حكم الماء إذا لاقته النجاسة: ١/ح (١)، وقال: (وقال ابن أبي السقر: لم يحمل الحبث، وقال ابن عباد مثله)، و١/ح (٢)، وقال: (هذا لفظ أبي داود، عن محمد بن العلاء، وقال عثمان بن أبي شيبة من ينيهم في حديثه عن محمد بن عباد بن جعفر)، و١/ح (١٢). والحاكم في المستدرک: كتاب الطهارة: ١/ح (٤٥٨)، وقال: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، فقد احتجنا جميعاً بجميع روايته ولم يخرجناه، وأظنهما والله أعلم لم يخرجاه لخلاف فيه على أبي أسامة على الوليد بن كثير)، و١/ح (٤٦٢)، وقال: (وهكذا رواه سفيان الثوري، وزائدة بن قدامة، وحماد بن سلمة، وإبراهيم بن سعد، وعبد الله بن المبارك، ويحيى بن زريع، وسعيد بن زيد أخو حماد بن زيد، وأبو معاوية، وعبد بن سليمان، قد حدث به عبد الله، عن عبيد الله بن عبد الله. وعبد الله جميعاً بصحة ما ذكرته). والبيهقي في السنن الكبرى: باب الفرق بين القليل الذي ينجس والكثير الذي لا ينجس ما لم يتغير: ١/ح (١٢٣١)، وقال: (وهكذا رواه إسحاق بن إبراهيم الحنظلي وجماعة، عن أبي أسامة)، و١/ح (١٢٣٣-١٢٣٦)، وفي السنن الصغير: كتاب الطهارة: باب ما تكون به الطهارة من الماء: ١/ح (١٩٣)، وفي معرفة السنن والآثار: كتاب الطهارة: باب الفرق بين ما ينجس، وما لا ينجس، وما لم يتغير: ١/ح (١٨٥٤).

(١) أخرجه من هذا الوجه: الطبري في تهذيب الآثار: مسند عبد الله بن عباس: ذكر من قال ذلك: ٢/ح (١١٠٨). وابن الأعرابي في معجمه: باب الباء: ١/ح (٦٥). وابن حبان في صحيحه: كتاب الطهارة: باب المياه: ٤/ح (١٢٥٣). والدارقطني في سننه: كتاب الطهارة: باب حكم الماء إذا لاقته النجاسة: ١/ح (٣-٥-٧-٨-٩-١٣-١٤)، وقال: (وكذلك رواه عبد الله بن الزبير الحميدي، عن أبي أسامة، عن الوليد، عن محمد بن عباد بن جعفر، وتابعه الشافعي، عن الثقة عنده، عن الوليد بن كثير، وتابعهم محمد بن حسان الأزرق، ويعيش بن الجهم، وابن كرامة، وأبو مسعود أحمد بن القرات، ومحمد بن الفضل البلخي، فرووه عن أبي أسامة، عن الوليد بن كثير، عن محمد بن عباد بن جعفر). والحاكم في المستدرک: كتاب الطهارة: ١/ح (٤٥٩-٤٦١)، وقال: (وقد صح وثبت بحديثه الرواية صحة

والحديث لمحمد بن جعفر بن الزبير أشبهه^(١).

دراسة الحديث والحكم عليه: روي الحديث من ستة أوجه:

الوجه الأول: رواه أبو معاوية محمد بن حازم الضرير الكوفي^(٢)، وعبد الرحيم بن سليمان^(٣) (عند ابن أبي شيبة)^(٤)، - كلاهما -، عن محمد بن إسحاق بن يسار إمام المغازي المدني^(٥)، ورواه أبو أسامة حماد بن أسامة الكوفي^(٦)،

عن أبي محمد الوليد بن كثير المدني الكوفي^(٧) (عند ابن أبي شيبة، وعبد بن حميد، وأبي داود، والنسائي، وابن الجارود، والطبري، والطحاوي، وابن الأعرابي، وابن حبان، والدارقطني، والحاكم، والبيهقي)^(٨)، -

الحديث وظاهر أن أبا أسامة ساق الحديث، عن الوليد بن كثير عنهما جميعاً، فإن شُعَيْب بن أَيُّوب الصَّرَفِيّ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ، وَكَذَلِكَ الطَّرِيقُ إِلَيْهِ، وَقَدْ تَابَعَ الْوَلِيدُ بْنُ كَثِيرٍ عَلَى رِوَايَتِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارٍ الْقُرَشِيُّ). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْقَلِيلِ الَّذِي يَنْجُسُ وَالْكَثِيرِ الَّذِي لَا يَنْجُسُ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ: ١/ح (١٢٣٢-١٢٣٩)، وقال: (رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ كَرَامَةَ وَجَمَاعَةً، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ وَأَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْحَارِثِ الْقَفِيقِيُّ، قَالَ: قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ الدَّارَقُطْنِيُّ الْحَافِظُ فِي هَاتَيْنِ الرَّوَايَتَيْنِ: فَلَمَّا اخْتَلَفَ عَلَى أَبِي أُسَامَةَ فِي إِسْنَادِهِ أَحْبَبْنَا أَنْ نَعْلَمَ مَنْ أَتَى بِالصَّوَابِ فَنَظَرْنَا فِي ذَلِكَ فَإِذَا شُعَيْبُ بْنُ أَيُّوبَ قَدْ رَوَاهُ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ عَلَى الْوُجْهِينِ جَمِيعًا فَصَحَّ الْقَوْلَانِ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ وَصَحَّ أَنَّ الْوَلِيدَ بْنَ كَثِيرٍ رَوَاهُ عَنْهُمَا جَمِيعًا، فَكَانَ أَبُو أُسَامَةَ مَرَّةً يُحَدِّثُ بِهِ عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَمَرَّةً يُحَدِّثُ بِهِ عَنْ الْوَلِيدِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادِ بْنِ جَعْفَرٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ)، وفي معرفة السنن والآثار: كتاب الطهارة: بَابُ الْفَرْقِ بَيْنَ مَا يَنْجُسُ، وَمَا لَا يَنْجُسُ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ: ٢/ح (١٨٥٠-١٨٥٥).

(١) ذكره ابن أبي حاتم في علله: بَيَانُ عِلَلِ أَخْبَارِ رُوِيَ فِي الطَّهَارَةِ: ١/المسألة: (٩٦).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٥٨٤١): (ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهيم في حديث غيره، وقد رمي بالإرجاء).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤٠٥٦): (ثقة له تصانيف).

(٤) أخرجه من هذا الوجه: ابن أبي شيبة في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ: الْمَاءُ إِذَا كَانَ قُلْتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ: ١/ح (١٥٢٥).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: (صدوق يدلّس...)، ينظر: الترجمة: (٥٧٢٥).

(٦) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٤٨٧): (ثقة ثبت، ربما دلّس، وكان بآخره يحدث من كتب غيره).

(٧) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٧٤٥٢): (صدوق، عارف بالمغازي، رمي برأي الخوارج). والخوارج: كل من خرج عن الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجياً سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين أو كان بعدهم على التابعين بإحسان والأئمة في كل زمان، ينظر: الملل والنحل للشهرستاني: ١١٣/١.

(٨) أخرجه من هذا الطريق: ابن أبي شيبة في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ: الْمَاءُ إِذَا كَانَ قُلْتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ: ١/ح (١٥٢٦). وعبد بن حميد في المنتخب من مسنده: أَحَادِيثُ ابْنِ عُمَرَ: ١/ح (٨١٧)، وقال: (الْقَلَّةُ يَكُونُ فِيهَا قَدْرُ الرَّوَايَةِ). وأبو

كلاهما-، (محمد بن إسحاق، والوليد بن كثير)، عن محمد بن جعفر بن الزبير بن العوام^(١)، عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن عبد الله بن عمر المدني^(٢)، عن أبيه ابن عمر رضي الله عنه، مرفوعاً، به. الوجه الثاني: رواه محمد بن إسحاق (عند الإمام أحمد، والدارمي، وابن ماجه، والترمذي، والطبري، والطحاوي، والدارقطني، والبيهقي)^(٣)، والوليد بن كثير (عند ابن أبي شيبة، والدارمي، والنسائي، وابن

داود: كتاب الطهارة: باب ما يُنجَسُ الماء: ١/ح(٦٣)، وقال: قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهَذَا لَفْظُ ابْنِ الْعَلَاءِ، وَقَالَ عُثْمَانُ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَادٍ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهُوَ الصَّوَابُ. والنسائي في الكبرى: كتاب الطهارة: التَّوْقِيفُ فِي الْمَاءِ: ١/ح(٥٠). وابن الجارود في المنتقى: كتاب الطهارة: فِي طَهَارَةِ الْمَاءِ وَالْقَدْرِ الَّذِي يُنَجَّسُ وَلَا يُنَجَّسُ: ح(٤٥)، وقال: (وَقَالَ عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنِ الْوَلِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ أَيْضًا). والطبري في تهذيب الآثار: مُسْنَدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: ذَكَرَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ: ٢/ح(١١٠٦). والطحاوي في شرح مشكل الآثار: بَابُ بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَسَارِ السَّبَاعِ وَالِدَّوَابِّ سِوَاهَا مِنْ طَهَارَةٍ وَمِنْ غَيْرِهَا: ٧/ح(٢٦٤٤)، وقال: (فَكَانَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَا قَدْ دَلَّ أَنَّ مَا كَانَ مِنَ الْمَاءِ دُونَ الثَّلَثَيْنِ حَمَلَ الْحَبْثِ). وابن الأعرابي الأعرابي في معجمه: بَابُ الْجِيمِ: ٢/ح(١٤٠٨). وابن حبان في صحيحه: كتاب الطهارة: بَابُ الْمِيَاهِ: ٤/ح(١٢٤٩). والدارقطني في سننه: كتاب الطهارة: بَابُ حُكْمِ الْمَاءِ إِذَا لَاقَتْهُ النَّجَاسَةُ: ١/ح(١)، وقال: (وَقَالَ ابْنُ ابْنِ أَبِي السَّفَرِ: لَمْ يَحْمِلِ الْحَبْثُ، وَقَالَ ابْنُ عُبَادَةَ مِثْلَهُ)، ١/ح(٢)، وقال: (هَذَا لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْعَلَاءِ، وَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ بَيْنِهِمْ فِي حَدِيثِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَادٍ بْنِ جَعْفَرٍ)، ١/ح(١٢). والحاكم في المستدرک: كتاب الطهارة: ١/ح(٤٥٨)، وقال: (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، فَقَدْ اخْتَجَا جَمِيعًا بِجَمِيعِ رَوَاتِهِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَأُظْهِرَ لَنَا أَنَّ اللَّهَ أَعْلَمَ لَمْ يُخَرِّجَاهُ لِخِلَافٍ فِيهِ عَلَى أَبِي أُسَامَةَ عَلَى الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ)، ١/ح(٤٦٢)، وقال: (وَهَكَذَا رَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَزَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَيَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ أَخُو حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، وَعَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَدْ حَدَّثَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. وَعَبْدُ اللَّهِ جَمِيعًا بِصَحَّةٍ مَا ذَكَرْتُهُ). والبيهقي في السنن الكبرى: بَابُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْقَلِيلِ الَّذِي يُنَجَّسُ وَالْكَثِيرِ الَّذِي لَا يُنَجَّسُ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ: ١/ح(١٢٣١)، وقال: (وَهَكَذَا رَوَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخَنْطَلِيُّ وَجَمَاعَةٌ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ)، ١/ح(١٢٣٣-١٢٣٦)، وفي السنن الصغير: كتاب الطهارة: بَابُ مَا تَكُونُ بِهِ الطَّهَارَةُ مِنَ الْمَاءِ: ١/ح(١٩٣)، وفي معرفة السنن والآثار: كتاب الطهارة: بَابُ الْفَرْقِ بَيْنَ مَا يُنَجَّسُ، وَمَا لَا يُنَجَّسُ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ: ١/ح(١٨٥٤).

(١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٥٧٨٢): (ثقة).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٣٤١٧): (ثقة).

(٣) أخرجه من هذا الوجه: الإمام أحمد في مسنده: مُسْنَدُ الْمُكْثَرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ: مُسْنَدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: ٨/ح(٤٦٠٥-٤٨٠٣)، ٩/ح(٤٩٦١). والدارمي في سننه: كتاب الطهارة: بَابُ قَدْرِ الْمَاءِ الَّذِي لَا يُنَجَّسُ: ١/ح(٧٥٨). وابن ماجه: كتاب الطهارة وَسُنَنِهَا: بَابُ مِقْدَارِ الْمَاءِ الَّذِي لَا يُنَجَّسُ: ١/ح(٥١٧)، وقال: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ رَافِعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

خزعة، والطحاوي^(١)،

وعباد بن صهيب^(٢) (عند الدارقطني)^(٣)، - ثلاثتهم -، عن محمد بن جعفر بن الزبير، عن أبي بكر

بن عمر، عن أبيه، عن النبي ﷺ نحوه. والترمذي: ١/٦٧، وقال: (قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: (الْقُلَّةُ هِيَ الْجِزَارُ، وَالْقُلَّةُ وَالْقُلَّةُ الَّتِي يُسْتَقَمَّى فِيهَا)، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ، قَالُوا: إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يُنَحَّسْ شَيْءٌ مَا لَمْ يَتَغَيَّرَ رِيحُهُ أَوْ طَعْمُهُ، وَقَالُوا: يَكُونُ نَحْوًا مِنْ خَمْسِ قِرَبٍ). والطبري في تهذيب الآثار: مُسْنَدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: ٢/ح (١١٠٩-١١١٠-١١١٥). والطحاوي في شرح مشكل الآثار: بَابُ بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي فِي أَسَارِ السَّبَاعِ وَالذَّوَابِّ سِوَاهَا مِنْ طَهَارَةٍ وَمِنْ غَيْرِهَا: ٧/ح (٢٦٤٦)، وفي شرح معاني الآثار: بَابُ الْمَاءِ يَقَعُ فِيهِ النَّجَاسَةُ: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: ١/ح (٢٥-٢٧). والدارقطني في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ حُكْمِ الْمَاءِ إِذَا لَاقَتْهُ النَّجَاسَةُ: ١/ح (١٦)، وقال: (قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ: وَسَمِعْتُ هُشَيْمًا يَقُولُ: تَفْسِيرُ الْقُلَّتَيْنِ يَعْنِي الْجَزَيْنِ الْكِبَارَ وَكَذَلِكَ رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَيَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ، وَعَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ الصَّرِيرِيُّ، وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ الْوُهَيْبِيُّ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ أَخُو حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، وَزَائِدَةُ بْنُ قُدَّامَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْقَلِيلِ الَّذِي يَنْجُسُ وَالْكَثِيرِ الَّذِي لَا يَنْجُسُ مَا لَمْ يَتَغَيَّرَ: ١/ح (١٢٤١)، وقال: (لَقِطُ حَدِيثِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْخَافِظِ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ الزُّهْرِيُّ وَزَائِدَةُ بْنُ قُدَّامَةَ وَجَمَاعَةٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ)، ١/ح (١٢٤٢)، وقال: (وَكَذَا قَالَ: الْكِلاَبُ وَالسَّبَاعُ وَهُوَ غَرِيبٌ وَكَذَلِكَ قَالَهُ مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الْكِلاَبُ وَالذَّوَابِّ إِلَّا أَنَّ ابْنَ عِيَّاشٍ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِي إِسْنَادِهِ، وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ الْمُنْذِرِ بْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَفِيهِ قُوَّةٌ لِرِوَايَةِ ابْنِ إِسْحَاقَ)، وفي معرفة السنن والآثار: كتاب الطهارة: بَابُ الْفَرْقِ بَيْنَ مَا يَنْجُسُ، وَمَا لَا يَنْجُسُ مَا لَمْ يَتَغَيَّرَ: ٢/ح (١٨٦٩-١٨٧٠).

(١) أخرجه من هذا الطريق: ابن أبي شيبة في مصنفه: كِتَابُ الرَّدِّ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ: مَسْأَلَةُ نَجَاسَةِ الْمَاءِ: ٧/ح (٣٦٠٩٤). والدارمي في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ قَدْرِ الْمَاءِ الَّذِي لَا يَنْجُسُ: ١/ح (٧٥٩). والنسائي: كِتَابُ الْمِيَاهِ: بَابُ التَّوْقِيفِ فِي الْمَاءِ: ١/ح (٣٢٨). وابن خزيمة في صحيحه: كِتَابُ الْوُضُوءِ: بَابُ ذِكْرِ الْحَبْرِ الْمُفَسِّرِ لِلْقُطْبَةِ الْمُحْمَلَةِ الَّتِي ذَكَرْتُهَا وَالذَّلِيلَ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا أَرَادَ يَقُولُهُ: (الْمَاءُ لَا يَنْجُسُ شَيْءٌ) بَعْضُ الْمِيَاهِ لَا كُلُّهَا وَإِنَّمَا أَرَادَ الْمَاءَ الَّذِي هُوَ قُلَّتَانِ فَأَكْثَرُ لَا مَا دُونَ الْقُلَّتَيْنِ مِنْهُ: ١/ح (٩٢)، وقال: (هَذَا حَدِيثٌ حَوْثَرَهُ وَقَالَ مُوسَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ، وَقَالَ أَيُّضًا: (لَمْ يَنْجُسْهُ شَيْءٌ) وَأَمَّا الْمُخَرَّمِيُّ فَإِنَّهُ حَدَّثَنَا بِهِ مُخْتَصَرًا وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ)، وَلَمْ يَذْكُرْ مَسْأَلَةَ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الْمَاءِ وَمَا يُنَوِّهُ مِنَ السَّبَاعِ وَالذَّوَابِّ). والطحاوي في شرح معاني الآثار: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْمَاءِ يَقَعُ فِيهِ النَّجَاسَةُ: ١/ح (٢٤).

(٢) لعله عباد بن صهيب البصري، قال الذهبي في ميزان الاعتدال: ٢/الترجمة: (٤١٢٢): (قال ابن المديني: ذهب حديثه وقال البخاري والنسائي وغيرهما: متروك).

(٣) أخرجه من هذا الطريق: الدارقطني في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ حُكْمِ الْمَاءِ إِذَا لَاقَتْهُ النَّجَاسَةُ: ١/ح (١٥).

عبيد الله بن عبد الله بن عمر المدني^(١)، عن أبيه ابن عمر رضي الله عنهما، مرفوعاً، به.
الوجه الثالث: رواه أبو أسامة حماد بن أسامة^(٢)، عن الوليد بن كثير، عن محمد بن عباد بن جعفر
المخزومي المكي^(٣)، عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن ابن عمر رضي الله عنهما، مرفوعاً، به.^(٤)
الوجه الرابع: رواه مغيرة بن سقلاب^(٥)، عن ابن إسحاق، عن أبي عبد الله نافع المدني مولى عبد الله بن
عمر^(٦)، عن ابن عمر رضي الله عنهما، مرفوعاً، به.^(٧)

(١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤٣١٠): (ثقة).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٤٨٧): (ثقة ثبت ربما دلس، وكان بأخرة يحدث من كتب غيره).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٥٩٩٢): (ثقة).

(٤) أخرجه من هذا الوجه: الطبري في تهذيب الآثار: مُسْنَدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: ذِكْرُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ: ٢/ح (١١٠٨). وابن الأعرابي في معجمه: بَابُ الْبَاءِ: ١/ح (٦٥). وابن حبان في صحيحه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْمِيَاهِ: ٤/ح (١٢٥٣). والدارقطني في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ حُكْمِ الْمَاءِ إِذَا لَاقَتْهُ النَّجَاسَةُ: ١/ح (٣-٥-٧-٨-٩-١٣-١٤)، وقال: (وَكَذَلِكَ رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ الْحَمِيدِيُّ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، عَنِ الْوَلِيدِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ بْنِ جَعْفَرٍ، وَتَابِعَهُ الشَّافِعِيُّ، عَنِ الثَّقَفِ عِنْدَهُ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، وَتَابِعَهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ حَسَّانَ الْأَزْرَقِيُّ، وَيَعِيشُ بْنُ الْجُهْمِ، وَابْنُ كَرَامَةَ، وَأَبُو مَسْعُودٍ أَحْمَدُ بْنُ الْفَرَاتِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُضَنَّبِلِ الْبَلْخِيُّ، فَرَوَاهُ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ بْنِ جَعْفَرٍ). والحاكم في المستدرک: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: ١/ح (٤٥٩-٤٦١)، وقال: (وَقَدْ صَحَّ وَتَبَتِ بِهِ الرِّوَايَةُ صِحَّةُ الْحَدِيثِ وَظَهَرَ أَنَّ أَبَا أُسَامَةَ سَاقَ الْحَدِيثَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْهُمَا جَمِيعًا، فَإِنَّ شُعَيْبَ بْنَ أَبِي بُرَيْدٍ الصَّرَفِيَّ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ، وَكَذَلِكَ الطَّرِيقُ إِلَيْهِ، وَقَدْ تَابَعَ الْوَلِيدَ بْنُ كَثِيرٍ عَلَى رِوَايَتِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ بْنِ الزُّبَيْرِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارٍ الْفَرَسِيُّ). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْقَلِيلِ الَّذِي يَنْجُسُ وَالْكَثِيرِ الَّذِي لَا يَنْجُسُ مَا لَمْ يَنْتَعِرْ: ١/ح (١٢٣٢-١٢٣٩)، وقال: (رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ كَرَامَةَ وَجَمَاعَةٌ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ وَأَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ الْحَارِثِ الْفَقِيهَ، قَالَ: قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عَمْرِو الدَّارَقُطْنِيِّ الْحَافِظُ فِي هَاتَيْنِ الرِّوَايَتَيْنِ: فَلَمَّا اخْتَلَفَ عَلَى أَبِي أُسَامَةَ فِي إِسْنَادِهِ أَحَبَبْنَا أَنْ نَعْلَمَ مَنْ أَتَى بِالصُّوَابِ فَتَنْظَرْنَا فِي ذَلِكَ فَإِذَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي بُرَيْدٍ قَدْ رَوَاهُ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ عَلَى الْوُجْهِينِ جَمِيعًا فَصَحَّ الْقَوْلَانِ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ وَصَحَّ أَنَّ الْوَلِيدَ بْنَ كَثِيرٍ رَوَاهُ عَنْهُمَا جَمِيعًا، فَكَانَ أَبُو أُسَامَةَ مَرَّةً يُحَدِّثُ بِهِ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ بْنِ الزُّبَيْرِ وَمَرَّةً يُحَدِّثُ بِهِ عَنِ الْوَلِيدِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ بْنِ جَعْفَرٍ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَفِي مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْآثَارِ: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْفَرْقِ بَيْنَ مَا يَنْجُسُ، وَمَا لَا يَنْجُسُ مَا لَمْ يَنْتَعِرْ: ٢/ح (١٨٥٠-١٨٥٥).

(٥) قال ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال: ٨/الترجمة: (١٨٤١): (حراني، منكر الحديث).

(٦) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٧٠٨٦): (ثقة، ثبت فقيه، مشهور).

(٧) رواه من هذا الوجه: الدارقطني في علله معلقاً: ١٢/المسألة: (٢٧٩٩)، وقال: (وهو وهم، والصواب: عن ابن إسحاق، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ).

الوجه الخامس: رواه عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي^(١)، عن الوليد بن كثير، عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، مرسلاً، به.^(٢)

الوجه السادس: رواه أبو أسامة، ثنا الوليد بن كثير، عن محمد بن جعفر بن الزبير، ومحمد بن عباد بن جعفر، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، مرفوعاً، به.^(٣)

الخلاصة: روي الحديث من ستة أوجه، وقد رجح أبو حاتم رواية محمد بن جعفر بن الزبير فقال أبو حاتم: (والحديث لمحمد بن جعفر بن الزبير أشبه)^(٤)، ورجح ابن منده رواية محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله لمتابعة عيسى بن يونس له، فقال: (واختلف على أبي أسامة، فروي عنه عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر، وقال مرة: عن محمد بن جعفر بن الزبير، وهو الصواب؛ لأن عيسى بن يونس رواه عن الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن النبي ﷺ سئل ... فذكره)^(٥)، وقال إسحاق بن إبراهيم الحنظلي: (غَلَطَ أَبُو أُسَامَةَ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، إِنَّمَا هُوَ عَبْدُ اللَّهِ، وَاسْتَدَلَّ بِمَا رَوَاهُ عَنْ عِيْسَى بْنِ يُونُسَ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ)^(٦)، ورجحه الدارقطني قال: (والصواب: عن ابن إسحاق، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ)^(٧)، وقال أيضاً: (والحفظ: عن ابن إسحاق، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ

(١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٥٣٤١): (ثقة مأمون).

(٢) رواه من هذا الوجه: البيهقي في معرفة السنن والآثار معلقاً: كتاب الطهارة: بَابُ الْفَرْقِ بَيْنَ مَا يَنْجُسُ، وَمَا لَا يَنْجُسُ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ: ٢/ح (١٨٦٥).

(٣) أخرجه من هذا الوجه: الحاكم في المستدرک: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: ١/ح (٤٦١)، وقال: (وَقَدْ صَحَّ وَثَبَتْ بِهِ الرَّوَاةُ صِحَّةُ الْحَدِيثِ وَظَهَرَ أَنَّ أَبَا أُسَامَةَ سَأَلَ الْحَدِيثَ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْهُمَا جَمِيعًا، فَإِنَّ شُعَيْبَ بْنَ أَبِي ثَوْبٍ الصَّرَفِيَّ ثِقَةً مَأْمُونًا، وَكَذَلِكَ الطَّرِيقُ إِلَيْهِ، وَقَدْ تَابَعَ الْوَلِيدَ بَنُ كَثِيرٍ عَلَى رِوَايَتِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارٍ الْفَرَشِيِّ). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْقَلِيلِ الَّذِي يَنْجُسُ وَالْكَثِيرِ الَّذِي لَا يَنْجُسُ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ: ١/ح (١٢٣٥)، وقال: (فَذَكَرَهُ بِمِثْلِهِ وَقَدْ رُوِيَ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ كَمَا رَوَاهُ الْعَامِرِيُّ وَفِي الْأُخْرَى كَمَا رَوَاهُ الْحَمِيدِيُّ، وَفِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْحَارِثِيِّ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ كَمَا رَوَاهُ الْعَامِرِيُّ وَفِي الْأُخْرَى كَمَا رَوَاهُ الْحَمِيدِيُّ وَفِي كُلِّ ذَلِكَ دَلَالَةٌ عَلَى صِحَّةِ الرَّوَايَتَيْنِ جَمِيعًا)، وفي السنن الصغير: كتاب الطهارة: بَابُ مَا تَكُونُ بِهِ الطَّهَارَةُ مِنَ الْمَاءِ: ١/ح (١٩٤).

(٤) علل الحديث لابن أبي حاتم: ١/المسألة: (٩٦).

(٥) نصب الراية للزليعي: ١/١٠٦.

(٦) معرفة السنن والآثار: ٢/ح (١٨٦٥).

(٧) علل الدارقطني: ١٢/المسألة: (٢٧٩٩).

أبيه).^(١)

رجح أبو داود رواية محمد بن عباد بن جعفر: فقال عقب إخراج الرواية عن أبي كريب وعثمان بن أبي شيبة والحسن بن علي الخلال: (وهذا لفظ ابن العلاء، وقال عثمان والحسن بن علي: عن محمد بن عباد بن جعفر، وهو الصواب)^(٢)، ورجح الدارقطني رواية محمد بن جعفر بن الزبير ومحمد بن عباد بن جعفر جميعاً فقال: (فلما اختلف على أبي أسامة في إسناده، أحببنا أن نعلم من أتى بالصواب، فنظرنا في ذلك، فوجدنا شعيب بن أيوب قد رواه عن أبي أسامة عن الوليد بن كثير على الوجهين جميعاً عن محمد بن جعفر بن الزبير، ثم أتبعه عن محمد بن عباد بن جعفر، فصَحَّ القولان جميعاً عن أبي أسامة، وصح أن الوليد بن كثير رواه عن محمد بن جعفر بن الزبير وعن محمد بن عباد بن جعفر جميعاً عن عبدالله بن عبدالله بن عمر عن أبيه، فكان أبو أسامة مرة يحدث به عن الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير، ومرة يحدث به عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر).^(٣)

إلى ذلك ذهب الحاكم فقال: (وَقَدْ صَحَّ وَثَبَتْ بِهَذِهِ الرَّوَايَةِ صِحَّةُ الْحَدِيثِ وَظَهَرَ أَنَّ أَبَا أُسَامَةَ سَأَلَ الْحَدِيثَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْهُمَا جَمِيعًا، فَإِنَّ شُعَيْبَ بْنَ أَيُّوبَ الصَّرَفِيَّ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ، وَكَذَلِكَ الطَّرِيقُ إِلَيْهِ، وَقَدْ تَابَعَ الْوَلِيدَ بْنَ كَثِيرٍ عَلَى رِوَايَتِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارٍ الْقُرَشِيُّ^(٤)، وقال البيهقي: (وَقَدْ رُويَ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ كَمَا رَوَاهُ الْعَامِرِيُّ وَفِي الْأُخْرَى كَمَا رَوَاهُ الْحُمَيْدِيُّ، وَفِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْحَارِثِيِّ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ كَمَا رَوَاهُ الْعَامِرِيُّ وَفِي الْأُخْرَى كَمَا رَوَاهُ الْحُمَيْدِيُّ وَفِي كُلِّ ذَلِكَ دَلَالَةٌ عَلَى صِحَّةِ الرَّوَايَتَيْنِ جَمِيعًا).^(٥)

أما رواية مغيرة بن سقلاب، عن ابن إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما فقد قال فيها الدارقطني: (وهو وهم)^(٦)، وقال ابن عدي: (والمغيرة ترك طريق هذا الحديث وقال، عن ابن إسحاق عن نافع، عن ابن عمر وكان هذا أسهل عليه، ومحمد بن إسحاق يرويه عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر).^(٧) يعني أنه سلك الجادة فيه، وقال في مخالفته في متن الحديث: (وقوله في متن هذا: (من قلال هجر) غير

(١) المصدر نفسه: ١٢/المسألة: (٢٨٧٢).

(٢) سنن أبي داود: ١/ح (٦٣).

(٣) سنن الدارقطني: ١/ح (١١).

(٤) المستدرک على الصحيحين للحاكم: ١/ح (٤٦١).

(٥) السنن الكبرى للبيهقي: ١/ح (١٢٣٥).

(٦) علل الدارقطني: ١٢/المسألة: (٢٧٩٩).

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي: ٨/الترجمة: (١٨٤١).

محفوظ، ولم يذكر إلا في هذا الحديث من رواية مغيرة هذا عن محمد بن إسحاق^(١)، وهو منكر الحديث كما تقدم في ترجمته، والظاهر أن الراجح من هذه الأوجه رواية محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيدالله، فقد تابعه عليها أبو بكر بن عبيدالله^(٢) وعاصم بن المنذر^(٣)، والله تعالى أعلم.

الحديث السادس عشر: قال ابن أبي حاتم: (وسئل أبو زرعة عن حديث رواه عبد الوهاب بن جعدة الحوطي، عن إسماعيل بن عياش، عن حبيب بن صالح، عن ثابت بن أبي ثابت، عن عبد الله بن معانق الدمشقي، عن عبد الرحمن بن غنم الأشعري، عن أبي عامر الأشعري، عن النبي ﷺ قال: إسباغ الوضوء نصف الإيمان؟^(٤) فقال أبو زرعة: عبد الوهاب شيخ صالح من بني حوط، من مدحج من العرب، وأبو عامر الأشعري اسمه: عبيد، قتل بخنيز، وإنما هو: عن أبي مالك الأشعري، وهو أشبه، إلا أن الشيخ قال: أبو عامر).^(٥)

دراسة الحديث والحكم عليه: روي الحديث من أربعة أوجه:

الوجه الأول: رواه أبو محمد عبد الوهاب بن جعدة الحوطي الشامي^(٦)، عن أبي عتبة إسماعيل بن عياش العنسي الحمصي^(٧)، عن أبي موسى حبيب بن صالح الطائي الحمصي^(٨)، عن ثابت بن أبي ثابت^(٩)، عن أبي معانق عبد الله بن معانق الدمشقي^(١٠)، عن عبد الرحمن بن غنم الأشعري الشامي^(١١)، عن أبي عامر الأشعري^(١٢)، مرفوعاً، به.

(١) المصدر نفسه: ٨/ الترجمة: (١٨٤١).

(٢) ينظر: معرفة السنن والآثار للبيهقي: ٢/ ح (١٨٨٥).

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ح (١٨٧٥-١٨٨٤).

(٤) حديث الصحابي أبي عامر عبيد الأشعري^(١٣): أخرجه من هذا الوجه: ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني: الرجال: ٤/ ح (٢٥٠٨). وابن قانع في معجم الصحابة: باب العن: ١١٩/ ٢. والطبراني في مسند الشاميين: ما انتهى إلينا من مسند حبيب بن صالح بن حبيب يكتفى أبا موسى: ٢/ ح (١١١٤).

(٥) ذكره ابن أبي حاتم في عله: بيان علل أخبار روي في الطهارة: ١/ المسألة: (١٤٢).

(٦) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤٢٦٤): (ثقة).

(٧) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤٧٣): (صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم).

(٨) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٠٩٨): (ثقة).

(٩) قال ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين: ١/ الترجمة: (٦٠٢): (قال الرازي مجهول). وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: ١/ الترجمة: (١٣٥٦): (شيخ لعوف مجهولان).

(١٠) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٣٦٢٩): (وثقه العجلي).

(١١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٣٩٧٨): (مختلف في صحبته، وذكره العجلي في كبار ثقات التابعين).

(١٢) أخرجه من هذا الوجه: ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني: الرجال: ٤/ ح (٢٥٠٨). وابن قانع في معجم الصحابة:

الوجه الثاني: رواه أبو نصر يحيى بن أبي كثير اليمامي^(١)، عن زيد بن سلام بن أبي سلام مطور الحبشي
الدمشقي^(٢)، عن جده أبي مطور سلام الحبشي^(٣)، عن أبي مالك الأشعري رضي الله عنه، مرفوعاً، به^(٤).

بابُ الْعَيْنِ: ١١٩/٢. والطبراني في مسند الشاميين: مَا انْتَهَى إِلَيْنَا مِنْ مُسْنَدِ حَبِيبِ بْنِ صَالِحِ بْنِ حَبِيبٍ يُكْنَى أَبَا
مُوسَى: ح/٢ (١١١٤).

(١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٧٦٣٢): (ثقة ثبت لكنه يدللس ويرسل).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢١٤٠): (ثقة).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٦٨٧٩): (ثقة يرسل).

(٤) حديث الصحابي أبي مالك كعب بن عاصم الأشعري رضي الله عنه: أخرجه من هذا الوجه: القاسم بن سلام في الطهور:
بابُ فَضْلِ الْوُضُوءِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ صَلَاةٍ بَعْدَهُ: ح/٣٥. وابن أبي شيبة في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ: بابُ فِي الْمُحَافَظَةِ
عَلَى الْوُضُوءِ وَفَضْلِهِ: ١/ح/٣٧، وفي كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالرُّؤْيَا: بابُ: ٦/ح/٣٠٤٣٠، وفي الْإِيمَانِ: الطُّهُورُ يَنْصِفُ
الْإِيمَانَ: ح/١٢١. والإمام أحمد في مسنده: تنمة مسند الأنصار: حَدِيثُ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ: ٣٧/ح/٢٢٩٠٢ -
٢٢٩٠٨. والدارمي في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بابُ مَا جَاءَ فِي الطُّهُورِ: ١/ح/٦٧٩. ومسلم: كِتَابُ
الطَّهَارَةِ: بابُ فَضْلِ الْوُضُوءِ: ١/ح/٢٢٣. والترمذي: أَبْوَابُ الدَّعَوَاتِ: بابُ: ٥/ح/٣٥١٧، وقال: (هَذَا حَدِيثٌ
صَحِيحٌ). وأبو عبد الله محمد بن الحجاج المروزي (ت ٢٩٤هـ) في تعظيم قدر الصلاة: الطُّهُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ: ١/ح/٤٣٥-٤٣٦). والنسائي في الكبرى: كِتَابُ عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ: نَوْعٌ آخَرُ: ٩/ح/٩٩٢٤، وقال: (خَالَفَهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ
سَلَامٍ، رَوَاهُ عَنْ أَحِبِّهِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي سَلَامٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ). وأحمد بن محمد الحلال البغدادي
الخبلي (ت ٣١١هـ) في السنة: بابُ مُنَاقَحَةِ الْمُرْجَةِ: ٥/ح/١٥١٠. وأبو عوانة في المستخرج: كِتَابُ الْإِيمَانِ:
التَّزْيِيبُ فِي الْوُضُوءِ وَتَوَاتُؤَاتِ إِسْبَاغِهِ، وَتَوَاتُؤَاتِ مَنْ يَقُولُ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْ وَضُوءٍ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ
وَرَسُولُهُ، وَبَيَانُ ثَوَابِهِ: ١/ح/٦٠٠. والطبراني في المعجم الكبير: بابُ الْحَاءِ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ غَنْمٍ عَنْ أَبِي مَالِكٍ
الْأَشْعَرِيِّ: ٣/ح/٣٤٢٣، وقال: (وَاللَّفْظُ لِحَدِيثِ مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ، وَقَالَ مُسْلِمٌ فِي حَدِيثِهِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ
أَكْبَرُ يَمَلَأُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ)، وفي مسند الشاميين: مَا انْتَهَى إِلَيْنَا مِنْ مُسْنَدِ مُعَاوِيَةَ بْنِ سَلَامٍ: مُعَاوِيَةُ عَنْ زَيْدِ
بْنِ سَلَامٍ: ٤/ح/٢٨٧٤. وأبو أحمد محمد بن محمد النيسابوري الكرابيسي المعروف بالحاكم الكبير (ت ٣٧٨هـ) في
شعار أصحاب الحديث: بابُ ذِكْرِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ وَالطُّهُورَ مِنَ الْإِيمَانِ: ح/٢١. وابن منده في الإيمان: ذِكْرُ
مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ آدَاءَ الْوُضُوءِ مِنَ الْإِيمَانِ، وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِوُضُوءٍ وَفَضْلُ مَنْ أَتَمَّ الْوُضُوءَ: ١/ح/٢١١،
وقال: (رَوَاهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ، عَنْ أَبِي سَلَامٍ، عَنْ ابْنِ غَنْمٍ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ، رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبَانَ حَبَّانُ
بْنِ هَلَالٍ، وَمُسْلِمٌ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، وَيَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ، وَهَدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ). واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة
والجماعة: بابُ جَمَاعِ الْكَلَامِ فِي الْإِيمَانِ: ٥/ح/١٦١٩. والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بابُ فَرْضِ
الطُّهُورِ وَحَلِّهِ مِنَ الْإِيمَانِ: ١/ح/١٨٥-١٨٦، وقال: (أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ حَبَّانَ
حَبَّانَ بْنِ هَلَالٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ يَزِيدَ الْعَطَّارِ)، وفي معرفة السنن والآثار: كتاب الطهارة: بابُ سُنَّةِ الْوُضُوءِ وَفَرْضِهِ:
١/ح/٥٩٠، وفي الدعوات الكبير: بابُ الْحَثِّ عَلَى الذِّكْرِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ وَالتَّهْلِيلِ وَالتَّحْمِيدِ وَالتَّغْفِيرِ:
١/ح/١٤٥، وفي شعب الإيمان: بابُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الطَّاعَاتِ كُلَّهَا إِمَانٌ: ١/ح/١٢، وفي فصل في فضائل السور

الوجه الثالث: رواه أبو سلام معاوية بن سلام مططور الحبشي^(١)، عن أخيه زيد بن سلام، عن جده مططور الحبشي، عن عبد الرحمن بن غنم، عن أبي مالك الأشعري رضي الله عنه، مرفوعاً، به.^(٢)

الوجه الرابع: رواه معاوية بن سلام (عند الفريابي)^(٣)، وهيرة بن عبد الرحمن الشامي^(٤) (عند البخاري)^(٥)، - كلاهما -، عن عبد الرحمن بن غنم، عن أبي مالك الأشعري رضي الله عنه، مرفوعاً، به.

الخلاصة: روي الحديث من أربعة أوجه، وقد رجح أبو زرعة الرواية عن أبي مالك الأشعري فقال: (وَأَمَّا هُوَ: عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ، وَهُوَ أَشْبَهُهُ)^(٦)، وقال معقباً على رواية عبد الوهاب بن نجدة الحوطي: (عبد الوهاب شيخ صالح من بني حوط، من مدحج من العرب، وأبو عامر الأشعري اسمه: عبيد، قُتِلَ بِحُنَيْنٍ، وَأَمَّا هُوَ: عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ، وَهُوَ أَشْبَهُهُ، إِلَّا أَنَّ الشَّيْخَ قَالَ: أَبُو عَامِرٍ)^(٧).

إلى مثل ذلك ذهب البخاري فقال: (عبيد أبو عامر الأشعري قتل أيام حنين قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بأقل من سنتين)^(٨)، وابن عبد الهادي فقال: (وَلَيْسَ هَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي عَامِرٍ، مُخَرَّجًا فِي شَيْءٍ مِنَ الْكُتُبِ السَّنَةِ، وَأَمَّا الْمَشْهُورُ حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ ... وَأَبُو مَالِكٍ ... ثَوْبِي فِي خِلَافَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ)^(٩)، وأخرج البخاري ومسلم خبر وفاة أبي عامر رضي الله عنه في حنين.^(١٠)

والآيات: ٤/ح (٢٤٥٣)، وفي الصلاة: ح (٢٥٤٨).

(١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٦٧٦١): (ثقة).

(٢) أخرجه من هذا الوجه: ابن ماجه: كتاب الطهارة وسننهما: باب الوضوء شطر الإيمان: ١/ح (٢٨٠). والمروزي في تعظيم قدر الصلاة: إسباغ الوضوء شطر الإيمان: ١/ح (٤٣٧). والنسائي في الكبرى: كتاب الزكاة: وجوب الزكاة: ٣/ح (٢٢٢٩)، وفي كتاب عمل اليوم والليلة: نوع آخر: ٩/ح (٩٩٢٥)، وفي السنن الصغرى: كتاب الزكاة: باب وجوب الزكاة: ٥/ح (٢٤٣٧). وأبو عوانة في المستخرج: كتاب الإيمان: التزغيب في الوضوء وثواب إسباغِهِ، وثواب مَنْ يَتَوَلَّى بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْ وَضُوئِهِ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَبَيَانُ ثَوَابِهِ: ١/ح (٦٠١). وابن حبان في صحيحه: كتاب الرقائق: ذَكَرَ تَفْضِيلَ اللَّهِ حَلَّ وَعَلَا عَلَى حَامِدِهِ بِإِعْطَائِهِ مِلَّةَ الْمِيزَانِ ثَوَابًا فِي الْقِيَامَةِ: ٣/ح (٨٤٤). والطبراني في الكبير: باب الحاء: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ غَنَمٍ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ: ٣/ح (٣٤٢٤).

(٣) أخرجه من هذا الوجه: أبو بكر جعفر بن محمد الفريابي (ت ٣٠١هـ) في فضائل القرآن: باب القرآن في البيت، وَفَضْلُ الْبَقَرَةِ وَآلِ عِمْرَانَ: ح (٣٤).

(٤) قال البخاري في التاريخ الكبير: ٨/الترجمة: (٢٨٥٨): (يُعَدُّ فِي الشَّامِيِّينَ)، ولم يذكره بجرح أو تعديل. وقال الذهبي في المغني في الضعفاء: ٢/الترجمة: (٦٧٣٣): (وَيُقَالُ ابْنُ غَنَمٍ ذَكَرَهُ ابْنُ عَدِي فِي الضَّعَفَاءِ).

(٥) رواه من هذا الطريق: البخاري في التاريخ الكبير تعليقا: ٨/الترجمة: (٢٨٥٨).

(٦) علل الحديث لابن أبي حاتم: ١/المسألة: (١٤٢).

(٧) المصدر نفسه: ١/المسألة: (١٤٢).

(٨) التاريخ الأوسط للبخاري: ١/الترجمة: (٧٣).

(٩) ينظر: تعليقة على العلل لابن عبد الهادي: ١٩٠.

نقل ابن رجب ترجيح الحفاظ لرواية معاوية بن سلام عن أخيه زيد بزيادة عبدالرحمن بن غنم على رواية يحيى بن أبي كثير عنه بإسقاطه فقال: (وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي سَمَاعِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ مِنْ زَيْدِ بْنِ سَلَامٍ، فَأَنْكَرَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَأَثَبْتُهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ... وَخَرَجَ هَذَا الْحَدِيثُ النَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ رِوَايَةِ مُعَاوِيَةَ بْنِ سَلَامٍ، عَنْ أَخِيهِ زَيْدِ بْنِ سَلَامٍ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي سَلَامٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ، فَزَادَ فِي إِسْنَادِهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ غَنَمٍ، وَرَجَّحَ هَذِهِ الرِّوَايَةَ بَعْضُ الْخَفَّاطِ، وَقَالَ: مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ أَعْلَمَ بِحَدِيثِ أَخِيهِ زَيْدٍ مِنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، وَيُقَوِّي ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ عَنْ أَبِي مَالِكٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَحِينَئِذٍ فَتَكُونُ رِوَايَةُ مُسْلِمٍ مُنْقَطِعَةً^(٢)، وإلى ذلك ذهب ابن عمار الشهيد فقال: (بَيْنَ أَبِي سَلَامٍ وَبَيْنَ أَبِي مَالِكٍ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ الْأَشْعَرِيُّ)^(٣)، وقال عبدالحق الإشيلي: (قَالَ الدَّارِقُطِيُّ وَغَيْرُهُ: إِنَّهُ مُنْقَطِعٌ، وَإِنَّهُ إِنَّمَا يَرْوِيهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ. وَذَلِكَ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ سَلَامٍ يُخَالَفُ فِيهِ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، فَيَرْوِيهِ عَنْ أَخِيهِ زَيْدِ بْنِ سَلَامٍ، عَنْ أَبِي سَلَامٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ، أَنَّ أَبَا مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ بِهَذَا. وَقَدْ نَبِهَ النَّاسَ عَلَى انْقِطَاعِ مَا بَيْنَ أَبِي سَلَامٍ، وَأَبِي مَالِكٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَعَدُوهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمُنْقَطِعَةِ فِي كِتَابِ مُسْلِمٍ)^(٤)، فالراجح رواية معاوية عن أخيه عن جده عن عبدالرحمن بن غنم عن أبي مالك رضي الله عنه، والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: صحيح البخاري: ٥/٤٣٢٣. وصحيح مسلم: ٤/٢٤٩٨.

(٢) جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي: ٦-٥/٢.

(٣) علل الأحاديث في صحيح مسلم لابن عمار الشهيد: ح(٣).

(٤) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان: ٣٧٧/٢. وينظر: الإلزامات والتبع للدارقطني: ١٦٠.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: الألفاظ: أحفظ، وأكثر، وأثبت، وأميل

عند ابن أبي حاتم في علله -دراسة نقدية في كتاب الطهارة -

أطلق ابن أبي حاتم في علله، لفظ: (أحفظ) إحدى عشرة مرة، ولفظ (أكثر) مرة واحدة، وكذلك (أثبت)، و(أميل) ^(١)، في كتاب الطهارة، وقد تناولت في كل حديث منها سبب إطلاق ابن أبي حاتم اللفظ عليه، بعد سياقة طرق وألفاظ الحديث.

الحديث الأول: قال ابن أبي حاتم: (وسألت أبي وأبا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَشَرِيكٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عُثَيْبَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ بَلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ؟) ^(٢) قَالَ: وَرَوَاهُ أَيْضًا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، وَابْنُ ثُمَيْرٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ بَلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. ^(٣)

(١) ينظر: علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي: ١/ح(٨-٩-١١-١٢-٣٤-٣٤-٣٨-٤٥-٤٧-٦١-٩١-١٦٩).

(٢) حديث الصحابي بلال بن رباح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه من هذا طريق سفیان الثوري: عبد الرزاق في مصنفه: كتاب الطهارة: بابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْعِمَامَةِ: ١/ح(٧٣٦). والإمام أحمد في مسنده: تنمة مسند الأنصار: حديث بلال: ٣٩/ح(٢٣٨٩٨-٢٣٩١٦). وابن الأعرابي في معجمه: بابُ الْبَاءِ: ١/ح(٧٢٥). والطبراني في الكبير: بابُ الْبَاءِ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ بَلَالٍ: ١/ح(١٠٨٦). والبيهقي في معرفة السنن والآثار: كتاب الطهارة: فَرِيضَةُ الْوُضُوءِ فِي غَسْلِ الْوَجْهِ، وَغَسْلِ الْيَدَيْنِ، وَمَسْحِ الرَّأْسِ، وَغَسْلِ الرَّجْلِ، وَالْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: ١/ح(٦٤٤-٦٤٥)، ولفظه: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَعَلَى الْخِمَارِ). وأخرجه من طريق شريك بن عبد الله: الشاشي في مسنده: مُسْنَدُ بَلَالِ بْنِ رَبَاحٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَا رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ بَلَالٍ: ٢/ح(٩٦٠). والبيهقي في معرفة السنن والآثار: كتاب الطهارة: فَرِيضَةُ الْوُضُوءِ فِي غَسْلِ الْوَجْهِ، وَغَسْلِ الْيَدَيْنِ، وَمَسْحِ الرَّأْسِ، وَغَسْلِ الرَّجْلِ، وَالْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: ١/ح(٦٤٦)، ولفظه: (رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْخِمَارِ).

(٣) أخرجه من هذا طريق عيسى بن يونس: مسلم: كتابُ الطَّهَارَةِ: بابُ الْمَسْحِ عَلَى النَّاصِيَةِ وَالْعِمَامَةِ: ١/ح(٢٧٥)، وقال: (وَفِي حَدِيثِ عِيسَى، حَدَّثَنِي الْحَكَمُ، حَدَّثَنِي بَلَالٌ. وَحَدَّثَنِيهِ سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ يَغْنِيٍّ ابْنُ مُسْهَرٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ). وابن ماجه: كتابُ الطَّهَارَةِ وَسُنَنِهَا: بابُ مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ: ١/ح(٥٦١). وابن المنذر في الأوسط: كتابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: ذِكْرُ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ تُبَيِّنُ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الْعِمَامَةِ: ١/ح(٤٨٩). والطبراني في الكبير: بابُ الْبَاءِ: كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ، عَنْ بَلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ١/ح(١٠٦١). والبيهقي في السنن الكبرى: كتابُ الطَّهَارَةِ: بابُ الرُّخْصَةِ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: ١/ح(١٢٨٣)، وقال: (وَفِي حَدِيثِ ابْنِ ثُمَيْرٍ بِإِسْنَادِهِ عَنْ بَلَالٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْعِمَامَةِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ وَكَذَلِكَ رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ مُسْهَرٍ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ

وَتَابَعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ وَأَبُو إِسْحَاقَ الْفَرَارِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ قُضَيْلٍ وَرَوَاهُ الثَّوْرِيُّ عَنِ الْأَعْمَشِ فَلَمْ يَذْكُرْ كَعْبًا فِي إِسْنَادِهِ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ شُعْبَةُ فِي آخِرِينَ عَنِ الْحَكَمِ مُرْسَلًا، وَرَوَاهُ زَائِدٌ وَعَمَّارُ بْنُ زُرَيْقٍ عَنِ الْأَعْمَشِ فَذَكَرَا فِيهِ الْبِرَاءَ بِدَلِّ كَعْبٍ وَمَنْ أَقَامَ إِسْنَادَهُ ثِقَاتٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَفِي مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَارِ: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: فَرِيضَةُ الْوُضُوءِ فِي غَسْلِ الْوُجْهِ، وَغَسْلِ الْيَدَيْنِ، وَمَسْحِ الرَّأْسِ، وَغَسْلِ الرَّجُلِ، وَالْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: ١/ح (٦٤٠). وأخرجه من طريق أبي معاوية محمد بن خازم: ابن أبي شيبه في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ: مَنْ كَانَ يَرَى الْمَسْحَ عَلَى الْعِمَامَةِ: ١/ح (٢١٩)، وَفِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: ح (١٨٦٠)، وَكِتَابُ الرَّدِّ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ: مَسْأَلَةُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْخِمَارِ: ٧/ح (٣٦٠٩٩). والإمام أحمد في مسنده: أَحَادِيثُ رِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ: حَدِيثُ بِلَالٍ ﷺ: ٣٩/ح (٢٣٨٨٤). ومسلم: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى النَّاصِيَةِ وَالْعِمَامَةِ: ١/ح (٢٧٥)، وَقَالَ: (وَفِي حَدِيثِ عِيسَى، حَدَّثَنِي الْحَكَمُ، حَدَّثَنِي بِلَالٌ. وَحَدَّثَنِيهِ سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ يَعْنَى ابْنُ مُسَهَّرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ). وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني: الرجال: وَمَنْ ذَكَرَ بِلَالُ بْنُ رَاحٍ ﷺ: ١/ح (٢٦٤). والنسائي في الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ: ١/ح (١٢٢)، وَفِي السَّنَنِ الصَّغْرَى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ: ١/ح (١٠٤). وابن خزيمة في صحيحه: كِتَابُ الْوُضُوءِ: بَابُ الرُّخْصَةِ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ: ١/ح (١٨٠)، وَقَالَ: (وَفِي حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْخِمَارِ)). وأبو عوانة في المستخرج: كِتَابُ الْإِيمَانِ: إِبَاحَةُ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ إِذَا مَسَحَهَا مَعَ نَاصِيَتِهِ وَعَلَى الْخِمَارِ: ١/ح (٧١٥). والشاشي في مسنده: مُسْنَدُ بِلَالِ بْنِ رَاحٍ ﷺ: كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ، عَنْ بِلَالٍ: ٢/ح (٩٥١-٩٥٢-٩٥٥). وابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: كِتَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: ذَكَرَ الْمَسْحَ عَلَى الْعِمَامَةِ ثُبُتَ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الْعِمَامَةِ: ١/ح (٤٨٩). والطبراني في الكبير: بَابُ الْبَاءِ: كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ، عَنْ بِلَالٍ ﷺ: ١/ح (١٠٦٠-١٠٦١). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ إِجْبَابِ الْمَسْحِ بِالرَّأْسِ وَإِنْ كَانَ مُتَعَمِّمًا: ١/ح (٢٨٨)، وَقَالَ: (رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي كُرَيْبٍ وَعَبْدٍ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ)، وَبَابُ الرُّخْصَةِ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: ح (١٢٨٣)، وَقَالَ: (لَفْظُ حَدِيثِ عِيسَى وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنٍ بِإِسْنَادِهِ عَنْ بِلَالٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْعِمَامَةِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ وَكَذَلِكَ رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ مُسَهَّرٍ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ وَتَابَعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ وَأَبُو إِسْحَاقَ الْفَرَارِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ قُضَيْلٍ وَرَوَاهُ الثَّوْرِيُّ عَنِ الْأَعْمَشِ فَلَمْ يَذْكُرْ كَعْبًا فِي إِسْنَادِهِ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ شُعْبَةُ فِي آخِرِينَ عَنِ الْحَكَمِ مُرْسَلًا، وَرَوَاهُ زَائِدٌ وَعَمَّارُ بْنُ زُرَيْقٍ عَنِ الْأَعْمَشِ فَذَكَرَا فِيهِ الْبِرَاءَ بِدَلِّ كَعْبٍ وَمَنْ أَقَامَ إِسْنَادَهُ ثِقَاتٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَفِي مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَارِ: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: فَرِيضَةُ الْوُضُوءِ فِي غَسْلِ الْوُجْهِ، وَغَسْلِ الْيَدَيْنِ، وَمَسْحِ الرَّأْسِ، وَغَسْلِ الرَّجُلِ، وَالْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: ١/ح (٦٣٨-٦٣٩). وأخرجه من طريق عبدالله بن نمير: الإمام أحمد في مسنده: أَحَادِيثُ رِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ: حَدِيثُ بِلَالٍ: ٣٩/ح (٢٣٩٠٤). وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني: الرجال: وَمَنْ ذَكَرَ بِلَالُ بْنُ رَاحٍ: ١/ح (٢٦٥). والنسائي في الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ: ١/ح (١٢٢)، وَفِي السَّنَنِ الصَّغْرَى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ: ١/ح (١٠٤). وابن خزيمة في صحيحه: كِتَابُ الْوُضُوءِ: بَابُ الرُّخْصَةِ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ: ١/ح (١٨٠). وأبو عوانة في المستخرج: كِتَابُ الْإِيمَانِ: إِبَاحَةُ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ إِذَا مَسَحَهَا مَعَ نَاصِيَتِهِ وَعَلَى الْخِمَارِ: ١/ح (٧١٤). والشاشي في مسنده: مُسْنَدُ بِلَالِ بْنِ رَاحٍ ﷺ: كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ، عَنْ بِلَالٍ ﷺ: ٢/ح (٩٤٦-٩٥١). والطبراني في الكبير: بَابُ الْبَاءِ: كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ، عَنْ بِلَالٍ ﷺ: ١/ح (١٠٦١). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ إِجْبَابِ

وَرَوَاهُ زَائِدَةٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ رضي الله عنه، عَنْ بِلَالٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. قُلْتُ لَهُمَا: فَأَيُّ هَذَا الصَّحِيحِ؟ قَالَ أَبِي: الصَّحِيحُ مِنْ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ: عَنْ الْحَكَمِ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ بِلَالٍ رضي الله عنه؛ بَلَا كَعْبٍ. قُلْتُ لِأَبِي: فَمِنْ غَيْرِ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ؟ قَالَ: الصَّحِيحُ مَا يَقُولُ شُعْبَةُ، وَأَبَانُ بْنُ تَعْلَبٍ، وَزَيْدُ بْنُ أَبِي أَنَيْسَةَ أَيضًا، عَنِ الْحَكَمِ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ بِلَالٍ رضي الله عنه؛ بَلَا كَعْبٍ. وَقَالَ أَبِي: الثَّوْرِيُّ وَشُعْبَةُ أَحْفَظُهُمْ. قُلْتُ لِأَبِي: فَإِنَّ لَيْثَ بْنَ أَبِي سُلَيْمٍ يَحْدُثُ فَيَضْطَرِبُ: يَحْدُثُ عَنْهُ يَحْيَى بْنُ يَعْلَى، عَنِ الْحَكَمِ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رضي الله عنه، عَنْ بِلَالٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ رضي الله عنهما؛ فِي الْمَسْحِ. ^(١) وَرَوَاهُ مُعْتَمِرٌ، عَنْ لَيْثٍ، عَنِ الْحَكَمِ وَحَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ شُرَيْحِ بْنِ هَانِيٍّ، عَنْ بِلَالٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ^(٢)، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: الصَّحِيحُ حَدِيثُ الْأَعْمَشِ عَنِ الْحَكَمِ، عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ رضي الله عنه، عَنْ بِلَالٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبِي وَأَبُو زُرْعَةَ: لَيْثٌ لَا يُشْتَعَلُ بِهِ؛ فِي حَدِيثِهِ مِثْلُ ذِي كَثِيرٍ؛ هُوَ مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ، قُلْتُ لِأَبِي زُرْعَةَ: أَلَيْسَ شُعْبَةُ، وَأَبَانُ بْنُ تَعْلَبٍ، وَزَيْدُ بْنُ أَبِي أَنَيْسَةَ يَقُولُونَ: عَنِ الْحَكَمِ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ بِلَالٍ رضي الله عنه؛ بَلَا كَعْبٍ؟ قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: الْأَعْمَشُ حَافِظٌ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، وَعِيسَى بْنُ يُونُسَ، وَابْنُ ثَمِيرٍ؛ وَهَؤُلَاءِ قَدْ حَفِظُوا عَنْهُ. وَمِنْ غَيْرِ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ، الصَّحِيحُ: عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ بِلَالٍ رضي الله عنه؛ بَلَا كَعْبٍ. وَرَوَاهُ مَنْصُورٌ، وَشُعْبَةُ، وَزَيْدُ بْنُ أَبِي أَنَيْسَةَ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ؛ إِنَّمَا قُلْتُ: مِنْ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ. ^(٣)

دراسة الحديث والحكم عليه: روي الحديث من ستة أوجه:

الوجه الأول: رواه سفيان الثوري ^(٤)، عن سليمان الأعمش ^(٥) (عند عبد الرزاق، والإمام أحمد، وابن الأعرابي، والطبراني، والبيهقي) ^(٦)،

الْمَسْحُ بِالرَّأْسِ وَإِنْ كَانَ مُتَعَمِّمًا: ١/ح (٢٨٨)، وقال: (رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي كُرَيْبٍ وَغَيْرِهِ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، وَفِي بَابِ الرُّخَصَةِ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: ١/ح (١٢٨٣)، وَفِي مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَارِ: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: فَرِيضَةُ الْوُضُوءِ فِي غَسْلِ الْوُجْهِ، وَغَسْلِ الْيَدَيْنِ، وَمَسْحِ الرَّأْسِ، وَغَسْلِ الرَّجْلِ، وَالْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: ١/ح (٦٣٨)، وَلَفْظُهُ: (رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْخِمَارِ).

^(١) أخرجه من هذا الوجه: ابن أبي شيبة في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ: فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: ١/ح (١٩٣٠). وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني: الرجال: وَمِنْ ذَكَرَ بِلَالَ بْنَ رَبَاحٍ رضي الله عنه: ١/ح (٢٦٦). وابن الأعرابي في معجمه: بَابُ الْجِيمِ: ٢/ح (١٢٧١). والطبراني في المعجم الكبير: بَابُ الْبَاءِ: كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ، عَنْ بِلَالٍ رضي الله عنه: ١/ح (١٠٦٢).

^(٢) أخرجه من هذا الوجه: الطبراني في المعجم الكبير: بَابُ الْبَاءِ: شُرَيْحُ بْنُ هَانِيٍّ، عَنْ بِلَالٍ: ١/ح (١٠٩٦).

^(٣) ذكره ابن أبي حاتم في علله: بَيَانُ عِلَلِ أَخْبَارِ زُوَيْثٍ فِي الطَّهَارَةِ: ١/المسألة: (١٢).

^(٤) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٤٤٥): (ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة).

^(٥) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٦١٥): (ثقة حافظ عارف بالقراءات، ورع، لكنه يدلّس).

^(٦) أخرجه من هذا الوجه: عبد الرزاق في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْعِمَامَةِ: ١/ح (٧٣٦).

ورواه شعبة بن الحجاج^(١) (عند أبي داود الطيالسي، وابن الجعد، والإمام أحمد، والنسائي، والرويانى والشاشي، والطبراني، والبيهقي)^(٢)، وأبو سعد أبان بن تغلب الكوفي^(٣) (عند الحميدي، والحسن بن صباح، والشاشي، والطبراني، والبيهقي)^(٤)، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى^(٥) (عند الحميدي، والشاشي، والطبراني)^(٦)، وعمر بن عامر البجلي الكوفي^(٧) (عند البيهقي)^(٨)، ومنصور بن المعتمر

والإمام أحمد في مسنده: تنمة مسند الأنصار: حديث بلال رضي الله عنه: ٣٩/ح (٢٣٨٩٨، ٢٣٩١٦). وابن الأعرابي في معجمه: باب الباء: ١/ح (٧٢٥). والطبراني في الكبير: باب الباء: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ بِلَالٍ رضي الله عنه: ١/ح (١٠٨٦). والبيهقي في معرفة السنن والآثار: كتاب الطهارة: فَرِيضَةُ الْوُضُوءِ فِي غَسْلِ الْوُجْهِ، وَغَسْلِ الْيَدَيْنِ، وَمَسْحِ الرَّأْسِ، وَغَسْلِ الرَّجْلِ، وَالْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: ١/ح (٦٤٤-٦٤٥).

(١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٧٩٠): (ثقة حافظ متقن).

(٢) أخرجه من هذا الطريق: أبو داود الطيالسي في مسنده: وَبِلَالٍ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ: ٢/ح (١٢١٢)، وقال: (وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْأَعْمَشُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ عَنْ بِلَالٍ). وابن الجعد في مسنده: الْحَكَمُ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى: ١/ح (١٤١). والإمام أحمد في مسنده: أَحَادِيثُ رِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: حديث بلال: ٣٩/ح (٢٣٩١٨). والزعفراني في مسند بلال بن رباح المؤذن: ح (٧). والنسائي في الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ: ١/ح (١٢٤)، وفي السنن الصغرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ: ١/ح (١٠٦). والرويانى في مسنده: حَدِيثُ بِلَالٍ مُؤَدِّنَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: ٢/ح (٧٣٣). والشاشي في مسنده: مُسْنَدُ بِلَالِ بْنِ رِبَاحٍ: مَا رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ بِلَالٍ: ٢/ح (٩٥٦، ٩٦٢). والطبراني في الكبير: باب الباء: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ بِلَالٍ: ١/ح (١٠٨٨). والبيهقي في معرفة السنن والآثار: كتاب الطهارة: فَرِيضَةُ الْوُضُوءِ فِي غَسْلِ الْوُجْهِ، وَغَسْلِ الْيَدَيْنِ، وَمَسْحِ الرَّأْسِ، وَغَسْلِ الرَّجْلِ، وَالْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: ١/ح (٦٤٨).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: (ثقة...): ينظر: الترجمة: (١٣٦).

(٤) أخرجه من هذا الطريق: الحميدي في مسنده: أَحَادِيثُ بِلَالِ بْنِ رِبَاحٍ رضي الله عنه مُؤَدِّنَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: ١/ح (١٥٠). والحسن بن الصباح في مسند بلال بن رباح: ح (١٢). والشاشي في مسنده: مُسْنَدُ بِلَالِ بْنِ رِبَاحٍ رضي الله عنه: مَا رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ بِلَالٍ: ٢/ح (٩٥٧). والطبراني في الكبير: باب الباء: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ بِلَالٍ: ١/ح (١٠٨٧). والبيهقي في معرفة السنن والآثار: كتاب الطهارة: فَرِيضَةُ الْوُضُوءِ فِي غَسْلِ الْوُجْهِ، وَغَسْلِ الْيَدَيْنِ، وَمَسْحِ الرَّأْسِ، وَغَسْلِ الرَّجْلِ، وَالْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: ١/ح (٦٤٩).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٦٠٨١): (صدوق سيء الحفظ جداً).

(٦) أخرجه من هذا الطريق: الحميدي في مسنده: أَحَادِيثُ بِلَالِ بْنِ رِبَاحٍ رضي الله عنه مُؤَدِّنَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: ١/ح (١٥٠). والشاشي في مسنده: مُسْنَدُ بِلَالِ بْنِ رِبَاحٍ رضي الله عنه: مَا رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ بِلَالٍ: ٢/ح (٩٥٧). والطبراني في الكبير: باب الباء: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ بِلَالٍ: ١/ح (١٠٨٧).

(٧) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤٩٢٦): (ضعيف).

(٨) أخرجه من هذا الطريق: البيهقي في معرفة السنن والآثار: كتاب الطهارة: فَرِيضَةُ الْوُضُوءِ فِي غَسْلِ الْوُجْهِ، وَغَسْلِ الْيَدَيْنِ، وَمَسْحِ الرَّأْسِ، وَغَسْلِ الرَّجْلِ، وَالْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: ١/ح (٦٤٩).

الكوفي^(١) (عند البزار، والطبراني)^(٢)، وشريك بن عبد الله النخعي^(٣) (عند الشاشي، والبيهقي)^(٤)، وزيد بن أبي أنيسة^(٥) (عند الإمام أحمد، والشاشي، والبيهقي)^(٦)، وعبد الله بن محرز العامري الجزري^(٧) الجزري^(٧) (عند عبد الرزاق، والطبراني)^(٨)، -تسعتهم-، عن الحكم بن عتيبة^(٩)، ورواه أبو سفيان ميمون ميمون^(١٠) (عند الطبراني)^(١١)، وأبو سعد سعيد بن المرزبان الكوفي^(١٢) (عند ابن بشران)^(١٣)، ومحمد بن أبي ليلى (عند الشاشي، والطبراني)^(١٤)، -أربعتهم-، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى^(١٥)، عن بلال رضي الله عنه، مرفوعاً، به.

- (١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٦٩٠٨): (ثقة ثبت وكان لا يدلس).
- (٢) أخرجه من هذا الطريق: البزار في مسنده: مُسْنَدُ بِلَالِ بْنِ رِزَاحٍ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ بِلَالٍ: ٤/ح(١٣٦٨). والطبراني في الكبير: بَابُ الْبَاءِ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ بِلَالٍ: ١/ح(١٠٩٠).
- (٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٧٨٧): (صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلاً فاضلاً عابداً شديداً على أهل البدع).
- (٤) أخرجه من هذا الطريق: الشاشي في مسنده: مُسْنَدُ بِلَالِ بْنِ رِزَاحٍ: مَا رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ بِلَالٍ رضي الله عنه: ٢/ح(٩٦٠). والبيهقي في معرفة السنن والآثار: كتاب الطهارة: فَرِيضَةُ الْوُضُوءِ فِي غَسْلِ الْوُجْهِ، وَغَسْلِ الْيَدَيْنِ، وَمَسْحِ الرَّأْسِ، وَغَسْلِ الرَّجْلِ، وَالْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: ١/ح(٦٤٦).
- (٥) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢١١٨): (ثقة له أفراد).
- (٦) أخرجه من هذا الطريق: الإمام أحمد في مسنده: أَحَادِيثُ رِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: حَدِيثُ بِلَالٍ: ٣٩/ح(٢٣٩١١). والشاشي في مسنده: مُسْنَدُ بِلَالِ بْنِ رِزَاحٍ: مَا رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ بِلَالٍ: ٢/ح(٩٥٨). والبيهقي في معرفة السنن والآثار: كتاب الطهارة: فَرِيضَةُ الْوُضُوءِ فِي غَسْلِ الْوُجْهِ، وَغَسْلِ الْيَدَيْنِ، وَمَسْحِ الرَّأْسِ، وَغَسْلِ الرَّجْلِ، وَالْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: ١/ح(٦٤٩).
- (٧) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٣٥٧٣): (متروك).
- (٨) أخرجه من هذا الطريق: عبد الرزاق في مصنفه: كتاب الطهارة: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْعِمَامَةِ: ١/ح(٧٣٥). والطبراني في الكبير: بَابُ الْبَاءِ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ بِلَالٍ: ١/ح(١٠٨٩).
- (٩) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٤٥٣): (ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس).
- (١٠) لم أعر على ترجمته.
- (١١) أخرجه من هذا الطريق: الطبراني في الكبير: بَابُ الْبَاءِ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ بِلَالٍ: ١/ح(١٠٩١).
- (١٢) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٣٨٩): (ضعيف مدلس).
- (١٣) أخرجه من هذا الطريق: ابن بشران في أماليه: ١/ح(٤٤٢).
- (١٤) أخرجه من هذا الطريق: الشاشي في مسنده: ٢/ح(٩٥٩). والطبراني في الأوسط: بَابُ الْبَاءِ: مَنْ اسْتَمَّ بِكَزٍّ: ٣/ح(٣١٥١)، وقال: (لَمْ يَرَوْا عَنْ ابْنِ الْمَدَائِدِ إِلَّا يَحْيَى وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ).
- (١٥) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٣٩٩٣): (ثقة).

الوجه الثاني: رواه أبو معاوية محمد بن خازم^(١) (عند ابن أبي شيبه، والإمام أحمد، ومسلم، وابن أبي عاصم، والنسائي، وابن خزيمة، وأبي عوانة، والشاشي، وابن المنذر، والطبراني، والبيهقي)^(٢)، وأبو بكر عبد السلام بن حرب الكوفي^(٣) (عند الشاشي)^(٤)، وأبو الحسن علي بن مسهر الكوفي^(٥) (عند مسلم،

(١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٥٨٤١): (ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره، وقد رمي بالإرجاء).

(٢) أخرجه من هذا الوجه: ابن أبي شيبه في مصنفه: كتاب الطهارة: مَنْ كَانَ يَرَى الْمَسْحَ عَلَى الْعِمَامَةِ: ١ / ح (٢١٩)، وفي المسح على الخفين: ح (١٨٦٠)، وكتاب الرد على أبي حنيفة: مسألة المسح على الخفين والخمار: ٧ / ح (٣٦٠٩٩). والإمام أحمد في مسنده: أحاديث رجال من أصحاب النبي ﷺ: حديث بلال: ٣٩ / ح (٢٣٨٨٤). ومسلم: كتاب الطهارة: باب المسح على الناصية والعمامة: ١ / ح (٢٧٥)، وقال: (وفي حديث عيسى، حديثي الحكم، حديثي بلال. وحديثي سويد بن سعيد، حديثنا علي بن مسهر، عن الأعمش، بهذا الإسناد وقال في الحديث: رأيته رسول الله ﷺ). وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني: الرجال: ومن ذكر بلال بن رباح: ١ / ح (٢٦٤). والنسائي في الكبرى: كتاب الطهارة: المسح على الخفين: ١ / ح (١٢٢)، وفي السنن الصغرى: كتاب الطهارة: باب المسح على العمامة: ١ / ح (١٠٤). وابن خزيمة في صحيحه: كتاب الوضوء: باب الرخصة في المسح على العمامة: ١ / ح (١٨٠)، وقال: (وفي حديث أبي معاوية، أن رسول الله ﷺ مسح على الخفين والخمار). وأبو عوانة في المستخرج: كتاب الإيمان: إباحة المسح على العمامة إذا مسحها مع ناصيته وعلى الخمار: ١ / ح (٧١٥). والشاشي في مسنده: مسند بلال بن رباح: كعب بن عجرة، عن بلال: ٢ / ح (٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٥). وابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: كتاب المسح على الخفين: ذكر المسح على العمامة ثبت الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه مسح على العمامة: ١ / ح (٤٨٩). والطبراني في الكبير: باب الباء: كعب بن عجرة، عن بلال: ١ / ح (١٠٦٠) - (١٠٦١). والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب الطهارة: باب إيجاب المسح بالرأس وإن كان متعمماً: ١ / ح (٢٨٨)، وقال: (رواه مسلم في الصحيح عن أبي كريب وغيره، عن أبي معاوية)، وباب الرخصة في المسح على الخفين: ح (١٢٨٣)، وقال: (لفظ حديث عيسى وفي حديث ابن نمير بإسناده عن بلال أن النبي ﷺ توضأ ومسح على الخفين والعمامة رواه مسلم في الصحيح عن إسحاق بن إبراهيم وكذلك رواه علي بن مسهر وأبو معاوية عن الأعمش وتابعهم على ذلك عبد الواحد بن زياد وأبو إسحاق الفزاري ومحمد بن فضيل ورواه الثوري عن الأعمش فلم يذكر كعباً في إسناده، وكذلك رواه شعبه في آخرين عن الحكم مرسلاً، ورواه زائدة وعمار بن زريق عن الأعمش فذكر فيه البراء بدل كعب ومن أقام إسناده ثقات والله أعلم)، وفي معرفة السنن والآثار: كتاب الطهارة: فريضة الوضوء في غسل الوجه، وغسل اليدين، ومسح الرأس، وغسل الرجل، والمسح على الخفين: ١ / ح (٦٣٨-٦٣٩).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤٠٦٧): (ثقة حافظ له مناكير).

(٤) أخرجه من هذا الطريق: الشاشي في مسنده: مسند بلال بن رباح: ما روى عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن بلال: ٢ / ح (٩٦١).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤٨٠٠): (ثقة له غرائب بعد أن أضر).

مسلم، وأبي عوانة، والبيهقي^(١)،
وأبو شعيب حماد بن شعيب الكوفي^(٢) (عند الشاشي)^(٣)، وأبو عبد الرحمن محمد بن فضيل الكوفي^(٤)
(عند الروياني، وأبي عوانة، والطبراني، والبيهقي)^(٥)، وزائدة بن قدامة الكوفي^(٦) (عند ابن خزيمة،
والشاشي)^(٧)، وعبد الله بن نمير الهمداني الكوفي^(٨) (عند الإمام أحمد، والنسائي، وابن خزيمة، وأبي عوانة،
عوانة، والشاشي، والطبراني، والبيهقي)^(٩)،

(١) أخرجه من هذا الطريق: مسلم: كتاب الطهارة: باب المَسْحِ عَلَى النَّاصِيَةِ وَالْعِمَامَةِ: ١/ح(٢٧٥). وأبو عوانة في المستخرج: كتاب الإيمان: إِبَاحَةُ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ إِذَا مَسَحَهَا مَعَ نَاصِيَتِهِ وَعَلَى الْخِمَارِ: ١/ح(٧١٥). والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب الطهارة: باب الرُّخْصَةِ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْحُقُوفِ: ١/ح(١٢٨٣)، وفي معرفة السنن والآثار: كتاب الطهارة: فَرِيضَةُ الْوُضُوءِ فِي غَسْلِ الْوُجْهِ، وَغَسْلِ الْيَدَيْنِ، وَمَسْحِ الرَّأْسِ، وَغَسْلِ الرَّجْلِ، وَالْمَسْحِ عَلَى الْحُقُوفِ: ١/ح(٦٤٠).

(٢) قال الذهبي في تاريخ الاسلام: ٤/الترجمة: (٦٧): قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ وَضَعَهُ أَبُو زُرْعَةَ، وَغَيْرُهُ.
(٣) أخرجه من هذا الطريق: الشاشي في مسنده: مُسْنَدُ بِلَالِ بْنِ رِجَاحٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ، عَنْ بِلَالٍ: ٢/ح(٩٥٣).
(٤) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: (صدوق عارف...)، ينظر: الترجمة: (٦٢٢٧).
(٥) أخرجه من هذا الطريق: الروياني في مسنده: حَدِيثُ بِلَالٍ مُؤَدِّنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: ٢/ح(٧٥٤). وأبو عوانة في المستخرج: كتاب الإيمان: إِبَاحَةُ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ إِذَا مَسَحَهَا مَعَ نَاصِيَتِهِ وَعَلَى الْخِمَارِ: ١/ح(٧١٧). والطبراني في المعجم الكبير: باب الْبَاءِ: كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ، عَنْ بِلَالٍ: ١/ح(١٠٦١). والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب الطهارة: باب الرُّخْصَةِ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْحُقُوفِ: ١/ح(١٢٨٣)، وفي معرفة السنن والآثار: كتاب الطهارة: فَرِيضَةُ الْوُضُوءِ فِي غَسْلِ الْوُجْهِ، وَغَسْلِ الْيَدَيْنِ، وَمَسْحِ الرَّأْسِ، وَغَسْلِ الرَّجْلِ، وَالْمَسْحِ عَلَى الْحُقُوفِ: ١/ح(٦٤٠).
(٦) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٩٨٢): (ثقة ثبت صاحب سنة).

(٧) أخرجه من هذا الطريق: ابن خزيمة في صحيحه: كتاب الوُضُوءِ: باب ذِكْرِ الْمَسْحِ عَلَى الْحُقُوفِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ تَوَقُّفٍ لِلْمُسَافِرِ وَلِلْمُقِيمِ بِذِكْرِ أَخْبَارٍ مُجْمَلَةٍ غَيْرِ مُفَسَّرَةٍ: ١/ح(١٨٣)، وقال: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي زَائِدَةُ. والشاشي في مسنده: مُسْنَدُ بِلَالِ بْنِ رِجَاحٍ: كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ، عَنْ بِلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ٢/ح(٩٥٠).

(٨) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٣٦٦٨): (ثقة صاحب حديث من أهل السنة).
(٩) أخرجه من هذا الطريق: الإمام أحمد في مسنده: أَحَادِيثُ رِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ: حَدِيثُ بِلَالٍ: ٣٩/ح(٢٣٩٠٤). وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني: الرجال: وَمَنْ ذَكَرَ بِلَالُ بْنُ رِجَاحٍ: ١/ح(٢٦٥). والنسائي في الكبرى: كتاب الطهارة: الْمَسْحُ عَلَى الْحُقُوفِ: ١/ح(١٢٢)، وفي السنن الصغرى: كتاب الطهارة: باب الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ: ١/ح(١٠٤). وابن خزيمة في صحيحه: كتاب الوُضُوءِ: باب الرُّخْصَةِ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ: ١/ح(١٨٠). وأبو عوانة في المستخرج: كتاب الإيمان: إِبَاحَةُ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ إِذَا مَسَحَهَا مَعَ نَاصِيَتِهِ وَعَلَى الْخِمَارِ: ١/ح(٧١٤). والشاشي في مسنده: مُسْنَدُ بِلَالِ بْنِ رِجَاحٍ: كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ، عَنْ بِلَالٍ: ٢/ح(٩٤٦، ٩٥١). والطبراني في الكبير: باب الْبَاءِ: كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ، عَنْ بِلَالٍ: ١/ح(١٠٦١). والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب الطهارة: باب إِبْجَابِ الْمَسْحِ بِالرَّأْسِ وَإِنْ كَانَ مُتَعَمِّمًا: ١/ح(٢٨٨)، وقال: (رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي كُرَيْبٍ وَغَيْرِهِ، عَنْ أَبِي

وعيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي^(١) (عند مسلم، وابن ماجه، وأبي عوانة، وابن المنذر، والطبراني، والبيهقي)^(٢)، وأبو بشر عبد الواحد بن زياد البصري^(٣) (عند البيهقي)^(٤)، وأبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفزازي^(٥) (عند البيهقي)^(٦)، -عشرتهم-، عن الأعمش، ورواه أبو الحية يحيى بن معلى الكوفي^(٧)، عن الليث بن أبي سليم الكوفي^(٨) (عند ابن أبي شيبة، وابن أبي عاصم، وابن الأعرابي، والطبراني)^(٩)،

مُعَاوِيَةَ، وَبَابُ الرُّخْصَةِ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: ١/ح(١٢٨٣)، وفي معرفة السنن والآثار: كتاب الطهارة: فَرِيضَةُ الْوُضُوءِ فِي غَسْلِ الْوُجْهِ، وَغَسْلِ الْيَدَيْنِ، وَمَسْحِ الرَّأْسِ، وَغَسْلِ الرَّجْلِ، وَالْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: ١/ح(٦٣٨).

(١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٥٣٤١): (ثقة مأمون).

(٢) أخرجه من هذا الطريق: مسلم: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى النَّاصِيَةِ وَالْعِمَامَةِ: ١/ح(٢٧٥)، وقال: (وفي حديث عيسى، حَدَّثَنِي الْحَكَمُ، حَدَّثَنِي بِلَالٌ. وَحَدَّثَنِيهِ سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ). وابن ماجه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ وَسُنَنُهَا: بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ: ١/ح(٥٦١). وابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: كِتَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: ذَكَرَ الْمَسْحَ عَلَى الْعِمَامَةِ ثَبَتَ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الْعِمَامَةِ: ١/ح(٤٨٩). والطبراني في الكبير: بَابُ الْبَاءِ: كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ، عَنْ بِلَالٍ: ١/ح(١٠٦١). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الرُّخْصَةِ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْعِمَامَةِ: ١/ح(١٢٨٣)، وقال: (وفي حديث ابن نمير بإسناده عن بِلَالٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْعِمَامَةِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ وَكَذَلِكَ رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ وَتَابِعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ وَأَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ قُضَيْلٍ وَرَوَاهُ الثَّوْرِيُّ عَنِ الْأَعْمَشِ فَلَمْ يَذْكُرْ كَعْبًا فِي إِسْنَادِهِ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ شُعْبَةُ فِي آخِرِينَ عَنِ الْحَكَمِ مُرْسَلًا، وَرَوَاهُ زَائِدَةُ وَعَمَّارُ بْنُ زُرَيْقٍ عَنِ الْأَعْمَشِ فَذَكَرَا فِيهِ الْبَرَاءَ بِدَلٍّ كَعْبٍ وَمَنْ أَقَامَ إِسْنَادَهُ ثِقَاتٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ)، وفي معرفة السنن والآثار: كتاب الطهارة: فَرِيضَةُ الْوُضُوءِ فِي غَسْلِ الْوُجْهِ، وَغَسْلِ الْيَدَيْنِ، وَمَسْحِ الرَّأْسِ، وَغَسْلِ الرَّجْلِ، وَالْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: ١/ح(٦٤٠).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤٢٤٠): (ثقة، في حديثه عن الأعمش وحده مقال).

(٤) أخرجه من هذا الطريق: البيهقي في معرفة السنن والآثار: كتاب الطهارة: فَرِيضَةُ الْوُضُوءِ فِي غَسْلِ الْوُجْهِ، وَغَسْلِ الْيَدَيْنِ، وَمَسْحِ الرَّأْسِ، وَغَسْلِ الرَّجْلِ، وَالْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: ١/ح(٦٤٠).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٣٠): (إمام ثقة حافظ).

(٦) أخرجه من هذا الطريق: البيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الرُّخْصَةِ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: ١/ح(١٢٨٣)، وفي معرفة السنن والآثار: كتاب الطهارة: فَرِيضَةُ الْوُضُوءِ فِي غَسْلِ الْوُجْهِ، وَغَسْلِ الْيَدَيْنِ، وَمَسْحِ الرَّأْسِ، وَغَسْلِ الرَّجْلِ، وَالْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: ١/ح(٦٤٠).

(٧) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٧٦٧٦): (ثقة).

(٨) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٥٦٨٥): (صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك).

(٩) أخرجه من هذا الطريق: ابن أبي شيبة في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ: فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: ١/ح(١٩٣٠). وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني: الرجال: وَمَنْ ذَكَرَ بِلَالُ بْنُ رَبَاحٍ ﷺ: ١/ح(٢٦٦). وابن الأعرابي في معجمه: بَابُ

ورواه أبو عبد الله يزيد بن أبي زياد الكوفي^(١) (عند الطبراني)^(٢)، -ثلاثتهم-، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة رضي الله عنه، عن بلال رضي الله عنه، مرفوعاً، به.

الوجه الثالث: رواه زائدة بن قدامة (عند الإمام أحمد، والبخاري، والطبراني)^(٣)، وأبو الأحوص عمار بن رزيق الكوفي^(٤) (عند البزار، والبيهقي)^(٥)، وأبو عمر حفص بن غياث الكوفي^(٦) (عند النسائي)^(٧)، -ثلاثتهم-، عن البراء بن عازب رضي الله عنه، عن بلال رضي الله عنه، مرفوعاً، به.

الوجه الرابع: رواه أبو معاوية شيخان بن عبد الرحمن الكوفي^(٨)، عن ليث بن أبي سليم، عن الحكم، عن أبي المقدم شريح بن هانيء الكوفي^(٩)، عن علي رضي الله عنه، عن بلال رضي الله عنه، مرفوعاً، به.^(١٠)

الوجه الخامس: رواه معتمر بن سليمان^(١١)، عن ليث بن أبي سليم، عن الحكم وأبي يحيى حبيب بن أبي

- الجيم: ٢/ح (١٢٧١). والطبراني في المعجم الكبير: باب النبأ: كعب بن عجرة، عن بلال رضي الله عنه: ١/ح (١٠٦٢).
- (١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: (ضعيف كبير فتغير وصار يتلقن...)، ينظر: الترجمة: (٧٧١٧).
- (٢) أخرجه من هذا الطريق: الطبراني في المعجم الكبير: باب النبأ: كعب بن عجرة، عن بلال رضي الله عنه: ١/ح (١٠٦٣).
- (٣) أخرجه من هذا الوجه: الإمام أحمد في مسنده: أحاديث رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: حديث بلال: ٣٩/ح (٢٣٩١٥). والبزار في مسنده: مسند بلال بن رباح رضي الله عنه: البراء، عن بلال: ٤/ح (١٣٥٩). والنسائي: كتاب الطهارة: باب المسح على العمامة: ١/ح (١٠٥). والرويان في مسنده: حديث بلال مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم: ٢/ح (٧٣٩). والطبراني في المعجم الكبير: البراء بن عازب، عن بلال رضي الله عنه: ١/ح (١٠٢٣).
- (٤) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤٨٢١): (لا بأس به).
- (٥) أخرجه من هذا الطريق: البزار في مسنده: مسند بلال بن رباح: البراء، عن بلال: ٤/ح (١٣٦٠)، وقال: (ولا نعلم روى البراء، عن بلال غير هذا الحديث). والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب الطهارة: باب الرخصة في المسح على الخفين: ١/ح (١٢٨٣)، وقال: (وفي حديث ابن نمير بإسناده عن بلال أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح على الخفين والعمامة رواه مسلم في الصحيح عن إسحاق بن إبراهيم وكذلك رواه علي بن مسهر وأبو معاوية عن الأعمش وتابعهم على ذلك عبد الواحد بن زياد وأبو إسحاق الفزاري ومحمد بن فضيل ورواه الثوري عن الأعمش فلم يذكر كعباً في إسناده، وكذلك رواه شعبه في آخرين عن الحكم مرسلاً، ورواه زائدة وعمار بن رزيق عن الأعمش فذكر فيه البراء بدل كعب ومن أقام إسناده ثقات والله أعلم)، وفي معرفة السنن والآثار: ١/ح (٦٤٢).
- (٦) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٤٣٠): (ثقة فقيه تغير حفظه قليلاً في الآخر).
- (٧) أخرجه من هذا الطريق: النسائي: كتاب الطهارة: باب المسح على العمامة: ١/ح (١٠٥).
- (٨) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٨٣٣): (ثقة صاحب كتاب).
- (٩) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٧٧٨): (ثقة).
- (١٠) أخرجه من هذا الوجه: الطبراني في المعجم الكبير: باب النبأ: علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عن بلال: ١/ح (١٠١٩).
- (١١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٦٧٨٥): (ثقة).

ثابت الكوفي^(١)،

عن شريح بن هانيء، عن بلال رضي الله عنه، مرفوعاً، به.^(٢)

الوجه السادس: رواه أبو بكر عبد السلام بن حرب الكوفي، عن الأعمش، عن الحكم بن عتيبة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به.^(٣)

الخلاصة: روي الحديث من ستة أوجه وقد رجح أبو حاتم روايتي سفيان وشعبة بترجيح الأحفظ حيث قال: (الثوري وشعبة أحفظهم)^(٤)، وقال: (الصحيح ما يقول شعبة وأبان ابن تغلب وزيد بن أبي أنيسة أيضاً عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن بلال بلا كعب).^(٥)

أشار أبو زرعة الى احتمال رواية الوجهين عن الأعمش فعمسى بن يونس وأبو معاوية وابن نمير حفاظ أيضاً فقال: (ومن غير حديث الأعمش، الصحيح: عن ابن أبي ليلى، عن بلال رضي الله عنه؛ بلا كعب)^(٦)، وقال: (الأعمش حافظ، وأبو معاوية، وعمسى بن يونس، وابن نمير؛ وهؤلاء قد حفظوا عنه)^(٧)، فأيد ترجيح هذا الوجه باجتماع الثقات عليه، وهو يفيد أنهم قد حفظوا هذا الوجه عنه.

أما رواية ليث فقد اتفقا على عدم الأخذ بها، وقد بين أبو حاتم وأبو زرعة العلة في ذلك وهي الاضطراب، وقال الدارقطني: (واختلف عن ليث، فرواه شيبان، عن ليث، عن الحكم، عن شريح بن هانيء، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عن بلال. وخالفه معتمر، فرواه عن ليث، عن الحكم، وحبيب، عن شريح بن هانيء، عن بلال. ولم يذكر علياً. وذكره بلال في حديث شريح بن هانيء، وهم من ليث لا اتفاق أصحاب الحكم على ترك ذكره، ولموافقة أصحاب شريح بن هانيء لترك ذكره).^(٨)

ذهب ابن عمار الشهيد إلى ترجيح رواية سفيان أيضاً فقال: (ورواه سفيان الثوري عن الأعمش عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن بلال لم يذكر بينهما لا كعباً ولا البراء وروايته أثبت الروايات، وقد رواه عن الحكم غير الأعمش أيضاً شعبة ومنصور ابن المعتمر وأبان بن تغلب وزيد بن أبي أنيسة وجماعة عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن بلال كما رواه الثوري عن الأعمش وحديث الثوري

(١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٠٨٤): (ثقة فقيه جليل، وكان كثير الإرسال والتدليس).

(٢) أخرجه من هذا الوجه: الطبراني في المعجم الكبير: باب الباء: شريح بن هانيء، عن بلال: ١/ح (١٠٩٦).

(٣) أخرجه من هذا الوجه: الشاشي في مسنده: مُسْنَدُ بِلَالِ بْنِ رَبَاحٍ رضي الله عنه: مَا رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ بِلَالٍ: ٢/ح (٩٦١).

(٤) علل الحديث لابن أبي حاتم: بَيَانُ عَلِلِّ أَخْبَارِ رُوِيَ فِي الطَّهَارَةِ: ١/ المسألة: ح (١٢).

(٥) المصدر نفسه: ١/ المسألة: ح (١٢).

(٦) المصدر نفسه: ١/ المسألة: ح (١٢).

(٧) المصدر نفسه: ١/ المسألة: ح (١٢).

(٨) علل الدارقطني: ٣/ المسألة: (٣٧٩).

عندنا أصح من حديث غيره^(١).

إلى مثل ذلك ذهب إبراهيم الحربي فقال: (فكان ما روى سفيان أحب إليّ، وليس من قال: كعب بن عجرة؛ بأثبت ممن قال: البراء، ومن سفيان حين لم يذكر كعباً ولا البراء)^(٢)، وكذلك قال البيهقي: (وإذا اختلف سفيان وغيره في حديث الأعمش؛ كان الحكم لرواية سفيان، كيف وقد رواه شعبة بن الحجاج عن الحكم بن عتيبة كما رواه سفيان، عن الأعمش، عن الحكم بن عتيبة؟!)^(٣).
رجح الدارقطني رواية شعبة حيث قال: (الحديث محفوظ، عن شعبة، عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن بلال)^(٤)، وأشار الإمام أحمد إلى احتمال خطأ الأعمش فقال: (أظن الأعمش غلط فيه إنما قال الناس: عن ابن أبي ليلى عن بلالاً، وزاد الأعمش كعباً)^(٥)، وانفرد عبدالسلام بن حرب بروايته عن كعب بن عجرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم مع كون الناس يختلفون عن الأعمش بغيره، وانفرد به قد يفيد خطأه في ذلك، وقد كان لعبدالسلام مع ثقته مناكير، ولعل هذا منها، والله تعالى أعلم.

الحديث الثاني: قال ابن أبي حاتم: (وسألت أبي عن حديث رواه عبيد الصمّي، عن عبدالله بن عبدالله الرازي، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن ذي الغرة الطائي، عن النبي صلى الله عليه وسلم في الوضوء من لحم الإبل قال: **تَوَضَّؤُوا**)^(٦) وَرَوَاهُ جَابِرُ الْجَعْفِيُّ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ سُلَيْكِ الْعُطْفَانِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.^(٧) وَحَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ عَدُوَيْه؛ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْعَوَّامِ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ، عَنِ

(١) علل الأحاديث في صحيح مسلم لابن عمار الشهيد: ٦٤-٦٦.

(٢) شرح سنن ابن ماجه لمغلطاي بن قليج: ٦٧٢/١.

(٣) معرفة السنن والآثار: ١/ح (٦٤٧).

(٤) علل الدارقطني: ٧/ المسألة: (١٢٨٢).

(٥) شرح سنن ابن ماجه لمغلطاي بن قليج: ٦٧١/١.

(٦) حديث الصحابي ذي الغرة الطائي رضي الله عنه: أخرجه من هذا الوجه: الإمام أحمد في مسنده: أول مسند البصريين: حديث ذي الغرة: ٣٤/ح (٢١٠٨٠). وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني: الرجال: ذو الغرة: ٥/ح (٢٦٦٧). وأبو نعيم في معرفة الصحابة: باب الذال: ذو الغرة الجهني، وقيل: إن اسمه يعيش: ٢/ح (٢٦٢٢)، ولفظه: (عَرَضَ أَغْرَابِيٌّ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَرَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَسِيرُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تُدْرِكُنَا الصَّلَاةَ وَنَحْنُ فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ، فَتُصَلِّي فِيهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: لَا، قَالَ: أَتَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَفَتُصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: نَعَمْ، قَالَ: أَفَتَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِهَا؟ قَالَ: لَا).

(٧) حديث الصحابي سليك الغطفاني رضي الله عنه: أخرجه من هذا الوجه: ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني: الرجال: سليك بن هذبة الغطفاني رضي الله عنه: ٢/ح (١٢٨١)، وقال: (وَقَدْ اخْتَلَفُوا عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى فَقَالُوا: عَنْ الْبَرَاءِ، وَعَنْ ذِي الْغُرَّةِ). والطبراني في المعجم الكبير: باب السين: ما أسند سليك: ٧/ح (٦٧١٣). وأبو نعيم في معرفة الصحابة: باب السين: سليك بن عمرو وقيل: ابن هذبة الغطفاني: ٣/ح (٣٦٤٨)، وقال: (هكذا رواه الشقيقي، عن أبي حمزة، وصوابه: ابن أبي ليلى، عن البراء، رواه الأعمش، عن عبدالله بن عبدالله، عن ابن أبي ليلى، عن البراء)، ولفظه: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم

عبدالله، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قُلْتُ لِأَبِي: فَأَيُّهُمَا الصَّحِيحُ؟^(١) قَالَ: مَا رَوَاهُ الْأَعْمَشُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(٢)،

أَنْ يُصَلِّيَ فِي مَعَاطِنِ الْإِبِلِ، وَأَمَرَ أَنْ تَتَوَضَّأَ مِنْ لُحُومِهَا، وَسُئِلَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ فَقَالَ: صَلُّوا فِيهَا).
(١) حديث الصحابي أسيد بن حضير ﷺ: أخرجه من هذا الوجه: الإمام أحمد في مسنده: أول مسند الكوفيين: حديث أسيد بن حضير: ٣١/ح (١٩٠٩٧)، وفي أول مسند الكوفيين: حديث صخر الغامدي: ٣٢/ح (١٩٤٨٣). وابن ماجه: كتاب الطهارة وسننها: باب ما جاء في الوضوء من لحوم الإبل: ١/ح (٤٩٦). والطحاوي في شرح معاني الآثار: كتاب الصلاة: باب الصلاة في أعطان الإبل: ١/ح (٢٢٦١). والطبراني في المعجم الكبير: باب الألف: وما أسند أسيد بن حضير ﷺ: ١/ح (٥٥٩).

(٢) حديث الصحابي البراء بن عازب ﷺ: أخرجه من هذا الوجه: أبو داود الطيالسي في مسنده: البراء بن عازب: ٢/ح (٧٧٠-٧٧١). وعبد الرزاق في مصنفه: كتاب الصلاة: باب الصلاة في مراح الدواب، ولحوم الإبل هل يتوضأ منها؟: ١/ح (١٥٩٦-١٥٩٧). وابن أبي شيبه في مصنفه: كتاب الطهارة: باب الوضوء من لحوم الإبل: ١/ح (٥١١)، وفي الصلوات: الصلاة في أعطان الإبل: ح (٣٨٧٨-٣٨٧٩). والإمام أحمد في مسنده: أول مسند الكوفيين: حديث البراء بن عازب: ٣٠/ح (١٨٧٠٣-١٨٥٣٨)، وقال: (ورواه عنه آدم، وسعيد بن مسروق وكان ثقة). وابن ماجه: كتاب الطهارة وسننها: باب ما جاء في الوضوء من لحوم الإبل: ١/ح (٤٩٤). وأبو داود: كتاب الطهارة: باب الوضوء من لحوم الإبل: ١/ح (١٨٤)، وفي الصلاة: باب النهي عن الصلاة في مبارك الإبل: ح (٤٩٣). والترمذي: أبواب الطهارة: باب الوضوء من لحوم الإبل: ١/ح (٨١)، وقال: (وفي الباب عن جابر بن سمرة، وأسيد بن حضير، وقد روى الحجاج بن أرطاة هذا الحديث، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أسيد بن حضير، والصحيح حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء بن عازب، وهو قول أحمد، وإسحاق، وروى غبيدة الضبي، عن عبد الله بن عبد الله الرازي، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن ذي العرة، وروى حماد بن سلمة هذا الحديث، عن الحجاج بن أرطاة، فأخطأ فيه، وقال فيه: عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبيه، عن أسيد بن حضير، والصحيح عن عبد الله بن عبد الله الرازي، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء، قال إسحاق: أصح ما في هذا الباب حديثان عن رسول الله ﷺ حديث البراء، وحديث جابر بن سمرة، وفي العلل الكبير: الطهارة: في الوضوء من لحوم الإبل: ح (٤٦). وابن الجارود في المنتقى: كتاب الطهارة: الوضوء من لحوم الإبل: ح (٢٦)، وقال: (ورواه عثمان بن عبد الله بن موهب، وأشعث بن أبي الشعثاء عن جعفر بن أبي ثور). والرويان في مسنده: ثابت بن عبيد، وعبد الله بن يزيد، وابن أبي عبد الله عن البراء: ١/ح (٤١٥). وابن خزيمة في صحيحه: كتاب الوضوء: باب الأمر بالوضوء من أكل لحوم الإبل: ١/ح (٣٢)، وقال: (ولم تر خلافاً بين علماء أهل الحديث أن هذا الخبر أيضاً صحيح من جهة النقل لعدالة ناقله). وابن المنذر في الأوسط: كتاب الطهارة: ذكر الوضوء من لحوم الإبل ثابت عن رسول الله ﷺ وأنه أمر بالوضوء من لحوم الإبل: ١/ح (٢٩). والطحاوي في شرح معاني الآثار: كتاب الصلاة: باب الصلاة في أعطان الإبل: ١/ح (٢٢٦٢). وابن الأعرابي في معجمه: باب الباء: ١/ح (٧٣١). وابن حبان في صحيحه: كتاب الطهارة: ذكر الخبر الدال على الأمر بالوضوء من أكل لحوم الإبل، إنما هو الوضوء المفروض للصلاة دون غسل اليدين: ٣/ح (١١٢٨). والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب الطهارة: باب التوضي من لحوم الإبل: ١/ح (٧٣٩-٧٤٠)، وقال:

والأعمش أحفظ.^(١)

دراسة الحديث والحكم عليه: روي الحديث من سبعة أوجه:

الوجه الأول: رواه سليمان بن مهران الأعمش^(٢) (عند أبي داود الطيالسي، وعبد الرزاق، وابن أبي شيبة، والإمام أحمد، وابن ماجه، وأبي داود، والترمذي، وابن الجارود، والرويان، وابن خزيمة، وابن المنذر، والطحاوي، وابن الأعرابي، وابن حبان، والبيهقي، وأبو بكر أحمد بن فورك)^(٣)،

(هَكَذَا رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ وَرَوَاهُ الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ، وَالْحَجَّاجُ ضَعِيفٌ، حَدِيثُ الْأَعْمَشِ أَصَحُّ، قَالَ: وَرَوَاهُ عُبَيْدَةُ الصَّيِّغِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ ذِي الْعُرَّةِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ، وَذُو الْعُرَّةِ لَا يُدْرَى مَنْ هُوَ، وَحَدِيثُ الْأَعْمَشِ أَصَحُّ، قَالَ الشَّيْخُ: وَعُبَيْدَةُ الصَّيِّغِيُّ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَبَلَغَنِي عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيِّ أَنَّهُمَا قَالَا: قَدْ صَحَّ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثَانِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، حَدِيثُ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ وَحَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ. وَأَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَافِظُ: أَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَصْبَهَانِيُّ قَالَ: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ: لَمْ تَرَ خِلَافًا بَيْنَ عُلَمَاءِ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ صَحِيحٌ مِنْ جِهَةِ الثَّقَلِ لِعَدَالَةِ نَاقِلِيهِ. وَوُثِّنَا عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ الْوُضُوءَ بِمَا خَرَجَ وَلَيْسَ بِمَا دَخَلَ وَإِنَّمَا قَالَا ذَلِكَ فِي تَرْكِ الْوُضُوءِ بِمَا مَسَّتِ النَّازِلُ، وَفِي الصَّلَاةِ: بَابُ ذِكْرِ الْمَعْنَى فِي كِرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ فِي أَحَدٍ هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ ذُوْنِ الْآخَرِ: ٢/ح (٤٣٥٦)، وَفِي مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَارِ: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: لَا وَضُوءَ بِمَا يَطْعُمُ أَحَدًا: ١/ح (١٣٤٢)، وَقَالَ: (أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ السُّنَنِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ). وَأَبُو بَكْرِ أَحْمَدُ بْنُ فُورِكَ الْأَصْبَهَانِيُّ (ت ٤٩٨ هـ) فِي جُزْءِ أَحَادِيثِ أَبِي الشَّيْخِ الْأَصْبَهَانِيِّ: ح (١٣٢). وَلَفْظُهُ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ: أَنْصَلِّي فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: أَنْصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَتَنْتَوَضَأُ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَتَنْتَوَضَأُ مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: لَا).

(١) ذكره ابن أبي حاتم في علله: بيان علل أخبار رويت في الطهارة: ١/المسألة (٣٨).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٦١٥): (ثقة حافظ عارف بالقراءات، ورع، لكنه يدلّس).

(٣) حديث الصحابي البراء بن عازب ؓ: أخرجه من هذا الوجه: أبو داود الطيالسي في مسنده: البراء بن عازب: ٢/ح (٧٧٠ - ٧٧١). وعبد الرزاق في مصنفه: كِتَابُ الصَّلَاةِ: بَابُ الصَّلَاةِ فِي مُرَاجِ الدَّوَابِّ، وَلُحُومِ الْإِبِلِ هَلْ يُتَوَضَّأُ مِنْهَا؟ ١/ح (١٥٩٦ - ١٥٩٧). وابن أبي شيبة في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ: فِي الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ: ١/ح (٥١١)، وَكِتَابُ الصَّلَوَاتِ: الصَّلَاةُ فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ: ح (٣٨٧٨ - ٣٨٧٩). والإمام أحمد في مسنده: أَوَّلُ مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ: حَدِيثُ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ: ٣٠/ح (١٨٥٣٨، ١٨٧٠٣)، وَقَالَ: (وَرَوَاهُ عَنْهُ آدَمُ، وَسَعِيدُ بْنُ مَسْرُوقٍ وَكَانَ ثِقَةً). وابن ماجه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ وَسُنَنُهَا: بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ: ١/ح (٤٩٤). وأبو داود: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ: ١/ح (١٨٤)، وَكِتَابُ الصَّلَاةِ: بَابُ التَّهْنِي عَنِ الصَّلَاةِ فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ: ح (٤٩٣). والترمذي: أَبْوَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ: ١/ح (٨١)، وَقَالَ: (وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، وَأُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ، وَقَدْ رَوَى الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ، وَالصَّحِيحُ حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ، وَرَوَى عُبَيْدَةُ الصَّيِّغِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ ذِي الْعُرَّةِ، وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ هَذَا

وشُعْبَةُ بن الحجاج^(١) (عند أبي نعيم)^(٢)، - كلاهما -، عن أبي جعفر عبد الله بن عبد الله الرازي^(٣)، عن أبي عيسى عبد الرحمن بن أبي ليلى المدني الكوفي^(٤)، عن البراء بن عازب رضي الله عنه، مرفوعاً، به.

الحديث، عن الحجاج بن أرطاة، فأخطأ فيه، وقال فيه: عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبيه، عن أسيد بن حضير، والصحيح عن عبد الله بن عبد الله الرازي، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء، قال إسحاق: أصح ما في هذا الباب حديثان عن رسول الله ﷺ حديث البراء، وحديث جابر بن سمره، وفي العلل الكبير: الطهارة: في الوضوء من الحوم الإبل: ح (٤٦). وابن الجارود في المنتقى: كتاب الطهارة: الوضوء من الحوم الإبل: ح (٢٦)، وقال: (ورواه عثمان بن عبد الله بن موهب، وأشعث بن أبي الشعثاء عن جعفر بن أبي ثور). والرويان في مسنده: ثابت بن عبيد، وعبد الله بن يزيد، وابن أبي عبد الله عن البراء: ح (٤١٥). وابن خزيمة في صحيحه: كتاب الوضوء: باب الأمر بالوضوء من أكل الحوم الإبل: ح (٣٢)، وقال: (ولم نر خلافاً بين علماء أهل الحديث أن هذا الخبر أيضاً صحيح من جهة النقل لعدالة ناقله). وابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: كتاب الطهارة: ذكر الوضوء من الحوم الإبل ثابت عن رسول الله ﷺ وأنه أمر بالوضوء من الحوم الإبل: ح (٢٩). والطحاوي في شرح معاني الآثار: كتاب الصلاة: باب الصلاة في أعطان الإبل: ح (٢٢٦٢). وابن الأعرابي في معجمه: باب الباء: ح (٧٣١). وابن حبان في صحيحه: كتاب الطهارة: ذكر الخبر الدال على الأمر بالوضوء من أكل الحوم الإبل، إنما هو الوضوء المفروض للصلاة دون غسل اليدين: ح (١١٢٨). والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب الطهارة: باب التوضي من الحوم الإبل: ح (٧٣٩-٧٤٠)، وقال: (هكذا رواه جماعة عن الأعمش، عن عبد الله بن عبد الله الرازي، ورواه الحجاج بن أرطاة، عن عبد الله، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أسيد بن حضير. والحجاج ضعيف. قال أبو عيسى: حديث الأعمش أصح. قال: ورواه عبيدة الضبي، عن عبد الله، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن ذي العرة، عن النبي ﷺ وليس بشيء وذو العرة لا يدرى من هو. وحديث الأعمش أصح، قال الشيخ: وعبيدة الضبي ليس بالقوي، وتلغى عن أحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي أنهما قالوا: قد صح في هذا الباب حديثان عن النبي ﷺ، حديث البراء بن عازب، وحديث جابر بن سمره. وأخبرنا أبو بكر أحمد بن علي الحافظ، أنا إبراهيم بن عبد الله الأصبهاني، قال: قال محمد بن إسحاق بن خزيمة: لم نر خلافاً بين علماء أهل الحديث أن هذا الخبر صحيح من جهة النقل لعدالة ناقله. قال الشيخ: وروينا عن علي بن أبي طالب، وابن عباس الوضوء مما خرج وليس مما دخل، وإنما قال ذلك في ترك الوضوء مما مسّت النار، وكتاب الصلاة: باب ذكر المعنى في كراهية الصلاة في أحد هذين الموضعين دون الآخر: ح (٤٣٥٦)، وفي معرفة السنن والآثار: كتاب الطهارة: لا وضوء مما يطعم أحد: ح (١٣٤٢)، وقال: (أخرجه أبو داود في كتاب السنن، عن عثمان بن أبي شيبة، عن أبي معاوية). وابن فورك في جزء فيه أحاديث أبي الشيخ الأصبهاني: ح (١٣٢).

(١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٧٩٠): (ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث).

(٢) أخرجه من هذا الطريق: أبو نعيم في تاريخ أصبهان: باب الميم: محمد بن أسد بن يزيد أبو عبد الله المدني: ح (٢٧٦).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٣٤١٨): (صدوق).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٣٩٩٣): (ثقة).

الوجه الثاني: رواه أبو عبد الرحمن عبيدة بن حميد الضبي^(١)، عن عبد الله بن عبد الله الرازي، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن ذي الغرة الطائي يعيش الجهني رضي الله عنه، مرفوعاً، به.^(٢)

الوجه الثالث: رواه أبو عبد الرحمن عبيدة بن حميد الضبي، عن أبي عبد الكريم عبيدة بن معتب الضبي الكوفي^(٣)، عن عبد الله بن عبد الله الرازي (عند الإمام أحمد، وابن أبي عاصم، وأبي نعيم)^(٤)، ورواه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى^(٥)، عن أخيه عيسى بن عبد الرحمن^(٦) (عند الطبراني، وأبي نعيم)^(٧)، - كلاهما - (عبد الله الرازي، وعيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى)، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن ذي الغرة الطائي يعيش الجهني رضي الله عنه، مرفوعاً، به.

الوجه الرابع: رواه جابر بن يزيد الجعفي^(٨)، عن أبي يحيى حبيب بن أبي ثابت الكوفي^(٩)، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن سليك بن عمرو الغطفاني رضي الله عنه، مرفوعاً، به.^(١٠)

الوجه الخامس: رواه أبو سهل عباد بن العوام الواسطي^(١١) (عند الإمام أحمد، وابن ماجه، والطحاوي، والطبراني)^(١٢)،

- (١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤٤٠٨): (صدوق، ربما أخطأ).
- (٢) أخرجه من هذا الوجه: الإمام أحمد في مسنده: مسند المدنيين: حديث ذي الغرة: ٢٧/ح (١٦٦٢٩).
- (٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤٤١٦): (ضعيف، واختلط بآخره).
- (٤) أخرجه من هذا الوجه: الإمام أحمد في مسنده: أول مسند البصريين: حديث ذي الغرة: ٣٤/ح (٢١٠٨٠). وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني: الرجال: ذو الغرة: ٥/ح (٢٦٦٧). وأبو نعيم في معرفة الصحابة: باب الدال: ذو الغرة الجهني وقيل: إن اسمه يعيش: ٢/ح (٢٦٢٢).
- (٥) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٦٠٨١): (صدوق سيء الحفظ جداً).
- (٦) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٥٣٠٧): (ثقة).
- (٧) أخرجه من هذا الطريق: الطبراني في المعجم الكبير: باب الباء: يَعِيشُ الْجُهَنِيُّ وَهُوَ ذُو الْغُرَّةِ: ٢٢/ح (٧٠٩). وأبو نعيم في معرفة الصحابة: باب الباء: يَعِيشُ الْجُهَنِيُّ يُعْرِفُ بِذِي الْغُرَّةِ: ٥/ح (٦٦٧٨).
- (٨) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: (ضعيف...)، ينظر: الترجمة: (٨٧٨).
- (٩) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٠٨٤): (ثقة فقيه جليل، وكان كثير الإرسال والتدليس).
- (١٠) أخرجه من هذا الوجه: ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني: الرجال: سليك بن هذبة الغطفاني رضي الله عنه: ٢/ح (١٢٨١). والطبراني في المعجم الكبير: باب السين: ما أسند سليك: ٧/ح (٦٧١٣). وأبو نعيم في معرفة الصحابة: باب السين: سليك بن عمرو وقيل: ابن هذبة الغطفاني: ٣/ح (٣٦٤٨)، وقال: (هكذا رواه الشافعي، عن أبي حمزة، وصوابه: ابن أبي ليلى، عن البراء، رواه الأعمش، عن عبد الله بن عبد الله، عن ابن أبي ليلى، عن البراء).
- (١١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٣١٣٨): (ثقة).
- (١٢) أخرجه من هذا الوجه: الإمام أحمد في مسنده: أول مسند الكوفيين: حديث أسيد بن حضير: ٣١/ح (١٩٠٩٧)، وأول مسند الكوفيين: حديث صخر الغامدي: ٣٢/ح (١٩٤٨٣). وابن ماجه: كتاب الطهارة وسننها:

وأبو العوام عمران بن داود القطان^(١) (عند الطبراني)^(٢)، - كلاهما-، عن أبي أرطاة الحجاج بن أرطاة الكوفي القاضي^(٣)، عن عبد الله بن عبد الله الرازي، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أسيد بن حضير رضي الله عنه، مرفوعاً، به.

الوجه السادس: رواه حماد بن سلمة^(٤)، عن الحجاج بن أرطاة، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي ليلى^(٥)، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أسيد بن حضير رضي الله عنه، مرفوعاً، به.^(٦)

الوجه السابع: رواه الأعمش، عن عبد الله بن عبد الله الرازي، عن ابن أبي ليلى، عن البراء بن عازب رضي الله عنه، موقوفاً، به.^(٧)

الخلاصة: روي الحديث من سبعة أوجه، وقد رجح أبو حاتم الوجه الأول وفيه رواية الأعمش، عن عبد الله بن عبد الله الرازي، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، به، فقد نقل ابن أبي حاتم قول أبيه حين سأله عن الصحيح من أوجه هذا الحديث فقال: (قلت لأبي: فأيهما الصحيح؟ قال: ما رواه الأعمش، عن عبد الله بن عبد الله الرازي، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء، عن النبي صلى الله عليه وسلم. والأعمش أحفظ)^(٨)، وفي كلامه الترجيح للأحفظ.

كذلك رجحه أبو زرعة فقال: (حديث الأعمش، عن عبد الله بن عبد الله الرازي، عن ابن أبي ليلى،

باب ما جاء في الوضوء من لحوم الإبل: ١/ح (٤٩٦). والطحاوي في شرح معاني الآثار: كتاب الصلاة: باب الصلاة في أعطان الإبل: ١/ح (٢٢٦١). والطبراني في المعجم الكبير: باب الألف: وما أسند أسيد بن حضير رضي الله عنه: ١/ح (٥٥٩).

(١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٥١٥٤): (صدوق يهم، ورمي برأي الخوارج).

(٢) أخرجه من هذا الطريق: الطبراني في الكبير: باب الألف: وَمِمَّا أَسْنَدَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ رضي الله عنه: ١/ح (٥٦٠)، وفي الأوسط: باب الميم: مَنِ اسْمُهُ مُحَمَّدٌ: ٧/ح (٧٤٠٧)، وقال: (لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عِمْرَانَ إِلَّا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١١١٩): (صدوق كثير الخطأ والتدليس، أحد الفقهاء).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٤٩٩): (ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بآخره).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: (ثقة...)، ينظر: الترجمة: (٣٥٢٣).

(٦) أخرجه من هذا الوجه: الإمام أحمد في مسنده: أَوَّلُ مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ: حديث أسيد بن حضير: ٣١/ح (١٩٠٩٦).

وابن قانع في معجم الصحابة: باب الألف: أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ: ٣٩ / ١. والطبراني في المعجم الكبير: باب الألف: وَمِمَّا أَسْنَدَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ رضي الله عنه: ١/ح (٥٥٨)، ولفظه: (أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: تَوَضَّؤُوا مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ وَلَا تَتَوَضَّؤُوا مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ، وَصَلُّوا فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ وَلَا تُصَلُّوا فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ).

(٧) أخرجه من هذا الوجه: أبو يعلى في مسنده: مُسْنَدُ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ: ٣/ح (١٧٠٩).

(٨) علل الحديث لابن أبي حاتم: ١/ المسألة: (٣٨).

عن البراء، عن النبي ﷺ (أصح) ^(١)، وإلى ذلك ذهب الترمذي فقال: (وَالصَّحِيحُ حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ) ^(٢)، ونقل كلام إسحاق بن إبراهيم فيه فقال: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قَدْ صَحَّ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثَانِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: حَدِيثُ الْبَرَاءِ وَحَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ). ^(٣)

قال ابن خزيمة فيه: (وَلَمْ نَرِ خِلَافًا بَيْنَ عُلَمَاءِ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ أَيْضًا صَحِيحٌ مِنْ جِهَةِ النَّقْلِ لِعَدَالَةِ نَاقِلِيهِ) ^(٤)، ويعني بقوله أيضاً حديث جابر بن سمرة في نفس الباب، وقال البيهقي أيضاً فيه: (وَحَدِيثُ الْأَعْمَشِ أَصَحُّ) ^(٥)، ورجحه أبو نعيم بقوله: (وَصَوَابُهُ: ابْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ، رَوَاهُ الْأَعْمَشُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ) ^(٦)، وقال ابن عبد البر: (وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا الْمَعْنَى مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَالْبَرَاءِ وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَقِّلٍ وَكُلُّهَا بِأَسَانِيدٍ حَسَنَةٍ وَأَكْثَرُهَا تَوَاتُرًا وَأَحْسَنُهَا حَدِيثُ الْبَرَاءِ). ^(٧)

أما في رواية حماد بن سلمة، عن الحجاج بن أرطاة، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبيه عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أسيد بن حضير رضي الله عنه، عن النبي ﷺ به، فقد نسب الترمذي الخطأ فيه إلى حماد بن سلمة فقال: (وَرَوَى حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ، فَأَخْطَأَ فِيهِ، وَقَالَ فِيهِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ، وَالصَّحِيحُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ) ^(٨)، وقال: (خَالَفَ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ أَصْحَابَ الْحَجَّاجِ وَأَخْطَأَ فِيهِ). ^(٩)

قال البوصيري في رواية الحجاج بن أرطاة، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبيه عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أسيد بن حضير رضي الله عنه، عن النبي ﷺ به: (هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ لضعف حجاج بن أرطاة وتدليس لا سيما وقد خالف غيره والمَحْفُوظُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْأَعْمَشُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ الْبَرَاءِ، وَقِيلَ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ ذِي الْعَرَّةِ وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم: ١/ المسألة: (٥١٠).

(٢) جامع الترمذي: ١/ ح (٨١).

(٣) العلل الكبير للترمذي: ح (٤٨).

(٤) صحيح ابن خزيمة: ١/ ح (٣٢).

(٥) السنن الكبرى للبيهقي: ١/ ح (٧٤٠).

(٦) معرفة الصحابة لأبي نعيم: ٣/ ح (٣٦٤٨).

(٧) التمهيد لابن عبد البر: ٣٣٣/٢٢.

(٨) جامع الترمذي: ١/ ح (٨١).

(٩) العلل الكبير للترمذي: ح (٤٧).

حديث جابر بن سمرّة وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ^(١)، ومثل ذلك علّل البيهقي هذه الرواية فقال: (وَالْحَجَّاجُ ضَعِيفٌ).^(٢)

أما في رواية عبدة بن معتب الضبي الكوفي، عن عبد الله بن عبد الله الرازي، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن ذي الغرة الطائي يعيش الجهني رضي الله عنه فقد علّلها ابن حجر بضعف عبدة الضبي فقال: (روى عبد الله في زيادات المسند، والبغوي، وابن السكّن، من طريق أبي جعفر الرازي، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن ذي الغرة، قال: عرض أعرابي للنبي ﷺ فسأله عن الصلاة في إعطان الإبل. قال: لا. والراوي له عن أبي جعفر عبدة بن معتب، وهو ضعيف، وخالفه الأعمش وحجاج بن أرطاة..).^(٣)

أعله البعض بجهالة ذي الغرة الطائي أيضاً، قال الترمذي: (وَذُو الْغُرَّةِ لَا يُدْرَى مَنْ هُوَ)^(٤)، والصحيح أنه صحابي، قال ابن أبي حاتم: (ذو الغرة الطائي، له صحبة، مما رواه عبدة الضبي عن عبد الله بن عبد الله الرازي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ذي الغرة قال: سألت النبي ﷺ عن الصلاة في إعطان الإبل والوضوء من لحومها ... والحديث خطأ، والصحيح عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء عن النبي ﷺ. وعبدة ضعيف الحديث. سمعت أبي يقول ذلك. وقال العباس الدوري: سمعت يحيى بن معين يقول: ذو الغرة من أصحاب النبي ﷺ).^(٥)

الوجه الثاني فيه انقطاع في الحديث يوضحه الوجه الثالث إذ أن عبدة بن حميد سمع الحديث من عبدة بن معتب ولم يسمعه من عبد الله الرازي^(٦)، وأما رواية محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أخيه أخيه عيسى، عن أبيه فضيفة لتفرده بروايتها من هذا الطريق ولسوء حفظه الشديد كما تقدم في ترجمته، ورواية جابر بن يزيد الجعفي، عن أبي يحيى حبيب بن أبي ثابت الكوفي، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن سليك بن عمرو الغطفاني رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، ضعيفة أيضاً لضعف جابر الجعفي كما تقدم في ترجمته.

أما رواية شعبة عن عبد الله الرازي مباشرة فالراجح أن فيها سقطاً، فقد رُوِيَ في غير تاريخ أصبهان عن شعبة، عن الأعمش، عن عبد الله الرازي، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء بن عازب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ به^(٧)، والله تعالى أعلم.

(١) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه للبوصيري: ١/ح(٢٠٣).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي: ١/ح(٧٤٠).

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: ٢/الترجمة: (٢٤٦٨).

(٤) العلل الكبير للترمذي: ح(٤٨).

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٣/الترجمة: (٢٠٢٧).

(٦) ينظر: مسند الإمام أحمد: ٢٧/ح(١٦٦٢٩)، و٣٤/ح(٢١٠٨٠).

(٧) أخرجه من هذا الوجه: أبو داود الطيالسي في مسنده: البراء بن عازب: ٢/ح(٧٧٠ - ٧٧١). والرواي في

الحديث الثالث: قال ابن أبي حاتم: (وسألتُ أبي وأبنا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الْفَيْضِ، عَنْ ابْنِ أَبِي حَثْمَةَ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَافَانِي، وَأَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى؟^(١)، فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: وَهَمَّ شُعْبَةُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ. وَرَوَاهُ الثَّوْرِيُّ، فَقَالَ: عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ عُبَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ^(٢)؛ وَهَذَا الصَّحِيحُ. وَكَانَ أَكْثَرُ وَهَمَّ شُعْبَةُ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ، وَقَالَ أَبِي: كَذَا قَالَ سُفْيَانُ! وَكَذَا قَالَ شُعْبَةُ! وَاللَّهُ أَعْلَمُ أُيُّهُمَا الصَّحِيحُ؟ وَالثَّوْرِيُّ أَحْفَظُ، وَشُعْبَةُ زَيْمًا أَخْطَأَ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ، وَلَا نَدْرِي هَذَا مِنْهُ أَمْ لَا؟^(٣)).

دراسة الحديث والحكم عليه: روي الحديث من أربعة أوجه:

الوجه الأول: رواه شعبة بن الحجاج^(٤)، عن منصور بن المعتمر^(٥)، عن أبي الفيض عبيد بن علي الأزدي^(٦)، عن سهل بن أبي حثمة^(٧)، عن أبي ذر^(٨)، موقوفاً، به.^(٩)

الوجه الثاني: رواه عبد الله بن أبي جعفر الرازي^(٨)، عن شعبة بن الحجاج، عن منصور بن المعتمر، عن أبي الفيض عبيد بن علي الأزدي وسهل بن أبي حثمة^(٩)، عن أبي ذر^(٩)، مرفوعاً، به.^(٩)

الوجه الثالث: رواه سفيان الثوري^(١٠)، عن منصور بن المعتمر، عن أبي الفيض عبيد بن علي الأزدي، عن أبي ذر^(١١)، موقوفاً، به.^(١١)

مسنده: ثَابِتُ بْنُ عُبَيْدٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ، وَابْنُ أَبِي عُبَيْدٍ اللَّهِ عَنِ الْبَرَاءِ: ١/ح (٤١٥). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ التَّوَضُّعِ مِنَ الْحُومِ الْإِلِيل: ١/ح (٧٣٩ - ٧٤٠). وابن فورك في جزء أحاديث أبي الشيخ الأصبهاني: ح (١٣٢).

- (١) حديث الصحابي أبي ذر الغفاري^(١٢): رواه من هذا الوجه: الدارقطني في علله معلقاً: ٦/المسألة: (١٠٩٦).
- (٢) أخرجه من هذا الوجه: ابن أبي شيبة في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ: مَا يَقُولُ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْمَخْرَجِ: ١/ح (١٠)، وكتاب الدعاء: مَا يَقُولُ الرَّجُلُ وَمَا يَدْعُو بِهِ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْمَخْرَجِ: ٦/ح (٢٩٩٠٧). والطبراني في الدعاء: ح (٣٧٢).
- (٣) ذكره ابن أبي حاتم في علله: بَيَانُ عِلَلِ أَخْبَارِ رُوِيَ فِي الطَّهَارَةِ: ١/المسألة: (٤٥).
- (٤) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٨١٦): (ثقة).
- (٥) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٦٩٠٨): (ثقة ثبت وكان لا يدلس).
- (٦) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٨٢٦٤): (مقبول).
- (٧) رواه من هذا الوجه: الدارقطني في علله معلقاً: ٦/المسألة: (١٠٩٦).
- (٨) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٣٢٥٧): (صدوق يخطئ).
- (٩) رواه من هذا الوجه: الدارقطني في علله معلقاً: ٦/المسألة: (١٠٩٦).
- (١٠) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٤٤٥): (ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة).
- (١١) أخرجه من هذا الوجه: ابن أبي شيبة في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ: مَا يَقُولُ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْمَخْرَجِ: ١/ح (١٠)، وفي كِتَابِ الدُّعَاءِ: مَا يَقُولُ الرَّجُلُ وَمَا يَدْعُو بِهِ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْمَخْرَجِ: ٦/ح (٢٩٩٠٧). والطبراني في الدعاء: ح (٣٧٢).

الوجه الرابع: رواه سفيان الثوري، عن منصور بن المعتمر، عن أبي وائل شقيق بن سلمة^(١)، عن أبي ذر رضي الله عنه، موقوفاً، به.^(٢)

الخلاصة: روي الحديث من أربعة أوجه، وقد رجح أبو زرعة الوجه الثالث وفيه رواية سفيان الثوري^(٣)، عن منصور بن المعتمر، عن أبي الفيض عبيد بن علي الأزدي، عن أبي ذر رضي الله عنه موقوفاً، ونسب الوهم إلى شعبة لكونه يهم في أسماء الرجال كما وصفه الإمام أحمد^(٤)، وعلي بن المديني^(٥)، والدارقطني^(٦)، وابن حجر^(٧)، أما أبو حاتم فتكرر في الجزم بذلك مع ترجيحه للثوري على شعبة لكونه أحفظ منه، وقد رجح الدارقطني الوجه الأول الموقوف من رواية شعبة عن أبي ذر على الوجه الثاني المرفوع فقال في الوجه الموقوف: (وَهُوَ أَصَحُّ)^(٨)، وقال في الرواية المرفوعة: (وَلَيْسَ هَذَا الْقَوْلُ بِمَحْفُوظٍ).^(٩)

أما الوجه الرابع فرواته ثقات، وللحديث شاهد آخر ضعيف من رواية هارون بن إسحاق، عن عبدالرحمن المحاري، عن إسماعيل بن مسلم، عن الحسن، وقتادة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قَالَ: (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ، قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي)، فقد قال فيه البوصيري: (هَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ وَلَا يَصَحُّ فِيهِ بِهَذَا اللَّفْظِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْءٌ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْمَكِّيُّ مُتَّفَقٌ عَلَى تَضْعِيفِهِ وَفِي طَبَقَتِهِ جَمَاعَةٌ يُقَالُ لِكُلِّ مِنْهُمْ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ يَضْعِفُوا).^(١٠)

جاء في الذي يقال عقب الخروج أحاديث كثيرة ليس فيها شيء ثابت إلا حديث عائشة رضي الله عنها الذي رواه إسرائيل بن يونس، عن يوسف بن أبي بردة بن أبي موسى، عن أبيه عامر بن عبدالله بن قيس الأشعري، عن عائشة رضي الله عنها قالت: (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ، قَالَ: غُفْرَانُكَ)^(١١)، وقد

(١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٨١٦): (ثقة).

(٢) أخرجه من هذا الوجه: ابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: كِتَابُ آدَابِ الْوُضُوءِ: دَكْرُ الْقَوْلِ عِنْدَ الْخُرُوجِ مِنَ الْخَلَاءِ: ١/ح(٣٢٦).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٤٤٥): (ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة).

(٤) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٤/الترجمة: (١٦٠٩).

(٥) ينظر: تصحيفات الحديث للعسكري: ٣٤/١.

(٦) ينظر: علل الدارقطني: ٣١٤/١١.

(٧) ينظر: تهذيب التهذيب: ٤/الترجمة: (٥٩٠).

(٨) علل الدارقطني: ٦/المسألة: (١٠٩٦).

(٩) المصدر نفسه: ٦/المسألة: (١٠٩٦).

(١٠) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه: ١/ح(١٢٠).

(١١) حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: أخرجه من هذا الطريق: ابن أبي شيبة في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ: مَا يَقُولُ إِذَا

حسنه الترمذي فقال عقبه: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِسْرَائِيلَ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ. وَأَبُو بُرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى، اسْمُهُ عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسِ الْأَشْعَرِيِّ، وَلَا يُعْرَفُ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ^(١)، وصححه الحاكم، فقال: (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، فَإِنَّ يُوسُفَ بْنَ أَبِي بُرْدَةَ مِنْ ثِقَاتِ آلِ أَبِي مُوسَى وَلَمْ نَجِدْ أَحَدًا يَطْعُنُ فِيهِ، وَقَدْ ذَكَرَ سَمَاعٌ أَبِيهِ مِنْ عَائِشَةَ ﷺ)^(٢)، والله تعالى أعلم.

الحديث الرابع: قال ابن أبي حاتم: (وسألتُ أبي عن حديثِ رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ سِنَانِ أَبِي رِبْعَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ، غَسَلَ مَاقِيَهُ^(٣) عَيْنِيهِ بِاصْبَعِيهِ؟^(٤) قَالَ أَبِي:

خَرَجَ مِنَ الْمَخْرَجِ: ١/ح(٧)، وَكِتَابُ الدُّعَاءِ: مَا يَقُولُ الرَّجُلُ وَمَا يَدْعُو بِهِ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْمَخْرَجِ: ٦/ح(٢٩٩٠٤). والإمام أحمد في مسنده: مسند النساء: مُسْنَدُ الصَّدِيقَةِ عَائِشَةَ بِنْتِ الصَّدِيقِ ﷺ: ٤٢/ح(٢٥٢٢٠). والدارمي في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ: ١/ح(٧٠٧). والبخاري في الأدب المفرد: ح(٦٩٣). وابن ماجه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ وَسُنَنِهَا: بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ: ١/ح(٣٠٠). وأبو داود: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ: ١/ح(٣٠). والترمذي: أَبْوَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ: ١/ح(٧)، وقال: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِسْرَائِيلَ عَنْ يُوسُفَ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ وَأَبُو بُرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى اسْمُهُ عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسِ الْأَشْعَرِيِّ، وَلَا يُعْرَفُ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ). والنسائي في الكبرى: كِتَابُ عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ: مَا يَقُولُ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ: ٩/ح(٩٨٢٤). وابن الجارود في المنتقى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: الْقَوْلُ عِنْدَ الْخُرُوجِ مِنَ الْخَلَاءِ: ح(٤٢). وابن خزيمة في صحيحه: كِتَابُ الْوُضُوءِ: بَابُ الْقَوْلِ عِنْدَ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَتَوَضَّأِ: ١/ح(٩٠). وابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: كِتَابُ آدَابِ الْوُضُوءِ: ذِكْرُ الْقَوْلِ عِنْدَ الْخُرُوجِ مِنَ الْخَلَاءِ: ١/ح(٣٢٥). وابن الأعرابي في معجمه: ٢/ح(١٦٨٤). وابن حبان في صحيحه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: ذِكْرُ مَا يُسْتَحَبُّ لِلْمَرْءِ أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا الْمَغْفِرَةَ عِنْدَ خُرُوجِهِ مِنَ الْخَلَاءِ: ٤/ح(١٤٤٤). والطبراني في الدعاء: ح(٣٦٩). وابن السني في عمل اليوم والليلة: ح(٢٣). والحاكم في المستدرک: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: ١/ح(٥٦٣-٥٦٢)، وقال: (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، فَإِنَّ يُوسُفَ بْنَ أَبِي بُرْدَةَ مِنْ ثِقَاتِ آلِ أَبِي مُوسَى وَلَمْ نَجِدْ أَحَدًا يَطْعُنُ فِيهِ، وَقَدْ ذَكَرَ سَمَاعٌ أَبِيهِ مِنْ عَائِشَةَ ﷺ). والبيهقي في الدعوات الكبير: بَابُ الْقَوْلِ عِنْدَ الْخُرُوجِ مِنَ الْخَلَاءِ: ١/ح(٥٦)، وفي السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ: ١/ح(٤٦١-٤٦٤)، وفي السنن الصغير: كتاب الطهارة: بَابُ الْإِسْتِنْجَاءِ: ١/ح(٧٣).

(١) الجامع الكبير للترمذي: ١/ح(٧).

(٢) المستدرک على الصحيحين للحاكم: ١/ح(٥٦٣).

(٣) المآقي: جمع المأقي، وهو مؤخَّرُ العين، وقيل: مُقَدَّمُهَا. ينظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير الجزري: ٤/٢٨٩، مادة: (مأق). ولسان العرب لابن منظور: ١٠/٣٣٥، مادة: (مأق).

(٤) حديث الصحابي أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ: رواه من هذا الوجه: الدارقطني في سننه معلقاً: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ مَا رُوِيَ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: (الْأَذْنَانِ مِنَ الرَّأْسِ): ١/ح(٣٦١)، وقال: (وَلَمْ يَذْكُرِ الْأَذْنَيْنِ)، ولفظه: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ غَسَلَ مَاقِيَهُ بِاصْبَعِيهِ).

روى حماد بن زيد، عن سنان، عن شهر، عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ^(١)، وحماد بن زيد أحفظ وأثبت

(١) حديث الصحابي أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه: أخرجه من هذا الوجه: القاسم بن سلام في الطهور: باب ذكر الأذنين وموضعهما من الرأس والوجه: ١/ح(٣٥٩). والإمام أحمد في مسنده: تنمة مسند الأنصار: حديث أبي أمامة الباهلي الصدقي بن عجلان: ٣٦/ح(٢٢٢٢٣-٢٢٢٨٢-٢٢٣١٠). وأبو بكر أحمد بن محمد بن هاني الإسكافي الأثرم الطائي (ت ٢٧٣هـ) في سننه: باب في الأذنين من الرأس هما: ح(٨). وابن ماجه: كتاب الطهارة وسننها: باب الأذنان من الرأس: ١/ح(٤٤٤). وأبو داود: كتاب الطهارة: باب صفة وضوء النبي ﷺ: ١/ح(١٣٤)، وقال: قال سليمان بن حرب: يقولها: أبو أمامة، قال فتية: قال حماد: لا أدري هو من قول النبي ﷺ أو من أبي أمامة - يعني قصة الأذنين - قال فتية: عن سنان أبي ربيعة. والترمذي: أبواب الطهارة: باب ما جاء أن الأذنين من الرأس: ١/ح(٣٧)، وقال: (قال فتية: قال حماد: لا أدري هذا من قول النبي ﷺ أو من قول أبي أمامة؟ وفي الباب عن أنس، هذا حديث ليس إسناده بذلك القائم والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، ومن بعدهم، أن الأذنين من الرأس، وبه يقول سفيان الثوري، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق وقال بعض أهل العلم: ما أقبل من الأذنين فمن الوجه، وما أدبر فمن الرأس. قال إسحاق: وأختار أن يمسح مقدمهما مع الوجه، ومؤخرهما مع رأسه). والروابي في مسنده: شهر بن حوشب عن أبي أمامة: ٢/ح(١٢٤٧). وابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: كتاب صفة وضوء: مسح الماقين في وضوء أحب أن يعهد المتوضي مسح الماقين ليصل الماء إلى البشرة ويغسل عنها الغمص أو شيء إن اجتمع فيهما من الكحل لأن ذلك مما دخل في جملة قوله: ما يجب غسله من الوجه، وقد روي عن النبي ﷺ أنه كان يمسح الماقين: ١/ح(٣٦٢). والطحاوي في شرح معاني الآثار: كتاب الطهارة: باب حكم الأذنين في وضوء الصلاة: ١/ح(١٤٣). والطبراني في المعجم الكبير: باب الصاد: شهر بن حوشب، عن أبي أمامة: ٨/ح(٧٥٥٤)، وقال: (واللفظ لحديث أبي عمر). والدارقطني في سننه: كتاب الطهارة: باب ما روي من قول النبي ﷺ: (الأذنان من الرأس): ١/ح(٣٥٧-٣٦١)، وقال: (شهر بن حوشب ليس بالقوي، وقد وقفه سليمان بن حرب عن حماد وهو ثقة ثبت)، وقال أيضاً: (أسنده هؤلاء عن حماد، وخالفهم سليمان بن حرب وهو ثقة حافظ)، وقال أيضاً: (قال سليمان بن حرب: الأذنان من الرأس، إنما هو قول أبي أمامة، فمن قال غير هذا فقد بدل، أو كلمة قالها سليمان أي أخطأ. خالفه حماد بن سلمة، رواه عن سنان بن ربيعة، عن أنس: (أن النبي ﷺ كان إذا توضأ غسل ماقيه بإصبعيه)، ولم يذكر الأذنين). والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب الطهارة: باب مسح الأذنين بماء جديد: ١/ح(٣١٢)، وقال: (وكان يمسح الماقين. وهذا الحديث يقال فيه من وجهين: أحدهما ضعف بعض الروا، والآخر دخول الشك في رفعه. وبصحة ذلك ... قال: سمعت يحيى بن معين، يقول: سنان بن ربيعة يحدث عن حماد بن زيد ليس هو بالقوي ... ثنا ابن عوف، وذكر عنده شهر بن حوشب، فقال: إن شهرًا تركوه. قوله تركوه: أي طعنوا فيه وأخذته السنة الناس ... ثنا دعلج بن أحمد، قال: سألت موسى بن هارون عن هذا الحديث فقال: ليس بشيء، فيه شهر بن حوشب، وشهر ضعيف، والحديث في رفعه شك)، وح(٣١٣)، وقال: (وقال أبو أمامة: الأذنان من الرأس. قال سليمان بن حرب: الأذنان من الرأس إنما هو من قول أبي أمامة، فمن قال غير هذا فقد بدل أو كلمة قالها سليمان أي أخطأ)، وح(٣١٤)، وقال: (قال سليمان بن حرب: يقولها أبو أمامة. قال فتية: قال حماد: لا أدري هو من قول النبي ﷺ أو أبي أمامة يعني قصة الأذنين وقال فتية عن سنان بن ربيعة).

من حماد بن سلمة، وسنان بن ربيعة أبو ربيعة مضطرب الحديث).^(١)

دراسة الحديث والحكم عليه: روي الحديث من وجهين:

الوجه الأول: رواه حماد بن سلمة^(٢)، عن أبي ربيعة سنان بن ربيعة الباهلي البصري^(٣)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، مرفوعاً، به.^(٤)

الوجه الثاني: رواه أبو إسماعيل حماد بن زيد البصري^(٥)، عن سنان بن ربيعة، عن شهر بن حوشب الأشعري الشامي^(٦) (عند القاسم بن سلام، والإمام أحمد، وأبي بكر الأثرم، وابن ماجه، وأبي داود، والترمذي، والرويانى وابن المنذر، والطحاوي والطبراني، والدارقطني، والبيهقي)^(٧)، ورواه حماد بن سلمة،

(١) ذكره ابن أبي حاتم في علله: بَيَّانُ عِلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَ فِي الطَّهَارَةِ: ١/المسألة: (٤٧).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٤٩٩): (ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بآخره).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٦٣٩): (صدوق فيه لين).

(٤) رواه من هذا الوجه: الدارقطني في سننه معلقاً: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ مَا رُوِيَ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: الْأَذْنَانِ مِنَ الرَّأْسِ: ١/ح(٣٦١)، وقال: (وَلَمْ يَذْكُرِ الْأَذْنَيْنِ)، ولفظه: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ غَسَلَ مَا فِيهِ بِاصْبَعَيْهِ).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٤٩٨): (ثقة ثبت فقيه).

(٦) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٨٣٠): (صدوق كثير الإرسال والأوهام).

(٧) أخرجه من هذا الوجه: القاسم بن سلام في الطهور: بَابُ ذِكْرِ الْأَذْنَيْنِ وَمَوْضِعِهِمَا مِنَ الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ: ١/ح(٣٥٩). والإمام أحمد في مسنده: تنمة مسند الأنصار: حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ الصَّدِّيِّ بْنِ عَجَلَانَ: ٣٦/ح(٢٢٢٣٣، ٢٢٢٨٢، ٢٢٣١٠). والأثرم في سننه: بَابُ فِي الْأَذْنَيْنِ أَمِنْ الرَّأْسِ هُمَا: ح(٨). وابن ماجه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ

وَسَنَنُهَا: بَابُ الْأَذْنَانِ مِنَ الرَّأْسِ: ١/ح(٤٤٤). وأبو داود: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ صِفَةِ وُضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ: ١/ح(١٣٤)،

وقال: (قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: يَقُولُهَا: أَبُو أُمَامَةَ، قَالَ فَتَيْبَةُ: قَالَ حَمَّادٌ: لَا أَذْرِي هُوَ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ مِنْ أَبِي أُمَامَةَ - يَعْنِي قِصَّةَ الْأَذْنَيْنِ - قَالَ فَتَيْبَةُ: عَنْ سِنَانِ أَبِي رَبِيعَةَ). والترمذي: أَبْوَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْأَذْنَيْنِ مِنَ

الرَّأْسِ: ١/ح(٣٧)، وقال: (قَالَ فَتَيْبَةُ: قَالَ حَمَّادٌ: لَا أَذْرِي هَذَا مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ مِنْ قَوْلِ أَبِي أُمَامَةَ؟ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ، هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِذَلِكَ الْقَائِمِ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَنْ

بَعْدَهُمْ، أَنَّ الْأَذْنَيْنِ مِنَ الرَّأْسِ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: مَا أَقْبَلَ مِنَ الْأَذْنَيْنِ فَمِنْ الْوَجْهِ، وَمَا أَذْبَرَ فَمِنْ الرَّأْسِ. قَالَ إِسْحَاقُ: «وَأَخْتَارُ أَنْ يَمْسَحَ مُقَدَّمُهُمَا مَعَ الْوَجْهِ،

وَمُؤَخَّرُهُمَا مَعَ رَأْسِهِ»). والرويانى في مسنده: شَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ: ٢/ح(١٢٤٧). وابن المنذر في الأوسط: كِتَابُ صِفَةِ الْوُضُوءِ: مَسْحُ الْمَافِقَيْنِ فِي الْوُضُوءِ أَحَبُّ أَنْ يَغْتَدَّ الْمُتَوَضِّئُ مَسْحَ الْمَافِقَيْنِ لِيَصِلَ الْمَاءُ إِلَى الْبَشْرَةِ وَيَغْسِلُ

عَنْهَا الْعَمَصَ أَوْ شَيْءٍ إِنْ اجْتَمَعَ فِيهِمَا مِنَ الْكُحْلِ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا دَخَلَ فِي جُمْلَةِ قَوْلِهِ: مَا يَجِبُ غَسْلُهُ مِنَ الْوَجْهِ، وَقَدْ رَوَيْنَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَمْسَحُ الْمَافِقَيْنِ: ١/ح(٣٦٢). والطحاوي في شرح معاني الآثار: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ حُكْمِ

الْأَذْنَيْنِ فِي وُضُوءِ الصَّلَاةِ: ١/ح(١٤٣). والطبراني في المعجم الكبير: بَابُ الصَّادِ: شَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ: ٨/ح(٧٥٥٤)، وقال: (وَاللَّفْظُ لِحَدِيثِ أَبِي عُمَرَ). والدارقطني في سننه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ مَا رُوِيَ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ:

عن أبي محمد عمرو بن دينار الأثرم المكي^(١)، عن سميع^(٢) (عند ابن أبي شيبه، والإمام أحمد، والطحاوي، والطبراني)^(٣)، - كلاهما - (شهر، وسميع)، عن أبي أمانة الباهلي صدي بن عجلان رضي الله عنه، مرفوعاً، به.

الخلاصة: روي الحديث من وجهين، وهو ضعيف من جميع أوجهه، ومع ذلك فقد رجح أبو حاتم حديث حماد بن زيد على حماد بن سلمة لكون ابن زيد أحفظ وأثبت من ابن سلمة.

الوجه الأول: رواه حماد بن سلمة، عن سنان بن ربيعة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ به،

الأُدُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ: ١/ح (٣٥٧-٣٦١)، وقال: (شَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَقَدْ وَقَفَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ حَمَّادٍ وَهُوَ ثِقَةٌ ثَبَتَ)، وقال: (أَسْنَدُهُ هَؤُلَاءِ عَنْ حَمَّادٍ، وَخَالَفَهُمْ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ وَهُوَ ثِقَةٌ حَافِظٌ)، وقال: (قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: الأُدُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ، إِنَّمَا هُوَ قَوْلُ أَبِي أُمَامَةَ، فَمَنْ قَالَ غَيْرَ هَذَا فَقَدْ بَدَّلَ، أَوْ كَلِمَةً قَالَهَا سُلَيْمَانُ أَيْ أَخْطَأَ. خَالَفَهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، رَوَاهُ عَنْ سِنَانِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ غَسَلَ مَاقِيَهُ بِاصْبَعَيْهِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الأُدُنَيْنِ). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ مَسْحِ الأُدُنَيْنِ بِمَاءٍ جَدِيدٍ: ١/ح (٣١٢)، وقال: (وَكَانَ يَمْسَحُ الْمَاقِينَ. وَهَذَا الْحَدِيثُ يُقَالُ فِيهِ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا ضَعْفُ بَعْضِ الرُّوَاةِ، وَالْآخَرُ دُخُولُ الشَّكِّ فِي رَفْعِهِ. وَبِصِحَّةِ ذَلِكَ أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا عَبَّاسُ الدُّورِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ، يَقُولُ: سِنَانُ بْنُ رَبِيعَةَ يُحَدِّثُ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ لَيْسَ هُوَ بِالْقَوِيِّ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ، ثنا أَبُو سَعِيدٍ الْحَلَّالُ، ثنا أَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، ثنا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، ثنا ابْنُ عَوْنٍ، وَذَكَرَ عِنْدَهُ شَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ، فَقَالَ: إِنَّ شَهْرًا تَرَكُوهُ. قَوْلُهُ تَرَكُوهُ: أَيَّ طَعَنُوا فِيهِ وَأَخَذَتْهُ أَلْسِنَةُ النَّاسِ... أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَقِيه، ثنا عَلِيُّ بْنُ غُمَرَ الْحَافِظُ، ثنا دَعْلُجُ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: سَأَلْتُ مُوسَى بْنَ هَارُونَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: لَيْسَ بِشَيْءٍ، فِيهِ شَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ، وَشَهْرٌ ضَعِيفٌ... وَالْحَدِيثُ فِي رَفْعِهِ شَكٌّ)، وح (٣١٣)، وقال: (وَقَالَ أَبُو أُمَامَةَ: الأُدُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ. قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: الأُدُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ قَوْلِ أَبِي أُمَامَةَ، فَمَنْ قَالَ غَيْرَ هَذَا فَقَدْ بَدَّلَ أَوْ كَلِمَةً قَالَهَا سُلَيْمَانُ أَيْ أَخْطَأَ)، وح (٣١٤)، وقال: (قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: يَتَوَضَّأُ أَبُو أُمَامَةَ. قَالَ قُتَيْبَةُ: قَالَ حَمَّادٌ: لَا أَدْرِي هُوَ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ أَبِي أُمَامَةَ يَعْنِي قِصَّةَ الأُدُنَيْنِ وَقَالَ قُتَيْبَةُ عَنْ سِنَانِ بْنِ رَبِيعَةَ)، وفي معرفة السنن والآثار معلقاً: كتاب الطهارة: تَحْلِيلُ اللَّحْيَةِ فِي غَسْلِ الْوُجْهِ وَمَسْحِ الأُدُنَيْنِ بَعْدَ الرَّأْسِ: ١/ح (٧٢٣)، ولفظه: (أَنَّهُ وَصَفَ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ ثَلَاثًا، قَالَ: وَلَا أَدْرِي كَيْفَ ذَكَرَ الْمَضْمُضَةَ وَالْإِسْتِنْشَاقَ، وَقَالَ: الأُدُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ).

(١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٥٠٢٤): (ثقة ثبت).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان: ٤/الترجمة: (٣٦٨١): (قال ابن حبان في الثقات: لا أدري من هو، ولا من أبوه).

(٣) أخرجه من هذا الطريق: ابن أبي شيبه في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ: فِي الْوُضُوءِ كَمْ هُوَ مَرَّةً: ١/ح (٦١). والإمام أحمد في مسنده: تنمة مسند الأنصار: حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ الصُّدِّيِّ بْنِ عَجَلَانَ: ٣٦/ح (٢٢٢٢٤، ٢٢٢١٧). والطحاوي في شرح معاني الآثار: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْوُضُوءِ لِلصَّلَاةِ مَرَّةً مَرَّةً وَثَلَاثًا ثَلَاثًا: ١/ح (١٢٢)، وقال: (وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً). والطبراني في المعجم الكبير: بَابُ الصَّادِ: سَمِعْتُ الرِّيَّاثُ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ: ٨/ح (٧٩٩٠)، وقال: (وَاللَّفْظُ لِحَدِيثِ أَبِي غُمَرَ)، ولفظه: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ فَعَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَتَمَضَّمَضَ وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَتَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا).

والوجه الأول ضعيف لأن فيه سنان بن ربيعة الباهلي البصري قال فيه يحيى بن معين: (ليس بالقوي) ^(١)، وقال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عن سنان بن ربيعة فقال: شيخ مضطرب الحديث). ^(٢)

الوجه الثاني: رواه حماد بن زيد، عن سنان بن ربيعة، عن شهر بن حوشب، عن أبي أمامة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ به، والوجه الثاني فيه ضعيف أيضاً قال فيه الترمذي: (هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِذَلِكَ الْقَائِمِ) ^(٣)، وقال فيه البيهقي: (وَهَذَا الْحَدِيثُ يُقَالُ فِيهِ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا ضَعْفُ بَعْضِ الزُّوَارِ، وَالْآخَرُ دُخُولُ الشَّكِّ فِي رَفْعِهِ). ^(٤)

قال الدارقطني: (حَدَّثَنَا دَعْلَجُ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: سَأَلْتُ مُوسَى بْنَ هَارُونَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ: لَيْسَ بِشَيْءٍ فِيهِ شَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ وَشَهْرُ ضَعِيفٌ). ^(٥) وقال الدارقطني: (شَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ) ^(٦)، وقال البيهقي: (كَانَ ابْنُ عَوْنٍ يَقُولُ: إِنَّ شَهْرًا: نَزَكُوهُ، إِنَّ شَهْرًا نَزَكُوهُ. أَيُّ طَعَنُوا فِيهِ). ^(٧)

أما رواية حماد بن سلمة، عن عمرو بن دينار، عن سميع، عن أبي أمامة الباهلي صدي بن عجلان رضي الله عنه عن النبي ﷺ ^(٨) فضعيفة أيضاً لانقطاع الحديث وجهالة سميع.

قال البخاري: (لا يُعرف لعمرو سماع من سميع، ولا لسميع من أبي أمامة) ^(٩)، وقال ابن حجر: (قال ابن حبان في الثقات: لا أدري من هو، ولا من أبوه) ^(١٠)، وأخطأ الطبراني في تسميته سميع الزيات ^(١١)، والصحيح أن سميع الزيات غير سميع المذكور في حديث حماد بن سلمة. ^(١٢)

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٤/ الترجمة: (١٠٨٦).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٤/ الترجمة: (١٠٨٦).

(٣) جامع الترمذي: ١/ ح (٣٧).

(٤) السنن الكبرى للبيهقي: ١/ ح (٣١٢).

(٥) سنن الدارقطني: ١/ ح (٣٦٢).

(٦) سنن الدارقطني: ١/ ح (٣٥٧).

(٧) معرفة السنن والآثار: ١/ ح (٧٢٧).

(٨) أخرجه من هذا الوجه: ابن أبي شيبة في مصنفه: كِتَابُ الطَّهَارَاتِ: فِي الْوُضُوءِ كَمْ هُوَ مَرَّةً: ١/ ح (٦١). والإمام أحمد في مسنده: تَمَتَّةُ مَسْنَدِ الْأَنْصَارِ: حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ الصُّدِّيِّ بْنِ عَجَلَانَ: ٣٦/ ح (٢٢٢٢٤، ٢٢٢١٧). والطحاوي في شرح معاني الآثار: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْوُضُوءِ لِلصَّلَاةِ مَرَّةً مَرَّةً وَثَلَاثًا ثَلَاثًا: ١/ ح (١٢٢)، وقال: (وَقَدْ رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً). والطبراني في المعجم الكبير: بَابُ الصَّادِ: سَمِيعُ الزِّيَّاتِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ: ٨/ ح (٧٩٩٠)، وقال: (وَاللَّفْظُ لِلْحَدِيثِ أَبِي عُمَرَ).

(٩) التاريخ الكبير للبخاري: ٤/ الترجمة: (٢٤٤١).

(١٠) لسان الميزان لابن حجر: ٤/ الترجمة: (٣٦٨١).

(١١) المعجم الكبير للطبراني: ٨/ ٢٥٤.

(١٢) ينظر: التاريخ الكبير للبخاري: ٤/ الترجمة: (٢٤٣٨). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٤/ الترجمة: (١٣٢٩).

نقل يونس بن محمد وقتيبة بن سعيد ومعلی بن منصور عن حماد أنه كان يشك في رفع قوله: **الأذنان من الرأس**، ووقفه، قال: (لا أدري هذا من قول أبي أمامة أو من قول النبي ﷺ^(١))، في حين وقف سليمان بن حرب الحديث على أبي أمامة، وقال أبو داود عقب روايته: (قال سليمان بن حرب: يقولها أبو أمامة)^(٢)، وقال يوسف بن موسى القطان بعد أن رواه عنه: (قال سليمان بن حرب: الأذنان من الرأس، إنما هو قول أبي أمامة، فمن قال غير هذا فقد بدل -أو كلمة قالها سليمان- أي: أخطأ)^(٣). أخطأ^(٣).

اتفق ثلاثة من الثقات الحفاظ وهم يونس بن محمد وقتيبة بن سعيد ومعلی بن منصور^(٤) على إثبات شك حماد بن زيد في رفع هذه اللفظة ووقفها، وبَيَّن سليمان بن حرب أن الصواب عن حماد وقف اللفظة على أبي أمامة، وهو من أئمة الحديث الحفاظ الأثبات، وكان له اختصاص بحماد بن زيد، فقد لازمه وجالسه لسنين.

قال يعقوب بن سفيان الفسوي: سمعت سليمان بن حرب يقول: (طلبت الحديث سنة ثمان وخمسين ومئة، فاختلفت إلى شعبة، فلما مات شعبة جالست حماد بن زيد ولزمته حتى مات)، قال: (جالسته تسع عشرة سنة، جالسته سنة ستين، ومات سنة تسع وسبعين ومئة)^(٥).

قال أبو حاتم الرازي: (سليمان بن حرب إمام من الأئمة، كان لا يدلّس، ويتكلم في الرجال وفي الفقه، وهو أحب إليّ من أبي سلمة التبوذكي في حماد بن سلمة وفي كل شيء)^(٦).

حديث حماد بن زيد مختلف في رفعه ووقفه، والظاهر أن حماداً كان يشك في الرواية بين الرفع والوقف، ويرويه بصيغة تحتمل الرفع والوقف؛ لشكّه فيه، ولعله سليمان بن حرب انتهى برواية حماد بن زيد موقوفاً على أبي أمامة، ونقل هذا عنه، وخطأً من روى غير ذلك عنه.

رجح وقفه أيضاً موسى بن هارون حيث قال: (وَالْحَدِيثُ فِي رَفْعِهِ شَكٌّ)^(٧)، والدارقطني حيث قال: (وقال سليمان بن حرب في هذا الحديث، عن حماد بن زيد: إن قوله: والأذنان من الرأس هو من قول

(١) ينظر: مسند الإمام أحمد: ٣٦/ح (٢٢٢٨٢). وسنن أبي داود: ١/ح (١٣٤). وجامع الترمذي: ١/ح (٣٧).

وسنن الدارقطني: ١/ح (٣٥٩). والسنن الكبرى للبيهقي: ١/ح (٣١٤).

(٢) سنن أبي داود: ١/ح (١٣٤).

(٣) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي: ١/ح (٣١٣)، ومعرفة السنن والآثار: ١/ح (٧٢٥).

(٤) ينظر: تقريب التهذيب: التراجم: (٧٩١٤)، (٥٥٢٢)، (٦٨٠٦).

(٥) المعرفة والتاريخ لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفارسي الفسوي (ت ٢٧٧هـ): ١/١٧٠، ١٤٥.

(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٤/الترجمة: (٤٨١).

(٧) سنن الدارقطني: ١/ح (٣٦٢).

أبي أمامة غَيْرَ مَرْفُوعٍ، وَهُوَ الصَّوَابُ^(١)، وقال: (أَسْنَدُهُ هَؤُلَاءِ عَنْ حَمَّادٍ، وَخَالَفَهُمْ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ وَهُوَ ثِقَّةٌ حَافِظٌ)^(٢)، والبيهقي حيث قال: (وَالْحَدِيثُ فِي رَفْعِهِ شَكٌّ)^(٣)، وابن عبد الهادي حيث قال: (وَالصَّوَابُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى أَبِي أَمَامَةَ كَمَا قَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ)^(٤).

ذهب ابن حجر، والمباركفوري إلى كون لفظ (الأذنان من الرأس) مدرجة في الحديث فهي من قول أبي أمامة وليست من حديثه ﷺ^(٥)، ويحتمل أن شك حماد بن زيد في رفع الحديث ووقفه يرجع إلى سنان بن ربيعة، إذ لم يضبط الحديث، فقد أشار أبو حاتم الرازي إلى ذلك في تعليقه على رواية حماد بن سلمة عن أنس بتعقيبه بأن أبا ربيعة مضطرب الحديث^(٦)، فكأنه يشير إلى تحميله الاضطراب في هذا الحديث، والله تعالى أعلم.

الحديث الخامس: قال ابن أبي حاتم: (وَسَأَلْتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثٍ رَوَاهُ صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَمَّارٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي التَّيْمُمِ؟^(٧) فَقَالَا: هَذَا خَطَأٌ؛ رَوَاهُ مَالِكٌ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ

(١) علل الدارقطني: ١٢ / المسألة: (٢٦٩٥).

(٢) سنن الدارقطني: ١ / ح (٣٦٠).

(٣) السنن الكبرى للبيهقي: ١ / ح (٣١٢).

(٤) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق لابن عبد الهادي: ١ / ح (٢٢٢).

(٥) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: ١ / ٤١٤. وتحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي لأبي العلا محمد عبد الرحمن المباركفوري (ت ١٣٥٣هـ): ١ / ١١٩.

(٦) علل الحديث لابن أبي حاتم: ١ / المسألة: (٤٧).

(٧) حديث الصحابي عمار بن ياسر ﷺ: أخرجه من طريق صالح بن كيسان: الإمام أحمد في مسنده: أوّل مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ: حَدِيثُ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ٣٠ / ح (١٨٣٢٢). وأبو داود: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ التَّيْمُمِ: ١ / ح (٣٢٠)، وقال: (زَادَ ابْنُ يَحْيَى فِي حَدِيثِهِ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ فِي حَدِيثِهِ: وَلَا يَغْتَبِرُ بِهَذَا النَّاسُ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ ابْنُ إِسْحَاقَ قَالَ فِيهِ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَذَكَرَ ضَرَبَتَيْنِ. كَمَا ذَكَرَ يُوسُفُ، وَرَوَاهُ مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، ضَرَبَتَيْنِ، وَقَالَ مَالِكٌ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمَّارٍ، وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو أُوَيْسٍ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَشَكَّ فِيهِ ابْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: مَرَّةً عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، أَوْ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمَرَّةً قَالَ: عَنْ أَبِيهِ، وَمَرَّةً قَالَ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ اضْطَرَبَ ابْنُ عُيَيْنَةَ فِيهِ، وَفِي سَمَاعِهِ مِنَ الزُّهْرِيِّ وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الضَّرَبَتَيْنِ، إِلَّا مَنْ سَمِعْتُ). وإبراهيم الحري في غريب الحديث: ٣ / ح (١٠٧٩-١٢٨٣). والنسائي في الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: التَّيْمُمُ فِي السَّفَرِ وَذَكَرَ الْإِخْتِلَافَ عَلَى عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ فِي كَيْفِيَّتِهِ: ١ / ح (٢٩٦)، وقال: (خَالَفَهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، رَوَاهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمَّارٍ)، وفي الصغرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ التَّيْمُمِ فِي السَّفَرِ: ١ / ح (٣١٤). وأبو يعلى في مسنده: مُسْنَدُ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ٣ / ح (١٦٢٩). وابن الجارود في المنتقى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ التَّيْمُمِ: ١ / ح (١٢١)، وقال: (قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَلَا يَغْتَبِرُ النَّاسُ بِهَذَا). والطحاوي في شرح معاني الآثار: فِي الطَّهَارَةِ: بَابُ صِفَةِ التَّيْمُمِ كَيْفَ هِيَ؟: ١ / ح (٦٦٢) -

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمَّارٍ^(١)، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَهُمَا أَحَقُّ. قُلْتُ: قَدْ رَوَاهُ يونس، وعُقَيْلٌ، وابنُ أَبِي ذئبٍ، عن

(٦٦٧). والشاشي في مسنده: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ: ٢/ح (١٠٢٤). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ ذِكْرِ الرُّوَايَاتِ فِي كَيْفِيَّةِ التَّيْمُمِ عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ١/ح (١٠٠١)، وقال: (قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: وَلَا يُعْتَرُ بِهَذَا النَّاسِ. وَبَلَّغْنَا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ، قَالَ لِعَائِشَةَ: وَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ إِنَّكَ لَمُبَارَكَةٌ، وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: فِيهِ ابْنُ عَبَّاسٍ وَذَكَرَ صَرِيحَيْنِ كَمَا ذَكَرَ ابْنُ أَبِي ذئبٍ وَيُونُسُ. وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ، ثنا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: فِي حَدِيثِ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ هَذَا أَنَّ تَيْمُمَهُمْ إِلَى الْمَنَاقِبِ بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ مَنْسُوخٌ لِأَنَّ عَمَّارًا أَخْبَرَهُ بِأَنَّ هَذَا أَوَّلُ تَيْمُمٍ كَانَ حِينَ نَزَلَتْ آيَةُ التَّيْمُمِ فَكُلُّ تَيْمُمٍ كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ بَعْدَهُ فَخَالَفَهُ فَهُوَ لَهُ نَاسِخٌ قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَرَوَى عَنْ عَمَّارٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَتَيْمَّمَ وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ، وَفِي مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَارِ: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْإِخْتِلَافِ فِي كَيْفِيَّةِ التَّيْمُمِ: ٢/ح (١٥٧١)، وتَمَامُ لَفْظِهِ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، عَرَّسَ بِأُولَاتِ الْجَنِّشِ، وَمَعَهُ عَائِشَةُ زَوْجَتُهُ، فَانْقَطَعَ عَقْدُ لَهَا مِنْ جَزَعِ طَفَارٍ، فَحَبَسَ النَّاسُ ابْتِغَاءَ عَقْدِهَا ذَلِكَ حَتَّى أَصَاءَ الْفَجْرُ، وَلَيْسَ مَعَ النَّاسِ مَاءٌ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ رُخْصَةَ التَّطَهُّرِ بِالصَّعِيدِ الطَّيِّبِ، فَقَامَ الْمُسْلِمُونَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَضَرَبُوا بِأَيْدِيهِمُ الْأَرْضَ، ثُمَّ رَفَعُوا أَيْدِيَهُمْ، وَلَمْ يَقْبِضُوا مِنَ التُّرَابِ شَيْئًا فَمَسَحُوا بِهَا وَجُوهَهُمْ وَأَيْدِيَهُمْ إِلَى الْمَنَاقِبِ، وَمِنْ بَطُونِ أَيْدِيهِمْ إِلَى الْآبَاطِ، وَلَا يُعْتَرُ بِهَذَا النَّاسُ، وَبَلَّغْنَا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَالَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا: وَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ إِنَّكَ لَمُبَارَكَةٌ). وَأَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ: أَبُو يَعْلَى فِي مَسْنَدِهِ: مُسْنَدُ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ٣/ح (١٦٥٢-١٦٠٩)، وتَمَامُ لَفْظِهِ: (تَيْمَمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَسَحْنَا وَجُوهَنَا وَأَيْدِيَنَا إِلَى الْمَنَاقِبِ بِالتُّرَابِ).

(١) أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ الْإِمَامِ مَالِكٍ: النَّسَائِيُّ فِي الْكِبَرِيِّ: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: التَّيْمُمُ فِي السَّكْرِ وَذِكْرُ الْإِخْتِلَافِ عَلَى عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ فِي كَيْفِيَّتِهِ: ١/ح (٢٩٧)، وقال: (وَكِلَاهُمَا مَحْفُوظٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ)، وَفِي السَّنَنِ الصَّغَرَى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْإِخْتِلَافِ فِي كَيْفِيَّةِ التَّيْمُمِ: ١/ح (٣١٥). وَالطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ: فِي الطَّهَارَةِ: بَابُ صِفَةِ التَّيْمُمِ كَيْفَ هِيَ؟: ١/ح (٦٦٣-٦٦٤). وَالشَّاشِيُّ فِي مَسْنَدِهِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ٢/ح (١٠٤٢). وَابْنُ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ التَّيْمُمِ: ٤/ح (١٣١٠). وَالْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكِبَرَى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ ذِكْرِ الرُّوَايَاتِ فِي كَيْفِيَّةِ التَّيْمُمِ عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ١/ح (١٠٠٢)، وقال: (وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَبُو أُوَيْسٍ الْمَدَنِيُّ عَنْ الزُّهْرِيِّ وَأَمَّا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ فَإِنَّهُ شَكَّ فِي ذِكْرِ أَبِيهِ فِي إِسْنَادِهِ، رَوَاهُ مَرْثَةُ عَنْ ابْنِ دِينَارٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَمَرْثَةُ عَنْ الزُّهْرِيِّ نَفْسِهِ، وَرَوَاهُ صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَمَّارٍ). وَأَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ بْنِ عِيْنَةَ: الْحَمِيدِيُّ فِي مَسْنَدِهِ: أَحَادِيثُ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ١/ح (١٤٣). وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي الْآحَادِ وَالْمَثَانِي: وَمِنْ ذِكْرِ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ١/ح (٢٧٨). وَابْنُ الْبَزَارِ فِي مَسْنَدِهِ: مُسْنَدُ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: وَمِمَّا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْبَةَ، عَنْ عَمَّارٍ: ٤/ح (١٤٠٣)، وقال: (وَلَا نَعْلَمُ رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْبَةَ، عَنْ عَمَّارٍ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ). وَأَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّاهِمَزِيُّ (ت ٣٦٠هـ) فِي الْمَحْدَثِ الْفَاصِلِ بَيْنَ الرَّوَايِ وَالْوَاَعِي: بَابُ مَنْ كَرِهَ أَنْ يَرْوِيَ أَحْسَنَ مَا عِنْدَهُ: ١/ح (٥٦٢). وَالْبَيْهَقِيُّ فِي مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَارِ: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْإِخْتِلَافِ فِي كَيْفِيَّةِ التَّيْمُمِ: ١/ح (١٥٦١-١٥٦٣)، وقال: (هَذَا حَدِيثٌ قَدْ رَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، ثُمَّ سَمِعَهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ فَرَوَاهُ عَنْهُ وَكَانَ يَقُولُ أَحْيَانًا: عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمَّارٍ، وَأَحْيَانًا لَا يَقُولُ: عَنْ أَبِيهِ).

الزُّهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن عمار، عن النبي ﷺ،^(١) وهم أصحاب الكتب! فقلاً: مالك صاحب كتاب، وصاحب حفظ).^(٢)

دراسة الحديث والحكم عليه: روي الحديث من أربعة أوجه:

الوجه الأول: رواه معمر بن راشد الأزدي^(٣)، عن محمد بن شهاب الزهري^(٤)، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة^(٥)، عن عمار بن ياسر ﷺ، موقوفاً، به.^(٦)

الوجه الثاني: رواه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب^(٧) (عند أبي داود الطيالسي، وابن أبي شيبة، والإمام أحمد، وأبي يعلى، والطحاوي، والشاشي، والبيهقي)^(٨)،

(١) أخرجه من طريق ابن أبي ذئب أبو داود الطيالسي في مسنده: عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ: ٢/ح (٦٧٢)، وقال: (رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عَمَّارٍ). وابن أبي شيبة في مسنده: مَا رَوَاهُ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ ﷺ: ١/ح (٤٤٩). والإمام أحمد في مسنده: أَوَّلُ مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ: حَدِيثُ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ٣١/ح (١٨٨٨٨). وأبو يعلى في مسنده: مُسْنَدُ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ٣/ح (١٦٣٣). والطحاوي في شرح معاني الآثار: فِي الطَّهَارَةِ بَابُ صِفَةِ التَّيْمُمِ كَيْفَ هِيَ؟: ٦/ح (٦٦٩). والشاشي في مسنده: عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ٢/ح (١٠٤٠). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ ذِكْرِ الرُّوَايَاتِ فِي كَيْفِيَةِ التَّيْمُمِ عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ١/ح (١٠٠١)، وقال: (وَكَذَلِكَ رَوَاهُ مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ، وَيُونُسُ بْنُ يَزِيدَ الْأَيْلِيُّ، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ وَابْنُ أَحْيَى الزُّهْرِيُّ، وَجَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ عَمَّارٍ، وَحَفِظَ فِيهِ مَعْمَرُ وَيُونُسُ ضَرَبَتَيْنِ كَمَا حَفِظَهُمَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ). وأخرجه من طريق يونس بن يزيد الأيلي: الإمام أحمد في مسنده: أَوَّلُ مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ: حَدِيثُ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ٣١/ح (١٨٨٩٣). وابن ماجه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ وَسُنَنِهَا: بَابُ فِي التَّيْمُمِ ضَرَبَتَيْنِ: ١/ح (٥٧١). وأبو داود: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ التَّيْمُمِ: ١/ح (٣١٨). والآجري في الشريعة: كِتَابُ فَصَائِلِ عَائِشَةَ ﷺ: بَابُ ذِكْرِ جَامِعِ فَصَائِلِ عَائِشَةَ ﷺ: ٥/ح (١٩٠٢).

(٢) ذكره ابن أبي حاتم في علله: بَيَانُ عِلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَ فِي الطَّهَارَةِ: ١/المسألة: (٦١).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٦٨٠٩): (ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت، والأعمش، وعاصم بن أبي النجود، وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٦٢٩٦): (الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤٣٠٩): (ثقة فقيه ثبت).

(٦) رواه من هذا الوجه تعليقاً: عبد الرزاق في مصنفه: كتاب الطهارة: بَابُ كَيْفِ التَّيْمُمِ مِنْ ضَرِيَةٍ: ١/ح (٨٢٧).

(٧) قال الذهبي في تاريخ الإسلام: ٤/الترجمة: (٣٤٠): (قال ابن معين: ثقة).

(٨) أخرجه من هذا الوجه: أبو داود الطيالسي في مسنده: عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ: ٢/ح (٦٧٢)، وقال: (وَقَدْ كَانَ مَعْمَرُ يُحَدِّثُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ كَانَ يَمْسَحُ بِالتَّيْمُمِ وَجْهَهُ مَسْحَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ يَعُودُ فَيَمْسَحُ بِدَيْهِ إِلَى الْإِبْطَيْنِ، وَكَانَ يَخْتَصِرُهُ مَعْمَرٌ هَكَذَا). وابن أبي شيبة في مسنده: مَا رَوَاهُ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ ﷺ: ٣١/ح (١٨٨٨٨). وأبو يعلى في مسنده: مُسْنَدُ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ٣/ح (١٦٣٣). والطحاوي في شرح معاني الآثار: مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

ويونس بن يزيد الأيلي^(١) (عند الإمام أحمد، وابن ماجه، وأبي داود، والآجري)^(٢)، ومعمّر بن راشد (عند عبد الرزاق، والإمام أحمد، وأبي يعلى، وابن المنذر)^(٣)، والليث بن سعد^(٤) (عند ابن ماجه، والشاشي)^(٥)، وأبو محمد عثمان بن عمر بن فارس^(٦) ويونس بن يزيد (عند الروياني)^(٧)، -خمسهم-، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن عمار بن ياسر رضي الله عنه، مرفوعاً، به.

الوجه الثالث: رواه أبو محمد صالح بن كيسان الدوسي^(٨) (عند الإمام أحمد، وأبي داود، وإبراهيم الحربي، والنسائي، وأبي يعلى، والطحاوي، والشاشي، والبيهقي)^(٩)،

في الطهارة: بَابُ صِفَةِ التَّيْمُمِ كَيْفَ هِيَ؟ ٦/ح (٦٦٦). والشاشي في مسنده: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ٢/ح (١٠٤٠). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ ذِكْرِ الرُّوَايَاتِ فِي كَيْفِيَةِ التَّيْمُمِ عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ١/ح (١٠٠١)، وقال: (وَكَذَلِكَ رَوَاهُ مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ، وَيُونُسُ بْنُ يَزِيدَ الْأَيْلِيُّ، وَالْأَيْثُ بْنُ سَعْدٍ وَابْنُ أَحْيَى الزُّهْرِيُّ، وَجَعْفَرُ بْنُ بُزْقَانَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ، عَنْ عَمَّارٍ، وَحَفِظَ فِيهِ مَعْمَرٌ وَيُونُسُ ضَرَبَتَيْنِ كَمَا حَفِظَهُمَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ).

(١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٧٩١٩): (ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلاً، وفي غير الزهري خطأ).

(٢) أخرجه من هذا الطريق: الإمام أحمد في مسنده: أَوَّلُ مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ: حَدِيثُ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ٣١/ح (١٨٨٩٣). وابن ماجه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ وَسُنَنِهَا: بَابُ فِي التَّيْمُمِ ضَرَبَتَيْنِ: ١/ح (٥٧١). وأبو داود: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ التَّيْمُمِ: ١/ح (٣١٨). والآجري في الشريعة: كِتَابُ فَضَائِلِ عَائِشَةَ رضي الله عنها: بَابُ ذِكْرِ جَامِعِ فَضَائِلِ عَائِشَةَ رضي الله عنها: ٥/ح (١٩٠٢).

(٣) أخرجه من هذا الطريق: عبد الرزاق في مصنفه: كتاب الطهارة: بَابُ كَيْفِ التَّيْمُمِ مِنْ ضَرْبَةٍ: ١/ح (٨٢٧). والإمام أحمد في مسنده: أَوَّلُ مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ: حَدِيثُ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ٣١/ح (١٨٨٩١). وأبو يعلى في مسنده: مُسْنَدُ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ٣/ح (١٦٣٢). وابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: كِتَابُ التَّيْمُمِ: ذِكْرُ صِفَةِ التَّيْمُمِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ (المائدة: ٦): ٢/ح (٥٣٥).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٥٦٨٤): (ثقة ثبت فقيه إمام).

(٥) أخرجه من هذا الطريق: ابن ماجه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ وَسُنَنِهَا: بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّبَبِ: ١/ح (٥٦٥). والشاشي في مسنده: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ٢/ح (١٠٤١).

(٦) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤٥٠٤): (ثقة، قيل: كان يحيى بن سعيد لا يرضاه).

(٧) أخرجه من هذا الطريق: الروياني في مسنده: حَدِيثُ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ٢/ح (١٣٤٤).

(٨) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٨٨٤): (ثقة ثبت فقيه).

(٩) أخرجه من هذا الوجه: الإمام أحمد في مسنده: أَوَّلُ مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ: حَدِيثُ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ٣٠/ح (١٨٣٢٢). وأبو داود: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ التَّيْمُمِ: ١/ح (٣٢٠)، وقال: (زَادَ ابْنُ يَحْيَى فِي حَدِيثِهِ قَالَ ابْنُ شَهَابٍ فِي حَدِيثِهِ: وَلَا يَغْتَبِرُ بِهَذَا النَّاسُ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَكَذَلِكَ رَوَاهُ ابْنُ إِسْحَاقَ قَالَ فِيهِ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَذَكَرَ ضَرَبَتَيْنِ، كَمَا ذَكَرَ يُونُسُ، وَرَوَاهُ مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، ضَرَبَتَيْنِ، وَقَالَ مَالِكٌ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمَّارٍ، وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو أُوَيْسٍ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَشَكَكَ فِيهِ ابْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: مَرَّةً عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، أَوْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ،

ومحمد بن إسحاق بن يسار المدني^(١) (عند أبي داود الطيالسي، والبزار، وأبي يعلى، والطحاوي)^(٢)،
وعبدالرحمن بن إسحاق بن عبدالله المدني^(٣) (عند أبي يعلى)^(٤)، -ثلاثتهم-، عن الزهري، عن عبدالله
بن عبدالله بن عتبة، عن ابن عباس رضي الله عنه، عن عمار رضي الله عنه، مرفوعاً، به.
الوجه الرابع: رواه سفيان بن عيينة الهلالي^(٥) (عند الحميدي، وابن أبي عاصم، والبزار، والرامهرمزي،

وَمَرْثَةً قَالَ: عَنْ أَبِيهِ، وَمَرْثَةً قَالَ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ اضْطَرَبَ ابْنُ عُيَيْنَةَ فِيهِ، وَفِي سَمَاعِهِ مِنَ الزُّهْرِيِّ وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ فِي
هَذَا الْحَدِيثِ الضَّرْبَتَيْنِ، إِلَّا مَنْ سَمِعْتُ. وإبراهيم الحربي في غريب الحديث: ٣/ح (١٠٧٩-١٢٨٣). والنسائي في
الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: التَّيْمُمُ فِي السَّفَرِ وَذِكْرُ الْإِخْتِلَافِ عَلَى عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ فِي كَيْفِيَّتِهِ: ١/ح (٢٩٦)، وقال:
(خَالَفَهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، رَوَاهُ عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمَّارٍ، وَفِي السَّنَنِ الصَّغْرَى: كِتَابُ
الطَّهَارَةِ: بَابُ التَّيْمُمِ فِي السَّفَرِ: ١/ح (٣١٤). وأبو يعلى في مسنده: مُسْنَدُ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ٣/ح (١٦٢٩). وابن
الجارود في المنتقى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ التَّيْمُمِ: ١/ح (١٢١)، وقال: (قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: وَلَا يَغْتَبِرُ النَّاسُ بِهَذَا).
والطحاوي في شرح معاني الآثار: فِي الطَّهَارَةِ: بَابُ صِفَةِ التَّيْمُمِ كَيْفَ هِيَ؟: ١/ح (٦٦٢-٦٦٧). والشاشي في
مسنده: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ: ٢/ح (١٠٢٤). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ ذِكْرِ الرُّوَايَاتِ فِي كَيْفِيَّةِ
التَّيْمُمِ عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ١/ح (١٠٠١)، وقال: (قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: وَلَا يَغْتَبِرُ بِهَذَا النَّاسُ. وَبَلَّغْنَا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ، قَالَ
لِعَائِشَةَ: وَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ إِنْكَ لَمُبَارَكَةٌ، وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: فِيهِ ابْنُ عَبَّاسٍ وَذَكَرَ ضَرَبَتَيْنِ
كَمَا ذَكَرَ ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ وَيُونُسُ. وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ، ثنا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: فِي حَدِيثِ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ هَذَا أَنَّ تَيْمُمَهُمْ إِلَى الْمَنَاقِبِ بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ مُسْوَخٌ لِأَنَّ عَمَّارًا
أَخْبَرَهُ أَنَّ هَذَا أَوَّلُ تَيْمُمٍ كَانَ حِينَ نَزَلَتْ آيَةُ التَّيْمُمِ فَكُلُّ تَيْمُمٍ كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ بَعْدَهُ فَخَالَفَهُ فَهُوَ لَهُ نَاسِخٌ قَالَ
الشَّافِعِيُّ: وَرَوَى عَنْ عَمَّارٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَتَيَمَّمَ وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ، وَفِي مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْآثَارِ: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ
الْإِخْتِلَافِ فِي كَيْفِيَّةِ التَّيْمُمِ: ٢/ح (١٥٧١).

(١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: (صدوق، يدلّس...)، ينظر: الترجمة: (٥٧٢٥).

(٢) أخرجه من هذا الطريق أبو داود الطيالسي في مسنده تعليقاً: عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ: ٢/ح (٦٧٢). والبزار في مسنده:
مُسْنَدُ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: أَوَّلُ مُسْنَدِ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ٤/ح (١٣٨٣-١٣٨٤)، وقال: (وَقَالَ فِي حَدِيثِ أَحْمَدَ بْنِ خَالِدٍ:
(إِلَى الْمَنَكِبَيْنِ ظَهْرًا وَبَطْنًا)، وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ غَيْرٌ وَاحِدٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَمَّارٍ
فَتَابَعَ ابْنُ إِسْحَاقَ، وَرَوَاهُ غَيْرٌ وَاحِدٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ وَلَمْ يَقُلْ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَمَّارٍ وَرَوَاهُ بَعْضُ أَصْحَابِ
الزُّهْرِيِّ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمَّارٍ بِغَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ). وأبو يعلى في مسنده: مُسْنَدُ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ:
٣/ح (١٦٣٠). والطحاوي في شرح معاني الآثار: فِي الطَّهَارَةِ: بَابُ صِفَةِ التَّيْمُمِ كَيْفَ هِيَ؟: ١/ح (٦٦١).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٣٨٠٠): (صدوق رمي بالقدر).

(٤) أخرجه من هذا الطريق: أبو يعلى في مسنده: مُسْنَدُ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ٣/ح (١٦٥٢-١٦٠٩).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٤٥١): (ثقة، حافظ، فقيه، إمام، حجة، إلا أنه تغير حفظه
بآخره، وكان ربما دلّس).

والبيهقي^(١)،

والإمام مالك بن أنس الأصبحي المدني^(٢) (عند النسائي، والطحاوي، والشاشي، وابن حبان، والبيهقي^(٣)، وأبو محمد عمرو بن دينار المكي^(٤) (عند ابن ماجه، والطحاوي^(٥)، وأبو أويس عبدالله بن عبدالله المدني^(٦) (عند أبي يعلى^(٧)، -أربعتهم-، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة، عن عن أبيه، عن عمار بن ياسر رضي الله عنه، مرفوعاً، به.

الخلاصة: روي الحديث من أربعة أوجه؛ الوجه الأول: عن عمار رضي الله عنه موقوفاً: إسناده ثقات، والوجه الثاني: عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة عن عمار رضي الله عنه، فيه يونس بن يزيد الأيلي، وهو (ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً وفي غير الزهري خطأ)، وقد توبع بأربعة من الثقات، والوجه الثالث: عن

(١) أخرجه من هذا الوجه: الحميدي في مسنده: أحاديث عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ١/ح(١٤٣). وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني: وَمِنْ ذِكْرِ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ١/ح(٢٧٨). والبخاري في مسنده: مُسْنَدُ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: وَمِمَّا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْبَةَ، عَنْ عَمَّارٍ: ٤/ح(١٤٠٣)، وقال: (وَلَا نَعْلَمُ رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْبَةَ، عَنْ عَمَّارٍ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ). والرامهرمزي في المحدث الفاصل: بَابُ مَنْ كَرِهَ أَنْ يَرْوِيَ أَحْسَنَ مَا عِنْدَهُ: ١/ح(٥٦٢). والبيهقي في معرفة السنن والآثار: كتاب الطهارة: بَابُ الْإِخْتِلَافِ فِي كَيْفِيَّةِ التَّيْمُمِ: ١/ح(١٥٦١-١٥٦٣)، وقال: (هَذَا حَدِيثٌ قَدْ رَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، ثُمَّ سَمِعَهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ فَرَوَاهُ عَنْهُ وَكَانَ يَقُولُ أَحْيَانًا: عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمَّارٍ، وَأَحْيَانًا لَا يَقُولُ: عَنْ أَبِيهِ). (٢) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٦٤٢٥): (إمام دار الهجرة، رأس المتقين، وكبير المتشبهين حتى قال البخاري: أصح الأسانيد كلها: مالك عن نافع عن ابن عمر).

(٣) أخرجه من هذا الطريق: النسائي في الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: التَّيْمُمُ فِي السَّكْرِ وَذِكْرُ الْإِخْتِلَافِ عَلَى عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ فِي كَيْفِيَّتِهِ: ١/ح(٢٩٧)، وقال: (خَالَفَهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، رَوَاهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُثْبَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمَّارٍ)، وفي السنن الصغرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْإِخْتِلَافِ فِي كَيْفِيَّةِ التَّيْمُمِ: ١/ح(٣١٥). والطحاوي في شرح معاني الآثار: فِي الطَّهَارَةِ: بَابُ صِفَةِ التَّيْمُمِ كَيْفَ هِيَ؟: ١/ح(٦٦٣-٦٦٤). والشاشي في مسنده: عُثْبَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ٢/ح(١٠٤٢). وابن حبان في صحيحه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ التَّيْمُمِ: ٤/ح(١٣١٠). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ ذِكْرِ الرُّوَايَاتِ فِي كَيْفِيَّةِ التَّيْمُمِ عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ١/ح(١٠٠٢)، وقال: (وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَبُو أُوَيْسٍ الْمَدِينِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ وَأَمَّا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ فَإِنَّهُ شَكَّ فِي ذِكْرِ أَبِيهِ فِي إِسْنَادِهِ، رَوَاهُ مَرَّةً عَنِ ابْنِ دِينَارٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَمَرَّةً عَنِ الزُّهْرِيِّ نَفْسِهِ، وَرَوَاهُ صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُثْبَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عَمَّارٍ).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٥٠٢٤): (ثقة ثبت).

(٥) أخرجه من هذا الطريق: ابن ماجه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ وَسُنَنُهَا: بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّبَبِ: ١/ح(٥٦٦). والطحاوي: كتاب الطهارة: بَابُ صِفَةِ التَّيْمُمِ كَيْفَ هِيَ؟: ١/ح(٦٦٥).

(٦) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٣٤١٢): (صدوق بهم).

(٧) أخرجه من هذا الطريق: أبو يعلى في مسنده: مُسْنَدُ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: ٣/ح(١٦٣١).

عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس عن عمار رضي الله عنه، قال فيه النسائي: (وَكِلَاهُمَا مَحْفُوظٌ) يعني عن ابن عباس، وعن عبيد الله عن أبيه، والوجه الرابع: عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبيه، رجحه أبو حاتم وأبو زرعة لأن فيه الإمام مالك وهو أقوى حفظاً من يونس بن يزيد، وعقيل بن خالد، وابن أبي ذئب مع أنهم أصحاب كتب، لكنه قدم صاحب الحفظ والكتاب على من انفرد بأحدهما، والله أعلم.

الحديث السادس: قال ابن أبي حاتم: (وَسُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ عَتَّابُ بْنُ بَشِيرٍ، عَنْ خُصَيْفٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ؛ قَالَ: عَابَ ابْنُ عُمَرَ عَلَى سَعْدِ الْمَسْحِ عَلَى الْحَقَّيْنِ وَهُمَا بِالْعِرَاقِ، فَلَمَّا رَجَعَا، اجْتَمَعَا عِنْدَ عُمَرَ، فَقَالَ لَهُ سَعْدٌ: سَلْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَنِ الَّذِي عِبْتَ عَلَيَّ، فَقَالَ سَعْدٌ: عَابَ عَلَيَّ الْمَسْحَ عَلَى الْحَقَّيْنِ، فَقَالَ عُمَرُ: فَعَلْتَ؟! قَالَ: نَعَمْ، قَالَ عُمَرُ: عَمُّكَ أَعْلَمُ مِنْكَ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ مَسَحَ، وَمَسَحَ أَصْحَابُهُ ^(١). وَرَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ؛ فَقَالَ: عَنْ خُصَيْفٍ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؟ ^(٢) فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: ابْنُ جُرَيْجٍ عِنْدِي أَحْفَظُ مِنْ عَتَّابِ بْنِ بَشِيرٍ). ^(٣)

دراسة الحديث والحكم عليه: روي الحديث من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: رواه أبو الحسن عتات بن بشير الجزري ^(٤)، عن خصيف بن عبد الرحمن الجزري ^(٥) (عند الطبراني) ^(٦)، ورواه أبو عوانة الواضح بن عبد الله اليشكري ^(٧)، عن عطاء بن السائب الثقفي الكوفي ^(٨)

^(١) حديث الصحابي عبد الله بن عباس رضي الله عنه: أخرجه من هذا الوجه: الطبراني في المعجم الكبير: باب العين: سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: ١١/ح (١٢٣٧)، ولفظه: (أَنَّهُ قَالَ: قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ مَسَحَ عَلَى الْحَقَّيْنِ وَمَسَحَ أَصْحَابُهُ، فَهَلْ مَسَحَ مِنْذُ نَزَلَتْ سُورَةُ الْمَائِدَةِ؟).

^(٢) أخرجه من هذا الوجه: الإمام أحمد في مسنده: وَمِنْ مُسْنَدِ بَنِي هَاشِمٍ: مُسْنَدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: ٥/ح (٣٤٦٢). والدولابي في الكنى والأسماء: حَزَفُ الْقَافِ: مَنْ كُنِيَ أَبُو الْقَاسِمِ: ٢/ح (١٦٠٩). والعقيلي في الضعفاء الكبير: بَابُ الْعَيْنِ: عُثْمَانُ بْنُ سَاحٍ عَنْ خُصَيْفٍ: ٣/الترجمة: (١٢٠٥)، وقال: (وَلَا يَتَابَعُ عَلَيْهِ). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الرُّخَصَةِ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْحَقَّيْنِ: ١/ح (١٢٩٠).

^(٣) ذكره ابن أبي حاتم في علله: بَيَانُ عِلَلِ أَخْبَارِ رُوِيَ فِي الطَّهَارَةِ: ١/المسألة: (١٦٩).

^(٤) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤٤١٩): (صدوق يخطئ).

^(٥) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٧١٨): (صدوق سيء الحفظ، خلط بآخره، ورمي بالإرجاء).

^(٦) أخرجه من هذا الوجه: الطبراني في المعجم الكبير: باب العين: سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: ١١/ح (١٢٣٧)، ولفظه: (أَنَّهُ قَالَ: قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ مَسَحَ عَلَى الْحَقَّيْنِ وَمَسَحَ أَصْحَابُهُ، فَهَلْ مَسَحَ مِنْذُ نَزَلَتْ سُورَةُ الْمَائِدَةِ؟).

^(٧) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٧٤٠٧): (ثقة ثبت).

الكوفي^(١) (عند الإمام أحمد، والطحاوي، والطبراني)^(٢)، - كلاهما - (خصيف، وعطاء)، عن أبي محمد سعيد بن جبير الكوفي^(٣)، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه، مرفوعاً، به.

الوجه الثاني: رواه عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج القرشي المكي^(٤)، عن خصيف، عن أبي القاسم مقسم مولى عبد الله بن الحارث بن نوفل^(٥)، عن ابن عباس رضي الله عنه، مرفوعاً، به.^(٦)

الوجه الثالث: رواه أبو ساج عثمان بن عمرو بن ساج الجزري^(٧)، عن خصيف، عن أبي الحجاج مجاهد بن جبر القرشي^(٨)، وأبي عبد الله عكرمة المدني مولى عبد الله بن عباس^(٩)، وسعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنه، مرفوعاً، به.^(١٠)

(١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤٥٩٢): (صدوق اختلط).

(٢) أخرجه من هذا الوجه: الإمام أحمد في مسنده: وَمِنْ مُسْنَدِ بَنِي هَاشِمٍ: مُسْنَدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: ٥/ح (٢٩٧٥). والطحاوي في شرح مشكل الآثار: بَابُ بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَسْحِهِ عَلَى خُفَيْهِ هَلْ كَانَ بَعْدَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ أَوْ قَبْلَهَا: ٦/ح (٢٤٩٠). والطبراني في المعجم الكبير: باب العين: سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ١١/ح (١٢٢٨٧)، ولفظه: (مَسَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْخُفَيْنِ، فَاسْأَلُوا هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ: قَبْلَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ، أَوْ بَعْدَ الْمَائِدَةِ؟ وَاللَّهُ مَا مَسَحَ بَعْدَ الْمَائِدَةِ، وَلَأَنْ أَمْسَحَ عَلَى ظَهْرِ عَاكِرٍ بِالْقَالَةِ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَمْسَحَ عَلَيْهِمَا).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٢٧٨): (ثقة ثبت فقيه).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤١٩٣): (ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٦٨٧٣): (صدوق وكان يرسل).

(٦) أخرجه من هذا الوجه: الإمام أحمد في مسنده: وَمِنْ مُسْنَدِ بَنِي هَاشِمٍ: مُسْنَدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: ٥/ح (٣٤٦٢). والدولابي في الكنى والأسماء: حَرْفُ الْقَافِ: مَنْ كُنِيَ أَبُو الْقَاسِمِ: ٢/ح (١٦٠٩). والعقيلي في الضعفاء الكبير: بَابُ الْعَيْنِ: عُثْمَانُ بْنُ سَاجٍ عَنْ خُصَيْفٍ، وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ: ٣/الترجمة: (١٢٠٥). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الرُّخَصَةِ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ: ١/ح (١٢٩٠).

(٧) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤٥٠٦): (فيه ضعف).

(٨) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٦٤٨١): (ثقة إمام في التفسير وفي العلم).

(٩) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤٦٧٣): (ثقة ثبت عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ولا تثبت عنه بدعة).

(١٠) أخرجه من هذا الوجه: الطبراني في الكبير: باب العين: مُجَاهِدٌ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ١١/ح (١١١٤٠)، وفي الأوسط: بَابُ الْأَلْفِ: بَابُ مَنْ اسْمُهُ إِبْرَاهِيمُ: ٣/ح (٢٩٣١)، وقال: (لَمْ يَرَوْهُ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ عَنْ مُعْتَمِرٍ إِلَّا عُيَيْدٌ)، ولفظه: (ذَكَرَ الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَيْنِ عِنْدَ عُمَرَ سَعْدٌ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، فَقَالَ عُمَرُ: سَعْدٌ أَفْقَهُ مِنْكَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ: يَا سَعْدُ، إِنَّا لَا نُنْكِرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ مَسَحَ، وَلَكِنْ هَلْ مَسَحَ مِنْذُ أَنْزَلَتْ سُورَةُ الْمَائِدَةِ؟ قَالَ: فَلَمْ يَتَكَلَّمْ أَحَدٌ، فَإِنَّهَا أَحْكَمَتْ كُلَّ شَيْءٍ، وَكَانَتْ آخِرُ سُورَةٍ أَنْزَلَتْ مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا بَرَاءَةَ).

الخلاصة: روي الحديث من ثلاثة أوجه، وقد رجع أبو زرعة الوجه الثاني لأن فيه ابن جريح وهو عنده أوثق وأحفظ من عتاب بن بشير، والوجه الثالث ضعيف لضعف عثمان بن عمرو بن ساج الجزري كما تقدم في ترجمته.

أما رواية عطاء بن السائب الثقفي الكوفي وهو صدوق اختلط كما تقدم في ترجمته، قال الطحاوي بعد أن ساق حديث موسى بن سلمة عن ابن عباس: (وَهَذَا أَحْسَنُ مَا تَوَجَّهَ لَنَا فِي هَذَا الْبَابِ بَعْدَ اخْتِمَالِنَا فِيهِ حَدِيثَ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ عَنْهُ، وَهُوَ مِمَّنْ أَخَذَ عَنْهُ فِي حَالِ التَّغَيُّرِ وَقَبْلَ حَالِ التَّغَيُّرِ، فَلَمْ يَذَرِ أَكَانَ هَذَا الْحَدِيثُ مِمَّا أَخَذَهُ قَبْلَ التَّغَيُّرِ أَوْ بَعْدَ التَّغَيُّرِ، وَإِنَّمَا حَدِيثُهُ الَّذِي كَانَ مِنْهُ قَبْلَ تَغْيِيرِهِ يُؤْخَذُ مِنْ أَرْبَعَةٍ لَا يَمُنُّ سِوَاهُمْ، وَهُمْ شُعْبَةُ، وَالثَّوْرِيُّ وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ^(١))، وقد تابعه خفيف في الرواية عن سعيد بن جبير.

أما ما نُقِلَ من قول ابن عباس: (فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ أَقْبَلَ الْمَائِدَةِ أَوْ بَعْدَ الْمَائِدَةِ؟ فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا مَسَحَ بَعْدَ الْمَائِدَةِ)^(٢)، فقد عقب عليه الطحاوي بقوله: (تَعَلَّقَ بِهَذَا الْحَدِيثِ قَوْمٌ، فَمَنَعُوا بِهِ مِنَ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ. فَتَأَمَّلْنَا هَذَا الْحَدِيثَ هَلْ يُوجِبُ مَا حَمَلُوهُ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟ فَوَجَدْنَا فِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ كَانَ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ قَبْلَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ قَالَ لِلنَّاسِ بَعْدَ نُزُولِهَا عَلَيْهِ: لَا تَمَسُّحُوا عَلَيْهِمَا فَإِنَّ الَّذِي نَزَلَ عَلَيَّ فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ مِنْ غَسْلِ الرَّجُلَيْنِ فِي الْوُضُوءِ لِلصَّلَاةِ قَدْ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ. وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ لَكَانَتِ الْحُجَّةُ قَدْ قَامَتْ بِنَسْخِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ فِي الْوُضُوءِ، وَإِنَّمَا فِيهِ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ لَمْ يَمَسَّحْ عَلَيْهِمَا بَعْدَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كَانَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ عَلَيْهِمَا، وَرَأَاهُ غَيْرُهُ مَسَحَ عَلَيْهِمَا، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، كَانَ مَنْ رَأَاهُ مَسَحَ عَلَيْهِمَا بَعْدَ نُزُولِهَا أَوَّلَى بِمَا رَوَى مِمَّنْ رَوَى أَنَّهُ لَمْ يَرَهُ مَسَحَ عَلَيْهِمَا بَعْدَ نُزُولِهَا)^(٣).

من ذلك ما رُوِيَ عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه، قال مسلم: (ثنا يحيى بن يحيى ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن همام قال: بال جرير ثم توضأ ومسح على خفيه، فقيل: تفعل هذا؟! فقال: نعم، رأيت رسول الله ﷺ بال ثم توضأ ومسح على خفيه. قال الأعمش: قال إبراهيم: كان يعجبهم هذا الحديث، لأنَّ إسلام جرير كان بعد نزول المائدة)^(٤).

(١) شرح مشكل الآثار للطحاوي: ٦/ح (٢٤٩٠).

(٢) ينظر: مسند الإمام أحمد: ٥/ح (٢٩٧٥). وشرح مشكل الآثار للطحاوي: ٦/ح (٢٤٩٠). والمعجم الكبير للطبراني: ١١/ح (١٢٢٨٧).

(٣) شرح مشكل الآثار للطحاوي: ٦/ح (٢٤٩٠).

(٤) حديث الصحابي جرير بن عبد الله رضي الله عنه: أخرجه من هذا الطريق: مسلم: كتاب الطهارة: بابُ الْمَسْحِ عَلَى

قال البخاري: (حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ، يُحَدِّثُ عَنْ هَمَامِ بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ: رَأَيْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ «بَالَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى» فَسُئِلَ، فَقَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَنَعَ مِثْلَ هَذَا، قَالَ إِبْرَاهِيمُ: فَكَانَ يُعْجِبُهُمْ لِأَنَّ جَرِيرًا كَانَ مِنْ آخِرِ مَنْ أَسْلَمَ.^(١) قال الترمذي بعدما نقل هذا الحديث عن شهر بن حوشب عن جرير رضي الله عنه: (وَهَذَا حَدِيثٌ مُفَسَّرٌ لِأَنَّ بَعْضَ مَنْ أَنْكَرَ الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَيْنِ تَأَوَّلَ أَنَّ مَسْحَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْخُفَيْنِ كَانَ قَبْلَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ، وَذَكَرَ جَرِيرٌ فِي حَدِيثِهِ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخُفَيْنِ بَعْدَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ.^(٢)

أما ما نُقِلَ من قول ابن عباس: (وَلَأَنَّ أَمْسَحَ عَلَى ظَهْرِ عَيْرٍ بِالْقَلَاةِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَمْسَحَ عَلَيْهِمَا)^(٣)، فقد عقب عليه الطحاوي بقوله: (وَتَأَمَّلْنَا قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ... فَوَجَدْنَاهُ مُحْتَمِلًا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ قَوْمٍ قَدْ اخْتَصَمَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دُونَ النَّاسِ بِإِسْبَاغِ الْوُضُوءِ عَلَى مَا رَوَيْنَاهُ فِيهِمْ بِمَا قَدْ تَقَدَّمَ فِي كِتَابِنَا هَذَا، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ: مَا اخْتَصَمْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دُونَ النَّاسِ إِلَّا بِثَلَاثَةٍ: إِسْبَاغِ الْوُضُوءِ، وَأَنْ لَا نَأْكُلَ الصَّدَقَةَ، وَأَنْ لَا نُنْزِي جِمَارًا عَلَى فَرْسٍ. وَكَانَ إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ هُوَ الْمُبَالَغَةُ فِيهِ، وَتَبْلِيغُهُ أَعْلَى مَرَاتِبِهِ، وَفِي ذَلِكَ غَسْلُ الْقَدَمَيْنِ لَا الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَيْنِ الْمَلْبُوسَيْنِ عَلَيْهِمَا، وَيَكُونُ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَيْنِ عِنْدَهُ لِعَيْرِهِ مِنَ النَّاسِ بَاقِيًا عَلَى حُكْمِهِ قَبْلَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ، وَيَكُونُ لَهُ ذَلِكَ أَنْ يَمْسَحَ عَلَى الْخُفَيْنِ كَمَا يَمْسَحُ غَيْرُهُ مِنَ النَّاسِ، وَإِنْ كَانَ لُزُومُ مَا اخْتَصَمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوَّلَى بِهِ مِنْ غَيْرِهِ.^(٤)

ساق الطحاوي الدليل على كلامه فساق حديث موسى بن سلمة: (سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ، فَقَالَ: لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ).^(٥)

ثم قال: (فَكَانَ تَصْحِيحُ مَا رَوَيْنَاهُ عَنْهُ فِي هَذَا الْبَابِ اخْتِيَارَهُ لِنَفْسِهِ مَا اخْتَصَمَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِهِ، وَإِعْلَامُهُ النَّاسَ الَّذِينَ هُمْ فِي ذَلِكَ بِخِلَافِهِ وَبِخِلَافِ بَنِي هَاشِمٍ سِوَاهُ أَنَّ هُمْ أَنْ يَمْسَحُوا عَلَى خِفَافِهِمْ عَلَى مَا فِي حَدِيثِ مُوسَى بْنِ سَلَمَةَ عَنْهُ، وَهَذَا أَحْسَنُ مَا تَوَجَّهَ لَنَا فِي هَذَا الْبَابِ).^(٦)

ساق البيهقي حديث طاوس عن ابن عباس: (وَأَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ، أَنَا إِسْمَاعِيلُ، ثنا أَحْمَدُ، ثنا عَبْدُ

الْخُفَيْنِ: ١/ح(٢٧٢).

(١) أخرجه من هذا الطريق: البخاري: كِتَابُ الصَّلَاةِ: بَابُ الصَّلَاةِ فِي الْخِفَافِ: ١/ح(٣٨٧).

(٢) جامع الترمذي: ١/ح(٩٤).

(٣) ينظر: مسند الإمام أحمد: ٥/ح(٢٩٧٥). وشرح مشكل الآثار للطحاوي: ٦/ح(٢٤٩٠). والمعجم الكبير

للطبراني: ١١/ح(١٢٢٨٧).

(٤) شرح مشكل الآثار للطحاوي: ٦/ح(٢٤٩٠).

(٥) أخرجه من هذا الطريق: البيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الرُّخَصَةِ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ:

١/ح(١٢٩٢)، وقال: (وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ).

(٦) شرح مشكل الآثار للطحاوي: ٦/ح(٢٤٩٠).

الرَّزَّاقِ، أَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: إِنَّا عِنْدَ عُمَرَ حِينَ اخْتَصَمَ إِلَيْهِ سَعْدٌ وَابْنُ عُمَرَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ فَقَضَى لِسَعْدٍ فَقُلْتُ: لَوْ قُلْتُمْ بِهِذَا فِي السَّفَرِ الْبَعِيدِ وَالْبَرْدِ الشَّدِيدِ^(١)، ثُمَّ عَقِبَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (فَهَذَا تَجْوِيزٌ مِنْهُ لِلْمَسْحِ فِي السَّفَرِ الْبَعِيدِ وَالْبَرْدِ الشَّدِيدِ بَعْدَ أَنْ كَانَ يُنْكِرُهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَقَدْ رُوي عَنْهُ أَنَّهُ أَفْتَى بِهِ لِلْمُقِيمِ وَالْمُسَافِرِ جَمِيعًا)^(٢)، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

نُقِلَ نَحْوُ إنْكَارِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ وَعَلِيٍّ عليه السلام^(٣)، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي سِيَاقِ بَيَانِ شَرْعِيَةِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: (وَقَدْ رَوَى حَدِيثُ الْمَسْحِ: عُمَرُ وَعَلِيٌّ وَسَعْدٌ وَبِلَالٌ وَثَوْبَانٌ وَعِبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ وَحَذِيفَةُ وَأَنْسٌ وَسَهْلٌ بْنُ سَعْدٍ وَيَعْلَى بْنُ مَرَّةٍ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَأَسَامَةُ بْنُ شَرِيكٍ وَصَفْوَانُ بْنُ عَسَّالٍ وَأَبُو أَمَامَةَ وَجَابِرٌ وَعَمْرُو بْنُ أَمِيَّةٍ فِي آخَرِينَ. وَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: رَوَى الْمَسْحَ سَبْعُونَ نَفْسًا فَعَلَاءٌ مِنْهُ وَقَوْلًا)^(٤).

ثُمَّ قَالَ مَعْقِبًا عَلَى مَنْ أَنْكَرَهُ: (فَرَوَوْا عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: مَا أَبَالِي مَسَحْتَ عَلَى الْخُفَّيْنِ أَوْ عَلَى ظَهْرِ حِمَارٍ. وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: سَبَقَ كِتَابُ اللَّهِ الْمَسْحَ، وَمَا أَبَالِي أَمَسَحْتَ عَلَى الْخُفَّيْنِ أَوْ عَلَى ظَهْرِ نَجِيحِي هَذَا. وَأَنَّهُ قَالَ: قَدْ مَسَحَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَوَاللَّهُ مَا مَسَحَ بَعْدَ الْمَائِدَةِ. وَجَوَابُ هَذَا: أَنَّهُ قَدْ صَحَّ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام حَدِيثُ الْمَسْحِ، وَمَا ذَكَرُوهُ عَنْهُ لَا يَصُحُّ. وَكَذَلِكَ مَا رَوَوْا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَوْ صَحَّ فَجَرِيرٌ أَعْلَمَ بِحَالِ نَفْسِهِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ رَوَى الْمَسْحَ وَقَالَ: أَسَلَمْتُ بَعْدَ الْمَائِدَةِ)^(٥)، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

الحديث السابع: قال ابن أبي حاتم: (وَسَأَلْتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ عليه السلام، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم؛ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ^(٦). وَرَوَاهُ ابْنُ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمَغِيرَةِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم^(٧). وَرَوَاهُ زَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُيَيْدَةَ؛ سَمِعَ الْمَغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ عليه السلام. وَقَالَ غَيْرُهُ: عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي

(١) أخرجه من هذا الطريق: البيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الرُّخَصَةِ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: ١/ح(١٢٩١).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي: ١/ح(١٢٩١).

(٣) ينظر: مصنف ابن أبي شيبة: ١/ح(١٩٥٣، ١٩٥٢، ١٩٤٩، ١٩٤٧، ١٩٤٦، ١٩٤٤).

(٤) تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي: ١/٣٢٤.

(٥) المصدر نفسه: ١/٣٢٥.

(٦) رواه من هذا الوجه: الدارقطني في علله معلقاً: ٧/المسألة: (١٢٣٥)، عن محمد بن فضيل وإبراهيم بن طهمان وورقاء، وسُوَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ.

(٧) أخرجه من هذا الوجه: الحميدي في مسنده: أَحَادِيثُ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: ٢/ح(٧٧٦). وابن خزيمة في صحيحه: كِتَابُ الْوُضُوءِ: بَابُ ذِكْرِ الْحَبْرِ الْمُفَسَّرِ لِلْأَلْفَاظِ الْمُحْمَلَةِ الَّتِي ذَكَرْتُهَا، وَالِدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الرُّخَصَةَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ لِلْإِسْهَاءِ عَلَى طَهَارَةٍ، دُونَ لَا يَسْهَأُ مُخَدَّنًا غَيْرَ مُتَطَهِّرٍ: ١/ح(١٩٠).

سُفْيَان، عَنْ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ. وَرَوَاهُ عَبَّاسٌ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ وَسَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ الْمَغِيرَةِ؛ بِلَا عُرْوَةٍ؟^(١) قَالَ أَبِي: وَلَيْسَ لِأَبِي سُفْيَانَ مَعْنَى. قَالَ أَبِي: وَرَوَاهُ هُشَيْمٌ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ وَأَبِي سُفْيَانَ؛ سَمِعَا الْمَغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ. قُلْتُ لِأَبِي زُرْعَةَ: فَأَيُّهُمَا الصَّحِيحُ عِنْدَكَ؟ قَالَ: أَنَا إِلَى حَدِيثِ الشَّعْبِيِّ بِلَا عُرْوَةٍ أَمِيلُ؛ إِذَا كَانَ لِلشَّعْبِيِّ أَصْلٌ فِي الْمَسْحِ.^(٢)

دراسة الحديث والحكم عليه: روي الحديث من تسعة أوجه:

الوجه الأول: رواه حماد بن أبي سليمان^(٣) (عند محمد بن الحسن، وأبي الشيخ الأصبهاني، والدارقطني)^(٤)، ومنصور بن المعتمر^(٥)، والسري بن إسماعيل^(٦)، وجابر بن يزيد الجعفي^(٧) (عند الدارقطني)^(٨)، -أربعتهم-، عن عامر بن شراحيل الشعبي^(٩)، عن إبراهيم بن أبي موسى الأشعري^(١٠)، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به.

الوجه الثاني: رواه حريث بن أبي مطر^(١١) (عند الطبراني، وأبي الشيخ الأصبهاني، والدارقطني)^(١٢)، وزكريا بن أبي زائدة^(١٣) (عند الدارقطني)^(١)، -كلاهما-، عن عامر الشعبي، عن مسروق بن الأجدع^(٢)، عن

(١) رواه من هذا الوجه: الدارقطني في علله معلقاً: ٧/المسألة: (١٢٣٥).

(٢) ذكره ابن أبي حاتم في علله: بَيَانُ عِلَلِ أَخْبَارِ رُوِيَ فِي الطَّهَارَةِ: ١/المسألة: (٨).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٥٠٠): (فقيه صدوق له أوهام ورمي بالإرجاء).

(٤) أخرجه من هذا الوجه: محمد بن الحسن الشيباني في الآثار: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: ١/ح (١١). وأبو الشيخ الأصبهاني في طبقات الحديثين بأصبهان والواردين عليها: الطَّبَقَةُ الثَّانِيَّةُ: ١/٣٢٨. ورواه الدارقطني في علله معلقاً: ٧/المسألة: (١٢٣٥)، ولفظه: (أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَانْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَضَى حَاجَتَهُ ثُمَّ رَجَعَ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ رُومِيَّةٌ صَيِّفَةُ الْكُمَيْنِ، فَرَفَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ صَبَاحِ كُمَيْهَا، قَالَ الْمَغِيرَةُ: فَجَعَلْتُ أَصْبُ عَلَيْهِ الْمَاءَ مِنْ إِدَاوَةٍ مَعِي، فَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ وَمَسَحَ عَلَى خَفَيْهِ، وَلَمْ يَنْزِعْهُمَا، ثُمَّ تَقَدَّمَ فَصَلَّى).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٦٩٠٨): (ثقة ثبت وكان لا يدلس).

(٦) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٢٢١): (متروك الحديث).

(٧) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: (ضعيف...)، ينظر: الترجمة: (٨٧٨).

(٨) رواه من هذا الطريق: الدارقطني في علله معلقاً: ٧/المسألة: (١٢٣٥).

(٩) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٣٠٩٢): (ثقة مشهور فقيه فاضل).

(١٠) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٩٩): (وثقه العجلي).

(١١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١١٨٢): (ضعيف).

(١٢) أخرجه من هذا الوجه: الطبراني في المعجم الكبير: بَابُ الْمِيمِ: مَسْرُوقُ بْنُ الْأَجْدَعِ، عَنِ الْمَغِيرَةِ: ٢٠/ح (٩٤٦). وأبو الشيخ الأصبهاني في أخلاق النبي ﷺ: دُرَرُ جُبَّتِهِ ﷺ: ٢/ح (٢٦٢). والدارقطني في علله معلقاً: ٧/المسألة: (١٢٣٥).

(١٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٠٢٢): (ثقة وكان يدلس، وسماعه من أبي إسحاق بآخره).

المغيرة عليه السلام، مرفوعاً، به.

الوجه الثالث: رواه أبو جابر محمد بن عبدالله المروزي ^(٣)، عن جعفر بن عون ^(٤)، عن الشعبي ومحمد بن سيرين ^(٥)، عن ابن المغيرة، عن المغيرة عليه السلام، مرفوعاً، به. ^(٦)

الوجه الرابع: رواه عبث بن القاسم ^(٧) (عند الدارقطني) ^(٨)، وزفر بن الهذيل ^(٩) (عند الدارقطني) ^(١٠)، وسليمان بن كثير ^(١١) (عند الطبراني) ^(١٢)، وخالد الواسطي ^(١٣) (عند الدارقطني) ^(١٤)، -أربعتهم-، عن حصين بن عبدالرحمن ^(١٥)، عن الشعبي وسعد بن عبيدة، عن المغيرة عليه السلام، مرفوعاً، به.

الوجه الخامس: رواه إسماعيل بن أبي خالد ^(١٦) (عند الإمام أحمد، والطبراني، والدارقطني، ومحمد بن

^(١) رواه من هذا الطريق: الدارقطني في علله معلقاً: ٧/المسألة: (١٢٣٥)، ولفظه: (خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَبَرَّزَ فَتَبِعْتُهُ مَعِيَ إِدْوَاةً مِنْ مَاءٍ، فَلَمَّا فَرَعْتُ أَخَذْتُ أَصْبُ عَلَيْهِ فَعَسَلَ وَجْهَهُ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ رُومِيَّةٌ -أَوْ شَامِيَّةٌ- فَصَاقَ كُمُهَا فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ أَسْفَلِهَا، فَعَسَلَ ذِرَاعَيْهِ وَمَسَحَ عَلَى الْعِمَامَةِ وَالْخَفَيْنِ).

^(٢) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٦٦٠١): (ثقة).

^(٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٦٠٤٣): (ثقة).

^(٤) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٩٤٨): (صدوق).

^(٥) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٥٩٤٧): (ثقة ثبت كبير القدر، كان لا يرى الرواية بالمعنى).

^(٦) رواه من هذا الوجه: الدارقطني في علله معلقاً: ٧/المسألة: (١٢٣٥)، وقال: (وَوَهْمٌ، وَإِنَّمَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ ابْنُ عَوْنٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عُزْوَةَ وَحْدَهُ، وَعَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ وَهْبٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ).

^(٧) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٣١٩٧): (ثقة).

^(٨) رواه من هذا الوجه: الدارقطني في علله معلقاً: ٧/المسألة: (١٢٣٥).

^(٩) قال الذهبي في ميزان الاعتدال: ٢/الترجمة: (٢٨٦٧): (صدوق، وثقه ابن معين وغير واحد).

^(١٠) أخرجه من هذا الطريق: الدارقطني في علله: ٧/ح (١٢٣٥)، ولفظه: (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي غَزْوَةٍ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: وَكُنْتُ مَعَهُ فَتَوَارَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحَاجَتِهِ فَاسْتَقْبَلْتُهُ بِإِدَاوَةٍ مِنْ مَاءٍ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ ضَيِّقَةٌ الْكُمَيْنِ فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ تَحْتِ الْجُبَّةِ فَتَوَضَّأَ، فَعَسَلَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَمَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ).

^(١١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٦٠٢): (لا بأس به في غير الزهري).

^(١٢) أخرجه من هذا الطريق: الطبراني في المعجم الكبير: بَقِيَّةُ الْمِصْمِ: سَعْدُ بْنُ عُبَيْدَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: ٢٠/ح (٩٧٧).

^(١٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٧٣١٢): (ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي).

^(١٤) رواه من هذا الطريق: الدارقطني في علله معلقاً: ٧/المسألة: (١٢٣٥).

^(١٥) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٣٦٩): (ثقة، تغير حفظه في الآخر).

^(١٦) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤٣٨): (ثقة ثبت).

عبدالرحمن المخَّلص، وأبي نعيم^(١)، وحصين (عند الدارقطني)^(٢)، وأبو إسحاق سليمان بن فيروز الشيباني^(٣) (عند الدارقطني، وأبي نعيم، والبيهقي)^(٤)، ومجالد بن سعيد^(٥) (عند الإمام أحمد، والدارقطني)^(٦)، والهيثم بن حبيب الصيرفي^(٧) (عند أبي يوسف، والدارقطني)^(٨)، -خمستهم-، عن عامر عامر الشعبي، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به.

الوجه السادس: رواه زائدة بن قدامة^(٩)، عن حصين، عن أبي حمزة سعد بن عبيدة السلمي^(١٠)، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به.^(١١)

الوجه السابع: رواه أبو سفيان طلحة بن نافع^(١٢)، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به.^(١٣)

(١) أخرجه من هذا الوجه: الإمام أحمد في مسنده: أوَّل مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ: حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: ٣٠/ح (١٨١٤١). والطبراني في الأوسط: بَابُ الْمِيمِ: مِنْ اسْمِهِ: مُحَمَّدٌ: ٥/ح (٥٢٨٧). والدارقطني في علله معلقاً: ٧/المسألة: (١٢٣٥). ومحمد بن عبدالرحمن المخَّلص (ت ٣٩٣هـ) في المخلصيات: ٢/ح (٩٤٥). وأبو نعيم في معرفة الصحابة معلقاً: الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: ٥/ح (٦٢٢٩). وزاد مجالد في لفظه عند الإمام أحمد: (ثُمَّ لَمْ أَمْشِ خَافِيًا بَعْدُ).

(٢) رواه من هذا الطريق: الدارقطني في علله معلقاً: ٧/المسألة: (١٢٣٥).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٥٦٨): (ثقة).

(٤) رواه من هذا الطريق معلقاً: الدارقطني في علله: ٧/المسألة: (١٢٣٥). وأبو نعيم في معرفة الصحابة: الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: ٥/ح (٦٢٢٩). وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْحُفِّ الَّذِي مَسَحَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ١/ح (١٣٤٦)، وقال: (وَالشَّعْبِيُّ إِنَّمَا رَوَى حَدِيثَ الْمَسْحِ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ أَبِيهِ وَهَذَا شَاهِدٌ لِحَدِيثِ دَهْمِ بْنِ صَالِحٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٦٤٧٨): (ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره).

(٦) أخرجه من هذا الطريق: الإمام أحمد في مسنده: أوَّل مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ: حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: ٣٠/ح (١٨١٤١). ورواه الدارقطني في علله معلقاً: ٧/المسألة: (١٢٣٥).

(٧) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٧٣٦٠): (صدوق).

(٨) أخرجه من هذا الطريق: أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم في الآثار: ح (٦٨). ورواه الدارقطني في علله معلقاً: ٧/المسألة: (١٢٣٥)، ولفظه عند أبي يوسف: (أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الْحَقَّيْنِ، وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ شَامِيَّةٌ ضَيِّقَةٌ الْكُمَيْنِ، فَأَخْرَجَ يَدَيْهِ مِنْ أَسْفَلِ الْجُبَّةِ).

(٩) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٩٨٢): (ثقة ثبت صاحب سنة).

(١٠) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٢٤٩): (ثقة).

(١١) رواه من هذا الوجه: ابن أبي حاتم في علله معلقاً: ١/المسألة: (٨). وأخرجه الطبراني في الكبير: بَابُ الْمِيمِ: سَعْدُ بْنُ عُبَيْدَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: ٢٠/ح (٩٩٧). ورواه الدارقطني في علله معلقاً: ٧/المسألة: (١٢٣٥)، ولفظه عند الطبراني: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ فَتَنَزَّلَ لِحَاجَتِهِ فَأَتَيْتُهُ بِوَضُوءٍ، وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ ضَيِّقَةٌ، فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ تَحْتِهَا فَصَبَّيْتُ عَلَيْهِ فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ خُفَيْهِ).

(١٢) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٣٠٣٥): (صدوق).

الوجه الثامن: رواه هشيم بن بشير^(٢)، عن حصين، عن سالم بن أبي الجعد^(٣) وأبي سفيان طلحة بن نافع، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به.^(٤)

الوجه التاسع: رواه حصين (عند الحميدي، وابن خزيمة، وأبي عوانة، والدارقطني)^(٥)، وزكريا بن أبي زائدة (عند الحميدي، والإمام أحمد، والبخاري، ومسلم، وأبي عوانة، وابن المنذر، وابن حبان، وابن قانع، والطبراني، والقطيعي، وأبي الشيخ الأصبهاني، وأبي نعيم، والبيهقي)^(٦)، ويونس بن أبي إسحاق^(٧) (عند الحميدي، والإمام أحمد، والترمذي، وأبي عوانة، والرامهرمزي، وأبي الفضل الزهري، والدارقطني، وأبي نعيم)^(٨)، وأبو سلمة سليم الكوفي مولى الشعبي^(٩)

(١) رواه من هذا الوجه: ابن أبي حاتم في علله معلقاً: ١/المسألة: (٨).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٧٣١٢): (ثقة ثبت كثير التذليل والإرسال الخفي).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٢١٧٠): (ثقة، وكان يرسل كثيراً).

(٤) رواه من هذا الوجه معلقاً: ابن أبي حاتم في علله: ١/المسألة: (٨). والدارقطني في علله: ٧/المسألة: (١٢٣٥).

(٥) أخرجه من هذا الوجه: الحميدي في مسنده: أَحَادِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: ٢/ح (٧٧٦). وابن خزيمة في صحيحه: كِتَابُ الْوُضُوءِ: بَابُ ذِكْرِ الْحَبْرِ الْمُفَسِّرِ لِلْأَلْفَاظِ الْمُجْمَلَةِ الَّتِي ذَكَرْتُهَا: ١/ح (١٩٠). وأبو عوانة في المستخرج: كِتَابُ الْإِيمَانِ: بَيَانُ إِتَابَةِ الْمَسْحِ عَلَى الْحَقْنِ إِذَا أَدْخَلَ رِجْلَيْهِ فِيهِمَا وَهُمَا طَاهِرَتَانِ: ١/ح (٧٠٢). والدارقطني في علله معلقاً: ٧/المسألة: (١٢٣٥).

(٦) أخرجه من هذا الطريق: الحميدي في مسنده: أَحَادِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: ٢/ح (٧٧٦). والإمام أحمد في مسنده: أَوَّلُ مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ: حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: ٣٠/ح (١٨٢٣٥-١٨١٩٦). والبخاري: كِتَابُ الْوُضُوءِ: بَابُ إِذَا أَدْخَلَ رِجْلَيْهِ وَهُمَا طَاهِرَتَانِ: ١/ح (٢٠٦)، وَكِتَابُ اللَّبَاسِ: بَابُ لُبْسِ جُبَّةِ الصُّوفِ فِي الْعَزْوِ: ٧/ح (٥٧٩٩). ومسلم: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْحَقْنِ: ١/ح (٢٧٤). وأبو عوانة في المستخرج: كِتَابُ الْإِيمَانِ: بَيَانُ إِتَابَةِ الْمَسْحِ عَلَى الْحَقْنِ إِذَا أَدْخَلَ رِجْلَيْهِ فِيهِمَا وَهُمَا طَاهِرَتَانِ: ١/ح (٧٠٢-٧٠٠). وابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: كِتَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْحَقْنِ: ذِكْرُ الطَّهَارَةِ الَّتِي مَنْ لَبَسَ خُفَّيْهِ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ أُبِيحَ لَهُ الْمَسْحُ ثَابِتٌ عَنْ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِلْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ لَمَّا أَهْوَى إِلَيْهِ لِيَنْزِعَ خُفَّيْهِ: دَعَهُمَا، فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ، فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا: ١/ح (٤٦٧-٤٦٨). وابن حبان في صحيحه: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: ذِكْرُ الْبَيَانِ بِأَنَّ الْمَسْحَ عَلَى الْحَقْنِ إِنَّمَا أُبِيحَ لَهُ الصَّلَاةُ بِذَلِكَ الْمَسْحِ إِذَا كَانَ لُبْسُهُ الْحَقْنِ عَلَى طَهْرٍ: ٤/ح (١٣٢٦). وابن قانع في معجم الصحابة: بَابُ الْمِيمِ: الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: ٨٧/٣. والطبراني في المعجم الكبير: بَابُ الْمِيمِ: الشَّعْبِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ: ٢٠/ح (٨٦٤). والقطيعي في جزء الألف دينار: ح (١٠٠). وأبو الشيخ الأصبهاني في أخلاق النبي ﷺ: ذِكْرُ صُوفِهِ ﷺ: ٢/ح (٣٢٢). وأبو نعيم في معرفة الصحابة: بَابُ الْمِيمِ: الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: ٥/ح (٦٢٢٩). والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ رُحْصَةِ الْمَسْحِ لِمَنْ لَبَسَ الْحَقْنِ عَلَى الطَّهَارَةِ: ١/ح (١٣٣٦).

(٧) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٧٨٩٩): (صدوق يهم قليلاً).

(٨) أخرجه من هذا الطريق: الحميدي في مسنده: أَحَادِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: ٢/ح (٧٧٦). والإمام أحمد في مسنده: أَوَّلُ مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ: حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: ٣٠/ح (١٨٢٣٩). والترمذي: أَبْوَابُ اللَّبَاسِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي لُبْسِ

(عند الدارقطني، وأبي نعيم)^(٢)، وداود بن يزيد الأودي^(٣) (عند الطحاوي، والطبراني، وأبي نعيم)^(٤)، وأبو حفص عمر بن أبي زائدة الكوفي^(٥) (عند مسلم، وأبي عوانة)^(٦)، وعبدالله بن أبي السفر^(٧) (عند ابن الأعرابي، والطبراني، وأبي نعيم)^(٨)، وأبو إسحاق عمرو بن عبدالله السبيعي^(٩) (عند أبي داود، والترمذي، والطبراني)^(١٠)، وعبدالله بن عون^(١١) (عند النسائي، والطحاوي، والبيهقي)^(١٢)، وإسماعيل بن أبي خالد

الجبّة والحفّين: ٤/ح (١٧٦٨)، وقال: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ). وأبو عوانة في المستخرج: كِتَابُ الْإِيمَانِ: بَيَانُ إِبَاحَةِ الْمَسْحِ عَلَى الْحُفَّينِ إِذَا أَدْخَلَ رِجْلَيْهِ فِيهِمَا وَهُمَا طَاهِرَتَانِ: ١/ح (٧٠٠). وأبو محمد الحسن بن عبد الرحمن الزاهر مزي الفارسي (ت ٣٦٠هـ) في المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: مَنْ قَالَهُ عَلَى لَفْظِ الشَّهَادَةِ: ١/ح (٤٦٧). وأبو الفضل عبيد الله بن عبد الرحمن بن محمد الزهري (ت ٣٨١هـ) في حديثه: ح (٢٢٦). ورواه معلقاً الدارقطني في علله: ٧/المسألة: (١٢٣٥). وأبو نعيم في معرفة الصحابة: باب الميم: الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: ٥/ح (٦٢٢٩).
(١) قال ابن عدي في الكامل: ٤/الترجمة: (٧٧٥): (قال النَّسَائِيُّ، فيما أخبرني مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ، عنه: قال سليم مولى الشعبي ليس بثقة).

(٢) رواه من هذا الطريق معلقاً: الدارقطني في علله: ٧/المسألة: (١٢٣٥). وأبو نعيم في تاريخ أصبهان: ٢/٣٣٤، وفي معرفة الصحابة: ٥/ح (٦٢٢٩).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (١٨١٨): (ضعيف).

(٤) أخرجه من هذا الطريق: الطحاوي في شرح معاني الآثار: كتاب الطهارة: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْحُفَّينِ كَمْ وَفْتُهُ لِلْمُقِيمِ وَالْمُسَافِرِ: ١/ح (٥٢٢). والطبراني في الأوسط: باب الميم: مَنْ اسْتَمَّه مُعَاذًا: ٨/ح (٨٥٢٤)، وقال: (لَا يَرَوِي هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ دَاوُدَ الْأَوْدِيِّ إِلَّا مَكِّيٌّ، وَلَا قَالَ أَحَدٌ مِمَّنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الشَّعْبِيِّ: فَكَانَتْ سُنَّةً لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ إِلَّا دَاوُدَ). ورواه الدارقطني في علله معلقاً: ٧/المسألة: (١٢٣٥). وأبو نعيم في معرفة الصحابة معلقاً: باب الميم: الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: ٥/ح (٦٢٢٩).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤٨٩٧): (صدوق، رمي بالقدر).

(٦) أخرجه من هذا الطريق: مسلم: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْحُفَّينِ: ١/ح (٢٧٤). وأبو عوانة في المستخرج: كِتَابُ الْإِيمَانِ: بَيَانُ إِبَاحَةِ الْمَسْحِ عَلَى الْحُفَّينِ إِذَا أَدْخَلَ رِجْلَيْهِ فِيهِمَا وَهُمَا طَاهِرَتَانِ: ١/ح (٧٠١).

(٧) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٣٣٥٩): (ثقة).

(٨) أخرجه من هذا الطريق: ابن الأعرابي في معجمه: بَابُ الْهَلَاءِ: ٣/ح (٢٤٠٠). والطبراني في الأوسط: بَابُ الْحَاءِ: مَنْ اسْتَمَّه حَقْصًا: ٤/ح (٣٥٢٥)، وقال: (لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي السَّقَرِ، إِلَّا عُمَرُ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ). وأبو نعيم في معرفة الصحابة معلقاً: باب الميم: الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: ٥/ح (٦٢٢٩).

(٩) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٥٠٦٥): (ثقة مكثّر عابد، اختلط بآخره).

(١٠) أخرجه من هذا الطريق: أبو داود: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْحُفَّينِ: ١/ح (١٥١). والترمذي في الشمائل المحمدية: بَابُ مَا جَاءَ فِي لِيَّاسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: ١/ح (٧١). والطبراني في الأوسط: باب الميم: مَنْ اسْتَمَّه مِقْدَامًا: ٨/ح (٨٩٣٣)، وقال: (لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ إِلَّا شَرِيكٌ، وَلَا رَوَاهُ عَنْ شَرِيكٍ إِلَّا أَسَدُ بْنُ مُوسَى، وَنَحْنُ بِنُ آدَمَ).

(عند الطبراني)^(٣)، وأبو عبد الله مندل بن علي الكوفي^(٤) (عند الطبراني)^(٥)، -أحد عشر راوياً-، عن الشعبي، ورواه أيوب بن جابر بن سيار^(٦)، عن أبي إسحاق (عند الدارقطني)^(٧)، -كلاهما- (الشعبي وأبو إسحاق)، عن عروة بن المغيرة^(٨)، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، به.

الخلاصة: روي الحديث من تسعة أوجه، وقد رجح أبو زرعة الوجه الخامس وفيه رواية الشعبي عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، فقال: (أَنَا إِلَى حَدِيثِ الشَّعْبِيِّ بِلَا عُرْوَةٍ أَمِيلُ؛ إِذَا كَانَ لِلشَّعْبِيِّ أَصْلٌ فِي الْمَسْحِ)^(٩)، والحديث قد رواه البخاري، ومسلم من طريق الشعبي، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه، به، أما الدارقطني فرجح رواية الشعبي عن عروة عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، فقال: (وَأَحْسَنُهَا إِسْنَادًا حَدِيثُ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمَغِيرَةِ، عَنْ أَبِيهِ)^(١٠)، وكذلك صحح الترمذي رواية يونس بن أبي إسحاق، عن الشعبي، عن عروة بن المغيرة بن شعبة، عن أبيه بقوله: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ)^(١١).

(١) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٣٥١٩): (ثقة، ثبت، فاضل، من أقران أيوب في العلم، والعمل، والسن).

(٢) أخرجه من هذا الطريق: النسائي في الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ مَعَ النَّاصِيَةِ: ١/ح(١١١)، وفي الصغرى: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: غَسْلُ الْكُفَّينِ: ١/ح(٨٢). والطحاوي في شرح معاني الآثار: كتاب الطهارة: بَابُ فَرْضِ مَسْحِ الرَّأْسِ فِي الْوُضُوءِ: ١/ح(١٣٣).

(٣) أخرجه من هذا الطريق: الطبراني في الاوسط: بَابُ الْمِيمِ: مَنِ اسْتَمَّ مُحَمَّدٌ: ٥/ح(٥٢٨٧)، وقال: (لَمْ يُجَوِّدْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ إِلَّا مُوسَى بْنُ أَعْيَنَ، تَفَرَّدَ بِهِ: الْمُعَاذِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَرَوَاهُ الْمُعَاذِيُّ أَيْضًا: عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ مَعْنٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ: عُرْوَةَ بْنَ الْمَغِيرَةِ)، ولفظه: (كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ لَيْلًا، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟، فَقُلْتُ: أَنَا الْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، فَقَالَ: أَمْسِكْ عَلَيْكَ، فَأَمْسَكْتُ لَهُ نَاقَتَهُ، وَأَنْطَلَقَ حَتَّى مَا رَأَيْتُهُ، ثُمَّ عَادَ فَوَضَّأْتُهِ، فَحَسَرَ عَنْ ذِرَاعَيْهِ، فَضَاقَ كُمُ الْجُبَّةِ، فَأَخْرَجَ يَدَيْهِ مِنْ تَحْتِهَا فَتَوَضَّأَ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ وَوَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، فَقُلْتُ: إِلَّا تَنْزِعُ خُفَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟، فَقَالَ: إِنِّي أَذْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٦٨٨٣): (ضعيف).

(٥) أخرجه من هذا الطريق: الطبراني في المعجم الكبير: بَابُ الْمِيمِ: ٢٠/ح(٨٧٢)، ولفظه: (وَضَّأْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ نَسِيتُ؟، قَالَ: بَلْ أَنْتَ نَسِيتَ، بِذَا أَمَرَنِي رَبِّي ﷺ).

(٦) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٦٠٧): (ضعيف).

(٧) رواه من هذا الطريق: الدارقطني في علله معلقاً: ٧/المسألة: (١٢٣٥).

(٨) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: الترجمة: (٤٥٦٩): (ثقة).

(٩) علل الحديث لابن أبي حاتم: ١/المسألة: (٨).

(١٠) علل الدارقطني: ٧/المسألة: (١٢٣٥).

(١١) الجامع الكبير للترمذي: ٤/ح(١٧٦٨).

نسب الدارقطني الوهم في رواية أبي جابر محمد بن عبدالله المروزي، عن جعفر بن عون، عن الشعبي ومحمد بن سيرين، عن ابن المغيرة، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً، إلى أبي جابر، فقال: (وَوَهُم، وَإِنَّمَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ ابْنُ عَوْنٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ وَحْدَهُ، وَعَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ وَهْبٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ) ^(١)، وقال ابن عون عند روايته الحديث: (فَلَا أَحَقُّظُ حَدِيثَ دَا مِنْ حَدِيثِ دَا). ^(٢)

قال الدارقطني في رواية حريث بن أبي مطر، وركبنا بن أبي زائدة، كلاهما، عن عامر الشعبي، عن مسروق بن الأجدع، عن المغيرة رضي الله عنه، مرفوعاً: (وَتَابَعَهُ زَكْرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ مِنْ رِوَايَةِ سَعِيدِ الْأُمَوِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَكْرِيَّا، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ. وَقِيلَ: إِنَّ ابْنَ الْأُمَوِيِّ اخْتَلَطَ عَلَيْهِ أَحَادِيثُ أَبِيهِ عَنْ زَكْرِيَّا بِأَحَادِيثِهِ عَنْ حُرَيْثِ بْنِ أَبِي مَطَرٍ، وَهَذَا يُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ مِنْهَا) ^(٣)، وقال أيضاً: (غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ زَكْرِيَّا عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْهُ (المغيرة)، تفرد به سعيد الأموي عن أبيه وعنه سعيد الأموي عن أبيه عن زكريا عن الشعبي عن عروة عن أبيه المشهور للذي عند الناس). ^(٤)

في لفظ مجالد عند الإمام أحمد زيادة: (ثُمَّ لَمْ أَمْشِ حَافِيًا بَعْدُ) ^(٥)، وهذه اللفظة لاتصح، لأن مجالداً ضعيف تفرد بها وخالف كل من روى الحديث عن الشعبي، وقال الطبراني في رواية عبدالله بن رجاء، عن عمر بن أبي زائدة، عن عبدالله بن أبي السفر، عن الشعبي، عن عروة بن المغيرة رضي الله عنه، عن أبيه: (لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ، إِلَّا عُمَرُ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، تَفَرَّدَ بِهِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ). ^(٦)

قال الطبراني في رواية المعافى بن سليمان، عن موسى بن أعين، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن عامر الشعبي، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه رضي الله عنه: (لَمْ يُجَوِّدْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ إِلَّا مُوسَى بْنُ أَعْيَنَ، تَفَرَّدَ بِهِ: الْمُعَاوِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَرَوَاهُ الْمُعَاوِيُّ أَيْضًا: عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ مَعْنٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ عُرْوَةَ بْنَ الْمُغِيرَةِ). ^(٧)

قال الطبراني في رواية مكّي بن إبراهيم، عن داود بن يزيد الأودي، عن عامر الشعبي، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه رضي الله عنه: (لَا يَرَوِي هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ دَاوُدَ الْأَوْدِيِّ إِلَّا مَكِّيٌّ، وَلَا قَالَ أَحَدٌ مِمَّنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الشَّعْبِيِّ: فَكَانَتْ سُنَّةُ لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، وَلِلْمَقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ إِلَّا دَاوُدَ). ^(٨)

(١) علل الدارقطني: ٧/المسألة: (١٢٣٥).

(٢) ينظر: السنن الكبرى للنسائي: ١/ح(١١١).

(٣) علل الدارقطني: ٧/المسألة: (١٢٣٥).

(٤) أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني: ٤/ح(٤٣٢٥).

(٥) ينظر: مسند الإمام أحمد: ٣٠/ح(١٨١٤١).

(٦) المعجم الأوسط: ٤/ح(٣٥٢٥).

(٧) المصدر نفسه: ٥/ح(٥٢٨٧).

(٨) المصدر نفسه: ٨/ح(٨٥٢٤).

قال الطبراني في رواية أسد بن موسى، عن شريك، عن أبي إسحاق، عن عامر الشعبي، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه عليه السلام: (لَمْ يَرَوْا هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ إِلَّا شَرِيكَ، وَلَا رَوَاهُ عَنْ شَرِيكَ إِلَّا أَسَدُ بْنُ مُوسَى، وَيَحْيَى بْنُ آدَمَ).^(١)

الوجه الأول: رواه حماد بن أبي سليمان، ومنصور بن المعتمر، والسري بن إسماعيل، وجابر بن يزيد الجعفي، -أربعتهم-، عن عامر الشعبي، عن إبراهيم بن أبي موسى الأشعري، عن المغيرة عليه السلام، قال أبو زرعة: (وَهُمْ فِيهِ حَمَادٌ؛ خَالَفَهُ أَبُو إِسْحَاقَ السَّبَّيْعِيُّ، وَابْنُ أَبِي خَالِدٍ، وَخُصَيْنٌ)^(٢)، وقال ابن أبي حاتم: (يعني: أنهم رَوَوْا هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الْمَغِيرَةِ، عَنِ الْمُغِيرَةِ؛ وَلَيْسَ لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي مُوسَى هَاهُنَا مَعْنَى).^(٣)

في رواية مندل بن علي، عن بكير بن عامر، عن الشعبي، عن عروة بن المغيرة، عن المغيرة عليه السلام، مرفوعاً، ولفظه: (وَضَأْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَمَسَحَ عَلَيَّ خُفَّيْهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ نَسِيتُ؟ قَالَ: بَلْ أَنْتَ نَسِيتَ، بِذَا أَمَرَنِي رَبِّي ﷻ) زيادة لفظ تفرد بها ضعيفان مندل بن علي وبكير بن عامر البجلي فالحديث بهذه اللفظة ضعيف. وروي عن حماد بن أبي سليمان، عن عامر الشعبي، وإبراهيم بن أبي موسى الأشعري، عن المغيرة^(٤)، وصوابه: عن الشعبي عن إبراهيم بن أبي موسى الأشعري كما عند محمد بن الحسن، وأبي الشيخ الأصبهاني، والدارقطني^(٥)، والله تعالى أعلم.

(١) المصدر نفسه: ٨/ح (٨٩٣٣).

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم: ١/المسألة: (١٦٠).

(٣) المصدر نفسه: ١/المسألة: (١٦٠).

(٤) تاريخ أصبهان: ٣٠٦/١.

(٥) ينظر: الآثار لمحمد بن الحسن: ١/ح (١١). وطبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ الأصبهاني: ١/٣٢٨. وعلل

الدارقطني: ٧/المسألة: (١٢٣٥).

الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صاحب الآيات
البيّنات، وعلى آله الأطهار وأصحابه الأبرار، وبعد.

فبعد هذه الدراسة لألفاظ المقارنة والتفضيل عند ابن أبي حاتم الرازي في علله -دراسة نقدية
في كتاب الطهارة-، توصل الباحث إلى جملة من النتائج، والتوصيات، وهي:

أولاً: اسمه وكنيته ونسبه: هو أبو محمّد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن
مهران، المعروف بابن أبي حاتم، التميمي الحنظلي الرازي، ولد سنة أربعين ومائتين (240هـ)،
وتوفي في المحرم، سنة سبع وعشرين وثلاث مائة (327هـ)، بالري، وقيل: بطوس، وله بضع
وثمانون سنة.

ثانياً: صفاته الخُلقية، وولادته ووفاته: كان ورعاً تقيّاً، زاهداً، ذا عقيدة سليمة على منهج السلف
في الذب عن الصحابة رضي الله عنهم والأئمة، وغيرهم.

ثالثاً: رحل في طلب العلم قبل أن يحتلم، وصار إلى الأفاق في الرواية عن الشيوخ، وروى عنه
كبار المحدثين، حتى قال الذهبي عنه: (الإمام ابن الإمام)، وقال أيضاً: (العلامة، الحافظ، كان
بحراً لا تكدره الدلاء)، وقال الحافظ ابن حجر عنه: (الحافظ، العلم، الثقة)، وقد ألف المؤلفات
النافعة: وكانت كتبه المطبوعة سبعة، والمخطوطة ثلاثة، والمفقودة خمسة عشر مؤلفاً، ومن
أبرزها: (علل الحديث)، و(تقدمة الجرح والتعديل)، و(الجرح والتعديل)، و(المراسيل)، و(تفسير
القرآن العظيم)، وغيرها، ونقل مؤلفات غيره رايّاً لها، وصل إلينا منها أربعة مؤلفات.

رابعاً: أطلق ابن أبي حاتم في كتاب علل الحديث (22) لفظاً من ألفاظ المقارنة والتفضيل، هي:
(أصح-أشبه-أحفظ-أحب-أعلم-أضبط-أكثر-أثبت-أفهم-أسهل-أحسن-أتقن-أوثق-أعرف-أقدم-أشهر-
أعجب-أعلى-أقوى-أشد-أميل-أنكر)، وهذه الألفاظ أطلقها ابن أبي حاتم، أو نقلها عن أبيه؛ أبي
حاتم محمّد بن إدريس، وأبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازيين.

خامساً: أطلق ابن أبي حاتم في كتاب علل الحديث لفظ (أصح) (318) مرة، وأطلق لفظ: (أشبه)
(278) مرة، وأطلق لفظ: (أحفظ) (115) مرة، وأطلق لفظ (أحب) (12) مرة، وكذلك لفظ
(أعلم، وأضبط)، وأطلق لفظ (أكثر) (8) مرات، ومثله لفظ: (أثبت)، وأطلق لفظ: (أفهم) (6)
مرات، ولفظ: (أسهل) (5) مرات، ولفظ: (أحسن) (4) مرات، ولفظ: (أتقن) (3) مرات، ومثله
لفظ: (أوثق)، وأطلق لفظ: (أعرف) (2) مرتين، ومثله لفظ (أقدم)، وأطلق كل من الألفاظ:
(أشهر-أعجب-أعلى-أقوى-أشد-أميل-أنكر)، مرة واحدة، وهذه إحصائية عامة لجميع ألفاظ
الكتاب، وما تناولته منها ألفاظ المقارنة والتفضيل في كتاب الطهارة.

سادساً: أطلق ابن أبي حاتم في علله، لفظ: (أصح)، اثنتي عشرة مرة، في كتاب الطهارة في
اثنتي عشرة مسألة، وهو ما تناولته في الفصل الأول.

سابعاً: أطلق ابن أبي حاتم في علله، لفظ: (أشبه)، أربعاً وعشرين مرة في كتاب الطهارة في
إحدى وعشرين مسألة، وهو ما تناولته في الفصل الثاني.

ثامناً: أطلق ابن أبي حاتم في علله، لفظ: (أحفظ)، إحدى عشرة مرة في كتاب الطهارة في عشر
مسائل، وأطلق لفظ: (أكثر)، مرة واحدة، ومثله لفظ: (أثبت)، ولفظ: (أميل)، في كتاب الطهارة،
وهو ما تناولته في الفصل الثالث.

تاسعاً: وقعت بعض هذه الألفاظ مرتين أو أكثر في مسألة واحدة، لذلك درستّها في موضع
واحد، ولم أفصلها في فصول متعددة لمراعاة الوحدة الموضوعية في دراسة الحديث، وهي
المسائل المرقمة ب: (9-11-21-45-47-82-91-192)، عند ابن أبي حاتم في علله، ولعله يحكم
على الحديث نفسه بأحكام متعددة، فمرة يحكم عليه جملة واحدة فيقول مثلاً: (وسائر الأحاديث
عن المُغِيرَةِ أَصَحُّ)، ويحكم مرة أخرى على رجحان بعض وجوه هذا الحديث، فيقول: (سألنا
إبراهيم بن موسى، فقال: أيُّ حديثٍ في المسح على الخُفَّينِ أَصَحُّ؟ فسكتنا، فقال: هو حديثُ

- الأعمش، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مسروق، عَنْ المغيرة)، فرجح هذا الوجه على بقية الوجوه الخمسة، هي المسائل المرقمة ب: (135-78-65-9-34-2).
 عاشرًا: أطلق لفظ: (أصح)، لمعان متعددة، سأوجزها على النحو الآتي:
 أ. أطلق لفظ: (أصح)، وأراد به بعد الموازنة والمفاضلة ترجيح رواية الأكثر، كما وقع في المسألة: (9-65-82-192).
 ب. أطلق لفظ: (أصح)، وأراد به ترجيح رواية الأوثق والأحفظ، كما وقع في المسائل: (9-11-135-91-82-65-21).
 ج. أطلق لفظ: (أصح)، وأراد به الترجيح بين الرواة وإن كان الاختلاف على ضعيف، كما وقع في المسألة: (11).
 د. أطلق لفظ: (أصح)، وأراد به ترجيح لفظ على لفظ آخر للحديث نفسه، كما وقع في المسائل: (9-65-135).
 هـ. أطلق لفظ: (أصح)، وأراد به ترجيح وجه مرفوع على وجه موقوف لحديث واحد، كما وقع في المسألة: (91).
 و. أطلق لفظ: (أصح)، وأراد به ترجيح وجه موقوف على مرفوع، كما وقع في المسألة: (98).
 ز. أطلق لفظ: (أصح)، وأراد به ترجيح حديث محفوظ على حديث غير محفوظ، كما وقع في المسألة: (135).
 ح. أطلق لفظ: (أصح)، وأراد به ترجيح وجه مرسل على آخر متصل، كما وقع في المسألة: (82-152).
 ط. أطلق لفظ: (أصح)، وأراد به ترجيح وجه متصل على آخر مرسل أو منقطع للحديث نفسه، كما وقع في المسألة: (143-21).
 ي. أطلق لفظ: (أصح شيء في الباب)، وأراد بذلك أقل الأحاديث ضعفًا في معرض الترجيح بين أحاديث ضعيفة كلها، كما وقع في المسألة: (93).
 حادي عشر: أطلق لفظ: (أشبه)، لمعان متعددة، سأوجزها على النحو الآتي:
 أ. أطلق لفظ: (أشبه)، وأراد به بعد الموازنة والمفاضلة ترجيح رواية الأحفظ، كما وقع في المسائل: (82-34-21-13-11-2).
 ب. أطلق لفظ: (أشبه)، وأراد به ترجيح رواية الأكثر، كما وقع في المسائل: (13-28-82-96-192).
 ج. أطلق لفظ: (أشبه)، وأراد به ترجيح المرسل على المتصل، كما وقع في المسائل: (58-70-82).
 د. أطلق لفظ: (أشبه)، وأراد به ترجيح المتصل على المرسل، كما وقع في المسألة: (21-42).
 هـ. أطلق لفظ: (أشبه)، وأراد به ترجيح الموقوف على المرفوع، كما وقع في المسائل: (48-50-51).
 و. أطلق لفظ: (أشبه)، وأراد به ترجيح المحفوظ على غير المحفوظ، كما وقع في المسائل: (42-70).
 ز. أطلق لفظ: (أشبه)، وأراد به الترجيح بين راويتين ثقتين، كما وقع في المسألة: (96).
 ح. أطلق لفظ: (أشبه)، وأراد به ترجيح اسم صحابي على آخر، أو عند الاختلاف في اسم الصحابي راوي الحديث، كما وقع في المسألة: (142).
 ط. أطلق لفظ: (أشبه)، وأراد به الترجيح بين أحاديث مخرجها متعددة، كما وقع في المسائل: (26-41-46-67).
 ي. أطلق لفظ: (أشبه)، وأراد به الترجيح بين أحاديث مخرجها متحدة، كما وقع في المسائل: (41).

س. أطلق لفظ: (أشبهه)، وأراد به ترجيح المرسل على متصل للحديث نفسه، كما وقع في المسألة: (42-70-78).

ثاني عشر: أطلق لفظ: (أحفظ-وأميل-وأثبت-وأكثر)، لمعان متعددة، سأوجزها على النحو الآتي:

أ. أطلق لفظ: (أحفظ)، وأراد الترجيح بين الرواة للحديث الواحد من ناحية حفظ الحديث سنداً أو متناً، كما وقع في المسائل: (9-11-12-34-38-45-47-61-91-169).

ب. أطلق لفظ: (أحفظ)، وأراد به ترجيح من اشتهر بأنه صاحب حفظ وكتاب، على من انفرد بأحدهما، كما وقع في المسألة: (61).

ج. أطلق لفظ: (أثبت)، وقد أوردها في معرض الترجيح بين الرواة للحديث الواحد؛ فيرجح حفظ أحدهما على الآخر، وإن كانا ثقتين، كما وقع في المسألة: (47).

د. أطلق لفظ: (أميل)، في معرض ترجيحه بين أحاديث تعارض فيها الاتصال والانقطاع، كما وقع في المسألة: (8).

هـ. أطلق لفظ: (أكثر)، وأراد به الترجيح بين رواة الحديث الواحد في حفظ الإسناد، كما وقع في المسألة: (45).

ثالث عشر: قد يورد ابن أبي حاتم لفظة أصح مجردة في معرض سؤاله لأبيه وأبي زرعة، وقد يوردها مضافة كأن يقول أصح حديث في الباب، أو يوردها معرفةً بقوله: (الأصح)، ومثل ذلك يقع على لفظ: (أحفظ-وأشبهه)، فقد يقول: (أحفظهم، وأشبههم، وأشبهها، وأشبههما).

رابع عشر: ومن النتائج الفرعية التي توصل إليها الباحث، ما يأتي:

أ. يذهب أبو زرعة الرازي إلى الأخذ بالحديث الضعيف إذا كان في باب الدعاء، فهو يذهب مذهب جواز الأخذ بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، لأنَّ الدعاء منه.

ب. يقدم ابن أبي حاتم الثوريَّ على شعبة في الحديث؛ وهو ما تبين في كتاب العلل، وصرح به في كتاب الجرح والتعديل، ولعل ذلك يعود إلى ما اشتهر به شعبة من خطئه في الأسماء، وهذا لا يقتضي أن يكون الخطأ من شعبة مع اشتهاره بذلك، وأبو زرعة الرازي يجزم بغلظه إذا خالف الثوريَّ، وصرح بذلك، وخالفه أبو حاتم الرازي فلم يعتبر ذلك في هذا الحديث بعينه، مع ترده، فدل ذلك على اعتبار قاعدة القرائن، لأن كل حديث بحسب القرائن المحيطة به، كما وقع في المسألة: (45).

د. من القرائن التي رجَّح ابن أبي حاتم فيها طرق الحديث الترجيح لطرق ووجوه الأحاديث بالأكثر والأحفظ.

هـ. يعد ابن أبي حاتم من أصحاب الاستقراء المطلق فهو يصحح الحديث بعد استيعاب ودراسة أسانيد جميع الأحاديث في الباب الواحد، فيعرض الروايات والوجوه، ليبين النقص والزيادة في الإسناد والمتن، وهذا صنيعه في علل الحديث.

و. بعض الأحاديث لا يمكن الجزم في صحتها، أو ضعفها حتى عند كبار النقاد المتقدمين، كما وقع في المسائل: (11-45).

ز. قد يختلف أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان في ترجيح أحد وجوه الحديث باعتبار قرينة ظهرت لأحدهما بسبب الزيادة في العلم مع الموافقة في أصل النقد، وقد يختلف ابن أبي حاتم مع أبيه في ترجيح الأحاديث، كما وقع في المسائل: (2-9-28-34-41-42).

التوصيات:

بعد هذه الدراسة في ألفاظ المقارنة والتفضيل لابن أبي حاتم في علل الحديث أوصي طلبة العلم في مرحلة الدراسات العليا؛ الماجستير، والدكتوراه، بما يأتي:

- دراسة ألفاظ المقارنة والتفضيل عند ابن أبي حاتم في علله، في بقية كتب علل الحديث.
- دراسة بقية ألفاظ النقد الحديثي في علل الحديث لابن أبي حاتم.
- دراسة تراجم الرجال في الجرح والتعديل التي نقدها في كتاب العلل، وسكت عنها في كتاب الجرح والتعديل، لأنها مكملته له.

رب اغفر وارحم وأنت خير الراحمين
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه أجمعين

الباحث

ثَبَّتِ الْمَصَادِرَ
وَالْمَرَاجِعَ

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الإبانة عن أصول الديانة لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت324هـ)، تحقيق الدكتورة فوقية حسين محمود، طبع دار الأنصار، القاهرة، (1397هـ)، ط1.
- الأحاد والمثاني لأبي بكر بن أبي عاصم أحمد بن عمرو بن الضحاك الشيباني (ت287هـ)، تحقيق الدكتور باسم فيصل أحمد الجوابرة، طبع دار الراية، الرياض، (1411هـ-1991م)، ط1.
- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايمار بن عثمان البوصيري الكناشي الشافعي (ت840هـ)، تحقيق دار المشكاة للبحث العلمي، طبع دار الوطن للنشر، الرياض، (1420هـ-1999م)، ط1.
- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق مركز خدمة السنة والسيرة، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة، (1415هـ-1994م)، ط1.
- الآثار لأبي عبدالله محمد بن الحسن الشيباني (ت189هـ)، تحقيق أبو الوفا محمود شاه بن السيد مبارك شاه القادري الحنفي الأفغاني، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، (د.ط).
- الآثار لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حبة الأنصاري (ت182هـ)، تحقيق أبو الوفا محمود شاه بن السيد مبارك شاه القادري الحنفي الأفغاني، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، (د.ط).
- أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم وآدابه لأبي محمد عبدالله بن محمد الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت369هـ)، تحقيق صالح بن محمد الونيان، طبع دار المسلم للنشر والتوزيع، (1998م)، ط1.
- الأدب المفرد لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (ت256هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، طبع دار البشائر الإسلامية، بيروت، (1409هـ-1989م)، ط3.
- الأربعون لأبي الحسن محمد بن أسلم الطوسي (ت242هـ)، تحقيق مشعل بن باني الجبرين المطيري، طبع دار ابن حزم، بيروت، (1421هـ-2000م)، ط1.
- الأربعون لأبي العباس الحسن بن سفيان الشيباني الخراساني النسوي (ت303هـ)، تحقيق محمد بن ناصر العجمي، طبع دار البشائر الإسلامية، بيروت، (1414هـ)، (ط1).
- الأربعون حديثاً لأبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الأجرى البغدادي (ت360هـ)، تحقيق بدر بن عبد الله البدر، طبع أضواء السلف، الرياض، (1420هـ-2000م)، ط2.
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث لأبي يعلى خليل بن عبدالله بن خليل القزويني (ت446هـ)، تحقيق الدكتور محمد سعيد عمر إدريس، طبع مكتبة الرشد، الرياض، (1409هـ)، ط1.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبد البر القرطبي (ت463هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، طبع دار الجيل، بيروت، (1412هـ-1992م)، ط1.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة لأبي الحسن عز الدين علي بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري المعروف بابن الأثير (ت630هـ)، تحقيق علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، (1415هـ-1994م)، ط1.
- الأسماء والصفات لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي الخسروجدي الخراساني البيهقي (ت458هـ)، تحقيق عبدالله بن محمد الحاشدي، طبع مكتبة السوادى، جدة، (1413هـ-1993م)، ط1.
- الإصابة في تمييز الصحابة لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، (1415هـ)، ط1.

- أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم للإمام الدارقطني، بترتيب أبي الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي الشيباني المعروف بابن القيسراني (ت507هـ)، تحقيق محمود محمد نصار، والسيد يوسف، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، (1419هـ-1998م)، ط1.
- اعتقاد أئمة الحديث لأبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي الجرجاني (ت371هـ)، تحقيق محمد بن عبدالرحمن الخميس، طبع دار العاصمة، الرياض، (1412هـ)، ط1.
- الاعتقاد القادري لأبي طاهر أحمد بن الحسن الباقلائي البغدادي (ت489هـ)، تحقيق عبدالعزيز بن محمد آل عبداللطيف، طبع مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، الجزء: 18/العدد: 39، ذو الحجة، (1427هـ).
- الأعلام لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي الزركلي الدمشقي (ت1396هـ)، طبع دار العلم للملايين، (2002م)، ط15.
- أقوال الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات لمرعي بن يوسف بن أبي بكر الكرمي المقدسي الحنبلي (ت1033هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، (1406هـ)، ط1.
- إكرام الضيف لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم البغدادي الحربي (ت285هـ)، تحقيق عبد الله عائض الغرازي، طبع مكتبة الصحابة، طنطا، (1407هـ)، ط1.
- إكمال الإكمال أو تكملة لكتاب الإكمال لمعين الدين أبي بكر محمد بن عبد الغني ابن نقطة الحنبلي البغدادي (ت629هـ)، تحقيق الدكتور عبد القيوم عبد رب النبي، طبع جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (1410هـ)، ط1.
- الإلزامات والنتبع لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني (ت385هـ)، تحقيق أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، (1405هـ-1985م)، ط2.
- أمالى ابن بشران لأبي القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله البغدادي (ت430هـ)، طبع دار الوطن، الرياض، (1418هـ-1997م)، ط1.
- أمالى المحاملي (رواية ابن يحيى البيه) لأبي عبد الله الحسين بن إسماعيل بن محمد الضبي المحاملي البغدادي (ت330هـ)، تحقيق الدكتور إبراهيم القيسي، طبع المكتبة الإسلامية، دار ابن القيم، عمان، الدمام، (1412هـ)، ط1.
- الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (ت224هـ)، تحقيق خليل محمد هراس، طبع دار الفكر، بيروت، (د.ت)، (د.ط).
- الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير اليمني الشافعي (ت558هـ)، تحقيق سعود بن عبد العزيز الخلف، طبع أضواء السلف، الرياض، (1419هـ-1999م)، ط1.
- الأنساب لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي (ت562هـ)، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، (1382هـ-1962م)، ط1.
- الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (ت507هـ)، تحقيق دي يونج، طبع ليدن، بريل، (1282هـ-1865م)، (د.ط).
- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت319هـ)، تحقيق أبو حماد صغير حنيف، طبع دار طيبة، الرياض، (1405هـ-1985م)، ط1.

- الإيمان لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن منده العبدى (ت395هـ)، تحقيق الدكتور علي بن محمد الفقيهى، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، (1406هـ)، ط2.
- البداية والنهاية لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشى البصرى الدمشقى (ت774هـ)، طبع دار الفكر، (1407هـ-1986م)، (د.ط.).
- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لسراج الدين أبى حفص عمر بن علي ابن الملقن الشافعى المصرى (ت804هـ)، تحقيق مصطفى أبو الغيط، وعبد الله بن سليمان، وياسر بن كمال، طبع دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، (1425هـ-2004م)، ط1.
- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لأبى الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الكتامى الحميرى ابن القطان الفاسى (ت628هـ)، تحقيق الدكتور الحسين آيت سعيد، طبع دار طيبة، الرياض، (1418هـ-1997م)، ط1.
- تاج العروس من جواهر القاموس لأبى الفيض محمد بن محمد الملقب بمرتضى الزبيدي (ت1205هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، طبع دار الهداية، (د.ت)، (د.ط.).
- تاريخ الأدب العربى لكارل بروكلمان (ت1956م)، طبع دار المعارف- القاهرة، (د.ت)، ط5.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام لأبى عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن قايمار الذهبى (ت748هـ)، تحقيق عمر عبد السلام التدمرى، طبع دار الكتاب العربى، بيروت، (1413هـ-1993م)، ط2.
- تاريخ أصبهان لأبى نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهانى (ت430هـ)، تحقيق سيد كسروى حسن، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، (1410هـ-1990م)، ط1.
- التاريخ الأوسط لأبى عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخارى (ت256هـ)، تحقيق محمود إبراهيم زايد، طبع دار الوعى، مكتبة دار التراث، حلب، القاهرة، (1397هـ-1977م)، ط1.
- تاريخ التراث العربى لفؤاد سزكين، طبع جامعة الإمام سعود، (د.ت)، (د.ط.).
- تاريخ بغداد لأبى بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادى (ت463هـ)، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، طبع دار الغرب الإسلامى، بيروت، (1422هـ-2002م)، ط1.
- تاريخ جرجان لأبى القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمى القرشى الجرجانى (ت427هـ)، طبع عالم الكتب، بيروت، (1407هـ-1987م)، ط4.
- تاريخ دمشق لأبى القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت571هـ)، تحقيق عمرو بن غرامة العمروى، طبع دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (1415هـ-1995م)، (د.ط.).
- التاريخ الكبير لأبى عبد الله محمد بن إسماعيل بن المغيرة البخارى (ت256هـ)، طبع دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، (د.ت)، (د.ط.).
- تاريخ واسط لأبى الحسن أسلم بن سهل الرزاز الواسطى (ت292هـ)، تحقيق كوركيس عواد، طبع عالم الكتب، بيروت، (1406هـ)، ط1.
- التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين لأبى المظفر طاهر بن محمد الأسفراينى (ت471هـ)، تحقيق كمال يوسف الحوت، طبع عالم الكتب، لبنان، (1403هـ-1983م)، ط1.
- تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة لأبى الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلانى (ت852هـ)، طبع محمد شكور الميادينى، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، (1418هـ-1998م)، ط1.
- التحبير في المعجم الكبير لأبى سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمى السمعانى المروزى (ت562هـ)، تحقيق منيرة ناجى سالم، طبع رئاسة ديوان الأوقاف، بغداد، (1395هـ-1975م)، ط1.

- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى، لأبى العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (ت1353هـ)، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، (د.ط).
- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف لأبى الحجاج يوسف بن عبدالرحمن المزى (ت742هـ)، تحقيق عبدالصمد شرف الدين، طبع المكتب الإسلامى، والدار القيمة، (1403هـ-1983م)، ط2.
- تحقيق القول بالعمل بالحديث الضعيف لعبد العزيز عبد الرحمن العثيم، طبع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، (1405هـ)، ط(السنة السابعة عشر-العددان السابع والستون والثامن والستون).
- تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى لعبدالرحمن بن أبى بكر السيوطى (ت911هـ)، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، طبع مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، (د.ت)، (د.ط).
- التدوين فى أخبار قزوين لأبى القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الراعى القزوينى (ت623هـ)، تحقيق عزيز الله العطاردي، طبع دار الكتب العلمية، (1408هـ-1987م)، (د.ط).
- تذكرة الحفاظ لأبى عبدالله محمد بن أحمد بن قايمار الذهبى (ت748هـ)، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، (1419هـ-1998م)، ط1.
- تسمية ما انتهى إلينا من الرواة لأبى نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد الأصبهاني (ت430هـ)، تحقيق عبدالله بن يوسف الجديع، طبع مطابع الرشيد، المدينة المنورة، (1409هـ)، ط1.
- تصحيفات المحدثين لأبى أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (ت382هـ)، تحقيق محمود أحمد ميرة، طبع المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، (1402هـ)، ط1.
- تعجيل المنفعة لأبى الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق الدكتور إكرام الله إمداد الحق، طبع دار البشائر، بيروت، (1996م)، ط1.
- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري فى الجامع الصحيح لأبى الوليد سليمان القرطبي الباجي الأندلسى (ت474هـ)، تحقيق الدكتور أبو لبابة حسين، طبع دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، (1406هـ-1986م)، ط1.
- تعظيم قدر الصلاة لأبى عبدالله محمد بن نصر بن الحجاج المروزي (ت294هـ)، تحقيق الدكتور عبدالرحمن عبدالجبار الفريوائي، طبع مكتبة الدار، المدينة المنورة، (1406هـ)، ط1.
- تعليقة على العلل لابن أبى حاتم لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي الحنبلي (ت744هـ)، تحقيق سامى بن محمد بن جاد الله، طبع أضواء السلف، الرياض، (1423هـ-2003م)، ط1.
- تغليق التعليق على صحيح البخاري لأبى الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق سعيد عبد الرحمن القرقي، طبع المكتب الإسلامى، دار عمار، بيروت، عمان، (1405هـ)، ط1.
- تفسير عبد الرزاق لأبى بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميرى اليماني الصنعاني (ت211هـ)، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، دراسة وتحقيق الدكتور محمود عبده، (1419هـ)، ط1.
- تقريب التهذيب لأبى الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق محمد عوامة، طبع دار الرشيد، سوريا، (1406هـ-1986م)، ط1.
- تقريب علم الحديث لأبى معاذ طارق بن عوض الله، طبع دار الكوثر، مصر، (د.ت)، ط1.
- التقريرات السنية شرح المنظومة البيقونية فى مصطلح الحديث لحسن بن محمد المشاط المالكي (ت1399هـ)، تحقيق فواز أحمد زمرلي، طبع دار الكتاب العربى، بيروت، لبنان، (1417هـ-1996م)، ط4.
- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لأبى بكر محمد بن عبد الغنى ابن نقطة الحنبلي البغدادي (ت629هـ)، تحقيق كمال يوسف الحوت، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، (1408هـ-1988م)، ط1.

- التلخيص (المطبوع بحواشي المستدرك على الصحيحين) لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن قايماز الذهبي (ت748هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطاء، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، (1411هـ-1990م)، ط1.
- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، طبع دار الكتب العلمية، (1419هـ-1989م)، ط1.
- تلخيص المتشابه في الرسم لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت463هـ)، تحقيق سكيئة الشهابي، طبع طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، (1985م)، ط1.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر النمري القرطبي (ت463هـ)، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، طبع وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، (1387هـ)، (د.ط.).
- التمييز لأبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت261هـ)، تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، طبع مكتبة الكوثر، السعودية، (1410هـ)، ط3.
- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت744هـ)، تحقيق سامي بن محمد بن جاد الله، وعبد العزيز بن ناصر الخباني، طبع أضواء السلف، الرياض، (1428هـ-2007م)، ط1.
- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل لعبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي العتمي اليماني (ت1386هـ)، طبع المكتب الإسلامي، (1406هـ-1986م)، ط2.
- تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأخبار لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الأملي الطبري (ت310هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، طبع مطبعة المدني، القاهرة، (د.ط.)، (د.ت.).
- تهذيب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، طبع مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، (1326هـ)، ط1.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف القضاعي الكلبى المزي (ت742هـ)، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، (1400هـ-1980م)، ط1.
- التوحيد لأبي منصور محمد بن محمود الماتريدي (ت333هـ)، تحقيق الدكتور فتح الله خليف، طبع دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، (د.ط.)، (د.ت.).
- التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (ت311هـ)، تحقيق عبد العزيز بن إبراهيم الشهبان، طبع مكتبة الرشد، السعودية، (1414هـ-1994م)، ط5.
- التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد لأبي عبد الله محمد بن إسحاق ابن منذر العبدي (ت395هـ)، تحقيق الدكتور علي محمد ناصر الفقيهي، طبع مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، دار العلوم والحكم، سوريا، (1423هـ-2002م)، ط1.
- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار لعز الدين أبي إبراهيم محمد بن إسماعيل الحسني الكحلاني الصنعاني المعروف بالأمير (ت1182هـ)، تحقيق صلاح بن عويضة، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، (1417هـ-1997م)، ط1.
- تيسير مصطلح الحديث لأبي حفص محمود بن أحمد طحان النعيمي، طبع مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، (1425هـ-2004م)، ط10.
- الثقات لأبي حاتم محمد بن أحمد بن حبان البستي (ت354هـ)، طبع دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، (1393هـ-1973م)، ط1.

- الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة لزين الدين أبي الفداء قاسم بن قطلوبغا السوداني الجمالي الحنفي (ت879هـ)، تحقيق شادي بن محمد آل نعمان، طبع مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، صنعاء، (1432هـ-2011م)، ط1.
- جامع الأصول في أحاديث الرسول لأبي السعادات مجد الدين المبارك بن محمد الشيباني الجزري ابن الأثير (ت606هـ)، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، طبع مكتبة الحلواني، ومطبعة الملاح، ومكتبة دار البيان، (د.ت)، ط1.
- جامع البيان في تأويل القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير بن غالب الأملي الطبري (ت310هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، طبع مؤسسة الرسالة، (1420هـ-2000م)، ط1.
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل لأبي سعيد صلاح الدين خليل بن كيكلي بن عبدالله الدمشقي العلائي (ت761هـ)، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، طبع عالم الكتب، بيروت، (1407هـ-1986م)، ط2.
- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن السلامي البغدادي الدمشقي الحنبلي (ت795هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، وإبراهيم باجس، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، (1422هـ-2001م)، ط7.
- الجامع الكبير لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت279هـ)، تحقيق بشار عواد معروف، طبع دار الغرب الإسلامي، بيروت، (1998م)، (د.ط.).
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت463هـ)، تحقيق الدكتور محمود الطحان، طبع مكتبة المعارف، الرياض، (د.ت)، (د.ط.).
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت256هـ)، تحقيق محمد زهير الناصر، طبع دار طوق النجاة، بيروت، (1422هـ)، ط1.
- جامع المقدمات العلمية لمهمات الكتب والمصنفات الشرعية لأبي يعلى البيضاوي، (د.ن)، (د.ت)، (د.ط.).
- الجرح والتعديل لأبي محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس التميمي الحنظلي الرازي ابن أبي حاتم (ت327هـ)، طبع دار إحياء التراث العربي، بيروت، (1271هـ-1952م)، ط1.
- جزء الألف دينار وهو الخامس من الفوائد المنتقاة والأفراد الغرائب الحسان لأبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان البغدادي المعروف بالقطيعي (ت368هـ)، تحقيق بدر بن عبدالله البدر، طبع دار النفائس، الكويت، (1414هـ-1993م)، ط1.
- الجزء الأول من أمالي أبي إسحاق لأبي إسحاق إبراهيم بن عبدالصمد بن موسى البغدادي (ت325هـ)، تحقيق الدكتور عبدالرحيم محمد بن أحمد، طبع مكتبة الرشد، الرياض، (1420هـ-1999م)، ط1.
- جزء الحسن بن عرفة العبدي لأبي علي الحسن بن عرفة بن يزيد العبدي البغدادي (ت257هـ)، تحقيق عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي، طبع دار الأقصى، الكويت، (1406هـ-1985م)، ط1.
- جزء فيه أحاديث أبي عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني لأبي بكر أحمد بن محمد ابن الحافظ الكبير أبي بكر أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني (ت498هـ)، تحقيق بدر بن عبد الله البدر، طبع مكتبة الرشد، الرياض، (1414هـ)، ط1.
- جزء محمد بن عاصم الثقفي الأصبهاني لأبي جعفر محمد بن عاصم بن عبد الله الأصبهاني الثقفي مولا هم (ت262هـ)، تحقيق مفيد خالد عيد، طبع دار العاصمة، الرياض، (1409هـ)، ط1.
- حديث الزهري لأبي الفضل عبيدالله بن عبدالرحمن بن محمد الزهري القرشي البغدادي (ت381هـ)، تحقيق الدكتور حسن بن محمد شبالة البلوط، طبع أضواء السلف، الرياض، (1418هـ-1998م)، ط1.

- حديث علي بن حجر السعدي عن إسماعيل بن جعفر المدني لأبي إسحاق إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري المدني (ت180هـ)، تحقيق عمر بن رفيد السفياني، طبع مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، وشركة الرياض للنشر والتوزيع، الرياض، (1418هـ-1998م)، ط1.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد الأصبهاني (ت430هـ)، طبع السعادة، بجوار محافظة مصر، (1394هـ-1974م)، (د.ط.).
- الدعاء لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي الطبراني (ت360هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، (1413هـ)، ط1.
- الدعوات الكبير لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت458هـ)، تحقيق بدر بن عبد الله البدر، طبع غراس للنشر والتوزيع، الكويت، (2009م)، ط1.
- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت458هـ)، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، (1405هـ)، ط1.
- دليل أرباب الفلاح لتحقيق فن الاصطلاح لحافظ بن أحمد الحكي (ت1377هـ)، (د.ن)، (د.ت)، (د.ط.).
- ذخيرة الحفاظ لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي الشيباني المعروف بابن القيسراني (ت507هـ)، تحقيق عبد الرحمن الفيواني، (1416هـ-1996م)، ط1.
- رحلة ابن فضال إلى بلاد الترك والروس والصقالية لأحمد بن فضال بن العباس (ت بعد 310هـ)، طبع دار السويدي، أبو ظبي، (2003م)، ط1.
- الرد على ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن قايماز الذهبي (ت748هـ)، تحقيق خالد بن محمد المصري، طبع الفاروق الحديثة، القاهرة، (1426هـ-2005م)، ط1.
- الرد على الجهمية والزنادقة لأبي عبدالله الامام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت241هـ)، تحقيق صبري بن سلامة شاهين، طبع دار الثبات للنشر والتوزيع، (د.ت)، ط1.
- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة لأبي عبدالله محمد جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي (ت1345هـ)، تحقيق محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، طبع دار البشائر الإسلامية، (1421هـ-2000م)، ط6.
- الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم لأبي الطيب نايف بن صلاح المنصوري، قدم له وراجع له ولخص أحكامه فضيلة الشيخ أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليمان، طبع دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، (1432هـ-2011م)، ط1.
- رؤية الله لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني (ت385هـ)، تحقيق إبراهيم محمد العلي-أحمد فخري الرفاعي، طبع مكتبة المنار، الأردن، (1411هـ)، (د.ط.).
- السنة لأبي بكر أحمد بن أبي عاصم بن الضحاك بن الشيباني (ت287هـ)، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، طبع المكتب الإسلامي، بيروت، (1400هـ)، ط1.
- السنة لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال البغدادي الحنبلي (ت311هـ)، تحقيق الدكتور عطية الزهراني، طبع دار الراية، الرياض، (1410هـ-1989م)، ط1.
- السنة لأبي عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن حنبل الشيباني البغدادي (ت241هـ)، تحقيق الدكتور محمد بن سعيد القحطاني، طبع دار ابن القيم، الدمام، (1406هـ-1986م)، ط1.
- سنن ابن ماجه لأبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني (ت273هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، طبع دار إحياء الكتب العربية، (د.ت)، (د.ط.).
- سنن أبي بكر الأثرم لأبي بكر أحمد بن محمد بن هاني الإسكافي الأثرم الطائي وقيل الكلبي (ت273هـ)، تحقيق عامر حسن صبري، طبع دار البشائر الإسلامية، (2004م)، ط1.

- سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني (ت275هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، طبع المكتبة العصرية، بيروت، (د.ت)، (د.ط).
- سنن الدارقطني لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني (ت385هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، (1424هـ-2004م)، ط1.
- سنن الدارمي لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي التميمي السمرقندي (ت255هـ)، تحقيق حسين سليم أسد الداراني، طبع دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، (1412هـ-2000م)، ط1.
- سنن سعيد بن منصور لأبي عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني (ت227هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، طبع دار السلفية، الهند، (1403هـ-1982م)، ط1.
- السنن الصغير لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت458هـ)، تحقيق عبد المعطي أمين قلججي، طبع جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان، (1410هـ-1989م)، ط1.
- السنن الكبرى لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت458هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، (1424هـ-2003م)، ط3.
- السنن الكبرى لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي (ت303هـ)، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، (1421هـ-2001م)، ط1.
- السنن المأثورة للشافعي لأبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني (ت264هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلججي، طبع دار المعرفة، بيروت، (1406هـ-)، ط1.
- سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني (ت275هـ)، تحقيق محمد علي قاسم العمري، طبع عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، (1403هـ-1983م)، ط1.
- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني (ت385هـ)، تحقيق الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، طبع مكتبة المعارف، الرياض، (1404هـ-1984م)، ط1.
- سير أعلام النبلاء لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن قايمز الذهبي (ت748هـ)، طبع دار الحديث، القاهرة، (1427هـ-2006م)، (د.ط).
- سير السلف الصالحين لأبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني الطليحي التيمي الأصبهاني الملقب بقوام السنة (ت535هـ)، تحقيق الدكتور كرم بن حلمي، طبع دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، (د.ت)، (د.ط).
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن العماد العكري الحنبلي (ت1089هـ)، تحقيق محمود الأرناؤوط، طبع دار ابن كثير، دمشق، بيروت، (1406هـ-1986م)، ط1.
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة لهبة الله أبي القاسم بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللاكائي (ت418هـ)، تحقيق أحمد بن سعد الغامدي، طبع دار طيبة، السعودية، (1423هـ-2003م)، ط8.
- شرح السنة لأبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني (ت264هـ)، تحقيق جمال عزون، طبع مكتبة الغرباء الأثرية، السعودية، (1415هـ-1995م)، ط1.
- شرح سنن ابن ماجه لعلاء الدين أبي عبد الله مغطاي بن قليج بن عبد الله البكري المصري الحكري الحنفي (ت762هـ)، تحقيق كامل عويضة، طبع مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، (1419هـ-1999م)، ط1.

- شرح العقيدة الطحاوية لعبد الرحمن بن ناصر البراك، طبع دار التدمرية، المملكة العربية السعودية، (1429هـ-2008م)، ط2.
- شرح علل الترمذي لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن السلامي البغدادي الدمشقي الحنبلي (ت795هـ)، تحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، طبع مكتبة المنار، الأردن، (1407هـ-1987م)، ط1.
- شرح مشكل الآثار لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت321هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، طبع مؤسسة الرسالة، (1415هـ-1494م)، ط1.
- شرح معاني الآثار لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت321هـ)، تحقيق محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق، طبع عالم الكتب، (1414هـ-1994م)، ط1.
- شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت1421هـ)، تحقيق فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، طبع دار الثريا للنشر، (1423هـ-2003م)، ط2.
- شرف أصحاب الحديث لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت463هـ)، تحقيق الدكتور محمد سعيد خطي اوغلي، طبع مكتبة دار إحياء السنة النبوية، أنقرة، (د.ت)، (د.ط).
- الشريعة لأبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الأجري البغدادي (ت360هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي، طبع دار الوطن، السعودية، (1420هـ-1999م)، ط2.
- شعار أصحاب الحديث لأبي أحمد محمد بن أحمد النيسابوري الكرابيسي المعروف بالحاكم الكبير (ت378هـ)، تحقيق صبحي السامرائي، طبع دار الخلفاء، الكويت، (د.ت)، (د.ط).
- شعب الإيمان لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت458هـ)، تحقيق الدكتور عبدعلي عبد الحميد حامد، طبع مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية بالهند، (1423هـ-2003م)، ط1.
- الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت279هـ)، تحقيق سيد بن عباس الجليمي، طبع المكتبة التجارية، مكة المكرمة، (1413هـ-1993م)، ط1.
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي الدارمي البستي (ت354هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، (1414هـ-1993م)، ط2.
- الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه لأبي أحمد محمد أمان بن علي جامي (ت1415هـ)، طبع المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، (1408هـ)، ط1.
- الصلاة لأبي نعيم الفضل بن عمرو بن حماد الملائي المعروف بابن دكين (ت219هـ)، تحقيق صلاح بن عايض الشلاحي، طبع مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، (1417هـ-1996م)، ط1.
- الضعفاء الكبير لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي المكي (ت322هـ)، تحقيق عبدالمعطي أمين قلجي، طبع دار المكتبة العلمية، بيروت، (1404هـ-1984م)، ط1.
- الضعفاء والمتروكون لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت597هـ)، تحقيق عبد الله القاضي، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، (1406هـ)، ط1.
- طبقات الحفاظ لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، (1403هـ)، ط1.

- طبقات الحنابلة لأبي الحسين محمد بن محمد ابن أبي يعلى (ت526هـ)، تحقيق محمد حامد الفقي، طبع دار المعرفة، بيروت، (د.ت)، (د.ط).
- طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت771هـ)، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي والدكتور عبدالفتاح محمد الحلو، طبع هجر للطباعة والنشر والتوزيع، (1413هـ)، ط2.
- طبقات الشافعيين لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي (ت774هـ)، تحقيق الدكتور أحمد عمر، والدكتور محمد زينهم، طبع مكتبة الثقافة الدينية، مصر، (1413هـ-1993م)، (د.ط).
- الطبقات الكبرى لأبي عبدالله محمد بن سعد بن منيع البصري البغدادي المعروف بابن سعد (ت230هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، (1410هـ-1990م)، ط1.
- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت369هـ)، تحقيق عبد الغفور حسين البلوشي، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، (1412هـ-1992م)، ط2.
- طبقات المفسرين لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، تحقيق علي محمد عمر، طبع مكتبة وهبة، القاهرة، (1396هـ)، ط1.
- طبقات المفسرين لشمس الدين محمد بن علي الداوودي المالكي (ت945هـ)، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، (د.ط).
- الطهور لأبي عبيد القاسم بن سلام بن عبدالله الهروي البغدادي (ت224هـ)، تحقيق مشهور حسن محمود سلمان، طبع مكتبة الصحابة، جدة، (1414هـ-1994م)، ط1.
- العبر في خبر من غير لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن قايماز الذهبي (ت748هـ)، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول: طبع دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، (د.ط).
- العرش لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن قايماز الذهبي (ت748هـ)، تحقيق محمد بن خليفة التميمي، طبع عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، (1424هـ-2003م)، ط2.
- علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج لأبي الفضل محمد بن أبي الحسين أحمد بن محمد بن الجارود الجارودي الهروي الشهيد (ت317هـ)، تحقيق علي بن حسن الحلبي، طبع دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، (د.ت)، (د.ط).
- علل الحديث وبيان ما وقع من الخطأ والخلل في بعض طرق الأحاديث المروية في السنن النبوية لأبي محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ابن أبي حاتم (ت327هـ)، تحقيق فريق من الباحثين، طبع مطابع الحميضي، (1427هـ-2006م)، ط1.
- العلل الكبير لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت279هـ)، تحقيق صبحي السامرائي، وأبو المعاطي النوري، ومحمود خليل الصعيدي، طبع عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، (1409هـ)، ط1.
- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت597هـ)، تحقيق إرشاد الحق الأثري، طبع إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، (1401هـ-1981م)، ط2.
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية لأبي الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني (ت385هـ)، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي، طبع دار طيبة، الرياض، (1405هـ-1985م)، ط1.
- العلل ومعرفة الرجال لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت241هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، طبع دار الخاني، الرياض، (1422هـ)، ط2.

- العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيهما لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن قايماز الذهبي (ت748هـ)، تحقيق أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، طبع مكتبة أضواء السلف، الرياض، (1416هـ-1995م)، ط1.
- عمل اليوم والليلة سلوك النبي صلى الله عليه وسلم مع ربه عز وجل ومعاشرته مع العباد لأحمد بن محمد بن إسحاق الدينوري المعروف بابن السني (ت364هـ)، تحقيق كوثر البرني، طبع دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن، جدة، بيروت، (د.ت)، (د.ط).
- غريب الحديث لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت285هـ)، تحقيق الدكتور سليمان إبراهيم محمد العايد، طبع جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (1405هـ)، ط1.
- غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة لأبي الحسين يحيى بن علي رشيد الدين القرشي الأموي النابلسي المصري المعروف بالرشيد العطار (ت662هـ)، تحقيق محمد خرشافي، طبع مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، (1417هـ)، ط1.
- غريب الحديث لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت285هـ)، تحقيق الدكتور سليمان العايد
- طبع جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (1405هـ)، ط1
- الغيلانيات لأبي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم البغدادي الشافعي البزاز (ت354هـ)، تحقيق حلمي كامل أسعد عبد الهادي، طبع دار ابن الجوزي، الرياض، (1417هـ-1997م)، ط1.
- الفائق في غريب الحديث والأثر لأبي القاسم محمود بن عمرو جار الله الزمخشري (ت538هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، (د.ت)، ط2.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، طبع دار المعرفة، بيروت، (1379هـ)، (د.ط).
- فتح المغيبي شرح ألفية الحديث لأبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت902هـ)، طبع دار الكتب العلمية، لبنان، (1403هـ)، ط1.
- فضائل القرآن لأبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض الفريابي (ت301هـ)، تحقيق يوسف عثمان فضل الله جبريل، طبع مكتبة الرشد، الرياض، (1409هـ-1989م)، ط1.
- الفقه الأكبر لأبي حنيفة النعمان بن ثابت بن ماه (ت150هـ)، طبع مكتبة الفرقان، الإمارات العربية، (1419هـ-1999م)، ط1.
- الفقه على المذاهب الأربعة لعبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري (ت1360هـ)، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، (1424هـ-2003م)، ط2.
- فهرسة ابن خير الإشيلي لأبي بكر محمد بن خير بن عمر اللمتوني الأموي الإشيلي (ت575هـ)، تحقيق محمد فؤاد منصور، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، (1419هـ-1998م)، ط1.
- فوائد أبي محمد الفاكهي لأبي محمد عبد الله بن محمد بن العباس الفاكهي المكي (ت353هـ)، تحقيق محمد بن عايض الغباني، طبع مكتبة الرشد، السعودية، شركة الرياض للنشر والتوزيع، (1419هـ-1998م)، ط1.
- الفوائد لأبي القاسم تمام بن محمد الرازي (ت414هـ)، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، طبع مكتبة الرشد، الرياض، (1412هـ)، (د.ط).
- الفوائد المنتقاة الحسان العوالي لعثمان بن محمد السمرقندي المصري الحذاء (ت345هـ)، تحقيق أبي إسحاق الحويني الأثري، طبع مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مكتبة الخراز، جدة، (1418هـ-1997م)، (ط1).
- فوات الوفيات لمحمد بن شاكر بن هارون الملقب بصلاح الدين (ت764هـ)، تحقيق إحسان عباس، طبع دار صادر، بيروت، (1974م)، ط1.

- القاموس المحيط لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت817هـ)، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، (1426هـ-2005م)، ط8.
- القراءة خلف الإمام لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ)، طبع دار الكتب العلمية، (د.ن)، (د.ط).
- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث لجمال الدين محمد بن محمد القاسمي (ت1332هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، (د.ط).
- قواعد العلل وقرائن الترجيح لعادل عبد الشكور الزرقى، طبع دار المحدث، (1425هـ)، ط1.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن قايمار الذهبي (ت748هـ)، تحقيق محمد عوامة الخطيب، طبع دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن، جدة، (1413هـ-1992م)، ط1.
- الكامل في التاريخ لعز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد الشيباني الجزري المعروف بابن الأثير (ت630هـ)، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، طبع دار الكتاب العربي، بيروت، (1417هـ-1997م)، ط1.
- الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد عبدالله بن عدي بن عبدالله الجرجاني (ت365هـ)، تحقيق يحيى مختار غزاوي، طبع دار الفكر، بيروت، (1409هـ-1988م)، (د.ط).
- كتاب الإيمان لأبي بكر بن أبي شيبة عبدالله بن محمد بن إبراهيم العبسي (ت235هـ)، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، طبع المكتب الإسلامي، (1983م)، ط2.
- الكرم والجود وسخاء النفوس لأبي جعفر محمد بن الحسين البرجلاني (ت238هـ)، تحقيق الدكتور عامر حسن صبري، طبع دار ابن حزم، بيروت، (1412هـ)، ط2.
- كشف الأستار عن زوائد البزار لنور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيتمي (ت807هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، (1399هـ-1979م)، ط1.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور بحاجي خليفة (ت1067هـ)، طبع مكتبة المثنى، بغداد، (1941م)، (د.ط).
- الكفاية في علم الرواية لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت463هـ)، تحقيق أبو عبدالله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، طبع المكتبة العلمية، المدينة المنورة، (د.ت)، (د.ط).
- الكنى والأسماء لأبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الأنصاري الدولابي الرازي (ت310هـ)، تحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، طبع دار ابن حزم، بيروت، (1421هـ-2000م)، ط1.
- اللائلء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، تحقيق صلاح بن محمد بن عويضة، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، (1417هـ-1996م)، ط1.
- لسان العرب لأبي الفضل محمد بن مكرم بن علي جمال الدين ابن منظور الأنصاري (ت711هـ)، طبع دار صادر، بيروت، (1414هـ)، ط3.
- لسان الميزان لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق دائرة المعارف النظامية، الهند، طبع مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، (1390هـ-1971م)، ط2.
- المجتبى من السنن لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي (ت303هـ)، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، طبع مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، (1406هـ-1986م)، ط2.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيتمي (ت807هـ)، تحقيق حسام الدين القدسي، طبع مكتبة القدسي، القاهرة، (1414هـ-1994م)، (د.ط).

- المحدث الفاضل بين الراوي والواعي لأبي محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خالد الرامهرمزي الفارسي (ت360هـ)، تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب، طبع دار الفكر، بيروت، (1404هـ)، ط3.
- المحرر في الحديث لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت744هـ)، تحقيق الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، ومحمد سليم إبراهيم سمارة، وجمال حمدي الذهبي، طبع دار المعرفة، لبنان، (1421هـ-2000م)، ط3.
- مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم، بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه صلى الله عليه وسلم من غير قطع في أثناء الإسناد ولا جرح في ناقلي الأخبار لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (ت311هـ)، تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، طبع المكتب الإسلامي، بيروت، (د.ت)، (د.ط).
- المخلصيات لمحمد بن عبد الرحمن بن العباس البغدادي المخلص (ت393هـ)، تحقيق نبيل سعد الدين جرار، طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، (1429هـ-2008م)، ط1.
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان لعفيف الدين أبي محمد عبد الله بن أسعد بن علي اليافعي (ت768هـ)، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، (1417هـ-1997م)، ط1.
- المراسيل لأبي محمد عبد الرحمن بن ابن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي (ت327هـ)، تحقيق شكر الله نعمة الله قوجاني، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، (1397هـ)، ط1.
- المسالك والممالك لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي الاصطخري المعروف بالكرخي (ت346هـ)، طبع دار صادر، بيروت، (2004م)، (د.ط).
- المسالك والممالك للحسن بن أحمد المهلب العيزي (ت380هـ)، (د.ن)، (د.ت)، (د.ط).
- مستخرج أبي عوانة لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (ت316هـ)، تحقيق أيمن بن عارف الدمشقي، طبع دار المعرفة، بيروت، (1419هـ-1998م)، ط1.
- المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف بابن البيع (ت405هـ)، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، (1411هـ-1990م)، ط1.
- مسند ابن أبي شيبة لأبي بكر بن أبي شيبة عبد الله بن محمد العيسي (ت235هـ)، تحقيق عادل بن يوسف العزازي، وأحمد بن فريد المزيدي، طبع دار الوطن، الرياض، (1997م)، ط1.
- مسند ابن الجعد لعلي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي (ت230هـ)، تحقيق عامر أحمد حيدر، طبع مؤسسة نادر، بيروت، (1410هـ-1990م)، ط1.
- مسند أبي داود الطيالسي لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري (ت204هـ)، تحقيق الدكتور محمد بن عبدالمحسن التركي، طبع دار هجر، مصر، (1419هـ-1999م)، ط1.
- مسند أبي يعلى لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (ت307هـ)، تحقيق حسين سليم أسد، طبع دار المأمون للتراث، جدة، (1410هـ-1989م)، ط2.
- مسند إسحاق بن راهويه لأبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي المعروف بابن راهويه (ت238هـ)، تحقيق الدكتور عبدالغفور عبد الحق البلوشي، طبع مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، (1412هـ-1991م)، ط1.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت241هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرون، طبع مؤسسة الرسالة، (1421هـ-2001م)، ط1.

- مسند أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي (ت774هـ)، تحقيق عبد المعطي قلجعي، طبع دار الوفاء، المنصورة، (1411هـ-1991م)، ط1.
- مسند أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز لأبي بكر الباغندي الصغير محمد بن سليمان الأزدي الواسطي (ت312هـ)، تحقيق محمد عوامة، طبع مؤسسة علوم القرآن، دمشق، (1404هـ)، (د.ط.).
- مسند البزار البحر الزخار لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي المعروف بالبزار (ت292هـ)، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، طبع مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، (1988م)، ط1.
- مسند بلال بن رباح المؤذن لأبي علي الحسن بن محمد بن الصباح البزار الزعفراني البغدادي (ت260هـ)، تحقيق مجدي فتحي السيد، طبع دار الصحابة، مصر، (1409هـ-1989م)، ط1.
- مسند الحميدي لأبي بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى القرشي الأسدي الحميدي (ت219هـ)، تحقيق حسن سليم أسد الداراني، طبع دار السقا، دمشق، (1996م)، ط1.
- مسند الروياني لأبي بكر محمد بن هارون الروياني (ت307هـ)، تحقي أيمن علي أبو يمان، طبع مؤسسة قرطبة، القاهرة، (1416هـ)، ط1.
- مسند الشاشي لأبي سعيد الهيثم بن كليب بن سريج الشاشي (ت335هـ)، تحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين الله، طبع مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، (د.ت)، (د.ط.).
- مسند الشاميين لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الشامي الطبراني (ت360هـ)، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، (1405هـ-1984م)، ط1.
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت261هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، طبع دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت)، (د.ط.).
- مسند عبد الله بن عمر لأبي أمية محمد بن إبراهيم بن مسلم الخزاعي البغدادي الطرسوسي (ت273هـ)، تحقيق أحمد راتب عرموش، طبع دار النفائس، بيروت، (1393هـ)، ط1.
- المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت430هـ)، تحقيق محمد حسن الشافعي، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، (1417هـ-1996م)، ط1.
- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري الكتاني الشافعي (ت840هـ)، تحقيق محمد المنتقى الكشناوي، طبع دار العربية، بيروت، (1403هـ)، ط2.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأبي العباس أحمد بن محمد الفيومي الحموي (ت نحو 770هـ)، طبع المكتبة العلمية، بيروت، (د.ت)، (د.ط.).
- مصنف عبدالرزاق لأبي بكر عبدالرزاق بن همام بن نافع اليماني الصنعاني (ت211هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، طبع المكتب الإسلامي، بيروت، (1403هـ)، ط2.
- المصنف في الأحاديث والآثار لأبي بكر بن أبي شيبة عبد الله بن محمد بن إبراهيم العبسي (ت235هـ)، تحقيق كمال يوسف الحوت، طبع مكتبة الرشد، الرياض، (1409هـ)، ط1.
- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، طبع دار العاصمة، دار الغيث، السعودية، (1419هـ)، ط1.
- المعجم لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن علي المشهور بابن المقرئ (ت381هـ)، تحقيق أبو عبد الرحمن عادل بن سعد، طبع مكتبة الرشد، الرياض، (1419هـ-1998م)، ط1.
- المعجم الأوسط لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الشامي الطبراني (ت360هـ)، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، طبع دار الحرمين، القاهرة، (د.ت)، (د.ط.).

- معجم ابن الأعرابي لأبي سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد البصري الصوفي (ت340هـ)، تحقيق عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، طبع دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، (1418هـ-1997م)، ط1.
- معجم البلدان لأبي عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت626هـ)، طبع دار صادر، بيروت، (1995م)، ط2.
- معجم الشيوخ لأبي الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الصيداوي (ت402هـ)، تحقيق الدكتور عمر عبدالسلام تدمري، طبع مؤسسة الرسالة، دار الإيمان، بيروت، طرابلس، (1405هـ)، ط1.
- معجم الصحابة لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق البغدادي (ت351هـ)، تحقيق صلاح بن سالم المصراطي، طبع مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، (1418هـ)، ط1.
- المعجم الصغير لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الشامي الطبراني (ت360هـ)، تحقيق محمد شكور محمود الحاج، طبع المكتب الإسلامي ودار عمار، بيروت، عمان، (1405هـ-1985م)، ط1.
- المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي لأبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي الجرجاني (ت371هـ)، تحقيق الدكتور زياد محمد منصور، طبع مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، (1410هـ)، ط1.
- معجم مصطلحات الحديث وعلومه وأشهر المصنفين فيه لمحمد أبي الليث الخيرآبادي، دار النفائس، الأردن، (2009م)، ط1.
- معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، لمحمود عبد الرحمن، طبع دار الفضيلة، (د.ت)، (د.ط).
- المعجم المفهرس لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق محمد شكور الحاجي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (1418هـ-1998م)، ط1.
- معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ)، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، طبع دار الفكر، (1399هـ-1979م)، (د.ط).
- المعجم الكبير لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي الطبراني (ت360هـ)، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، طبع مكتبة ابن تيمية، القاهرة، (1415هـ-1994م)، ط2.
- معجم المؤلفين لعمر بن رضا بن كحالة الدمشقي (ت1408هـ)، طبع مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت)، (د.ط).
- معرفة أنواع علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح لنتقي الدين أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح (ت643هـ)، تحقيق عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين الفحل، طبع دار دار الكتب العلمية، (1423هـ-2002م)، ط1.
- معرفة السنن والآثار لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي الخراساني البيهقي (ت458هـ)، تحقيق عبدالمعطي أمين قلججي، طبع جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان، ودار قتيبية، دمشق، بيروت، ودار الوعي، دمشق، ودار الوفاء، القاهرة، (1412هـ-1991م)، ط1.
- معرفة الصحابة لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت430هـ)، تحقيق عادل بن يوسف العزازي، طبع دار الوطن للنشر، الرياض، (1419هـ-1998م)، ط1.
- المعرفة والتاريخ لأبي يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي (ت277هـ)، تحقيق أكرم ضياء العمري، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، (1401هـ-1981م)، ط2.
- المعين في طبقات المحدثين لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن قايماز الذهبي (ت748هـ)، تحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، طبع دار الفرقان، الأردن، (1404هـ)، ط1.
- المغرب في ترتيب المغرب لبرهان الدين أبي الفتح ناصر بن عبد السيد الخوارزمي المطرزي (ت610هـ)، طبع دار الكتاب العربي، (د.ت)، (د.ط).

- المغني في الضعفاء لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن قَائِمَاز الذهبي (ت748هـ) تحقيق الدكتور نور الدين عتر، (د.ن)، (د.ت)، (د.ط).
- مكارم الأخلاق للطبراني (مطبوع مع مكارم الأخلاق لابن أبي الدنيا) لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي الطبراني (ت360هـ)، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، (1409هـ-1989م)، ط1.
- مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها لأبي بكر محمد بن جعفر بن محمد الخرائطي (ت327هـ)، تحقيق أيمن عبد الجابر البحيري، طبع دار الآفاق العربية، القاهرة، (1419هـ-1999م)، ط1.
- الملل والنحل، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت548هـ)، طبع مؤسسة الحلبي، (د.ت)، (د.ط).
- المنتخب من مسند عبد بن حميد لأبي محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكشي (ت249هـ)، تحقيق صبحي البدري السامرائي، ومحمود محمد خليل الصعيدي، طبع مكتبة السنة، القاهرة، (1408هـ-1988م)، ط1.
- المنتخب من معجم شيوخ السمعاني لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي (ت562هـ)، تحقيق موفق بن عبد الله، طبع دار عالم الكتب، الرياض، (1417هـ-1996م)، ط1.
- المنتقى من السنن المسندة لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري المجاور بمكة (ت307هـ)، تحقيق عبد الله عمر البارودي، طبع مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، (1408هـ-1988م)، ط1.
- المنتقى من منهاج الاعتدال لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن قَائِمَاز الذهبي (ت748هـ)، تحقيق محب الدين الخطيب، (د، ن)، (د.ت)، (د.ط).
- من الفوائد المنتقاة الحسان العوالي لأبي عمرو عثمان بن محمد بن أحمد السمرقندي المصري الحذاء (ت345هـ)، تحقيق أبو إسحاق الحويني الأثري، طبع مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ومكتبة الخراز، جدة، (1418هـ-1997م)، ط1.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج لمحيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت676هـ)، مؤسسة قرطبة، (1414هـ-1994م)، (ط2).
- منهج النقد في علوم الحديث لنور الدين محمد عتر الحلبي، طبع دار الفكر، دمشق، (1418هـ-1997م)، (ط3).
- الموطأ لمالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت179هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، طبع دار إحياء التراث العربي، بيروت، (1406هـ-1985م)، (د.ط).
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن قَائِمَاز الذهبي (ت748هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، طبع دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، (1382هـ-1963م)، ط1.
- ناسخ الحديث ومنسوخه لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي المعروف بابن شاهين (ت385هـ)، تحقيق سمير بن أمين الزهيري، طبع مكتبة المنار، الزرقاء، (1408هـ-1988م)، ط1.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي (ت874هـ)، طبع وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، (د.ت)، (د.ط).
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، طبع مطبعة سفير، الرياض، (1422هـ-)، ط1.

- نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الأملعي في تخريج الزيلعي لأبي محمد عبدالله بن يوسف الزيلعي (ت762هـ)، تحقيق محمد عوامة، طبع مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت، ودار القبة للثقافة الإسلامية، جدة، (1418هـ-1997م)، ط1.
- النكت على كتاب ابن الصلاح لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق ربيع بن هادي عمير المدخلي، طبع عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، (1404هـ-1984م)، ط1.
- النهاية في غريب الحديث والأثر لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت606هـ)، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، طبع المكتبة العلمية، بيروت، (1399هـ-1979م)، (د.ط.).
- نواذر الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم لأبي عبد الله محمد بن علي بن الحسن الحكيم الترمذي (ت نحو 320هـ)، تحقيق عبد الرحمن عميرة، طبع دار الجيل، بيروت، (د.ط.).
- نيل الأوطار لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت1250هـ)، تحقيق عصام الدين الصباطي، طبع دار الحديث، مصر، (1413هـ-1993م)، ط1.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت1399هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية، استانبول، (1951م)، (د.ط.).
- الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبدالله الصفدي (ت764هـ)، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركلي مصطفى، طبع دار إحياء التراث، بيروت، (1420هـ-2000م)، (د.ط.).
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس أحمد بن محمد بن خلكان البرمكي الإربلي (ت681هـ)، تحقيق إحسان عباس، طبع دار صادر، بيروت، (1994هـ)، ط1.

الرسائل والأطاريح والبحوث العلمية:

- المنهج النقدي لأبن أبي حاتم الرازي في الجرح والتعديل دراسة نقدية تحليلية للباحث عمار جاسم العبيدي، أطروحة دكتوراه، بإشراف الدكتور محيي هلال السرحان، الجامعة العراقية، بغداد، (2002م).
- الراوي المقبول عند ابن حجر تطبيقات في كتب الحديث، بحث للدكتور شهيد كريم فميح القيسي، مجلة ديالى، العدد الثامن والخمسون، 2013م.

المواقع الإلكترونية: (الأنترنت):

- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت902هـ)، طبع موقع الوراق:

<http://www.alwaraq.net/Core/waraq/coverpage?bookid=1149>

- حديث إسماعيل بن جعفر لأبي إسحاق إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري الزرقي مولا هم المدني (ت180هـ)،

موقع جامع الحديث: <http://www.alsunnah.com>

-الري- (إيران)

<http://ar.wikipedia.org/wiki>

-موسوعة عن القطط: ملتقى طلبة كلية الطب البيطري، جامعة المنصورة:

[http:// vetdoctors.yoo7.com/t1721-topic](http://vetdoctors.yoo7.com/t1721-topic)

- حاجي- خليفة

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

الأقراص الليزرية:

- لسان المحدثين لمحمد خلف سلامة، المكتبة الشاملة، (الإصدار 3.48)، (2011م).
- خزانة التراث - فهرس مخطوطات، قام بإصداره مركز الملك فيصل، المكتبة الشاملة، (الإصدار 3.48)، (2011م).
- معجم المصطلحات الحديثية لمحمود أحمد طحان، وعبدالرزاق الشايجي، ونهاد عبدالحليم، المكتبة الشاملة، (الإصدار 3.48)، (2011م).
- المُفَصَّلُ في علوم الحديث لعلي بن نايف الشحود، المكتبة الشاملة، (الإصدار 3.48)، (2011م).

المصادر الأجنبية:

- Encyclopedia of Mamals/Facts on File Publishing Co./NewYork/d,Macdonald/1985.
- Encyclopedia of Mamals/Mcgraw Hill Publishing Co./NewJersey/Parker,S,P,Grzimek/1990.
- World of Mammals/John Hopkins University Press/Baltimore/Nowak,R,walker /1991.



ألفاظ المقارنة والتفضيل عند ابن أبي حاتم في علله : (22) لفظاً

أصح (318) حديثاً / أرقام الأحاديث:

-212-205-204-203-202-192-152-143-135-98-93-91-82-65-21-11-9
 -324-316-315-315-303-302-299-296-278-263-261-256-241-238-217
 -549-532-510-509-506-505-494-490-485-408-402-365-335-334-333
 -698-687-686-674-664-658-654-648-646-615-604-580-575-554-554
 -858-843-842-834-817-815-812-787-785-769-741-719-704-703-699
 -991-990-984-980-978-973-972-962-952-946-936-925-923-880-876
 -1115-1102-1101-1099-1092-1043-1031-1030-1012-1008-1005
 -1313-1281-1261-1234-1215-1211-1210-1203-1199-1197-1140
 -1390-1389-1384-1365-1356-1342-1334-1332-1330-1327-1316
 -1536-1527-1525-1524-1512-1478-1471-1445-1441-1439-1419
 -1651-1648-1631-1628-1616-1614-1576-1567-1562-1553-1547
 -1755-1754-1753-1748-1746-1703-1700-1690-1685-1672-1664
 -1215-1211-1210-1203-1199-1792-1777-1769-1758-1757-1756
 -1356-1342-1334-1332-1330-1327-1316-1313-1281-1261-1234
 -1512-1478-1471-1445-1441-1439-1419-1390-1389-1384-1365
 -1616-1614-1576-1567-1562-1553-1547-1536-1527-1525-1524
 -1746-1703-1700-1690-1685-1672-1664-1651-1648-1631-1628
 -1799-1792-1777-1769-1758-1757-1756-1755-1754-1753-1748
 -1960-1940-1926-1898-1885-1828-1826-1826-1820-1811-1809
 -2050-2049-2033-2002-2001-2000-2000-1996-1995-1990-1986
 -2098-2094-2090-2078-2078-2068-2067-2064-2057-2056-2052
 -2171-2170-2169-2168-2145-2145-2141-2140-2136-2113-2112
 -2314-2304-2272-2266-2264-2259-2245-2233-2229-2189-2184
 -2468-2465-2459-2416-2386-2377-2376-2343-2321-2316-2315
 -2630-2629-2605-2562-2548-2531-2526-2512-2511-2510-2484
 -2726-2714-2708-2703-2703-2695-2694-2684-2655-2655-2647
 2838-2824-2778-2754-2747-2737

أشبهه (278) حديثاً

-78-70-67-64-58-51-50-48-46-42-41-41-28-26-26-21-13-11-2
 -310-304-300-298-279-271-263-235-227-218-216-192-142-96-82
 -380-379-376-371-370-369-368-360-350-333-332-330-325-317-315
 -547-537-497-494-487-485-479-475-462-451-409-408-401-385-383
 -682-669-654-642-630-626-603-602-601-599-587-582-581-579-572
 -898-869-869-824-810-808-803-793-789-758-754-739-698-690-682
 -970-963-962-958-957-951-946-945-944-942-933-927-926-906-899
 -1135-1131-1105-1088-1065-1045-1044-1027-1024-987-976-971
 -1263-1250-1249-1243-1233-1225-1213-1212-1205-1202-1164
 -1338-1324-1323-1322-1318-1314-1304-1300-1292-1269-1268

-1430-1404-1399-1396-1391-1389-1389-1374-1361-1351-1346
 -1626-1623-1606-1602-1599-1588-1569-1564-1513-1490-1464
 -1778-1771-1770-1747-1708-1655-1653-1648-1648-1647-1639
 -1868-1837-1828-1823-1810-1807-1806-1795-1793-1792-1783
 -1941-1938-1928-1927-1925-1917-1912-1900-1896-1884-1879
 -2048-2033-2023-2004-2002-1999-1999-1989-1986-1951-1950
 -2124-2103-2085-2083-2082-2060-2060-2058-2055-2050-2049
 -2251-2239-2237-2230-2221-2196-2176-2164-2139-2137-2136
 -2400-2386-2341-2313-2310-2304-2296-2295-2289-2273-2263
 -2649-2639-2633-2632-2613-2580-2573-2535-2454-2453-2450
 -2730-2714-2700-2697-2687-2674-2669-2667-2660-2659-2654
 -2837-2813-2802-2791-2790-2783-2779-2773-2754-2745

أشبههما	أشبهها	أشبههم
82	1347 - 1894	1807

أحفظ (115) حديثاً

-271-256-248-226-219-205-169-91-61-47-45-38-34-34-12-11-9
 -690-679-649-642-585-582-498-402-381-361-335-330-302-300-299
 -1197-1180-1118-1059-1044-1043-984-946-927-926-910-785-747
 -1616-1603-1510-1491-1446-1445-1304-1288-1263-1215-1203
 -1809-1762-1755-1734-1700-1694-1687-1685-1672-1664-1642
 -2241-2229-2158-2058-2057-2036-1996-1992-1939-1862-1811
 -2649-2643-2632-2609-2562-2343-2309-2288-2254-2251-2245
 -2838-2835-2695

أحفظهم

-1688-1648-1490-1429-1332-1282-685-665-580-297-90-12
 .2566-2221-2119-2099-2060-2056-1999-1990-1811-1807-1791

أحب (12)

2047-1978-1751-1628-1553-1553-1052-976-976-410-285-206

أعلم (12)

2688-2647-2185-1725-1445-982-932 -819-684-618-494-364

أكثر (8)

2192-1667-1439-1196-1004-812-224-45

أثبت (8)

2631-2507-2184-2004-1212-789-581-301-47

أفهم (6)

2304-2033-1647-1642-910-494

أسهل (5)

2580-1667-1065-945-488

أحسن (4)

-1331-794
 2126-1529

أضبط (4)

-1092-739
 1828-1211

أوثق (3)			أتقن (3)			
2486-2233-640			2609-2050-842			
أقدم (2)			أعرف (2)			
1327-279			1029-213			
أنكر	أميل	أشد	أقوى	أعلى	أعجب	أشهر
1460	8	1647	2373	1648	398	1330

ألفاظ المقارنة عند ابن أبي حاتم في عله 22					
أصح 318	أشبهه 278	أحفظ 115	أحب 12	أعلم 12	
أضبط 12	أكثر 8	أثبت 8	أفهم 6	أسهل 5	
أحسن 4	أتقن 3	أوثق 3	أعرف 2	أقدم 2	أشهر 1
أعجب 1	أعلى 1	أقوى 1	أشد 1	أميل 1	أنكر 1

ألفاظ المقارنة والتفضيل في كتاب الطهارة من علل ابن أبي حاتم	
أصح 12: (9-11-21-65-82-91-93-98-135-143-152-192)	
أشبهه 24: (2-11-13-21-26-26-28-41-41-42-46-48-50-51-192-142-96-82-82-78-70-67-64-58)	
أحفظ 11: (9-11-12-34-34-38-45-47-61-91-169)	
أثبت 1: (45) أكثر 1: (47) أميل 1: (8)	

أحاديث تحتوي أكثر من لفظ في كتاب الطهارة			
192-91-82-47-45-21-11-9			
9	أصح-أحفظ	47	أحفظ-أثبت
11	أصح-أشبهه-أحفظ	82	أصح-أشبهه
21	أصح-أشبهه	91	أصح-أحفظ
45	أحفظ-أكثر	192	أصح-أشبهه

Abstract

Abu Muhammad Abdulrahman bin Muhammed bin Idris bin Mundhir bin Dawood bin Mahran Al-Tamimi Al-Handhali Al-Razi. born in (240 AH=854 AD). He grew up in a family most of them were gurus concerned in hadith. His father is a critic memorizer Abu Hatem Mohammed bin Idris Al-Razi (277 AH), one of the biggest leader in narrating hadith at his time, side by side with Bukhari and Muslim. Before adolescence Abu Muhammad began his journey to seek knowledge, and the outcome were two books named ("Validating and Invalidating", "Defects of Hadith"). His faith was according to his father's dogma in tracing the way of the prophet Muhammed (pbuh) and his companions, and what's right of the puritant Sunnah. He died at the age of eighties (327AH-939AD).

He early grew up in his scientific career, and from his earliest age his parents asked him to seek knowledge. He had three trips, and many sheikhs selected by himself. As his father and sheikh Abu Zur'ah, he did not want to hear from an invalidated man. His most prominent sheikhs were : 'Abu Saeid Al-Asahjj (257AH) , Al-Hasan bin Arafat bin Yazid Al-Abdy (257AH), Ahmad bin Muhammad bin Yahyaa bin Saeid Al-Qattan (258AH), Ahmad bin Sinan bin Asad bin Hibban Al-Qattan (259AH) , Ibrahim bin Yaqub Al-Jawzajani (259AH). He had many famous students like : Ibn Hibbaan Al-Busti (354AH), Ibn Adi Al-Jerjani (365AH), Ibrahim bin Muhammed Al-Nisabury (367AH) and others. As imam of numerous aspects of Cultural, no doubt , he was praised by scholars, most notably described words by imam Al-Dahaby: ("Brand", "Hafiz" "Was like a sea of knowledge couldn't catch its bottom", "A firm Hafiz as his father".

He mentioned in his book (Defects of Hadith) twenty two (22) terms of comparison and preference as follows: assah (more correct (318)- ashbah (morelike) (278) - ahfadh (more memorizer) (115)- ahabb (more loved)(12)- adhbat (more exact) (12) -a'alam (more knowing) (12)- akthar (more) (8)- athbat (more firmed) (8)- afham (more understanding) (6)- ashal (easier) (5)- afdhal (better) (4) - atqan (more mastered) (3)-

awthaq (more trusted) (3) - a'araf (more aware) (2) - aqdam (older) (2)- ashhar (more famous) (1)- a'ajab (more wondering) (1)- a'ala (higher) (1)- aqwa (stronger) (1)- ashadd (more intensified) (1)- ankar (more denied) (1) - amial (more inclined) (1)).

In the section of purity (Al-TAHARA) He mentioned terms which can be used to judge the hadeeth; he mentioned the word more like (ashbah) (24) times, more correct (assah) (12) times, more memorizer (ahfadh) (11) times, (akthar ,athbat, and amial) (more, more firmed, and more inclined) once.

As for his will to the term (more correct) after comparison and differentiation , he would prefer the narration of the more narrators, and sometimes would prefer the narration of the more memorizers, on the other hand he would prefer one of two weak narrators, another time he would prefer a word of in a narration to another word , another time he would prefer a chain of narrators to anothers , such as preferring stopped hadith to an elevated one or vice versa ,or preferring (preserved) hadith to unpreserved one, or he would utter the term "the most correct hadith in this topic" meaning that the least weak narration.

And for his will to mention the term (morelike) he would prefer the narration of the more narrators, or the best memorizers, or a chain of narrators to another such as preferring a sent hadith to a continuous one, or an elevated to a stopped one, or preserved to unpreserved one, or preferring one of two or more trusted narrators.

And for his will to mention the term (more memorizer) he would prefer one narrator that known for his memorizing and writing upon the others.

And for his will to mention the term (firmer) he would prefer one's memorizing to another. And for his will to mention the term (more inclined) he would prefer discontinued hadith upon a continued one. And he mentioned the term (more) in comparing between the narrators depending on the memorizing of the chain of the narrators.

University of Mosul

College of Education

Department of Qur'an Science

and Islamic Education



**TERMS OF COMPARISON AND
PREFERENCE IN IBN ABI
HATEM'S Book ELAL AL-
HADEETH**

A Critical Study In kitab (Al-Tahara)

AFRAH KALID RASHEED-AI-HELALI

Department of Qur'an Science and Islamic Education

Supervised by:

Prof. Dr. AMMAR JASEM AL-UBEIDI

2017 A.D.

1439 A.H.